



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
الإدارة العامة للثقافة والنشر

# الإقليدس

## شرح المفصل

تأليف

تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي

المتوفى: سنة ٧٠٠هـ - ١٢٠١م

تحقيق ودراسة

الدكتور

محمود أحمد علي أبوكتة الدراويش

المجلد الثاني

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
الإدارة العامة للثقافة والنشر

# الإقليدس

## شرح المفصل

تأليف

تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي

المتوفى: سنة ٧٠٠هـ - ١٣٠١م

تحقيق ودراسة

الدكتور

محمود أحمد علي أبوكته الدراويش

المجلد الثاني

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

③ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجندي. أحمد بن محمود بن عمر

الإقليد شرح المفضل/ تحقيق ودراسة محمود أحمد علي أبو كته الدراويش. - الرياض.

٤ مج: ٢٣٢٤ص. ١٧ × ٢٤سم

ردمك ٧ - ٣٩٦ - ٤٠ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٣ - ٣٩٨ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج ٢)

١- اللغة العربية - النحو الدراويش، محمود أحمد علي أبو كته (محقق)

ب - العنوان

٢٣/١٢٢٩

ديوي ١٥،١

رقم الإيداع: ٢٣/١٢٢٩

ردمك: ٧ - ٣٩٦ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٣ - ٣٩٨ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج ٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة

الطبعة الأولى

م ٢٠٠٢ / هـ ١٤٢٣

## \* التمييز \*

وَيُقَالُ لَهُ التَّبَيِّنُ وَالتَّفْسِيرُ، وَهُوَ رَفْعُ الإِبْهَامِ فِي جُمْلَةٍ أَوْ مُفْرَدٍ بِالنِّصِّ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلَاتِهِ، فَمِثَالُهُ فِي الْجُمْلَةِ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَتَصَبَّبَ الفَرَسُ عَرَفًا، وَتَفَقَّأَ شَحْمًا، وَأَبْرَحَتْ جَارًا، وَامْتَلَأَ الإِنَاءُ مَاءً، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾. ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾. ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا﴾. ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾. وَمِثَالُهُ فِي الْمُفْرَدِ: عِنْدِي رَاقُودٌ خَلًّا، وَرَطَلٌ زَيْتًا، وَمَنَوَانٍ عَسَلًا، وَفَفِيزَانٍ بُرًّا، وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَثَلَاثُونَ ثَوْبًا، وَمِلءُ الإِنَاءِ عَسَلًا وَعَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلَهَا زُبْدًا، وَمَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعٌ كَفَّ سَحَابًا.

(التمييز ويقال له التبيين والتفسير)<sup>(١)</sup>.

قوله: «وهو رفع الإبهام . . . . .»

ألا ترى أنك إذا قلت: «طاب زيدٌ» لم يدر أن نسبة الطيب إليه من أي وجه، إذ من الجائز أن يكون الطيب في ثوبه أو داره أو طعامه أو كلامه أو حياته، وكذا إذا قلت: «عشرون»، لم يدر أن المعدود من أي جنس، فبقولك: «نفسا، ودرهما» يقع البيان ويرتفع الإبهام.

والمراد بالإبهام: الإبهام المستقرُّ، وبه وقع الاحتراز عن نحو: عين باصرة، لأن فيه رفع إبهام عن مفرد، وليس بتمييز، لأن الإبهام فيه غير مستقرِّ، لأن نحو عين، وضع دالا على كل واحد من مدلولاته، فإن وقع إبهام فمن جهة خفاء القرائن على السامع، بخلاف نحو: (عشرين)، فهو في أصل وضعه لذات مبهمة، بدليل صحة إطلاق

(١) ما بين القوسين من ن.

لفظة «العين» للدلالة على العين الباصرة، وامتناع إطلاق العشرين على الدراهم والدنانير.

والتمييز إن كان عن كلام فانتصابه على نحو انتصاب المفعول، لأنك لما قلت : «طاب زيد» أخذ الفعل فاعله، وما بعد الفاعل لا يكون إلا المفعول فقولك : «طاب زيد نفساً» بمنزلة : «ضرب زيدُ عمراً». وإن كان عن مفرد (فراقودُ حَلًّا) : بمنزلة «ضاربُ زيداً»، و(مَنَوَانِ سَمْنَا) و«قَفِيْزَانُ بُرًّا». بمنزلة «ضاربانُ زيداً»، و«عشرون درهماً». و«مَلءُ الإِنَاءِ عَسَلًا» : بمنزلة «ضاربونُ زيداً»، أو (ضربُ زيدٍ عَمْرًا). ولا يكون المميز إلا نكرة، لا يجوز «طاب زيدُ النفس»، لأن الغرض هو الدلالة على الجنس، والنكرة كافية لذلك وهي الأصل، فلا يُصار إلى المعرفة التي هي عارضة على أصل الكلام، إلا بداع يدعو إليها.

وقوله : «بِالنَّصِّ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلَيْهِ . . .»

بفتح الميم لا بكسرها، لأن المُحْتَمَلَاتِ بالكسر هي التي انتصب عنها التمييز، فقولك عشرون وثلاثون، وأربعون، محتملات لأن تكون في الدراهم والدنانير. (والدراهم والدنانير<sup>(١)</sup>) التي تذكر هي المُحْتَمَلَاتُ بالفتح.

وقوله : «أبرحت جارا . . . . .»

أبرحت : أتيت بالبرح وهو العُجْب.

قال الأَعشى :

١٦٤ - تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدُّ الرَّجِيْدِ لَمَّا أَتَيْتِ رُبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا<sup>(٢)</sup>

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٢) البيت من المتقارب في ديوان الأَعشى ص ٨٥ وسيبويه ٢ : ١٧٥ والخزانة ٣ : ٣٠٢ وهو من قصيدة طويلة للأَعشى عدتها سبعون بيتا قالها في مدح قيس بن معد يكرب ومطلما :

أَرْمَعْتُ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارًا      وَشَطَّطْتُ عَلَى ذِي هَوَى أَنْ تُرَارَا

ومعنى البيت : إن ابنة الشاعر تقول له وقد حزم أمره على الرحلة لممدوحه (أي أب كنت

وَشَبَّهُ الْمُمَيِّزَ بِالْمَفْعُولِ أَنَّ مَوْقِعَهُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ كَمَوْقِعِهِ فِي :  
ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَفِي ضَارِبٍ زَيْدًا ، وَضَارِبَانَ زَيْدًا ، وَضَارِبُونَ زَيْدًا ،  
وَضَرَبُ زَيْدٌ عَمْرًا .

\* فصل \* وَلَا يَتَّصِبُ الْمُمَيِّزُ عَنْ مُفْرَدٍ ، إِلَّا عَنْ تَامٍّ ، وَالَّذِي يَتِمُّ

بِهِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ .

التَّنْوِينُ ، وَنُونُ التَّنْيَةِ ، وَنُونُ الْجَمْعِ ، وَالْإِضَافَةُ وَذَلِكَ عَلَى  
ضَرْبَيْنِ : زَائِلٌ وَلَازِمٌ فَالزَّائِلُ : التَّمَامُ بِالتَّنْوِينِ ، وَنُونُ التَّنْيَةِ لِأَنَّكَ تَقُولُ :  
عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتٌ وَمِنَا سَمْنٌ . .

يعني «تقول» : يقول «أهلك أبرحت ربًا» ، ويقول جارك أبرحت جارا . لما أسند البرح  
إليه لم تُعلم الجهة التي وقع منها الإعجاب ، وبذكر الرب والجار زال الإبهام .  
فالحاصل : أن التمييز يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة .  
فالأول في المفردات نحو : «عشرون درهما» فـ«درهما» رفع الإبهام عن ذات مذكورة  
كعشرين ، والذات المقدرة إنما تكون باعتبار النسبة وذلك في الجملة وما يضاهاها من  
الصفة المنسوبة إلى معموها ، والمضاف بالنسبة إلى المضاف إليه كقولك : «أبرحت  
جارا» ، أو «حَسَنُ زَيْدٌ أَبًا» . وفيها يضاهاها : «زَيْدٌ حَسَنٌ أَبًا» ، و«يُعْجِبُنِي حُسْنُ زَيْدٍ  
أَبًا» .

قوله : «وشبه المميز . . . . .»

لي أعترز برعايته ، وأني جار كنت أجد الأنس في قربه) الديوان ص ٨٤ . وموضع الشاهد فيه  
قوله : «رَبًّا» و«جَارًا» حيث نصبهما على التمييز للنوع الذي أوجب له فيه المدح . ورواية  
البيت بفتح «أبرحت» الأولى والثانية في الديوان أما في الصحاح للجوهري فروايتَه بالكسر :  
أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدُّ الرَّجُلِ أَبْرَحْتِ رَبًّا وَأَبْرَحْتِ جَارًا  
أي أعجبت وبالغت . كذا عن الجوهري في الصحاح (برح) .



وَاللَّازِمُ التَّمَامُ بِتَوْنِ الْجَمْعِ وَالإِضَافَةِ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: (مِيلٌ عَسَلٍ) وَلَا مِثْلُ زَبِيدٍ، وَلَا عَشْرُو دِرْهَمٍ.

\* فصل \* وَتَمْيِيزُ الْمُفْرَدِ أَكْثَرُهُ فِيمَا كَانَ مُقَدَّرًا كَيْلًا (كَفَفِيْرَانِ)، أَوْ وَرْنَا (كَمَنَوَانِ)، أَوْ مَسَاحَةً (كَمَوْضِعِ كَفِّ) أَوْ عَدَدًا (كَعِشْرُونَ)، أَوْ مِقْيَاسًا (كَمِلْؤُهُ وَمِثْلُهَا) وَقَدْ يَقَعُ فِيمَا لَيْسَ إِيَّاهَا نَحْوُ: قَوْلِهِمْ: وَيَحَهُ رَجُلًا، وَلِلَّهِ ذَرَّةٌ فَارِسًا، وَحَسْبُكَ بِهِ نَاصِرًا.

يروى المميّز بكسر الياء وفتحها، فمن كسر نظر إلى أن هذا الاسم يميز مراد المتكلم عما سواه، ومن فتح نظر إلى أن المتكلم ميز هذا الجنس من بين سائر الأجناس.

قوله: «عن مفرد . . . . .»

ليس من شرط تمييز المقادير والقياس مجيئه بعد تمام الكلام، لأنه يقتضيه الاسم، فلو كان المقضي له هو الفعل لاشتراط أن يجيء بعد تمام الكلام كالحال، إذ لا بد للفعل من فاعل، فيجب أن يتم الفعل بما يحتاج إليه من الفاعل، ثم يؤق بها يقتضيه.

فإن قلت: «لم خصّ المفرد في قوله: ولا ينتصب المميز عن مفرد، ويميز الجملة كمميز المفرد في أن كلا منها لا ينتصب إلا عن تام؟» قلت: «إنما خصه لما يذكر بعد ذلك من جواز الإضافة المختصة بتمييز المفرد والا فالتمييز عن كل واحد منها في كونه لا يجيء منصوباً إلا عن تام سواء.»

قوله: «والذي يتم به . . . . .»

إنما تم بهذه الأشياء لأنه إذا لم يكن فيه أحد هذه الأشياء كان مستهدفاً للإضافة ومستندعياً للإتمام بها، لأن المضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، فبرود أحد هذه الأشياء انسد طريق الإضافة وأزيح بابها فبتم.

قوله : «بنون الجمع . . . . .» .

لأن نحو «عشرون» ليس بجمع على حد (مسلمون) إذ لو كان جمعا لدل (عشرون) على عشرة ثلاث مرات، (وثلاثون) على ثلاثة ثلاث مرات والأمر بخلافه، بل اشتق عشرون من لفظ عشرة، وثلاثون من لفظ ثلاثة وألحق الواو والنون لتضمنه معنى الجمع، وأعرب لذلك بالحرف، فلما كان موضوعا على عقد مخصوص بالنون امتنع أن يوجد بدونها، وكذا الإضافة في (مَلء الإِناء عسلا)، لأن المَلء مضاف إلى الإِناء، وممتنع أن يضاف الشيء مرتين .

قوله : «وتمييز المفرد . . . . .» .

تمييز المفرد أكثر ما يجيء فيهما كان مقدارا أو مقياسا . والأول : تلك الأربعة المذكورة في المتن، والثاني : نحو «ملؤه» فإنه مقياس لا مقدار، وقد يجيء فيهما ليس إياهما، وذلك ما ذكر في المتن . فانتصاب «رجلا، وفارسا، وناصرا» على التمييز، لأن التقدير : «من رجل ومن فارس، ومن ناصر» . وكل شيء حسن فيه (من) للبيان فهو تمييز .

وبعضهم ينصب على الحال، وليس بمستقيم إذ المعنى حينئذ «ويح» في حال رجوليته، و«لله دره» في حال فروسيته، و«حسبك به» في حال ناصريته، فكأنه إنها يستوجب الدعاء في تينك الحاليتين والوصف بالكفاية في (حاله)<sup>(١)</sup> الأخرى، وهذا مما لا يجوزه من له أدنى تمييز .

وقيل صحة اقتران «من» بهذه المنصوبات ينفي وهم كونها أحوالاً وقولهم : «لله دره»

يستعمل في التعجب .

والندر في اللغة : اللب، وفيه خير العرب، إذ به معاشهم، فلما كان ذلك معظما عندهم، مرغوبا فيه، استعملوه في موضع الخير، أي «لله ما خرج منك من خير» .

فإن قلت : الضمائر معارف، فما وجه الافتقار إلى البيان في : (ويح) و(دره) و(به)؟

(١) في ب : «في الحالة الأخرى» والمثبت من الأصل .

**\* فصل \* وَلَقَدْ أَنبَى سَيِّوِيهِ تَقَدَّمَ الْمُمَيِّزَ عَلَى عَامِلِهِ ، وَفَرَّقَ أَبُو  
الْقَبَّاسِ بَيْنَ النُّوعَيْنِ فَأَجَارَ : نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ ، وَلَمْ يُجِزْ «لِي سَمْنَا  
مَنَوَانِ» ، وَرَّعَمَ أَنَّهُ رَأَى الْمَازِنِيَّ .**

قلت: ليس الأمر كذلك ، إنما الضمير المعرفة هو الذي يرجع إلى شيء (سابق ذكره)<sup>(١)</sup> نحو: (زيد ضربته) فالهاء لزيد وهو معرفة . وقولهم : (ويحه رجلا) الضمير فيه نكرة يرمى به من غير قصد ، يحتمل أن يكون المترحم عليه رجلا ، أو امرأة ، أو (صبيًا ، أو حرا ، أو عبدا)<sup>(٢)</sup> ، أو غير ذلك ، فيحتاج إذ ذاك لا محالة إلى الكاشف المبين .

والباء في (به) : زائدة مثلها في : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ ﴾ أي «فحسبك وكافيك» وضمير التثنية في قوله (فيها ليس إياهما) على اعتبار المثني فاعرف .

وروي : (فيها ليس إياها بضمير المؤنث ، أي فيها ليس هذه الأشياء المذكورة .

قوله : «ولقد أبى سيويوه . . . . .» .

المميز إن كان عن مفرد فتقدمه على عامله ممنوع بلا خلاف ، وإن كان عن جملة فكذلك . وعند سيويوه<sup>(٣)</sup> : لا يجوز نفسا طاب زيد ، لأن المميز في الحقيقة فاعل ، والفاعل (لا يتقدم على الفعل)<sup>(٤)</sup> .

(١) ما بين القوسين تعردت به نسخة ن وهو لازم . (٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) انظر سيويوه في الكتاب ١ : ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٤) في ب : «لا يقدم على الفعل» وتقديم التمييز على عامله العامل فيه إذا كان متصرفاً قضية خلافية بين الكوفيين والبصريين ، فبعض الكوفيين ذهب إلى جوازه ، ووافقهم على ذلك المازني والمبرد من البصريين في حين ذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز . واستدلان الكوفيون على جواز التقديم بالفل والقباس ، أما النقل فهو قول الشاعر :

أنهجر سلمى بالفراق حبيها وما كان نفساً بالفراق تطيب؟

وأما القباس : فلأن هذا العامل فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال

المتصرفه انظر الإصناف ٨٢٨ - ٨٣٢ .

وَأُنشِدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا  
وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وأجازه أبو العباس المبرد<sup>(١)</sup> وحجته شيثان :

أحدهما: أن العامل فعل محض ، فيجوز تقديمه وكأنه قاس على الحال<sup>(٢)</sup> إذ تقديمها جائز نحو: «راكبا جاء زيد»، لأن العامل فعل محض فيعمل في الحال مقدمة ومؤخرة .  
١٦٥ - والثاني : البيت الذي أنشده . . . . .<sup>(٣)</sup> .

وجه الاستدلال به : أن في كان ضمير القصة وفي (تطيب) ضمير سلمى ، فكأنه قال :  
وما كان تطيب سلمى نفسا ، ثم قدم (نفسا) .

والجواب عن الأول : أن المميز فاعل فلا يجوز تقديمه بخلاف الحال<sup>(٤)</sup> ، فقولك جاء زيد فعل وفاعل و(راكبا) بعد ذلك فضلة في حكم المفعول فيجوز تقديمه جواز تقديم المفعول نحو (ضرب زيدا عمرو) .

(١) انظر تفصيل ذلك في المقتضب ٣ : ٣٦ .

(٢) انظر المسألة الحادية والثلاثين من مسائل الخلاف في الإنصاف ٢٥٠ .

(٣) البيت من الطويل وقد اختلف في نسبه فمنهم من نسبه للمخيل السعدي ومنهم من نسبه إلى أعشى همدان ، ومنهم من نسبه إلى مجنون ليلى .

انظر الإنصاف ٨٢٨ والخصائص ٢ : ٣٨٤ . والبيت بتمامه مر في الحاشية الثانية من الصفحة السابقة ومحل الشاهد فيه قوله :

(وما كان نفساً بالفراق تطيب) فاسم كان ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة تطيب ، ونفسا تمييز نسبة ، والعامل فيه هو قوله (تطيب) ، وقد تقدم التمييز على عامله ، وهذا غير جائز في سعة الكلام عند البصريين في حين أجازه الكوفيون واستدلوا له بهذا البيت .

(٤) إلى مثل هذا ذهب ابن جني في الخصائص ٢ : ٣٨٤ - ٣٨٥ حين قال : (فإن قلت فقد تقدم الحال على العامل فيها ، وإن كانت الحال هي صاحبة الحال في المعنى نحو قولك : (راكبا جئت) و حُسَّعًا أَبْصَرُهُمُ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴿١﴾ قيل : الفرق أن الحال (لم تكن) في الأصل هي الفاعلة ، كما كان المميز كذلك ، ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل : جاء راكبي كما أن أصل طُيبُتْ به نفسا طابت به نفسي ، وإنما الحال مفعول فيها كالظرف .

\* فصل \* وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْمِمِّيزَاتِ عَنْ آخِرِهَا أَشْيَاءُ مُزَالَةٌ عَنْ أَصْلِهَا، أَلَا تَرَاهَا إِذَا رَجَعْتَ إِلَى الْمَعْنَى مُتَّصِفَةً بِمَا هِيَ مُتَّصِبَةٌ عَنْهُ، وَمُنَادِيَّةٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: عِنْدِي زَيْتٌ رَطْلٌ، وَسَمْنٌ مَنَوَانٍ، وَدَرَاهِمٌ عَشْرُونَ، وَعَسَلٌ مِلءُ الْإِنَاءِ، وَزُبْدٌ مِثْلُ التَّمْرَةِ، وَسَحَابٌ مَوْضِعُ كَفِّ، وَكَذَلِكَ الْأَصْلُ وَصَفُ النَّفْسِ بِالطَّيِّبِ، وَالْعَرَقُ بِالتَّصَبُّبِ وَالتَّشْيِبِ بِالِاسْتِعْمَالِ، وَأَنْ يُقَالَ طَابَتْ نَفْسُهُ، وَتَصَبَّبَ عَرَقُهُ، وَاشْتَعَلَ شَيْبٌ رَأْسِي، لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي الْحَقِيقَةِ وَصَفٌ فِي الْفَاعِلِ، وَالسَّبَبُ فِي هَذِهِ الْإِزَالَةِ قَصْدُهُمْ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمَبَالِغَةِ وَالتَّأْكِيدِ .

والجواب عن الثاني: أن الرواية: (وما كان نفسي) (فـنفسـي) اسم كان (وتطيب) خبرها، فكانه قال: وما كان نفسي طيبة .  
والجواب الثاني: أن ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود ساقط عن الاحتجاج به .

وأوله:

أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبِيهَا<sup>(١)</sup>.

قوله: «وصف في الفاعل . . . .» .

قال فخر المشايخ<sup>(٢)</sup>: التمييز إنما يكون فاعلا أو الفاعل في المعنى إذا ورد بعد تمام الكلام، وأما إذا جاء بعد تمام الاسم نحو: «عشرون درهما» فلا يكون فاعلا، ولا الفاعل في المعنى .

(١) في س و ع: «أتهجر سلمي» والمشت من الأصل .

(٢) فخر المشايخ: هو علي بن محمد بن علي بن أحمد بن مروان العمراني الحواري أبو الحسن الأديب الملقب بحجة الأفاضل وفخر المشايخ، من تلاميذ الرّمخسري - توفي فيما يقرب من سنة ستمائة وخمسين هجرية .

انظر معجم الأدياب، ١٥ - ٦١ - ٦٢ .

فإن قلت: ما تقول في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾<sup>(١)</sup>.  
وقولهم: امتلاً الإناء ماءً؟ قلت: إذا رجعت إلى المعنى في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا  
الْأَرْضَ عُيُونًا﴾.

صادفت العيون فاعلة فكأنه - والله أعلم - وتفجرت عيون الأرض، (كذا قاله  
شيخنا)<sup>(٢)</sup>.

وكذا لو رجعت إلى المعنى في قولهم: (امتلاً الإناء ماءً) وجدت الماء فاعلا من  
حيث إن الإناء يقتضي فاعلا فَعَلَ الملاء، فكأنك قلت: (ملاً الإناء الماء)<sup>(٣)</sup>، ونظير  
كون المنصوب مرفوعا في المعنى هو الحال، لأن قولك «جاءني زيد راكبا» معناه:  
«جاءني زيد الراكب»، إذ الراكب عبارة عن زيد، إلا أن الفرق أن نحو (العرق،  
والشحم) بعض الفاعل، والراكب كل ذي الحال.

ووجه آخر: أن الفعل في (تصيب بدن زيد عرقا) للعرق على الحقيقة وليس للبدن  
فيه شيء، وكذا (التفقؤ) في «تفقأ زيد شحما» للشحم لا لغيره، بخلاف قولك:  
(جاءني زيد راكبا)، لأن الفعل لزيد (راكب) تابع له وعبارة عنه<sup>(٤)</sup>.  
قوله: «إلى ضرب من المبالغة . . .».

(وجهه)<sup>(٥)</sup> أن الفعل إذا أسند إلى غير من له الفعل عَرَضَ فيه الإبهام والتعميم فيتردد  
فيه المستمع، ويسبح وهمه في كل واد من الأنواع التي يصلح لها هذا الفعل، وينبعث  
على روم ما يورثه السكينة والوقار، ويزيل عنه القلق والانعراج. فإذا جيء بنحو

(١) سورة القمر آية ١٢.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) في ب: «ملاً الماء الإناء» والمثبت من الأصل وع.

(٤) انظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٢: ٦٩٥.

(٥) في ب: «وجهه».

.....

---

«نفسا، وعرقا، وشيبا» في تلك الحالة حل من قلبه في محل وكادبة واستقر فيه استقرارا قلما يُحظى بذلك قولك «طاب نفسُ زيد» فمن الجائز أن يغفل عنه السامع أو يتغافل، ولا يلتفت إلى ما قلت لعدم ما يستحبه على روم المسند إليه، وهذا نوع من البلاغة (وضرب من الفصاحة)<sup>(١)</sup>.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ر

## \* المنصوب على الاستثناء \*

المُسْتَثْنَى فِي إِعْرَابِهِ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ :  
أَحَدُهَا مَنْصُوبٌ أَبَدًا . وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :  
\* مَا اسْتَثْنَى بِهِ (إِلَّا) مِنْ كَلَامٍ مُوجِبٍ وَذَلِكَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا  
زَيْدًا . .

قوله : « الاستثناء » .

هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره <sup>(١)</sup> ، ولم يقل دخل فيه هو وغيره ، ليتناول ما قاله الاستثناء المنقطع . فإنك (إذا) <sup>(٢)</sup> قلت : « ما جاءني أحد إلا حمارا » كنت مخرجا حمارا من حكم دخل فيه غيره ، وذلك الحكم : عدم المجيء ، ولكن « ما » أخرجه من حكم دخل فيه هو وغيره ، ( إذ لم يدخل الحمار تحت أحد في قولك ) <sup>(٣)</sup> « ما جاءني أحد » .  
وحدُّ الاستثناء مُشْكِلٌ ، لأن الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج ، ولا إخراج في المنقطع ، والأولى أن يحد كل واحد منهما على حدة .

فالمُتَّصِلُ : هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه هو وغيره .

والمُنْقَطِعُ : هو أن يُذَكَّرَ لَفْظٌ مِنْ أَلْفَاظِ الاسْتِثْنَاءِ وَلَمْ يُرَدِّ بِهِ إِخْرَاجٌ ، سِوَاءَ كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ .

فلو قلت : « جاء القوم إلا زيدا » ، وليس زيد من القوم كان منقطعا . والاستثناء من « ثناء » إذا صرفه ، لأن المستثنى مصروف عن غير المستثنى .

(١) ما بين القوسين من تعريف للاستثناء لم يرد في متن المفصل الذي عني بشرحه ابن يعيش ولا في المفصل الذي عني بتحقيقه بدر الدين النعساني ولعل هذا التعريف قد وقع عليه صاحب الإقليد من نسخة أخرى من نسخ المفصل .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع وهو لازم .

(٣) في ب : « لأن الحمار لم يدخل تحت أحد في قولك » .



قوله: «من كلام موجب . . . . .» .

الموجب مالم يكن فيه أحد الثلاثة. النفي، والنهي، والاستفهام. وغير الموجب ما اشتمل على أحدها. فقولك: «جاءني القوم»، حكم بكون المجيء منهم وجوده، فإذا حكمت بوجوده فقد أوجبه وأثبتته فيكون الكلام موجبا.

وغير الموجب على عكس هذا الفِسر، والاستفهام شقيق النفي، إذ في كل منهما عدم استقرار، ولأن «من» الاستفراقية تزداد فيه كما تزداد في النفي نحو قوله (تعالى) (١): ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ (٢).

وانتصاب المستثنى بالفعل (٣) الذي قبله لكن بتوسط (إلا) ف(جاء) في قولك: (جاءني القوم إلا زيدا). لا يتعدى إلى (زيد)، لأنه متعدد لكن إلى مفعول واحد لا إلى اثنين وقد أخذ مفعوله وهو ياء التوكلم، فلا يتعدى إلى زيد، فلما جئت «بإلا» أوصلت «جاء» إلى «زيد»، كما أوصلت الباء الفعل اللزوم - وهو «ذهب» في: «ذهبتُ بزيد» - إلى «زيد» بالتوسط.

فإن قلت الباء في: «ذهبتُ بزيد» جرّت، فما بال (إلا) لم تجرّ الاسم الذي بعدها،

(١) في ب: عز من قائل.

(٢) سورة فاطر آية ٣.

(٣) في هذا إشارة إلى مذهب الشارح النحوي حين جعل العامل في نصب المستثنى الفعل الذي قبله بتوسط إلا، وهو رأى البصريين وكثيراً ما مال الجندي إلى رأيهم واستدل بأدلتهم. والعامل في نصب المستثنى مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ففي حين ذهب سيويه في الكتاب ٢: ٣١٠ إلى أن عامل المستثنى، هو ما قبل «إلا» ذهب المراد في المقترض ٤: ٣٩٠ إلى أن ناصه الفعل المحذوف وتقديره أستثنى أو أعني و(إلا) بدل منه خلافاً لما نسب إليه ابن الأنباري وابن يعيش حين قالوا: (وذهب أبو العباس المراد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناص للمستثنى «إلا» نيابة عن أستثنى انظر الإصناف ١: ٢٦٠ - ٢٦٥. واس يعيش ٢: ٧٦ وقد أشار إلى هذه القضية فضيلة المحقق محمد عضية في المقترض ٤: ٣٩٠ حاشية ١.

ولا تفاوت في أنّ كلا منهما واسطة توصل فعلا إلى اسم؟ قلت : الفصل بينهما أن العامل لا يبد له من أن يختصّ بقبيل من اسم أو فعل كـ(مِنْ) الجارّة و(لَمْ) الجازمة ولا اختصاص لـ(إلا) بقبيل منها لدخولها عليهما.

أما الدخول على الاسم فظاهر، وأما الدخول على الفعل فكقولهم : «نشدتك بالله إلا فعلت». وإنما انتصب بالفعل السابق على التشبيه بالمفعول لكونه فضلةً، وله شبه خاص بالمفعول معه، لأن العامل فيهما بتوسط الحرف.

وذهب الزجّاج وجماعة من الكوفيين<sup>(١)</sup> : إلى أن العامل فيه : (إلا) لأن معناه : «أستني». وهذا باطل لوجوه.

\* منها : ما حُكي عن عَضُدِ الدولة أنه سأل الشيخ أبا عليّ ذات يوم في الميدان عن ناصب المستثنى فقال : «هو منصوب بتقدير أستني»، فقال عَضُد الدولة : «هلا كان مرفوعاً بتقدير امتنع؟ فقال الشيخ : «هذا جواب ميدانيّ، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح»<sup>(٢)</sup>.

\* ومنها : أنّ انتصابه لو كان على معنى أستني لما ساغ في باب الاستثناء غير النصب. وغير النصب سائغ بالإجماع، فعلم أن ذلك مما لا يبالي به. وذهب الفراء<sup>(٣)</sup> إلى أنّ (إلا) مركبة من (إنّ) المشددة و(لا) خففت نون (إنّ) فأدغمت في لام «لا» فلذا تعمل (إلا) في الموجب نظرا إلى جانب (إنّ) لأنها تنصب الاسم، ولا تعمل في غير الموجب نظرا إلى جانب «لا»، لأنها من حروف العطف ولا عمل لها.

(١) انظر الإنصاف ٢٦٠ - ٢٦٥.

(٢) انظر الرواية في الإنصاف ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٣) انظر الإنصاف ٢٦١.

... وَبِـ(عَدَا) ، وَ(خَلَا) بَعْدَ كُلِّ كَلَامٍ .  
 وَبَعْضُهُمْ يَجْرُ بِـ(خَلَا) وَقِيلَ بِهِمَا ، وَلَمْ يُورَدْ هَذَا الْقَوْلُ سِوَاهُ وَلَا  
 الْمُبَرَّدُ .

وهذا المذهب ليس بسديد، لأن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض يبطل معناها الأصلي، ويحدث معنى آخر نحو: (لولا). (فلو) من حروف الشرط. (ولا) من حروف النفي، وبالتركيب بطل المعنيان وحدث معنى ثالث وهو «التحفيض»، وعلى هذا كثير من الحروف .

نقول: هب أن أصل إلا «إنَّ لا» لكن بالتركيب بطل المعنيان وحدث معنى الاستثناء، فلو كانتا على معنيهما للزم اجتماع النفي والإثبات وهو محال، فيبطل ما كان لـ(إنَّ ولا) قبل التركيب.

قوله: «وبعدا وبخلا . . . . .» .

إذا قلت: «جاءني القوم عدا زيدا» فالمعنى: جاوز بعضهم زيدا، وفيه معنى الاستثناء، لأن بعض الآتين المقابل لزيد في الإتيان إذا جاوزه ولم يصاحبه، وتركه كان زيد خارجا من جملتهم، فبقولك «جاءني القوم عدا زيدا» كنت تخرج «زيدا» من حكم دخل فيه هو وغيره، وعلى هذا قولك: «جاءني القوم خلا زيدا» ، لأن (خلا) جار مجرى «عدا» في تضمنه معنى المفارقة، فإذا قلت خلوت منه فمعناه فارقته وجاوزته، فلذا استعملوه استعمال (عدا) في قولهم: «وخلاك ذم»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وبعد كل كلام . . . . .» .

(١) هذا مثل بصرب في عذر من طلب الحاجة ولم يتوان . وفي منجم الأمثال للميداني ١٨٢ «افعل كذا وخلاك ذم» قال ابن السكيت: ولانقل: وخلاك ذم . وقال العراء كلاهما من كلام من العرب وهو من قول قصير اللخمي قاله لعمر بن عبد قيس وفوله وخلاك . والواو للمحال وحملا معناه عدا أي افعل كذا وقد حاورك الدم فلا تسحقه . اهـ

فَأَمَّا (مَا عَدَا) وَ (مَا خَلَا) فَالْتَّصِبُ لَيْسَ إِلَّا . وَكَذَلِكَ (لَيْسَ) . وَ (لَا يَكُونُ) . وَذَلِكَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ ، أَوْ مَا جَاؤَنِي عَدَا زَيْدًا ، وَخَلَا زَيْدًا ، وَمَا عَدَا زَيْدًا ، وَمَا خَلَا زَيْدًا .

قَالَ لَيْدٌ :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ  
وَلَيْسَ زَيْدًا ، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا . وَهَذِهِ أَفْعَالٌ مُضْمَرٌ فَأَعْلَوْهَا .

---

أي كلاهما ينصب المستثنى من الكلام الموجب وغير الموجب وهو قول من جعلها من الأفعال .

وبعضهم يجعل (خلا) وحده من حروف الجر (فيجر به المستثنى نحو:

«جاءوني خلا زيد»، وكذا في غير الموجب .

وبعضهم يجعلها من حروف الجر<sup>(١)</sup> .

ولم يعتبر المصنف الجر (بعدهما)<sup>(٢)</sup> لشذوذه فجعل ما بعدهما مما يكون منصوبًا أبدًا ،

ولذا استضعف هذا (القول)<sup>(٣)</sup> بقوله : «ولم يورد هذا القول سيبويه<sup>(٤)</sup> ولا المبرد<sup>(٥)</sup> .

قوله : «فَالْتَّصِبُ . . . . .» .

لأن «ما» المصدرية تعين الفعلية لاختصاصها بالفعل ، فيكونان بمعنى «جاوز»

وقد مر التقدير والجر في «جاءني القوم خلا زيد» بالجر كان على تأويل الحرفية ولا حرفية

عند دخول (ما) فلا انجرار .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٢) بعدهما : أي بعد عدا وخلا .

(٣) عنى بالقول : الجر .

(٤) انظر سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٤٩ (وتقول أناني القوم ماعدا زيدا ، وأتوني ما خلا

زيدا . . . . .» .

(٥) انظر المبرد في المقتضب ٤ : ٤٢٧ (فإذا قلت ماعدا وما خلا - لم يكن إلا التصب .

وَمَا قُدِّمَ مِنَ الْمُسْتَنَى كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي إِلَّا أَخَاكَ أَحَدٌ .  
قَالَ الْكَمَيْتُ :

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً      وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

فإن قلت : «فما تقدير الكلام في نحو: «جاءني القوم ما خلا زيدا؟ قلت: «تقديره: «جاءوني خُلُوْ بَعْضُهُمْ زِيْدًا، أَي وَقْتُ خُلُوْ بَعْضُهُمْ»، لِأَنَّ (مَا) مَعَ الْفِعْلِ فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ، وَقَدْ يَجْعَلُ الْمَصْدَرُ حِيْنَ لَسَعَةٍ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا مَرَّ، فَتَنْزِلُ «مَا» مَعَ الْفِعْلِ مَنزِلَةَ الْمَصْدَرِ الْمَجْعُولِ حِيْنَ، وَنَوِي فِي الْفِعْلِ الضَّمِيرُ لِلْبَعْضِ بِأَنَّ زِيْدًا لَا يُقَابَلُهُ مِنْهُمْ إِلَّا بَعْضُهُمْ، وَاللَّفْظُ لِلْمَعْنَى، وَقَدْ حَصَلَ (ذَلِكَ الْمَعْنَى) <sup>(١)</sup> فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِبْرَازِ لَفْظِهِ .  
وقوله : «وَهَذِهِ أَفْعَالٌ مُضَمَّرَةٌ فَاعِلُوهَا» .

المراد بالفاعل البعض، لأن أصل الكلام «جاءني القوم جاوز بعضهم زيدا»، وليس بعضهم زيدا، ولا يكون بعضهم زيدا والإضمار لما ذكرنا، إذ المعلوم المتيقن أن القوم لا يكونون زيدا، وإنما هو بعضهم، والدليل على أن الفاعل هو البعض، صحة قولهم: (جاءني نساء ليس هناء) <sup>(٢)</sup>. فلولا أن الفاعل هو البعض لما صح في «ليس» التذكير، وللزم أن يقال: «لَسُنَّ هِنَاءُ»، بضمير النساء، (أو بالناء <sup>(٣)</sup> الساكنة)، ولا يجوز إظهار هذا الضمير المستكن في (عدا) وأخواتها لأن هذه الألفاظ صرن كالأمثال لكثرة دورهن على ألسنتهم والأمثال لا تتغير.

قوله :

١٦٦ - وَمَا لِي ..... وَمَا لِي ..... <sup>(٤)</sup>

شَيْعَةُ الرَّجُلِ : أَتْبَاعُهُ وَأَنْصَارُهُ، وَمَشْعَبُ الْحَقِّ : طَرِيقُهُ .

(١) مَا بَيْنَ الْقَوَسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٢) هِيَ ب (جاءني نساء ليس هناء) والمشتق من الأصل .

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوَسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ وَهُوَ لِلْكَمَيْتِ مِنْ رِيْدِ الْأَسَدِيِّ مِنْ قَصِيْدَةٍ لَهُ فِي مَدْحِ آلِ هَاشِمٍ وَمُطْلَعُهُ :

## وَمَا كَانَ اسْتِئْذَانُهُ مُنْقَطِعًا كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا ، وَهِيَ اللُّغَةُ الْحِجَازِيَّةُ . .

قوله : « مُنْقَطِعًا . . . . . »

(المنقطع : قيل<sup>(١)</sup>) : ما لم يكن من جنس المستثنى منه كمثاله<sup>(٢)</sup> . إذ الحمار ليس من جنس أحد ، فمذهب أهل الحجاز فيه النصب ، وهو المختار لأنك لو أبدلت وقلت : « ما جاءني أحد إلا حمار » ، بالرفع ، كنت جعلت الشيء بدلا عما لا يجانس ، والقائم مقام الشيء ، لا بد من أن يكون بينهما مجانسة ، ولو نصبت كنت مخرجا للحمار من حكم أحد ، وقد يخرج الشيء من حكم ما لا يجانس إذا جاز أن يشاركه في الفعل نحو : جاءني رجل لا حمار ، لأن الحمار وإن لم يشارك الرجل في الجنس يجوز أن يشاركه في الفعل .

وينو تميم يبدلون فيقولون : ما جاءني أحد إلا حمار بالرفع بطريق تغليب اسم الأدميين على غيرهم ، فيصير الحمار داخلا تحت أحد ، وعلى هذا بيت الكتاب<sup>(٣)</sup> :

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ      وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

وانظر البيت الشاهد في المقتضب ٤ : ٣٩٨ والإنصاف ١٧٦ وشرح المفصل ٢ : ٧٩  
وخزانة الأدب ٤ : ٣١٤ والبيت بتمامه :

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً      وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبِ

وموضع الشاهد فيه قوله : (إلا آل) و (إلا مشعب) بالنصب وهذا من المواضع التي يجب فيها النصب لتقدم المستثنى على المستثنى منه .

(١) في ب : « قيل المنقطع » .

(٢) مثال الزمخشري على المستثنى المنقطع : « ما جاءني أحد إلا حمارا » وقد أورد مثله سيبويه في الكتاب ٢ : ٣١٩ تحت باب : ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول ، قال : وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حمارا ، جاءوا به على معنى ولكن حمارا .

(٣) ساق سيبويه هذا البيت شاهدا على رفع ما بعد إلا على البدل مما قبلها جريا على لغة بني تميم وقد ذكر سيبويه في الكتاب ٢ : ٣١٩ أن الرفع هو لغة بني تميم ونص عبارة سيبويه :

وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ﴾ .

١٦٧ - وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْمَيْسُ<sup>(١)</sup>

جعل اليعافير من أنيس ذلك المكان، فرفعها على الإبدال منه لدخولها تحته حتى كأنه قال: «ليس بها أنيس إلا (قولك)»<sup>(٢)</sup>.

واليعفور: تيس الطباء، أو ولد البقرة الوحشية، من العفرة وهي بياض ليس بالخالص، ولكن كلون العفر وجه الأرض. ومنه ظلي أعفر، وظبية عفراء.

هذا هو الكلام على قول من أبي في المنقطع أن يكون المستنى من جنس المستنى منه.

وأما على قول الآخر وهو ما ذكرنا في حد المنقطع: فانتصاب المستنى قد قيل بـالـأ، لأنها تعمل عمل لكن، ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد.

قوله: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ﴾ . . . ﴿٣﴾ .

(وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمار، أرادوا ليس فيها إلا حمار) انتهى. وأورد بعد ذلك البيت.

(١) البيت من الرجز لجران العود في ديوانه ص ٥٣ مع بيتين آخرين وقد جاءت رواية البيت الشاهد مع البيتين الآخرين في الديوان على النحو التالي:

فَدُّ نَدْعُ الْمَنْزَلِ بِالْعَيْسِ	يَعْيِسُ فِيهِ السَّبْعُ الْخَرُوسِ
الذَّنْبُ أَوْ ذُو لُبْدَةٍ هُمُوسٌ	بَسَابِئًا لَيْسَ بِهِ أُنَيْسٌ
إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْمَيْسُ	وَبَقَرٌ مُلْمَعٌ كُنُوسٌ

والبيت في الكتاب ١: ٢٦٣، ٢: ٣٢٢، والمقتضب ٤: ٤١٤. وابن يعيش ٢: ٨٠ والإنصاف ٢٧١ وموضع الشاهد فيه قوله: (إلا اليعافير وإلا العيس) حيث رفع ما بعد إلا على البدل مما قبلها مع أن اليعافير والعيس لهما من جنس الأنيس في الأصل لكنه توسع فجعلها من حمه.

(٢) هي ت وع فومك وليس بصواب والمشت من ع.

(٣) سورة هود آية ٤٣.

فمن رحمه الله فهو معصوم، والمعصوم ليس من جنس العاصم كأنه قيل: ولكن (من رحمه الله)<sup>(١)</sup> فهو معصوم، كذا قاله المصنف<sup>(٢)</sup> ومنهم من جعل (عاصماً) على معنى النسب، كَلَابِئِن، وتَامِرٍ، ورفع (مَنْ رَحِمَ) والتقدير: ولا معصوم من أمر الله إلا من رحم، إذ المعصوم وذو العصمة واحد، ولا شبهة في أن (من رحم الله)<sup>(٣)</sup> فهو من جنس المعصوم<sup>(٤)</sup>.

(١) في ب : (من رحمه الله تعالى).

(٢) انظر الكشاف ٢ : ٢١٧ ونص عبارته هناك : كأنه قيل ولكن من رحمه الله فهو المعصوم .

(٣) في ب : «من رحمه الله تعالى» .

(٤) توقف النحاة عند هذه الآية وعلى رأسهم سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٢٥ حين قال : هذا باب مالا يكون إلا على معنى ولكن فمن ذلك قوله عز وجل - ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ﴾ أي ولكن من رحم .

وقال المبرد في المقتضب ٤ : ٤١٢ فالعاصم الفاعل، و(من رحم) : معصوم، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب .

وقال العكبري في التبيان ص ٧٠٠ : (قوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ﴾ فيه ثلاثة أوجه : أحدها

أنه اسم فاعل على بابه، فعلى هذا يكون قوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : هو استثناء متصل : ﴿وَمَنْ رَحِمَ﴾ بمعنى الراحم، أي لا عاصم إلا الله .

والثاني : أنه منقطع، أي لكن من رحمه الله يُعَصَّمُ .

والوجه الثاني : أن عاصماً بمعنى معصوم، مثل : ﴿تَبَاؤُنِي﴾ أي مدفوق فعلى هذا يكون

الاستثناء متصلاً، أي إلا من رحمه الله .

الثالث : أن عاصماً بمعنى ذا عصمة على النسب، مثل حائض، وطالق، والاستثناء على

هذا متصل أيضاً، وانظر البحر المحيط ٥ : ٢٢٧ والكشاف ٢ : ٢١٧ وابن يعيش ٢ : ٨١ .



وَقَوْلُهُمْ: مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ \* وَمَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ.  
 \* وَالثَّانِي جَائِزٌ فِيهِ النَّصْبُ وَالْبَدَلُ وَهُوَ الْمُسْتَنَى مِنْ كَلَامٍ تَامٌ غَيْرِ  
 مُوجِبٍ، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا زَيْدٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ  
 الْمُسْتَنَى مِنْهُ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا.

قوله: «إِلَّا مَا نَقَصَ . . .»

عن المصنف: «ما» في (ما نقص) و (ماضٍ) مصدرية، والمعنى: ما زاد زيادة إلا  
 النقصان، وما نفع نفعاً إلا المضرة. وفي (زاد) و (نقص) ضمير فاعل جرى ذكره.  
 وهذا في المعنى من جنس قولهم:

١٦٨- وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ نَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ<sup>(١)</sup>

والناقص ليس من جنس الزائد، وكذا النافع ليس من جنس الضار.

(١) البيت من الوافر نسب لعمر بن معد يكرب انظر ديوانه ص ١٣٧، ضمن المختلط من شعره  
 وفي سيبويه ٢: ٣٢٣، ٣: ٥٠ والخصائص ٤: ٣٥ وابن يعيش ٢: ٨٠ والمقتضب ٢:  
 ٤٠، ٤: ٤١٣.

والخيل الفرسان، ودلفت: زحفت، ووجيع: موجه. والمعنى: إذا التقوا في الحروب  
 حملوا الصرب الوجيع نحية لهم.

والشاهد فيه قوله: «نحية بينهم ضرب وجيع» حيث جعل الصرب نحية على الانساع  
 والمحار. وذكر سيبويه هذا تقوية لحواز الدل فيما لم يكن من حس الأول حقيقة

وَالْاِخْتِيَارُ الْبَدْلُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ إِلَّا أَمْرًا نَّكَرًا ﴾ فِيمَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ فَمُسْتَنَى مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَأَسْرٍ بِأَهْلِكَ » .

قوله : « وَالْاِخْتِيَارُ الْبَدْلُ . . . . . »

إذ في الإبدال إثبات المجانسة بين إعراب الاسم الأول والثاني دون النصب على الاستثناء، والمجانسة من باب المناسبة، فيكون الإبدال أولى من النصب، فإن قلت : « ما بالهم لم يبالوا بطلب المجانسة فيما سبق من المنصوبات على الحتم ؟ » قلت : لتعذر وجه الإبدال أما المستثنى من كلام موجب فلأن الإبدال فيه مؤد إلى الإحالة، لأنَّ البديل يقوم مقام المبدل منه، ويعمل فيه عامله بدليل مجيئه صريحاً في قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا الصَّالِينَ إِيْمَانًا ﴾ (١) . (فَمَنْ آمَنَ) : بدل و « الَّذِينَ اسْتَضَعُوا » مبدل منه، وقد كُرِّرَ فيه العامل وهو « اللام » كما ترى، فلو أبدلت في قولك « جاءني القوم إلا زيدا »، صار « جاءني القوم إلا جاءني زيد » وفيه إثبات المجيء لزيد، وقد قصدت بالاستثناء أن تجعل زيدا خارجاً من جملة الجائين، وكون الواحد جائياً (وخارجاً عن المجيء) في (٢) حالة واحدة محال .

وَيُحْتَجُّ لَامْتِنَاعِ الْبَدْلِ هُنَا بِوَجْهِ آخِرٍ أَيْضًا، وَهُوَ أَنَّ الْبَدْلَ فِي حَكْمِ تَنْحِيَةِ الْبَدْلِ، فَإِذَا قُلْتَ : « جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا »، بِالرَّفْعِ، كَانَ الْقَوْمُ فِي حَكْمِ التَّنْحِيَةِ، وَالتَّقْدِيرُ « جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا » وَلَا بَدَلَ لِلِاسْتِثْنَاءِ مِنْ مُسْتَنَى مِنْهُ فَيَقْدَرُ عَلَى نَحْوِ : « جَاءَنِي مَا فِي الْعَالَمِ (إِلَّا زَيْدًا) » (٣)، إِذْ لَوْ عَيَّنْتَ لِلْمُسْتَنَى مِنْهُ (مَادُونَهُ) (٤) يَلْزَمُ تَرْجِيحَ أَحَدِ الْمَسَاوِيَاتِ وَهُوَ بَاطِلٌ، وَجِيءَ مَا فِي الْعَالَمِ مَحَالٌ فَيَمْتَنَعُ الْإِبْدَالُ .

(١) سورة الأعراف آية ٧٥ .

(٢) في ب : « غير جاء في حالة » .

(٣) في ب وع : (إلا زيد) بالرفع والمثبت من الأصل . (٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

• وَالثَّالِثُ مَجْرُورٌ أَبَدًا، وَهُوَ مَا اسْتَشْبَهَ بِغَيْرِ وَحَاشَا وَسَوَى .  
وَالْمُبْرَدُ يُجِيزُ النَّصْبَ بِـ (حَاشَا) .

قال بعضهم : « هذا الاحتجاج فاسد ، لأننا قد نجد مواضع يتصور فيها ذكر الخلق كلهم ثم لا يصحُّ البدل » كقولنا مثلا : « يموت الخلق كلهم إلا زيدا » ، فهذا كما تراه كلام صحيح والبدل ممتنع ، هذا كلامه وما ذكره هذا القائل غير قادح في ذلك الاحتجاج ، لأنهم يقولون لو جاز الإبدال يلزم الإحالة والإحالة متفية فيستفي الإبدال ، ولم يتعرضوا للزوم الإحالة في كل صورة فيلزم ما ذكره من القدح ، فإن هذا القدر كاف لهم في إثبات المدعى ، لأن المقصد بهذا الاحتجاج أن يلزم على تقدير الإبدال ما هو ثابت الانتفاء ، وقد لزم هذا في مواضع لا تكاد تضبط كثرة . فوضح من هذا أن ريحَ طَعْنِهِ لاقت إِعصارا ، وجدول قدحه صادف تيارا .

وأما المستثنى المقدم فلامتناع (تقدّم) <sup>(١)</sup> البدل على المبدل منه .

وأما المستثنى المنقطع فلكون اتحاد الجنس مشروطا في باب الإبدال ، (ولا اتحاد له في المنقطع) <sup>(٢)</sup> على أحد القولين ، وعلى القول الآخر ظاهر .

فإن قلت : « على القول الأول قد جاء بدل الغلط » . قلت : « كلامنا في الكلام الفصيح ، وبدل الغلط ، لايجي . فيه البتة ، وليس غرض النحاة في إيراد بدل الغلط تعليم الغلط ، بل الغرض وجه التدارك إذا غلط غالط » .  
قوله : « والمبرد . . . . . » .

المذهب المستقيم : أن (حاشا) <sup>(٣)</sup> حرف وليس بفعل <sup>(٤)</sup> ، بدليل أنه لا يقال « حاشاني » بنون الوقاية كما يقال « دعاني » ، ولذا لزم الجر لزوم سوى إياه .

(١) في ب : (تقديم) .

(٢) ما بين الفوسين ساقط من ب .

(٣) ما بين الفوسين من الأصل وع وفي ب « حاشى » وكل جائز .

(٤) في قوله : « المذهب المستقيم » يعني بذلك المذهب البصري فهم يعتبرون حاشا حرفا

والمبرد<sup>(١)</sup> ذهب إلى أنه فعل، وجوّز النصب وحجته أنه قَبِلَ التصرف بالحذف في قولهم: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، وبالاشتقاق في قوله:

١٦٩ - «وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ»<sup>(٣)</sup>

ولأنه وقع بينه وبين ما بعده من الاسم حرف جر وهو اللام في (الله) في (حَاشَ لِلَّهِ) ، وحرف الجر (وضع)<sup>(٤)</sup> لإيقاع معنى الفعل على الاسم. كالباء في «مررتُ بزَيْدٍ» فلو كان حرفاً لما قبل التصرف، ولما وقع بعده حرف جر.

(فالجواب)<sup>(٥)</sup> عن الأول: أن الحذف لا يدل على أنه ليس بحرف كـ «رُبَّ» بالتخفيف في «رُبَّ» بالتشديد.

وإلهم كان ميله واتجاهه في هذه المسألة الخلافية ودليل البصريين على أنه ليس بفعل وأنه حرف كما ورد في الإنصاف ص ٢٨٠ هو أنه لا يجوز دخول (ما) عليه فلا يقال: «ما حاشى زيدا» كما يقال ما خلا زيدا، وما عدا عمرا، ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز أن يقال «ما حاشى زيدا». قال سيبويه في الكتاب ٢: ٣٤٩: وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجرم ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء.

(١) انظر المقتضب ٤: ٣٩١ ونص عبارة المبرد هناك: (وما كان حرفاً سوى «إلا» فحاشا وخلا. وما كان فعلاً فحاشا، وخلا، وإن وافق لفظ الحروف، وعدا، ولا يكون) أ. هـ والذي أراه في الإنصاف أيضاً من رأي للمبرد في (حاشا) هو أنها تكون فعلاً وتكون حرفاً ومذهب المبرد هو المؤيد بجملة الشواهد الواردة في هذه المسألة وهو ما صرح به المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد في الإنصاف ص ٣٧٩ (٢) سورة يوسف آية ٥١.

(٣) هذا عجز بيت من البسيط للناطقة الذبياني وترتيبه الحادي والعشرون من قصيدته الدالية المذكورة في عداد المعلمات والتي قالها في مدح النعمان بن المنذر والاعتذار إليه فيما وشى به بنو قريع في أمر المتجرده، وصدر البيت: ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهُهُ... ديوانه: ص ٢٠، وسيبويه ٢: ٣٢١، وابن يعيش ٢: ٨٥، وقوله: (ولا أرى فاعلاً) أي لا أرى أحداً يفعل فعلاً كريماً يشبهه في فعله وقوله: (ولا أحاشي) أي لا أستثني فأقول: حاشا فلانا فهو يشبهه في فعل الخير. وموضع الشاهد في البيت: (ولا أحاشي) حيث استعمله على أنه فعل. (٤) في ب: «وضعه». (٥) في ب: (والجواب).

\* وَالرَّابِعُ جَائِزٌ فِيهِ الْجَرُّ وَالرَّفْعُ ، وَهُوَ مَا اسْتَشْنَى بِهِ (لَا سِيَّمَا) وَقَوْلُ  
أَمْرِيءِ الْقَيْسِ :

\* وَلَا سِيَّمَا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلُجْلِجٍ \*  
يُرَوِّى مَجْرُورًا وَمَرْفُوعًا . وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ النَّصْبُ .

والجواب عن الثانى : أن «أحاشى» لعله من لفظ (الحاشى)<sup>(١)</sup> كما أخذ «بَسْمَلٌ» من لفظ بسم الله ، و «بسم الله» ليس بفعل فكذا هذا .

والجواب عن الثالث : أنا لانسلم أن «اللام» تتعلق ب«حاشى» ، وإنما هى زائدة كاللام في قوله تعالى ﴿رَدِّقْ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> والزيادة للتعويض عما حذف من «حاشى» .  
قوله : «بِ لَاسِيَا»

هو مركب من «لا» و «سى» و «السي» : المثل ، وأصله : سِيَوِي قَلْبِتِ وَأَوْه يَاءِ (وَأدغمت)<sup>(٣)</sup> لما عرفت . وأما إن كانت صلةً مثلها في : ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾<sup>(٤)</sup> ، أى : فبرحمة ، فالجرُّ ، لأن التقدير : ولاسى يوم ، ولأن كانت موصولة : فالرفع على أن المرفوع خبر مبتدأ محذوف وهو «هو» ، وكذا إن كانت موصوفة على تقدير : «ولاسى الذى هو يوم» ، أو «ولاسى شىء هو يوم» . و (هو يوم) : جملة وقعت «صلة» في الأول و «صفة» في الثانى .  
١٧٠ - قوله : «وقد روى فيه»<sup>(٥)</sup> النصب .

(١) في ب وع : «حاشى» والمثبت من الأصل لأنه المراد من أمثله فيما بعد .

(٢) سورة النمل آية ٧٢ . وعنى باللام ما جاء في قوله تعالى : ﴿حَتَرْتَهُ﴾ .

(٣) ما بين المعكفين ساقط من ب .

(٤) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

(٥) الصمير في (فيه) يعود إلى بيت امرىء القيس الذي استشهد به الزمخشري على المشتى في لاسيما وهو :

الْأَثُّ يَوْمٌ كَانَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ      وَلَا سِيَّمَا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلُجْلِجِ

وهو من الطويل - اطرد ديوانه ص ٣٢ واس يعيش ٢ : ٨٦ والحزانة ٣ : ٤٤٤ وموضع الشاهد

فيه (ولا سيمًا يومًا) برواية النصب في يوم على الطرفية .

الوجه الثالث في (لاسيما) النصب وهو على قول من يجعل هذه الكلمة برمتها بمنزلة «إلا»، وتقدير هذا القول في بيت امرئ القيس معضل، لأنه لا يقال: «جاءني القوم وإلا زيدا» بإدخال الواو على كلمة الاستثناء، وقد دخلت هنا على «لاسيما».

على أننا نقول: الاستثناء غير مستقيم في البيت وإن كان بغير الواو، لأن المراد تفضيل هذا اليوم على سائر الأيام الصالحة، ولو استثنى هذا اليوم، كان المعنى أنه حظي بالأيام الصالحة كثيرا، وفاز فيهن بملاقة الحبايب إلا يوم «دارة جلجل»، فإنه غير صالح، والأمر على عكس هذا.

فالجواب عن الأول لا يتلَبُّ إلا بأن تُحمل الواو على أنها مقحمة، لأنها لا تتوسط بين العامل والمعمول، فلا يقال: «ضربت وزيدا».

والواو تقحم عند بعضهم، وإن أباه البصريون، وعليه قول امرئ القيس في هذه القصيدة:

١٧١ - فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى  
بِنَا بَطْنُ خَبْتِ ذِي حِقَافٍ عَقَنْقُلٍ<sup>(١)</sup>

أي لما جاوزنا ساحة الحي صرنا إلى أرض مطمئنة بين حفاف أحاطت بتلك الأرض رمال متعقده. والانتحاء: الاعتماد. وإسناد الانتحاء إلى البطن توسع وهو في الحقيقة لامرئ القيس وحبيبته. و (البطن): مكان مطمئن حوله أماكن مرتفعة. و (الخبْتُ): أرض مطمئنة. و (الحِقْفُ): رمل مشرف معوج. و (العَقَنْقُلُ): رمل متعقد متلبّد، من العَقْل وهو الشدّ.

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٩ وقد وردت كلمة قفاف بدل حفاف في ديوانه بشرح حسن السندوبي، والقفاف: الحجارة المرتفعة. وموضع الشاهد فيه قوله: (وانتحى) حيث جعل واو العطف زائدة على مذهب الكوفيين خلافا للبصريين الذين اعتبروها عاطفة، وقد أورد ابن الأنباري كلام الفريقين في الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٦ - ٤٦٢.

وانظر ما قاله البغدادي في هذا الشاهد في الخزانة ١١: ٤٣، وما بعدها.

\* وَالْخَامِسُ : جَارٍ عَلَى إِعْرَابِهِ قَبْلَ دُخُولِ كَلِمَةِ الاستِثْنَاءِ وَذَلِكَ : مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ. وَالْمُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ مِنْهَا هُوَ الْأَوَّلُ.

والواو في (وانتحي) مقحمة.

وعند البصريين<sup>(١)</sup>: هي للعطف، وجواب (لما) مقدر وهو «طابت حالنا» أو «تمتعت بها»، أو نحو ذلك. وعلى مذهبه التقصي عن مضيق هذا السؤال متعذر.

والجواب الثاني: أن الاستثناء بـ «لاسيما» يغير الاستثناء بـ «إلا» فـ «إلا» لإخراج المستثنى عن حكم ثابت لغيره كالمجيء الثابت لغير زيد في: «جاءني القوم إلا زيدا» و«لاسيما»: لإخراج المستثنى عن حكم ثابت لغيره، لكن بإثبات ما هو الأفضل له. تقول: «أكرمني القوم لاسيما زيدا». والمعنى: «أكرمني زيد لا كإكرامهم»، بل إكرامه أبلغ من إكرامهم. وهذا واضح، فلما تحقق في «لاسيما» معنى الاستثناء صح أن ينصب به كما بيلا. (وفي لفظ المصنف إشارة إلى أن النصب قليل نزر)<sup>(٢)</sup>. قوله: «جارٍ على إعرابه...»

أي لاتأثير لـ «إلا» في اللفظ، لأن الفعل مفرغ لما بعدها والعامل هو «إلا» لا هو بتوسطها، لأنه عامل بنفسه، فلا حاجة به إليها.

والفرق بين هذا القسم وبين القسم الثاني من هذه الأقسام الخمسة: أن المستثنى هنالك من تام وهنا من ناقص، والضابط: أن المستثنى منه إن كان مذكورا فالمستثنى من تام نحو: «جاءني أحد إلا زيدا» (فـ «أحد») مستثنى منه، وهو مذكور كما ترى، وإن لم يكن مذكورا فالمستثنى منه ناقص نحو: «ما جاءني إلا

(١) انظر الإيضاح ٤٥٦ - ٤٦٢.

(٢) ما بين القوسين من ب وسقط من الأصل وع.

(٣) هي ب (فالأحد) والمشت من الأصل.

... والثاني في أحد وجهيه . وشبهه به لمجيئه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه ، لأن العامل فيه بتوسط حرفٍ .

\* فصل \* وَحُكْمٌ غَيْرٌ فِي الإِعْرَابِ حُكْمُ الأِسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ «إِلَّا» تَنْصِبُهُ فِي المَوْجِبِ وَالمُنْقَطِعِ ، وَعِنْدَ التَّقْدِيمِ ، وَتَجْزِيءٍ فِيهِ البَدَلُ وَالنَّصْبَ فِي غَيْرِ المَوْجِبِ . وَقَالُوا إِنَّمَا عَمِلَ فِيهِ غَيْرُ المُتَعَدِّي لِشَبْهِهِ بِالمُظَرَّفِ لِإِبْهَامِهِ .

زيد» و «ما رأيت إلا زيدا» فالمستثنى منه ليس بمذكور، إذ لم يقل «ما جاءني أحد إلا زيد»، و «ما رأيت أحداً إلا زيدا» .

قوله : « في أحد وجهيه . . . »

يريد بذلك وجه النصب في «ما جاءني أحد إلا زيدا»، ووجه المشابهة ما ذكر في المتن من أن كلا من المنصوبين فضلة . فقولك «عمراً» في : «ضربت عمراً» فضلة كزيد في «ما جاءني أحد إلا زيدا» . إلا أنها قد جاء بعد أخذ الفعل فاعله .  
قوله : « لإبهامه »

إذا قلت (خَلَفَ زَيْدٌ) لا ينتهي بشيء دون شيء إلى أقصى العالم، كما أن (غير زيد) لا ينتهي بشيء دون شيء إلى أقصى ما ينتهي به الخلق، فعلم أن بينهما شبهاً من حيث الإبهام .

وغير المتعدي يتعدى (إلى نحو «خلف زيد») (١) تقول : «جُلسَ خَلْفَ زَيْدٍ» فتعدي (جلس) إليه وهو لازم غير متعد . (فيجوز أن يتعدي إلى «غير» مالا يتعدى إليه من الأفعال بدون واسطة وإن امتنع في جاءوني إلا زيدا، جاءوني زيدا بدون واسطة وذلك نحو : «جاءني القومُ غيرَ زيدٍ»، و «ذهبوا غيرَ زيدٍ») (٢) الأول متعد لكن لا إلى «غير» والثاني لازم .

(١) في الأصل (إلى خلف) والمثبت من ب و ع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب .



• فصل • واعلم أن «إلا» و«غيراً» يتقارضان ما لكل واحد منهما فالذي له «غير» في أصله أن يكون وصفاً يمسّه إعراب ما قبله، ومعناه المغايرة، وخلاف المماثلة. ودلالته عليها من جهتين. من جهة الذات، ومن جهة الصفة.

تقول: مررت برجل غير زيد، قاصداً إلى أن مرورك كان بإنسان آخر أو بمن ليست صفة صفته. وفي قوله عز وجل: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. الرفع صفة للقاعدون، والجر صفة للمؤمنين، والنصب على الاستثناء. ثم دخل على إلا في الاستثناء، وقد دخل عليه إلا في الوصفية.

قوله: «ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة».

اعلم أن «غيراً» على وجوه. فإن قلت: «مررت برجل غير» فالمعنى أنك مررت بالمخاطب وبغيره، أو «مررت بغير المخاطب ولم تمر به»، أو «مررت برجل يخالف المخاطب في الأوصاف والأخلاق»، فالمخالفة في الوجهين الأولين في الذات، وفي الثالث في الأوصاف والأخلاق، والمماثلة لا تنأتى إلا في الوجه الثالث، لأن الرجل لا يكون نفس غيره فيواقفه في الذات والأصل، وإنما الموافقة في الفروع كالأوصاف والأخلاق، ثم إنهم لما وجدوا بينه وبين «إلا» مشابهة من حيث إن ما بعد كل واحد منهما مغاير لما قبلهما أدخلوا كل واحد منهما على صاحبه أي استعاروا «غيراً» لمعنى الاستثناء وأعربوه لكونه اسماً متمكناً وللزوم الانجرار لما بعده، واستعاروا (إلا) لمعنى الوصفية وأعربوا ما بعده لإبائه الإعراب بكونه حرفاً. ثم إن وقوع «غير» موقع «إلا» كثير، ووقوع «إلا» موقع «غير» قليل.

والفرق أن «غيراً» اسم و«إلا» حرف، وتصرفهم في الأسماء أكثر من تصرفهم في الحروف.

وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ أَي غَيْرُ اللَّهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

قوله : (الرفع صفة «للقاعدون» )

روي في ﴿غَيْرُأُولِي الضَّرَرِ﴾<sup>(١)</sup> الحركاتُ الثلاثُ :<sup>(٢)</sup>

الرَّفْعُ : على أنه صفة (للقاعدون) أَي : لا يستوي القاعدون الأصحاء من المؤمنين والمجاهدون .

والجُرْ : على أنه صفة (للمؤمنين) ، أَي : «من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون» .

والتَّصْبُ : على الاستثناء . أَي : «لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون إِلَّا أولي الضَّرَرِ من القاعدين فهم يستون بالمجاهدين .

قوله : وفي التَّنْزِيلِ : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾<sup>(٣)</sup>

امتنع في الآية الاستثناء ، إذ لو حُمِلَتْ على الاستثناء فمعناها حينئذ : «لو كَانَ فِيهِمَا آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا» ، وهذا يقتضي أن لو كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لم تفسدا ونعوذ بالله من هذا القول .

قوله :

أم - «وَكُلُّ أَخٍ . . . . .»<sup>(٤)</sup>

(١) سورة النساء آية ٩٥ .

(٢) انظر كتاب النشر في القراءات العشر ٢ : ٢٥١ .

(٣) سورة الأنبياء آية ٢٢ .

(٤) البيت من الوافر نسبة سيويه في الكتاب ٢ : ٣٣٤ إلى عمرو بن معدى كرب وقد ورد ضمن المختلط من شعره في الديوان ص ١٦٧ ، أما ابن الأنباري فنسبه في الإنصاف إلى حضرمي بن عامر . والبيت بتمامه :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

والفرقدان : نجمان في السماء لا يفرقان ولكنهما بطوفان بالجدي - اللسان (فرقد) . وموضع

... وَلَا يَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ مُجْرَى غَيْرِهِ إِلَّا تَابِعًا. لَوْ قُلْتَ لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَّا  
 اللَّهُ كَمَا تَقُولُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا غَيْرُ اللَّهِ لَمْ يَجْزُ.  
 وَشَبَّهُهُ سَبِيوَيْهِ بِأَجْمَعُونَ .

أراد: «وكلُّ أخٍ غيرِ الفرقدين مفارقة أخوه» حُذِفَ «غير» ووضع مكانه «إلا» والفرق  
 بين جعل «إلا» في البيت للوصف، وبين جَعَلِهِ للاستثناء أنك لو جعلته للوصف لا  
 يلزم أن يكون لها أخ سواهما، ولو جعلته للاستثناء يلزم ذلك .

بيانه : أنك لو جعلته للوصف فالمعنى : كلُّ أخ يفارقه أخوه ولا أدعي في الفرقدين  
 شيئاً كما تقول : كلُّ رجل غير زيد يلازمه صاحبه . والمعنى كلُّ رجل يلازمه صاحبه  
 ولا أدعي في زيد شيئاً .

ولو جعلته للاستثناء فالمعنى : كل أخ يفارقه أخوه إلا الفرقدين، فهما لا يفارقهما  
 أخوهما . كما تقول : كلُّ رجل يلازمه صاحبه إلا زيداً وعمراً والمعنى : إلا زيداً وعمراً،  
 فإنها لا يلازمه صاحبهما تقدّر أن لها صاحبا فكذا هنا لزمك أن تقدّر لها «أخا» فظهر  
 أن بين الوجهين فرقاً بَيِّنًا .

قوله : «إلا تابِعًا . . . .»

أي : ليس لك أن تقول (جاءني إلا زيد) بمعنى «جاءني غيرُ زيد»، ولا (مررتُ إلا  
 بزيد) بمعنى : «مررت بغير زيد»، إذ لا أصل له «إلا» في الصّفة، وإنما هو دخيل فيها،  
 فاشتراط في استعماله فيها أن يكون تابعا لشيء في اللفظ ليظهر انحطاط رتبة الدخيل  
 عن رتبة الأصل، ولذا امتنع (لو كان فيها إلا الله)، لأن (إلا) لما صار دخيلا في  
 الصفة لم يكن فيه دلالة على حذف الموصوف بخلاف غير فهو أصيل فيها .  
 قوله : (وشبهه سبيويه<sup>(١)</sup> بأجمعون)

الشاهد فيه وصف (كل) بقوله : إلا الفرقدان . أي غير الفرقدين . قال سبيويه : كأنه قال :  
 وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه . سبيويه ٢ : ٣٣٥ . وفي البيت شرح كثير أورده البغدادي  
 في الحزاة ٣ : ٤٢١ - ٤٢٦ وابن يعيش ٢ : ٨٩ . وقد مر ذكره ص ٢٥٣ من الإقليد، وعلفت  
 عليه في حاشية تلك الصفحة . (١) سبيويه ٢ : ٣٣٤ .

**\* فصل \* وَقَوْلُ مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا ، وَلَا أَحَدًا فِيهَا إِلَّا عَمْرُو فَتَحْمِلُ الْبَدَلَ عَلَى مَحَلِّ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ لَا عَلَى اللَّفْظِ .**

أجمعون : لفظة تأكيد لا تحييء إلا بعد اسم تقع هي تأكيدا له ، نحو: «جاءني القوم أجمعون» ، ولو قلت جاءني (أجمعون) من غير سَبَقٍ ذكر متبوعٍ لم يجز فصار (إلا) في الصفة كـ«أجمعون» في التأكيد .

فصل قوله : «فَتَحْمِلُ الْبَدَلَ» .

النكتة في هذا أن (مِنْ) الاستغراقية ، و(لا) التي لنفي الجنس لا تدخلان إلا في النكرات نحو: «هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟» و«لَا رَجُلٌ فِيهَا» . ولا يقال: «هل من عَبْدٍ الله في الدار؟ ولا لا يزيد فيها» .

فلو حملت البدل على اللفظ ، والبدل في حكم تكرير العامل كنت مدخلا إياهما في المعارف ، وهذا ممتنع لامتناع دخول ما هو موضوع لاستغراق الجنس وما هو موضوع لنفي الجنس على ما ليس بجنس فيلزم أن يحمل على المحل ويرفع وينصب ، لأن «أحد» في «ما جاءني من أحد» مرفوع بالفاعلية ، وفي «مارأيت من أحد» منصوب بالمفعولية .

وقيل في امتناع الحمل على اللفظ مع (لا) : إن الحمل عليه مع (لا) يؤدي إلى تقدير «لا» بعد (إلا) ، لأن البدل في حكم تكرير العامل والعامل في الأول (لا) فوجب أن يكون كذلك في المبدل منه ، فيلزم أن يلفظ بلا بعد «إلا» وهو ممتنع ، ويلزم التناقض أيضا لأن «إلا» للإثبات و«لا» للنفي و(لا أحد) محله مرفوع بالابتداء<sup>(١)</sup> ،

(١) تابع الزمخشري سيبويه في هذا الحكم وكذلك فعل الجندي . قال سيبويه في الكتاب ٢ :

٣١٧ : «ومما جرى على الموضع لا على ما عمل في الاسم : لا أحد فيها إلا عبد الله .

فلا أحد في موضع اسم مبتدأ ، وهي هنا بمنزلة من أحد في ما أتاني» .

وَتَقُولُ: لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ قَالَ طَرَفَةُ:  
أَبْنِي تُبْنِي لَسْتُمْ بِيَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ

فكانك قلت: «ما جاءني أحدٌ إلا عبدُ الله» وما رأيتُ أحدًا إلا زيدا، ولا فيها أحدٌ إلا عمرو. فإن قلت: ما وجه إفادة «من» الاستغرافية للاستغراق؟ قلت: هو أنها تدخل ومعناها (من أحد) إلى أقصى هذا الجنس، كذا قاله أبو سعيد السيرافي<sup>(١)</sup>، فلذا اختصت بالدخول على النكرة المنفية. وفي التنزيل: ﴿وَمَأْمِنٌ إِلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ الْوَجِدُ الْقَهَّارُ﴾<sup>(٢)</sup> قوله: «لَيْسَ زَيْدٌ».

إنما لم يَجْزُ غيرُ النَّصْبِ<sup>(٣)</sup> لأن «ليس» له معنيان، النفي والفعلية. بطل معنى (النفيّة)<sup>(٤)</sup> «بالأ» وبقي معنى الفعلية فيجب النصب على تقدير (إلا كان شيئا)، وتقدير هذا الكلام أن (ليس) (إنما عملت «لا»<sup>(٥)</sup> لكونها للنفي بل لكونها فعلا)<sup>(٦)</sup>، فهي بمنزلة قولك: «ما كان»، ولو قلت: «ما كان زيد شيئا إلا شيئا» لاستقام، لأن العمل (لكان)، تقدير «كان» بعد «إلا» مستقيم، فإن قلت: لم لم يَجْزُ الجُرُّ بالنظر إلى «الباء» في بشيء؟ قلت: «لأنه جاء لتأكيد النفي»<sup>(٧)</sup>، وقد بطل الأصل وهو النفي (بالا) فبطلان الفرع كان أحق وأولى، ولأنه لو جاز الجرُّ للزم أن تكون الباء الداخلة على خبر ليس داخلة في مقام الإثبات وذلك ممتنع.

(١) انظر رأي السيرافي في سيبويه ٢: ٣١٥ حاشية رقم ٣.

(٢) سورة ص آية ٦٥

(٣) إشارة إلى قول الرمخشري: (ليس بشيء إلا شيئا لا يُعْبَأُ به...) وهو المثال الذي استدل به سيبويه في الكتاب ٢: ٣١٧.

(٤) في ب و ع: «النفي» والمشتق من الأصل.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمشتق من ع ووجوده لازم.

(٦) في ب: (إنما عملت لكونها فعلا).

(٧) انظر رأي السيرافي حول هذه الفصبة في الكتاب ٢: ٣١٥ حاشية ٣.

## وَمَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ بِالرَّفْعِ لَا غَيْرُ .

١٧٢ - (وَبَنُو لَيْبِنِي) <sup>(١)</sup>: قوم من بني أسد وأمهم لَيْبِنِي ، يقول لهم : أنتم في ترك لومكم لهم واطراحكم أمرهم بمنزلة يد لا عضد لها فكيف تصنع اليد إذا بانث عن عضدها .  
قوله : «وَمَا زَيْدٌ . . . . .»

لم يجوز هنا غير الرفع ، لأن (ما) تعمل بمشابهة ليس في معنى النفي ، فبدخول «إلا» بطلت المشابهة لامتناع تقدير مابعد «إلا» لأدائه إلى فساد المعنى ، فعاد الكلام إلى الابتداء والخبر فلا يجوز إلا الرفع بخلاف ليس فإنها تعمل لا لأجل النفي (بل لكونها فعلاً) <sup>(٢)</sup> . فالوجه الذي هي نافية فيه غير الوجه الذي هي عاملة فيه .

أنشأ الإمام فضل القضاة يعقوب الجندي فيه وهو من تلامذة المصنف (رحمه الله) <sup>(٣)</sup> .

١٧٣ - مَا تَابِعَ لَمْ يَتَّبِعْ مَتَّبِعُهُ      فِي لَفْظِهِ وَحَلِّهِ يَأْذَا الثَّبْتُ <sup>(٤)</sup>  
١٧٤ - مَاذَا بِعِلْمٍ غَيْرُ عِلْمٍ نَافِعٌ      بَالْغَتْ فِي إِتْقَانِهِ حَتَّى ثَبَّتْ

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بالبيت :

يا ابني لَيْبِنِي لَسْتُ مَا بِيَدٍ      إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ (الكامل)

وهو من شواهد سيويه ٢ : ٣١٧ التي لم ينسبها لقائل ، وقد نسه عبد السلام هارون لأوس ابن حجر وقد وجدت البيت في ديوان أوس ص ٢١ أول أبيات ثمانية يعرِّ فيها بني لبينة المنسوبين للبيني الأمة . كما نسه الزمخشري من قبل في الكشاف ٢ : ٦٢ إلى طرفة بن العبد وكذلك فعل ابن يعيش في شرح المفصل ٢ : ٩٤ وقد وجدته في ديوان طرفه ١٤٧ أول بيتين . وموضع الشاهد نصب ما بعد إلا على البدل من موضع الباء وما عملت فيه . والتقدير : لستما يداً إلا يداً لا عضد لها ، ولا يجوز الجرُّ على البدل من المجرور ، لأن ما بعد إلا موجب والباء مؤكدة للنفي .

وروايته في ابن يعيش ٢ : ٩٠ أبني لَيْبِنِي لَسْتُ مَا بِيَدٍ . . . . .

(٢) ما بين القوسين من ن فقط .

(٣) ما بين القوسين من ع .

(٤) البيت الأول من الكامل وهو على شكل لفرز أما البيت الثاني فهو جواب هذا اللغز وهو من الرَّجَزِ وَالثَّبْتُ بالتحريك : الحجة والبيِّنة . وماذا؟ أي ما هذا بحذف هاء التنبيه . وموضع

• فصل • وَإِنْ قَدُمْتَ الْمُسْتَنَى عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَنَى مِنْهُ فِيهِ طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ اخْتِيَارُ سَبِيوِيهِ أَنْ لَا تَكْتَرِثَ لِلصِّفَةِ، وَتَحْمِلُهُ عَلَى الْبَدَلِ .

وَالثَّانِي أَنْ تُنَزَلَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الصِّفَةِ مَنزَلَةً تَقْدِيمِهِ عَلَى الْمَوْصُوفِ فَتَنْصِبُهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا أَنَايَ أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا عَمَرُو خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ أَوْ تَقُولُ إِلَّا أَبَاكَ وَإِلَّا عَمْرًا .

• فصل • وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ الْمُسْتَنَى مَا أَنَايَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا أَوْ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا وَتَرْفَعُ الَّذِي أَسْنَدْتَ إِلَيْهِ الْفِعْلَ وَتَنْصِبُ الْآخَرَ .

فـ «غيره» مرفوع مع أن متبوعه وهو «العلم» الأول مجرور (أو منصوب محلا) (١) قوله: «قَوْلُكَ: مَا أَنَايَ أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ»

تقديره: ما أناي أحد خير من زيد إلا أبوك، (فـ «خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ»): صفة «أحد» لا صفة «أبوك»، وهو صورة تقديم المستنى على صفة المستنى منه. فسيويته (٢): اختار الرفع ترجيحاً لجانب الموصوف لأنه هو الأصل، وجعل تقديم المستنى على الصفة كلا تقديم. وما يدل على صحة هذا المذهب: أنه «غير» مستنى مما تأخر عنه، لأن (زيداً) لم يخرج إلا من الأحدين وهو متقدم (وخير) إنما جاء لبيان المراد بالأحدين، فيكون تقديمه وتأخيره بمنزلة، فلم يكن مستنى مقدماً فلا يجب النصب.

ووجه الوجه الثاني: أن الصفة مع الموصوف كشيء واحد بدليل أنها عبارتان عن

التشليل به قوله: (ماذا نعلم غير علم) حيث رفع (غير) على محل متبوعه في حين أن لفظه محرور بالياء وهو موصح في المتن.

(١) ما بين القوسين من ن وكونه منصوب المحل على اعتبار (ما) عاملة عمل ليس والذي قوى ذلك اتصال حرها بالياء.

(٢) انظر سبويه ٢ ٣٣٦ وقد استدل الرمحصري بمثال سبويه وهو (ما أناي أحد إلا أبوك خير من زيد).

وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَرْفَعَهُ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ تَرَكَونِي إِلَّا عَمْرُو، وَتَقُولُ: مَا  
 أَتَانِي إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بِشْرًا أَحَدًا مَنْصُوبَيْنِ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: مَا أَتَانِي إِلَّا عَمْرًا  
 أَحَدًا إِلَّا بِشْرًا عَلَى إِبْدَالِ بِشْرٍ مِنْ أَحَدٍ فَلَمَّا قَدَّمْتَهُ نَصَبْتَهُ . .

ذات واحدة، فلما لم تتقدم الصفة على المستثنى جعل كأن الموصوف وهو المستثنى منه  
 لم يتقدم عليه، بل تقدم المستثنى على المستثنى منه فيجب النصب.  
 قوله: «ما أتاني إلا زيد إلا عمراً»

معنى هذا أنك إذا قلت: «ما أتاني إلا زيد» قد جعلت جميع الناس الذين عدوا زيدا  
 تاركيك، فقولك: «إلا عمراً» استثناء من هؤلاء الذين تركوك فكان التقدير لذلك:  
 «تركوني إلا عمراً»، فيلزم النصب<sup>(١)</sup>، والذي حداهم إلى هذا التقدير: امتناع  
 ارتفاعها وانتصابها .

أما ارتفاعها: فلأنك لو قلت: (ما أتاني إلا زيد إلا عمرو)<sup>(٢)</sup> برفعها فرفعها إما  
 للفاعلية وهو ممتنع، لأن الفعل الواحد لا يكون له فاعلان، وإما على أنه بدل من زيد  
 وفيه فسادان:

أحدهما: بطلان الغرض، لأن المبدل منه في حكم الساقط، فلو أبدلت كان التقدير:  
 «ما أتاني إلا عمرو». والغرض إتيانها لا إتيان «عمرو» وحده .

والثاني: أن عمرا ليس زيدا، ولا بعضه، ولا مشتقاً عليه، فالإبدال هنا يدخل في  
 الغلط، وهو كاسمه غلط .

وأما انتصابها: فامتناع ذلك للزوم تعرّي الفعل عن الفاعل، فلما امتنع الوجهان لزم  
 الوجه الثالث وهو أن يرفع أحدهما، وينصب الآخر، وطريقه ما بيننا .

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٣٣٨ هذا باب تشبيه المستثنى وعنى بالثنية التكرير وقال: (ولا  
 يجوز الرفع في عمرو من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى، وذلك أنك لا تريد  
 أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر).

(٢) في ب: (ما جاءني إلا زيد إلا عمرو)، والمثبت من الأصل وع .



• فصل • وَإِذَا قُلْتَ مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ كَانَ مَا بَعْدَ  
 «إِلَّا» جَمَلَةً اِبْتِدَائِيَّةً وَاقِعَةً صِفَةً لِأَحَدٍ، وَ«إِلَّا» لِنُفُو فِي اللَّفْظِ، مُعْطِيَةً فِي  
 الْمَعْنَى فَائِدَتَهَا، جَاعِلَةً زَيْدًا خَيْرًا مِنْ جَمِيعٍ مَنْ مَرَرْتُ بِهِمْ .

قوله : «(منصوبين)»<sup>(١)</sup> .

لأن الفعل أخذ فاعله فَنُصِبَ «عمرو وبشر» لتقدمهما على المستثنى منه كقوله :

١٧٥ - ..... وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرٌ<sup>(٢)</sup>

كأنه قال : «مالي إلا الله إلا إياك ناصر» ، فإذا قلت : «مأتاني إلا عمرا أحد إلا بشر»  
 لم يخل من أن تجعل «بشراً» هو البديل و(عمرا) استثناء . أو تجعل «عمرا» بدلا ، ثم  
 قدمته ، ففي الأول يختار رفع (بشر) ، ويكون قولك : «إلا عمراً استثناء من قولك :  
 «أحد إلا بشر» ويجوز نُصِبُ (بشر) على الاستثناء .

(١) هذا إشارة إلى استشهد الزمخشري بقوله : (ونقول : «ما أتاني إلا عمرا إلا بشرا أحد»  
 منصوبين لأن التقدير : ما أتاني إلا عمرا أحد إلا بشر على إبدال بشر من أحد ، فلما قدمته  
 نصبت) . وهذا الذي ساقه الزمخشري في المتن وشرحه الجندي - إنما اقتبس الزمخشري  
 من سيبويه - في الكتاب ٢ : ٣٣٩ : قال سيبويه في هذا الموضع : (وتقول : ما أتاني إلا  
 عمرا إلا بشرا أحد ، كأنك قلت : ما أتاني إلا عمرا أحد إلا بشر ، فجعلت بشرا بدلا من  
 أحد ، ثم قدمت بشرا فصار كقولك : مالي إلا بشرا أحد ، لأنك إذا قلت : مالي إلا عمراً  
 أحد إلا بشر ، فكأنك قلت : مالي إلا بشر . والدليل على ذلك قول الشاعر وهو الكمي :  
 فما لي إلا الله لا رب غيره وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرٌ

(٢) من الطويل وصدوره :

فما لي إلا الله لا رب غيره

وهو من شواهد سيبويه كما ذكرت قبل قليل وقد نسه للكمي بن زيد الأسدي ، وكذلك  
 فعل ابن يعيش في شرحه ٢ : ٩٣ . قال فيه المحقق عبد السلام هارون : والشاهد فيه تكرار  
 المستثنى في عجز البيت مرة بلالاً ، وأخرى بغير ، وتقديره : ومالي ناصر إلا الله غيرك ، فكان  
 «الله» بدلاً من ناصر وغيرك منصوباً على الاستثناء ، فلما قدما لزما النصب جميعاً ، لأن  
 الدل لا يقدم

\* فصل \* وَقَدْ أَوْقَعَ الْفِعْلُ مَوْقِعَ الْأَسْمِ الْمُسْتَثْنَى فِي قَوْلِهِمْ :  
 نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ إِلَّا فَعَلْتَ ، وَالْمَعْنَى : مَا أَطْلُبُ مِنْكَ إِلَّا فِعْلَكَ ، وَكَذَلِكَ  
 أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : بِالْإِيْوَاءِ وَالنُّصْرِ إِلَّا  
 جَلَسْتُمْ ..

وفي الثاني : ينصب «بشر» على الاستثناء ، لأن الذي كان يقع بدلا وهو «عمرو» ،  
 وقد قدمته ، (وبشر) مستثنى . وأما نصب «عمرو» فواضح .

قوله : «مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ . . . . .» .

هذا من الاستثناء المفرغ باعتبار الصفات . والمراد بالمفرغ ما لم يكن المستثنى منه  
 مذكورا فيه . والتفريغ جار في الصفات أيضا قال تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا لَهَا  
 مُنْذِرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .

ولا فرق بين أن تكون الصفة بمفرد أو بجمله .

فلك أن تقول : «ما جاءني أحد إلا ظريف» ، و«ما جاءني أحد إلا أبوه كريم» . فإن  
 قلت : معنى الاستثناء المفرغ نفي الحكم عن كل ما عدا المستثنى نحو : «ما جاءني  
 إلا زيد» . ففيه نفي المجيء عن كل واحد وإثباته لزيد ، ومثل هذا ممتنع في الصفات ،  
 فإنك إذا قلت : «ما جاءني أحد إلا راكب مثلاً ، لم يستقم أن ينتفي عنه جميع صفاته ،  
 ألا ترى أن كونه عالما وحيا وغير ذلك مما لا ينفك عنه من الصفات لا ينتفي عنه؟

قلت : «معلوم أن جميع صفاته لا يستقيم انتفاؤها ، وإنما الغرض نفي ما يصاد الصفة  
 المذكورة بعد (إلا) ، وإنما ساغ استعمال لفظ النفي والإثبات المقيد للحصر وإن لم يكن  
 الغرض إفادة الحصر ، لكون ما ذكرنا من الغرض معلوما ، وإذ قد وقفت على هذا  
 فاعلم أن قوله : (زيدٌ خيرٌ منه) : جملة من مبتدأ وخبر ، وقعت صفة (لأحد) وفي (منه)  
 ضميرٌ عائد إلى (الأحد) وهي في موضع جرٍّ لوقوعها صفة للمجرور ، ولا عمل لـ «إلا»  
 في اللفظ وعملها في المعنى ، فإنها قد أبطلت النفي في المعنى .

(١) سورة الشعراء آية ٢٠٨ .

وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ . عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطًا بِمَعْنَى الْإِلَاءِ  
ضَرَبْتُ .

فخلص الكلام لمعنى الإيجاب فصار المعنى : «زيد خير من جميع من مررت به» وإثباتها صارت (إلا) لغوا في اللفظ، لأنَّ «إلا» يتوًى بها للمعاونة ولا حاجة هنا إلى المعاونة، لأن الصفة والموصوف ينصب عمل العامل عليهما انصيابة واحدة .  
قوله : «وقد أوقع» .

هذا لسلك طريقة الافتتان في الكلام، فكم من اسم وقع موقع الفعل !، وكم من فعل وقع موقع الاسم !، وللسلك طريقة الاختصار أيضا، فيه ذكر الإثبات وإيراد النفي .

ومعنى (نشدتك باقه) : سألتك باقه . (ومحصوله) : ما أطلب منك إلا فعلك . وفي القسم معنى الطلب، ومعنى أقسمت عليك إلا فعلت ما أطلب منك إلا فعلك .  
وقد ألم بهذا الأسلوب عبد الله بن عباس - (رضى الله عنه) <sup>(١)</sup> في قوله وقد دخل مجلسا غاصا بالانصر - فقاموا له تعظيا - : بالإبواء والنصر - إلا جلتهم <sup>(٢)</sup> . أي : ما أطلب منكم بحق هاتين الخصلتين إلا جلوسكم . أراد قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ مَأْوَاهُ وَنَصَرُونَا﴾ <sup>(٣)</sup> فذكرهم ما هم محتصون به .  
قوله : «عزمت عليك» .

أي أقسمت عليك وهو من أقام الملوك <sup>(٤)</sup> ولما في (لما ضربت) بمعنى : «إلا» .

(١) في - بومعه .

(٢) - بين القومين من -

(٣) ذكره ابن جرير في شرحه ٦ ٩٥ قتلا (هو حديث مشهور ذكره لتوجيه من كتب لصنفا) .

(٤) سورة الأعراف ٧٢

(٥) قال ابن جرير ٦ ٩٥ (وفوه عزمت عبت من فسه لسوءه وكانوا يحضرون عزمت لأمره) .

## \* فصل \* وَالْمُسْتَثْنَى يُحْذَفُ تَخْفِيفاً وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: لَيْسَ إِلَّا وَلَيْسَ غَيْرٌ . .

والخطاب في عليك: لأبي موسى الأشعري وكان كاتبه فرط فيما كتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه - حيث عُنُونُ كتابه بقوله:

(مَنْ أَبُو موسى)<sup>(١)</sup>، فكتب إليه عمر - رضي الله عنه - : «إذا أتاك كتابي فاضربه سوطاً، واعزله عن عملك»<sup>(٢)</sup>، أي ما أطلب منك إلا ضربك كاتبك سوطاً. وهذا القبيل من الاستثناء فيه تغييران:

أحدهما: الإيجاب بمعنى النفي .

والثاني: وقوع الفعل موقع الاسم .

قوله: «ليس إلا وَلَيْسَ غَيْرٌ» .

أي: لَيْسَ هو إلا المذكورَ وغيرَ المذكور، ثم حذف المضاف إليه من «غير» مع إرادة معناه، فبني على الضمِّ، وهذا الحذف إنما يتأتى إذا كانت «إلا» و«غير» بعد لَيْسَ . كذا قاله السيرافي<sup>(٣)</sup>، وإنما يكون ذلك عند قيام قرينة دالة على خصوصية المستثنى المحذوف، (ولذا امتنع «جاء القَوْمُ لَيْسَ إِلَّا»)<sup>(٤)</sup>.

وصحَّ «ضربت زيداً ليس إلا»، لانتفاء القرينة في الأول وتحققها في الثاني، لأن المعنى ليس المضروب إلا زيداً، وكذا (ليس غيرُ) أي ليس المضروب غير زيد .

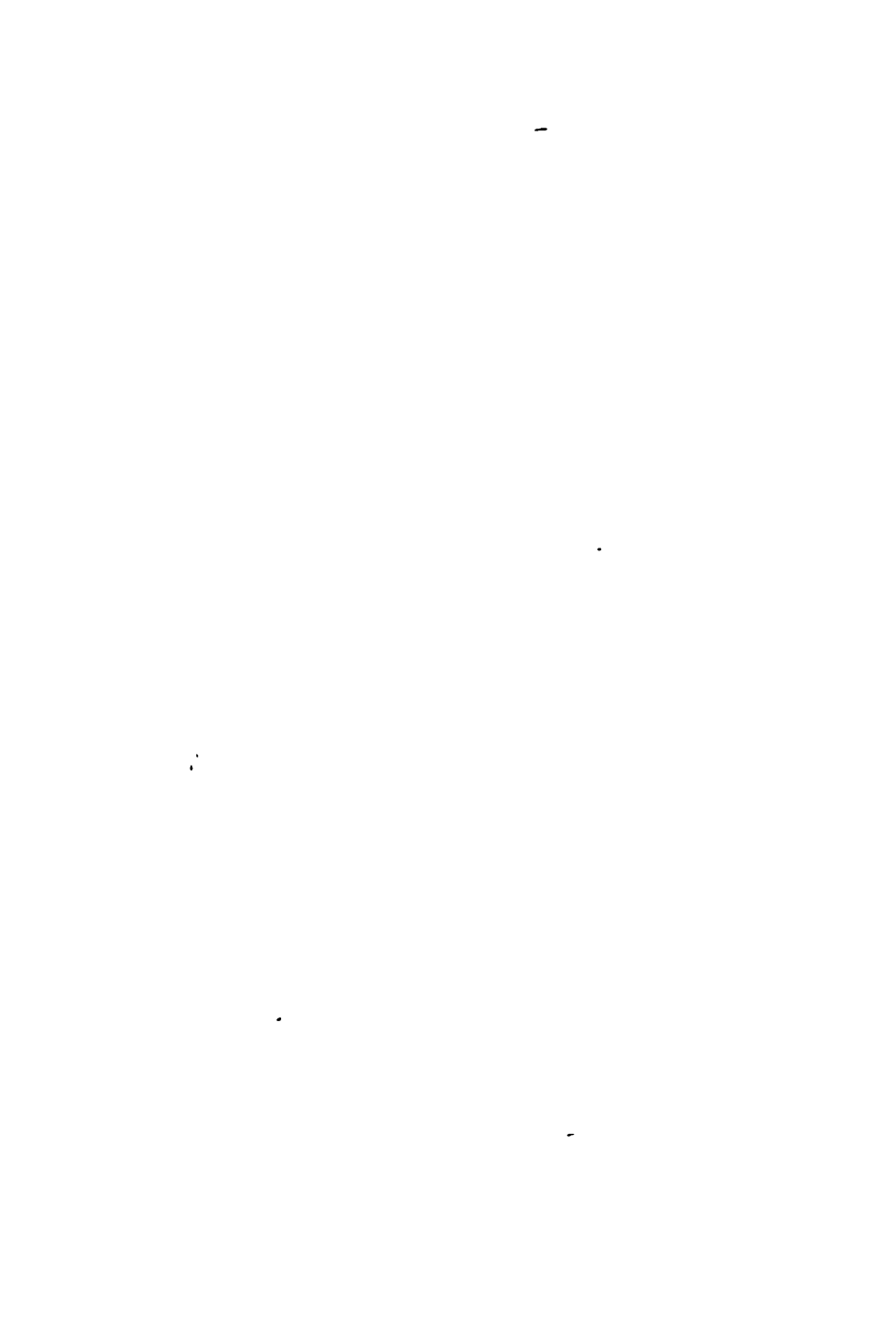
(١) في الأصل وع : (من أبي موسى) والمثبت من ب للتدليل على وجه اللحن فيه .

(٢) انظر القصة في الخصائص لابن جني ٢ : ٨ .

(٣) سيويه ٢ : ٣٤٦ حاشية ٢ .

(٤) في ع : «ولذا امتنع جاء ليس إلا، ولا علم للسامع بمن يعود إليه الضمير في «جاء» وصحَّ ضربت زيداً ليس إلا، لانتفاء القرينة في الأول» .

وفي ب : «ولذا امتنع جاء القوم إلا وصحَّ ضربت زيداً ليس إلا لانتفاء القرينة في الأول» . والمثبت من الأصل .



## \* ( الخبر والاسم في بابي كان وإن ) \*

لَمَّا شَبَّهَ الْعَامِلَ فِي الْبَابَيْنِ بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ شَبَّهَ مَا عَمِلَ فِيهِ بِالْفَاعِلِ  
وَالْمَفْعُولِ .

### (الخبر والاسم في بابي كان وإن)<sup>(١)</sup>

قوله : «لَمَّا شَبَّهَ الْعَامِلَ فِي الْبَابَيْنِ . . . . . إِلَى آخِرِهِ» .

لم يذكر مرفوع (كان) في المشبهات بالفاعل عند قوله: (وأما المبتدأ وخبره، وخبر إن وأخواتها، و«لا» التي لنفي الجنس، واسم «ما» و«لا» . . المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل). وظاهر كلامه (هنا)<sup>(٢)</sup> أن مرفوع (كان) مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ، وَتَرَكُ ذِكْرِهِ (عند المشبهات)<sup>(٣)</sup> بالفاعل دليل على أنه عنده فاعل، فَتَحَقَّقَ الْاِخْتِلَافُ فِي قَوْلِهِ، فَلَعَلَّ قَوْلَهُ: «شبه العامل في البابين إلى آخره» محمول على أن (إن) شُبِّهَتْ بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ بِاعْتِبَارِ مَعْمُولِهَا، وَأَنَّ (كان) شُبِّهَتْ بِهِ بِاعْتِبَارِ مَنْصُوبِهَا خَاصَّةً. وَأَنَّ مَا عَمِلَ فِيهِ (إن) وَهُوَ الْاِسْمُ وَالْخَبْرُ<sup>(٤)</sup> شَبَّهَ بِالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَأَنَّ بَعْضَ مَا عَمِلَ فِيهِ (كان) وَهُوَ الْخَبْرُ شَبَّهَ بِالْمَفْعُولِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اخْتَارَ ثَمَّ مَذْهَبًا<sup>(٥)</sup> مِنْ يَقُولُ: إِنْ مَرْفُوعٌ (كان) فاعل، واختار هنا مذهب من يقول إنه مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ، لَكِنْ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ حُلُّ كَلَامِهِ الْمَذْكُورِ هُنَا عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهِ. وَفِي الْوَجْهِ الثَّانِي تَحَقَّقَ الْاِخْتِلَافُ فِي قَوْلِهِ: وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى . . . . .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع.

(٢) في ب: (ها هنا). (٣) في ب: (عند ذكر المشبهات).

(٤) أي أن معمولي إن وهما اسمها وخبرها مشبهان بالفاعل المؤخر والمفعول به المقدم وقضية الرفع في الخبر بعد إن مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين - انظر الإنصاف ١٧٦ .

(٥) مرفوع (كان) مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين فمذهب البصريين في مرفوع كان أنه فاعل ظاهر. الإنصاف ص ٨٢٦ .

\* فصل \* وَيُضَمُّ الْعَامِلُ فِي خَيْرٍ كَانَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ : النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ . وَالْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنْ خَنَجَرًا فَخَنَجَرٌ ، وَإِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ . أَيُّ إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَجَزَاؤُهُ شَرٌّ . وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ فِي الْآخِرِ .  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُهَا وَيُضَمُّ الرَّافِعُ ، أَيُّ إِنْ كَانَ مَعَهُ خَنَجَرٌ فَالَّذِي يُقْتَلُ بِهِ خَنَجَرٌ . . . .

فصل قوله : « إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ . . . » فيه أربعة أوجه :

أحدها : نصب الأول ورفع الثاني ، وهو الأحسن<sup>(١)</sup> ، لأن « كان » الناقصة كثيرة الدور في كلامهم ، فساغ إضمارها ، لأنها كالمذكورة ، وقد دخل الفاء في ( فخير ) ، وهي تدخل في الجملة الاسمية إذا وقعت جزء نحو : « إِنْ تَأْتِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ » .

الثاني : نصبها ، أي ( إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ يَكُونُ خَيْرًا ) أو فهو يُجْزَى خَيْرًا .

الثالث : رفعها ، أي « إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ » ، ف( كان ) هنا إما التامة ، أي إِنْ حَدَثَ ، أو الناقصة .

الرابع : عكس الأول ، أي ( إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ فَجَزَاؤُهُ يَكُونُ خَيْرًا ) أو « فهو يُجْزَى خَيْرًا »<sup>(٢)</sup> ، وهذا أردأ الأوجه ، لأن رفع الأول إنما يكون بما ذكرنا من التقدير ، وهو ضعيف لفظاً ومعنى .

أما لفظاً : فلكثره ما يقدر محذوفاً . وأما معنى : فلكون المعنى على الخصوص ، وليس المعنى على الخصوص وإنما المعنى على الإطلاق لأن المراد ( إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا ) ، لا أَنْ الْمَرَادُ « إِنْ كَانَ عَمَلُهُ عَلَى الْخِصُوصِ خَيْرًا » ، فَإِنْ قُلْتُ : « أَنَا أَقْدَرُهُ كَانَ » التامة على معنى إِنْ حَدَثَ خَيْرٌ . قلت : « وتقديرها أيضاً ضعيفٌ ، لأنها قليلة الاستعمال ، وما قل استعماله ضعف حذفه ، وما كثر استعماله قوي حذفه » .

(٢) « إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ »

(١) « إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ »

قَالَ التُّعْمَانُ بْنُ الْمُنْذِرِ:

\* قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنَّ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا \*

وفي تقديرها محذور آخر: وهو الإخلال بالمعنى، لأنه يصير كأنه أجنيبي عن الأول، والمعنى على تعلقه به، والتعلق في تقدير الناقصة لا التامة، فلذا كان نصبُ الأول على تقدير الناقصة على الوجه الذي مر في الوجه الأول أحسن. وإنما ضعف نصب الثاني إذ فيها ذكرنا من التقدير كثرة ما يقدر محذوفاً، وفي الرفع تقليله، لأن التقدير: «فجزاؤه خير»، ولو قدرت: «إن كان في عمله خير كان جزاؤه خيراً» يلزم منه حذف «الفاء» الثانية في المسألة وهو أيضاً ضعيف، فعلم أن الوجه الأول هو الأحسن. والوجه الرابع هو الأردأ. والوجه الثاني والثالث هما الواقعان بين منزلتي الأحسن والأردأ، لاشتغال كل واحد منهما على ما في الأحسن وعلى ما في الأردأ.

ولم يذكر المصنف - رحمه الله<sup>(١)</sup> - الوجه الرابع، لأنه ذكر جواز نصبها ورفعها ويلزم من جواز نصبها ورفعها جواز رفع الأول ونصب الثاني ويجوز أن يكون ترك ذكره لكونه الأردأ.  
قوله:

١٧٦ - ( قَدْ قِيلَ ..... )

نصب (حقاً) و(كذباً) بإضمار كان (وتمامه)<sup>(٢)</sup>:

..... فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَ<sup>(٣)</sup>

(١) ما بين القوسين من ع.

(٢) في الأصل: (وقال) والمثبت من ب و ع لأنه الأنسب للمعنى.

(٣) البيت من البسيط للنعمان بن المنذر قاله للربيع بن زياد العبسي حين دخل عليه ليبدؤه ربيعةً والربيع يؤاكله، وصدرة:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنَّ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا

انظر سيبويه ١: ٢٦٠، وابن يعيش ٢: ٩٦-٩٧، ٨: ١٠١، والخزانة ٤: ١٠، والشاهد فيه كما أشار إليه ابن يعيش بقوله: (فإنه يجوز فيه الوجوه الأربعة، فالنصب على ما ذكرناه



وسبب هذا الشعر أن الربيع بن زياد العسبي كان نديم النعمان بن المنذر فوفدت بنو عامر إلى النعمان، وأقاموا عنده لبعض حوائجهم وكان الربيع يقف فيهم<sup>(١)</sup> ويحقرهم (عند الملك)<sup>(٢)</sup> وكان ليبد يومئذ غلاما قد أخذوه معهم، فأخذت بنو عامر ليبدأ معهم في بعض الأيام ودخلوا على النعمان فرجَزَ ليبدأ بالربيع (يخاطب الملك وقال)<sup>(٣)</sup>:

١٧٧ - مَهْلًا - آيْتِ اللَّعْنَ - لَا تَأْكُلْ مَعَهُ إِنْ اسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلْمَعَةٌ<sup>(٤)</sup>  
وَأَنَّهُ يُوَلِّجُ فِيهَا إِصْبَعَهُ يُدْخِلُهَا حَتَّى يُوَارِي أَشْجَعَهُ  
كَأَنَّمَا يَطْلُبُ شَيْئًا ضَيِّعَةً<sup>(٥)</sup>

فترك النعمان مؤاكلته وقال له: «عد إلى قومك ولك عندي ما تريد من الحوائج»، فمضى الربيع إلى قبة وتجرد، وأحضر من شاهد بدنه وأنه ليس فيه سوء، فأخبروا النعمان بذلك فقال له:

(قد قيل ذلك)، أي: إنك أبرص، إن كان الذي قيل حقا وإن كان كذبا، فما اعتذارك منه وأنت لا يمكنك أن تمنع الناس من الحديث، ولا تضبطه بعد انتشاره فلا ينفعك الاعتذار.

أولا، والرفع على تقدير إن وقع حق، وإن وقع كذب، أو على إن كان فيه حق، وإن كان فيك كذب. وفي سيبويه ١: ٢٦٠ هو شاهد على ما يضمرفيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف.

- (١) يقف فيهم: أي يغتابهم ويظمن فيهم - اللسان (وقع). (٢) ما بين القوسين من ب.
- (٣) في ب: وقال يخاطب الملك. والمثبت من الأصل وع.
- (٤) وهذه القصة في خزنة الأدب ٤: ٩ - ١٣ ومعها ترجمة الربيع بن زياد.
- (٥) الرجز للبيد بن ربيعة العامري، انظر ديوانه ص ٣٤٣ وخزنة الأدب - ٤: ١٢، وابن يعيش ٩٨: ٢.

والملمع: الأبرص - اللسان (لمع). ويولج: يدخل.  
والأشجع: رأس الإصع، وقيل: عرق ظاهر الكف - اللسان (شجع).

وَمِنْهُ : أَلَا طَعَامَ وَلَوْ تَمْرًا . وَاتَّيْنِي بَدَائِبَهُ وَلَوْ حِمَارًا .  
وَأِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ ، بِمَعْنَى وَلَوْ يَكُونُ تَمْرٌ وَحِمَارٌ .  
وَأَدْفَعِ الشَّرَّ وَلَوْ إصْبَعًا .

ومنه : أَمَا أَنْتَ مُنْطَلَقًا انْطَلَقْتَ ، وَالْمَعْنَى لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلَقًا . وَ«مَا»  
مَزِيدَةٌ مُعْوَضَةٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ .  
وَمِنْهُ قَوْلُ الْهُدَلِيِّ :

\* أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ \*

قوله : «ومنه أَمَا أَنْتَ . . . »

أصل الكلام : لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلَقًا انْطَلَقْتَ ، حَذَفَ الْجَارُ ، لِأَنَّهُ يَحْذَفُ كَثِيرًا مَعَ (أَنْ) وَ(أَنَّ) ، ثُمَّ حَذَفَ «كَانَ» لِلِاخْتِصَارِ ، وَضُمَّتْ «مَا» وَهِيَ لِلتَّأَكِيدِ إِلَى «أَنَّ» لِتَكُونَ عَوَضًا مِنْ ذَهَابِ الْفِعْلِ كَالِهَاءِ فِي (زَنَادِقَةٌ)<sup>(١)</sup> . وَأَدْغَمْتَ النُّونَ فِي الْمِيمِ ، وَانْقَلَبَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ فِي (كُنْتَ) مُنْفَصِلًا فَصَارَ إِلَى (أَمَا أَنْتَ مُنْطَلَقًا انْطَلَقْتَ) فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا تَقْدِيرٌ فِيهِ اسْتِبْعَادٌ ، لِأَنَّ فِيهِ تَغْيِيرَاتٍ شَتَى ، قُلْتَ : نَعَمْ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَرِيبٌ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا يَلْزَمُ لَوْ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الَّذِي ذَكَرْنَا ، وَهُوَ الْخُرُوجُ عَنْ قِيَاسِ كَلَامِهِمْ بِلِزُومِ اسْتِعْمَالِ تَرْكِيْبِ غَيْرِ مُسْتَقِيمٍ إِعْرَابِهِ فَارْتِكَابِ مُسْتَبْعَدٍ أَجْدَرُ مِنْ ارْتِكَابِ مَا يُؤَدِّي إِلَى الْخُرُوجِ عَنْ قَاعِدَتِهِمُ الْمَعْلُومَةِ .

قوله :

١٧٨ - «أَبَا خُرَاشَةَ . . . . .»<sup>(٢)</sup>

(١) فِي ب : (الزنادقة).

(٢) هَذَا بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ - وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضُّعْفُ

وقد وقف عنده المحقق عبد القادر البغدادي في الخزانة ٤ : ١٣ - ١٩ ، وعلق عليه موردا

وَرُوي قَوْلُهُ :

إِمَّا أَقَمْتِ وَأَمَّا أَنْتِ مُرْتَحِلَةٌ  
فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَنْزُرُ  
بِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّانِي.

تمامه : فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

« الفاء » في (فإن) (لحليل «لم أذل») المقدر، والمعنى : لكونك ذا نقرٍ لم أذل .  
وقوله : «لم تأكلهم الضبع» : أي السنة المجذبة شُبِّهَت السَّنةُ المَجذِبَةُ في إهلاكها  
الناس (بالضَّبْعِ) . وفي أمثالهم : «أفسد من الضَّبْعِ» .  
قوله :

١٧٩ - « إِمَّا أَقَمْتِ ..... »<sup>(١)</sup>

تعليقات غيره، كما صحح نسبه عند من أخطأ في نسبه قائلا: (وهذا البيت من أبيات  
للعباس بن مرداس السلمي لا الهذلي كما زعم بعض شراح أبيات المفصل) أ. هـ. وجدير  
بي أن أذكر هنا أن الزمخشري قد نسب في المفصل ص ٧٣ للهذلي . والبيت من شواهد  
سيبويه ١ : ٢٩٣ ، وابن يعيش ٢ : ٩٩ وابن هشام في الشذور ١٨٦ ، وقد عزوه جميعا  
للعباس بن مرداس .

وقد أشار المرزوقي في شرح الحماسة ٢ : ٢٦١ إلى أن خراشة روي بضم الخاء وكسرهما،  
قال (فخراشة يجوز أن يكون من خرش لعياله أي كسب) .

(١) ما بين المعكوفين ورد مكانه في نسخة ب : «للمطف على (لم أذل)»، وصوابه المثبت من  
الأصل و ع ، ومما يقوي ذلك أن البغدادي قد ذكر في الخزانة ٤ : ١٥ نص عبارة صاحب  
الإقليد في فاء (فإن) بقوله : (وقال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل الفاء  
تعبيل «لم أذل» المقدر والمعنى لكونك ذا نقر لم أذل ، فإن قومي كذا في الإقليد) أ. هـ .

(٢) في ب بعث الضبع .

(٣) انظر هذا المثل في مجمع الأمثال ١ : ٤٣ . قال البغدادي بعد أن ذكر المثل : لأنها إدا  
وقعت في العمه عانت ولم تكف بما يكتبي به الذئب ، ومن عيث الضبع وإسرافها في  
العسد استعلت العرب اسمها للسنة المحدة فقالوا (أكلتنا الصم) .

(٤) هذا بعض بيت من البسيط لم أعره له على نسبة ، وقد قال البغدادي في نسبه : (وهذا البيت

التقدير: ولأن كنت مرتحلا حفظت و«فالله يكلاً» يدل على «حُفظت» .  
والمعنى: أن أقمّت حفظك الله ، ولكونك مرتحلا أيضا حفظك . وكسر همزة (إمّا)  
الأولى واجب، لأنها للشرط، ودخول (مَا) على (إِنْ) فيها كدخولها في نحو: (إمّا  
تكرمني أكرمك)<sup>(١)</sup>، وكذا فتح همزة (أَمَّا) في (وَأَمَّا أَنْتَ)، لأنه مثل قولك: «مَا أَنْتَ  
منطلقاً» وقد تقدم ذكره .

مع استفاضته في كتب النحولم أظفر بقائله ولا بتتمته والله أعلم به . الخزانة ٤ : ٢١ والبيت  
بتمامه كما ورد في الخزانة ٤ : ١٩ وابن يعيش ٢ : ٩٨ :

إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَجِلًا      فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

وموضع الشاهد فيه قوله : (مرتحلا) على أنه منصوب بكان المحذوفة وتقدير الكلام كما  
أشار الشارح في المتن : ولأن كنت مرتحلا حفظت .

(١) في ب : إما يكرمني أكرمه      والمثبت من الأصل وكل جائز



## \* المنصوب بلا التي لنفي الجنس \*

هي كما ذكرتَ مَحْمُولَةٌ عَلَى «إِنَّ» فَلِذَلِكَ نُصِبَ بِهَا الْأِسْمُ وَرُفِعَ  
الْخَبْرُ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَنْفِيُّ مُضَافًا كَقَوْلِكَ : لَا غُلَامٌ رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْهُ ،  
وَلَا صَاحِبٌ صِدْقٍ مَوْجُودٌ ، أَوْ مُضَارِعًا لَهُ كَقَوْلِكَ : لَا خَيْرًا مِنْهُ قَائِمٌ هُنَا .  
وَلَا حَافِظًا لِلْقُرْآنِ عِنْدَكَ ، وَلَا ضَارِبًا زَيْدًا فِي الدَّارِ وَلَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا  
لَكَ .

قوله : «الْمَنْصُوبُ بِلَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ»<sup>(١)</sup>.

قد ذكرنا قبل أن المراد بنفي الجنس ما هو، فلا عليك أن تتذكره . والمصنف (رحمه الله) لم يذكر ما يقع به التمييز للمنصوب بـ«لا» وكان الأولى أن يقال : هو المسند إليه بعد دخول «لا» نكرة يليها، مضافاً<sup>(٢)</sup>، أو مشبها بالمضاف، وإنما لم يذكره استغناء (بها ذكره)<sup>(٣)</sup> في أثناء المسائل في هذا الباب .

قوله : «لَا غُلَامٌ رَجُلٌ»

المضاف في هذا الباب مشروط فيه أن يكون مضافاً إلى نكرة، لأن المراد العموم واستغراق الجنس، ولا ذلك إلا بكون المضاف إليه منكوراً .

والحركة في الغلام للإعراب بمنزلتها في «رَأَيْتُ غُلَامًا رَجُلًا» إذ لو كانت الحركة فيه بنائية، لما نَوَّنَ المضارع للمضاف في نحو: «لَا خَيْرًا مِنْهُ قَائِمٌ» هنا، كما لا ينون المفرد في «لَا غُلَامًا فِي الدَّارِ» .

وإنما امتنع بناء المضاف مع «لا» لما فيه من جعل ثلاثة أشياء وهي (لا)، و«المضاف»،

(١) في الأصل: قوله لنفي الجنس والمثبت من ب وع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) أي دخول (لا) على اسم نكرة يليها حال كون هذا الاسم مضافاً أو مشبهاً بالمضاف .

(٤) في ب : بما ذكر .

فَإِذَا كَانَ مُفْرَدًا فَهُوَ مَفْتُوحٌ وَخَبْرُهُ مَرْفُوعٌ كَقَوْلِكَ :  
لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ، وَلَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَيَقُولُ الْمُسْتَفْتَحُ وَلَا إِلَهَ  
غَيْرُكَ . . .

والمضاف إليه شيئاً واحداً. ولو لم تكن الإضافة معاقبة للتنوين لنون المضاف. ولا يلزم من تعريي الاسم من التنوين كونه مبنياً. ألا ترى أنهم أجمعوا على أن حركة المضاف في «ياغلام رجل» إعرابية، ولا تنوين فيه، وإنما لم ينتصب إلا إذا كان مضافاً، لأنه إذا كان مفرداً تضمن معنى الحرف فيلزم بناؤه.  
قوله: «فإذا كان مفرداً».

بَيَّ النَّفْيِ (المفرد)<sup>(١)</sup> في نحو: «لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ»، لتضمنه معنى «مِنْ» الاستغراقية، وقد سبق أن إفادة «مِنْ» الاستغراقية للاستغراق لأنها تدخل لابتداء الجنس إلى انتهائه. فقولك: «هل مِنْ رَجُلٍ؟» تقديره: «هل من واحد هذا الجنس إلى أقصاه؟» إلا أنه اكتفى بذكر «مِنْ» عَنْ ذِكْرِ «إِلَى» (لا)<sup>(٢)</sup> لدلالة إحدى الغائيتين على الأخرى، وإنما قلنا يتضمن (المفرد)<sup>(٣)</sup> معنى «مِنْ» الاستغراقية لأن قولهم: (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) أبلغ في النفي من (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) بالرفع وَمِنْ (ليس رجل في الدار)<sup>(٤)</sup> ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف مؤكد مثبت للاستغراق، وذلك الحرف هو (مِنْ) فوجب تقديرها.

فإن قلت: «لَمْ يُسْتَفْذَ معنى الاستغراق من حرف النفي؟ قلت: «ولو كانت (لا) مفيدة للاستغراق لذاتها لما جاز قولهم: (لا رجل في الدار بل رجلان)».

طريقة أخرى في بناء المفرد أن (لا) معناها النفي، والنفي كالاستفهام في أنها

- (١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثت من ع.
- (٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثت من الأصل وع.
- (٣) ما بين القوسين من الأصل وع والمثت من ب.
- (٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثت من الأصل وع.

يتشبان بمضمون الجملة لا بالاسم وحده. ألا ترى أنك إذا قلت: «هل خرج زيد؟» فاستفهامك عن التباس خروج في زمان ماض بزيد، لأنك لم تجهل الخروج في زمان ماض حادثاً على الإطلاق. ولم تجهل أيضاً «زيداً» بل جهلت التباس (ذلك)<sup>(١)</sup> الخروج به. فعلم أنّ الاستفهام متشّبت بمضمون الجملة وإذا تقرر هذا في الاستفهام فالنفي شبيهه في هذا الحكم، فإنك إذا قلت: «ما خرج زيد»، فالنفي متشبت بمضمون الجملة، إذ من المعلوم أنك لم تقصد بذلك نفي جنس الخروج الحادث في زمان ماض، ولئن قَصَدْتَهُ لَتُكَدِّبَنَ في ذلك، لامتناع تصور هذا النفي، ولم تقصد نفي زيد أيضاً، بل قصدت نفي التباس الخروج به، فعلم أن النفي بمنزلة الاستفهام في تشبثها بمضمون الجملة. و«لا» (في «لا رجل»)<sup>(٢)</sup> في قولنا: «لا رجل أفضل منك» يفيد النفي الذي من شأنه أن يتشبت بالاسم المنفي، لا بمضمون الجملة، وهو (النفي على)<sup>(٣)</sup> معنى الاستغراق، لأنه غير مُتَّصِرٍ في غير الاسم المنفي في الجملة، وهي في إفادتها هذا المعنى كـ«لام» التعريف، فإن اللام تفيد التعريف في نفس الرجل في قولك: «خرج الرجل»، ولما حُصِّتْ «لا» في هذا المقام بحكم أحبوا أن يُنصَّبوا للاختصاص دليلاً، لتنفصل هذه الحالة من سائر حالاتها التي لم تنتزل فيها منزلة حرف يُجَدِّثُ في الاسم وحده معنى فبنوا الاسم المنفي، لأنَّ هذا الحكم مما يدل على فرط امتزاج الحرف بالاسم. والحرفُ المحدث لمعنى في نفس الاسم شأنه أن ينتزل منزلة حرف من حروفه. ألا ترى إلى وقوع «اللام» في (بالرجل) فاصلة بين العامل والمعمول، وجعل فصلها كلا فصل كما في جزء الكلمة. (فإن «الراء» في «برجل» لم تجعل فاصلة)<sup>(٤)</sup>. فإن قلت: «فليُبينَ نحو» الرجل، لأن اللام نازلة منزلة

(١) ما بين القوسين ساقط من ب. والمثبت من الأصل وع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب.



وَأَمَّا قَوْلُهُ:

• لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً •

الجزء من الاسم ، فناسب أن يُبنى ليكون البناء دالا على فرط امتزاج الحرف بالاسم «قلت :» البناء للميز<sup>(١)</sup>، ولا حاجة هنا إلى الميز، لأنه ليس للام حالة تزول فيها عن صفة الامتزاج بالاسم فيحتاج إلى نصب الدليل لامتزاجها به بخلاف «لا» فإنها تارة تفيد النفي التشبث بمضمون الجملة لاغير، وأخرى تفيد تقيده وتفيد النفي المتعلق بالاسم أيضا على ما سبق إليك فيما سبق آنفا.

فإن قلت : لم اخترت الفتحة للبناء؟

قلت : لأن «لا» قد استحقت النصب في الأصل لكونها محمولة على «إن» فلما وَجِبَ البناءُ بني الاسم المنفي على الحركة المستحقة دون الأجنبية رعاية لجانب الأصل من وجه.

قوله:

١٨٠- لَا نَسَبَ .....  
.....

تمامه : .....  
إِتْسَعَ الْحَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وَفِي بَعْضِ النَّسَخِ : إِتْسَعَ الْفَتْقُ عَلَى الرَّاقِعِ .

زَعَمَ الرِّوَاةُ أَنَّ النَّعْمَانَ بْنَ الْمَذْرِبِ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى بَنِي سُلَيْمٍ لشيء كان وجد عليهم من أجله ، فَمَرَّ الْجَيْشُ عَلَى غَطْفَانَ فَاسْتَجَاشُوهُمْ عَلَى بَنِي سُلَيْمٍ فَهَزَمَتْ بَنُو سُلَيْمٍ الْجَيْشَ وَمَتَّ غَطْفَانَ إِلَى بَنِي سُلَيْمٍ بِالرَّحْمِ الَّتِي بَيْنَهُمْ ، فَقَالَ أَبُو عَامِرٍ قَصِيدَةً مِنْهَا قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup> :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً إِتْسَعَ الْفَتْقُ عَلَى الرَّاقِعِ<sup>(٣)</sup>

(١) الميز: التميز بين الأشياء. تقول مررت بفضة من بعض فانا اميزه ميزاً. اللسان (مين).

(٢) انظر الفصحة في حاشية الإيضاح ٣٨٨ وقد حققها المحقق محمد محسن الدين عبد الحميد عن ابن بري.

(٣) البيت من السريخ نسبة الالوسي في الضرائر ص ١٣٦ إلى أنس بن عباس بن مرداس

فَعَلَىٰ إِضْمَارِ فِعْلٍ . كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَا أَرَىٰ خُلَّةً . . .

لَا صَلَاحَ بَيْنِي فَأَعْلَمُوهُ وَلَا بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي  
سَيْفِي وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا قَرَقَرُ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ  
يريد أنهم أعانوا جيش الملك علينا ولم يراعوا ما بيننا وبينهم من النسب والصداقة،  
فنحن أيضا لا نرعى لهم وقد (تفاقم)<sup>(١)</sup> ما بيننا وبينهم فلا يرجى صلاحه، فهو كالفَتْق  
الواسع، يتعب من يريد أن يرتقه فلا صلح بيننا أبدا.

قوله: «فعلى إضمار فعل».

هذا الكلام غير مستقيم، لأنَّ (لا نسب) و(لا خلّة) مثل قولهم «لا حول ولا قوة»،  
وهنالكَ لم يضمّر فعل فكذا ههنا، بخلاف قوله: «ألا رجلا» فإنه لا يمكن جعله من  
باب «لا حول ولا قوة» لعدم التكرير فيه، فلذا حملوه على إضمار فعل فاستقام ذلك  
منهم.

السلمي وقد صوب الرواية من (الرائع) إلى (الرائق) لمجانسة الروي قبله وبعده، كما نسبه  
الجوهري وابن منظور لأبي عامر جد العباس بن مرداس السلمي - الصحاح واللسان  
(رتق).

وقد ورد في سيبويه ٢: ٢٨٥، والإنصاف ٣٨٨ من غير عزو.

(١) في الأصل (تقادم) وهو تحريف، والمثبت من ب وع.

كَمَا قَالَ الْخَلِيلُ فِي قَوْلِهِ :

\* أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا \*

كَأَنَّهُ قَالَ : أَلَا تَرَوْنِي رَجُلًا . وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ نَوْنٌ مُضْطَرًّا .

قوله :

١٨١ - والأ ، .....

تمامه : ..... يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةِ تَبَيُّتٍ<sup>(١)</sup>

المُحْصَلَةُ بالصاد المهملَة المكسورة : المرأة التي تُحْصَلُ تراب المُعْدِن<sup>(٢)</sup> وتَبَيُّتُ : أي تَبَيَّنَ . إنما أضمِر الفعل لقيام الدليل على تقديره ، لأن قوله : «ألا رجلاً» قد تضمن معنى الفعل ، وهو أَلْتَمَنِي ، والدليل على هذا تسميتهم تلك المرأة بالتمنية لقولها :

١٨٢ - أَلَا سَبِيلَ إِلَى خَيْرٍ (لِأَشْرَبَهَا)<sup>(٣)</sup> أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجٍ<sup>(٤)</sup>

(١) هذا بعض بيت من الوافر لمعرون بن قعباس أو قعباس المرادي من قصيدة له في الطرائف الأدبية ص ٧٢ عدتها خمسة وعشرون بيتاً ومطلعها :

أَلَا يَا تَبَيُّتَ بِالْعَلِيَاءِ تَبَيُّتُ      وَتَوْلَا حُبَّ أَهْلِكَ مَا آتَيْتُ

قال فيه سيبويه ٢ : ٣٠٨ وسألت الخليل - رحمه الله - عن قوله :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا      يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةِ تَبَيُّتٍ

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلاً خيراً من ذلك كأنه قال : ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً .

وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا ، وزعم أن قوله : لا نسب اليوم ولا خلقة على الاضطرار .

(٢) انظر رأي البغدادي وغيره من العلماء في تفسير المُحْصَلَةِ في الخزانة ٣ : ٥٤ .

(٣) في ب : «فاشربها» والمثبت من الأصل وع .

(٤) البيت من السبط لامرأة اسمها التمنية ذكر البغدادي خبرها في الخزانة ٤ : ٨٠ نقلا عن

الأصبهاني في الدررة الفاخرة قال : (وأما قولهم أصب من التمنية ، فإن هذا المثل من أمثال

أهل المدينة سار في صدر الإسلام . والتمنية : امرأة مدينة عشقت فتى من بني سليم يقال

له نصر بن الحجاج بن علاط ، وكان أحسن أهل زمانه صورة ، فضيت من أجله ودفنت من

الوجد به ثم لهجت بذكره حتى صار هُجْرًا هَا . ) والشاهد فيه على أن (ألا) فيه للتصي .

**\* فصل \* وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً قَالَ سَبِيؤِيهِ : وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ حَسَنٌ لَكَ أَنْ تُعْمَلَ فِيهِ رَبٌّ حَسَنٌ لَكَ أَنْ تُعْمَلَ فِيهِ لَا .**  
**وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :**

**\* لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ \***

وَلَأَنَّ الْهَمْزَةَ فِي («أَلَا») (١) لِلْإِسْتِفْهَامِ وَهُوَ مُسْتَدَعٍ لِلْفِعْلِ .  
 (قوله : نَوْنٌ) (٢) قال المصنف - (رحمه الله) (٣) - هذا الاضطراب على مذهبه كالاضطراب الذي في قوله :

١٨٣ - ..... «سَلَامٌ اللهُ يَامَطِرٌ عَلَيْهَا» (٤)

فصل قوله : «وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً»

لَأَنَّ «لَا» لِنَفْيِ فِيهِ شَمُولٍ وَلَا يَحْصُلُ شَمُولُ النَّفْيِ إِلَّا بِدَخُولِهَا عَلَى الْمُنْكَورِ أَمَا «مَا» فَلذات النفي ، فلذا عَمَّتْ بِدَخُولِهَا الْمَعْرِفَةَ وَالنَّكَرَةَ .  
 والوجه الثاني لوجوب التنكير: أن الغرض (بلا) نفي الجنس ، فلو عُرِّفَ لم يُعْرَفْ إلا تعريفَ جِنْسٍ ، فكما يحصل ذلك بالمعرفة يحصل بالنكرة فيقع التعريف ضائعا .  
 قوله :

١٨٤ - لَا هَيْئَمَ ..... (٥)

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) ما بين القوسين من ب .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع .

(٤) هذا صدر بيت من الوافر . للأحوص كما ورد في ديوانه ص ١٨٩ وعجزه :

\* وَليْسَ عَلَيْكَ يَامَطِرُ السَّلَامُ \*

انظر سيبويه ٢ : ٢١٩ والإنصاف ٣١١ ، وابن يعيش ٢ : ٤٢ . وموضع الشاهد فيه قوله

(يا مطي) الأولى حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونا حين اضطر إلى ذلك .

(٥) صدره : لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَ لِلْمَطِيِّ .....

ذكره سيبويه في الكتاب ٢ : ٢٩٦ من غير عزو لأحد ونقل البغدادي في الخزانة ٤ : ٥٩ أنه

وَقَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيِّ:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةَ بِالْبِلَادِ  
وَقَوْلُهُمْ: لَا بَصْرَةَ لَكُمْ، وَقَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا، فَعَلَى تَقْدِيرِ  
التَّنْكِيرِ . . .

أي لا مثل هيثم، (ومثل) إذا أضيف إلى معرفة فإنه نكرة لما استقرره بعد إن شاء الله تعالى. (وهيثم): اسم راعٍ حَسَنُ الرَّغِيَةِ، وقيل: اسم حَادٍ وَبَعْدَهُ:

..... وَلَا قَتَى مِثْلُ ابْنِ خُبَيْرِيٍّ

١٨٥ - قوله: «وَقَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ»<sup>(١)</sup>.

هو بفتح الزاء يهجو ابْنَ الزُّبَيْرِ (عَبْدُ اللَّهِ)<sup>(٢)</sup>، وقد سأله فلم يعطه، (وأبو خُبَيْبٍ) كنية عبد الله، والتَّكْدُ: قلة الخبر. (ولا أميئة): ولا مثل أميئة.

«وقضية ولا أبا حسن لها»<sup>(٣)</sup> يُريدُ علياً - رضي الله عنه - قيل: هذا قولُ الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يقولونه عند القضاء، ومعناه:

لبعض بني ذُبَيْرٍ وهي قبيلة من بني أسد. والشاهد فيه نصب (هيثم) بلا وهو علم معرفة، وجاز ذلك لأنه أراد لا أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في حذاء المطي فصار العلم شائعاً. قال في سيبريه: «فإنه جعله نكرة، كأنه قال: لا هيثم من الهيثميين.

(١) هو عبد الله بن الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيِّ: قاتل البيت الشاهد وفيما يلي نصه:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةَ فِي الْبِلَادِ

قال البخاري في الخزانة ٤: ٦١ - ٦٢ وهذا البيت من أبيات لعبد الله ابن الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيِّ، قالها في عبد الله ابن الزُّبَيْرِ بن العوام، وكان شديد البخل. والشاهد فيه نصب أمية بلا النافية على معنى: ولا أمثال أمية، والقول فيه كالقول في الشاهد الذي قبله.

انظر ما قال فيه ابن يعيش في شرحه ٢: ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثت من ب وع.

(٣) انظر المقتضب ٤: ٣٦٣ حاشية ١ وشرح الكافية للرضي ١: ٢٣٩

وَأَمَّا لَا سِيِّمًا زَيْدٌ فَمِثْلُ : لَا مِثْلُ زَيْدٍ .

\* فصل \* وَتَقُولُ : لَا أَبَ لَكَ . . .

أنحكّم نحن وليس على - رضي الله عنه - حاضرا فيه؟، وقيل: من قال «ولا أبا حسن لها» فكأنه قال: لا عالم لها، لأنه كان معروفا بالعلم، والرجل إذا كان مشهورا بصفة كان اسمه صفة بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، ألا ترى أنه يقال: (فلان حاتم) أي جواد لكون حاتم مشهوراً بالجود وهذا هو الوجه الثاني في تخريج هذه المسائل، يؤيد هذا الوجه قولهم: «لكلّ فرعونٍ موسى» أي لكل جبار قاهر.

قوله: «فَمِثْلُ لَا مِثْلُ»

لأن السِّيَّ بمعنى: المِثْلُ.

قوله: «لا أَبَ لَكَ»

المنفي مفرد نكرة، فيبنى على الفتح لما قدّمنا، وإنما أورد هذا وإن كان معلوما بالقياس على ما تقدم لأجل اللغة التي سنذكرها بعد لكونها على خلاف القياس وهي: لا أبا لك. فإن قلت: فلم لم تقل إن «لا أَبَ لَكَ» مضارع للمضاف بمنزلة: (لا خيراً منه قائم هنا)، لتعلق اللام به كما تعلق فيه بـ(خيراً)؟ قلت اللام متعلق بمحذوف، والتقدير: لا أب كائن لك، وقولهم (لا أَبَ لَكَ) يستعمل في الذم وقيل في المدح، ووجه المدح هنا مثل وجه الدعاء لعين بثينة في قوله:

١٨٦ - «رَمَى اللِّسَةَ فِي عَيْنِي بَثِينَةَ الْقَدَى .....»<sup>(١)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه ص ٢٣ وعجزه:

..... وفي العُرْمِ مِنْ أَنْيَابِهَا بِالْقَوَادِحِ

قال البغدادي في الخزانة ٦: ٣٩٨ بعد أن ذكر الشاهد: على أن الشيء إذا بلغ غايته يدعى عليه صنوا عن عين الكمال كما هنا. ومما قاله في تفسيره وشرح مفرداته: (رمى الله في عيني بثينة): سبحان الله، ما أحسن عينها وقد نقل ذلك عن ابن الأنباري في (الزاهر والقذى): كل ما وقع في العينين من شيء يؤذيها كالتراب والعود ونحوهما وقد نقل هذا التفسير عن أبي حيان في تذكرته والقوادح: جمع قاذح. وهو السواد الذي يظهر في الأسنان - نقله من الصحاح. ووجدته في الصحاح (قدح).

..... قَالَ نَهَارُ بْنُ تَوْسِعَةَ الشُّكْرِيُّ:

أَبِي الْإِسْلَامَ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا افْتَحَرُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمٍ  
وَلَا غُلَامِينَ لَكَ، وَلَا نَاصِرِينَ لَكَ . . .

وذكر في شرح قوله عليه السلام: «عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ»<sup>(١)</sup> أن «تَرَبَّتْ يَدَاكَ» دعاء له وليس بدعاء عليه. ومثاله: (لَا أَبَ لَكَ)، وعن نَضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ الْحَلِيلَ عَنِ قَوْلِ الْعَرَبِ: (لَا أَبَا لَكَ) فَقَالَ: مَعْنَاهُ لَا كَافِيَ لَكَ، وَقِيلَ: قَوْلُهُمْ لَا أَبَا لَكَ مَعْنَاهُ: بَعْتُ وَتَحْضِيضُ، وَلَيْسَ بِنَفْيٍ لِلْأَبَوَّةِ.

١٨٧ - قوله: «نَهَارُ بْنُ تَوْسِعَةَ» . . .<sup>(٢)</sup>.

(نهار) علم منقول من نهار ضد ليل و«تَوْسِعَةَ»؛ بفتح التاء وكسر السين.  
قوله: «ولا غلامين لك».

هذا أيضا على نهج لا أب لك في البناء، وفي تعلق اللام في لك بما ذكرنا من المحذوف في (لا أب لك) أي كائنين لك. فإن قلت: التنوين لا يجامع البناء، والنون في غلامين) عوض منها، قلت بل هي عوض عن الحركة كالنون في (ياغلامان)<sup>(٣)</sup>. ألا تراك تقول لا غلامٌ ويا غلامٌ فتجده عارياً عن التنوين.

(١) صحيح البخاري ١٥ باب النكاح، وصحيح مسلم باب الرضاع ٤، ٦، ٨، ٥٣، ٥٤.

(٢) إشارة إلى استشهد الزمخشري بيت نهار بن تَوْسِعَةَ بن أبي عَثْبَانَ قَالَ عَنْهُ ابْنُ قَتِيْبَةَ فِي الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ: هُوَ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ مِنْ بَنِي حَنْتَمٍ، وَكَانَ أَشْعَرَ بَكْرِ (بن وائل) بخراسان وهو القائل:

أَبِي الْإِسْلَامَ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا هْتَفُوا بِبَكْرِ أَوْ تَمِيمٍ

انظر الشعر والشعراء: ١: ٥٣٧ وسيبويه ٢: ٢٨٢، وابن يعيش ٢: ١٠٤ حيث قال في بيان موضع الشاهد فيه: «قوله لا أب على البناء، وتركيب النافى والمنفى وجعلهما شيئاً واحداً، ومعناه ظاهر. يقول إنني لا افتخر بأبائي، وانتماي إلى قبائل العرب من قيس وتميم وبحوهما كما يفعل غيري، وإنما افتخاري بالإسلام وكفى به فخراً - والبيت من الوافر

(٣) من الأصل «غلامان» والمنت من ب وع.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَا أَبَالَكَ وَلَا غُلَامِي لَكَ، وَلَا نَاصِرِي لَكَ، فَمُشَبَّهٌ فِي الشُّذُوزِ بِالْمَلَامِحِ وَالْمَذَاكِرِ، وَلَدُنْ غُدُوءٌ . . .

قوله: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (لَا أَبَالَكَ)» .

اللام في (لَا أَبَالَكَ) مُعْتَدٌّ بِهَا مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، فَوْجِ الْعِتْدَادِ: أَنَّ (الْأَبَ) لَوْ كَانَ مُضَافًا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَمَا حَامَتْ (لَا) حَوْلَهُ لِإِخْتِصَاصِهَا بِالنِّكَرَاتِ، وَالْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةً، وَكَيْفَ يَجْمَعُ بَيْنَ النَّصْبِ وَالنُّونِ فَلَوْلَا أَنَّ اللَّامَ دَاخِلَةً فِي حَدِّ الْعِتْدَادِ بِهَا فِي الثَّبُوتِ، وَالْحِجْزِ عَنِ الْإِضَافَةِ لَمَا سَاغَ قَوْلُهُمْ: لَا أَبَالَكَ .

ووجه عدم الاعتداد بها بثبوت الألف في أبا لاختصاص ثبوتها بالإضافة يقال: (رأيت أباك)، ولا يقال (رأيت الأبا) بالألف، فلولم تكن اللام في تقدير (الزائل)<sup>(١)</sup> الساقط مثل (ما) في: ﴿فِيصَارَ حَمَةً مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿فِيصَارَ نَهْضِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> لما ثبتت هي، وثبوتها هنا. نظير سقوط النون في مثاليه، إذ الثبوت والسقوط كلاهما للإضافة واللام (في الفصلين معتدّ بها)<sup>(٤)</sup> من وجه دون وجه، وهذا الثبوت والسقوط من الشواذ، كما أن الملامح في جمع لَمَحَةٍ<sup>(٥)</sup>، وهي الشبه، يقال في فلان لَمَحَةً من أبيه أي مشابهة، وأن المذاكير في جمع ذكر وأن (لُدُنْ غُدُوءَةً) بالنصب في (لُدُنْ غُدُوءَةٍ) بالجرّ للإضافة من الشواذ. والقياس لمحات وذكور ولدن غدوة بالجرّ.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

(٣) سورة النساء آية ١٥٥ وسورة المائدة آية ١٣ .

(٤) في ب: (في الوجهين معتدّ بها) وفي ع: (في الفصلين معتدّ بها) والمثبت من الأصل.

(٥) انظر سيبويه ٢: ٢٨١ .



## وَقَضُّهُمْ فِيهِ إِلَى الْإِضَاقَةِ وَإِنْبَاتِ الْأَلْفِ وَحَذْفِ التَّوْنِ لِذَلِكَ . . .

قوله: «وَقَضُّهُمْ . . .» .

يريد أنه مضاف على الحقيقة باعتبار المعنى ، وجعل إعطائه حكم المضاف لذلك ، ثم أكد كونه مضافاً بأن جعل اللام مزيدة لتوكيد الإضافة ثم ذكر معنى آخر (في مجيء هذه اللام)<sup>(١)</sup> وهو ما يظهر بها من صورة الانفصال (بمعنى)<sup>(٢)</sup> أنه لما تعذر قضاء حق المنفي باعتبار المعنى في كونه نكرة قضى حقه باعتبار اللفظ ، وكل ما ذكرنا من كلامه مشعر بأنه مضاف في الحقيقة ، وهذا غير مستقيم ، إذ لو كان مضافاً لامتنع دخول «لا» عليه ، ولأن التكرير للمنفى المعرفة لازم ، ولا تكرير هنا ، وللزوم الرفع أيضاً للزوم الرفع المنفي المكرر (من المعارف)<sup>(٣)</sup> .

والوجه الذي يعول عليه هو أن يقال أعطي أحكام (المضاف)<sup>(٤)</sup> على وجه الشذوذ لشبهه بالمضاف بمشاركةٍ بينهما في أصل المعنى ، فقولك : (صديقك ، وصديق لك) ، مشتركان في أصل النسبة وإن اختلفا في الأخصية (عند حذف اللام)<sup>(٥)</sup> والأعمية عند ثبوتها ، ولذا لم يقل : (لا أبا فيها) إذ لا مدخل لـ«في» في النسبة الإضافية الأخصية ولا الأعمية .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) في ب : (بمعنى) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) في ب (المعارف) والمشت من الأصل وهو الصواب .

(٥) في ب (هدم حذف اللام) وصوابه المشت من الأصل لاسحابه مع المعنى .

وَأِنَّمَا أُفْحِمَتِ اللَّامُ الْمُضِيفَةُ تَوْكِيداً لِلإِضَافَةِ، أَلَا تَرَاهُمْ لَا يَقُولُونَ  
لَا أَبَا فِيهَا، وَلَا رَقِيبِي عَلَيْهَا، وَلَا مُجِيرِي مِنْهَا..

قوله : «توكيدا للإضافة» .

إذا الإضافة بمعنى اللام، بدليل أن الفاصل إذا كان سوى اللام لا يجوز، لا يقال :  
«لا أبا فيها»، فإن قلت ينبغي أن يجوز (لا خاتمي من فِضَّة) كما جاز «لا أبا لك»،  
لأن الإضافة في (خاتم فضة) بمعنى (مِنْ) كما كانت هناك بمعنى اللام. قلت إنما  
امتنع «لا خاتمي من فضة» لكونه غير مسموع من العرب، لا لأن (مِنْ) غير صالحة  
لتأكيد الإضافة مع أن نحو (لا أبا لك) شاذ والقياس على الشواذ ممتنع، فإن قلت :  
قد قررت أن اللام لا بد منها في نحو: لا أبا لك، فما بالها محذوفة في قوله :

١٨٨ - «وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ مُحَمَّدٌ؟»<sup>(١)</sup>.

وقوله :

١٨٩ - أَبَاكَوْتِ الَّذِي لَأَبْدُ أَيُّ مَلَأَقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي<sup>(٢)</sup>.

قلت : لما استقرَّ في الأذهان، وعلم في كل مكان أنه لا بد منها أجتريء على حذفها

(١) هذا عجز بيت من الطويل نسبة سيبويه في الكتاب ٢ : ٢٧٩ لمسكين الدارمي ولم ينسبه  
المبرد في المقتضب ٤ : ٣٧٥ وقال البغدادي في نسبه : (ولا يخفى أن هذا البيت من  
قصيدة عينية لمسكين الدارمي وليس فيها الضرورة والمصراع هكذا :

وأي كريم لا أبا لك يُمنع . الخزانة ٤ : ١٠١ .

وصدر البيت : (وَقَدْ مَاتَ شَمَاحٌ وَمَاتَ مُزْرَدٌ) - انظر ديوان مسكين الدارمي ص ٣١ .  
وشماخ ومزرد: هما أخوان لأب وأم وصحبايان وشاعران . الخزانة ٤ : ١٠٢ - وموضع  
الشاهد قوله (لا أبا لك) على أن إضافة «أبا» إلى الضمير بدون اللام شاذة لا يقاس عليها .

(٢) البيت من الوافر وقد نسبة البغدادي في الخزانة ٤ : ١٠٥ إلى أبي حية النميري . وقال :  
(قال أبو علي في «التذكرة» قال أبو عثمان : لم يجيء في باب النفي مثل لا أباك مضافا بغير  
لام إلا هذا وحده، وأنشد البيتين) وهما البيتان السابقان . والشاهد فيهما حذف لام الإضافة  
في (لا أباك) شذوذا .

وَقَضَاءٌ مِنْ حَقِّ الْمَنْفِيِّ فِي التَّنْكِيرِ بِمَا يَظْهَرُ بِهَا مِنْ صُورَةِ الْإِنْفِصَالِ .  
 وَقَدْ شُبِّهَتْ فِي أَنَّهَا مُرَبِّلَةٌ وَمُؤَكَّدَةٌ بِتَيْمِ الثَّانِي فِي :  
 \* يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٌّ \* وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَنْفِيِّ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ وَبَيْنَهُ فِي الْأَوَّلَى  
 أَنَّهُ فِي هَذِهِ مُعْرَبٌ وَفِي تِلْكَ مَبْنِيٌّ . . .

ثقة على فهم السامع، ونظير هذا الحذف: حذف حرف النفي في جواب القسم في قوله تعالى: ﴿تَأَلَّه تَقَتَّوْا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾<sup>(١)</sup> أي لا تفتؤوا وسيجيء ذكره في المشترك (إن شاء الله تعالى)<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وقضاء».

عَطْفٌ عَلَى «تَوْكِيدِ» أَي إِنَّ حَقَّ «لَا» أَنْ لَا تَدْخُلَ إِلَّا عَلَى الْمُنْكَرِ فَاقْحَمُوا اللَّامَ لِيَنْفِكَ الْإِتِّصَالَ الْمَشْعُرَ بِكَوْنِ الْمُضَافِ مَعْرُوقَةً .

١٠٦م - قوله: «بتيم الثاني»<sup>(٣)</sup>.

أي هذه اللام مع الإضافة شيثان بمنزلة شيء واحد، تزداد ما قبل المضاف إليه كما أن التَّيْمِينَ كذلك.

قوله: «والفرق».

يُرِيدُ أَنْ (لَا أبا لَكَ) مُعْرَبٌ وَكَذَا (لَا غُلَامِي لَكَ) وَ(لَا نَاصِرِي لَكَ) وَأَنْ (لَا أَبَ لَكَ) مَبْنِيٌّ، لِأَنَّ الْمَنْفِيَّ فِي (لَا أَبَ لَكَ) مَجْرُودٌ عَنِ الْإِضَافَةِ الْمَعْرُوقَةِ، إِذْ لَوْ كَانَ مُضَافًا لَكَانَتْ الْأَلْفُ نَائِبَةً ثَبُوتًا فِي (لَا أبا لَكَ)، فَأَمَّا (لَا غُلَامِي لَكَ) وَ(لَا نَاصِرِي لَكَ) فَمَبْنِيٌّ

(١) سورة يوسف آية ٨٥.

(٢) ما بين المكونين ساقط من ب

(٣) إشارة إلى قول الشاعر:

يَاتِيهِ نَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أِبْلَاطَكُمْ لَا يُبْلِقُكُمْ فِي سَوَاءٍ عَمْرٍ

وهو تحرير وقد مر أعاص ٢٩ - ٤٣٠ من الرسالة

إِذَا فَصَلْتَ فَقُلْتَ لَا يَدِينُ بِهَا لَكَ، وَلَا أَبَ فِيهَا لَكَ اِمْتَنَعَ الْحَذْفُ  
وَالْإِثْبَاتُ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ، وَأَجَارَهُمَا يُؤُسُّ، وَإِذَا قُلْتَ لَا غَلَامَيْنِ ظَرِيفَيْنِ  
لَكَ، لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِثْبَاتِ النَّونِ فِي الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ.

عند سيبويه<sup>(١)</sup> بالقياس على الواحد. وعند المبرد<sup>(٢)</sup>: منصوب، وحجته أنه لو كان مبنيًا  
لسقط النون كما سقط التنوين من الواحد. والجواب ما ذكرنا قبل.

قوله: «امتنع الحذف والإثبات . . . . .»

أي حذف النون من «لا يدين بها» وإثبات الألف في «لا أب فيها»، (وحجة يؤسس)<sup>(٣)</sup>  
أن قولهم: (لا أب لك) نُزِلَ منزلة المضاف والمضاف إليه، ولذا ثبتت الألف في (لا  
أبا لك)، والفصل بينهما بالظرف سائغ كما في قوله:  
١٩٠ - هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَاهُ<sup>(٤)</sup>.

أي: هما أخوا «مَنْ» و«في الحرب» فاصل، فيجوز الفصل هنا، وحجة سيبويه أن  
الفصل هنا بشيئين: الظرف، واللام، فلا يجوز.

(١) انظر سيبويه ٢: ٢٧٦ - ٢٧٧، ٢٨٣.

(٢) انظر مذهب المبرد في هذه المسألة في المقتضب ٤: ٣٧٤ - ٣٧٦.

(٣) في ب: فحجة يونس والمثبت من الأصل. انظر رأي يونس في سيبويه ٢: ٢٧٩ وابن  
يعيش ٢: ١٠٨.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَذَعَا هُمَا

وقد اختلف في نسبه فقد نسب سيبويه إلى دُرْنَانَ بنتِ عَبَّعَةَ في الكتاب ١: ١٨٠ وكذلك  
ابن يعيش في شرح المفصل ٣: ٢١ ونسبه ابن الأنباري في الإنصاف ٤٣٤ إليها وإلى عَمْرَةَ  
الْحُجْمِيَّةِ والأصوب نسبته إلى عَمْرَةَ الْخُنَعَمِيَّةِ والبيت ثاني أبيات من مقطوعة لها عدتها تسعة  
أبيات في رثاء ابنها أولها:

لَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزَعْتُ عَلَيْهِمَا وَهَلْ جَزَعُ أَنْ قُلْتَ وَإِبَائَاهُمَا؟!

وموضع الشاهد فيه قوله: (في الحرب) حيث فصل بها بين المضاف والمضاف إليه.

.....

---

وحجته على الوجه الذي ذكرنا أنه مشبّه بالمضاف على وجه بعيد، لأنه بطريق الشذوذ، والفصل يبعّد المضاف عن المضاف إليه ويوهم زوال الإضافة لأن المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة فلا يفصل بين أجزاء الكلمة بفاصل، فلا يلزم من تشبيهه بالمضاف بوجه بعيد تشبيهُه بما هو أبعد منه، فلذا امتنع الحذف والإثبات اللذان هما من أحكام الإضافة فيما نحن بصدده، ومعنى (لا يدين بها لك): لا طاقة بهذه الحادثة لك.

قوله: «لم يكن بد».

هذه المسألة متفق عليها، إنما لم يجز إسقاط النون من الصفة والموصوف لأنك لو قصدت الإسقاط فلا يخلو من أن تسقط النون من الموصوف أو الصفة وكلاهما ممتنع. أما الإسقاط من الموصوف فلأن الإسقاط في (غلامي لك) كان على تقدير: سقوط السلام من لك، فأجمل أحوال قولك: «لا غلامي ظرفين لك» أن (يتنزّل) منزلة المضاف وليس في كلامهم مضاف فُصِلَ بينه وبين المضاف إليه بصفة نحو:

(رأيت غلاميَ الظرفين زيد) والتقدير: رأيت غلاميَ زيدَ الظرفين

وأما الإسقاط من الصفة فإنما امتنع لأنه للإضافة، والموصوف يضاف دون الصفة، ألا تراك لا تقول: (لَقَيْتُ غُلَامَيْنِ ظَرْفِيكَ) بجمل الظرفين صفة، وإنما تقول: غلاميك الظرفين.

---

(١) م س : «أن ينزل». والمشت من الأصل وع.

(٢) م س : «رأيت غلامين ظرفيك». والمشت من الأصل وع.

\* فصل \* وَفِي صِفَةِ الْمَفْرَدِ وَجِهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تُبْنَى مَعَهُ عَلَى الْفَتْحِ كَقَوْلِكَ : لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ فِيهَا ،  
وَالثَّانِي : أَنْ تُعْرَبَ مَحْمُولَةً عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ كَقَوْلِكَ : لَا رَجُلَ ظَرِيفًا  
فِيهَا ، أَوْ ظَرِيفٌ . وَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا أَعْرَبْتَ . .

قوله : «وفي صفة المفرد» .

اعلم أن المنفي المفرد إذا وصف ففي صفته ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تُمَزَّجَ الصفة بالموصوف وتَجْعَلًا بمنزلة اسم مفرد ، لأنها بمنزلة شيء واحد  
لدلالتهما على ذات واحد .

ألا ترى أنك إذا قلت : (لا رجل في الدار) كان النفي لجنس الرجال عموماً ، فعلم  
أن صفة المنفي ليست كغيرها من الصفات في كونها فضلات . فإنك تقول : يا زيد  
الظريفُ ، ولا تفيد الصفة إلا توضيحاً في المنادى ولم تجعله لنوع دون نوع .

وثانيها : أن تنصب الصفة وتؤنثها ، وإن كان الموصوف مبنياً ، أما الإعراب :

فلانتفاء علة البناء ، لأن تضمن معنى الحرف في الموصوف لا في الصفة ، ولذا أعربت  
وُنصِبَتْ حملاً على لفظه ، لأن هذه الحركة التي في المنفي شُبِّهَتْ لكونها عارضة بحركة  
الإعراب ، كضممة المنادى ، ولذا ساغ النصب حملاً (على لفظه) <sup>(١)</sup> كما تقول : (يا زيد  
الظريفُ) ، فترفع الصفة لتضاهي الموصوف إلا أن هذه الصفة لما عرِيت من اللام  
نُوتت .

وثالثها : أن ترفع الصفة حملاً على محلِّه . فقولك (لا رجلَ ظريفَ فيها) بمنزلة : (ما  
رجلَ ظريفَ فيها) وإن لم يكن في «ما» ما في «لا» من معنى الاستغراق و«رجل» كما  
ترى مرفوع بالابتداء ، فيجوز رفع الصفة .

(١) في ب : «على اللفظ» والمثبت من الأصل وع .

وَلَيْسَ فِي الصِّفَةِ الرَّائِدَةِ عَلَيْهَا إِلَّا الْإِعْرَابُ. فَإِنْ كَرَّرْتَ الْمَنْفِيَّ جَازَ فِي  
 الثَّانِي الْإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَا مَاءَ مَاءً بَارِداً وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُتَوَّنْ.  
 \* فصل \* وَحُكْمُ الْمَعْطُوفِ حُكْمُ الصِّفَةِ إِلَّا فِي الْبِنَاءِ قَالَ: فَلَا  
 أَبَ وَأَبْنَاءَ مِثْلَ مَرَوَانَ وَآبِيهِ.

قوله: «وَلَيْسَ فِي الصِّفَةِ الرَّائِدَةِ»

إذا كان للموصوف أكثر من صفة واحدة نحو: (لا رَجُلٌ ظَرِيفاً عَاقِلاً فِيهَا) فالزائدة  
 لا تُبْنَى، لأنهم لا يجعلون ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، (لكراهية)<sup>(١)</sup> كثرة التركيب، وفي  
 الصفة الأولى ما سبق من الأمرين.

قوله: «فإن كَرَّرْتَ الْمَنْفِيَّ».

المنفي المكرر بمنزلة المنفي الموصوف، فهناك يجوز الأمران (فكذا هذا)<sup>(٢)</sup> ووجه  
 الإعراب أن القياس أن يكون التكرار غير مانع عن البناء، لأن المكرر عين الأول،  
 إلا أنه لما كان من أصلهم أن لا تُبْنَى ثلاثُ كلمات حصل المانع عن البناء فلم يُبْنَى  
 فحمل على اللفظ فقيل: (لا ماء ماءً بارداً). ولأن الثاني تابع كالصفة فجاز فيه  
 الإعراب كما جاز فيها.

وأما البناء: فلأن الأول في حُكْمِ السقوط، لأنه بدل عن الأول وهو في حكم  
 الساقط فكانه قال: (لا ماء) غير مكرّر، وإنما لم يجز البناء في الصفة في قولك: (لا  
 ماء ماءً بارداً) مع المنفي لوقوع الاسم المكرر فاصلاً بينهما.

قوله: «وحكم المعطوف».

أي لك أن تنصب المعطوف أو ترفعه حملاً على لفظ المعطوف عليه، ومحلّه كما في  
 الصفة، وليس لك أن تُبْنِيَهُ وتقول: (لا أَبَ وَآبِنَ)، كما قلت: (لا رَجُلٌ ظَرِيفٌ)  
 والفرق أن الصفة مع الموصوف كشيء واحد، فأمكن أن يُجمَعاً شيئاً واحداً كخمسَةَ

(١) في س: «لكراهية». والمثبت من الأصل وع.

(٢) في س: «وكذا هنا» والمثبت من الأصل وع.

وَقَالَ :

\* لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ \* \*

عشرًا، وَبَيْنَا كَمَا بَنِيَا بِخِلَافِ الْمَعْطُوفِ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَوْ قُوعَ الْفِصْلِ بَيْنَهُمَا لَفِظًا وَمَعْنَى . فَالْفِصْلُ لَفِظًا بِوُقُوعِ حَرْفِ الْعَطْفِ بَيْنَهُمَا، وَالفِصْلُ مَعْنَى أَنَّ الْإِبْنَ لَيْسَ هُوَ الْإِبُّ فِي الْمَعْنَى كَمَا أَنَّ الظَّرِيفَ كَانَ هُوَ الرَّجُلُ فِي الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ : «لَا رَجُلَ ظَرِيفَ»<sup>(١)</sup> فَلَمَّا انْفَصَلَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ لَفِظًا وَمَعْنَى لَمْ يُمْكِنَ أَنْ يَمْزِجَا وَيَجْعَلَا شَيْئًا وَاحِدًا، فَانْسَدَّ طَرِيقُ الْبِنَاءِ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ لِيُنَّ الْمَعْطُوفَ بِجَهَةِ الْاسْتِقْلَالِ، لِأَنَّ مِنْ شَرَطٍ مِثْلُ هَذَا الْبِنَاءِ التَّلْفِظُ «بِلا» بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : «رَجُلٌ فِي الدَّارِ» وَأَنْتَ تَرِيدُ «لَا رَجُلًا لِمَنْعٍ» .

قوله :

١٩١ - « لَا أَبٌ ..... » .....<sup>(٢)</sup>  
وَيُرْوَى : فَلَا أَبٌ .....  
الأول أنرم والثاني مقبوض . تمامه :  
(إِذَا مَا ارْتَدَى بِالْمَجْدِ ثُمَّ تَأَزَّرَا)<sup>(٣)</sup> .

( )<sup>(٤)</sup>

(١) في ب : «لا رجل ظريفا» والمثبت من الأصل .  
(٢) البيت بتمامه :

فَلَا أَبٌ وَأَبْنَا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِيهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا  
والبيت من الطويل في شرح ابن يعيش ٢ : ١٠١ ، ١١٠ ، وفي الخزانة ٤ : ٦٧ وفي سيبويه  
٢ : ٢٨٥ ولم يعزه لقائل ونقل البغدادي عن ابن هشام في (شواهد) أنه لرجل من عبد مناة  
ابن كنانة . بعد أن قال وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل .  
الخزانة ٤ : ٦٩ وذكر ابن يعيش في شرحه ٢ : ١١٠ أن البيت في مدح مروان بن الحكم  
وابنه عبد الملك . وارتدى : لبس الرداء ، وتأزرا : لبس الإزار وهو الثوب الذي يستر النصف  
الأسفل . والشاهد فيه : عطف الابن بالنصب على لفظ اسم «لا» المبني ، ويجوز رفع  
المعطوف باعتبار محل «لا» واسمها ، فإنهما في محل رفع على الابتداء

(٣) في ب : «إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا» والمثبت من الأصل والروايتان واردتان .

(٤) ما بين القوسين ورد مكانه في ب : «ويروى :

إِذَا مَا ارْتَدَى بِالْمَجْدِ ثُمَّ تَأَزَّرَا



(قوله)<sup>(١)</sup>:

١٩٢ - ..... لَأُمُّ .....<sup>(٢)</sup>

أوله :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ

وَقَبْلَهُ:

هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَعْنَيْتُمْ وَأَمِئْتُمْ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ<sup>(٣)</sup> ؟  
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَدْعَى هَذَا وَإِذَا مَجَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ<sup>(٤)</sup> !  
هَذَا لَعَمْرُكُمْ ..... (البيت) . وبعده

عَجِبَ لِيَتْلِكَ قَضِيَّةً وَأَقَامَتِي فَيَكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ<sup>(٥)</sup> !  
يقول : هل في القضية العادلة أَنْ أَدْعَى إِذَا نَزَلَتْ بِكُمْ نَازِلَةٌ وَإِذَا تَخَلَّصْتُمْ مِنْهَا وَكَانَ  
مَا بِكُمْ خَيْرٌ دُعَى جُنْدُبٌ إِلَيْهِ وَتَرَكْتُ أَنَا، وَمَجَاسُ الْحَيْسِ ؟ .

(١) ما بين القوسين من ع وهي لازمة كعلامة بداية الشروع في الشرح .

(٢) هذا بعض بيت من الكامل نسبة سيويه إلى رجل من بني مذحج الكتاب ١ : ٣١٩ ، ٢ :

٢٩٢ ، وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٢ : ١١٠ وأورده الشجري في الحماسة ١ : ٢٥٦

آخر خمسة أبيات لهَمَامُ بن مُرَّةَ الشيباني ، وتوسَّع البغدادي في ذكر الخلاف المتعلق بنسبه  
في الخزانة بعد أن نسبته إلى ضَمْرَةَ بن ضَمْرَةَ بن قَطَنَ بن نَهْشَلِ بن دارم الجاهلي ، وذكر  
في مناسبه أن ضَمْرَةَ هذا كان يبرأه ويخدمها ، وكانت مع ذلك تؤثر أختاً له يقال له جُنْدُبُ .

انظر الخزانة ٢ : ٣٨ وقد أورد الأبيات ابن منظور في اللسان ونسبها إلى هُنَيِّ بن أَحْمَرَ  
الكَتَّانِيِّ ثم قال : وَقِيلَ هُوَ لِرِزَافَةَ الْبَاهِلِيِّ : اللسان : (حيس) والبيت بتمامه :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعَيْنِهِ لَأُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أُبُ

وقال ابن يعيرس في بيان شاهده : «والشاهد فيه عطف الأب على موضع النافي والمنفي على  
ما تقدم وصفه .

(٣، ٤، ٥) انظر الأبيات الأربعة في الخزانة ٢ : ٣٨ ، وحماسة الشجري ١ : ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(واللسان) : (حيس) .

وَأِنْ تَعَرَّفَ فَالْحَمْلُ عَلَى الْمَحَلِّ لَا غَيْرُ كَقَوْلِكَ :  
لَا غَلَامَ لَكَ وَلَا الْعَبَّاسُ .

والصَّغَارُ: الهوان . (وذلك) : اسم كان ، وهو إشارة إلى الفعل الذي جرت عادتهم أن يفعلوا به ، (وكان) : تامة بمعنى حدث ، أي إن حدث مثل ذلك منكم فصبرتُ عليه ، ثم عَجِبَ من جعلهم حظه منهم أن يُستعان به في الشَّدَّةِ ويطرَحَ في الرخاء . (وَعَجِبْتُ) : مبتدأ (ولتلك) : خبره ، (وقضية) : حال . «ولا» في قوله : (ولا أب) : للتكرير لا للعطف ، نصب في البيت الأول المعطوف ، ألا تراه تَوَّنَه فقال : (وابناً) ، ورفع في الثاني .

قوله : «ولا العَبَّاسُ» .

إنما ارتفع «العَبَّاسُ» لأنَّ المعرّف يخالف المنكر ، (فَيَقْبُحُ)<sup>(١)</sup> حمله على اللفظ ومحلّه مرفوع ، فحمل على محلّه ، إذ لا مخالفة بين المعرفة والنكرة من حيث المحل ، وإنما المخالفة من جهة اللفظ ، ويعنى بالمحل أنه وقع موقع المعرفة لأنه مبتدأ ، إلا أنه من ضرورة وقوعه بعد «لا» جعل نكرة إذ هي لا تدخل إلا على النكرات ، والمحل هو الإعراب ، وشارك المعطوفُ المعطوفَ عليه في حكم المحلِّ ، أو تقول : إنها جاز النصب في نحو: (لا رجل) ، (ولا امرأة) ، إجراءً لحركة البناء مجرى الحركة الإعرابية فجعل المعطوفُ كأنَّ حرف النفي قد باشره ، والمعرفة لو باشرها حرف النفي لم تكن إلا مرفوعة نحو: (لا زيدٌ في الدار ، ولا عمرو) فهي إذا كانت تابعة كأن أن تكون مرفوعةً أولى .

والكريهةُ: النازلة والشَّدَّةُ في الحرب . والخَيْسُ: الخلط ومنه سمي الخَيْسُ . وهو  
التمر البَرْبَرِيُّ وَالْأَقْطُ يَدْقَانِ وَيُعْجَنَانِ بِالسَّمْنِ عَجْنًا شَدِيدًا .  
اللسان - (كره) و (حيس) .

(١) في ب : «فقيح» والمثبت من الأصل وع .

\* فصل \* وَيَجُوزُ رَفْعُهُ إِذَا كُرِّرَ قَالَ تَعَالَى ﴿فَلَارَفَتْ وَلَا فَسُوقَ﴾ . وقال تعالى : ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ﴾ .

فَإِنْ جَاءَ مَفْصُولًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ «لَا» أَوْ مَعْرِفَةً وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ كَقَوْلِكَ : لَا فِيهَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا زَيْدٌ فِيهَا وَلَا عَمْرٌو ، وَقَوْلُهُمْ : لَا نَوْلِكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا ، كَلَامٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعٌ لَا يَتَّبِعِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا .

قوله : «وَيَجُوزُ رَفْعُهُ إِذَا كُرِّرَ . . . .» .

أي يجوز رفع المنفي المكرر، لأنهم إذا كرروا جَوَزُوا الابتداء، ويكون قولك : (لا رجلٌ فيها ولا امرأة) جواباً لقول من قال : «أرجلٌ في الدار أم امرأة؟» وهو سؤال سائل ثبت عنده أحدهما لا بعينه، لكنه يطلب بسؤاله التعيين فجاء الجواب وهو قولك : «لا رجلٌ فيها ولا امرأة» نافية لما ثبت عنده على طريق التفصيل، فلذا جاء مرفوعين، لأن السؤال صدر مرفوعاً بالابتداء والجواب مبني على السؤال بخلاف حالة الإفراد، لأن السؤال متضمن لعللة البناء فبني الجواب عليه فبني فقيل : (لا رجلٌ) بالفتح وقولك : «لا رجلٌ فيها ولا امرأة» بفتحها مبني على سؤالٍ متضمن لعللة البناء، فكان السؤال : هل من رجل في الدار؟ وهل من امرأة فلذا بُنِيَ على الفتح .

قوله : «مَفْصُولًا . . . .» .

امتنع البناء عند الفصل، لأن البناء يشعر أن الشئين امتزجا وجُعِلَا شئنا واحداً، فالفصل (إذن) <sup>(١)</sup> بمنزلة الفصل بين راء «رَجُلٌ» وباقية، وهذا منتفٍ ألا ترى أنك لا تجد باب (خمسة عشر) و«حَضْرَمَوْت» مفصولاً بين شطريه بشيء لما في البناء مع الفصل من مناقضة تامة، فينتفي البناء فيما نحن فيه لوقوع الفصل، فلما انتفى البناء وجب الرفع على الابتداء . وقيل : لأن «لَا» لا تعمل إلا فيما يليها، لأنها مشبهة (بِأَنْ)، ولا تعمل (إِنْ) مع الفصل مع ما لها من الأصالة، فما ظنك بامتناع الفرع من

(١) في ب : «إذاء والمثبت من الاصل .

العمل مع الفصل، فلما بطل العمل ارتفع الاسم على الابتداء، (وزيدٌ) من المعارف فلا تعمل فيه.

والوجه الثالث في الرفع عند الفصل: أن قولك (لا فيها رجلٌ): جواب لقول من يقول: (هل فيها رجل؟) و(فيها): بيان لموضع استقرار رجل وبيان موضع الشيء بيان له فلا يبقى معنى العموم، فلا يتحقق تضمن معنى الحرف فتعين الرفع لانتفاء علة البناء.

أما اشتراط التكرير: فلأن هذا إنما جاء مبنياً على السؤال نحو: (أفي الدار رجلٌ أم امرأة؟) و(أزيد فيها أم عمرو) بدليل أن المفرد لا يفتقر إلى ذكر الاسم، فإذا قيل (أزيد عندك؟) كان الجواب أن تقول: لا، كأنك قلت لا أصل لذلك.

ووجه آخر في تكرير المعرفة: أن «لا» للشيوع، فيجب التكرير ليحدث ضربٌ من الشيوع ويكون كالقاضي من حقها في أصل وضعها، لما في التكرير من التعدد المشابه لما في الأجناس. فإن قلت:

قولهم «لا نولك أن تفعل كذا»<sup>(١)</sup> معرفة بالإضافة، ومع ذلك وقع مرفوعاً بعد «لا» من

---

(١) قال عبد القاهر الجرجاني في المقتصد في شرح إيضاح أبي علي: (اعلم أن نولك معرفة بالإضافة، كما أن زيدا معرفة بالعلمية، وقد وقع مرفوعاً بعد «لا» من غير تكرير، وذلك لأجل مشاكلتها لقولك: لا ينبغي لك في المعنى، فكما أن قولك: لا ينبغي لا يكون فيه تكرير كذلك لم يكن في نولك، وكأنه مأخوذ من النول الذي هو العطية والعرض: ليس ما أعطيت أن تقول كذا، أي ليس خلقك هذا ولا يليق بك، لأنك إذا أخبرت بأنه لم يعط ذلك ولم تجوز له فقد كفته عنه. فنولك مبتدأ، وأن يفعل خبره. وشبهه الشيخ أبو علي «بيِّن».

وَقَوْلُهُ :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَنَا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتِكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتِكَ فَاجِعٌ

غير تكرير ، قلت : ذلك لمشاكله بينها وبين «لا ينبغي» في المعنى ، ولا تكرير في (لا ينبغي) ، فكذا في هذه تنزيلاً لها منزلة ما هو بمعناها ، وكأنها أخذت من النول وهو الإغطاء ، أي ليس ما أعطيت أن تفعل كذا ، بمعنى : ليس خلقتك هذا ، ولا يليق بك ، لأنك إذا أخبرته بأنه لم يعط ذلك ، ولم تجوز له فقد كفته عنه . فنولك : مبتدأ ، وَأَنْ تَفْعَلَ (كذا)<sup>(١)</sup> : خبره .

ومثل ما نحن فيه افتتاح ذال «يَذُرُهُ» مع عرائه من حروف الحلق لكونه في معنى يَدْعُ فاعره ، فإنها متشابهان (حَذَوُ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ)<sup>(٢)</sup> .

وقيل : «لا» هذه بمعنى ليس ، فيكون ارتفاع نولك بليس .

قوله :

١٩٣ - ..... حياتك ..... أوله :

«وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَنَا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا» .....

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع .

(٢) ما بين القوسين جزء من حديث نبوي شريف وهو : «لَتَبْعُنَ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذَوُ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ» صحيح البخاري ٩ : ١٢٦ ، وصحيح مسلم ٨ : ٥٧ ، والقُدَّةُ : رأس السهم - اللسان : (قلذ) .

(٣) عجزه : «حَيَاتِكَ لَا نَفْعَ» وَمَوْتِكَ فَاجِعٌ .

والبيت من الطويل وقد اختلف في نسبه ، إذ نسه سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٠٥ إلى رجل من بني سلول ، وكذلك ابن يعيش ٢ : ١١١ ، والسيوطي في الهمع ١ : ١٤٨ ، كما نسه البغدادي في الخزانة ٤ : ٣٧ إلى الضحاك بن هنام الرقاشي ناقلاً هذه النسبة عن المسكري والحصري . والشاهد فيه رفع ما بعد «لا» مع عدم تكرارها وهو قبيح ، وإنما سوجه ما يفهم بعده مقام التكرير في المعنى ، لأن قوله (حياتك لا نفع وموتك فاجع) بمعنى لا نفع ولا ضرر .

وَقَوْلُهُ :

قَضَتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتَ  
رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا  
ضَعِيفٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ . . .

أَيُّ : أنت منا ولا نتنفع بك، بل إنها ينتفع بك الأبعاد، وإن مُتَّ فَجَعْتَنَا بنفسك،  
لأنَّ لنا بك جمالا رائعا وذكرا شائعا.

وجه ورود (لا نَفْعُ) : أنه نكرة مرفوعةٌ بعد «لا» .

وأول البيت الثاني :

١٩٤ - «بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتَ رَكَائِبُهَا . . . . .»<sup>(١)</sup>

وجه شدوده قوله : «أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا» أنه معرفة غير مكررة ومفصول بين «لا»  
ومنفيةها، وهو غير مكرَّر.

وقيل في ترك التكرير في البيتين : أن «لا» وقع فيها موقع الفعل فلا يجب التكرير،  
فكأن التقدير : (لا تَنْفَعُ)، (وَأَنْ لَا تَرْجِعَ).

وجه آخر: أن (لا نَفْعُ) بمعنى (غير) أي : حياتك غير نافعة . وفي (أَنْ لَا إِلَيْنَا  
رُجُوعُهَا) بمعنى : ليس رُجُوعُهَا إلينا على التقديم .

(١) البيت من الطويل من شواهد سيبويه ٢ : ٢٩٨ ولم ينسبه وروايته في شرح ابن عيش :

قَضَتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتَ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

قال ابن عيش : فالشاهد فيه الرفع بلا من غير تكرير ضرورة وسوغه شبه لا يَلَيْسُ من حيث  
النفي . وصف أنها فارقته فبكت واسترجعت، وآذنت : أشعرت والركائب الرواحل . انظر  
شرح المفصل لابن عيش ٢ : ١١٢ والخزانة ٤ : ٣٤ . والمقتضب ٤ : ٣٦١ . وقال المبرد  
فيه (فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا، لأن «لا» لا تعمل).

وَقَدْ أَجَارَ الْمُبْرَدُ فِي السَّعَةِ أَنْ يُقَالَ :

لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا زَيْدٌ عِنْدَنَا .

\* فصل \* وفي «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» سِتَّةُ أَوْجُهٍ :

\* أَنْ تَفْتَحَهُمَا ، وَأَنْ تَنْصِبَ الثَّانِي ، وَأَنْ تَرْفَعَهُ وَأَنْ تَرْفَعَهُمَا ، وَأَنْ تَرْفَعَ

الأوَّلَ عَلَى أَنْ «لَا» بِمَعْنَى لَيْسَ أَوْ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْعَبَّاسِ وَتَفْتَحَ

الثَّانِي . وَأَنْ تَعَكِّسَ هَذَا .

---

قوله : «وَقَدْ أَجَارَ الْمُبْرَدُ<sup>(١)</sup> فِي السَّعَةِ أَنْ يُقَالَ : «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا زَيْدٌ عِنْدَنَا» .

يعني فِي سَعَةِ الْكَلَامِ . وَغَيْرِهِ يَجِيزُ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ لِلضَّرُورَةِ ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَجِيزُ (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) عَلَى انْفِرَادِهِ . كَمَا يَجِيزُ : (لَا زَيْدٌ عِنْدَنَا) عَلَى انْفِرَادِهِ وَإِلَّا فَهِيَ جَائِزَانِ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ إِذَا اجْتَمَعَا بِالاجْتِنَاعِ ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ إِذَا انْفَرَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ .

قوله : «وَفِي لَأَحَوْلَ وَلَا قُوَّةَ . . . . .»

وَجِهٌ فَتَحَهُمَا ظَاهِرٌ ، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا بِمَنْزِلَةِ : لَا رَجُلٌ ، لِأَنَّهَا وَرَدَا جَوَابًا عَنْ سُؤَالَ سَائِلٍ : أَمِنْ حَوْلٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ؟ أَمِنْ قُوَّةٍ عَلَى طَاعَتِهِ؟ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : لَا مِنْ حَوْلٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَلَا مِنْ قُوَّةٍ عَلَى طَاعَتِهِ (إِلَّا بِاللَّهِ)<sup>(٢)</sup> ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَفْنَى بِذِكْرِ قَوْلِكَ : (إِلَّا بِاللَّهِ مَرَّةً)<sup>(٣)</sup> عَنْ ذِكْرِ الْآخَرِ ، فَيَكُونُ الْاِمْتِنَاعُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ بِمَعْصِمَةِ اللَّهِ . وَالْقُوَّةُ عَلَى طَاعَتِهِ بِتَوْفِيقِهِ .

ووجه نصب الثاني ورفع<sup>(٤)</sup> : العطف بالحمل على اللفظ والمحل ، «ولاء الثانية في

---

(١) انظر رأي المبرد في المقتضب ٤ : ٣٦٠ .

(٢) في ب : «إلا به» والمثبت من الأصل . (٣) في ب : «إلا بالله هذا مرة» .

(٤) خلاصة رأي ابن عبيس في شرحه ١ : ١١٣ في لا حول ولا قوة إلا بالله قوله : (فهذه خمسة

أوجه من جهة اللفظ ، وهي ستة أوجه من حيث التقدير وجعل لا بمعنى ليس) .

الوجهين مؤكدة للنفي غير عاملة، ألا ترى إلى أن «لا» في قولهم: (ليس زيد ولا أخوه منطلقين) لا عمل لها لكونها مزيدة للتأكيد فجرى ما بعد لا الثانية مجرى ما ليس فيه «لا». كقوله:

١٩١م - «فلا أب وابنا . . . . .»<sup>(١)</sup>

ووجه رفعهما: أنهم إذا كرروا المنفي يُجوزون الرفع على الابتداء، ولا يجعلون له «لا» إذ ذاك عملاً، وقد ذكر هذا قبل، كأن قائلًا قال: أحول له؟ أقوة له؟ فقيل: لا حول له ولا قوة.

ووجه رفع الأول عند فتح الثاني: ما ذكره أن «لا» بمعنى «ليس» وما بعد ليس يرفع، فكذا ما بعد «لا» هنا وعليه بيت الكتاب<sup>(٢)</sup>:

٨٣م - «فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ»<sup>(٣)</sup> . . . . .

فكأنه قال؛ ليس براح عِنْدِي، والتقدير هنا: ليس حول إلا بالله، ثم اعترض معترض فقال: هل من قوة على الطاعة؟ فقال مجيباً لسؤال المعترض ولا قوة بالفتح. ونظيره قول القائل ابتداءً: ليس رجلٌ في الدار، فقيل له: أمن امرأةٍ فيها؟ فقال: ولا امرأةً فيها فكذا هذا.

(١) إشارة إلى البيت السابق:

فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

انظر ص ٦٢١.

(٢) انظر سيبويه ١: ٥٨ فقد نسبة لسعد بن مالك وقد احتج به على إجراء «لا» مجرى «ليس» في بعض اللغات.

(٣) هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ذكره ابن منظور في إحدى روايات اللسان (برج) منسوبا لسعد بن ناشب وهو خطأ وإنما هو لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة كما جاء في الحماسة ٢: ٥٠٠ بشرح المرزوقي من ضمن مقطوعة لسعد بن مالك أولها:  
يا بؤس للحربِ التي وَصَعَتْ أَرَاهُطَ قَوْمٍ فَاسْتَرَا حُوا



\* فصل \* وَقَدْ حُذِفَ الْمَنْفِيُّ فِي قَوْلِهِمْ : لَا عَلَيكَ أَيُّ : لَا بَأْسَ  
عَلَيْكَ .

ووجه الوجه السادس : عكس الوجه الخامس ، كأنك قلت : لا من حول وليس  
قوة إلا بالله ، وهذا الوجه هو عين الوجه الثالث في الظاهر ، إلا أنها يتباينان من حيث  
التقدير ، لأن «لا» في الوجه الثالث غير عاملة ، وهنا عاملة بمعنى ليس .  
فصل قوله : «وقد حذف المنفي» .

وجه حذفه القياس على حذف المبتدأ ، إذ هو المبتدأ بعينه طراً عليه حرف النفي .

قال المرزوقي في شرحه : يقول : من أحجم عن الحرب وكره الاصطلاء بنارها والصبر على  
بلواها ، وهجز عن الثبات في وجوه أبنائها فأنا ابن قيس لا براح لي فيها ولا انحراف .  
وموضع الشاهد فيه قوله : (لا براح حيث أهمل هـ لا عمل ليس شلوداً .  
انظر الخزانة ١ : ٤٦٧ - وانظر ص ٣٥٣ من الرسالة .

## \* خبر ما ولا المشبهتين بليس \*

هَذَا التَّشْبِيهُ لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ مَا بَعْدَهُمَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَيَقْرَأُونَ: مَا هَذَا بَشَرًا إِلَّا مَنْ دَرَى كَيْفَ هِيَ فِي الْمُصْحَفِ، فَإِذَا انْتَقَضَ النَّفْيُ يَلَاءً أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ بَطَلَ الْعَمَلُ فَقِيلَ: مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ، وَلَا رَجُلٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ، وَمَا مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَلَا أَفْضَلُ مِنْكَ رَجُلٌ.

### خبر ما ولا المشبهتين بليس

قوله: «إلا من درى (كيف هي في المصحف)»<sup>(١)</sup>.

معناه: إلا من درى أنه في المصحف ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٢)</sup> بالنصب، فإنه يوافق فيه أهل الحجاز استنادًا بسنة المصحف، على أن اللغة القدمى<sup>(٣)</sup> الفصحى هي الحجازية، (والتميمية)<sup>(٤)</sup> لغة سليقة.

قوله: «فإذا انتقض».

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع.

(٢) سورة يوسف آية ٣١.

(٣) هذه عبارة الكشاف. قال الزمخشري في الكشاف ٢: ٣١٧: (وإعمال ما عمل ليس هي اللغة القدمى الحجازية، وبها ورد القرآن، ومنها قوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ «بشره» بالرفع، وهي قراءة ابن مسعود). وعبارة (إلا من درى أنه من المصحف) مأخوذة من قول سيويه في الكتاب ١: ٥٩ إلا من درى كيف هي في المصحف.

(٤) في ب: «واللغة التميمية» والمثبت من الأصل وع.

**\* فصل \* وَدُخُولُ الْبَاءِ فِي الْخَبْرِ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا زَيْدٌ بِمَنْطَلِقٍ  
إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ زَيْدٌ بِمَنْطَلِقٍ .**

بطل العمل بدخول إلا لأن «ما» «لا» إنها يعمل كل منها لمشابهة ليس في النفي ،  
فبدخول «إلا» زال النفي فانتفت المشابهة ، فيبطل العمل .  
فإن قلت : فبدخول «إلا» في خبر ليس أيضا يبطل النفي ، ومع ذلك لا يبطل عملها ،  
قلت : إنها تعمل (ليس) لكونها فعلا ، فبانتفاء النفي فيها لا تنتفي الفعلية ، وكذا  
يبطل عملها إذا تقدم خبرها بخلاف ليس ، لأن ليس لما كانت هي الأصل عملت  
عند التقديم والتأخير ، (ولم تعمل) (١) عند تقديم خبرها لتنحط رتبتهما ، لأن مراتب  
الفروع (دون مراتب الأصول أبدا) (٢) .

**فصل قوله : «وَدُخُولُ الْبَاءِ»**

الباء في الأصل «باء» ليس ، فمن شبهه «ما» بليس قال : (ما زيدٌ بمنطلقٍ) وَمَنْ لَّا  
فَلَا . ونحو قوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْقَائِدِ﴾ (٣) .

على (لغة الحجاز) (٤) ، وبنو تميم يَقْرَؤُونَ أَتْبَاعًا لِلْقُرْآنِ ، وأما في غير القرآن فإنهم  
(يمتنعون من الباء) (٥) ، والحجة لهم أن «الباء» ممتنع دخولها قبل دخول «ما» لا يقال  
زيد بمنطلق ، فكذا بعد دخولها .

والجواب لأهل الحجاز أن دخول الباء بمقابلة دخول اللام في خبر «إن» (٦) في قولك

(١) في الأصل (ولم تعمل) والصواب ما هو مثبت من ب و ع لأن ضمير الاثنين في عملا عائد  
على «ما» و«لا» .

(٢) في ب : (أبدا دون مراتب الأصول) والمثبت من الأصل و ع . (٣) سورة فصلت آية ٤٦

(٤) في ب : «على اللغة الحجازية» والمثبت من الأصل و ع .

(٥) في ب : «يمتنعون من الباء» وصوابه المثبت من الأصل و ع لأنه الموافق لما جاء في  
اللسان .

(٦) هذا الكلام منقول من أبي البركات الأنباري . انظر أسرار العربية ص ١٤٥ .

\* فصل \* وَ«لَا» الَّتِي يَكْسَعُونَهَا بِالتَّاءِ هِيَ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ بَعَيْنِهَا، وَلَكِنَّهُمْ أَبَوًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُنْصُوبُ بِهَا حِينًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِرٍ» أَي لَيْسَ الْحِينَ حِينَ مَنَاصِرٍ.

«ما زيد بمنطلق» جواب لقول القائل: «إنَّ زيدا لمطلق» فالباء هنا بمقابلة اللام ثُمَّ فاستويا في التأكيد إثباتا ونفيا، ودخول اللام في الخبر هناك بعد دخول (إنَّ) فكذا دخول الباء هنا (بعد دخول ما)<sup>(١)</sup>.  
قوله: «يَكْسَعُونَهَا».

كَسَعَهُ: ضَرَبَهُ مِنْ خَلْفِهِ، اسْتِعَارَةَ لزيادة الحرف أخيرا، اردفت بهذه التاء واختلف فيها.

فمذهب البصريين أنها بمعنى «ليس»، وذهب الكوفيون إلى أنها التي لنفي الجنس، لأنها الكثيرة في الاستعمال، و«لا» التي بمعنى ليس إنما تكون في الشعر فوجب أن يحمل ما ورد في القرآن على السائغ لا على القليل التزر.  
وَحُجَّةُ البصريين أَنَّ «تاء» التأنيث قد دخلت عليها، وهي من خواص الفعل، فوجب أن تكون المشبهة بالفعل ليقوى وجه دخول التاء عليها وإلحاق التاء بالنافية للجنس بعيد من حيث إنها مشبهة بالحرف، وهذه مشبهة بالفعل فكانت التاء بهذه أولى، وإنما اختصت بالأحيان لما في دخولها على غيرها من إلباس، لأنَّ «لا» ليست لنفي الحال صريحا، فتخصص بالدخول على الأحيان، بخلاف (ليس)، فهي أينما وقعت لنفي الحال فلا تختص بالأحيان، فإن قلت ما وجه قراءة من قرأ: «وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِرٍ»<sup>(٢)</sup> بالكسر؟، ومثل هذه القراءة قوله:

١٩٥ - «طَلَبُوا صَلْحَنَا. وَلَا تَأْوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ؟»<sup>(٣)</sup>

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٢) سورة ص آية ٣.

(٣) البيت من الخفيف نسبة البغدادي في الخزائنة ٤ : ١٨٩ إلى أبي زيد الطائي النصراني من

قلت وجهها : هو التشبيه بإذ في قوله :

١٩٦ - ..... وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ<sup>(١)</sup>

ف(إذ) زمان قطع منه المضاف إليه، وَعَوَّضَ عنه التنونين فالتقى ساكنان، الذال والتنونين فحرّكت الذال بالكسر، فكذا الآية، إذ الأصل: «وَلَأَتَّ حِينَ مَنَاصِهِمْ» (فلما قطع المضاف من المضاف إليه نزل منزلة قطعه من من الحين)<sup>(٢)</sup>، لالتحام المضاف والمضاف إليه، وَعَوَّضَ عن الضمير المقطوع التنونين، ثُمَّ كُسِرَ الحين، لأن التنونين كان قد وقع عقبيه فَنُوهُ بمنزلة الذال من إذ.

قصيدة له وقد أورد منها بضع أبيات كما ذكر مناسبتها. وقال في معنى البقاء: اسم من قولهم أبقيت على فلان إبقاءً: إذا رحمته وتلطفت به. والمشهور أن الاسم منه البَقِيَا بالضم والبَقْوَى بالفتح وموضع الشاهد فيه (ولات أوآن) حيث أعمل (لات) النافية في لفظ الأوآن، وهو من معنى الحين وليس هو لفظه حذف المضاف إليه (أوآن) وَعَوَّضَ التنونين عنه. انظر الإنصاف ص ١٠٩، والكشاف ٣: ٣٥٩ ومغنى اللبيب رقم (٤١٦).

(١) هذا بعض بيت من الوافر لأبي ذؤيب الهذلي من مقطوعة شعرية له عدتها تسعة أبيات ومطلعها:

جَمَالَكَ أَيُّهَا الْقَلْبُ الْفَرِيحُ      سَتَلْقَى مَنْ تُحِبُّ فَتَسْرِيحُ

وبعد البيت الشاهد وهو بتمامه:

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكِ أُمَّ عَمْرٍو      بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحُ

انظر شرح أشعار الهذليين ١: ١٧١. وعاقبة: ببات في آخر الزمان، أراد وأنت إذا ذاك فنون. وهناك رواية بعاقية، والبيت شاهد على أن التنونين اللاحق (إذ) عوض عن الجملة. والأصل: وأنت إذ الأمر ذاك، وفي ذلك الوقت. انظر الخزانة ٦: ٥٣٩ والكشاف ٣: ٣٥٩.

(٢) في نسخة ب: «فلما قطع من المضاف إليه نزل منزلة قطعه من الحين» والمثبت من الأصل وع. وقد جاء في حاشية ب ما يلي: الذي في الأم واطنه أصوب: فلما قطع من المضاف إليه من المضاف إليه، وجوز فلما قطع المضاف إليه من المضاف إليه، وجوز: فلما قطع من المضاف إليه المضاف إليه.

وأما البيت فظاهر، لأنَّ الأصل، ولاتَ أوآنَ صلح. حذف المضاف إليه وِعَوْضَ منه التنوين فصار الأوان شبيهاً بإذن فكسر كما كسر ذلك.

وقيل: التاء داخلة على حين، والحجة أنها متصلة بحين في الإمام<sup>(١)</sup> ويجعل هذا القائل<sup>(٢)</sup> الحينَ والتَّحِينَ لغتين. فعلى هذا تكون لا النافية للجنس لكننا نقول: إن ذلك (ليس مما يحتج به فكم ذلك من شيء)<sup>(٣)</sup> وقع في المصحف وهو خارج عن قياس الخط فلعل هذا من ذلك.

(وأما التحين لغة)<sup>(٤)</sup>: فالجواب أن الفصيح هو الحين بدون التاء، فيجب حمل ما جاء في التنزيل على اللغة الفصيحة، فعلم أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون. فإن قلت: أين أنت عن لزوم ما لم يعهد مثله في كلامهم على هذا المذهب وهو لزوم الإضمار في الحرف، ولو جاز الإضمار في الحرف لجاز (زيداً ما قائماً) وهو ممتنع؟ قلت: جوابه من وجهين:

أحدهما: أنه حذف لا إضمار، والحذف سائغ إذا دل عليه الدليل. والثاني: أنها جرت مجرى الفعل في إلحاق التاء بها، فلا يلزم من الإضمار فيما قوي شبهه بالفعل الإضمارُ فيما لم يقو. هذا واعلم أن للكلمات النفي أربع مراتب:

(١) يعني بالإمام: المصحف العثماني - قال الزمخشري في الكشاف ٣: ٣٥٩، «وأما قول أبي عبيد إن التاء داخلة على حين فلا وجه له، واستشهاده بأن التاء ملتزقة بحين في الإمام لا مثبت به، فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط».

(٢) القائل هو أبو عبيد القاسم بن سلام، حيث ذكر أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والأن، فيقولون: «فعلت هذا تحين كذا، وتأوان كذا، وتالان» أي حين كذا، وأوان كذا، والأن. انظر الإنصاف ص ١٠٨.

(٣) في ب: وليس مما يحتج به فكم من شيء، وفي ع: (مما لا يحتج به فكم من شيء) والمثبت من الأصل.

(٤) في ب: (وأما قوله التحين لغة) والمثبت من الأصل وع.

.....  

---

الأولى : ليس، لأنها عاملة في تقديم الخبر وتأخير، وداخلة في المعرفة والنكرة، ومختصة بنفي الحال، وأنها من الأفعال.

الثانية : لـ(ما)، لأنها لنفي الحال، وتعمل في التأخير لا التقديم، وتدخّل على المعرفة والنكرة.

الثالثة : لـ(لا)، لأنها للنفي على الإطلاق وتدخّل على النكرة دون المعرفة.  
الرابعة : لـ(لات)، لاختصاصها بالحين.

## \* ذكر المجرورات \*

لَا يَكُونُ الْاسْمُ مَجْرُورًا إِلَّا بِالْإِضَافَةِ، وَهِيَ الْمُقْتَضِيَّةُ لِلْجَرِّ كَمَا أَنَّ الْفَاعِلِيَّةَ وَالْمَفْعُولِيَّةَ هُمَا الْمُقْتَضِيَانِ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ.  
وَالْعَامِلُ هَهُنَا غَيْرُ الْمُقْتَضِي، كَمَا كَانَ نَمَّةً وَهُوَ حَرْفُ الْجَرِّ أَوْ مَعْنَاهُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَعُغْلَامُ زَيْدٍ، وَخَاتَمُ فِضَّةٍ.

قوله: « وهي الْمُقْتَضِيَّةُ لِلْجَرِّ. . . »

المراد أَنَّ الْإِضَافَةَ هِيَ الْمُقْتَضِيَّةُ لِنَفْسِ الْإِعْرَابِ، وَالْعَامِلُ حَرْفُ الْجَرِّ أَوْ مَعْنَاهُ: فَالْحَاصِلُ أَنَّ هُنَا عَمُومَ مُقْتَضٍ وَخُصُوصَ مُقْتَضٍ، وَعَمُومٌ أَثَرٌ وَخُصُوصٌ أَثَرٌ فَيُضَافُ الْعَامُّ إِلَى الْعَامِّ، وَالْخَاصُّ إِلَى الْخَاصِّ، وَهَكَذَا نَقُولُ فِي فَصْلِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.  
وقوله: حرف الجر مثل الباء في يزيد وهذا ظاهر.

قوله: « أو معناه . . . »

يريد معنى اللام في نحو: غلام زيد ومعنى (مِنْ) في نحو: (خَاتَمُ فِضَّةٍ)، وهذا يؤذن بأنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ:

معنى الحرف وهو مذهب بعضهم<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم: الْعَامِلُ هُوَ الْحَرْفُ الْمَقْدَرُ<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: الْعَامِلُ هُوَ الْمُضَافُ. وكل من هذه الأقوال مردود.

أما الأول: فلأنَّ الْمَعْنَى إِنَّمَا يَصَارُ عِنْدَ عَدَمِ عَامِلٍ لِفِظِي وَلَمْ يَعْدِمَ هُنَا لِمَا سَنَبِينُ.

(١) من القائلين إنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ هُوَ مَعْنَى الْحَرْفِ الْمَبْرَدِ قَالَ فِي الْمَقْتَضِبِ ٤:

١٤٣، (وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْأَسْمَاءِ بِأَنْفُسِهَا فَتَدْخُلُ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ:

الْمَالُ لَزِيدٍ، كَقَوْلِكَ: مَالُ زَيْدٍ).

(٢) انظر شرح المفصل لابن عبيش ٢: ١١٧ قال: (والمراد من قوله: (فالعامل حرف الجر أو

معناه) أَنَّ الْجَرَّ يَكُونُ بِحَرْفِ الْجَرِّ أَوْ تَقْدِيرِهِ فَحَرْفُ الْجَرِّ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ



**\* فصل \* وإضافة الاسم للاسم على ضربين:**  
**مَعْنَوِيَّةٌ وَلَفْظِيَّةٌ . فَالْمَعْنَوِيَّةُ مَا أَفَادَ تَعْرِيفاً كَقَوْلِكَ : دَارُ عَمْرٍو . أَوْ**  
**تَخْصِيصاً كَقَوْلِكَ : غُلامٌ رَجُلٌ . . .**

وأما الثاني : فله وجه ، وهو أنه قد ثبت للحرف الجار عمل الجرّ فجعل الحرف عاملاً ، لتكون الجوارُ باباً واحداً أولى ، غير أن إضمار الحرف الجار بعيد فلا يُصار إليه .

ويطلان الثالث لما سنقره عن قريب ، فلما بطل أن يكون الحرف عاملاً ، وبطل أن يكون الاسم عاملاً ، ذهب القائل الأول إلى أن يكون المعنى عاملاً إذ لا عمل بدون عامل ، (غير!) أنا رددناه بما ذكرنا قبل ، وقلنا : إنها عمل الاسم المضاف في المضاف إليه لما في الكلام من معنى حرف الجر دون الاسم المضاف نفسه مجرداً عن معنى أحد الحرفين ، لأن الأسماء المحضة لا أصل لها في العمل ، ألا ترى أن شيئاً من نحو (رجل) لا يعمل لا رفعاً ولا نصبا ، وإنها العمل للأفعال والحروف ، فإن قلت : فما الإضافة في مررت بزيد؟ قلت : إضافة المرور إلى زيد .  
 (فصل!)<sup>(١)</sup> : قوله : « ما أفاد تعريفاً »

(أي الإضافة المعنوية تفيد تعريفاً)<sup>(٢)</sup> إذا كان المضاف إليه معرفة نحو : دارُ عمرو ،

فالعامل في زيد هو الباء ، والعامل في الدار (في) . وأما المقدر فنحو : (غلام زيد وخاتم فضة) . فالعامل هنا حرف الجرّ المقدر والتأثير له ، وتقديره : غلام لزيد ، وخاتم من فضة لا تنفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ، ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر . ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يحمل في الآخر لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس ، وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو مِن ، وحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه وصورته عوضاً عنه في اللفظ .

- (١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع .
- (٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من د و ع .
- (٣) في ب : (الإضافة بمعنى اللام تفيد تعريفاً) والمثبت من الأصل و ع وهو الصواب .

وَلَا تَخْلُو فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى اللّامِ كَقَوْلِكَ : مَالٌ زَيْدٍ، وَأَرْضُهُ، وَأَبُوهُ، وَابْنُهُ، وَسَيِّدُهُ، وَعَبْدُهُ .  
 أَوْ بِمَعْنَى (مِنْ) كَقَوْلِكَ : «خَاتَمٌ فَضَّةٌ» وَ(سِوَارٌ ذَهَبٌ)، وَبَابُ سَاجٍ . . .

لأنك إذا قلت (دار) كانت شائعة بين الدور، غير مختصة بواحد، فبقولك : دار عمرو تعيّنت لواحد بعينه وهو عمرو وتعرّفت، لأن اللفظ كِسْوةُ المعنى والكِسْوةُ على قدر قدّ مكتسبها، وقد حصل الامتزاج بين دارٍ وعمرو، بأن نزل عمرو منزلة التنوين من دار، بحيث لا يتصور الانفصال والانفكاك، فيجب أن يمتزج معنى الثاني بالأول، وبالامتزاج يحصل التعريف لا محالة ويفيد تخصيصا إذا كان المضاف إليه نكرة نحو: غلام رجل، لأنك لما قلت (غلام)، شاع بين أمته، فبالإضافة إلى «رجل» زال عنه بعض الشبايح حيث لم يبق صالحا لأن يكون غلاماً امرأة، فحصل التخصيص، وإن لم يحصل التعريف.

قوله : « في الأمر العام . . . »

هذا احتراز عما جاء من الإضافة بمعنى، في قولهم : قتل الطّفّ<sup>(١)</sup> وهو اسم موضع، وفي قولهم : (فلانٌ ثبّت العَدْرَ<sup>(٢)</sup>)، أي ثابت القدم في العَدْرَ، والعَدْرُ، أُخْفُوقُ<sup>(٣)</sup> الجُرْدِ، وهو جُحْرُهُ، وهذا مثل<sup>(٤)</sup> يضرب للرجل الثابت في الشدائد والجدال.

(١) ما بين القوسين جاء فيه في نسخة ب : «أي قتلى في الطّف».

(٢) قال ابن منظور في اللسان : رجل ثبّت العَدْرَ : يثبت في مواضع القتال، والجدل والكلام - اللسان (غدر).

(٣) أُخْفُوقُ : جمعها أخاقيق وهي شقوق في الأرض . وقال الأصمعي : إنما هو لخاقيق جرذان واحدها : لُخْفُوقُ، وهي شقوق في الأرض.

اللسان (خقق).

(٤) انظر مجمع الأمثال للميداني ١ : ٢١٣ حيث قال : والعَدْرُ : اللخاقيق في الأرض مثل جُحْرَةِ الربايع وأشباهها.

(وَاللَّفْظِيَّةُ) أَنْ تُضَافَ الصِّفَةُ إِلَى مَفْعُولِهَا. فِي قَوْلِكَ: هُوَ ضَارِبٌ زَيْدٌ، وَرَاكِبٌ فَرَسٌ، بِمَعْنَى: ضَارِبٌ زَيْدًا، وَرَاكِبٌ فَرَسًا. أَوْ إِلَى فَاعِلِهَا كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ وَمَعْمُورُ الدَّارِ. وَهِنْدٌ جَائِلَةٌ الْوِشَاحِ بِمَعْنَى: حَسَنٌ وَجْهُهُ، وَمَعْمُورَةٌ دَارُهُ، وَجَائِلٌ وَشَاحُهَا.

قوله: «بمعنى اللام . . . .»

يقولون في: «غلام زيد» و«خاتم فضة»، والمعنى: غلام لزيد، وخاتم من فضة إيضاحا لمعنى الجرِّ لا لأنَّ «اللام» أو «مِنْ» مقدَّرة، كيف والمضاف إليه بمنزلة التثوين من المضاف، فكما لا يجوز الفصل بين النون والتثوين بشيء، كذلك لا يجوز أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر، ولو كان الحرف مقدراً حتى يكون الجر به، لوجب أن لا يحذف التثوين كما يكون كذلك إذا قلت (غلام لزيد)، و(خاتم من فضة)، وإنما قالوا الجر بمعنى اللام أو بمعنى من قصدا إلى أن المضاف إنما عمل الجر لما فيه من معنى حرف الجرِّ؛ لما ذكرنا من السُّرِّ قبل.

قيل في الفصل بين الإضافتين: الإضافة إذا كانت بمعنى (مِنْ) وقع اسم المضاف إليه على المضاف وإذا كانت بمعنى «(اللام لا تقع. ألا ترى أن الخاتم من الفضة فضة، وأن الغلام لزيد ليس بزيد، وهذا لا يستقيم في الإضافة (بمعنى «مِنْ»))» إذا كانت بمعنى «مِنْ» التبعيضية نحو: صغير القوم وكبيرهم. المعنى: الصغير منهم والكبير منهم، ثم لا يقع اسم القوم على الصغير والكبير، فعلم أن ذلك الحكم في الإضافة بمعنى مِنْ التثينية.

قوله: «أَنْ تُضَافَ الصِّفَةُ»

لفظة الصفة تتناول اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فلذا اختارها وقدم

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع وهو لازم.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

..... وَلَا تُفِيدُ إِلَّا تَخْفِيفاً فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى كَمَا هُوَ قَبْلَ الْإِضَافَةِ  
وَلَا سِتْوَاءَ الْحَالَيْنِ وَصَفَ التَّكْرِرَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مُضَافَةً، كَمَا وَصَفَ بِهَا  
مَفْصُولَةً فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ، وَبِرَجُلٍ ضَارِبٍ  
أَخِيهِ.

\* فصل \* وَقَضِيَّةُ الْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ أَنْ يُجَرَّدَ لَهَا الْمُضَافُ مِنَ  
التَّعْرِيفِ. وَمَا تَقَبَّلَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنْ قَوْلِهِمْ: الثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابِ، وَالْخَمْسَةُ  
الدَّرَاهِمِ فِيمَعْرَلٍ عِنْدَ أَصْحَابِنَا عَنِ الْقِيَاسِ وَاسْتِعْمَالِ الْفُصَحَاءِ.

ذكر المفعول على ذكر الفاعل حيث قال: إن تضاف الصِّفَةُ إلى مفعولها أولاً ثم قال:  
أو إلى فاعلها، لأنَّ هذه الصفات المضافة عاملة، والمفعول يختص بالعمل فيه اسم  
الفاعل نحو: (هو ضاربٌ زيداً)<sup>(١)</sup> (والعامل)<sup>(٢)</sup> يشترك في العمل فيه اسمُ الفاعل،  
والصِّفَةُ المشبهة نحو: زيدٌ قائمٌ غلامه، وحَسَنٌ وجهه.

واسم الفاعل مقدَّمٌ على الصِّفَةِ المشبهة في العاملة لما سيجيءُ في موضعه، فتقدَّم مما  
هو المختص به وهو المفعول في الذكر، لأن المختص بالأقوى أقوى (من اللا مختص  
به)<sup>(٣)</sup> قوله: «إِلَّا تَخْفِيفاً فِي اللَّفْظِ...»

لأنَّ إعمال هذه الصفات المضافة واجب في الأصل لما سيجيءُ في موضعه، وإنما  
الإضافة لحصول الخفة في اللفظ بسقوط التنوين أو النون في نحو: ضاربا زيد،  
وضاربو زيد، فلو صرنا إلى إثبات الاتصال تقديراً، يلزم ركوب الشطط، وهو ترك  
الواجب من كل وجه بإبطال عمل العامل اللازم إعماله في الظاهر، والتقدير بسبب  
الإضافة، فتكون إضافة هذا النحو منزلة من حيث التقدير لوجود المانع عن تحقُّقها

(١) في ب: «ضارب زيداً» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: (والفاعل) والمثبت من الأصل وع.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

وهو التنوين أو النون لاستلزام إعمال هذا النحو ثبوتها نحو: «هو ضاربٌ زيداً»،  
وهما ضاربان عَمَرًا فلما ثبتت الإضافة لفظاً لا تقديراً سميت إضافةً لفظيةً.  
فصل قوله: «أن يجرد لها»

قد ذكرنا أن الإضافة المعنوية مفيدة تعريفًا أو تخصيصًا، والاسم المحل باللام معرّف،  
والمعرّف مستغن عن أسباب التعريف، والإضافة المعنوية من أسبابه، هذا في الإضافة  
إلى المعرفة ظاهر، وفي الإضافة إلى النكرة فساد آخر، وهو أن كون الاسم مضافاً إلى  
النكرة يقتضي أن يكون نكرة لامتراج معنى المضاف والمضاف إليه على ما سبق الإيحاء  
إليه قبل.

وإدخال اللام على المضاف يقتضي أن يكون معرفة، فمن المحال كون الاسم  
معرفة ونكرة في حالة واحدة.

وقد ذهب الكوفيون إلى تجويز إضافة المعرّف باللام في الأعداد خاصة نحو:  
(الثلاثة الدراهم)، لأنهم رأوا أن الثلاثة والدراهم لذات واحدة، وأُتي بالأول لغرض  
العدد، فلما تحقق اتحاد الذات عرفوا الأول لأنه محل التعريف وعرّفوا الثاني أيضاً لأنه  
هو المقصود بالذات في الحقيقة، ولأن الجمع بين سببي التعريف إنها يمتنع إذا كان في  
كلمة واحدة، والمضاف مع المضاف إليه كلمتان، فوجب أن يجوز تعريف كل واحد  
منهما، وهذا بمنزلة عن القياس التثني<sup>(١)</sup> واستعمال الفصحاء الذين هم من أكلة  
البراييع<sup>(٢)</sup>، وحرشة<sup>(٣)</sup> الضب الواضعين في بلاغتهم للهناء<sup>(٤)</sup> (مواضع الثقب)<sup>(٥)</sup>، لا

(١) التثني: المستقيم، انظر اللسان (تلاب).

(٢) البراييع: جمع يربوع وهو دوية فوق الجرذ، الذكر والأنثى فيه سواء - اللسان (ربيع).

(٣) حرشة الضب: صائد الضب - اللسان (حرش).

(٤) الهناء: ضرب من القطران.

(٥) الثقب والثقب: القطع المنزوعة من الخبز والواحدة ثقب - اللسان (ثقب). وقوله:

«الواضعين في بلاغتهم للهناء مواضع الثقب مأخوذ من قول دريد بن الصمة.

قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

\* فَسَمَا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ \*

مِنْ أَكَلَةِ الشُّوَارِيزِ<sup>(١)</sup> وَبَاعَةَ الْكُوَامِيخِ<sup>(٢)</sup> الَّذِينَ قَصَارَى أَمْرَهُمْ فِي مَضْمَارِ الْبَلَاغَةِ ، أَوْ انِ  
الاسْتِبَاقِ إِذَا اسْتَفْنَدُوا مَا لَهُمْ مِنَ الْمَجْهُودِ ، وَبَلَّغُوا فِي ذَلِكَ كُلِّ حَدِّ مَعْهُودِ .  
وَمِنَ الشُّوَاهِدِ الرَّاسِخَةِ لِتَحْقِيقِ مَا قُلْتُ ، مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنِفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنَ الْبَيْتَيْنِ ،  
وَأَوَّلُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ :

١٩٧ - « مَا زَالَ مُدَّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ ..... »<sup>(٣)</sup>  
وقوله : « ..... فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ »

قِيلَ : هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى مَذْهَبِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَإِنَّهُ كَانَ يَعْتَبِرُ الْبُلُوغَ بِالْقَامَةِ وَيَقْدِرُهُ  
بِخَمْسَةِ أَشْبَارٍ . وَبِهِ أَخَذَ الْفَرَزْدَقُ .

مُتَبَدِّلًا تَبَدُّو مَحَاسِنُهُ يَضَعُ الْهِنَاءَ مَوَاضِعَ النَّقْبِ

فَقَدْ جَاءَ فِي الْأَمَالِيِّ ص ٦٠ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ  
قَالَ : خَرَجْتُ تَمَاضِرَ بِنْتِ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ الشَّرِيدِ فَهَنَأْتُ ذُوْدًا لَهَا جَرِيي ، ثُمَّ نَضْتُ عَنْهَا  
ثِيَابَهَا وَاغْتَسَلْتُ وَدَرِيْدَ يَرَاهَا وَلَا تَرَاهُ فَقَالَ دَرِيْدُ :

حَيُّوْا تَمَاضِرَ وَارْبِعُوا صَحْبِي وَفَقُوا فَلَإِنْ وَقَوْفُكُمْ حَسْبِي  
مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ كَالْيَوْمِ طَالِي أَيْتِي جُرْبِ  
مُتَسَدِّلًا .....

(١) الشُّوَارِيزُ : جَمْعُ شُبْرَازٍ وَهُوَ اللَّبْنُ الشَّخِيْنُ .

(٢) الْكُوَامِيخُ : جَمْعُ كَامِيخٍ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْأَدَمِ . اللَّسَانُ : كَمِيخٌ .

وَعِبَارَةٌ أَكَلَةُ الْبِرَابِيعِ وَحَرْشَةُ الضَّبِّ . . وَأَكَلَةُ الشُّوَارِيزِ وَبَاعَةُ الْكُوَامِيخِ ، نَقَلَهَا السُّيُوْطِيُّ فِي  
(الْاِقْتِرَاحِ) ص ٢٠٢ عَنِ الْأَنْدَلِسِيِّ فِي «شَرْحِ أَيْبَاتِ الْمَفْصَلِ» الْكُوْفِيُّونَ لَوْ سَمِعُوا بَيْتًا وَاحِدًا  
فِيهِ جَوَازُ شَيْءٍ مُخَالِفٍ لِلْأَصُولِ : جَعَلُوهُ أَصْلًا ، وَبَوَّبُوْا عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْبَصْرِيِّينَ ، قَالَ : وَمِمَّا  
افْتَخَرَ بِهِ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى الْكُوْفِيِّينَ أَنْ قَالُوا : «نَحْنُ نَأْخُذُ اللَّغَةَ مِنْ حَرْشَةِ الضَّبَابِ وَأَكَلَةِ  
الْبِرَابِيعِ ، وَأَنْتُمْ تَأْخُذُونَهَا عَنْ أَكَلَةِ الشُّوَارِيزِ وَبَاعَةِ الْكُوَامِيخِ .

(٣) الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

مَا زَالَ مُدَّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

\* ثَلَاثُ الْأَثْنَيْيِ وَالذِّيَارُ الْبَلَاغِ \*

وَتَقُولُ فِي اللَّفْظِيَّةِ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ ، وَبِهَيْدِ الْجَائِلَةِ  
الْوِشَاحِ ، وَهَمَّا الضَّارِبَا زَيْدِ ، وَهُمُ الضَّارِبُ زَيْدِ . . .

وأول البيت الثاني :

١٩٨ - «وَهَلْ يُرْجَعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى . . . . .»<sup>(١)</sup>

أني أويكشف الجهل . وَيُرْوَى أَوْ يَدْفَعُ الْبُكََا وَقبله :

أَمْزَلْتَنِي مَيِّ سَلَامٍ عَلَيَكُمَا      هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّاحِي مَضَيْنَ رَوَاجِعِ

قوله : « وتقول في اللفظية . . . »

إنها لم يلزم تجريد المضاف عن اللام في الإضافة اللفظية لكونه على ما كان عليه قبل  
الإضافة من التنكير، إذ الإضافة المشعرة بالامتزاج زائلة في التقدير.

قوله : « وهما الضاربا . . . »

فيه وجوه :

الأول : رجلا ن ضاربان زيدا .

وهو للفرزدق وترتيبه الثالث والثلاثون من قصيدة له على بحر الكامل وعدتها ثلاثة وخمسون

بيتا قالها في مدح آل المهلب ومطلعها :

لَأَمْذَحُنْ بَنِي الْمُهَلَّبِ مِذْحَةً      غَرَاءَ ظَهْرَةَ عَلَى الْأَشْعَلِ

انظر ديوانه ج ١ ص ٣٠٣ - ٣٠٧ . وقوله : (مذ عقدت يده إزاره) كناية عن سبه في طلب

المجد وحرصه على اكتساب المحمد . وسما : علا وارتفع . قال ابن يعيش في شرحه ٢ :

١٢١ : الشاهد فيه تعريف الثاني بالألف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريف الأول . بمدح

بذلك يزيد بن المهلب ، أي ما زال مذ كان صغيراً إلى أن مات بفضو الجيش ويحصر

الحروب . أ . هـ .

(١) غَمْرَةٌ : ثَلَاثُ الْأَثْنَيْيِ وَالرُّسُومُ الْبَلَاغِ .

وهو لندي الرُّمَّة من قصيدة له على بحر الطويل وعدتها أربعة ولربعم بيتاً ومطلعها البيت

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ وَلَا تَقُولُ: الضَّارِبُ زَيْدٌ لِأَنَّكَ لَا تُفِيدُ فِيهِ خَفَةً بِالِإِضَافَةِ كَمَا أَفَدْتَهَا فِي الْمُثْنِيِّ وَالْمَجْمُوعِ وَقَدْ أَجَازَهُ الْفَرَّاءُ.

الثاني: رجلا ن ضاربا زيداً بالإضافة.

الثالث والرابع: الرجلان الضاربان زيداً، والضاربا زيداً. بدون الإضافة وبها.

الخامس: الرجلان الضاربا زيداً، بحذف النون وإعمال الضارب.

والأحسنُ في القياس أن لا تُحذف النون هنا، لأنها إذا حذفت وجب أن يكون لحذفها أثر في اللفظ، ولا أثر له فيه، فلا يحذف.

وبعضهم يحذف ولا يعتد بالحذف حرصاً على إبقاء لفظ النصب.

وقيل: استحسنا حذف النون هنا في غير الإضافة، لأن اسم الفاعل وقع صلة للألف، واللام التي بمعنى الذي، وهذه الوجوه الخمسة بأسرها آتية في الجَمْع نحو: هم ضاربون زيداً إلى الآخر. وقد استحسنا حذف النون من مثنى الذي وجمعه لاستطالتهن إياه بصلته كقوله:

١٩٩ - أَبْنِي كَلْبِيبٌ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ (وَفَكَكَا) (١) الْأَعْلَالَ (٢)

وقوله:

الوارد في المتن وأوله: «أمتزلتني ممي...».

انظر ديوانه ٢: ١٢٧٤. والبلاغ التي لاشيء فيها.

قال ابن يعيش في شرحه ٢: ١٢٢: «يقول إن الأثافي ورسوم الدار لا ترد سلاماً ولا تُتْبِئُ عن خير إذا استُخْبِرَتْ وهو معنى قوله أو يكشف العمى» والشاهد فيه تعريف الأثافي حين أراد تعريف ما أُضيف إليه وهو الثلاث، ولم يحتج مع ذلك إلى الألف واللام. وقد اعترض عليه ابن يعيش وضعف حجة الكوفيين في اعتمادهم على هذا الشاهد، وأنه لا يقوله الفصحاء من العرب.

(١) في الأصل وفكك والمثبت من ب وع وهو الصواب.

(٢) البيت للأحطل وترتيبه السادس عشر من قصيدة له على بحر الكامل وعدتها ثمانية وأربعون بيتاً قالها في هجاء جرير والافتخار عليه ومطلعها:



## وَأَمَّا الضَّارِبُ الرَّجُلُ فَمُشَبَّهٌ بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ .

٢٠٠ - إِنَّ الْبَنِي حَاتَتْ بِفُلَجٍ بِمَائِهِمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أَمَّ خَالِدٍ

قوله : «فَمُشَبَّهٌ بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ» .

التخفيف الحاصل (بسقوط التنوين) في اللفظية، مقصود في الحسن الوجه إلا أن حصول التخفيف من جهة أخرى، لأن الأصل كان أن يقال في الحسن الوجه : (الحسنُ وَجْهَهُ) بالإضافة سقط الضمير من المضاف إليه، وانتقلت ضمة لامه إلى الكسرة التي هي أخفُّ منها، (وستسمع في كونها أخفُّ منها كلاماً في قسم المشترك إن شاء الله تعالى) فإن قلت : لو سقط الضمير فاللام قد جعلت في الوجه قلت : اللام لا توازيه لخصتها وثقله، ولما به من الحركة، (والضاربُ الرجل) : مُشَبَّهٌ بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ من حيث أن المضاف فيها اسم مشتق، والمضاف إليه على اللام مصروفٌ عن سمته، إذ الوجه في الأصل فاعل، والرجل مفعول. وأما الضاربُ زيد فهو إما تَمَثَّلَتْ بعيد عن الشبه فلا يُلْحَقُ بِهِ .

كَفَتَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ زَايَتْ بِوَأْسِطٍ عَسَرَ الطَّلَاءُ مِنَ الرِّبِّ خَيْلًا

وموضع الشاهد فيه قوله : «اللغاة حيث حذف نون الأسي من الموصول ضرورة» والتي من شواهد سيويه ١ ١٨٦ .

(١) ليت من الضمير وقد وقع الحذف في نون كميلاته . قال السيوطي في شرح شواهد السمي

٢ ٥١٧ : «جره صحت الحصة المصرية والأندلسي للأشهب من ربيعة النهشلي وهو ناه» .

وأبو نود من حوتة . وجره نونهم من المحتوم من شعور قبائل نحرمت من محضر ونظر

لحرفة ٢ ٥٠٧ وسيويه ١ ٩٦ .

وموضع الشاهد فيه قوله «الذي» وأصله للذي حيث حذف نون تحميه . كما قد مر

شعرا آخر وهو قوله : «كل القوم حيث حمله» من كلامه السمر

(٢) في الأصل مسقوط النون والفتحة من ب و ج وهو لصور

(٣) ما هو قيسى سقط من ب والفتحة من الأصل و ج

\* فصل \* وَإِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا جَاءَ مَا فِيهِ تَنْوِينٌ  
أَوْ نُونٌ، وَمَا عَدِمَ وَاحِدًا مِنْهُمَا شَرَعًا فِي صِحَّةِ الْإِضَافَةِ . . .  
لَأَنَّهُمْ لَمَّا رَفَضُوا فِيمَا يُوجَدُ فِيهِ التَّنْوِينُ أَوْ النُّونَ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ . . .

وعن الفراء<sup>(١)</sup>: أنه جَوَّزَ ذلك، وحجته إجراء (الضارب زيد) على سَنَنِ ما فيه  
حاصل التخفيف (كالضاربا زيد) و(الضاربو زيد) كما أجروا أعد وتعد وتعد على سنن  
يَعُدُّ، فحذفوا الواو من هاتيك وإن لم توجد عِلَّةُ الحذف وهي وقوعها بين ياء وكسرة  
طردا للباب عن سنن واحد، فكذا هذا.

قوله: «وإذا كان المضاف إليه ضميرا متصلا . . . إلى آخره»، ذهب بعضهم في هذه  
المسألة إلى أن الكاف في موضع نصب، لأنَّ علة منع الإضافة في مسألة (الضارب  
زيد) موجودة في هذه فتمتنع الإضافة.

ومذهب (صاحب الكتاب)<sup>(٢)</sup>: أنه في موضع جر فاحتاج إلى أن يستدلَّ فقاس على  
نحو الضارباك من جهة أن الضارباك بالإجماع مضاف إلى المضمر، ولم يُفدَّ خَفَّةً  
لامتناع (الضاربانك)، لما سيجيء، فحصل الفرق بين مسألة الضارب زيد،  
والضارباك. وقام دليل على أن الكاف في موضع جر.

قوله: «ما فيه تنوين أو نون»

يريد: ضارب، والضاربان، والضاربون، وهي الأصول التي قاس عليها وأراد  
بقوله: (واحداً منها): التنوين خاصة، لأن التنوين لا يُعَدُّ لغير الإضافة، وكلام  
المصنف فيه قبل لغير الإضافة، و(شَرَعًا)، بفتح الراء: سواء، يقال القوم فيه  
شَرَعٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر تجويز الفراء له في شرح المفصل ٢: ١٢٣.

(٢) في ب: (المصنف) وكذلك في ع والمثبت من الأصل وحاشية ع وحاشية ن.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢: ١٢٣: (وقوله شَرَعًا أي سواء).

..... جَعَلُوا مَا لَا يُوجَدُ فِيهِ لَهُ تَبَعًا فَقَالُوا: الضَّارِبُكَ،  
وَالضَّارِبَاتُكَ . . . . .

قوله : «لما فرضوا . . . . .» .

يريد أنهم امتنعوا عن أن يقولوا ضارِبِي، وضارِبَانِي، لثلا يلزم الجمع بين زيادتين ، أعني التنوين أو النون مع الضمير المتصل ، فإن قلت فعلى هذا يلزم أن لا يجوز (ضاربٌ زيدا)، لاجتماع (زيادتين) ، التنوين والاسم المظهر، قلت: المظهر صالح للابتداء غير أنه مفتقر في التلَفُّظ به ابتداء إلى اسم أو فعل قبله، بخلاف الضمير المتصل ، فإنه مفتقر إلى شيءٍ آخر قبله، ولا يقع إلا في آخر الكلمة كالتنوين والنون فالجمع بين الضمير المتصل وأحدهما كالجمع بين التنوين أو النونين وذلك ممتنع . فكذا هذا، بخلاف الجمع بين أحدهما والمظهر.

والوجه الثاني في امتناع الجمع بين أحدهما والضمير المتصل أن التنوين مشعر بانقطاع الكلام، وكذا النون لأنه بمنزلة، فالجمع بين أحدهما والضمير المتصل جمع بين الانقطاع والاتصال وهو محال .

قوله : «جعلوا ما لا يوجد» .

أي جعلوا ما لا يوجد فيه التنوين أو النون تبعاً لما وجد فيه أحدهما في صحة الإضافة روما للمبائلة وحرصاً على إثبات المشاكلة وسوقاً للأخوات على منهاج واحد، والعَلْمُ في مثل هذا المقام حذف الواو من أخوات (يَعْدُ) للغائب، وحذف الهمزة من أخوات أكرمٌ للمتكلم، وذكرهما في المشترك . فإن قلت: فائدة الإضافة اللفظية التخفيف، فأين هي في نحو: الضارِبِي والضَّارِبُكَ، والضَّارِبَاتِي، والضَّارِبَاتُكَ، والضَّارِبَاتُهُ؟

يقال: القوم في هذا الأمر شرُّع: سواء، يحرك ويسكن، ويسوى فيه الواحد والثنية والجمع والمدكر والمؤنث، والمراد أنه يتساوى ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما في صحة الإضافة وذلك نحو (الضاربك والضاربانك) .  
(١) في ب وع : «الزيادتين» والمثبت من الأصل .

وَالضَّارِبِيُّ وَالضَّارِبَاتِي، كَمَا قَالُوا ضَارِبُكَ، وَالضَّارِبَاكَ،  
وَالضَّارِبُوكَ، وَالضَّارِبِي كَمَا قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانَ:  
أَيُّهَا الشَّاتِمِي لِيُحَسَبَ مِثْلِي إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ

قلت: قالوا في غير الإضافة الضاربُ إياي، والضاربُ إياك، والضاربُ إياه، وكذا الضاربات مع هذه المنفصلات، فلما أضافوا انقلبت المنفصلات متصلات، والمتصل أخصر وأوجز من المنفصل، وفيه حصولُ الخفَّة. فإن قلت: فما المانع عن جعل هذه المتصلات في هذه الأمثلة الستة منصوبات كما هي في ضَرَبْتَنِي، وَضَرَبْتُكَ، وَضَرَبْتَهُ؟ قلت: هو ما ذكرت من جعلهم إياها تبعاً لنحو ضاربك، والضاربك، والضاربوك لروم الماثلة وإثبات المشاكلة.

قوله: «وَالضَّارِبِيُّ وَالضَّارِبِي».

الأول في المثني، والثاني في الجمع، والأول في حالتي الجر والنصب، والثاني فيهما وفي الرفع أيضاً. والأصل في الرفع<sup>(١)</sup>: الضارِبُوكَ، قلبت الواو ياءً مكسوراً ما قبلها وأدغمت الياء في الياء، والمثبت في نسخة المصنف (- رحمه الله -)<sup>(٢)</sup> وَالضَّارِبُوكَ، وَالضَّارِبِيَّ، (وَالضَّارِبِي)<sup>(٣)</sup>.

وعن الإمام فضل القضاء يعقوب الجَنْدِي (- رحمه الله -)<sup>(٤)</sup>: لعل الصواب وَالضَّارِبُوكَ، وَالضَّارِبَانِي بِالرَّفْعِ فِي الْمَثْنِي وَالضَّارِبِيَّ وَالضَّارِبِيَّ يَرِيدُ: أَنْ الْمَصْنَفَ أَهْمَلْ ذَكَرَ الْمَثْنِي فِي الرَّفْعِ، وَلَمْ يَهْمَلْ ذَكَرَ الْمَجْمُوعِ فِيهِ، فَلَعَلَّ ذَكَرَ الْمَثْنِي فِي الرَّفْعِ هُوَ الصَّوَابُ.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب، والمثبت من الأصل وع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والمثبت من ب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

وَقَوْلُهُ :

\* هُمُ الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ \*<sup>(١)</sup>

مِمَّا لَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ .

\* فصل \* وَكُلُّ اسْمٍ مَعْرِفَةٍ يَتَعَرَّفُ بِهِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً  
إِلَّا أَسْمَاءُ تَوَعَّلَّتْ فِي إِبْهَامِهَا فَهِيَ نَكْرَةٌ . وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى الْمَعَارِفِ

قوله :

٢٠١ - أَيُّهَا الشَّامِيُّ (لِتُحَسَّبَ مِثْلِي)<sup>(٢)</sup> .....

أي ليحسبك الناس أنك مثلي، وهذا ضلال . و (تَهَيَّمُ) : من هَامَ عَلَى وَجْهِهِ ، ذَهَبَ .  
وبعده :

لَأَتَسَبَّنِي ، (فَلَسْتَ بِسَيِّي)<sup>(٣)</sup> إِنْ سَيِّي مِنَ الرُّجَالِ الْكَرِيمِ<sup>(٤)</sup>  
يقال : فلان سَبَّكَ ، بكسر السين ، أي الذي يُسَابُكَ<sup>(٥)</sup> (وَيُسَابِتُكَ)<sup>(٦)</sup> .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب و ع والمثبت من الأصل ون .

(٢) نسبة ابن يعيش في شرحه ٢ : ١٢٤ لعبد الرحمن بن حسان وهو من بحر الخفيف وموضع  
الشاهد فيه قوله (الشامي) على أن ياء المتكلم في محل جر بالإضافة وقد رد ابن يعيش  
ذلك وقال إنها في محل نصب على رأي سيويه وهو القائل في الكتاب ١ : ١٨٧ (وإذا قلت  
هم الضاربوك وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجر لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء في  
المظهر كان الوجه الجر ، إلا في قول من قال : (الحافظو عورة العشيبة) . ولا يكون في  
قولهم : هم ضاربوك ، أن تكون الكاف في موضع النصب ، لأنك لو كفت النون في  
الإظهار لم يكن إلا جرًا .

(٣) في ب و ع : (فلست بمثلي) وصوابه المثبت من الأصل لأنه الموافق لرواية اللسان  
والصحاح .

(٤) انظر اللسان (سب) وكذلك الصحاح وهو يلي البيت السابق حيث نسب في الصحاح  
واللسان لعبد الرحمن بن حسان في هجاء مكين الدارمي .

(٥) انظر الصحاح واللسان (سب) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ن و ع .

وَهِيَ نَحْوُ غَيْرٍ، وَمِثْلٍ، وَشَبَهٍ . . . . .

قوله :

٢٠٢- « هُمُ ..... »<sup>(١)</sup> .....

الوجه فيه أن يقول : والفاعلوه . تمامه :

.....  
إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ حَادِثِ الدَّهْرِ مُعْظَمًا<sup>(٢)</sup>

وَرَوَايَةُ السَّرَافِيِّ :

هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ وَالآمِرُونَ إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحَدَّثِ الدَّهْرِ مُعْظَمًا

قوله : « وَهِيَ نَحْوُ غَيْرٍ وَمِثْلٍ »

لم تتعرّف غير ومثل وإن أضيفتا إلى المعرفة، لوضعها على ما ينافي التعريف لأنها مبهتان مطلقان، ألا ترى أنك إذا قلت مررت بغيرك، فكل من عدا المخاطب فهو غيره، ومن حقّ المضاف (إلى)<sup>(٣)</sup> المرّف أن يتعين للمخاطب نحو: (غلامٌ زيد)، فإن الغلام يتعين للمخاطب بإضافته إلى المعرفة، ويتعرف، وهنا المضاف لم يتعين لإبهامه فلا يتعرّف. والتقدير في مررت بغيرك أي بغيرك لك، (والدليل على ما ذكرنا)<sup>(٤)</sup>: أنك إذا

(١) البيت بتمامه كما جاء في سيبويه ١ : ١٨٨ :

هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ وَالآمِرُونَ إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحَدَّثِ الأَمْرِ مُعْظَمًا

ورأيته في المفصل وفي شرحه لابن يعيش ٢ : ١٢٥ :

هُمُ الأَمْرُونَ الخَيْرَ وَالفَاعِلُونَ .....

وفي الخزانة ٤ : ٢٦٩ : هم الفاعلون الخير والامرونه

والبيت من الطويل وهو مجهول النسبة إذ ذكر سيبويه أنه من الشعر المصنوع. وموضع الشاهد فيه قوله: «الأمرون»، القائلون، «الفاعلون» على تعدد الروايات حيث جمع واو الضمير ونون الجماعة عند الإضافة ضرورة، وصوابه: والامرونه بحذف نون الجمع للإضافة.

(٢) في الأصل (مُعْظَمًا) والمثبت من ب و ع ون وهو المشهور في كتب النحاة.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع لأنه لازم لتمام الكلام.

(٤) ف ع : (والدليل على أن التتوين ما ذكرنا) والمثبت من الأصل وب.

وَلِذَلِكَ وَصِفَتْ بِهَا النَّكِرَاتُ، فَقِيلَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، وَمِثْلِكَ  
وَشَبِيهِكَ، وَدَخَلَ عَلَيْهَا رَبُّ قَالَ:

\* يَا رَبُّ مِثْلِكَ فِي النَّسَاءِ غَرِيبَةٌ \*

اللَّهُمَّ إِلا إِذَا شَهِرَ الْمُضَافَ بِمُغَايِرَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:  
﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ أَوْ بِمِثَالَتِهِ.

أصفتها إلى ما لا يخالفه إلا شيء واحد كان معرفة نحو: عليك بغير الحركة أي  
السكون، ولذا يوصف بها المعرفة فيقال: بالحركة غير السكون، والسكون غير  
الحركة، ولو كان للمخاطب مَنْ خَالَفَهُ فِي شَيْءٍ، مخصوص، وكان ذلك المخالف معروفا  
بمخالفته فقلت: مررت بغيرك كان معرفة، وهو معنى قوله: ﴿اللَّهُمَّ إِلا إِذَا﴾ شهر  
المضَافَ بِمُغَايِرَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَمِثْلُ (مِثْلُ): غَيْرُ فِي الإِبْهَامِ، لَأَنَّ الْمِثَالَةَ تَقَعُ بِأَشْيَاءَ  
كثيرة، كما أن المخالفة تقع بين ولو كان المائل للمخاطب مماثلا له بخصلة قد شُهر  
بها، ولم تكن هي لكل واحد فقلت مررتُ بمثلِكَ كان معرفة ونزل منزلة (بالرَّجُلِ)  
الذي عرف بمِثَالَتِكَ كما كان التقدير في فصل (غير) بالرجل الذي عرف بمغاييرتك  
فالخاص أن الشيء إذا شُهر ما يضاؤه تعين بذكر المضادِّ له، لأن المقارن للمشهور  
مشهورٌ مثله، والجامع بينهما هو المعنى الخاص لهما وهو المنافاة (وكذلك) المِثَالَةَ.  
قوله:

٢٠٢ - « يَا رَبُّ ..... »

الغريبة: التي هي في غرّة من العيش لم تلق شدة في عيشها تمامه:

..... بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقٍ

(١) في جميع النسخ (اللهم إذا) وصوابه المِثْبُت لوجود مثل هذه الصيغة في متن المفصل ص

٨٦ وكذلك في شرح ابن يعيش ٢: ١٢٥.

(٢) في ب: (وكذا) والمِثْبُت من الأصل وع.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل نسه سيويه في الكتاب ١: ٤٢٧، ٢: ٢٨٦ إلى أبي محرز

أي جعلت تمتيعي لها الطلاق، لأنني لم أرض خُلُقها وطريقتها، فلم أصبر على قبح فعلها وإن كانت حسنة الوجه .

قوله : « اللّهُمَّ إلا إذا . . . . . »

يجاء بـ «اللّهُمَّ» قبل إلا إذا كان المستثنى مما يشذ ويندر، كأنه يقصد بذلك الاستظهار بمشيئة (الله تعالى) <sup>(١)</sup> في إثبات كونه ووجوده، إيذانا بأنه يلوح على وجهه (سياء) <sup>(٢)</sup> الشذوذ، ويقطر من جبينه (أمواء) <sup>(٣)</sup> الندرة .

قوله : (كقوله - تعالى - : ﴿ عَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾) <sup>(٤)</sup>

لما كان المنعم عليهم غير المغضوب عليهم، وتعين للمخاطب أن غير المغضوب عليهم هم المنعم عليهم، تعرّف بالإضافة، فصلح معرفة صفة للمعرفة، لأنه صفة للموصول، وهو مع صلته معرفة، لأنه وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل .

الثقفي وكذلك فعل ابن يعيش ٢ : ١٢٦ وصدده كما ورد في المقتصد في شرح الإيضاح

للجرجاني ١ : ٥٨٨ - ٢ : ٨٧٥ .

ياربُّ مِثْلِكَ في النساءِ غريرةٌ .

وموضع الشاهد فيه قوله : «مثلك» حيث جرّها برب، وهي لا تُجرُّ إلا النكرات وهذا دليل

على أن «مثل» لم تكتسب تعريفاً .

(١) في ب : «الله» والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب : «سيميا» والمثبت من الأصل وع وكلاهما جائز لأن السيمياء والسيماء معناهما

واحد وهو العلامة - اللسان (سوم) .

(٣) في ع وب «ماء» والمثبت من الأصل .

(٤) سورة الفاتحة آية ٦ .



\* فصل \* والأسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين . لازمة للإضافة وغير لازمة لها، فاللازمة على ضربين : ظروف وغير ظروف . فالظروف نحو: فوق، وتحت، وأمام، وقدام، وخلف، ووراء، وتلقاء، وتجاه، وحذاء، وحذاء وعند، ولدى، وبين، ووسط، وسوى . .

(فصل) قوله : « نحو : فوق . . . »

هذه الأسماء نصبت وإن كانت مضافا إليها، حكاية لحالها إذا كانت ظروفًا وإن شئت جربتها وقلت : فوق إلى الآخر .

وإن شئت وقفت عليها وقلت : فوق وتحت، وهذا الوجه هو الأحسن والوجه هكذا مروية عن المصنف - (رحمه الله) - ، وإنما صارت هذه الأسماء لازمة للإضافة .

ف فوق : يستدعي ما تحته، وتحت : (يقضي) " ما فوقه وعلى هذا (سائرهما) " من الظروف اللازمة للإضافة، وكذا غير الظروف من الأسماء اللازمة لها، فمثل الشيء، يطلب ما يائله، فالإضافة إذن حاصلة من جهة المعنى، أضيفت هذه الأسماء أو لم تُصَف، وإذا كانت لازمة من جهة المعنى لزمّت من جهة اللفظ .

أما نحو ثوب ودار فغير متضمن للإضافة لأنه لا يستدعي ما يضاف إليه .

قوله : « ووراء . . . »

هو من المواراة، وهي الستر، ولذا صلح وقوعه موقع الخلف والقدام .

قوله : « ووسط . . . »

(وسط) " بالسكين، لا يصلح إلا لمكان يقع فيه الفعل نحو: حَفَرْتُ وَسَطَ الدار

(١) ما بين القوسين من ع و ن . (٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب والمثبت من ع و ن .

(٣) فم ع : « يستدعي » والمثبت من الأصل و ب .

(٤) فم الأصل و ع : سائرهما، والمثبت من ب .

(٥) عن الحوهمري : يقال جلسَ وَسَطَ القوم بالسكين، لأنه ظرف، وحلست وسط الدار

بالتحريك لأنه اسم - انظر الصحاح (وسط) وكذلك اللسان

..... وَمَعَ، وَدُونَ.

وغيرُ الظُّروفِ نحوُ: مِثْلٍ، وَشِبْهِهِ، وَغَيْرِ، وَبَيْدٍ، وَقَيْدٍ، وَقِدَاءٍ، وَقَابٍ، وَقَيْسٍ . . .

بثرا، فالمكان المعبر عنه بوسط محفور فيه، وليس بمحفور وإذا أردت أن توقع الفعل على جميع المكان الذي يتوسط بين طرفي صحن الدار حتى كأنك قسمت الصحن ثلاثة أقسام متساوية، ثم أردت أن تخبر أنك أوقعت الحفر على جميع القسم المتوسط قلت وَسَطَ الدار بالتحريك، لأنك استغرقت المكان بالحفر، فهو المفعول به لافيه<sup>(١)</sup>.

قوله: « وَمَعَ . . . . . »

(مَعَ): كلمة معناها: المصاحبة، وهي اسم منصوب على الظرفية، شُبِّهت الصحبة بالمكان فقيل: أنا معك، أي في صحبتك.

قوله: « وَدُونَ »

هو أدنى مكان من الشيء، ومنه: دُونَ الكُتُبِ جمعها، لأن جمع الأشياء: إنداء بعضها من بعض، وتقليل المسافة بينهما. ومنه الدُّنُوُّ على القلب<sup>(٢)</sup>، يقال: (هذا دون ذلك)<sup>(٣)</sup>، إذا كان أخط منه قليلا، ويستعار للفتاوت في الأحوال والرتب. فيقال: زيد دون عمرو في الشرف والعلم. ويستعمل في التجاوز عن شيء قال:

٢٠٤ - « يَأْنَسُ مَالِكِ دُونَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ »<sup>(٤)</sup>

أي: إذا تجاوزت وقاية الله ولم تنالها لم يَقِكْ غَيْرُهُ.

قوله: « وَبَيْدٍ . . . . . »

(١) انظر ما قاله المبرد في المقتضب ٤: ٣٤٢ وما كتبه الشيخ عزيمة في حواشي صفحة ٣٤٢ من الجزء الرابع.

(٢) أي على قلب الكلمة. يجعل العين فيها مكان اللام.

(٣) في ب: « هذا دون ذلك » والمثبت من الأصل وع.

(٤) هذا الشطر من الشعر لم أعثر له على نسبة إلى قائل فيما فتشت فيه من كتب وهو على بحر البسيط. وهو شاهد على استعمال (دون) في معنى التجاوز.

... وأبي، وبعض، وكل، وكلا، وذو، ومؤنثه ومثناه، ومجموعه.  
وأولو، وأولات، وقد، وقط، وحسب، وغير اللازمة نحو: ثوب،  
وفرس، ودار، وغيرها، مما يضاف في حال دون حال.

هو بمعنى: غير. قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)<sup>(١)</sup>: «أنا أفصح العرب، بيد  
أني من قريش، واسترّضعتُ في بني سعدِ بنِ بكرٍ»<sup>(٢)</sup>  
وهذا كقوله:

٢٠٥ - «وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ      بَيْنَ فُلُولٍ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَّابِ»<sup>(٣)</sup>

قوله: «وأبي»

يمكن أن يكون أصله أوتياً، لأنه أبداً بعض ما يضاف إليه، وبعض الشيء. ياوي إلى  
كله، إلا أن الواو قلبت ياء لما عُرف.

قوله: «وأولو»

أولو: اسم جمع لذو، كما أن أولاء اسم جمع لذا، ونظيرهما في التمكنة: المخاض  
والخليفة، فالمخاض: الحوامل من النوق واحديتها خليفة<sup>(٤)</sup> من غير لفظها. فإن قلت:

(١) في ب: «عليه السلام» والمثبت من الأصل وع.

(٢) الحديث لم يرد في كتب الصحاح وإن كان معناه صحيحاً. وقال العجلوني في كتاب  
«كشف الخفاء ومزيل الإلباس» ١: ٢٣٢ (لا يعلم من أخرجه ولا إسناده ثم قال: أورده  
أصحاب الغرائب).

(٣) البيت للنايعة الذبياني في ديوانه ص ٤٤ وترتيبه التاسع عشر من قصيدة له من الطويل  
وعدها تسعة وعشرون بيتاً قالها في مدح آل جفنة ملوك غسان بالشام ومطلعها:

كليني لهم يا أئمة ناصب      وليل أفايه بطي الكواكب

والفلول: جمع فل وهو الثلم، والفراع: المفارقة والمضاربة، والكتائب: جمع كنية وهي  
القطعة العظيمة من الجيش.

وموضع الشاهد فيه ها قوله (غير) حيث إن كلمة (غير) من الأسماء غير الظروف التي تصاف  
إلى ما بعدها إضافة لازمة وفي هذا البيت عامل الشاعر كلمة (غير) معاملة (بئد) حيث  
جعلها مثلها في إخراج المدح مخرج الدم لغرض بلاغي (٤) اعط اللسان مادة (حلف)

\* فصل \* وَأَيُّ إِضَافَتُهُ إِلَى اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ كَقَوْلِكَ: أَيُّ الرَّجُلَيْنِ، وَأَيُّ الرَّجَالِ عِنْدَكَ، وَأَيُّهُمَا، وَأَيُّهُمْ، وَأَيُّ مَنْ رَأَيْتَ أَفْضَلَ، وَأَيُّ الَّذِينَ لَقِيتَ أَكْرَمٌ .

(كُلُّ) ليس بلازم (للإضافة)<sup>(١)</sup> بدليل قولهم: جاءني الكل، ورأيت الكل، ومررت بالكل، قلت: اللام فيه تنوب عن الإضافة إلى الضمير فإن قلت فلم ذاك؟ قلت: لأن اللام للإشارة كالضمير ولأن اللام للعهد، والمعهود غاية، فجرى مجرى الضمير، لإبَاء (كل واحد منهما)<sup>(٢)</sup> احتمال التنكير.

قوله: «وَأَيُّ إِضَافَتُهُ . . . .» .

أَيُّ معناه: أن يكون بعضا من كل، وحقه لذلك أن يكون مضافا أبدا فإذا أُضيفت إلى المعرفة فلا بد من أن يكون المضاف إليه اثنين فَصَاعِدًا، وإذا أُضيفت إلى النكرة فالواحد، وما زاد عليه شَرَعُ في صحة إضافته إليهما فإن قلت: فما السَّرُّ في صحة إضافته إلى النكرة المفردة؟ قلت: هو أن هذا سؤال لمن ثبت عنده حضور واحد من الرجال الحاضرين عند المخاطب فجاز أن يكون ذلك الواحد زيدا أو بكرا أو خالدا، أو غيرهم، وهو لا يعلم ذلك الواحد بعينه، فإذا قال المسؤول: (زيد) فقد عَيَّنَ من يطلبه السائل، وكان الأصل أن يقول السائل أزيد، أم بكر، أم خالد؟ إلى أن يأتي على الكل، غير أنهم جمعوا هذه السؤالات في قولك: أَيُّ رجل؟ على تقدير: أَيُّ رجال؟، جريا على منهج الاختصار في الكلام، وتفاديا عن التطويل المورث للسامة والإبرام.

وعن المصنّف: تجوز إضافته إلى الواحد المعرفة، إذا كان في معنى الجمع كقولك: أَيُّ التمرِ أكلت، ووجهه ظاهر، لوقوع الاستفهام على واحد من الجملة.

(١) في الأصل: «الإضافة» والمثبت من ب و ع.

(٢) في ب: «كل منهما» والمثبت من الأصل و ع.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَيُّي وَأَيْكَ كَان شَرًّا فَأَخْرَاهُ اللَّهُ  
فَكَفَّوْلِكَ : أَخْرَى اللَّهُ الْكَادِبَ مِنِّي وَمِنْكَ وَهُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ .  
وَالْمَعْنَى : أَيُّنَا ، وَمِنَّا ، وَبَيْنَنَا قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ :  
فَأَيُّي مَا وَأَيْكَ كَان شَرًّا فَقِيدَ إِلَى الْمُقَامَةِ لَا يَرَاهَا  
وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى النَّكِرَةِ أُضِيفَ إِلَى الْوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ  
كَقَوْلِكَ : أَيُّ رَجُلٍ ، وَأَيُّ رَجُلَيْنِ ، وَأَيُّ رِجَالٍ . . .

قوله : «وأيُّي وأيُّك . . . . .»

يقال : أيُّ زيد وعمرو يأتك ، (بغير إعادة كلمة أيُّ) (١) ، وأيُّي وأيُّك شرُّ (تعداد،  
أيُّ مع المضمرة) (٢) ، إذ لو لم تُعَدَّ لما عرف أن الضمير في أيُّنَا ، وَمِنَّا وَبَيْنَنَا أهُوَ أَنَا  
وَأَنْتَ أَمْ نَحْنُ وَأَنْتُمْ ، والتقدير : أي الرجلين مني ومنك ، كيف والواو في وأيُّك  
معناها الجمع ؟ ، ولذا أَوَّلَ هذه الألفاظ بأيُّنَا ، وَمِنَّا ، وَبَيْنَنَا .

وقيل : لَمْ يُضَفَّ (أيُّ) فِي التَّحْقِيقِ إِلَّا إِلَى الْمُتَعَدِّدِ ، وَإِنَّمَا كُرِّرَتْ أَيُّ لِأَمْرِ  
لفظي ، وهو أن لا يلزم العطف على المضمرة المجرور بدون العامل ، والعطف عليه  
بدون إعادته ممتنع لما سيجيء في موضعه .

كما قالوا : «المال بيني وبينك»

ولم يكرِّروا (بين) إلا لما ذكرت من الأمر اللفظي .

قوله :

٢٠٦ - فَأَيُّي مَّا . . . . . (٣)

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب : «تعداد مع المضمرة» والمثبت من الأصل وع .

(٣) قال البغدادي في تحقيق نسة هذا الشاهد في الخزانة ٤ : ٣٦٧ . وهذا البيت من حملة

وَلَا تَقُولُ أَيًّا ضَرَبْتِ، وَبِأَيِّ مَرَزْتِ إِلَّا حَيْثُ جَرَى ذِكْرُ مَا هُوَ بَعْضُ  
مِنْهُ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:

﴿أَيًّا مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾

وَلَا سَتِيحَابِهِ الْإِضَافَةُ عَوَّضُوا مِنْهَا تَوْسِيطَ الْمُقَحَّمِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِفَتِهِ فِي  
النَّدَاءِ.

«فصل» وَحَقُّ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ كِلَا أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَمُثْنَى، أَوْ مَا  
هُوَ فِي مَعْنَى الْمُثْنَى كَقَوْلِهِ:

فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهَبًا وَيَعْلَمُ أَنَّ سَيَلْقَاهُ كِلَانَا

«ما»: زائدة، والمُقَامَة: أهل المجلس، دعا على الشر منهما بالعمى، أراد  
أن يقول: فَعَمِي، فقال: (فَقِيدَ)، ولما ذكر الصِّفَة عُلِمَ الموصوف، أي صار أعمى  
يُقَاد إلى مجلسه.

قوله: «كقوله: عز وجل: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُونَ﴾»<sup>(١)</sup>

قد جرى هنا ذكر ما هو بعض منه، لأن ما قبل الآية: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا  
الرَّحْمَنَ﴾<sup>(٢)</sup> والمعنى أي الاسمين منهما تُسَمُّونه، والتنوين بدلٌ من الإضافة.  
قوله: «وَحَقُّ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ (كِلا) أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً».

آيات للعباس بن مرداس السَّلَمِي، قالها لُخْفَاف بن نَذْبَة في أمر شجر بينهما. وهو من  
شواهد سيويه ٢: ٤٠٢، وابن يعيش ٢: ١٣٢، والبيت من الوافر وهو بتمامه:  
فَأَيُّ مَا وَأَيْتُكَ كَانَ شَرًّا فَقِيدَ إِلَى الْمُقَامَةِ لَا يَرَاهَا  
قال البغدادي في توضيح الشاهد: (على أن هذا ضرورة، والقياس المستعمل: فأينا كان  
شرا من صاحبه. انظر الخزانة ٤: ٣٦٧).

(١) سورة الإسراء آية ١١٠.

(٢) سورة الإسراء آية ١١٠.

وَقَوْلُهُ :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَىٰ وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ  
ونظيره: ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ وَيَجُوزُ التَّفْرِيقُ فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِكَ: كِلَا زَيْدٍ  
وَعَمْرٍو. وَحُكْمُهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الظَّاهِرِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى عَصَا، وَرَحَا.  
تَقُولُ: جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وَرَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِكِلا  
الرَّجُلَيْنِ . . .

لأنَّ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ (كِلا) فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُؤَكَّدِ، وَمُؤَكَّدُهُ مَعْرِفَةٌ عَلَى مَا سَيَجِيءُ فِي  
بَابِ التَّأَكِيدِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فَكَذَا مَا أُضِيفَ هُوَ إِلَيْهِ كَمَا فِي (كُلٌّ) وَإِنَّمَا  
أُضِيفَ كُلٌّ فِي الظَّاهِرِ إِلَى نَكْرَةٍ نَحْوُ: (كُلُّ رَجُلٍ)، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى المَعْرِفَةِ بِإِفَادَتِهِ  
الْجِنْسِ. وَامْتَنَعَ إِضَافَةُ (كِلا) إِلَى النَكْرَةِ، لِأَنَّ (كِلا) لِلتَّشْبِيهِ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْنَى  
الْجِنْسِ تَنَافُيٌّ، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ التَّشْبِيهِ، فَلِأَنَّ التَّأَكِيدَ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّشْبِيهِ  
وَالْجَمْعِ، وَ(كِلا) مَوْضُوعٌ لِتَأَكِيدِ المَثْنَى، فَيَكُونُ المَثْنَى فِيمَا يُضَافُ إِلَيْهِ (كِلا)  
مَقْصُودًا.

قوله:

٢٠٧ - ..... سَيْلِقَاهُ .....<sup>(١)</sup>

يجوز سيلقاه بالياء، و(كِلا): فاعله، وبالنون<sup>(٢)</sup> و(كِلا): (تأكيد للمضم)

قوله:

٢٠٨ - ..... وكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ<sup>(٣)</sup>

(١) هذا بعضُ تَبَيُّنٍ مِنَ الوَافِرِ نَسَبِ ابْنِ بَيْعِشٍ فِي شَرْحِ المَفْصَلِ ٣: ٣ إِلَى النُّعْرِ بْنِ تَوَلِّبٍ وَهُوَ  
بِتَمَامِهِ:

فَإِنَّ اللَّهَ يَغْلِبُنِي وَوَهَابًا وَيَغْلِبُ أَنْ سَيْلِقَاهُ كِلَانَا

قال: والشاهد فيه إضافته إلى «هاء» وهو ضمير جمع، و«كلا» إنما يضاف إلى تشبيه.

(٢) قوله وبالنون: أي تجوز فيه رواية «سئلقاه».

(٣) في ب: توكيد للضمير والمثنت من الأصل وع.

(٤) هذا عجز بيت من الرمل لعبد الله بن الزُّنْعَرِيِّ انظر شرح ابن بَيْعِشٍ ٣: ٣ وهو ثاني أبيات =

وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمُضْمَرِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الْمُثْنَى عَلَى مَا ذُكِرَ، وَمِنْ  
الْعَرَبِ مَنْ يُقَرِّأُ آخِرَهُ عَلَى الْأَلْفِ فِي الْوَجْهَيْنِ.

(ذلك) هنا في المعنى المثني، بشهادة القرينة الأولى، أي كل واحد من الخير  
والشرَّ جهة يتجه إليها الإنسان، والذي أستفصحه وأستحسنه أن اسم الإشارة مبهم  
فكان محتملا للواحد والاثنين.

قوله: «ويجوز التفريق في الشعر».

يعني بالتفريق أن يجمعهما بالواو العاطفة، لأنهما قد تفرقا لفظا ومعنى، لأن  
الواو تقتضي المغايرة، والمعطوف والمعطوف عليه غَيْرَانِ، كزيد وعمرو في: كِلا  
زيد وعمرو، ولا يُعنى بالتفريق هنا سوى هذا، وإنما جاز هذا التفريق، لأن تثنية  
المختلفين بالعطف كتثنية المتفقين بغير العطف، وهذا التفريق في المِضَافِ إليه  
ضعيف، لأن (كلا) موضوع لتأكيد المثني فنفس المثني فيما يضاف إليه (كلا)  
مقصود، كما أن نفس الجمع فيما يضاف إليه كل مقصود، فتلزم التثنية هنا لزوم  
الجمع ثم، وقد أجبنا عن قولهم: كل رجل، فيما سبق.

فإن قلت: التثنية في فاعل نحو: تشارك زيد وعمرو أيضا مقصودة لمجيء نحو  
هذا الفعل من الجانبين، قلت: ليس الغرض هنا غير النسبة إلى متعدد بلا فصل  
بين أن يجيئا بلفظ واحد، وأن يجيء أحدهما معطوفا على الآخر.

قوله: «على ما ذُكِرَ».

أي على ما ذُكِرَ في صَدْرِ الْكِتَابِ، وقيل في الفرق بين إجراء (كلا) مُضَافًا إِلَى  
الظاهر مجرى عصا، وإجرائه مضافا إلى المضممر مجرى المثني، (أنه) (١) إذا  
من قصيدة له قالها بعد موقعة أحد متشمتا بالمسلمين. والبيتُ بتمامه كما جاء في ديوانه

ص ٤١:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ  
قال ابن يعيش: «فالشاهد فيه إضافة (كلا) إلى مفرد يراد به التثنية كما أضيف الذي  
قبله إلى لفظ الجمع إذا كان المراد به التثنية. (١) في الأصل: (لأنه) والمثبت من ب وع.



أضيف إلى المضمَر يكون تابعا للمثنى ، لأن المضمَر يقتضي شيئا مذكورا قبله وهو مثنى ، وكذا مارجع إليه ، ينبغي أن يكون مثنى وإذا أُضيف إلى الظاهر فإنه لا يكون تابعا فيبقى على حالة واحدة كالعصا .

وقيل : لما كان معنى (كلا) مثنى ، وتأكد أمر التثنية فيه يكون المضاف إليه ضميراً مُتصلاً ، لأنَّ المجرور من المضمَرات لايجيء إلا متصلاً نزل (كلا) مع ما اتصل به من المضمَر المجرور منزلة كلمة واحدة فاشتد أمر التثنية فيه لفظاً ومعنى ، فناسب أن يأخذ حكم المثنى .

أما عند الإضافة إلى المظهر فأمر التثنية فيه ضعيف ، ولفظ (كلا) مفرد حقيقة ، وحكم المفرد وهو الأفراد فيه ثابت ، قال تعالى ﴿ كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ ءَأَنْتَ ﴾<sup>(١)</sup> ولغة التنزيل هي اللغة الفصحى ، فترجح لذلك جانب المفرد ، فأخذ حكم العصا .

قوله : «وَمِنَ الْعَرَبِ»

أي أنهم يقرؤون آخر (كلا) عند الإضافة إلى المضمَر على الألف فيقولون : (جاءنى كلاًهما) ، و(رأيت كلاًهما) ، و(مررت بكلاًهما) . وحجتهم الإلحاق بنظائره من نحو : (عصا) و(رحا)<sup>(٢)</sup> ، يقال : هذه عصاه ، وأخذت عصاه ، وتوكلات على عصاه ، بإقرار آخرها على الألف في الأحوال (الثلاثة)<sup>(٣)</sup> فكذا في (كلاً) .  
عن المصنّف (رحمه الله)<sup>(٤)</sup> أنه أنشد عن أستاذه فريد العصر أبي مضر شعراً من العرب في استعمال (كلاً) في الوجهين بالألف وهو :

(١) الآية بين القوسين من الأصل وع وفي ب ﴿ كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ ءَأَنْتَ أَكَلَهَا ﴾ سورة الكهف آية ٣٣ .

(٢) في ب : «عصى ورحى» والمثبت من الأصل وع والكتابان جاترتان .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب و ن والمثبت من ع .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

٢٠٩ - يَارَبِّ حَيِّ الرَّائِرِينَ كِلَاهُمَا وَحَيِّ دَلِيلًا فِي الْفَلَاةِ هَدَاهُمَا<sup>(١)</sup>  
 فَلَيْتَهُمَا ضَيَّقَانِ لِي كُلِّ لَيْلَةٍ مَدَى الدَّهْرِ مَكْتُوبٌ عَلَيَّ قِرَاهُمَا  
 وَلَيْتَهُمَا لَا يَقْطَعَانِ مَفَازَةَ وَلَا عِلْمًا إِلَّا وَعَيْنِي تَرَاهُمَا  
 فَلَلَّهُ ذَرُّهُ مِنْ فَرِيدٍ فَاتَتْ بِقُوَّتِهِ فَرَائِدُ الْغُرَرِ  
 فَجَادَتْ أَصْدَافُ الْمَدَامِعِ بِمَا فِيهَا مِنَ الدُّرَرِ

وَأَحْسِنُ يَقُولُ الْمَصْنَفُ فِيهِ يَرْتِيهِ :

٢١٠ - وَقَائِلَةٌ مَا هَذِهِ الدُّرَرُ الَّتِي تَسَاقَطُهَا عَيْنَاكَ سَمَطَيْنِ سَمَطَيْنِ<sup>(٢)</sup>  
 فَقُلْتُ هِيَ الدُّرُّ اللَّوَاتِي حَسَابُهَا أُبَوْمُضِرُّ أُذُنِي تَسَاقَطُ مِنْ عَيْنِي

- (١) الأبيات الثلاثة من الطويل ذكرها أبو حيان التوحيدي في (البصائر والذخائر) ٢: ٢٥٩ من غير عزو لأحد وروايتها هناك مختلفة بعض الشيء عما ورد في الإقليد .  
 وموضع الشاهد في البيت الأول منها قوله: «كلاهما» حيث أجرى إعرابها على الألف معاملة الأسماء المقصورة وحققها النصب بالياء على القياس المشهور في نصب المثنى بالياء . ولكنه أجزاها هنا على الألف .
- (٢) البيتان من الطويل في ملحقات ديوان الزمخشري ص ٦٣٣ رسالة دكتوراة مخطوطة في جامعة الأزهر: إعداد عبد الله على عمرو عام ١٩٧٩ .  
 وسمطين سمطين: أي صفين صفين . وأبومضر: هو محمود بن جرير الضبي الأصبهاني ، أكثر شيوخ الزمخشري تأثيرا في نفسه ، وكان يلقب فريد العصر ، وكان وحيد زمانه في علم اللغة والنحو ، انظر معجم الأدباء ١٩/١٢٤ ، ووفيات الأعيان ٤/٢٥٨ ، وشذرات الذهب ٤/١٢٠ وإنباه الرواة ٣/٢٦٧ ، ومرآة الجنان ٣/٢٧٠ .

«فصل» وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ يُضَافُ إِلَى نَحْوِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ أَيُّ .  
تَقُولُ: هُوَ أَفْضَلُ الرَّجُلَيْنِ، وَأَفْضَلُ الْقَوْمِ . . .

قوله : «إلى نحو ما يُضَافُ إليه» .

أي يعني أنك إذا قصدت التفضيل على معروف، أضفتها إلى معرفة، ولزم أن يكون الأول واحداً من المذكورين، فإن قصدت تفضيل عددٍ على عددٍ مثله من ذلك الجنس، أضفته إلى العدد الذي قصدته منكراً، كما أن (أيّاً) كذلك، فإنه إذا أضيف إلى معرفة فمعناه السؤال عن واحد من المذكور بعده جنساً وجمعاً معروفاً، أو مثني معروفاً (يقال: جاءني أحد الرجلين، فتقول: أيُّ الرجلين؟ وإذا أضيف إلى نكرة فمعناه السؤال عن عدد أضيف إليه، واحداً كان أو اثنين أو جماعة . كقولك: أيُّ رجل؟ لمن قال جاءني رجل، وأيُّ رجلين؟ لمن قال: جاءني رجلان، وأيُّ رجالٍ؟ لمن قال: جاءني رجالٌ، تُقَدَّرُ الجنس رجلاً رجلاً، ورجلين رجلين، وجماعةً جماعةً، ثم تسأله عن الواحد الملبس عندك، وهذه إضافة إلى المسؤول عنه، والإضافة في الأول، إضافة إلى شيء المسؤول عنه واحد منه .

وإنما أضيف في الثاني إلى عين المسؤول عنه، وإن كانت سؤالاً عن واحد من أعداد، لأنه لا يخلو إما أن يضاف إلى جنس ذلك أو إليه، أو إليهما، والأخير ممتنع لامتناع الإضافة إلى اسمين . وكذا الإضافة إلى الجنس لما فيها من إبهام الوجه الأول، وهو السؤال عن واحد من المذكور بعده، فلزمت الإضافة إلى منكرٍ مطابق للمسؤول عنه ليحصل الغرض، وإنما لزمَت الإضافة في أفعل التفضيل، لأن أفعل التفضيل يقتضي المفضَّل والمفضَّل عليه كما أن (أيّاً) يقتضي (المبعض والمبعض عنه) (١) . والمفضَّل عليه يكون واحداً أو اثنين فصاعداً، فيلزم الإضافة إلى نحو: ما يضاف إليه (أي) .

(١) ما بين القوسين من ب ع و ن والذي جاء في الأصل : (المبعض والمبعض عنه) وليس بصواب لعدم قبول بعض لـ (ال التعريف) .

وَتَقُولُ: هُوَ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وَهَمَّا أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَهُمُ أَفْضَلُ رَجَالٍ، وَالْمَعْنَى فِي هَذَا إِثْبَاتُ الْفَضْلِ عَلَى الرَّجَالِ إِذَا فَضَّلُوا رَجُلًا رَجُلًا، وَأَثْنَيْنِ أَثْنَيْنِ وَجَمَاعَةً جَمَاعَةً...

قوله: «إِذَا فَضَّلُوا رَجُلًا رَجُلًا بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ»

أي إذا قلت: هو أفضل رجل، فالمعنى إذا فضّلوا الجنس رجلا رجلا فهو أفضل رجل، وإذا قلت: هما أفضل رجلين، فالمعنى: إذا فضّلوا الجنس رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ، فهما أفضل رجلين، وكذا الجمع.

فالحاصل أنك إذا قلت: زيدٌ أفضل رجل، فهو تفضيل لزيد على جميع الرجال لكن على سبيل التفصيل، بأن يفضل كل واحد منهم ويقال: زيدٌ أفضل من بكر وأفضل من خالد إلى أن يؤتى على الكلّ.

فإذا قلت: زيد أفضل رجلين، فهو تفضيل له على جميع الرجال، لكن بالتفصيل بأن يقال: زيد أفضل من العالمين. وأفضل من الفاضلين، وأفضل من الحاكمين، وأفضل من العادلين، إلى أن يؤتى على الجميع، وإذا قلت: (زيد أفضل الرجال) فهو مفضل على الجميع، لكن بعد أن يُفصّل ويقال: زيد أفضل من العلماء، وأفضل من الفضلاء إلى أن يؤتى على الجميع.

والسّرُ فيما ذكرنا: هو أن التفضيل لا يتحقق إلا إذا كان الفضل مشتركا بين المفضّل والمفضّل عليه، ليتمكن إثباتُ الزيادة على المعنى المشترك ليحقق التفضيل والترجيح.

وإذا قلت: (زيد أفضل رجل) فقد أوقعت الشركة بين زيد وبين هذا الجنس كله، ثم أثبت الزيادة له على كل (واحد منهم) على سبيل البدل، إذ لا تتناول

(١) في ب: «زيد أفضل رجال» والمثبت من الأصل وع وهو الصواب.

(٢) في ب: «واحد» والمثبت من الأصل وع.

وَلَهُ مَعْنَيَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِمْ فِي الْخَصْلَةِ الَّتِي هُوَ وَهُمْ فِيهَا شُرَكَاءُ .

هذه اللفظة إلا واحدا، وعلى هذا: التثنية والجمع . وإنما لم يُثَنِّ (أفضل) ولم يجمع عند الإضافة لما سيجيء .

قوله : «وله معنيان . . . . .»  
أَيُّ (لأفْعَل) التفضيل .

اعلم أنك إذا قلت : (هو أفضل القوم) ، فالإضافة على وجهين :

أحدهما : أن تقول : هو أفضل من القوم ، ثم تحذف (مِنْ) ، وتضيف (أفضل) إليه ، فهذه الإضافة على ثبات (مِنْ) ؛ لأن المعنى أَنَّ فضلَهُ ارتقى في مراتب الزيادة من هذا الموضوع ، فإذا قلت : هو أفضل القوم ، فالمعنى : أَنَّ كلاً منهم فاضل ، إلا أَنَّ هذا أفضل منهم ، وفي هذا إثبات شركة له وللقوم في الفضل ، وإثبات زيادة له عليهم .

والثاني : أن يكون التقدير في قولك : (هو أفضل القوم) <sup>(١)</sup> بمنزلة قولك : هو فاضل القوم ، وفي هذا لاشركة (بينه وبين القوم) <sup>(٢)</sup> في الفضل ، كما لا حاجة إلى إثبات الشركة في قولك : هو فاضل القوم ، بل هو الفاضل على الإطلاق والإضافة لمجرد التخصيص ، فإن قلت : هل بين الإضافتين فرق في إفادة التعريف وعدم إفادته ؟ قلت : اللهم نعم ، فإن الإضافة في الوجه الأول لاتفيد التعريف ، لأنها على تقدير (من) التي هي لابتداء الغاية ، فقولك : أفضل القوم بمنزلة أفضل من القوم ،

(١) في ب : «هو أفضل القوم ، أنك تقول هو الأفضل ، أي هو الذي عرف بالفصل ، ثم تضيف فتقول : أفضل القوم ، والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب وع : (بينه وبينهم) والمثبت من الأصل .

والثاني نكرة، فكذا الأول بخلاف الإضافة في الوجه الثاني فإنها مفيدة للتعريف، فقولك: هو أفضل القوم على هذا بمنزلة: هو الذي عُرف بالفضل من جملتهم حتى كأنك قلت: إمام القوم، ولاشك في أن هذه الإضافة مفيدة للتعريف، ولك أن توضح الفرق بينهما بالعبارة فتقول: إننا لو قصدنا معنى (مَنْ) قلنا: هو إنسان يفضل القوم مع كونه من جملتهم، وإذا قصدنا الوجه الثاني قلنا: هو الرجل الذي بلغك أنه هو المشهور بالفضل في القوم (من جملتهم)<sup>(١)</sup>، فأنعم النظر، وتأمل تجد معنى التنكير في الأول ومعنى التعريف في الثاني.

فإن قلت: قد لاح مما ذكرت أن قولك: أفضل القوم على الوجه الأول مشابهٌ لقولك: أفضل من القوم (من حيث إنهما نكرتان، ولذا جاز أن يقال: مررت برجل أفضل القوم، كما يقال: برجل أفضل من القوم)<sup>(٢)</sup>، فما وجه المباينة بينهما؟، قلت: وجه المباينة بينهما أنك إذا قلت: زيد أفضل من القوم لم يكن زيدٌ من جملتهم، بدليل قولك: (الإنسان أفضل من الحمير).

وإذا قلت: أفضل القوم، بالإضافة، فزيد داخل في جملتهم لامحالة ويمتنع أن تقول: الإنسان أفضل الحمير.

وفي (أفضلُ القوم) بالإضافة على معنى (مَنْ) تغييران. أحدهما: أنه حذف منه (مَنْ)<sup>(٣)</sup> وَجَرَّ بالمضاف.

والثاني: أن المحذوف كلمة ثنائية وليست بحرف مصاحب للاسم غير مُتَصَوِّر فيه الانفصال كالتنوين، فعلم أن التغيير فيه أغلظ من التغيير في نحو: (هو ضاربٌ زيدٍ)

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل و ب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ب.

والثاني : أن يُؤخذ مُطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً ثم يُضَافُ لا للتفصيل على المُضَافِ إِلَيْهِمْ لَكِنْ لِمُجَرَّدِ التَّخْصِصِ ، كَمَا يُضَافُ مَا لَا تَفْصِيلَ فِيهِ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : (النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَالاً بَنِي مَرْوَانَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَادِلًا بَنِي مَرْوَانَ ، فَأَنْتَ عَلَى الْأَوَّلِ يَجُوزُ لَكَ تَوْجِيدهُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَأَنْ لَا تُؤَنِّثَهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلَنَجْذِئَهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ مِنْ حَيَوَةٍ﴾

لأن الساقط منه التثوين وهو حرف واحد مصاحب للاسم لا يتصور فيه الانفصال، فلذا لم يكن للتغيير فيه تأثير، فقولك : (ضاربُ زيد) بمنزلة : (ضاربُ زيداً) بالتثوين، وظهر للتغيير فيما نحن فيه تأثير فدل قولك (زيد أفضلُ القوم) على أنه من جملتهم وإن لم يدل على ذلك قولك : (أفضل من القوم) بدون الإضافة . هذا وإن قولك : (أفضل القوم) بمعنى «مِنْ» (لم يخرج) (١) عن حكم : (أفضل من القوم) من كل وجه، فاستوى فيه الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

ف قيل : هو أو هما ، أو هم أفضلهم ، وهي أو هما أو هن أفضلهن كما يقال : هكذا مع (مِنْ) ، وإن كان الاستواء في المضاف بطريق الجواز والعلة في استواء الحالات في نحو (أفضل) : أن التفضيل لا بد له من مفضل عليه ، فإذا لا بد له من (مِنْ) للبيان (فصار «مِنْ» بمنزلة اللام) (٢) ، مِنْ رجل ، فيلزم أن لا يلزم شيء من تغييرات تلك الحالات لا بلام (أفضل) ، ولا بنون (مِنْ) لتحصن الأول بوقوعه حشواً للكلمة ، واختصاص تلك التغييرات بالأواخر . وإلباء الثاني (إمام التغيير فيه) (٣) بالحرفية .

قوله : «نحو قولك الأشج» .

- (١) في الأصل وع : (لم يكن يخرج) والمثبت من ب .
- (٢) في الأصل : «فصار بمنزلة اللام» المثبت من ب وع .
- (٣) في ب : «إمام التغييرية» والمثبت من الأصل وع .

وَعَلَى الثَّانِي: لَيْسَ لَكَ إِلَّا أَنْ تُنْبِئَهُ، وَتَجْمَعَهُ، وَتَوْنِئَهُ، وَقَدْ اجْتَمَعَ  
 الْوَجْهَانِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحْبَبِكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي  
 مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ: أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُوْطُونُ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلِفُونَ  
 وَيُؤْلَفُونَ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ  
 أَسَاوِيكُمْ أَخْلَاقًا، الثَّرَثَارُونَ الْمُتَفِيهُقُونَ».

هو عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، لِأَنَّهُ كَانَ بِرَأْسِهِ شَجَّةٌ مِنْ رَمْحَةِ دَابَّةٍ<sup>(١)</sup>.  
 و (الناقص) هو مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ، لَقَّبَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَخْلَفَ نَقَّصَ مِنْ  
 أُعْطِيَاتِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ فِي بَنِي مَرْوَانَ عَادِلٌ غَيْرُ هَذِينَ، وَقِيلَ: (الناقص) يَزِيدُ بْنُ  
 الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ نَقَّصَ مِنْ أَرْزَاقِ الْجُنْدِ فَلَقَّبَ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: ما الفرق بين قولك: هما أعدلا بني مروان، وقولك: هما عادلا بني  
 مروان؟ قلت: الفارق أن أعدلا يدل على زيادة العدل وكماله لأنَّ اللفظ موضوع  
 لذلك، سواء إن ثبت للغير المعنى المدلول عليه أو لم يثبت فأما قولك عادلا بني  
 مروان: فمُثَبَّتٌ لِلْعَدْلِ لِهَمَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، مَجْزُوزًا أَنْ يَثْبُتَ لِهَمَا ذَلِكَ الْمَعْنَى عَلَى  
 أَصْلِهِ، وَأَنْ يَتَضَمَّنَ الْمَعْنِيَيْنِ: الْأَصْلَ وَوَصَفَ الْكَمَالِ.

قوله: «وعلى الثاني».

(إنما لم تستوي<sup>(٣)</sup> الحالات على هذا الوجه؛ لأن الاستواء كان لكون الإضافة  
 على تقدير (من)، ولم تُقَدَّرْ هي في هذه الإضافة فيزول الاستواء.

(١) انظر هذا الخبر في شرح ابن يعيش ٦: ٣.

(٢) انظر هذا الخبر في شرح ابن يعيش ٦: ٣.

(٣) في ع: «إنما تستوي» والمثبت من الأصل وب.



قوله : «وقد اجتمع»

اجتمع الاستواء وتركه في الحديث، فقوله عليه السلام<sup>(١)</sup> : «بَأَقْرَبِكُمْ وَأَقْرَبِكُمْ وَأَبْغَضِكُمْ وَأَبْغَضِكُمْ»، من قبيل الاستواء، و(أَحْسَنِكُمْ وَأَسَاوِنُكُمْ) من قبيل تركه . فوجه الاستواء ما ذكرنا قَبْلُ .

والوجه الثاني : أن (لأفعل) التفضيل شبهاً بالفعل من حيث المعنى ، وهو أنك إذا قلت : (زيدٌ أفضل من عمرو) ، فمعناه زيدٌ يزيدُ في الفَضْلِ على عمرو ، فعلم أن معناه يزيد وهو (فعل) والفعل لايشئ ولايجمع ، فكذا هذا .

وجه ترك الاستواء أن أفعل التفضيل غير جارٍ على الفعل فَبَعْدَ لذلك من الفعل ، فساغ أن يُتَصَرَّفَ فيه بالثنية والجمع ، فإذن له طرفان : مناسبة الفعل ، وعدم مناسبة إِيَّاهُ ، فلك أن تُسوي فيه بين الأحوال نظراً إلى أحد الطرفين ، ولا تسوي فيه بينهن نظراً إلى الطرف الآخر .

فإن قلت : هذان الطرفان كلاهما موجود في أفعل التفضيل عند التنكير فكان ينبغي أن لا يختص بالاستواء ، قلت : إنما خص بالاستواء لامتناع ترك الاستواء فيه لما ذكرنا قبل .

والجواب الثاني : أن أفعل التفضيل في التنكير تترجح فيه جهة مناسبة الفعل لأن

(١) انظر الحديث برواياته المتعددة في مسند الإمام أحمد ج ٢ : ٣٦٩ ، ج ٤ : ١٩٣ ، ١٩٤ ، وستن الترمذي (كتاب البر والصلة) باب ٧١ ص ٣٧٠ .

والشاهد فيه : أنه وحده (أحسبكم) وأقربكم لأنه أراد المعنى الأول وهو (أفعل) الذي بمعنى التفضيل ، لأنه يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد لايشئ ولايجمع ولا يؤنث وجمع (أحسانكم) وهو جمع (أحسن) لأنه لم يرد به التفضيل وإنما أراد به الذات نحو الحسن ، وكذلك أبغضكم وأقربكم وحدهما ، لأن المراد بهما التفضيل ، وجمع (أساونكم) وهو جمع أسواً لأنه بمعنى السوي . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٣

وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ، لِأَنَّكَ  
لَمَّا أَضَفْتَ الْإِخْوَةَ إِلَى ضَمِيرِهِ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ  
الْمُضَافَ حَقَّهُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.....

(أفعل) لا يضاف كالفعل، ولأنه يُعَدَى بحرف الجر كالفعل، والمرجوح بمقابلة  
الراجع كالمعدوم، فيلزم الاستواء بين الحالات.

فإن قلت: ما ذكرت يستدعي أن يلزم المضاف ترك الاستواء، لأن عدم مناسبة  
الفعل قد تَرَجَّح بالإضافة، لأن الفعل لا يضاف، قلت: إنما يلزم ما ذكرت أن لو  
كانت الإضافة ثابتة من كل وجه، (وهي غير ثابتة من كل وجه، لأنها زائلة من حيث  
التقدير)<sup>(١)</sup>. لكونها لفظية، فبالنظر إلى هذا كأن الإضافة لم تُوجَد. (والمُوطأ):  
الذي (يتبأ)<sup>(٢)</sup> منزلةً بالنازل فيه كأن كنهه موطأ بكل أحد.

(ورجل ثرثار): كثير الكلام من قولهم: عَيْنُ ثَرَّةٍ: كثيرة الماء<sup>(٣)</sup> (وتفهيق الرجل):  
فتح فاه وتوسع في كلامه.

قوله: «وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَا يَجُوزُ... إِلَى آخِرِهِ».

إنما امتنع «يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ» على معنى (مِنْ) لما فيه من الجمع بين  
الضدين، فالإضافة على معنى (مِنْ) تقتضي أن يكون يوسف من جملة الإخوة لما  
سبق.

(١) ما بين القوسين ورد مكانه في ب: «وهي زائلة من حيث التقدير» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «الذي لا يتبأ» والمثبت من الأصل وع.

(٣) قال ابن يعيش في تفسير بقية الحديث: «ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجالس  
يوم القيامة أسوأكم أخلاقاً الثرثارون المتفهيقون»، الثرثارون المتفهيقون: الذين يكثر  
الكلام ويتكلفون فيه فيخرجون عن القصد والحق، يقال: رجل ثرثار وهو المكثار في  
الكلام، ومنه عين ثرة وثرثرة إذا كانت واسعة الماء، ويقال: الثرثار نهر بعينه كأنه سمي  
بذلك لكثرة مائه، وليس الثرثار من لفظ الثرة، وإنما هو من معناه وإن وافقه في بعض حروفه  
=

..... أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :

هُؤَلَاءِ إِخْوَةٌ زَيْدٍ، لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ فِي عِدَادِ الْمُضَافِينَ إِلَيْهِ، وَإِذَا خَرَجَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ لَمْ يَجْزُ إِضَافَةٌ «أَفْعَلُ» الَّذِي هُوَ هُوَ إِلَيْهِمْ، لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ إِضَافَتُهُ إِلَى جُمْلَةٍ هُوَ بَعْضُهَا.

وإضافة الإخوة إلى ضميره: توجب خروجه من جملتهم الا ترى إلى صحة قولك: (جاءني إخوة زيد)، وزيد قد مات، فلو لم يكن خارجا من جملة إخوته لما صح ذلك لدخوله تحت المجيء، وهو ليس من الجائين، لأنه ميت، ولأنه لو لم يخرج من جملتهم بالإضافة لاستقام قولك: «جاءني إخوة زيد» وهم ثلاثة ليس إلا، وهذا لا يفوه به (من له أدنى تمييز<sup>(١)</sup>) وإنما يقال: (جاءني أخوا زيد)، فعلم أن إحدى الإضافتين توجب الدخول في جملتهم، والأخرى توجب الخروج عنها، وهما ضدان، واجتماعهما محال، فلا يجوز قولك: يوسف أحسن إخوته بالإضافة على معنى (من).

قوله: «هو هو» .

(هُوَ الْأَوَّلُ: مبتدأ، وهو ضمير أفعال، و(هُوَ) الثاني: خبره، وهو: ضمير ليوسف (صلى الله عليه وسلم)<sup>(٢)</sup>، والجملة صلة للموصول.

إنما هو كسبط وسبطر ودمث ودمثر. فترّة من باب حبّ ودرّ، وثرثارة من باب زلزل وقلقل. =

والمضيق هو الذي يتوسع في كلامه ويفهق به فمه - انظر ابن يعيش ٧: ٣.

(١) في ب: من له تمييز «والمثبت من الأصل وع» .

(٢) ما بين القوسين جاء في نسخة الأصل فقط هكذا «صلى الله عليه» .

وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي لَا يَمْتَنِعُ .  
 وَمِنْهُ قَوْلٌ مَنْ قَالَ لِنَصِيبٍ : أَنْتَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْتَ  
 شَاعِرُهُمْ .

قوله : «وعلى الوجه الثاني» .

وهو أن توجد له الزيادة في الحسن مطلقةً ، ثم يضاف للتخصيص ، لم تمتنع  
 الإضافة على هذا الوجه لأنها بمنزلة : يوسف هو الأحسن على الإطلاق وله  
 اختصاص بالأخوة المختصة به ، فإن قلت : إذا كان يوسف مختصاً بالأخوة كانوا  
 أيضاً مختصين به فما الفائدة (في إثبات الاختصاص لهم به بالإضافة الثابتة  
 إليه؟) ، قلت : الإضافة كما تُثبت اختصاص المضاف بالمضاف إليه من حيث  
 القصد ، واختصاص المضاف إليه بالمضاف بطريق الضرورة .

كذلك تُثبت مزيةً للمضاف إليه من جهة التعريف . بدليل أنّ المضاف يُعرف  
 بالمضاف إليه ، والإضافة الأولى ، وهي إضافة يوسف إلى الأخوة أثبتت اختصاصه  
 بهم ، لكن لم تثبت المزية له في التعريف ، فلما جاءت الإضافة الثانية وهي إضافة  
 الأخوة إلى ضميره أثبتت له هاتيك المزية ، فافهمه فإنه من أسرار العربية .

قوله : «لِنَصِيبٍ . . . . .»

نُصِيبُ الشَّاعِرِ بضم النون وفتح الصاد المهملة . قال : أنشدت الوليد بن  
 عبد الملك فقال : أَنْتَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِكَ .

وفي بعض الحواشي : قول من قال لنصيب أي قول سليمان بن عبد الملك  
 ابن مروان ف (أفعل) هنا ليس للتفضيل ، وإنما هو بمعنى : «أنت شاعر أهل  
 جلدتك» والمراد بالجلدة اللون ، أي شاعر السودان<sup>(١)</sup> ، أي الذين تذكر من جمعهم

(١) في ب : «في إثبات الاختصاص لهم بالإضافة الثابتة إليه» والمثبت من الأصل وع .

(٢) انظر شرح ابن عيش ٣ : ٨ .

«فصل» وَيُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى غَيْرِهِ بِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ بَيْنَهُمَا كَقَوْلِ  
 أَحَدِ حَامِلِي الخَشْبَةِ لِصَاحِبِهِ: خُذْ طَرَفَكَ .  
 وَقَالَ:

إِذَا كَوَّكَبَ الخَرْقَاءَ لِأَحِ بِسُحْرَةٍ . . . . .  
 أَضَافَ الكَوَّكَبَ إِلَيْهَا لِجِدِّهَا فِي عَمَلِهَا إِذَا طَلَعَ .

بالشعر، وكان نصيب من الحبشة، وأهل جلدته ليس هو منهم، فإذا أضاف أشعر  
 إليهم فقد أضافه إلى شيء ليس هو منهم، وذلك إنما يستقيم على الوجه الثاني لا  
 على الوجه الأول.

فصل : قوله : «ويضاف الشيء إلى غيره» .

أي يضاف الشيء إلى غيره (بأدنى مناسبة)<sup>(١)</sup> بينهما، لأن الشيتين إذا تناسبوا بوجه  
 جاز أن تظهر النسبة الكامنة بينهما بدليل، وذلك الدليل هو الإضافة، لأن الإضافة  
 إمالة شيء إلى شيء يُخصصه بمعنى من معانيه، ألا ترى أن أحد حاملي الخشب  
 إذا قال لصاحبه: خُذْ طَرَفَكَ، فقد خصَّ طَرَفَ الخشبِ بالحامل من جهة الحمل،  
 لا من جهة الملك ونحوه لأنه لما حمله فقد لابسه أي خالطه .

قوله :

٢١١ - إذا .....<sup>(٢)</sup>

(١) في ب: «بأدنى ملابسة» والمثبت من الأصل وع وكلاهما جائز.

(٢) البيت من الطويل ولم أعثر على نسبه لقائل، وقد أورده ابن يعيش في شرحه ٣: ٨ بتمامه  
 على النحو التالي من غير عزو:

إِذَا كَوَّكَبَ الخَرْقَاءَ لِأَحِ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الفَرَائِبِ

قال والشاهد فيه أنه أضاف الكوكب إليها لجدها في عملها عند طلوعه وذلك أن الكيس من  
 النساء تستعد صيفاً فتنام وقت طلوع سهيل وهو وقت البرد، والخرقاء: ذات الغفلة تكسل عن  
 الاستعداد، فإذا طلع سهيل وبردت تجدد في العمل وتفرق قطنها في قبيلتها تستعين بهن  
 فخصها لذلك .

وَقَالَ :

إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً

لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

لِمَلَابَسَةٍ لَهُ فِي شُرْبِهِ وَهُوَ لِسَاقِي اللَّبَنِ .

تامه : ..... سَهْلٌ أَدَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ

(الْحَرْقَاءُ) : المرأةُ الْحَمَقَاءُ . (وَسَهْلٌ) : عطف بيان لكوكب، لأنه لما ذكر الكوكب، احتمال أن يراد به كوكب آخر غير سهيل، فذكره ليكشف عن المراد، إنما أضاف الكوكب إليها لأن الكيسة من النساء من تستعد للشتاء صيفا، فتنام وقت طلوع سهيل . وَالْحَمَقَاءُ تكسل وتذهل عن الاستعداد، فإذا أخذها البرد، (فَرَقَتْ القطن في نساء قبيلتها)<sup>(١)</sup>، لتستعين بهن فخصها بالكوكب لذلك . وَالْقَرَائِبِ : جمع قريية .

قوله :

٢١٢ - «إِذَا قَالَ .....»<sup>(٢)</sup>

لِتُغْنِي : جوابُ القسم، أصله لِتُغْنِيَنَّ بالنون الخفيفة المؤكدة، حذف النون حذفها في قوله :

(١) ما بين القوسين من نسخة ب وفي الأصل و ع : «فَرَقَتْ القطن في قبيلتها، وكلاهما جائز .  
(٢) البيت من الطويل نسبة البغدادي في الخزانة ١١ : ٢٤٢ إلى حُرَيْثِ بْنِ عَنَابِ الطائي نقلًا عن ثعلب في (أماليه) مع جملة أبيات أخرى، وقد ذكر البغدادي للنحاة حديثًا مستفيضًا عن هذا الشاهد . انظر الخزانة ١١ : ٤٣٤-٤٤٩ .

ونص البيت كما جاء في الخزانة :

إِذَا قَالَ قَطْنِي قُلْتُ بِاللَّهِ حَلْفَةً لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

وفيه رواية (لِتُغْنِي) بكسر اللام وآخره ياء مفتوحة وكذلك (قَدْنِي) بذل (قَطْنِي) . والشاهد فيه : إضافة الإناء إلى المخاطب لملاسته إياه وقت أكله منه أو شربه ما فيه من اللبن .

«فصل» وَالَّذِي أَبَوهُ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ أَنْ تَأْخُذَ  
الْأَسْمِينَ الْمُعْلَقِينَ عَلَى عَيْنٍ أَوْ مَعْنَى وَاحِدٍ كَاللَّيْثِ وَالْأَسَدِ وَزَيْدٍ وَأَبِي  
عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَبْسِ وَالْمَنْعِ وَنَظَائِرُهُنَّ ، فَتُضَيَّفُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ  
فَذَلِكَ بِمَكَانٍ مِنَ الْإِحَالَةِ .

٢١٣ - أَضْرَبَ عَنْكَ أَلْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرَبَكَ بِالسِّيفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ<sup>(١)</sup>  
أصله : أَضْرَبْتُ ، وَقَوْنَسَ الْفَرَسَ : مُقَدِّمُ رَأْسِهِ ، يَرِيدُ : بَعْدَ عَنِي جَمِيعَ مَا فِي  
إِنَائِكَ وَلَا تُعِدُّهُ إِلَيَّ بِلِ اشْرَبُهُ كُلَّهُ ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ : أَعْنِي عَنِّي وَجْهَكَ أَيُّ بَعْدَهُ .  
وَ (حَلْفَةً) : مُصَدَّرٌ لِلْفِعْلِ الْمُضْمَرِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالْبَاءِ فِي بَالِهِ ، وَمَعْنَى الْقِسْمِ :  
الطَّلَبِ ، وَالضَّمِيرُ وَهُوَ (هُوَ) رَاجِعٌ إِلَى الْإِنَاءِ ، وَالِاسْتِشْهَادُ فِي الْبَيْتِ مِنْ وَجْهَيْنِ .  
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ أَضَافَ الْإِنَاءَ إِلَى الْمُخَاطَبِ ، وَالْإِنَاءُ لَيْسَ لَهُ ، وَإِنَّمَا أَضَافَهُ إِلَيْهِ  
لِمَلَابَسَتِهِ لَهُ فِي شَرْبِهِ ، فَالضَّمِيرُ فِي (لِمَلَابَسَتِهِ) : لِلْمُخَاطَبِ وَفِي (لَهُ) لِلْإِنَاءِ أَوْ  
عَلَى الْعَكْسِ ، وَ (فِي شَرْبِهِ) : إِمَّا لِلشَّارِبِ أَوْ لِلْبَيْنِ .  
وِثَانِيهِمَا : أَنَّهُ أَضَافَ ذَا إِلَى الْإِنَاءِ عَلَى أَنَّهُ صَاحِبُهُ لِمَلَابَسَةِ الْبَيْنِ لِلْإِنَاءِ ، وَقَوْلُهُ :  
«وَهُوَ لِسَاقِي الْبَيْنِ» : أَيُّ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَتَقْيِيدُهُ بِقَوْلِهِ : (فِي شَرْبِهِ) يَقْوِي الْوَجْهَ  
الْأَوَّلَ ، لِأَنَّ الْبَيْنَ مَلَابِسَ لِلْإِنَاءِ فِي غَيْرِ شَرْبِهِ أَيْضًا .  
فَصَل : «قَوْلُهُ : فَذَلِكَ بِمَكَانٍ مِنَ الْإِحَالَةِ»

لأن الإضافة للتعريف أو للتخصيص ، وتعرف الشيء وتخصيصه بنفسه مُحَالٌ<sup>(٢)</sup> .  
قَوْلُهُ : «وَزَيْدٌ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ» .

(١) البيت من المنسرح نسب لطفرة بن العبد وليس في ديوانه وقد احتج به ابن جني في  
الخصائص ١ : ١٢٦ وأبو زيد في النواذر ١٣ وابن الأنباري في الإنصاف رقم ٣٧٣ وابن  
عصفور في الضرائر ١١١ وابن منظور في اللسان (قنس) وقونس الفرس : ما بين أذنيه ، وبه  
معان أخرى - اللسان (قنس) وموضع الشاهد فيه قوله (أضرب) بفتح الباء على أن أصل  
الفعل اضربن عنك بنون توكيد خفيفة ولكنه حذفها . (٢) انظر شرح ابن بيشر ٣ : ٩-١٠

فَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِكَ : جَمِيعُ الْقَوْمِ ، وَكُلُّ الدَّرَاهِمِ وَعَيْنُ الشَّيْءِ وَنَفْسُهُ  
فَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ .

«فصل» وَلَا يَجُوزُ إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ ، وَلَا الصِّفَةَ  
إِلَى مَوْصُوفِهَا ، وَقَالُوا : دَارُ الْآخِرَةِ ، وَصَلَاةُ الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ،  
وَجَانِبُ الْغَرْبِيِّ . . .

أي لا يجوز زيد أبي عبد الله بالإضافة وأبو عبد الله : كنية زيد . (وأحال) أتى  
بالمُحال ، كَأَلَامٍ أَتَى بِمَا يُلَامُ عَلَيْهِ .  
قولُه : فَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِكَ . . . .

اعلم أن المراد من الجميع ، والكل والعين ، والنفس : المعاني دون الأعيان ،  
لأن المراد اجتماع القوم وكليتهم وَحَقِيَّةُ الشَّيْءِ ، فهذه الألفاظ تحقق معاني هذه  
الأسماء ، لأنها كلمات تأكيد .

فإذا قلت : (جاءني زيد) ، احتمال أن يراد هو أو من يقوم مقامه كالوكيل والوزير  
والابن ، فإذا قلت : جاءني زيد نفسه ، فقد زال التوسع وانزاحت الشبهة التي تختلج  
في نفس السامع وتهجس في صدره ، بخلاف قولك : (ليثُ الأسد) و(حبسُ  
المنع) ، فكل واحد من الأولين متعلق على عين ، كما أن كل واحد (من  
الآخرين)<sup>(١)</sup> ، متعلق على معنى ، فلا يجوز (ليث الأسد) ، و(حبس المنع) لأن  
المضاف والمضاف إليه فيهما عبارتان عن شيء واحد ، ولا بد لصحة الإضافة من  
المغايرة بين المضاف والمضاف إليه . طريقة أخرى : أن قولك : (جميع ، وكل ،  
وعين ، ونفس) (أسماء عامة)<sup>(٢)</sup> تقع على الحيوانات (وغيرها)<sup>(٣)</sup> ، فبإضافتها يظهر

(١) في ب و ع من الأخيرين والمثبت من الأصل .

(٢) في الأصل : «أسماء عاملة» وهو تحريف وصوابه المثبت من ب و ع .

(٣) ما بين القوسين من الأصل فقط .



وَبَقْلَةُ الْحَمَقَاءِ؛ عَلَى تَأْوِيلِ : دَارُ الْحَيَاةِ الْآخِرَةِ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ  
الْأُولَى، وَمَسْجِدُ الْوَقْتِ الْجَامِعِ، وَجَانِبُ الْمَكَانِ الْغَرِيبِيِّ، وَبَقْلَةُ الْحَبَّةِ  
الْحَمَقَاءِ.

التخصيص، فتجوز الإضافة جوازها في نحو: (خاتم فضة)، بخلاف إضافة  
الليث إلى الأسد.

قوله: «وَلَا يَجُوزُ» .

الحاصل أن الصفة والموصوف شيء واحد. فإذا قلت: (جاءني زيدٌ الظريفُ)  
لم يكن (الظريف) غير زيد، ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، لأن الشيء  
لا يعرف بنفسه، لأنه لا يخلو من أن يكون فيه تعريف، أو لم يكن، فإن كان فهو  
مستغنٍ من الإضافة، لأن إثبات الثابت محال وإن لم يكن فيه تعريف فهو لا يصير  
شيئاً آخر بأن يضاف اسمه إلى اسمه، فلورمت بالإضافة أن يصير هو شيئاً آخر،  
فهو أيضاً محال. وإذا عرفت هذا فليرجع إلى مسائل هذا الفصل.

اعلم أن (دار الآخرة)<sup>(١)</sup> وأحواتها غير مستقيم حملها على الظاهر، وأن التقدير  
ما ذكره في الكتاب. وقوله: «دار الحياة الآخرة» مخالف لتأويل الشيخ أبي علي،  
فإنه قال في (الإيضاح)<sup>(٢)</sup>: «دار الساعة الآخرة».

قيل: الأشبه والله أعلم أن يكون التقدير على ما ذكره المصنف - رحمه الله -  
بدليل قوله - تعالى - ﴿فَمَا تَمَعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا لَقِيلٌ﴾<sup>(٣)</sup> وقال:  
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَشْرَوُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾<sup>(٤)</sup>.  
قوله: «وَبَقْلَةُ.. الْحَمَقَاءِ» .

(١) يعني بقوله (دار الآخرة) قوله - تعالى - ﴿وَلَذَٰلِكَ الْآخِرَةُ﴾ سورة يوسف آية ١٠٩.

(٢) انظر المقتصد في شرح إيضاح أبي علي لعبد القاهر الجرجاني ٢: ٨٩٤.

(٣) في ب: «على تقدير دار الساعة الآخرة» والمثبت من الأصل وع.

(٤) سورة التوبة آية ٣٨. (٥) سورة البقرة آية ٨٦.

وَقَالُوا: عَلَيْهِ سَحَقُ عِمَامَةٍ وَجَرْدُ قَطِيفَةٍ، وَأَخْلَاقُ ثِيَابٍ، وَهَلْ عِنْدَكَ جَائِبَةٌ خَبِيرٌ؟، وَمُعْرَبَةٌ خَبِيرٌ؟ عَلَى الذَّهَابِ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ مَذْهَبُ خَاتَمٍ، وَسُورٍ، وَبَابٍ، وَمَائَةٍ، لِكُونِهَا مُحْتَمَلَةٌ مِثْلَهَا لِيُخْلَصَ أَمْرُهَا بِالْإِضَافَةِ، كَفِعْلِ النَّابِغَةِ فِي إِجْرَاءِ الطَّيْرِ عَلَى الْعَائِذَاتِ بَيَانًا وَتَلْخِيصًا لَا تَقْدِيمًا لِلصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ حَيْثُ قَالَ:

وَصَفَ الْحَبَّةَ بِالْحُمُقِ، لِأَنَّهَا تَنْبِتُ فِي مَجَارِي السَّيْلِ فَيَجْتَرِفُهَا السَّيْلُ. وَفِي الْمَثَلِ: «أَحْمَقُ مِنْ رَجُلَةٍ»<sup>(١)</sup> وَالْبَقْلَةُ: اسْمٌ لِمَا نَبَتَ مِنْ تِلْكَ الْحَبَّةِ، وَوَصَفُ الْحَبَّةِ بِالْحُمُقِ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ، لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَمِنْهَا تَنْفَرَعُ الْخَضْرَاءُ.

قوله: «وقالوا» .

ماسبق كان من حيث الظاهر، إضافة الموصوف إلى الصفة على ما ذكر في المتن.

قوله: «سَحَقُ عِمَامَةٍ» .

السَّحَقُ<sup>(٢)</sup>: البالي، أُضِيفَ إِلَى الْعِمَامَةِ لِيَقَعَ الْبَيَانُ، لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ قَبْلَ الْإِضَافَةِ كُلِّ بَالٍ، وَكَذَا «جَرْدُ قَطِيفَةٍ» فَالْجَرْدُ<sup>(٣)</sup>: الثَّوْبُ إِذَا انْسَحَقَ وَلَاأَنَّ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ جَرَدَتِ الشَّيْءُ إِذَا قَشَرْتَهُ، فَأُضِيفَ لِلْبَيَانِ، كَمَا تَضَافُ الْأَعْدَادُ الْمَحْتَمَلَةُ لِلْأَجْنَاسِ إِلَى الْمَعْدُودَاتِ نَحْو: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَثَلَاثَةُ أَفْرَاسٍ.

قوله: «وجائبة خبير» .

(١) مجمع الأمثال ١: ٢٢٦ قال الميداني: «يقال أحق من رجلة» وهي البقلة التي تسميها

العامّة الخمقاء، وإنما حمقوها لأنها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقتلعها .

(٢) انظر اللسان (سحق).

(٣) انظر اللسان (جرد).

## وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمْسُحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ

أَيُّ : خبرٌ يجوب الأرض من بلد إلى بلد، والتاء فيه إما للمبالغة كما في نسبة ورواية، وإما لتحقيق معنى الاسمية كما في الذبيحة .  
قوله : «وَمُعْرَبَةٌ خَيْرٌ» .

بكسر الراء، وهو الذي طرأ عليهم من بلد سوى بلدهم، وَغَرَّبَ : مبالغة في (غرب) : بَعُدَ، يقال : اغرب عني . التاء فيه كالتاء في جاثبة .

قوله :

٢١٤ - وَالْمُؤْمِنِ .....<sup>(١)</sup>

عنى بالمؤمنين : اللّهُ - تعالى - لأنه هو الذي يؤمن الطيور وغيرها . (والعائذات) : جمع عائذ، (وهي الحديثة التاج من الطير والبهائم وهو في الأصل من باب الكناية، لأنَّ الحامل إذا ضربها المخاض عاذت أي لجأت)<sup>(٢)</sup> ألا ترى إلى قوله

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٥ وترتيبه الثامن والثلاثون من قصيدة له على بحر البسيط وعدتها تسعة وأربعون بيتا قالها في مدح النعمان بن المنذر والاعتذار إليه وقد سقت مطلعها مرات من قبل والبيت الشاهد بتمامه :

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمْسُحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ

الغَيْلِ وَالسَّنَدِ : الشجر الملتف - ديوان النابغة - ٢٥ - قال ابن يعيش في شرحه ٣ : ١١ : (الشاهد فيه إضافة (العائذات) إلى الطير، فهو من قبيل : (سَحَقُ عَمَامَةٍ) ، لأن العائذات صفة الطير . وقال البغدادي في الخزانة ٢ : ٧١ العائذات كان في الأصل نعتا للطير، فلما تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل أعرب بمقتضى العامل، وصار المنعوت بدلا منه، فالطير بدل من العائذات وهو منصوب إن كان العائذات منصوبا بالكسرة على أنه مفعول به للمؤمن، ومجرور إن كان مجرورا بإضافة المؤمن إليه .

(٢) قال البغدادي في هذا التفسير في ج ٥ ص ٧٣ من الخزانة : (وقد أغرب بعضهم بقوله العائذات جمع عائذ وهي الحديثة التاج من الطير . .)

«فصل» وَقَدْ أُضِيفَ الْمُسَمَّى إِلَى اسْمِهِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: لَقَيْتُهُ  
ذَاتَ مَرَّةٍ، وَذَاتَ لَيْلَةٍ، وَمَرَرْتُ بِهِ ذَاتَ يَوْمٍ، وَدَارُهُ ذَاتَ الْيَمِينِ،  
وَذَاتَ الشَّمَالِ، وَسَرِنَا ذَاتَ صَبَاحٍ قَالَ أَنَسُ بْنُ مُدْرِكَةَ الْخَثْعَمِيُّ:  
عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسُودُ مَنْ يُسُودُ

تعالى: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾<sup>(١)</sup>. لم يُرد النابغة تقديم  
العائذات، لضرورة الشعر، لكن أراد أن يذكر الصفة فحسب، وهي  
العائذات، (وأراد بها)<sup>(٢)</sup> نفس الذوات بحذف موصوفها واحتملت هذه الصفة  
أجناسا كثيرة لجواز وقوعها على الوحش والطيور وغيرهما فأردفها ذكر الطير بيانا أنه  
لم يرد بها إلا الطير، وانتصاب (الطيور) على التبعية للعائذات لكونه عطف بيان وهو  
من التوابع فلو كان موصوفا والعائذات صفة لانعكس الأصلة، والتبعية في  
انتصابهما.

تمامه:

«..... يَمَسُّهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ»

وهما موضعان.

قوله: «وَقَدْ أُضِيفَ».

إذا قلت: لقيته ذات مرة فمعناه: لقيته مدة صاحبة هذه اللفظة التي هي مرة.  
واللفظة هي الاسم، والصاحبة هي المرادة بالمسمى.

والسُرُّ في إضافة المسمى إلى الاسم هو طلب ضرب من المبالغة، ألا ترى أن  
قولهم لقيته ذات مرة فهو بمنزلة قولك: (لحظته لحظة)، لأن المراد من قولهم: مرة

(١) سورة مريم آية ٢٣.

(٢) في ب: فذكرها وأراد بها، والمثبت من الأصل وع.

حركة الفلك مرةً. فيكون معنى قولهم لقيته ذات مرة: (لقيته لقاءً قليلاً)، فيكون بمنزلة: (لحظته لحظة)، وعلى هذا الأسلوب قولهم: (ذات ليلة)، أي المدة التي صادفت فيها رؤية المرئي ليس لها اسم إلا الليلة، وحقيقة المدة: الحركة من حركات الفلك، ففي هذا قطع الشركة في الاسم عن غير هذا المسمى، وذلك ضرب من المبالغة وقد يتأتى فيه التعظيم مع قطع الشركة كما في قوله:

١٣٠ - إليكم ذَوِي آلِ النَّبِيِّ ..... .<sup>(١)</sup>

أي أنتم المستحقون لهذا الاسم الذي هو آل النبي، عظم آل النبي بهذه اللفظة وهي (آل النبي).  
قوله: «وذات اليمين» .

أي ناحية صاحبة هذه اللفظة وهي اليمين. و(ذا صباح) أي وقتا صاحب هذه اللفظة التي هي صباح.

يريد: عزمت على الإقامة إلى وقت الصباح، لأنني وجدت الرأي والحزم يوجيان ذلك.

٢١٥ - ثم قال: ..... (لشيء ما يسود من يسود)<sup>(٢)</sup>

(١) هذا بعض بيت للكعب بن زيد الأسدي وقد مر ذكره وتفسيره من قبل في الرسالة انظر ص ٤٩٠.

قال ابن يعيش في شرحه ١٢:٣ المراد إليكم يا آل النبي، أي يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آل النبي، ولو قال: (يا آل النبي) لم يكن فيه ما في قوله: (يا ذوي آل النبي) من المدح والتعظيم.

(٢) هذا إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر:

عزمتُ على إقامة ذِي صباح  
لأمر ما يسود من يسود

والبيت من الوافر عزاه البغدادي في الخزانة ٣: ٨٨ إلى أنس بن مَرْذُوقَةَ الحنظلي فملا عن أبي محمد الأعرابي في فرحة الأدب. وهو من شواهد سيويه ١: ٢٢٧ ولم يعزه لأحد

وَقَالَ الْكَمِيْتُ :

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءً وَأَلْبَبُ

و «ما» زائدة، يقول: إن الذي سَوَّده قومه لا يسودونه إلا لشيء (رأوه فيه من الخصال، والأمر المحمودة الجليلة)<sup>(١)</sup>، ولا يجوز أن يسود السَّيد إلا بعد سبب من أسباب السيادة، أراد أنهم سودوه على علم وخبرة به.

فإن قلت: (ذا صباح) من الظروف الأزمنة، فلم انجرَّ في البيت؟ قلت: قَالَ مفسِّرُ هذا البيت في «شرح أبيات الكتاب»<sup>(٢)</sup> جرَّ (ذا صباح) ولا يجوز مثل هذه (إلا في لغةٍ لِقَوْمٍ مِنْ خَثْعَمٍ)<sup>(٣)</sup>، أو يضطر إليه شاعر، (هذه الألفاظ من الشرح)<sup>(٤)</sup>، وقائل هذا البيت من خثعم.

قوله:

١٣٠ - إِلَيْكُمْ

تَطَلَّعَتْ : تَشَوَّقَتْ . يُقَالُ : (تَطَلَّعْتُ إِلَى وَرْدٍ)<sup>(٥)</sup> كِتَابِهِ ، نَوَازِعُ قَلْبِي : أَي أَشْوَاقُ

قال ابن يعيش في هذا الشاهد: (المراد على إقامة صاحب هذا الاسم وصاحبه هو صباح، فكانه قال: على إقامة صباح. وقال فيه سيبويه: (وذو صباح بمنزلة ذات مرة، تقول: سير عليه ذا صباح، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقة لذات مرة، وذات ليلة. وأما الجيدة العربية فإن تكون بمنزلتها (يريد بمنزلتها ظرفاً) قال رجل من خثعم: عزمْتُ على إقامة . . . البيت فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع.

(١) في ب: «رأوا من الخصال الجميلة والأمر المحمودة الجليلة» والمثبت من الأصل وع.

(٢) انظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ج ١ ص ٢٥٧.

(٣) في الأصل وع «إلا في لغة قوم من خثعم» والمثبت من ب وهو الموافق لرواية (شرح أبيات الكتاب) ١: ٢٥٧.

(٤) في ب وع «هذه ألفاظ الشرح» والمثبت من الأصل.

(٥) نسبة إلى بيت الكميث بن زيد الأسدي:

إلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءً وَأَلْبَبُ

وقد تكرر كثيراً - انظر ص ٦٨٢ حاشية ١.

(٦) في الأصل: «تطلعت إلى» والمثبت من ب وع.

«فصل» وَقَالُوا فِي نَحْوِ قَوْلِ لَبِيدٍ :

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ  
وَقَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ :

\* دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ \*

نوازع<sup>(١)</sup>. واللب: العقل، وجمعه ألباب، وقد يجمع على ألب، كما يجمع بؤس على أبؤس، وإظهار التضعيف لضرورة الشعر ومثل هذا الإظهار ما في قوله:

٢١٦ - تَشْكُو الْوَجِيَّ مِنْ أَظْلَلٍ وَأُظْلَلٍ<sup>(٢)</sup>

أي: من أظّل وأظّل. والأظّل: ما تحت منسّم البعير وهو طرف حُفّه، وفي قوله: ياذوي آل النبي، من المدح والتعظيم ما ليس في قوله: يا آل النبي، لأنه بقوله: (ذوي آل النبي) قد جعلهم أصحاب هذا الاسم وهو آل النبي، ومن كان صاحب هذا الاسم فهو بالقصوى من مراتب التعظيم.

قوله: «وقالوا».

ذكر في هذا الفصل إضافة اسم عام كالاسم والحي إلى اسم خاص، وهذا قريب من الفصول السابقة آنفا، والسّر في إضافة الاسم إلى المسمى: إرادة التفضيم، وصيانة للمسمى عن الذكر والاستعمال، ومن هذا الباب قولهم: «باسم الله» والمعنى: إن اسم الله في استكفاء المهمّ مُغْنٍ عَنْ ذِكْرِ الذَّاتِ.

تمامُ قَوْلِ لَبِيدٍ :

(١) في الأصل: نازع والمثبت من ب وع.

(٢) هذا شعر بيت من أرجوزة للمجاج في ديوانه ص ١٥٥ وترتيبه الثامن والثمانون من الأرجوزة وعدتها سبعة وخمسون ومائة بيت من مشطور الرجز. والوجي: الحفي.  
وموضع الشاهد فيه قوله: (أظلل وأظلل) حيث أظهر التضعيف الذي هو قبل فك الإدغام الأظّل.

وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ<sup>(١)</sup>

وَقَوْلُهُ :

«..... ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

أَيُّ ثُمَّ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا، أَي حِفْظُ اللَّهِ . وَقَبْلَهُ :

«فَقَوْمًا فَقَوْلًا بِالَّذِي قَدْ عَرَفْتُمَا<sup>(٢)</sup> وَلَا تَحْمِشَا وَجْهًا وَلَا تَحْلِقَا الشَّعْرَ»<sup>(٣)</sup>

وَأَوَّلُ قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ :

٢١٨ - «لَا يَنْعَشُ الطَّرْفُ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ<sup>(٤)</sup>

(١) هذا عجز بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص ٢١٤ والبيت بتمامه :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولًا كاملًا فقد اعتذر

وترتيب هذا البيت السابع من مقطوعة للبيد عدتها سبعة أبيات فيكون هذا الشاهد آخرها

وأولها :

تَمَنَى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبِيعَةَ أَوْ مُضَرَ

(٣، ٢) روايته في الديوان ص ٢١٣ : علمتما : بدل : عرفتما وكذلك : ولا تحلقا بدل : (ولا

تحلقا الشعر). قال ابن يعيش في شرحه ٣: ١٤ : (فلان المراد ثم اسم معنى السلام

عليكما، فحذف المضاف . واسم معنى السلام هو السلام، فكأنه قال : ثم السلام

عليكما .

(٤) هذا صدر بيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ص ٦٥٤ وترتيبه الثامن عشر من قصيدة

طويلة له عدتها أربعة وثمانون بيتا ومطلعها :

أَعْنُ تَرَسَّمْتُ مِنْ خَرَقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

وعجز البيت :

دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ .....

قال ابن يعيش : المراد باسم معنى الماء فحذف المضاف، واسم معنى الماء هو الماء،

و«ماء» حكاية صوت الشاة .



وقبله :

كَأَنَّهُ بِالضُّحَى تَرْمِي الصَّعِيدُ بِهِ دَبَابَةٌ فِي عِظَامِ الرَّأْسِ خُرْطُومٌ<sup>(١)</sup>  
الضمير في كأنه: للغزال، والدَّبَابَةُ: الخمر، أي تدبُّ في العظام. والخُرطوم:  
أيضا الخمر، شَبَّه الغزال في لزومه الأرض بشارب خمر لا ينعش الطرف: أي  
لا يرفعه، وَتَخَوَّنَهُ: تَعَهَّدَهُ. و(ما): مصدرية و(الماء): حكاية صوت الظبية وهو  
قولها: (ماما) إذا صاحت. و(مبغوم): بمعنى: باغم، يقال: بَغَمَ الخِشْفُ<sup>(٢)</sup>  
الصَّائِدُ إِذَا صَاحَ لَهُ. والبَغَامُ: أرحم صوته، وهو من صفة الدَّاعِي ويناديه: في  
موضع الحال. يقول: لا يرفع طرف هذا الغزال إلا تَخَوَّنُ دَاعٍ (ينادي)<sup>(٣)</sup> يعني أمه.  
وقيل: المَبغومُ: المَصْوُوتُ، تقديره: مبغوم نداؤه، حذف ذلك اكتفاء بما جرى  
(من ذِكْرِ ويناديه)<sup>(٤)</sup>، لأنه إذا نادته أمه بـ(ماما) يجيها ويصيخُ لنداها، فذَكَرَ هذا  
المحذوف وتركته بمنزلة للعلم به.  
وفي بعض الشروح: أي لا يرفع الغزال طرفه إليها، إلا بقدر الإرضاع إذا نادته  
هي فقالت: (ماما) أجابها هو بمثل ذلك. وَتَخَوَّنُهَا: إِرْضَاعُهَا وتفقدتها.  
داع: مَصْوُوتٌ. مبغوم: مُجَابٌ.

(١) البيت لذى الرمة وترتيبه السابع عشر من قصيدته التي أشرت إليها أطر ديوان ذي الرمة ص

(٢) الخِشْفُ: الظبي بعد أن يكون جذائفة، وقيل: هو خِشْفٌ لول ما يولد.

(٣) ما بين المتكلمين ساقط من ب والمشت من الأصل وفيه ع: (ينلعيه)

(٤) في ع: «من ذكر نداه» والمشت من الأصل وب.

وَقَوْلُهُ:

\* تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَلَّمٍ \*

إن المضاف، يعنون الاسم مقحم، خروجه ودخوله سواء، وحكوا:  
هذا حي زيد، وأتيتك وحي فلان قائم، وحي فلانة شاهد.

وَأَنشَدُوا:

يَأْفُرُ إِنَّ أَبَاكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتَ حَائِفَةً عَلَى الْإِحْمَاقِ  
وَعَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ فِي أُبْيَاتِ قَالِهِنَّ: حَيَّ رَبَّاحٍ،  
بِإِقْحَامِ حَيٍّ، وَالْمَعْنَى: هَذَا زَيْدٌ، وَإِنَّ أَبَاكَ خُوَيْلِدًا: وَقَالِهِنَّ رَبَّاحٌ،  
وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّمَّاحِ:

\* وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذُّئْبِ

أَيُّ الذُّئْبِ.

قوله:

٢١٩ - «تداعين باسم الشيب في متلّم» .....

أي كل واحد من هذه الإبل يدعو صاحبه إلى الشرب باسم الشيب وهو صوت  
مشافر الإبل عند شرب الماء، إذا سمع الآخر صوت تجرعه الماء ازداد فيه رغبة

(١) البيت بتمامه:

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَلَّمٍ جَوَابُهُ مِنْ بَصْرَةَ وَسَلَامٍ

والبيت من قصيدة لذي الرمة في ديوانه ص ٦٨٩ وترتيبه السادس والأربعون من قصيدة له  
عدها ستة وخمسون بيتاً من الطويل قالها في مدح إبراهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة  
ومطلعها:

الَا خَيْبًا بِالزَّرْقِ دَارَ مُقَامِ لِعَمِي وَإِنْ هَاجَتْ رَبِيعَ سِقَامِي

استشهد بهذا البيت لإقحام لفظ اسم .

وكان ذلك دعاه إلى الشرب بالسيب . والمثلم : الحوض المتهدم .  
تمامه :

جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ .....

فالبصرة : حجارة تضرب إلى البياض ، وبها سميت البصرة ، والسلام بكسر  
السين . الأحجار ، الواحدة سَلِمَةٌ بفتح السين وكسر اللام .

قوله : (إِنَّ المَضَافَ . . . . .) هو مُتَّصِلٌ إِلَى قَوْلِهِ . . . . . وَقَالُوا :

٢٢٠ - يَا قُرْ . . . . .<sup>(١)</sup>

يَهْجُو قُرَّةَ بَنِ خُوَيْلِدٍ .

أي كنت أخاف على أبيك أن يحرق : أي يلد أحمق ، يريد بهذا أنه أحمق .

قوله :

٢٢١ - « . . . . . مَقَامَ الذَّنْبِ . . . . . »<sup>(٢)</sup>

هذا تأكيد في نفي الذنب ، لأنه إذا نفى موضع قيامه فقد نفاه قطعاً .

وقبله :

وماءٍ قد وُزِدْتُ لَوْضَلْتُ أُرْوَى عَلَيْهِ الطَّيْرُ كَالْوَرَقِ اللَّجِينِ<sup>(٣)</sup>  
دَعَرْتُ بِهِ القَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ . . . . .

تمامه : . . . . . كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

(١) هذا بعض بيت من البسيط نسب في حاشية ابن يعيش ٣ : ١٥ إلى جبار بن سلمى من شعراء الجاهلية والبيت بتمامه :

يَا قُرْ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خَائِفَةً عَلَى الإخْمَاقِ

وموضع الشاهد فيه قوله : (حَيٌّ) حيث أقحم هذا اللفظ على لفظ خويلد

(٢) البيت الشاهد بتمامه :

دَعَرْتُ بِهِ القَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذَّنْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

(٣) وهذا البيت وما يليه ترتيبهما الرابع والخامس من فريدة للشماخ بن ضرار في ديوانه ص

يقول: وردت ذلك الماء لأجل أن أرى عليه أروى، أي هذه المرأة واللجين: الخبط، وهو ما سقط من الورق عند الخبط، وقوله: دَعَرْتُ: أي نَفَرْتُ الطيور عن ذلك تنفيرا أو شَرَدْتُ الوحوش عنه تشريدا، واللجين: المطرود.

(ومن دأب الكتاب أن يقولوا: حضرة فلان، ومجلس فلان، وكتبت إلى حضرتي، وإلى جهته، وإلى جانبه العزيز يريدون نفسه وذاته<sup>(١)</sup>)، ألا ترى إلى قوله:

٢٢٢ - إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ<sup>(٢)</sup>

٣٢٠-٣٢١ وليسا لذي الرمة كما نسبهما إليه بعض النحاة، مدح بها عرابة بن أوس - رضي الله عنه - والقصيدة من الوافر وعدتها في الديوان تسعة وعشرون بيتا على أن البغدادي ذكر في الخزانة أن عدتها أربعة وثلاثون بيتا وأورد منها ستة عشر بيتا ثم قال: «وهذا المقدار نصف القصيدة» انظر الخزانة ٤: ٣٤٨ وديوان الشماخ بن ضرار تحقيق صلاح الدين الهادي ٣١٩-٣٤٣، وأول القصيدة:

كَلَّا يَوْمِي طُوَالَةٌ وَضَلُّ أَرْوَى ظَنُونٌ أَنْ مَطْرَحُ الظُّنُونِ

وموضع الشاهد فيه قوله: (مقام الذئب) على أن لفظ (مقام) مقحم وقال الزمخشري في هذا الشاهد في الكشاف في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿ وَنَكَحْنَ بَنِيهِ ﴾ آية ٥١ من سورة فصلت: «ونفيت عنه مقام الذئب» يريد ونفيت عنه الذئب (الكشاف ٣: ٢٥٨)

- (١) الكلام الوارد بين المعكفين اقتبسه صاحب الإقليد من الكشاف ٣: ٤٥٨.
- (٢) البيت من البسيط وقد نسبة محب الدين أفندي صاحب (تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات في شرح شواهد الكشاف ج ٤: ٣٥٧ إلى زياد بن الأعجم في مدح عبد الله بن الحشرج أمير نيسابور. وقد استشهد به الزمخشري في الكشاف في معرض تفسيره قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنَابِ اللَّهِ ﴾ من سورة الزمر. قال: وهذا من باب الكناية، لأنك إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت فيه. ألا ترى إلى قوله: إِنَّ السَّمَاحَةَ . . . البيت. ومنه قول الناس: لمكانك فعلت كذا. أي لأجلك وفي الحديث . . . لمكان الرجل) انظر الكشاف ٣: ٤٠٤.

وَمِنْهُ قَوْلُ النَّاسِ : لِمَكَانِكَ فَعَلْتُ كَذَا، أَي لِأَجْلِكَ، وَفِي الْحَدِيثِ :  
 «إِنَّ مِنَ الشَّرِكِ الْخَفِيِّ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ لِمَكَانِ الرَّجُلِ»<sup>(١)</sup>  
 قوله : «وتضاف أسماء الزمان» .

إنما تضاف هي إليه تنزيلا له منزلة المصدر، وليس يبدع أن يقع الفعل موقع  
 المصدر، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>  
 على ماسبق قبل، (وإلى قوله)<sup>(٣)</sup> : «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»<sup>(٤)</sup> أي  
 سماعك، لَأَنَّ (تَسْمَعُ) مبتدأ. (وخير) : خبر له، والمبتدأ لا يقع إلا أسماء، وإلى  
 قوله :

١٥٥م - ..... وَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ : اللَّهُ»

أي : اللهم، وهذه المناسبة بين هذه الأسماء وبين الفعل، بدليل اقتران الحدث  
 بالزمان، فإذا جازت الإضافة بأدنى ملابسة كان أن تجوز بالأقوى أولى وأحرى. أو  
 تقول : من حق الفعل أن لا يضاف إليه، لأنه لما به من الإبهام المفرط لا يتخصص  
 في نفسه، فكيف يختص غيره، إلا أنهم تركوا القياس، واستحسنوا في إضافة  
 الزمان إلى الفعل، لأنَّ الفعل يدل على الزمان والمصدر، فصار الزمان بعض  
 الفعل، وإضافة بعض الشيء إلى ذلك الشيء جائز.

(١) انظر الحديث برواياته المختلفة في مسند أحمد ٣/٣٠ وسنن ابن ماجه / كتاب الزهد وطلب  
 الرياء والسمعة .

(٢) سورة البقرة آية ٦ .

(٣) في ب : «وإلى قولهم » والمثبت من ب وع .

(٤) مجمع الأمثال ١ : ١٢٩ قال الميداني : يضرب لمن خيره خير من مره .

(٥) مر آنفا - انظر ص ٥٣٦ ، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ص ٤٥ .

\* فصل \* وَتُضَافُ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ إِلَى الْفِعْلِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ، وَتَقُولُ : جِئْتُكَ إِذْ جَاءَ زَيْدٌ . وَآتَيْكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرُ ، وَمَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ دَخَلَ الشِّتَاءُ ، وَمُذْ قَدِمَ الْأَمِيرُ . وَقَالَ :

\* حَنْتَ نَوَارٌ وَلَاتَ هُنَّا حَنْتَ \* .

قوله : « وَمُنْذُ دَخَلَ الشِّتَاءُ » .

أي مُدَّةَ دُخُولِ الشِّتَاءِ .

قوله :

٢٢٣ - حَنْتَ

تمامه ..... وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أُجْنِتَ<sup>(١)</sup> .....

نوار<sup>(١)</sup> : اسم لابنة عبد شمس ، كانت قد عشقت ملكا ، فهم الملك بأن يوقع على عبد شمس ، فشعرت نوار بذلك ، وأذنت أباه ، فقال رجل من أقربائها :

(١) نسب في حاشية شرح ابن يعيش ٣ : ١٥ إلى حَجَلِ بْنِ نُضَلَّةِ الْعَيْنِي ، حيث كان قد أسر بنت عمرو بن كلثوم وركب بها المفاوز فلما ابتعدت عن ديار أهلها تلهفت عليهم واشتقت وحنّت إليهم ففي ذلك يقول حَجَل :

حَنْتَ نَوَارٌ وَلَاتَ هُنَّا حَنْتَ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أُجْنِتَ

بينما نقل البغدادي في الخزانة ٤ : ١٩٩-٢٠٠ أنه منسوب لشبيب بن جَعِيلِ التَغْلِبِيِّ وَلِحَجَلِ بْنِ نُضَلَّةِ .

والبيت من الكامل (هنا) بالفتح والتشديد معناه : هُنَا . وبدا : بمعنى ظهر . (وَأُجْنِتَ) : بالجيم : أُخْفِتَ وسترَت كذا عن البغدادي في الخزانة ٤ : ١٩٧-١٩٩ . والشاهد فيه قوله : (هنا) حيث أضاف اسم الزمان إلى الفعل وهو حنّت والمعنى : حنّت نوار إلى أهلها وليس الحين حين حنين وبدا من نوار ما كانت تستره من الشوق إلى ديارها .

(٢) خطأ البغدادي الجَنْدِيُّ فيما ذهب إليه من تفسير لهذا البيت بقوله في الخزانة ٤ : ٢٠١ بعد أن أورد شرح صاحب الإقليد : هذا كلامه ، وهو خطأ فاحش وما قاله شرح لمثل وهو : (حنّت) وَلَاتَ هُنَّتِ وَأَتَى لِكَ مَقْرُوعٍ وَاَنْظُرْ مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ١ : ١٩٢ .

وَتُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَةِ أَيْضًا كَقَوْلِكَ : أُنْتَبِذَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ  
أَمِيرًا ، وَإِذَا الْخَلِيفَةُ عَبْدُ الْمَلِكِ ، وَقَدْ أُضِيفَ الْمَكَانُ إِلَيْهِمَا فِي قَوْلِهِمْ :  
أَجْلَسَ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ ، وَحَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ .

«حَنَّتْ نَوَارٌ» أَي اشْتَاقتْ نَوَارٌ إِلَى مَنْ تَحَبَّهُ ، وَلَيْسَ الْوَقْتُ حِينَ الْحَنِينِ . (وَهُنَا) :  
أَصْلُهُ فِي الْمَكَانِ فَاسْتَعْمَلَ فِي مَعْنَى الْحَيْنِ هُنَا ، لِأَنَّ ( لَا ) الَّتِي يَكْسَعُونَهَا بِالنَّاءِ  
لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَحْيَانِ ، وَمِثْلُ هَذَا (حَيْثُ) فِي قَوْلِهِمْ : «قَلْتُ هَذَا حَيْثُ قَلْتُ  
ذَلِكَ» .

أَي حِينَ قَلْتُ ، وَ(إِذَا) فِي قَوْلِهِمْ : (خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ بِالْبَابِ) ، أَي فَبِالْحَضْرَةِ ،  
فَأَصْلُ (حَيْثُ) فِي الْمَكَانِ ، وَأَصْلُ (إِذَا) فِي الزَّمَانِ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ (ذَلِكَ) فِي الزَّمَانِ  
وَهَذَا فِي الْمَكَانِ كَمَا رَأَيْتَ ، فَكَذَا (هُنَا) فِي الْبَيْتِ ، اسْتَعْمَلَ فِي الزَّمَانِ وَإِنْ كَانَ  
أَصْلُهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ فِي الْمَكَانِ .

قَوْلُهُ : وَتُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَةِ

إِنَّمَا جَازَتْ هَذِهِ الْإِضَافَةُ مِنْ قَبْلِ أَنْ مَدْلُولَاتُ الْجُمْلَةِ مَعَانٍ ، وَإِنْ كَانَتْ تَتَرَكَّبُ  
مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ . وَالْمَعْنَى وَالْأَزْمَنَةُ ظُرُوفُ الْمَعْنَى ، فَالْمَلَابَسَةُ إِذَنْ بَيْنَ الزَّمَانِ  
وَالْمَعْنَى ظَاهِرَةٌ ، وَالْإِضَافَةُ تَكُونُ بِأَدْنَى مَلَابَسَةٍ ، وَالْمَعْنَى : أُنْتَبِذَ زَمَانًا كَانَ ظَرْفًا  
لِإِمَارَةِ الْحَجَّاجِ أَوْ لَخَلَاقَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ .

عِبَارَةٌ أُخْرَى : الْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ لَا تَتَضَمَّنُ الزَّمَانَ ، غَيْرَ أَنَّهَا لَمَّا نَاسَبَتْ الْجُمْلَةَ  
الْفِعْلِيَّةُ بِكُونِهَا خَيْرًا جُوزُوا الْإِضَافَةَ إِلَيْهَا .

قَوْلُهُ : «إِلَيْهِمَا» .

أَي إِلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْإِسْمِيَّةِ ، (وَوَجْهٌ إِضَافَةُ الْمَكَانِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ  
مَادَكْرَنَا فِي إِضَافَةِ اسْمِ الزَّمَانِ : مِنْ تَنْزِيلِ الْفِعْلِ مَنزِلَةَ الْمَصْدَرِ . أَمَا وَجْهٌ إِضَافَتِهِ إِلَى

وَمِمَّا يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ آيَةٌ لِقُرْبِ مَعْنَاهَا مِنْ مَعْنَى الْوَقْتِ قَالَ :  
بِآيَةِ يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا

الاسمية<sup>(١)</sup> فلما مر في إضافة اسم الزمان أيضا، لأن المكان كالزمان في كونه ظرفا للمعنى نحو: (أَجْلِسْ حَيْثُ تَجْلِسُ)، أي : (اجلس في مكان جلوسك) ألا ترى أن المكان قد وقع ظرفا لجلوسك، فتحققت الملاسة بين المكان والمعنى فَتَصَحَّحُ الإضافة.

(قوله : «آية لقرب معناها»<sup>(٢)</sup>).

الوقت حادث صار علامة لحادث آخر، كقولك : (آيتك وقت طلوع الشمس) (فوقت طلوع الشمس)<sup>(٣)</sup> علامة للإتيان، والآية علامة، فمن هذه المشابهة جاز إضافتها إلى الأفعال تشبيها للآية بالوقت، وهذه الإضافة في الآية خاصة.

قوله :

٢٢٤ - بِآيَةِ يُقَدِّمُونَ (الْخَيْلَ شُعْثًا)<sup>(٤)</sup> .....

معناه : إذا رأيت قوما يقدمون الخيل شعثا، فهم الذين أريد تبليغ الرسالة إليهم

(١) ما بين القوسين من ب والذي ورد مكانه في الأصل و ع : «وبعد إضافة اسم المكان إلى الجملة الاسمية».

(٢) ما بين القوسين من ع والذي جاء في الأصل و ب (قوله : لقرب معناها).

(٣) ما بين القوسين من الأصل و ع والذي جاء في ب (فطلوع الشمس).

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع . وهذا صدر بيت وعجزه :

كأن على سَنَابِكِهَا مُدَامًا .

وهو من الوافر نسبة سيبويه في الكتاب ٣ : ١١٨ إلى الأعشى وليس في ديوانه، وقال فيه البغدادي : «لم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه، وفي غيره غير منسوب إلى أحد والله أعلم به».

الخرزانه ٦ : ٥١٤ . وموضع الشاهد فيه إضافة (آية) إلى الفعل الذي هو (يُقدِّمون) . قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣ : ١٨ يقول : أبلغهم كذا بعلامة إقدامهم الخيل شعثا متغيرة من الجهد، وشبه مايتصبب من عرقها ودمها بالمدام لحمرة . والسنايك جمع سنبك وهو مقدّم الحوافر . يريد أنه لما صار ذلك عادة لهم وأمرأ لازما صار علامة ا . هـ .



وَقَالَ آخَرُ :

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا بَايَةَ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

فَبَلَّغَهُمْ كَذَا وَكَذَا، (وَالشَّعْثُ) جَمْعُ أَشْعَثَ، وَهُوَ مَغْبِرُ الرَّأْسِ، (وَالسَّنَابِكُ): جَمْعُ السَّنْبُكِ، وَهُوَ طَرَفُ مَقْدَمِ الْحَافِرِ، جَعَلَ تَلَطَّحَ السَّنَابِكِ بِالِدَمِ عِلَامَةً لِإِقْدَامِهِمُ الْخَيْلِ، أَيْ: لِتَقْدِيمِهِمُ الْخَيْلَ، يُقَالُ: قَدَّمْتُهُ وَأَقْدَمْتُهُ، بِمَعْنَى .  
قَوْلُهُ :

٢٢٥ - «أَلَا مَنْ .....»

كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ يُبْلَغُ عَنِّي الرَّسَالَةَ إِلَى تَمِيمٍ، وَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: بَأَيِّ عِلَامَةٍ يُعْرَفُونَ فَقَالَ عِلَامَتُهُمْ: حُبُّهُمْ الطَّعَامَ، وَبَنُو تَمِيمٍ يُعَيِّرُونَ بِشِدَّةِ الْمَحَبَّةِ لِلطَّعَامِ وَالْحَرَصِ عَلَيْهِ. وَيُقَالُ لَهُمْ: «أَسْرَى الدِّخَانَ» قَالَ الشَّاعِرُ فِيهِمْ:

٢٢٦ - إِذَا مَا مَاتَ مَيْتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَّكَ أَنْ يَعْيشَ فَجِيءَ بِزَادٍ  
بِخُبْرٍ أَوْ بِتَمْرٍ أَوْ بِسَمْنٍ أَوْ الشَّيْءِ الْمَلْفُفِ فِي الْجَادِ  
تَرَاهُ يُطَوِّفُ فِي الْأَفَاقِ حِرْصًا لِيَأْكُلَ رَأْسَ لُقْمَانِ بْنِ غَادِ

(١) البيت بتمامه :

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا بَايَةَ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

وهو من الوافر نسبه سيويه في الكتاب ٣: ١١٨ إلى يزيد بن عمرو بن الصُّعْقِ وقال ابن يعيش في شرحه ٣: ١٨-١٩: البيت لزيد بن عمرو بن الصُّعْقِ وقال: (الشاهد فيه أيضا إضافة الآية إلى يحيون والمعنى إذا رايت تميما فبلغهم عنى الرسالة، فكان قائلا قال: بأى علامة تعرف تميم فقال . . . . .) وللبيت قصة ذكرها البغدادي في الخزانة ٦: ٥٢١-٥٢٣. وقال سيويه في الكتاب ٣: ١١٨. فمساء لغو. حيث اعتبر الإضافة إلى الفعل ومساء زائدة.

(٢) البيت وما يليه من بيتين آخرين من الوافر ذكرهما البغدادي في الخزانة ٦: ٥٢٣. ولم يهرهما لأحد، وكذلك فعل المبرد في الكامل ١: ١١٣، وصاحب الأغاني ١٩: ١٢٧، ورواية الأبيات في هذه المواضع فيها بعض خلاف.

وَذُو فِي قَوْلِهِمْ: أَذْهَبُ بِذِي تَسْلَمٍ، وَاذْهَبَا بِذِي تَسْلَمَانَ، وَاذْهَبُوا  
بِذِي تَسْلَمُونَ، أَي بِذِي سَلَامَتِكَ، وَالْمَعْنَى: بِالْأَمْرِ الَّذِي يَسْلَمُكَ..

وَ «مَسَا» فِي «بَابِ مَ» : زَائِدَةٌ كَأَنَّهُ قَالَ (بَابِيَّةٌ) <sup>(١)</sup> يَجْبُونَ . وَسَبَبُ تَعْيِيرِهِمْ بِمَا  
ذَكَرْنَا أَنَّ عَمْرُو بْنَ هَنْدٍ نَدَّرَ أَنَّ يَحْرُقَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ مِائَةَ رَجُلٍ ، لِأَجْلِ أَنَّهُمْ قَتَلُوا أَخَا  
لَهُ ، وَأَخَذَ مِنْهُمْ ثَمَانِيَةَ وَتَسْعِينَ رَجُلًا ، ثُمَّ التَّمَسَّ تَمَامَ الْمِائَةِ فَلَمْ يَجِدْ فَأَقْبَلَ رَاكِبًا  
يُوضِعُ بَعِيرَهُ <sup>(٢)</sup> ، فَلَمَّا أَتَى إِلَى عَمْرُو وَقَالَ : لَهُ مِنْ أَنْتِ؟ قَالَ : أَنَا رَجُلٌ مِنَ الْبُرَاجِمِ ،  
قَالَ : وَمَا أَتَى بِكَ؟ قَالَ إِنِّي رَأَيْتُ الدُّخَانَ فَأَقْبَلْتُ نَحْوَهُ ، فَقَالَ عَمْرُو : («وَأَيْنَ الشَّقِي  
رَاكِبُ الْبُرَاجِمِ») <sup>(٣)</sup> فَذَهَبَ مِثْلًا <sup>(٤)</sup> ، ثُمَّ عَيَّرُوا بَعْدَ هَذِهِ الْقِصَّةِ بِاللَّهْمِ وَالتَّمَاسِ الطَّعَامِ .  
قَوْلُهُ : «وَذُو» .

(«ذُو» يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ مُصَدَّرًا ، وَالْمُصَدَّرُ اسْمُ جِنْسٍ) <sup>(٥)</sup> ، وَذُو يُضَافُ إِلَى  
أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ ، تَقْدِيرُهُ : أَذْهَبُ بِأَمْرِ ذِي تَسْلَمٍ <sup>(٦)</sup> ، فَحَذَفَ الْمُوصُوفُ أَي بِأَمْرِ فِيهِ  
سَلَامَتِكَ ، وَالْفِعْلُ مُؤَوَّلٌ بِالْمُصَدَّرِ ، أَي بِأَمْرِ ذِي سَلَامَتِكَ ، لِأَنَّ السَّلَامَةَ وَقَعَتْ فِي  
ذَلِكَ الْأَمْرِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ الْأَمْرُ صَاحِبًا لِلْسَّلَامَةِ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ : (أَذْهَبَ بِوَقْتِ ذِي  
تَسْلَمٍ) ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي وَقْتٍ فَيَكُونُ الْوَقْتُ صَاحِبًا لِذَلِكَ الْفِعْلِ ،  
إِذْ لَا بَدَلَ لِلْفِعْلِ مِنْهُ ، فَصَارَ قَوْلُكَ صَاحِبَ الْفِعْلِ وَوَقْتِ الْفِعْلِ سَوَاءً .

وَاخْتَارَ هَذَا التَّأْوِيلَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالظُّرُوفِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ بٍ وَعٍ ، وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) الْإِيضَاعُ : الْإِسْرَاعُ . اللَّسَانُ (وَضْعٌ) .

(٣) فِي بٍ : «وَأَيْنَ الشَّقِي رَاجِمُ الْبُرَاجِمِ» .

(٤) انظُرِ الْمَثْلَ وَقِصَّتَهُ فِي الْمِيدَانِيِّ ١ : ٩ ، وَابْنِ عَيْشٍ ٣ : ١٩ ، وَالخَزَائِنَةَ ٦ : ٥٢٦ ، وَرَوَايَاتُهُ

مُخْتَلِفَةٌ هُنَاكَ .

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَالْمَثْبُوتُ مِنْ بٍ وَعٍ .

(٦) انظُرِ سَبْيُوهُ ٣ : ١١٩ .

\* فصل \* وَيَجُوزُ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ  
بِالظَّرْفِ فِي الشَّعْرِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَمْرٍو بْنِ قَمِيئَةَ :  
\* لِلَّهِ دَرٌّ - الْيَوْمَ - مَنْ لَأَمَهَا \*

الجملة، وقال الشيخ أبو علي : أما قولهم أذهب بذي تسلم، واذهي بذي تسلمين .  
فقد أوقعوا الفعل موقع المصدر، حتى جرى ذلك مجرى المثل، فلم يقس عليه  
فكانه قيل : بذي سلامتك، فيقصد بذي إلى السلامة، فهو من إضافة المسمى إلى  
الاسم نحو قوله :

١٣٠- إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ<sup>(١)</sup>  
قوله : «ويجوز الفصل» .

المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يقع بينهما فاصل  
وجواز الفصل بينهما بظرف في الشعر لضرورة الشعر، ولكون الظروف من  
المعاني، بمنزلة أنفسها لاشتغالها عليها، لأن للظرف اتصالاً بالمظروف حتى  
كأنهما شيء واحد بدليل أنهم يقولون : أحمل هذا الوعاء، والمراد : حمل ما في  
الوعاء . إذ المقصود ذلك، فلما نزل الظرف من المظروف بمنزلة نفس المظروف  
بحيث لا ينفك عنه جعل الفصل بالظرف كلا فصل .  
قوله :

«لله دَرٌّ .....

أي : لله دَرٌّ مِنْ لَأَمَهَا الْيَوْمَ، وقبله :

قَدْ سَأَلْتَنِي بِنْتُ عَمْرٍو عَنِ الْأَرْضِينَ إِذْ تَنَكَّرَ أَعْلَامُهَا

١١١م - «لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ .....

(١) انظر البيت في ص : ٦٨٢، ٦٨٣، فقد تكرر كثيرا .

(٢) هذا البيت من السريع وهو ثاني آيات ثلاثة لعمر بن قميئة ذكرها الخدادي في الخزانة

٤ : ٤٠٧، وقد استشهد به سيويه في الكتاب ١ : ١٧٨، ١٩٤ كما تكرر هذا الشاهد في

وَقَوْلُ دُرْنَا:

«هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ».

وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

«بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ»

وبعد: تَذَكَّرْتُ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالَهَا وَأَعْمَامُهَا.

الأعلام: الجبال، جمع علم، ويجوز أن يراد بها المنار المنصوبة على الطرق ليستدل بها السالك، يقول: سألتني عن المكان الذي أنكرته واستخبرتني عن اسمه، و(ساتيدما): جبل و(استعبرت): بكت وأهلها: مبتدأ خبره (بها)، والجملة في موضع نصب وصف للأرض، وأخوالها: منصوب بفعل مضمر، أي تذكرت أخوالها فيها.

قوله: «وَقَوْلُ دُرْنَا»

هي بِنْتُ عَبَّيْهِ تَرْتِي ابْنِي لَهَا، وتمامه:

١٩٠- «.....» إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةً فَدَعَاهُمَا<sup>(١)</sup>

أي هما صاحباً مَنْ لَا صَاحِبَ لَهُ.

قوله:

٢٢٧- «.....» بَيْنَ .....<sup>(٢)</sup>

الرسالة ص ٤٣٩. وموضع الشاهد فيه قوله: (لله در- اليوم- من لامها) حيث فصل بين

المتضامنين بالظرف في ضرورة الشعر.

(١) صدره: هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ. وقد مر هذا البيت آنفاً. ص ٦١٧. قال ابن

يعيش في شرحه ٣: ٢١ (الشاهد فيه إضافة الأخوين إلى «مَنْ» مع الفصل بالجار

والمجور).

(٢) من المنسرح نسبة سيبويه في الكتاب ١: ١٨٠، وابن يعيش في شرحه ٣: ٢١ للفرزدق

وليس في ديوانه وهو بتمامه:

وَقَوْلِ الْأَعشى :

«إِلَّا عِلَالَةً أَوْ بُدَاهَةَ سَابِحٍ»

فَعَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الْأَوَّلِ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِالثَّانِي . . .

أولُه : يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ .....  
أراد بالذراع : ذراع الأسد، وهو كوكبان نيران، وجبهة الأسد : أربعة أنجم والمنادى  
محذوف كأنه قال : يا قومٍ مَنْ رَأَى كَمَا فِي قَوْلِهِ :

١٠٩م- «يَالْعَنَةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلَّهُمْ»<sup>(١)</sup>

قوله :

١٠٧م- «إِلَّا عِلَالَةً

تمامه : ..... نَهْدِ الْجَزَارَةَ»<sup>(٢)</sup>

وَقَبْلَهُ : وَهَنَّاكَ يُكْذِبُ ظَنُّكُمْ أَنْ لَا أَجْتِمَاعَ وَلَا زِيَارَةَ  
وَلَا بَرَاءَةَ لِلْبَرِيِّءِ وَلَا عَطَاءَ وَلَا حُفَارَةَ

يُخَاطَبُ شَيْبَانَ بْنَ شَهَابٍ يَقُولُ : إِذَا غَزَوْنَاكُمْ عَلِمْتُمْ أَنَّ ظَنُّكُمْ بَأَنَّا لَا نَغْزُوكُمْ  
وَلَا نَجْتَمِعُ ، وَلَا نَزُورُكُمْ بِالْخَيْلِ وَالسَّلَاحِ كَذِبٌ ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ كَانَ بَرِيئًا مِنْكُمْ لَمْ  
تَنْفَعُهُ بَرَاءَتُهُ ، لِأَنَّ الْحَرْبَ إِذَا عَظُمَتْ لِحَقِّ شَرِّهَا الْبَرِيءُ وَغَيْرِهِ .

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرْقَتْ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ

وموضع الشاهد : (بين ذراعي وجبهة الأسد) والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف  
إليه إذ المعنى : بين ذراعي الأسد، والوجهة مقحمة .

(١) مر أنفا ص ٤٣٤ ، ٤٦١ .

(٢) الأبيات الثلاثة تكررت أنفا ص ٤٢٩ وروايته في الديوان (وهناك يصدق) والشاهد هنا .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

وَمَا يَقَعُ فِي بَعْضِ نُسْخِ الْكِتَابِ مِنْ قَوْلِهِ :  
 فَرَجَبْتُهَا بِمَرْجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ  
 فَسَيَّبُوهُ بَرِيءٌ مِنْ عَهْدَتِهِ .

قوله : «وَلَا عَطَاءٌ» .

أي نحن ننال جماعتكم بما يكرهون، ولانقبل منكم عطاءً، ولا خفارةً تفتدون بهما منا، (وأراد لا قبول ولا عطاء لكم ولا خفارة) (١) .

(إِلَّا عُلاَلَةً) : استثناء منقطع، أي لانقبل منكم عطاءً ولا خفارةً، ولكن نزوركم بالخييل، (والبُدَاهَةُ) : أول جري الفرس . (وَالْعُلَالَةُ) : جري بعد جريه الأول . (وَالسَّابِح) : الذي يدحوي بيديه في العُدْوِ ويروى : قارح وهو من الخييل الذي قد بلغ أقصى أسنانه . (وَالجُزَارَةُ) من الفرس : رأسه وقوائمه . (وَالنَّهْدُ) : العظيم . ولم يرد أن على قوائمه لحما كثيراً، وإنما يريد أن عظامه غليظة، والتقدير في البيتين :

(ذِرَاعِي الْأَسَدِ، وَجِبْهَةَ الْأَسَدِ) (وَعُلَالَةُ سَابِح) أو (بُدَاهَةُ سَابِح)، ومذهب سيبويه (٢) : أن (عُلَالَةً) مضاف إلى سَابِح المذكور آخراً، وكأنه أراد أن يجعل الدالُّ على المحذوف مقدماً، والدالُّ يجب أن يجعل قبل المدلول، وإنما أخر عنه، لأنه لو وقع موقعه لجاء الثاني مضافاً ليس بعده مضاف إليه، ولا مايقوم مقامه، فأخره ليكون كالعوض من المضاف إليه .

قوله : «نُسْخِ الْكِتَابِ» .

الكتاب : اسم كتاب سيبويه، والزَّجُّ : الطَّعْنُ، والمِرْجَّةُ : الرُّمْحُ القصير وأبو مَزَادَةَ : كنية رجل . فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وهو قبيح قد برىء سيبويه من إجازة مثل هذا، وليس لقاتله في ذلك عذر إلا مسُّ الضرورة لإقامة الوزن .

(١) في ب : «وأراد ولا قبول عطاء لكم ولا خفارة»، والمثبت من الأصل وع .

(٢) انظر سيبويه ١ : ١٧٩ .

\* فصل \* وَإِذَا أَمِنُوا الْإِلْبَاسَ حَذَفُوا الْمُضَافَ، وَأَقَامُوا الْمُضَافَ  
إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَأَعْرَبُوهُ بِأَعْرَابِهِ وَالْعَلَمُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَتَلِ الْقَرْيَةَ﴾ لَأَنَّهُ  
لَا يَلْبَسُ أَنْ الْمَسْئُولُ أَهْلُهَا لَا هِيَ . . .

قال المصنف - رحمه الله - : ووجهه أَنْ يُجَرَّ الْقُلُوصُ عَلَى الْإِضَافَةِ وَيَقْدَرُ  
مُضَافٌ إِلَى (أَبِي) مَحذُوفٌ بَدَلًا مِنَ الْقُلُوصِ تَقْدِيرُهُ:  
٢٢٨- زَجُّ قُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ<sup>(١)</sup>.

قوله : «لَاهِي» .

فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ لَمْ يَسُغْ أَنْ تَكُونَ الْقَرْيَةُ<sup>(٢)</sup> هِيَ الْمَسْئُولَةُ هُنَا، لِأَنَّهَا تُسْأَلُ كَثِيرًا،  
كَمَا إِذَا مَرَرْتَ بِقَرْيَةٍ خَرِبَةٍ «مَا بِهَا نَافِخُ ضَرْمَةٍ<sup>(٣)</sup>»، وَقُلْتُ: (مُخَاطَبًا لَهَا وَأَنْتَ تَعِظُ أَوْ  
تَتَعِظُ، يَا مَغَانِي الطَّرْبِ، أَيْنَ بُتَاةُ مَبَانِيكَ، وَجُنَاةُ مَجَانِيكَ؟ مَا بَالَهُمْ قَدْ صَارُوا لِقَمًا  
لِلتَّرَابِ بَعْدَ أَنْ كَانُوا لُهَاً فِي الْحِرَابِ؟)<sup>(٤)</sup> كَأَنَّ دَاعِيًا دَعَاهُمْ فَاسْتَجَابُوا دَعْوَتَهُ فَرَحَلُوا  
إِلَيْهِ، أَوْ رَاعِيًا رَعَاهُمْ فَاسْتَبَابُوا عِقْوَتَهُ<sup>(٥)</sup> فَتَزَلُّوا لَدَيْهِ.

(١) هذا إشارة إلى قول الزمخشري في متن المفصل ص ١٠١ . . . وقول الأعشى: إلا علاة  
أوبداهة سابع . فعلى حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني، وما يقع في بعض  
نسخ الكتاب من قوله:

فَرَجَحْتُهَا بِمِزْجِيَّةٍ زَجُّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

وقد أشار المحقق عبد السلام محمد هارون إلى هذه الزيادة في كتاب سيبويه جزء ١ صفحة  
١٧٦ في الحاشية رقم ١ وذكر البيت الشاهد، وهو من مجزوء الكامل، والشاهد فيه  
الفصل بين المضاف (زج) و(أبي مزادة) بالمفعول به وهو القلوص انظر الخزانة ١: ٤١٥ .

(٢) نسبة إلى قوله تعالى: ﴿وَسَتَلِ الْقَرْيَةَ﴾ . . . آية ٨٢ من سورة يوسف .

(٣) انظر المثل في مجمع الأمثال ٢: ٢٧٨ والضمرة: السُعْفَةُ والشيحة في طرفها نار، وهو مثل  
يقال عند المبالغة في الهلاك؛ لأن الصغير والكبير ينفحان النار، أي ما بها أحد. اللسان  
(ضرم).

(٤) في ب: (بهما) وهو تحريف، وصوابه المثبت من الأصل وع . قال ابن منظور: يقال  
الهي الرحي وللرحي وفي الرحي، وهو ما يلقبه الطاحن في قم الرحي بيده والجمع لها  
اللسان (لها) . (٥) العقوة: ساحة الدار. اللسان (عفا)

وَلَا يَقُولُونَ: رَأَيْتُ هِنْدًا، يَعْنُونَ رَأَيْتُ غُلَامَ هِنْدٍ، وَقَدْ جَاءَ  
 الْمُبْسُ فِي الشَّعْرِ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:  
 عَشِيَّةَ فَرِّ الْحَارِثِيِّونَ بَعْدَ مَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ  
 وَقَالَ: \* بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حَذِيْمًا \*  
 أَيُّ ابْنِ هَوْبَرٍ وَابْنِ حَذِيْمٍ.

قلت: لاسماع لما ذكرت بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ أُنثَىٰ سَرَكَ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا لِيَمَا  
 عَلِمْنَا﴾<sup>(١)</sup> أي وأسأل أهل القرية التي كنا فيها يخبروك بأن ابنك سرق، إذ الحوائط  
 والجدران لا تستخبر في مثل هذه الحادثة.  
 قوله:

٢٢٩ - (قَضَى نَحْبَهُ)<sup>(٢)</sup>: أي مات، (وَالنَّحْبُ): في الأصل هو النذير، كأن كلَّ  
 إنسانٍ نذر أن يموت، فإذا مات فقد قَضَى نَحْبَهُ. وَصَدُرَ البيت الثاني:  
 ٢٣٠ - «فَهَلْ لَكُمَا فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي طَبِيبٌ بِمَا .....»<sup>(٣)</sup>

(١) سورة يوسف آية ٨١.

(٢) إشارة إلى بيت ذي الرُّمَّة وهو في ديوانه ٢: ٦٤٧ والبيت بتمامه:

عَشِيَّةَ فَرِّ الْحَارِثِيِّونَ بَعْدَ مَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ  
 وَهُوَ الْبَيْتُ التَّاسِعُ وَالْخَمْسُونَ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ طَوِيلَةٌ عَدَّتْهَا تِسْعَةٌ وَسَبْعُونَ بَيْتًا مِنَ الطَّوِيلِ  
 وَمَطْلَعُهَا:

خَلِيلِي لَارْسَمِ (بِوَهْبِيِّينَ) مُخْبِرُ وَلَا ذُو حِجَا يَسْتَطِيقُ الدَّارَ يَعْذِرُ

والشاهد فيه: حذف المضاف وهو ابن الذي من حقه أن يتقدم على هوير في الكلام مع أن  
 حذفه يقع في اللبس، لأنه يجعل المخاطب يحكم على من لم يقصد المتكلم الحكم  
 عليه، فإن الذي قضى نحبه ومات هو ابن هوير لاهوير الذي أسند إليه في البيت. انظر  
 شرح حاشية ابن يعيش ٣: ٢٤.

(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ١١١ وابن يعيش ٣: ٢٥ والخزانة ٤: ٣٧٠، وشرح  
 الشافية ١١٦ وهو بتمامه:



وَكَمَا أَعْطَوْا هَذَا الثَّابِتَ حَقَّ الْمَحذُوفِ فِي الإِعْرَابِ فَقَدْ أَعْطَوْهُ حَقَّهُ  
فِي غَيْرِهِ. قَالَ حَسَّانُ :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ      بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ

قال المصنف - رحمه الله - : والذي جَرَّاهُ على حذف المضاف شهرة قصة ابن  
هَوَيْرٍ عِنْدَ الْعَرَبِ، وهذا القائل يخاطب المشاهدين للحرب، فلا يلتبس عليهم  
المقتول، وكذلك (طُبُّ آبْنِ حِذِيمِ)، لأنه كان طبيباً معروفا عندهم .  
قوله : «وَكَمَا أَعْطَوْا . . . . .»

يريد بقوله : (في غيره) أنهم أعطوا حقه في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع .  
قوله :

٢٣١ - «يَسْقُونَ . . . . .»<sup>(١)</sup>

البريص : النهر، و(بردى) : نهر بدمشق، و(يُصَفِّقُ) : يُمَزِّجُ، و(الرحيق) :  
الخمير الصافية، و(السلسل) : السهل المدخل في الحلق، وقيل : الصافي .  
وقبله :

أُبْنَاءُ جَفَنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمْ      قَبْرَ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ<sup>(٢)</sup>

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي      طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حِذِيمَا

والشاهد فيه : حذف مضاف أي : ابن حذيم . فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ؛  
لأنه علم أنه العالم بالطب والمشهور، لاجِدِيمِ والبيت من الطويل .  
(١) هذا بعض بيت من الكامل لحسان بن ثابت وترتيبه الحادي عشر من قصيدة له عدتها تسعة  
وعشرون بيتا قالها في مدح آل جفنة في الشام . ومطلعها :

أَسَأَلْتُ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ      بَيْنَ الْجَوَابِي فَالْبُضْعِ فَحَوْمَلِ  
ديوانه ٣٦٣-٣٦٩، والبيت الشاهد بتمامه :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ      بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ

والشاهد فيه : تذكير الضمير الراجع إلى بردى وهو مؤنث .

(٢) انظر هذا البيت وما يليه في ديوان حسان ضمن القصيدة في ص ٣٦٥ من الديوان والرواية :

أولاد جفنة حول قبر أبيهم      قبر ابن مارية الكريم المفضل

فَذَكَرَ الضَّمِيرَ فِي يُصَفَّقُ حَيْثُ أَرَادَ مَاءَ بَرَدَى، وَقَدْ جَاءَ قَوْلُهُ عَزَّ  
وَجَلَّ: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهَلَّكُنَّهَا فَجَاءَ هَابًا سُنَابِيْنًا أَوْهَمَ قَائِلُونَ﴾ عَلَى  
مَا لِلثَّابِتِ وَالْمَحْذُوفِ جَمِيْعًا.

بِيضُ الْوَجُوْهِ كَرِيْمَةٌ أَحْسَابُهُمْ شَمُّ الْأَنْوْفِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup>  
يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ<sup>(٢)</sup>  
«يَسْقُونَ» . . . . . (البيت)

يقال هو من الطراز، أي يُبْدَأُ بذكره في الخصال الحميدة. (والغشيان) :  
الإتيان. (وماتهَرُّ كلابهم) : مثلُ ماسبق ذكره من قولهم : فلان جبان الكلب،  
(والسواد) : الشخص، أي لايسألون عن من يقبل عليهم لفرط جودهم وكرمهم.  
وقوله : «فَذَكَرَ الضَّمِيرَ» .

أي قال : «يُصَفَّقُ» بياء الغائب لا ببناء الغائبة وإن كانت بردي مؤنثة لأن صيغة  
فَعَلَى بالفتحات من صيغ المؤنث.

قوله : «على ما للثابت والمحذوف»

أي قال (فَجَاءَهَا)<sup>(٣)</sup> بضمير المؤنث للقريبة، وهي ثابتة، وَقَالَ : (أَوْهَمَ) بضمير  
الرَّجَالِ لِلأَهْلِ، وهو محذوف، ولولا مراعاة المحذوف ل قيل : أو هي قاتلة،  
والتقدير : فجاء أهلها بنصب (الأهل) و(بَيَاتًا) : مصدر واقع موقع الحال عن الأهل،  
بمعنى بائتين، يقال : بات بَيَاتًا حَسَنًا، وبيتةٌ حَسَنَةٌ، والمعنى : بائتين، أو قائلين

أي هم أولاد جفنة بن عمرو مزقياء وهو أبو ملوك غسان من ملوك الشام، وقوله حول قبر  
أبيهم : أي آمنوا لا يخافون فينتقلون، ومارية : هي بنت الأرقم بن ثعلبة بن عمرو بن جفنة  
ابن عمرو مزقياء.

(٢،١) ديوان حسان ٣٦٥-٣٦٦.

(٣) الضمير في الآية ﴿فَجَاءَ هَابًا سُنَابِيْنًا أَوْهَمَ قَائِلُونَ﴾ آية ٤ من سورة الأعراف.

• فصل • وقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه في قولهم : وَمَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةً ، قَالَ سَيَوْنِيهِ : كَأَنَّكَ أَظْهَرْتَ «كُلَّ» فَقُلْتَ : وَلَا كُلُّ بَيْضَاءَ ، قَالَ أَبُو ذُوَادٍ :

من القيلولة . فإن قلت : يَبَيِّنُ مُفْرَدًا ، وَ(هَم قَائِلُونَ) : جَمَلَةٌ ، وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ عَطْفُ الْجُمْلَةِ عَلَى الْمَفْرُودِ؟ قلت : عطفها عليه لكونها في (معنى المفرد)<sup>(١)</sup> ، لأن الجملة في الحال واقعة موقع المفرد ، فصار في التقدير : عطف مفرد على مفرد فاستقام . قوله : «وقد حذف المضاف» .

المراد بالحذف هنا الإضمار كذا عن المصنف ، والذي اضطربهم إلى إضمار المضاف في : (ولابيضاء) : أنه اجتمع في أول الكلام عاملان وهما : (ما) التي بمعنى ليس ، (وكل) ، فلولم يقدر إضماره بأن يكون معطوفا (على سواداء ، لا على كل)<sup>(٢)</sup> ، يلزم أن تكون الواو في (ولابيضاء) قائمة مقام (ما) التي ترفع وتنصب ، ومقام كل وهي تجرّ بالإضافة ، فيلزم العطف على عاملين بواو واحدة ، وإذا امتنع متجانب عنه . وإذا أضمر تكون الواو قائمة مقام (ما) ونائب عنها لا عن غيرها . قوله : «وَتَرِكَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى إِعْرَابِهِ» .

فلولا ترك المضاف إليه على إعرابه لقليل : ولا بيضاء بالرفع ، ولقليل في قول أبي ذُوَادٍ : (وناراً) بالنصب ، بنقل إعراب المضاف إلى المضاف إليه ، (لأن التقدير : ولا كلُّ بيضاء وكلُّ نارٍ ، برفع «كل»<sup>(٣)</sup> في الأول ونصبه في الثاني .

ونظيرهما قوله : ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ، ووجه الاستدلال بهذا أنه

(١) في ب : في حكم المفرد والمثبت من الأصل وع .

(٢) في الأصل : (على كل لا على سواداء) والمثبت من ب وع وهو الصواب .

(٣) في ب : «فلولا أن التقدير : (ولا بيضاء ، وكل نار برفع كل) والمثبت من الأصل وع وهو الصواب .

أَكُلُّ أَمْرِيءِ تَحْسِبِينَ أَمْرَاءَ وَنَارًا تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا  
وَيَقُولُونَ: مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ وَلَا أَخِيهِ.

محمول على أن المضاف محذوف من (ولا أخيه)، والمضاف إليه باق على إعرابه، ولا يصح أن يكون مجرورا بالعطف على (عبدالله)، لأن المعطوف المجرور لا يقع بينه وبين ما عطف هو عليه فصل بأجنبي، بدليل امتناع قولك: (غلام زيد ذاهب وعمرو)، فلو كان معطوفا لوقع الفصل بالأجنبي وهو يقول ذلك ولو نقل الإعراب ل قيل: ولا أخوه، لأن التقدير: ولا مثل أخيه برفع مثل .  
قوله:

٢٣٢ - «أَكُلُّ أَمْرِيءِ» .....<sup>(١)</sup>

لا يجوز أن يعطف «نار» المجرور على امرئ إذ فيه عطف على عاملين بواو واحدة، بل يجب أن يكون المضاف وهو (كل) مضمراً قبيل (نار) المجرور على تقدير: (وكل نار) على مثل ما ذكرنا في المسألة المتقدمة. يقول: ليس كل من له صورة امرئ بامرئ كامل، بل المرء الكامل من له خصال سنية وأوصاف بهية، وليس كل نار تتوقد بالليل نار، إنما النار نار توقد لقرى الزوار.

فإن قلت: لم لم يجز العطف على عاملين؟ قلت: لأن العطف وضع لينوب حرف العطف عن العامل، ويغني عن إعادته، فإذا قلت: (قام زيد وعمرو)، فكأنك قلت: قام زيد قام عمرو، وكذا في النصب والجر. فلو عطف على عاملين أحدهما يجر (والآخر يرفع أو ينصب)<sup>(٢)</sup> أحلت، لأنك تكون جاعلا الواو (جارة

(١) البيت كما نسبه سيبويه في الكتاب ١: ٦٦ إلى أبي ذؤاد، وكذلك فعل الزمخشري في المفصل ١٠٦ وهو من المتقارب والبيت بتمامه:

أَكُلُّ أَمْرِيءِ تَحْسِبِينَ أَمْرَاءَ وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا  
والشاهد فيه موضح في المتن.

(٢) في ب: (والآخر ينصب أو يرفع) والمثبت من الأصل وع.

## وَمِثْلُهُ: مَا مِثْلُ أُخِيكَ وَلَا أُبَيْكَ يَقُولَانِ ذَاكَ، وَهُوَ فِي الشُّذُوذِ نَظِيرُ إِضْمَارِ الْجَارِّ

رافعة، أو جارة ناصبة<sup>(١)</sup> في حالة واحدة وهو محال، ونظير العطف على عاملين نحو: مرزیدُ بَعْمَرٍ ووبكرُ جَعْفَرٍ، بعطف بكرٍ على زيدٍ، وعطف جعفرٍ على عمرو، وكون الواو نائبةً عن الفعل والباء. (ومثل هذا ممتنع)<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ولا أخيه».

أي: ولا مثل أخيه، وتقدير هذه المسألة قد سبق. أما الاستدلال بقوله: (مامثلُ أُخِيكَ وَلَا أُبَيْكَ يَقُولَانِ ذَاكَ) فوجهه: أَنْ (وَلَا أُبَيْكَ) لو كان معطوفاً على أُخِيكَ لم يكن الإخبارُ إلا عَنْ مثل، فيلزم الأفراد في الخبر على نحو: (مامثلُ أُخِيكَ وَلَا أُبَيْكَ يَقُولُ ذَاكَ)<sup>(٣)</sup>، كما يقال: (مَاعُلَامُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو جَاءَنِي) ويمتنع أَنْ يُقَالَ: (جاءاني).

والوجه الثاني: أنه لو كان معطوفاً على أُخِيكَ، لآدى إلى أن يكون التقدير: مامثلُ هذين الشخصين يقول ذاك وليس الغرض ذلك، بل الغرض نفي القول عن مثل كُلِّ واحد منهما وهذا لا يستقيم إلا بالعطف على مثل.

وقيل في ترك نقل إعراب المضاف إلى المضاف إليه في هذه المسائل: أن عدم نقل ذلك المضاف إليه إيذان باختلاف الجنسين، لأنَّ حقَّ المختلفين أن يُعاد كُلُّ على حدة، والمخالفة في هذه المسألة أنه جَعَلَ عبدالله مخالفاً لأخيه في القول وغيره.

(١) في ب: (جارة ناصبة أو جارة رافعة) والمثبت من الأصل وع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: (ما مثلُ أَيْكَ وَلَا أُخِيكَ يَقُولُ ذَاكَ) والمثبت من الأصل وع.

\* فصل \* وَقَدْ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ : كَانَ ذَلِكَ إِذٍ  
وَجِيئْتِ وَمَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَكُلًّا أَيْنَاهُ كَمَا  
وَعِلْمًا ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى :

﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾  
وَقَالَ : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ ، وَفَعَلْتُهُ أَوَّلَ يُرِيدُونَ إِذْ كَانَ كَذَا ،  
وَكُلُّهُمْ وَبَعْضُهُمْ ، وَقَبْلُ كُلِّ شَيْءٍ وَبَعْدُهُ ، وَأَوَّلُ كُلِّ شَيْءٍ .

قوله : «نظيرُ إضمارِ الجارِ» .

كَانَ رُوَيْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ (١) إِذَا قِيلَ لَهُ كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ يَقُولُ : (خَيْرِ) أَيُّ بَخِيرٍ ،  
فِيضْمَرِ الْجَارِ وَهُوَ الْبَاءُ ، وَإِنَّمَا شُدَّ إِضْمَارُ الْجَارِ لِأَنَّ الْجَارَ مَعَ الْمَجْرُورِ كَشَيْءٍ  
وَاحِدٍ ، وَإِضْمَارُ بَعْضِ الشَّيْءِ مَعَ إِظْهَارِ بَعْضِهِ لَا يَجُوزُ ، فَكَذَا إِضْمَارُ الْمُضَافِ لِأَنَّهُ  
مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ .

قوله : وَقَدْ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ . . . . .

المُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي حُكْمِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَطَالُوا ذَلِكَ ، فَحَذَفُوا  
أَحَدَهُمَا قَاصِدِينَ إِلَى الْإِيْجَازِ ، غَيْرَ أَنَّ حَذْفَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَكْثَرُ ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ  
قَوْلِهِمْ : (كَانَ ذَلِكَ إِذٍ) ، (وَجِيئْتِ) ، وَكُلُّ هَذِهِ أَسْمَاءٌ مَبْهَمَةٌ لَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا مُضَافَةً  
لِإِبْهَامِهَا ، فَإِذَا اسْتَعْمَلْتَ غَيْرَ مُضَافَةٍ فَلَا يَبْدُ مِنْ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى خُصُوصِيَّةِ الْمُضَافِ  
إِلَيْهِ ، فَيُحْكَمُ بِحَذْفِهِ وَإِرَادَتِهِ .

وَقَوْلُهُ : «كَانَ ذَلِكَ إِذٍ» .

التَّنْوِينُ فِيهِ وَفِي أَحْوَاتِهِ الْمَذْكُورَةِ عَوْضٌ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا عَوْضُ  
الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالتَّنْوِينِ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعَاقِبَةِ . وَالتَّقْدِيرُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَا ذَكَرَهُ

(١) انظر شرح ابن يعيش ٣ : ٢٨ .

• فصل • وَقَدْ جَاءَ مَحْدُوفِينَ مَعًا فِي نَحْوِ قَوْلِ أَبِي نُؤَادٍ، يَصِفُ  
الْبَرْقَ:

• أَسَالَ الْبَحَارَ فَاتَّحَى لِلْعَمِيقِ •

في المتن والمثبت وبكلهم، وأريد وكلهم، أي أريد من قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا  
ءَأْتَيْنَا﴾<sup>(١)</sup> وكلهم آتيناه، و(إذ) من أسماء الزمان وهي تضاف إلى الجمل. و(كان  
كذا)<sup>(٢)</sup>: جملة فعلية، حذفت وعروض عنها التنوين فالتقى ساكنان، الذال  
والتنوين، فحُرِّكَتِ الذال بالكسر، لأنَّ الساكن إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر، وسيطلمك  
على السرفيه المشترك إن شاء الله تعالى.

وجه آخر هنا لطيف، وهو أنَّ الذاهب مضاف إليه وهو مجرور، فناسب أن  
تحركَ الذال بحركة مناسبة لحركة (الذال المضاف إليه)<sup>(٣)</sup>، ليكون بمنزلة استبقائه  
بعد ذهابه، وتكرير اسم الزمان في حينئذٍ، وعامئذٍ بمنزلة التكرير في:

١٠٦م - (يَأْتِيَمَ تَيْمَ عِدِّي)<sup>(٤)</sup>، وإنما كرر لللطيفة وهي أن إيراد الكسرة على الذال  
مما يمجه السمع وينفر عنه الطبع، لكون السكون هو الأصل في المبنيات، و(إذ)  
من المبنيات، فأدخل الاسم الأول على الثاني ليوهم إدخاله عليه الإضافة ويرتفع  
بذلك الاستكراه والنفرة، وهذا الحذف في إذ وحينئذٍ لايجيء إلا بعد تقدم قصة  
مثل أن يقول أحدٌ: (ناظرتُ فلانا عند الأمير)، فيقول له: (رايتك حينئذٍ) أي حين

(١) سورة الأنبياء آية ٧٩ وهي في جميع النسخ مكتوبة (آتيناه) والصواب ما أثبت في المتن.

(٢) إشارة إلى مثال الزمخشري في قوله: وفعلته أول: يريدون إذ كان كذا.

(٣) في ب وع: (الذاهب) والمثبت من الأصل.

(٤) هذا بعض بيت من الشعر وصدده:

يَأْتِيَمَ تَيْمَ عِدِّي لَا أُنَا لَكُمْ.

وقد تكرر كثيرا في صفحات الإقيلد انظر ص ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٦٦.

وَقَوْلُ الْأَسْوَدِ :

\* وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إِضْبَعًا \*

قَالَ الْفَسَوِيُّ أَيِ أَسَأَلَ سُقْيَا سَحَابَةٍ ، وَذَا مَسَافَةٍ إِضْبَعٍ .

إِذْ كَانَ مَازَكَرَتْ ، أَوْ حِينَ إِذْ نَاطَرْتَ فَلَانَا ، وَإِنَّمَا اشْتَرِطَ تَقْدِمَ الْقِصَّةِ لِيَكُونَ تَقْدِمُهَا قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى خُصُوصِيَّةِ ذَلِكَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمِضَافَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا مَحْذُوفٍ ، أَنَّ الْحَالَ لَا تَقَعُ فِي الْمَثُورِ مِنَ الْكَلَامِ عَنْ<sup>(١)</sup> النُّكْرَةِ (الْمُتَقَدِّمَةِ)<sup>(٢)</sup> ، فَإِنَّمَا تَقَعُ عَنِ الْمَعْرِفَةِ ، أَمَا فِي الشَّعْرِ : فَيَجُوزُ أَنْ تَقَعُ عَنِ النُّكْرَةِ .

قَوْلُهُ :

٢٣٣ - أَسَأَلَ . . . . .

أَوَّلُهُ : أَلَا مَنْ رَأَى لِي رَأْيِي بَرِّقَ شَرِيقٍ<sup>(٣)</sup> .

شَرِيقٌ : فَعِيلٌ ، إِمَّا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، مِنْ شَرَّقْتُ الشَّاةَ : شَقَّقْتُ أُذُنَهَا ، جَعَلَ الْبَرِقَ شَرِيقًا ، كَمَا يَجْعَلُ عَقِيقًا ، وَإِمَّا بِمَعْنَى فَاعِلٍ مِنْ شَرِقَ بِرَيْقِهِ : غَصَّ ، جَعَلَ الْبَرِقَ لِكثْرَةِ مَائَةِ شَرِيقًا بِهِ ، وَالضَّمِيرُ فِي أَسَأَلَ لِلْبَرِقِ وَ(الْبَحَارِ وَالْعَقِيقِ) : مَوْضِعَانِ ، وَالْبَحَارُ فِي الْأَصْلِ جَمْعُ بَحْرَةٍ ، وَهِيَ الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ ، يُقَالُ هَذِهِ بَحْرَتُنَا أَيِ أَرْضُنَا ، تَقْدِيرُهُ :

(١) فِي الْأَصْلِ (مَنْ) وَالْمَثْبُتُ مِنْ بٍ وَع .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ بٍ وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع .

(٣) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ نَسَبَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْمِفْصَلِ ص ١٠٦ إِلَى أَبِي دُوَادٍ ، وَكَذَلِكَ

فَعَلَ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِهِ ٤ : ٣١ وَعَجَزَهُ :

أَسَأَلَ الْبِحَارَ فَاتَّخَى لِلْعَقِيقِ

قَالَ الْعِنِيُّ : الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ حَذَفَ الْمِضَافَ وَالْمِضَافَ إِلَيْهِ الْأَوَّلَ وَاکْتَفَى بِالْمِضَافِ إِلَيْهِ الثَّانِي وَالْأَصْلُ : أَسَأَلَ سُقْيَا سَحَابَةَ الْبِحَارِ فَحَذَفَ الْمِضَافَ وَهُوَ سُقْيَا وَالْمِضَافَ إِلَيْهِ وَهُوَ سَحَابَ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمِضَافُ إِلَيْهِ الثَّانِي وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ بِإِضَافَةِ سَحَابَ ، فَلَمَّا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ وَأَقِيمَ مَقَامَ الْمِضَافِ ارْتَفَعَ فَاسْتَرَّ . انظُرْ شَرْحَ ابْنِ يَعِيشَ ٣ : ٣١ حَاشِيَةَ ١ .



أسال سُقياً سَحَابِهِ الْبِحَارَ، فَسُقياً فاعل (أسال). أما (البرق) فليس بفاعل لأنه يسيل، فلما حذف المضاف والمضاف إليه معا تحول الضمير الراجع من سحابة إلى البرق مرفوعا، فاستكن في الفعل فأسند الفعل إليه، وإنما لم يعوضوا عند حذف المضاف والمضاف إليه مَعَا، لأنَّ فحوى الكلام يدل عليه، فلما كان الغرض وصفَ البرق بالإسالة، والبرق لايسيل، وإنما المسيل هو الماء، وهو معلوم تركوا التعويض.

قوله :

٢٣٤ - « وَقَدْ ..... »<sup>(١)</sup>

أَيَّ جَعَلْتَنِي فَرَسِي مِنْ حَزِيمَةَ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ الْمَفْتُوحَةِ، وَالزَّيَّ الْمَكْسُورَةِ.  
 قيل: حَزِيمَةُ قَبِيلَةٌ، وَقِيلَ: فَارَسٌ مِنْ فَرَسَانَ الْعَرَبِ، (الأصل ذا مسافة إصبع

(١) البيت بتمامه :

فَأَذْرَكَ إِقْيَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلَعُهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعًا

وهو للكَلْحَبَةِ الْعُرَيْبِي فِي الْخَزَانَةِ ١: ٣٨٨ و٤: ٤٠١، والمفضليات ٣٢، وابن يعيش ٣: ٣١، والبيت من جملة أبيات على بحر الطويل ذكر البغدادي مناسبتها في الموضعين المذكورين من الخزانة أنفا قال: (وسبب هذه الأبيات أن الكَلْحَبَةَ كان نازلا بزروود - وهي أرض بني مالك بن حنظلة، وهو من بني يربوع - فأغارت بنو تغلب على بني مالك، وكان رئيسهم حَزِيمَةُ بن طارق، فاستاق إبلهم، فأتى الصرِيخُ إلى بني يربوع فركبوا في أثره فهزموه واستنفذوا ما كان أخذه والمُرَارَةُ: فرس الكَلْحَبَةِ، والإيقاء: ماتيقه الفرس من العدو. ونقل البغدادي في الخزانة ١: ٣٩٠ عن ابن الأنباري أن الظلوع في الإبل: بمنزلة العُمَزَائِي العرج البير. وقال في تفسيره: فأتاني حزيمة وما بيني وبينه إلا قدر إصبع. وهو شاهد عنده على حذف ثلاث كلمات متضائفات، أي ذا مقدار مسافة إصبع، وقال: الأذلي: تقدير مضامين أي: ذا مسافة إصبع، فإن المسافة معناها البعد، والمقداره لاحاجة إليه. كذا قدر جماعة منهم أبو علي في (الإيضاح الشعري) ومنهم ابن هشام في المظني. أ. هـ.

\* فصل \* وَمَا أُضِيفَ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ فَحُكْمُهُ الْكَسْرُ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي الصَّحِيحِ وَالْجَارِي مَجْرَاهُ: غُلَامِي، وَدَلْوِي. إِلَّا إِذَا كَانَ آخِرُهُ الْفَاءَ أَوْ يَاءً مُتَحَرِّكًا مَا قَبْلَهَا أَوْ وَاوًا.

«حذف ذا وبقي (مسافة إصبع) ثم حذف المسافة (١) وبقي المضاف إليه» (٢).

قوله: «فَحُكْمُهُ الْكَسْرُ.....»

لأنه لما امتنع إظهار الجر في المضاف إليه لكونه مبنيا ظهرت الكسرة في المضاف، فإن قلت: ما تقول في المضاف إلى سائر المضمرات نحو: غلامه وغلامهما إلى آخره، حيث لم تظهر في المضاف الكسرة، وما ذكرت من امتناع إظهار الجر في المضاف إليه موجود، قلت: الكسرة هنا قد تقوت بانضمام جنسها إليها وهو الياء فساغ أن تختص هي بحكم لا يحوم غيرها حوله إذ القوي والضعيف ليسا بسبيين، فلا يلزم أن يكونا في الحكم متساويين.

ووجه آخر أن الياء في غلامي ضمير متصل وحرف واحد، والضمير المتصل مفتقر إلى ما قبله كجزء الكلمة، والحرف الواحد أيضا يشبه جزء الكلمة، وحرف العلة ضعيف، وكأنه لضعفه يفتقر إلى غيره كما أن جزء الكلمة مفتقر إلى الباقي منها، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، فلا يستبعد لهذه الوجوه المستدعية للامتزاج والتشبيث بأهداب الاتحاد أن تنزل الياء (منزلة جزء من المضاف إليها) (٣)، وليس فيما قبل الأخير من الكلمة إلا البناء، فاختر البناء على جزء الياء وهو الكسر ليكون ذلك أمانة على فرط امتزاجهما وشدة الاتحاد بينهما (ألا تراهم ضموا، آخر

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وفي ب: «حذف ذا ثم حذف المسافة وبقي المضاف إليه والمثبت من ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٣) في ب: «منزلة جزء المضاف إليها والمثبت من الأصل وع.

أَمَّا الْأَلْفُ فَلَا يَتَغَيَّرُ إِلَّا فِي لُغَةِ هَذَيْلٍ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

الماضي مع واو الضمير، ليكون دليلاً على شدة الامتزاج بينهما<sup>(١)</sup>، لأن الضمة جزء السواو، ولأن الأحسن في حروف العلة أن تكون مذات، ولا امتداد إلا بسكونهنّ، والتناسب بينهما وبين حركات ما قبلهن، (ولذا كسروا)<sup>(٢)</sup> اللام في (لبي) والقياس الفتح، لأن لام الجر تُفْتَحُ مع المضمورات نحو: (لنا)، فإن قلت: إنما يستقيم هذا الوجه لو لم تكن ياء المتكلم متحركة، قلت: كثيراً ما تسكن للتخفيف فيتحقق الامتداد بانكسار ما قبلها.

قوله : «إلا في لغة هذَيْلٍ» .

كأنهم أرادوا كسر الألف قبل ياء المتكلم فلم يقدروا عليه فقلبوها الألف إلى أخت الكسرة وهي الياء، (وإنما لم يقلبوها ألف الثانية، لأن ألف الثانية غير مقدر تحريكها بخلاف ألف نحو العصا، فلا يلزم من تعويض القلب عن كسر ألف مقدر تحريكها تعويضه عن كسر ألف غير مُقَدَّرٍ تحريكها).

والوجه الثاني: أنهم كرهوا أن يقلبوها ألف الثانية ياء لثلا يغيروا حرفاً جيء به لمعنى بخلاف ألف نحو العصا، فإنه لم يؤت به على انفراده لمعنى، فلا يلزم من جواز تغييره تغيير ما جيء به لمعنى، ووجه عدم التغيير أن الألف لا يمكن تحريكها بكسرة، ولا غيرها، فيلزم أن تبقى ألفاً<sup>(٣)</sup>.

ومعنى البيت: كنتُ أهوى حياتهم، وكانوا يهوون الموت فسبقوا هواي، أي ماتوا وانقرضوا، وكانت له عشرة أبناء فماتوا في وقت واحد، وقيل في سنة واحدة (والإعناق): الإسراع.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ع : «وكذا كسروا» والمثبت من الأصل وب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع ون.

• سبقوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لهَوَاهُمْ •

وَفِي حَدِيثِ طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَوَضَعُوا اللَّجَّ عَلَى قَفِي،  
يَجْعَلُونَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلتَّشْبِهِ يَاءً، وَيُدْغِمُونَهَا.

٢٣٥ - تامه : « ..... فَتَجَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ<sup>(١)</sup>

قوله : «فَوَضَعُوا»<sup>(٢)</sup> .

السيف يُشَبَّهُ بِاللَّجِّ لِبَصِيصِهِ وَكَثْرَةِ مَائِهِ وَكَانَتْ هَذِهِ الْمَقُولَةُ يَوْمَ الْجَمَلِ حِينَ  
عُوتِبَ عَلِيٌّ (بِيعَةَ عَائِشَةَ)<sup>(٣)</sup> وَتَرَكَ بَيْعَةَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(١) صدره: سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ.

وهذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي في كتاب (شرح أشعار الهذليين) ١: ٧ وترتيبه السابع من  
مرثيته المؤثرة وعدتها ثلاثة وستون بيتاً على بحر الكامل ومطلعها:

أَمِنَ الْمُنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ  
وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مَن يَجْرَعُ

انظر شرح أشعار الهذليين ١: ٤-٤١ . هَوَيٌّ: هَوَايَ عَلَى لُغَةِ هَذِيلٍ، وَأَعْنَقُوا تَتَّبِعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا،  
وَتَجَرَّمُوا: أَخَذُوا وَاحِدًا وَاحِدًا، قَالَ السَّكْرِيُّ: وَقَالَ غَيْرُ الْأَصْمَعِيِّ: إِنَّمَا قَالَ: «أَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ»،  
لأنهم أرادوا الهجرة والجهاد فهاجروا إلى مصر، وكان هواه أن يقيموا معه، ويروى: (أعنفوا  
لسيلهم ففقدتهم) أ. ه شرح أشعار الهذليين ١: ٧، والشاهد فيه (هَوَيٌّ)، والمراد هَوَايَ فابدل  
من الألف ياء لوقوعها موقع كسرة ولا يمكن الكسرة لهما. كذا قال ابن بعيش في شرحه ٣: ٣٣ .

(٢) الواو في «وضعا» عائدة على القوم الواردة في حديث طلحة : (فَوَضَعُوا اللَّجَّ عَلَى قَفِي).  
انظر شرح ابن بعيش ٣: ٣٣، اللسان (لج).

(٣) في ب: «بيعة عائشة رضي الله عنها» والمثبت من الأصل و ع .

وَقَالُوا جَمِيعًا لَدَيْ، وَلَدَيْهِ، كَمَا قَالُوا: عَلِيٌّ وَعَلِيَّةٌ وَعَلَيْكَ، وَيَاءُ  
 الْإِضَافَةِ مَفْتُوحَةٌ، إِلَّا مَا جَاءَ عَنْ نَافِعٍ مَحْيَايَ وَهُوَ غَرِيبٌ.  
 وَأَمَّا الْيَاءُ فَلَا تَخْلُوْا مِنْ أَنْ يَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا كَيَاءِ الشَّيْئَةِ، وَيَاءِ الْأَشْقِينِ،  
 وَالْمُصْطَفَيْنِ، وَالْمُرَامِينَ، وَالْمُعَلِّينِ.

قوله : « وَقَالُوا جَمِيعًا » .

قلبو الألف من لدا عند الإضافة إلى المضمر تشبيها لـ (لَدَيْ) وَلَدَيْكَ وَلَدَيْهِ  
 (بـ) عَلِيٌّ، وَعَلَيْكَ، وَعَلِيَّةٌ، وقلب الألف في (عليٌّ) لإجرائه مجرى (عليك)  
 و(عليه) لأنهن أخوات، وَقَلْبُ الألف في (عليك) و(عليه) لإيقاع الفصل بين  
 الحرف والفعل؛ إذ لو قيل: (عَلَكَ) و(عَلَاهُ)، لم يُذَرَّ أنهما حرفان أم فعلان.  
 ومنهم من لا يقلب الألف فيهما فيقول: عَلَاهُ ولداه، قال:

طَارُوا عَلَاهُنْ فَطِرْ عَلَاهَا<sup>(١)</sup> - ٢٣٦

ولا يفرق بين المظهر والمضمر، والفرق الظاهر: المذهب بين القبيلين، أن الضمير  
 يتصل بما قبله من وجهين: أحدهما الإضافة، والثاني: أن الضمير المتصل كاسمه  
 متصل بما قبله، فجرى في شدة الاتصال مجرى الضمير المتصل في نحو: رميتُ  
 رميا في تغير ألف ما اتصل هو به. أما المظهر فليس بينه وبين (علي، ولدي) هذا  
 الاتصال التام، فلذا لم يتغير هنالك لفظ المضاف فافترقا.

(١) هذا الرجز منسوب في اللسان (علا) لبعض الرجاز، وذكر ابن يعيش في شرحه ٣: ٤٤ أنه  
 من إنشاد أبي زيد وأورد عجزه وهو:

وَأَشَدُّ يَمْشِي حَقْبَ حَقْوَاهَا

جاء في حاشية شرح ابن يعيش ٣: ٤٣ ويستشهدون به لإبقاء الألف على حالها في الأدوات  
 أي الحروف مع اتصالها بياء المتكلم، ومحل الاستشهاد قوله: «علاهن وعلاها» فإن الكثير  
 في الكلام أن يقال عليهن وعليها ولكنه شبه ألف الأدوات بألف المقصور فأبقاها كما نفي  
 والقلوص: الناقة، والحَقْبُ بفتح الحاء - الحزام، والحَقْوُ الكشح والبطن

أَوْ يَنْكَسِرُ كَيْأِ الْجَمْعِ . وَالْوَاوُ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ يَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا  
كَالْأَشْقُونَ وَأَخَوَاتِهِ أَوْ يَنْضَمُّ كَالْمُسْلِمُونَ وَالْمُصْطَفُونَ .

قوله : «وباء الإضافة مفتوحة» .

لأن الياء اسم، والأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في باب الإعراب الحركة، فناسب أن يُبنى على الحركة. أما اختيار الفتحة للخفضة، ولأن ياء الضمير بإزاء الكاف التي هي ضمير المخاطب في غلامك، ولأنها حرف واحد وأعدل مراتب الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف، فبانحطاطها عن درجة الاعتدال ظهر فيها وهن، فالمناسب أن يتقوى بالبناء على الحركة هذا هو الأصل، ويجوز أن تسكن أيضا لكسرة ما قبلها، لأن في الكسرة ثقلا، وبالخروج منها إلى تحرك الياء يلزم تضاعف الثقل، فسأخ أن تبنى الياء على السكون، لأنه هو الغاية في الخفة إذا ثبتت الياء، وحذفها أخف من فتحها وتسكينها، فتحذف اجتزاءً بكسرة ما قبلها وفي التنزيل: ﴿رَبِّ أَرَبِي﴾<sup>(١)</sup> أَي يَأْرَبِي .

فإذن للعرب في هذه الياء ثلاثة مذاهب، وهذه المذاهب، إذا كان ما قبلها مكسوراً فإن كان ما قبلها ألفا فالفتح، إذ في تسكينها التقاء الساكنين وذلك ممتنع في الوصل ولذا قال: (وهو غريب) (أي والذي جاء عن نافع «مَحْيَايُ»<sup>(٢)</sup> بالياء الساكنة غريب)<sup>(٣)</sup> (وذكر قوله: «ومماتي»<sup>(٤)</sup> بعد قوله: «مَحْيَايُ» للإشارة إلى سكون الياء بعد الألف لكونها ياء متكلم لا للوقف فافهم)<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة الأعراف آية ١٤٣ .

(٢) سورة الأنعام آية ١٦٢ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع ون .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل ع ون .

فَمَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ مِنْ ذَلِكَ فَمَدُّعَمٌ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَاءُ سَاكِنَةٍ بَيْنَ  
مَفْتُوحَيْنِ، وَمَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ انْضَمَّ فَمَدُّعَمٌ فِيهَا يَاءُ سَاكِنَةٍ  
بَيْنَ مَكْسُورٍ وَمَفْتُوحٍ .

(قولسه: فَمَا انْفَتَحَ .....)<sup>(١)</sup>.

فالفتح الذي انفتح ما قبله هو ياء الشبهة كـمَسْلَمَيْنِ، والياء والواو في جموع  
الأسماء المقصورة كالأشْقَيْنِ والأشْقُونَ، والأصل فيها أَشْقَيْنِ وَأَشْقِيُونَ انقلبت  
الياء المتحركة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار أَشْقَائِنِ وَأَشْقَائُونَ فحذفت الألف  
لالتقاء الساكتين فبقي أَشْقَيْنِ وَأَشْقُونَ، وعلى هذا الطريق نحو المَصْطَفَيْنِ  
والمُرَامَيْنِ والمُعَلَّيْنِ إذ الأصل فيهما مُصْطَفَيْنِ وَمُرَامَيْنِ وَمُعَلَّيْنِ ثم مُصْطَفَائِنِ  
وَمُرَامَائِنِ وَمُعَلَّائِنِ، ثم مُصْطَفَيْنِ، وَمُرَامَيْنِ وَمُعَلَّيْنِ فهذا القبيل إذا أُصِفَ إلى ياء  
المتكلم قيل: مُسْلِمِيٌّ وَأَشْقِيٌّ بِإِدْغَامِكِ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَاءُ سَاكِنَةٍ، وهى ياء الشبهة  
والجمع بين مفتوحين أحدهما ما قبل ياء الشبهة، وما قبل ياء الجمع، لأن ما قبل ياء  
الجمع في أَشْقِيٍّ محذوف، (والقاف ما قبل ذلك المحذوف)<sup>(٢)</sup>، وقد سلف تقديره،  
والثاني من المفتوحين ياء المتكلم، وهكذا تقول في الباقية، لكن بقلب واو أَشْقُونَ  
عند الإضافة يَاءً، لأن نونه تسقط، وتبقى أَشْقَوِيٌّ، والواو والياء إذا اجتمعا، والأولى  
ساكنة تقلب الواو ياءً، وتدغم الياء في الياء، والمفتوح الأولى في أَشْقِيٍّ في أَشْقَوِيٍّ  
أيضا ما قبل الياء غير أن هذه هي المنقلبة عن واو الجمع .

قولسه: وَمَا انْكَسَرَ .

الذي انكسر ما قبله هو ياء نحو مسلمين، والمنضم ما قبله هو واو مسلمون  
ومصطفون بضم الفاء في جمع اسم الفاعل من اصطفى، فالحكم فيهما عد

(١) ما بين القوسين ليس من الأصل والمشتق من ب وع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمشتق من الأصل وع .

• فصل • وَالْأَسْمَاءُ السَّتَّةَ مَتَى أُضِيفَتْ إِلَى ظَاهِرٍ أَوْ مُضْمَرٍ مَا خَلَا الْيَاءَ فَحُكْمُهَا مَا ذَكَرْنَا. فَأَمَّا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْيَاءِ فَحُكْمُهَا حُكْمُهَا غَيْرُ مُضَافَةٍ، أَيْ تُحذفُ الْآوَاخِرَ.

الإضافة أن يقال: مُسَلِّمِي، وَمُصْطَفِي، بإدغام ياء الجمع في ياء المتكلم، والأصل مُسَلِّمُوِي، وَمُصْطَفُوِي، بإسقاط النون للإضافة، ثم مُسَلِّمِي وَمُصْطَفِي بقلب الواو ياءً مكسوراً مَا قَبْلَهَا وبالإدغام لِمَا عُرِفَ. قوله: «فَحُكْمُهَا مَا ذُكِرَ».

وهو أن يكون بالواو في الرَّعْفِ وبالالف في النَّصْبِ، وبالياء في الجر نحو: أبوزيدٍ، وأبوه، وأبا زيد، وأباه، وأبي زيدٍ وأبيه.

قوله: «أي تُحذفُ الْآوَاخِرَ».

تقول: (هذا أبي) بدون الواو كما تقول: (هذا أب) وكذا في النَّصْبِ والجَرِّ، لأن الواو والألف والياء في أبوه، أباه، أبيه حروف إعراب، والمضاف إلى ياء المتكلم مبني، ولأن هذه الأسماء حذفت أواخرها عند الأفراد لما ذكرنا من ثقل التضمّن، وبالإضافة قَلَّ الثقل فعادت المحذوفات، ثم بالإضافة إلى الياء ظهر ثقل آخر وهو اجتماع الواو والياء في (أبوي) فحذفت للتخفيف.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تُحذفْ بالقلب والإدغام كما في مُسَلِّمِي في مُسَلِّمُوِي؟ قلت: لأن حذف الحرف في الجمع محلٌّ بالمعنى، لأنه زائد للمعنى، بخلافه في هذه الأسماء، لأن حذف أواخرها قد استمر في الأفراد.



إِلَّا ذُو، فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ الظَّاهِرَةِ، وَفِي شِعْرِ  
كَعْبٍ:

صَبَّخْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذُؤُوهَا  
وَهُوَ شَاذٌ .

قوله: «إِلَّا إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ الظَّاهِرَةِ».

لأنها وضعت وُضِلَتْ إِلَى الوصف بأسماءِ الأجناس، كما وضع (الذي) وَضِلَتْ  
إِلَى وَصَفِ المعارف بالجمل.

والجواب الثاني أن في إضافة ذو إلى الضمائر لزوم التباس في بعض الضمائر،  
ألا ترى أنك إذا قلت: رأيت ذاك، ومررت بذيك يلتبس بقولك: رأيت ذاك الرجل،  
ومررت بذيك المرأة في موضع تلك وتيك، فرفضوا الإضافة إلى كل الضمائر  
ليستمر الحكم في الكل ونظيره حذف الواو من أخوات يَعِدُ.

٢٣٧ - قوله: «صَبَّخْنَا . . . . .»<sup>(١)</sup>.

يُقَالُ: صَبَّخَهُ فَاصْطَبَّخَ مِنَ الصُّبُوحِ وَهُوَ الشَّرَابُ بِالْغَدَاةِ، (والمرهفات): صفة

(١) إشارة إلى استشهاد الرمخشري ببيت كعب بن زهير وفيما يلي نسه:

صَبَّخْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذُؤُوهَا

انظر ديوان كعب ص ٢١٢ وترتبه العشرون من قصيدته له عدتها أربعة وعشرون بيتا من  
الوافر ومطلعها:

هَلُمَّ لِيْنَا آلَ بُهْتَةَ إِنَّمَا هِيَ الدَّارُ لِانْتِنَامِهَا وَنَهْنِهَا

صَبَّخَهُ وَصَبَّخَهُ بِالْفَتْحِ فِي الْبَاءِ وَتَشْدِيدِهَا: سَقَاهُ صَبُوحًا. اللسان (صح)، والخزرجية  
نسبة إلى قبيلة الخزرج والخزرج: ريع الجنوب وبه سميت القبيلة الخزرج، ذكر ذلك  
صاحب اللسان عن ابن الأعرابي (خزرج)، والمرهفات: جمع مرهف وهو السيف الدقيق  
وأبار: أهلك. اللسان (بور) الأرومة: الأصل: اللسان (أرم) والمعنى: صحنا هؤلاء القوم  
بسيوف قواطع أفضى أصحاب تلك السيوف أرومة تلك القبيلة، وموضع الشاهد فيه قوله:  
(ذؤوها) حيث أضاف ذا إلى الضمير وهذا غريب غير معروف وحسنه قليلاً عمود الضمير إلى

السيوف، يقال: أرهف السيف إذا رَقَّه. و«أَبَارَ»: أهلك و(الأرومة): الأصل،  
والضمير في أرومتها للخزرجية، وفي (ذووها): للمرهفات. قال المصنف (رحمه  
الله)<sup>(١)</sup>:

«وَجَدْتُ هَذَا الْبَيْتَ فِي شَعْرِ كَعْبٍ، فَعَرَضْتُ عَلَى الْأَسْتَاذِ فَرِيدِ الْعَصْرِ فَقَالَ:  
حَقُّ هَذَا الْبَيْتِ أَنْ يُذْهَبَ بِهِ إِلَى شِيرَازٍ وَيَكْتَبَ عَلَى قَبْرِ سَيَّبِيهِ». ولعل الصواب أن  
إضافته إلى ضمير اسم الجنس جائرة، لأن المكني يدل على ما يدل عليه المكني  
عنه، فكأنه مضاف إلى اسم الجنس الظاهر. يؤيد هذا أن الإمام عبد القاهر<sup>(٢)</sup> قال  
في قوله:

٢٣٨ - «إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ دَوُوهُ»<sup>(٣)</sup>.

المرهفات، وهي جنس، وإن كانت في الأصل صفة فالمراد، بها هنا الموصوف وهو  
السيوف والسيوف جنس ولا يقاس عليه.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع.

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٢ : ٩٠٨.

(٣) ساقه ابن يعيش في مثل هذا الموقع من شرح المفصل بعد تعليقه على بيت كعب ولم يعزه  
لأحد قائلاً: ومثله:

إنما يعرفُ ذا الفضل من الناس دَوُوهُ.

وهو في هذا البيت أسهل أمراً لعود الضمير إلى الفضل، وهو اسم جنس وجاء في الحاشية

٢ من الصفحة نفسها: البيت لا يعرف له قائل، ويذكرون قبله أبياتا هي:

أنت ما استغيت	عن صا	حك	الدهر	أخوه
فإذا احتجت	إليه	ساعة	مَجَّك	فوه
أفضل المعروف	ما لم	تُبْتَذَل	فيه	الرجوه

ومعناه ظاهر والشاهد فيه كالذي قبله. أ. هـ.

انظر شرح المفصل ٣ : ٣٨. والبيت من مجزوء الرمل.

وَلَلْفَمِ مُجْرِيَانِ :

أَحَدُهُمَا مُجْرَى أَخَوَاتِهِ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ فَمِي وَالْفَصِيحُ «فِي» فِي  
الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ.....

هذا أحسن من قولك ذووه برد الهاء إلى زيد أو عمرو، (لأن الهاء في ذووه)<sup>(١)</sup>  
في البيت تعود إلى الفضل، وهو اسم جنس، فصار كأنه قال: إنما يعرف ذا الفضل  
من الناس ذوو الفضل.

قوله: «وَلَلْفَمِ مُجْرِيَانِ».

أي للفم في إضافته إلى ياء المتكلم مجريان.

الأول: وهو الفصيح، أن يضاف إضافة أخواته من غير إبدال فيقال: (فِي) بكسر الفاء وتشديد الياء في الرفع والنصب والجر، ووجهه أن قلب الواو ميماً في حالة الأفراد إنما كان للاحتراز عن الإجحاف ببقاء الكلمة على حرف واحد لأنه كان يعرب بالحركات ويحذف حرف العلة كما صنع مثل ذلك في (أب وأخ) عند الأفراد لعدم قبول حرف العلة الحركات، فكانت الواو قلبت ميماً ليصح آخره فيقبل الحركات، وهذه العلة المستدعية لقلب واوه ميماً مفقودة فيما نحن فيه لتحصلها عن ذلك القلب بالإدغام، فلا يصار إلى ذلك، وإنما استوت الأحوال لأن حكم المضاف إلى ياء المتكلم كسر آخره ككسر الميم في غلابي، والكسرة في هذه الأسماء بالياء، فمجيء (فِي في الأحوال)<sup>(٢)</sup> كمجيء الصحيح على الكسرة فيهن، أما كسر الفاء من فِي، فلأن الفاء تابعة لما بعدها من الحروف نحو (فوه) بالضم، و(فاه) بالفتح، و(فيه) بالكسر، ولا تنظن أن التقدير في حالة الرفع (فُوِي) ثم قلبت الواو ياء مكسوراً ما قبلها كمسلمي في مسلموي، بل أتى بالياء في أول ما يلحقه ياء المتكلم بدليل أنهم لم يقولوا في النصب فتحت فاتي.

(١) في ب: (لأنها في ذووه) والمثبت من الأصل وقد سقط ذلك من ع.

(٢) في ب: «مجيء في على الياء في الأحوال كلها» والمثبت من الأصل وع.

وَقَدْ أَجَازَ الْمُبْرَدُ أَبِيَّ وَأَخِيَّ وَأَنْشَدَ :

\* وَأَبِيَّ مَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ بَدَارٍ \*

والمجرى الثاني : أن يقال : فَمِي ، بإبدال حرف الإعراب ميما ، ووجهه أنه قد ثبت إجراء أب ، وأخ ، وفم وهن مع ياء المتكلم مجراها في الأفراد - وهذا في الأفراد (فم) فيجب أن يقال : فَمِي ، كما قيل في أب : أسي ، وفي أخ : أخِي .  
وقوله في الكتاب : «وأن يقال . . . . .» بدون هو ، هو الصحيح ، لأنه بيان المجرى الثاني ، وفي بعض النسخ : «وهو أن يقال» ، وذلك لحن فاحش ، لأن الضمير يكون عائدا إلى قوله مجرى وأخواته ، فيكون عبارة عن المجرى الأول ، ويبقى ذكر المجرى الثاني مهملًا .

ووجه كون المجرى الأول فصيحا ، أن في ذلك إجراء الأخوات على سنن واحد ، بخلاف المجرى الثاني ففيه عدول عن منهج التشاكل ، وميل عن مَهْع<sup>(١)</sup> التماثل .

قولُه : «وَقَدْ أَجَازَ الْمُبْرَدُ» .

ووجهه أنك تقول : أبوك ، أباك ، أبيك ، بإثبات حروف العلة عند الإضافة إلى هذا الضمير المتصل ، فكذا عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، ثم كسر الياء ولزوم الياء لما قلنا في فَيِّ بتشديد الياء .

ونحن نقول : الاسم المتمكن كثيرا ما يستعمل على حرفين كيدٍ وغدٍ ، (فيلزم أن يقال : أبي بالياء الخفيفة)<sup>(٢)</sup> على نحو يدي لثلا يلزم التضعيف المستكره من غير ضرورة بخلاف قولنا «فِيَّ» بالتشديد ، لأن الاسم المتمكن لم يستعمل على حرف واحد .

(١) المَهْعُ : الطريق الواضح البين . اللسان : «هيع» .

(٢) في ب : «فلزم أن يقال بالياء الخفيفة» والمثبت من الأصل وع .

وَصِحَّةُ مَحْمَلِهِ عَلَى الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ :  
• وَقَدَيْتَنَا بِالْأَيْتَانَا •

تَدْفَعُ ذَلِكَ . .

فلو لم تُردَّ العين عند الإضافة يلزم ما لا وجود له في كلامهم ، وهو اسم متمكن على حرف واحد .

قوله : « وأنشد » . . . . . أوله :

٢٣٩ - قَدَرُ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى<sup>(١)</sup>

ف (ذُو الْمَجَازِ) : اسم موضع بمني ، كان به سوق بالجاهلية ، والواو في (وَأَبِي) للقسمة .

(١) الضمير في وأنشد عائذ على المبرد وقد ورد إنشاده في مجالس ثعلب ٢ : ٤٧٦ حيث قال : «وقال أبو العباس : الفراء يقول : من أنتم الأب فقال هذا أبوك فأضاف إلى نفسه قال : هذا أبي ، خفيف . قال : والقياس قول العرب : هذا أبوك . وهذا أبي - فاعلم - ثقيل ، وهو الاختيار . وأنشد :

فَلَا وَأَبِي لَا آتِيكَ حَتَّى يُنْسَى الْوَالَهُ الصَّبُّ الْحَيْنَا

وقال : أنشد الكسائي بَرْنَبَوِيَّةَ ، - قرية من قرى الجيل - قبل أن يموت :

قَدَرُ أَحْلَكَ ذَا النُّجَيْلِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِي مَا لَكَ ذُو النُّجَيْلِ بَدَارِ

وانظر الخزانة ٤ : ٤٦٨-٤٦٩ .

(٢) قائله مؤرِّج السُّلَمِي ذكر ذلك البغدادي في الخزانة ٤ : ٤٧٢ نقلا عن أبي عبيد في (المعجم) والبيت من الكامل ، وقد سبق إيرادُه في الحاشية رقم ٣ بيد أن روايته في المفصل نقلا عن المبرد (ذا المجاز) بينما روايته في مجالس ثعلب (ذا النُّجَيْل) كما هو مذكور قال البغدادي في الخزانة ٤ : ٤٦٧ موضحا هذا الشاهد : «على أن (أَبِي) عند المبرد مفردٌ رَدٌّ لانه في الإضافة إلى الباء كما رَدَّتْ في الإضافة إلى غيرها ، فيكون أصله أبوي ، قلت الواو ياء وأدغمت فيها عملا بالقاعدة حيث اجتماعا وكان أولهما ساكنا ، وأبدلت الضمة كسرة لثلاث تعود الواو . وكلام المبرد وإن كان موافقا للقياس إلا أنه لم يقم عليه دليل قاطع . قال :

وأول البيت الثاني :

٢٤٠ - فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنٍ وَقَدَّيْنَا (بِالْأَيْنَا)<sup>(١)</sup>  
قَوْلُهُ : «تَدْفَعُ ذَلِكَ» :

أي تدفع مذهب المبرد، ومثال هذا البيت قوله :

٢٤١ - يُدْفَنُ الْبُعُولَةَ وَالْأَيْنَا<sup>(٢)</sup>

قال الزمخشري (في المفصل) : وقد أجاز المبرد أبيي وأخي، وأنشد :

وَأَبِي مَالِكٌ ذُو الْمَجَازِ بَدَارِ

وَصَحَّةٌ مَحْمَلَةٌ عَلَى الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ :

وَقَدَّيْنَا بِالْأَيْنَا

تدفع ذلك، يريد أن أبيي جاء على لفظ الجمع، ولا قرينة مخلصه للإفراد فتعارض الاحتمالان فحمل على لفظ الجمع وسقط الاحتجاج به في محل الخلاف فيكون أصله على هذا أبين، حذفت النون عند الإضافة فأدغمت الياء التي هي ياء الجمع في ياء المتكلم. انتهى كلام البغدادي.

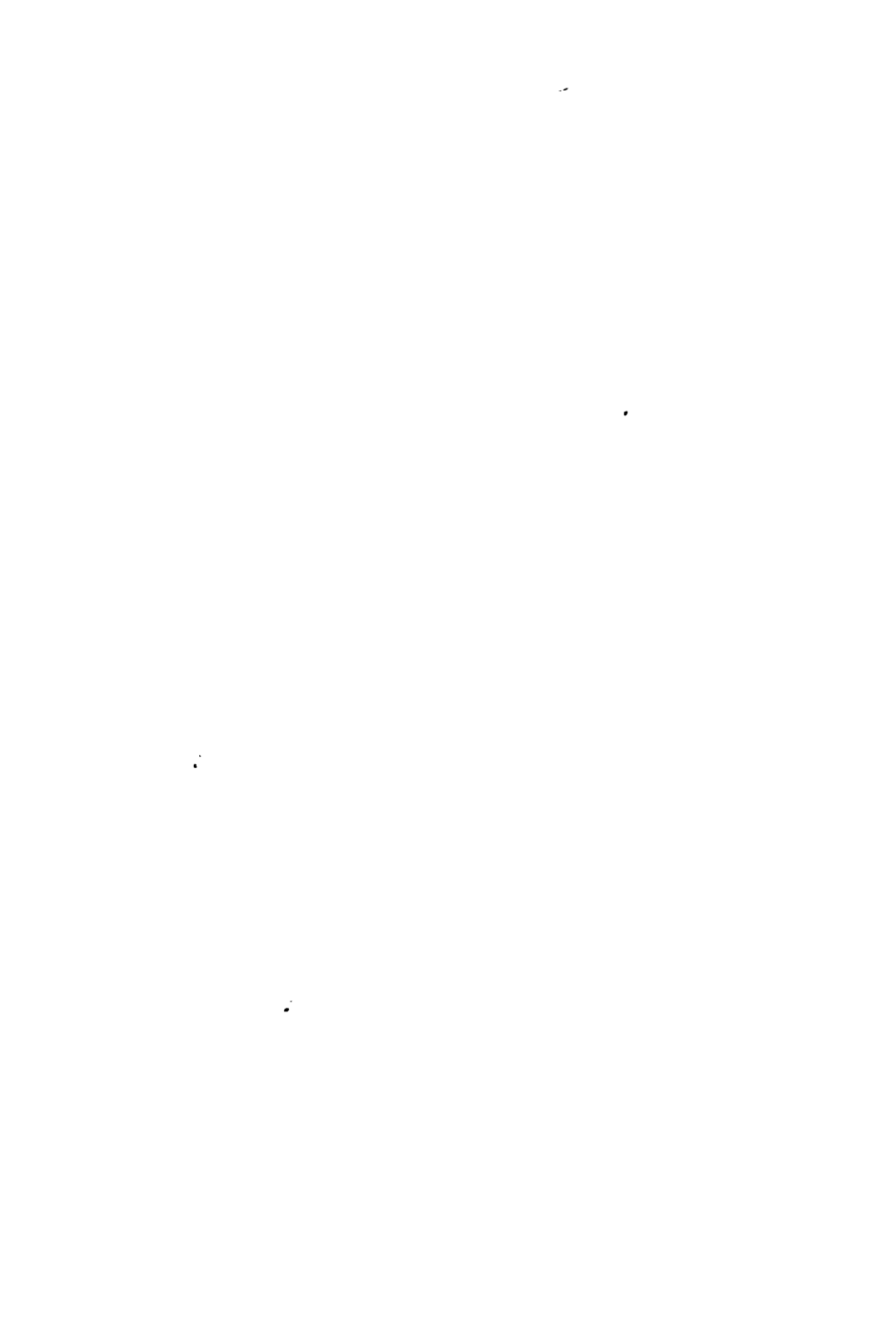
(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع و ن. والبيت من المتقارب نسبة البغدادي في الخزانة ٤ : ٤٧٦ لزياد بن واصل، ولم يعزه ابن يعيش في المفصل ٣ : ٣٦-٣٧، ولا سيبويه في الكتاب ٣ : ٤٠٥-٤٠٦ حيث قال : ولا تغير بناء الأب عن حال الحرفين، لأنه عليه بني، إلا أن تحدث العرب شيئاً، كما بنوه على غير بناء الحرفين، وقال الشاعر :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ . . . (البيت) أَتَشَدَّاهُ مَنْ نَقَّ بِهِ، وزعم أنه جاهلي. وإن شئت كسرت فقلت :  
آباء وأخاء. أ. هـ.

وقال ابن السيرافي : الشاهد فيه أنه جمع الأب على أبين. ويروي :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَشْبَاحَنَا جَمْعُ شَيْحٍ . شرح أبيات سيبويه ٢ : ٢٥٢ .

(٢) هذا الشطر من الوافر ذكره ابن يعيش في شرحه ٣ : ٣٧ من غير عزو والشاهد فيه كالذي في البيت السابق والمراد بهذا والذي قبله أن الأب قد جاء عن العرب بلفظ جمع المذكر السالم لأنهم يقولون : أب وأبون وأخ وأخون .



## ذكر التوابع

هي الأسماء التي لا يمسها الأعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة أضرب؛ تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف.

التأكيد هو على وجهين: تكرير صريح وغير صريح، فالصريح نحو قولك: رأيت زيدا زيدا، وقال أعشى همدان:

مَرَّ إِنِّي قَدْ أَمَدَحْتُكَ مُرًّا وَاثِقًا أَنْ تُثَبِّتَنِي وَتَسْرَأَ  
مُرًّا يَا مُرَّةَ بِنِ تُلَيْدٍ مَا وَجَدْنَاكَ فِي الْحَوَادِثِ غِرًّا  
وغير الصريح نحو قولك: فعل زيد نفسه وعينه، والقوم أنفسهم وأعيانهم، والرجال كلاًهما، ولقيت قومك كلهم، والرجال أجمعين، والنساء جمع.

## (ذكر التوابع)<sup>(١)</sup>

قوله: «وهي خمسة أضرب».

قيل وجه انحصار التوابع في الخمسة، أن التبع إن كان مقويا للحكم فهو التأكيد وإن لم يكن مقويا لذلك، فلا يخلو من أن يكون مبينا أو لم يكن، فإن كان مبينا وهو مشتق فهو الصفة، وإن لم يكن مشتقا فهو عطف البيان، وإن لم يكن مبينا، فإن كان بواسطة حرف فهو العطف بالحرف، وإن لم يكن (بواسطة)<sup>(٢)</sup> فهو البدل.

(١) ما بين القوسين ليس من الأصل وإنما هو من نسخ ب وع ون.

(٢) ما بين القوسين ليس من ب والمنبث من الأصل وع.



## التأكيد

قوله : «تكرير صريح وغير صريح» .

يريد أن التكرير إما تكرير اللفظ والمعنى نحو: (رأيت زيدا زيدا)<sup>(١)</sup> أو تكرير المعنى دون اللفظ نحو: فَعَلْ زَيْدٌ نَفْسَهُ، فنفسه ليس بزيد (في اللفظ)<sup>(٢)</sup> وهو هو في المعنى، فيكون ذلك تكريرا للمعنى دون اللفظ .

وقد يقع (الصريح) إذا كان اسما بدلا في كلام المصنف وفي كلام غيره من النحويين وهو ليس ببعيد، وذلك بالنظر إلى المقصود هل هو الأول أو الثاني فإن كان المقصود هو الأول فالثاني تأكيد وإلا فهو بدل .

قوله : «أعشى هَمْدَانَ» .

هَمْدَانَ بتسكين الميم، وبالبدال المهملة . حذف المفعول في الفعل الثاني<sup>(٣)</sup> .

(١) في ب : «رأيت زيدة وصوابه المثبت من الأصل وع .

(٢) ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٣) مَوْضِعُ الْفِعْلِ الثَّانِي هُوَ مَا وَرَدَ فِي بَيْتِي أَعْشَى هَمْدَانَ وَنَصَّهُمَا فِي الْمَفْصَلِ :

مُرُّ إِنِّي قَدْ امْتَدَحْتُكَ مُرًّا وَانْقَأَ أَنْ تُشِيْبِي وَنَسْرًا  
مُرُّ بِالْمُرَّةِ بَيْنَ تَلْيِيدٍ مَا وَجَدْنَاكَ فِي الْخَزَائِدِ عُرًّا

والبيتان لأعشى هَمْدَانَ من بحر الخفيف في مدح مرة بن تليد - انظر شرح المفصل ٣ : ٤٠

والشاهد فيهما: تأكيد مرة بتكرير لفظي وهو مرخم بإسقاط ناه التائب منه .

\* فصل \* وَجَدَوِي التَّكْيِيدِ أَنَّكَ إِذَا كَرَّرْتَ فَقَدْ قَرَّرْتَ الْمُؤَكَّدَ، وَمَا عَلِقَ بِهِ فِي نَفْسِ السَّمَاعِ، وَمَكَّنْتَهُ فِي قَلْبِهِ وَأَمَطْتَ شُبَهَةً رَبُّمَا خَالَجَتْهُ أَوْ تَوَهَّمَتْ غَفْلَةً أَوْ ذَهَابًا عَمَّا أَنْتَ بِصَدَدِهِ فَأَزَلْتَهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا جُنْتَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ، فَإِنَّ لِظَانَ أَنْ يَظُنَّ حِينَ قُلْتَ: فَعَلَّ زَيْدٌ. أَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَيْهِ تَجَوُّزٌ أَوْ سَهْوٌ أَوْ نِسْيَانٌ. وَكُلُّ وَاجْمَعُونَ يُجَدِّيانِ الشُّمُولَ وَالْإِحَاطَةَ.

٢٤٢ - وَهُوَ (تَسْرٌ)، كَمَا حَذَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ (١) أَي فَهَذَاكَ وَفَاعْنَاكَ، وَالتَّقْدِيرُ هُنَا: وَتَسْرُنِي، وَ(رَجَلٌ غُرٌّ): أَي غَيْرُ مُجَرَّبٍ.

قَوْلُهُ: «وَمَا عَلِقَ بِهِ».

الضَّمِيرُ فِي (بِهِ): عَائِدٌ إِلَى الْمُؤَكَّدِ. وَالْفَاءُ فِي (فَأَزَلْتَهُ): لِلتَّعْقِيبِ. لِأَنَّكَ أَنْتَ يَكْرَهُونَ تَكْرِيرَ الْحَرْفِ، أَلَا تَرَى إِلَى وَضْعِهِمْ بَابَ الْإِدْغَامِ لِلتَّفَادِي مِنْ ذَلِكَ التَّكْرِيرِ، فَمَا ظَنُّكَ بِتَكْرِيرِ الْكَلِمَةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ سَوَّغُوا هَذَا التَّكْرِيرَ لِیَفِيدُوا بِهِ زِيَادَةً فِي تَقْرِيرِ الْمَعْنَى.

قَوْلُهُ: «تَجَوُّزٌ».

أَي التَّجَوُّزُ ضِدُّ الْإِحْتِيَاظِ، يُقَالُ: فَلَانٌ يَتَجَوَّزُ وَلَا يَتَجَوَّدُ، أَي يُطَلِّبُ الْجَائِزَ وَلَا يُطَلِّبُ الْجَيِّدَ، وَالْمُرَادُ هُنَا التَّسَامُحُ وَالتَّسَاهُلُ.

قَوْلُهُ: «زَيْدًا زَيْدًا» فِي الْأَسْمِ.

وَ(ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ): فِي الْفِعْلِ، وَ(إِنْ إِنْ): فِي الْحَرْفِ، وَ(جَاءَنِي زَيْدٌ جَاءَنِي زَيْدٌ): فِي الْجُمْلَةِ، وَ(أَنْتَ أَنْتَ): فِي الْمَضْمَرِ. وَلَمْ يَذْكَرْ لِلْمُظْهَرِ نَظِيرًا لِسَبْقِ ذِكْرِهِ قَبْلُ.

(١) سُورَةُ الضُّحَى آيَةٌ ٧، ٨.

\* فصل \* والتأكيّدُ بصريح التّكريرِ جارٍ في كلّ شيءٍ، في الاسمِ والفعلِ، والحرفِ والجُملةِ، والمُظهِرِ والمضمرِ، تقولُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا زَيْدًا، وَضَرَبْتُ ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَإِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا، وَجَاءَنِي زَيْدٌ جَاءَنِي زَيْدٌ، وَمَا أَكْرَمَنِي إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ.

\* فصل \* وَيُؤَكِّدُ الْمُظْهِرُ بِمِثْلِهِ لَا بِالْمُضْمَرِ وَالْمُضْمَرُ بِمِثْلِهِ وَبِالْمُظْهِرِ جَمِيعًا.

فإن قلت: قوله (ضربتُ ضربتُ) تكرر للجُملة، كما أن (جاءني زيد جاءني زيد) كذلك، فيلزم من هذا أن يكون مكررا لمثال الجُملة، وتاركا لمثال الفعل، لأن الفعل وحده غير الفعل مع الفاعل. قلت: المقصود في (ضربتُ ضربتُ زيداً) ذكر الفعل وحده، غير أن الفعل لايجيء بدون الفاعل، فذكر الفاعل ضرورة، ألا ترى أنه لم يكرر المفعول لعدم الضرورة الداعية إلى ذكره.

أما في (جاءني زيد جاءني زيد): فالمقصود ذكر الجُملة، والجُملة لا تنافي ذكر المفعول، فلذا كرّر فيه المفعول، كما كرر فيه الفاعل ليكون ذكر المفعول أمانة (لدلالة) (١) تكرر الجُملة.

قوله: «ويؤكد المظهر».

هذه أربعة أقسام: تأكيد مظهر بمظهر، وتأكيد مظهر بمضمر، وتأكيد مضمر بمضمر، وتأكيد مضمر بمظهر، فالأقسام مستقيمة، إلا قسماً واحداً منها وهو تأكيد مظهر بمضمر؛ لأن التأكيد تكملة للأول، والمقصود هو الأول والمضمر أقوى من المظهر، لأنه أعرف المعارف، ولايناسب أن تكون التكملة أقوى من المقصود، فلم يجز (ذهب زيد هو) وإن جاز عكسه وهو (ما ذهب إلا هو زيد).

(١) في ب وع: «الإرادة» والمثبت من الأصل.

وَلَا يَخْلُو الْمُضْمَرَانِ مِنْ أَنْ يَكُونَا مُنْفَصِلَيْنِ كَقَوْلِكَ : مَا ضَرَبَنِي إِلَّا  
هُوَ هُوَ أَوْ مُتَّصِلًا أَحَدُهُمَا وَالْآخَرُ مُنْفَصِلًا كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ هُوَ ،  
وَأَنْطَلَقْتَ أَنْتَ ، وَكَذَلِكَ مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، وَبِهِ هُوَ ، وَبِنَا نَحْنُ ، وَرَأَيْتَنِي  
أَنَا ، وَرَأَيْتَنَا نَحْنُ .

وتأكيد المضمرة بالمضمرة إنما صحَّ ، لأن كل واحد منهما نظير صاحبه في الدلالة  
على الغرض ، فيصلح أن يكون أحدهما مؤكداً للآخر .

قوله : «ما ضربني إلا هو هو» .

فصل بـ(إلا) بين الفعل والفاعل وهو (هو) الأول ، لأنه لو لم يفصل لما ساغ  
إبراز الضمير المستكن<sup>(١)</sup> ، لأن الضمير المستكن أخصر من البارز وترك الأخصر  
إلى غيره ليس بسديد ، ففصل بإلا ليجيء بالمنفصل ، لأن المنفصل لا يجيء  
مستكناً .

قوله : «ما ضربني إلا هو هو . . . . إلى ورأيتنا نحن» .

قسامان . تأكيد منفصل بمنفصل ، وتأکید متصل بمنفصل .

أما تأكيد متصل بمتصل ، ومنفصل بمتصل ، فكلاهما محال ، لأن المتصل  
لا يُبتدأ به ، والمؤكد ما يلفظ به ابتداءً من غير أن يكون متصلاً بشيء آخر كزيد  
الثاني في : (جاءني زيدٌ زيدٌ) فلو ساغ أن يقع الضمير المتصل مؤكداً لزم أن يكون  
متصلاً ومنفصلاً وهو محال ، ثم المتصل إما مرفوع أو مجرور أو منصوب ، والمرفوع  
مستكن أو بارز ، وكل من هذه الأقسام يؤكد بالمنفصل المرفوع ، ففي (قام هو) و  
(انطلقت أنت) تأكيد مرفوع لكنه في الأول مستكن وفي الثاني بارز . وفي (بك  
أنت) وأخويه تأكيد مجرور ، وفي (رأيتني أنا) ، و(رأيتنا نحن) تأكيد منصوب ،

(١) في ب : «لما جاز إبراز الضمير والمثبت من الأصل وع .

• فصل • وَلَا يَخْلُو الْمُضْمَرُ إِذَا أُكِّدَ بِالْمُظْهَرِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً، أَوْ مَجْرُوراً، فالمرفوعُ لَا يُؤَكِّدُ بِالْمُظْهَرِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُؤَكِّدَ بِالْمُضْمَرِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: زَيْدٌ ذَهَبَ هُوَ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ، وَالْقَوْمُ حَضَرُوا هُمْ أَنْفُسُهُمْ وَأَعْيَانُهُمْ وَالنِّسَاءُ حَضَرْنَ هُنَّ أَنْفُسَهُنَّ، وَأَعْيَانَهُنَّ، سِوَاءٍ فِي ذَلِكَ الْمُسْتَكِنِّ وَالْبَارِزِ. وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ فَيُؤَكِّدَانِ بِغَيْرِ شَرِيْطَةٍ تَقُولُ: رَأَيْتُهُ نَفْسَهُ، وَمَرَرْتُ بِهِ نَفْسِهِ.

والمؤكدات في هذه الأمثلة ضمائر منفصلة مرفوعة كما ترى.

أما تأكيد المجرور بالمرفوع، فلأنه لا يستقيم أن يقال: مررت بك لعدم صحته ابتداءً بالمتصل، ولما فيه من سماجة اللفظ أيضاً، والذوق السليم شاهد لما قلنا.

وكذا لا يستقيم أن يقال: (مررت بك إياك)، لأن إياك موضوع للتخصيص مقدماً على الفعل نحو: ﴿إِيَّاكَ تَبْدُو وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيثُ﴾<sup>(١)</sup> ولا يقال (ضربت إياك) فلم يبق إلا الضمير المرفوع، فأكد المجرور بالمرفوع لذلك. وقيل: لأن المجرور والمنصوب من وادٍ واحد، فقيل: (مررت بك أنت) كما قيل: (رأيتك أنت).

وأما تأكيد المنصوب بالمرفوع لا بالمنصوب فللفصل بين التأكيد والبدل، لأنه يقال في البديل: (رأيتني إياي)، فلو وقع التأكيد على هذه الطريقة لظهر الالتباس بين البابين.

فإن قلت فما وجه اختصاص البديل بالمنصوب؟ قلت: هو أن البديل في حكم تكرير العامل، والعامل المقدر يستدعي منصوباً، فلا يليق المرفوع بذلك الموضوع، فاخصص المنصوب بالبديل لهذا.

(١) آية ٥ من سورة الفاتحة.

## • فصل • وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُخْتَصَانِ . . .

قوله: «إلا بعد أن يؤكد بالمُضْمَرِ».

اشترط التأكيد بالمضمر إذ لو لم يؤكد بذلك وقيل: «زيد ذهب نفسه» أو (هندٌ ذَهَبَتْ نَفْسُهَا)، لا يدرى أن ارتفاع النفس فيهما بالفاعلية أم بكونها مؤكدة للمرفوع، فإذا أكدت الضمير المستكن بالبارز وقلت (زيدٌ ذهب هو نفسه) وهند ذَهَبَتْ هي نَفْسُهَا) علم أن الفعل غير فارغ من الضمير، إذ لو كان فارغا عنه لكان قولك (زيدٌ هو نفسه) بمنزلة (ذهب هما الزيدان) وهذا غير مستقيم، لأن المنفصل تأكيد للمتصل، فلا يجيء إلا عند مجيء المتصل فلما علم أن الفعل غير فارغ عن الضمير علم أن (نفسه ونفسها) تأكيدان إذ الفاعل واحد ليس إلا.

فإن قلت: ما ذكرت مسلم في الضمير المستكن، أما في البارز كما في قولك: (القوم حضروا هم أنفسهم) فلا، لأن الواو فيه ضمير الفاعلين فَتَعَيَّنَ الأَنْفُسُ للتأكيد، لما ذكرت أن الفاعل واحد ليس إلا. قلت: لما وجب الإتيان بالمنفصل في كثير من المواضع لرفع اللبس، أجرى الباب عليه كما جاء في حذف الواو في أخوات (يعد) بالياء، أو تقول: اللبس باق على لغة من يقول: (أكلوني البراغيث)، ويجعل البراغيث فاعلا، ولم تُشترط هذه الشريطة في المنصوب والمجرور، فقيل: (رأيتَه نَفْسَه) و(مررت به نَفْسِه) لعدم اللبس، ولأنه لامنفصل للمجرور فيؤكد به.

قوله: «والنفس والعين».

أي ما ذكرنا من اشتراط التأكيد بالمنفصل إذا كان الضمير المتصل مرفوعا، وعدم اشتراط ذلك - إذا كان المتصل منصوبا أو مجرورا - مختص بهاتين الكلمتين من كلمات التأكيد، لأن منشأ ذلك الفرق ومثاره الالتباس، والالتباس بصلاحيه كلمة التأكيد أن تقع فاعلة وهما مختصان بالصلاحيه للفاعلية، لأنهما تليان

بِهَذِهِ التَّفْصِيلَةِ بَيْنَ الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ وَصَاحِبِيهِ، وَفِيمَا سِوَاهُمَا لَا فَضْلَ فِي الجَوَازِ بَيْنَ ثَلَاثَتِهَا، تَقُولُ: الكِتَابُ قُرِئَ كُلُّهُ، وَجَاءَنِي كُلُّهُمْ، وَخَرَجُوا أَجْمَعُونَ.

• فصل • وَمَتَى أَكَّدْتَ بِكُلِّ وَأَجْمَعَ غَيْرَ جَمْعٍ فَلَا مَذْهَبَ لِصِحَّتِهِ حَتَّى تَقْصِدَ أَجْزَاءَهُ كَقَوْلِكَ: قَرَأْتُ الكِتَابَ كُلُّهُ، وَسَرْتُ النُّهَارَ كُلُّهُ وَأَجْمَعَ، وَتَبَحَّرْتُ الأَرْضَ، وَسَرْتُ اللَّيْلَةَ كُلَّهَا وَجَمَعَاءَ.

العوامل، فيقال: (جاءني نفسه)، و(رايت نفسه)، و(مررت بنفسه) أما (كلهم وأجمعون)، فليستا بمثلهما في وَلِيَهُمَا العوامل، لأنَّ (أجمعون) لا يليها بوجه، لا يقال جاءني أجمعون، ولا لقيت أجمعين، فأينما صادفتها صادفتها واقعة للتأكيد من غير لبس.

و(كلهم): يلي العوامل قليلا نحو: (جاءني كُلُّهُمْ)، ورايت كُلُّهُمْ)، إلا أنها مجرأة مجرى (أجمعين) في عدم اشتراط ماسبق الإيماء إليه، لأن الأصل فيها أن لا تكون إلا مؤكدة لشبهها (بأجمعين) في معنى الاشتمال والإحاطة.  
قوله: «بهذه التفصيلة».

يعني بالتفصيلة التفرقة بين المرفوع والمنصوب والمجرور في لزوم وقوع المنفصل بين المؤكّد والمؤكّد في المرفوع، وعدم لزوم ذلك في أخويه من الضمائر المتصلة.  
(قوله: «بين ثلاثتها».)

أي الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور<sup>(١)</sup>، (وإنما مثل لكلمة كل في حال الرفع وأعرض عن التمثيل للنصب والجر لأنه إذا كانت النفس والعين مستغنية في النصب والجر كان استغناء كلمة كل فيهما مع استغنائها في الرفع أولى)<sup>(٢)</sup>.

(٢، ١) ما بين القوسين في رقم ١ وقع في نسخة الأصل بعد الكلام المحصور بين القوسين رقم ٢ والذي وقع بدوره قبل (قوله: بهذه التفصيلة) والمثبت هنا الترتيب الوارد في ب وع لانه يتناسب مع ترتيب النص في المتن ويسير معه.

• فصل • وَلَا يَقَعُ كُلُّ وَأَجْمَعُونَ تَأْكِيدَيْنِ لِلنَّكَرَاتِ، لَا تَقُولُ  
رَأَيْتُ قَوْمًا كُلَّهُمْ، وَلَا أَجْمَعِينَ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ فِيمَا كَانَ  
مَحْدُودًا كَقَوْلِهِ:

• قَدْ صُرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا .

(قوله «ومتى أكّدت» .

الحاصل أن كلاً وأجمع) لتأكيد الجمع، فلا يؤكد بهما إلا ما هو جمع لفظاً أو  
معنى، (كجاءني الرجال كلهم)، و(قرأت الكتاب كله) ولا يجوز (جاءني الرجل  
كله) (١) لعدم احتمال مجيء بعضه .

و(تبحرت الأرض): توسعت فيها وتعمّقت، والأرض هنا ظرفٌ مُتَّسَعٌ فيه مثلُ :

١٣٤ - « ..... عَسَلَ الطَّرِيقُ الثُّغْلَبُ » (١)

قوله : «ولا يقع .....» .

إنما لم يجز تأكيد النكرات، لأن النكرة شائعة فلا يفترق إلى تأكيدها، لأن تأكيد  
مالا يعرف لأفائدة فيه، ولأن التأكيد للتخصيص والتعيين، والنكرة على الشروع  
والعموم، فلو جاز تأكيد النكرة لصار الشائع مختصاً، وهذا عكس ما وضع التأكيد  
لأجله، لأنه للتقرير وهذا هو التغيير .

(١) في ب : «جاءني زيد كله» والمثبت من الأصل وع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع وهو بعض بيت لساعدة بن جُوَيَّةَ من  
قصيدة له عدتها ثلاثة وستون بيتاً من الكامل وترتيب الشاهد فيها الحادي والستون - انظر  
ديوان الهذليين ص . ١١٢ والبيت بتمامه :

لَذَنْ بِهِزَ الْكَفِّ يَعْجِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثُّغْلَبُ

وفيه أيضاً رواية (لذ) والبيت في وصف رمح - وموضع الشاهد فيه قوله : (كما عسل الطريق)  
حيث أوصل الفعل إلى المفعول به وحذف حرف الجر والأصل كما عسل في الطريق . انظر  
خزانة الأدب ٣ : ٨٣-٨٧ . وروايته في الديوان (لذ) . وانظر الإقليد ص ٤٩٦ .



• فصل • وَأَكْتَعُونَ وَأَبْتَعُونَ، وَأَبْصَعُونَ إِبْتِغَاءً لِأَجْمَعُونَ لَا يَجِئْنَ إِلَّا عَلَىٰ أَثَرِهِ . . .

والجواب عن قوله .

٢٤٣ - . . . . . يَوْمًا أَجْمَعًا<sup>(١)</sup>

إن هذا البيت قائله غير معروف فلا يُعوَّل عليه في الاحتجاج به، ولو سُلم فهو من الشواذ، فلا يحتج به ولا يقاس عليه، إذ لو قيس عليه انقلب ما هو مخالف للأصل والقياس أصلاً، وفيه عكس الأصل وعكس لما يستدعيه العقل. فإن قلت: لو قال: «سرت يوماً» احتمل أن يكون سيره وقع في بعضه فبقوله. كَلَهُ، يزول ذلك الاحتمال، وهذا مما لا يرُدُّه الحِجَى ولا يَأباه المعقول.

قلت: هذا الاحتمال إن سوغ التأكيد، فكونه نكرة أبٍ لذلك (لما ذكرنا فلا يجوز تأكيده إعمالاً لما ذكرنا من الدليلين)<sup>(٢)</sup>، ولثلا يقع الاختلاف بين النكرات المحدودة وغير المحدودة، إذ من دأبهم سلوك طريقة التماثل، والميل إلى أبيات التماثل. (وصرت): صَوَّتَتْ.

(١) البيت بتمامه: فَذُ صُرَّتْ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا.

وهو من الرجز الذي لم يعزه أحد لقائله - قال البغدادي في الخزانة ١: ١٨١ وهذا البيت مجهول لا يعرف قائله حتى قال جماعة من البصريين إنه مصنوع. والبكرة: إما أن تكون الحديدية التي يستعان بها على رفع الماء من الآبار فيكون معنى صرت صوتت وإما أن يكون معناها الناقة الفنية فيكون معنى صرت أي غطت ضروعها خشبية أن ترضع وهو عند الكويزي شاهد على تأكيد النكرة.

(٢) في ب: «لما ذكرنا من الدليلين فيه نظر لأن الدليل الأول قد بطل بهذا السؤال، إذ الدليل الأول هو أنه لا فائدة في تأكيد النكرة، وما قد نعتت الفائدة «والمشت من الأصل وع»

قوله : إتياعات .....» .

تُقَدَّمُ «كُلُّ» على أجمعين ، وأجمعون على أخواته ، ولا يقَدَّمَنَّ عليها ، لأنَّ (كُلًّا) أرحب وكدأ ، وأكثر ذكرا لمجيئها في التأكيد وغيره<sup>(١)</sup> ، بدليل أنها تقع مبتدأةً وفاعلةً ومفعولةً ، نحو : «كُلُّهم جاءوا» و«جاء كُلُّهم» و«لَقِيْتُ كُلُّهم» ولا كذلك (أجمعون) لاختصاصها بوقوعها تابعة لآخر ، لأنها لا تقع إلا في التأكيد ، فتقديم الأقوى أولى ، أما تقديم أجمعين على أخواتها فلأن اشتقاقها بَيِّنٌ دونَ أخواتها ، فتقديم البَيِّنِ المعروف أولى . هذا مذهب أكثر الناس فإنهم لم يجيزوا ذكر هذه الكلمات إلا على الترتيب المذكور في المتن وتقديم (أجمعين) واجب .

(وبعضهم أجاز حذف أجمعين مع ترتيب ما بعدها)<sup>(٢)</sup> .

وبعضهم أجاز حذفها مع انتفاء الترتيب .

وبعضهم أجاز حذفها مع ذكر أيها شئت<sup>(٣)</sup> .

ولم يُجَزَّ أحد عند وجود أجمعين تأخيرها ، والسَّرُّ ما قلنا قبل من أن اشتقاقها بَيِّنٌ معروف ، فكانت أدلُّ على المقصود من بين هذه المذكورة بعدها من المؤكدات ، فلزم تقديمها .

(١) قال صاحب اللسان في باب (كل) : سئل أحمد بن يحيى عن قوله عز وجل : ﴿ تَسَجَّدَ اللَّيْلُ كُلُّهُمْ أجمعون ﴾ ، وعن توكيده بكلهم ثم بأجمعون فقال : لما كانت كلهم تحتمل شيئين تكون مرة اسما ومرة توكيدا جاء بالتوكيد الذي لا يكون إلا توكيدا حَسْبُ ، وسئل المبرد عنها فقال : لو جاءت فسجد الملائكة احتمل أن يكون سجد بعضهم فجاء بقوله : كلهم لإحاطة الأجزاء ف قيل له : فأجمعون؟ فقال : لو جاءت كلهم لاحتمل أن يكون سجدوا كلهم في أوقات مختلفات ، فجاءت أجمعون لتدلُّ أن السجود كان منهم كلهم في وقت واحد ، فدخلت كلهم للإحاطة ، ودخلت أجمعون لسرعة الطاعة .

(٢) انظر ابن يعيش ٤٦ : ٣ وما بين المعكوفين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع و ن .

(٣) انظر ابن يعيش ٤٦ : ٣ .

وَعَنْ ابْنِ كَيْسَانَ تَبَدُّا بِأَيْتِهِنَّ شِئْتَ بَعْدَهَا، وَسَمِعَ أَجْمَعُ أَبْضَعُ،  
وَجُمِعَ كُنْعٌ وَجُمِعَ بُتْعٌ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ: جَاءَنِي الْقَوْمُ أَكْتَعُونَ .

(ومن قال بالترتيب<sup>(١)</sup> بعدها نظر إلى ما هو قريب من هذا المعنى .

وَمَنْ قَالَ بَانْتِفَاءَ التَّرْتِيبِ اسْتَضْعَفَهُ فِي غَيْرِ أَجْمَعِينَ، لِأَنَّهُنَّ أَخَوَاتٌ فِي عَدَمِ  
ظُهُورِ اسْتِقَاقِهِنَّ .

ومن جَوَزَ حذف أجمعين نظر إلى أن (كلاً) من ألفاظ التأكيد كأجمعين فيجوز  
ذكرها بدون أجمعين، و(كلُّ) من تكلمه البيت<sup>(٢)</sup> أحاط به ومنه: الإكليل والكَلَّةُ لما  
بهما من الإحاطة، فالأول محيط بالرأس والثانية محيطه بما فيها لأنها ستر يُحَاطُ  
كالبيت. وكَلَّ كَلَالًا: أَحَاطَ بِهِ الْإِعْيَاءُ .

و(أَكْتَعُونَ): مِنْ قَوْلِهِمْ حَوْلَ كَتَيْعٍ أَيْ تَأْمٌ .

و(أَبْتَعُونَ): مِنْ الْبَتْعِ بَفَتْحَتَيْنِ وَهُوَ شِدَّةُ الْعُنُقِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا الْبَيَانُ

وَالْوَكَاذَةُ .

و(أَبْضَعُونَ): بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ<sup>(٣)</sup>. مِنَ الْبُضُوعِ مِنَ الْمَاءِ وَهُوَ الرُّيُّ مِنْهُ، فَمَعْنَى  
قَوْلِكَ: جَاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ أَبْضَعُونَ أَنَّهُمْ جَاءُونِي بِصِفَةِ الْارْتِوَاءِ لِانْقِصَانِ فِيهِمْ .  
وَعَنْ الْأَزْهَرِيِّ<sup>(٤)</sup> يُقَالُ: مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ أَبْضَعِينَ قَالَ: وَرَوِي أَبْضَعِينَ بِالضَّادِ  
الْمَعْجَمَةِ وَهَذَا تَصْحِيفٌ فَاضِحٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَائِلَهُ غَيْرٌ مُمَيِّزٌ وَلا حَافِظٌ .

(١) في الأصل: «ومن قال بالتقديم» والمثبت من ب و ع و ن .

(٢) في ب: «النسب» والمثبت من الأصل و ع وكلاهما جائز في اللسان، نقول: تكلمه النسب  
وتكلمه البيت .

(٣) كما وردت بالضاد المهملة - انظر اللسان (بصح ويصح) .

(٤) قال الأزهري في تهذيب اللغة: ويقال: القوم أجمعون أكتعون أبتعون ابتعون بالناء تؤكد  
الكلمة بهذه التواكيد كلها. أخبرني بذلك المنذري عن أبي الهيثم. انظر تهذيب اللغة  
(١: ٣٠٣ كتع) .

.....

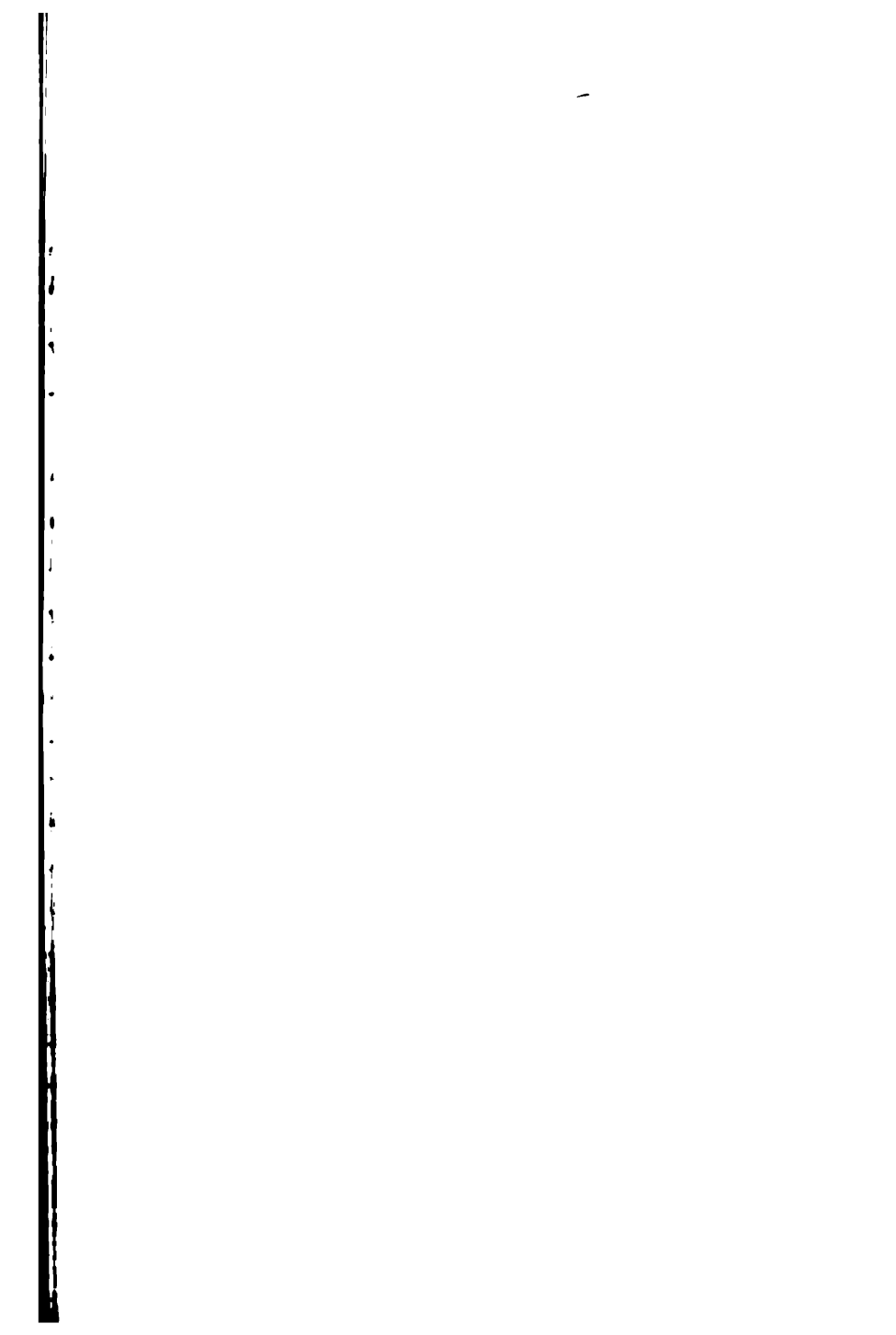
---

وفي بعض شروح هذا الكتاب: أبضعون بالصاد المعجمة رواية ابن الأعرابي<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> وقال الميداني بالصاد غير المعجمة أعرف وهذه ألفاظه .

قوله : «تبدأ بأيّهن شئت» .

أي لك أن تبدأ بما شئت من هذه الثلاث بعد أجمعون ، وقد جاء : (جاء القومُ أكتعون) وليس بالأعرف فاعرف .

- 
- (١) وقال ابن منظور في اللسان (بضع) : وقال البشتي : (مررت بالقوم أجمعين وأبضعين بالصاد، قال الأزهري وهذا تصحيف واضح) .  
(٢) ما رواه صاحب اللسان عن ابن الأعرابي هو بالصاد المهملة وليس المعجمة - اللسان (بضع) .



## الصفة

هِيَ الْأَسْمُ الدَّالُّ عَلَى بَعْضِ أَحْوَالِ الدَّاتِ، وَذَلِكَ نَحْوُ طَوِيلٍ وَقَصِيرٍ،  
وَعَاقِلٍ وَأَحْمَقٍ، وَقَائِمٍ، وَقَاعِدٍ، وَسَقِيمٍ، وَصَحِيحٍ، وَفَقِيرٍ، وَغَنِيٍّ،  
وَشَرِيفٍ، وَوَضِيعٍ، وَمُكْرَمٍ، وَمُهَانَ .

قوله : «الصفة» .

هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات .

هذا الحد غير مُستقيم ، لانتقاضه بالحال، فهي أيضا بعض أحوال الذات .  
(وما هي بصفة، ويمكن أن يقال في الجواب عن هذا، أن الكلام في الدال على  
بعض أحوال الذات)<sup>(١)</sup> وهو من التوابع، والحال ليست من التوابع، فلا ترد نقضا،  
وإنما أهمل ذكر هذا القيد، لأنه في تفصيل ماتقدم من ذكر التوابع .

وقال بعضهم: الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص، فالعام ما دل على ذات  
باعتبار معنى هو المقصود، ويرد عليه اسم الجنس «فرجل» موضوع لذات باعتبار  
الذكورية والإنسانية، وليس بصفة، وجوابه: أنا قد احتزنا عنه بقولنا: هو  
المقصود، لأن المقصود بالرجل الذات لا المعنى، وفي الصفات بالعكس . فإن  
قلت: يلزم من هذا أن لا يقع (الرجل) في: (هذا الرجل) صفة، لأن المقصود به  
الذات لا المعنى، قلت: لَمَا قلت: هذا تحقق عند السامع ما يدل على ذات لكن  
وقع إبهام في الحقيقة التي تُمَيِّزُ بِهَا الذات، فإذا قلت: (الرجل) تبين تلك  
الحقيقة، فظهر أن الرجل هنا دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود، والخاص  
باعتبار التابع، وهو أن يقال تابع يدل على معنى في متبوعه من غير تقييد .

(١) ساقط من الأصل والمثبت من ب وع .

والذي تُساقُ لَهُ الصِّفَةُ هُوَ التَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْمُشْتَرَكِينَ فِي الْأَسْمِ . وَيُقَالُ  
 إِنَّهَا لِلتَّخْصِصِ فِي النِّكَرَاتِ وَلِلتَّوْضِيحِ فِي الْمَعَارِفِ .  
 • فصل • وَقَدْ تَجِيءُ مُسَوِّقَةً لِمُجَرَّدِ الشَّيْءِ وَالتَّمْظِيهِ ،  
 كَالأَوْصَافِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ ...

فقولنا تابع يخرج الخير «كمنطلق» في «زيد منطلق» لأنه ليس بتابع ، وإنما هو  
 خبر مستقل بخلاف الصفة فهي غير مستقلة ، وقولنا : من غير تفيد يخرج انحال ،  
 فهي تدل على هيئة فاعل أو مفعول .

قوله : «نحو طويل ..... إلى آخره» .

الوصف لازم وغير لازم .

فالأول محسوس كطويل وقصير أو غير محسوس ، وهو إما من قبل نفسه كعقال  
 وأحمق ، أو من أصله كشريف ووضع .

والثاني : إما محسوس كقائم ، قاعد ، أو غير محسوس ، وهو إما من أمثاله :  
 كمكرم ومهان أو لاصق بأمثاله ، وهو كسي كفقير وغني أو غير كسي كقيم  
 وصحيح .

قوله : «هو التَّفْرِقَةُ» .

ألا ترى أنك لو قلت : (جاءني رجل) احتمل أن يكون علمه أو جهلا فإذا  
 قلت : عالم أوقعت التفرقة بين المشتركين في الاسم .

قوله : «للتخصيص في النكرات» .

التخصيص قريب من التعريف ، وليس به ، فإنتك إذا قلت حمي رجل ، فهو  
 شائع بين الأمة ، وإذا قلت : (رجل عالم) فقد نُقِصت حصص أشباع . وهذا هو  
 التخصيص . ونوقلت : (جاءني زيد) فلاسه لعمري . لأنه يجوز أن يكون هذا  
 الاسم لعمري آخر ، فقولك : (زيد العالم) إن النسب وحصل توضيح

قوله: «لمجرد الثناء».

الصفة في الأصل لاتخلو من معنى الثناء أو الذم، بحسب اللفظ كقولك: هذا الرجل الفاضل، وهذا الرجل الجاهل، ففي الأول معنى الثناء، وفي الثاني معنى الذم، فتمحّض الصفة لمجرد الثناء أو الذم، ونظيرتها كلمة (أُم) فهي وضعت في الأصل لمعنى التسوية والاستفهام جميعاً نحو: «أزيدُ عندك أم عمرو؟» ثم قد تجرد لمعنى التسوية، ويخلع عنها معنى الاستفهام نحو قولك: «سواء علي أقمت أم قعدت»، الغرض هنا القصد إلى مجرد التسوية لا إلى الاستفهام، لأنه خبر مَحْض.

(هذا تقرير ما قاله المصنف - رحمه الله - غير أن فيما قاله رائحة مذهبية فلا تحرمه فكرك<sup>(١)</sup>).

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل ولا ب والمثبت من ع.



أَوْ لِمَا يُضَادُّ ذَلِكَ مِنَ الدَّمِّ وَالتَّحْقِيرِ، كَقَوْلِكَ: فَعَلَ فُلَانٌ الْفَاعِلُ  
الصَّانِعُ كَذَا. وللتأكيدِ كَقَوْلِهِمْ أَمْسِ الدَّابْرُ، وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَفْحَةٌ  
وَجِدَّةٌ﴾.

• فصل • وفي الأمر العام إما أن تكون اسم فاعل أو اسم  
مفعول، أو صفة مشبهة، وقولهم تَمِيمِي وَبَصْرِي على تأويل منسوب  
ومعزؤ، وذو مال، وذات سوارٍ...  
متأول بمتمولٍ، ومتسورة أو بصاحب مال، وصاحبة سوارٍ..

قوله: «فَعَلَ (فُلَانٌ الْفَاعِلُ)».

كذا يستعملون هذا اللفظ عند الدَّمِّ خاصة تجنبا عن تلوّث السنتهم بذكر  
الألفاظ الخبيثة القبيحة نحو: الفاسق، والزاني.  
والدَّابْرُ: من دَبَّرَ، بمعنى أدبرَ، يقال للقوم إذا هلكوا: (صاروا كأمسِ الدَّابِرِ) أي:  
المدبر.

قوله: «في الأمر العام».

احتراز عن نحو: (تميمي وذو مال وغيرهما)، لأن العموم لاسمي الفاعل  
والمفعول والصفة المشبهة، ووجه ذلك أن الصفة تدل على ذات باعتبار معنى هو  
المقصود، والمعاني هي المصادر، والألفاظ التي اشتقت من المصادر لتدل على  
ذات باعتبار المعنى فهي الألفاظ التي يسميها النحويون اسم فاعل واسم مفعول،  
وصفة مشبهة، إلا أنهم وضعوا ألفاظاً تدل على ذات قائم بها معنى على غير ذلك  
النحو. وهي قسمان: قياسي، وهو باب المنسوب، وسماعي، وهو ذو وأبي،  
وكل، وجد، وحق، وصدق، وسوء، على نحو ما ذكره في المتن.

وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيَّ رَجُلٍ، وَأَيَّمَا رَجُلٍ عَلَى مَعْنَى: كَامِلٍ فِي  
الرُّجُولِيَّةِ، وَكَذَلِكَ أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ، وَهَذَا الْعَالِمُ جِدُّ الْعَالِمِ،  
وَحَقُّ الْعَالِمِ، يُرَادُ بِهِ الْبَلِيغُ الْكَامِلُ فِي شَأْنِهِ . . .

قوله: «بِرَجُلٍ أَيَّ رَجُلٍ».

أَيَّ رَجُلٍ، وَأَيَّمَا رَجُلٍ: فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، لِأَنَّ الْمُتَعَجِّبَ إِنَّمَا يَتَعَجَّبُ مِنْ شَيْءٍ  
خَارِجٍ عَنْ حَدِّ أَشْكَالِهِ، فَإِذَا خَرَجَ عَنْ حَدِّهَا فَقَدْ اسْتَبْهَمَ أَمْرَهُ، فَيُؤْتَى بِكَلِمَةِ  
الِإِبْهَامِ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

۲۴۴ - ..... وَحَدِيثٌ مَا عَلَى قِصْرِهِ<sup>(۱)</sup>

زَادَ (مَا) الْإِبْهَامِيَّةَ عَلَى حَدِيثٍ حَتَّى جَعَلَهُ حَدِيثًا مُتَعَجِّبًا مِنْهُ، فَقَوْلُكَ: (مَرَرْتُ  
بِرَجُلٍ أَيَّ رَجُلٍ، وَأَيَّمَا رَجُلٍ) مَعْنَاهُ: بِرَجُلٍ قَدْ انْتَهَى فِي كِمَالِهِ فِي الرُّجُولِيَّةِ، إِلَى  
حَدِّ يَجِبُ أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنْهُ لَخَفَاءِ سَبَبِهِ.

قوله: «أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ».

أَيُّ كُلِّ الْخِصَالِ الَّتِي تَكُونُ فِي الرِّجَالِ فِيكَ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَنْتَ هَذَا الْجِنْسِ  
كُلَّهُ، وَإِلَى هَذَا يَلْتَفِتُ قَوْلُ أَبِي نَوَاسٍ<sup>(۲)</sup>:

۲۴۵ - وَلَيْسَ لِلَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ.

(۱) صدره:

وحديث الرُّكْبِ يَوْمَ هُنَا .

آخِرُ بَيْتٍ مِنْ قِصِيدَةِ لَامِرِيَّةِ الْقَيْسِ عَلَى بَحْرِ الْمَدِيدِ عَدَّتْهَا اثْنَا عَشَرَ بَيْتًا. انظُرْ دِيَوَانَهُ  
۸۶-۸۷، وَالرُّكْبِ: الْجَمَاعَةُ الْمَسَافِرَةُ، يَوْمَ هُنَا: يَوْمٌ مَعْرُوفٌ، وَهُنَا: اسْمٌ مَوْضِعٌ، أَوْ هُوَ  
يَوْمٌ لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَقَدْ كَانَ عَلَى طَوْلِهِ قَصِيرًا. وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ قَوْلُهُ: «وَحَدِيثٌ مَا» وَقَدْ أَشِيرَ  
إِلَى ذَلِكَ فِي الْمَتْنِ.

(۲) دِيَوَانَهُ ص ۴۵۴ وَالْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ مَشْطُورِ السَّرِيعِ.

وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ صِدْقٍ، وَبِرَجُلٍ رَجُلٍ سُوءٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: صَالِحٌ  
 وَقَائِدٌ. وَالصَّنْقُ هُنَا بِمَعْنَى الصَّلَاحِ وَالْجُودَةِ، وَالسُّوءُ بِمَعْنَى الْفَسَادِ  
 وَالرَّدَاءَةِ، وَقَدْ اسْتَضَمَّ سَيِّوِيهِ أَنْ يُقَالَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٌ عَلَى  
 تَأْوِيلِ جَرِيِّ.

ومثله قول أبي الطيب :

..... ٢٤٦ - وَمَثَلُكَ الْمُنْيَا وَأَنْتَ الْخَلَاتِيُّ

قوله : «وهذا العالمُ جدُّ العالمِ» .

معناه : أن من سواه من العلماء فهو بالإضافة إليه هزل .

وقوله : «برجلٍ رجلٍ صدقٍ، ورجلٍ رجلٍ سوءٍ» .

يريد : أنه صادق فيما هو بصده من الصلاح والجودة، وأنه سيء فيما هو بصده  
 من الفساد والرداءة .

والإضافة في (جدُّ العالم) و(حقُّ العالم) بمعنى (من) وفي رجل صدق معنى  
 اللام .

قوله : «وقد استضعف سيويهِ» .

(استضعف جعل ذلك صفة) ، لأنه جملد غير مشتق عن حدث . فتأويله

بالتجري ، ضعيف ، لما فيه من خلاف وضعه . لأن أسدًا ليس بموضوع لمدح

(١) ديوانه ٣ : ٩٠ وهو عجزيت له تزييه الأخير من قصيدة له عندها سعة وعشرون بيتا من

لغزيب قلها في مدح الحسين بن إسحاق التوحمي وصدر بيت .

في لغزض الأقصى وزؤنك لئس .

(٢) في - استضعف سيويه جعل ذلك صفة والمثت مرادوع

(٣) استضعف سيويه أن تقول «مرزت برجل أسد شمة وحرته قل وهذا صعب فتح . وظل

ذلك سيويه لأنه أسد له يجعل صفة لكتب ١ : ٤٣٤ ٧ : ٢٤٣٣

\* فصل \* وَيُوصَفُ بِالْمَصَادِرِ كَقَوْلِهِمْ: رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ  
وَفِطْرٌ، وَزَوْرٌ، وَرِضَى، وَضَرْبٌ هَبْرٌ، وَطَعْنٌ نَتْرٌ، وَرَمِي سَعْرٌ،  
وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ وَشَرُّعِكَ، وَهَدَّكَ وَهَمَّكَ، وَكَفَيْكَ وَنَحَوَكَ،  
بِمَعْنَى مُحْسِبِكَ وَكَافِيكَ وَمُهَمِّكَ وَمِثْلِكَ.

باعتبار معنى، وإنما وضع لحيوان مخصوص، فكان استعماله صفة على خلاف  
وضعه. ووجه تجويزه: أن يقدر مضاف محذوف على نحو: برجل مثل أسد وحذف  
المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس.

قوله: «وَيُوصَفُ بِالْمَصَادِرِ».

جاز الوصف بالمصدر للمبالغة، فإذا قلت: رجل عدل فكأنك قلت: رجل  
تجسّم من العدل، فمن قال إنه على تقدير: (رجل ذو عدل) وقدّر حذف المضاف  
فقد أذهب من الكلام النَّصْرَةَ، وانقلب هُزْأَةً لِلنَّظَرَةِ، فهذه المبالغة أوتر الوصف  
بالمصدر مع أن بينه وبين اسم الفاعل تفاوتاً بدليل قولهم: قم قائماً في موضع قياما  
على ماسبق الكلام في أشباهه قيل.

قوله: «كقولهم رجل عدل . . . إلى آخره».

أي عادلٌ، وصائمٌ، ومفطرٌ، وزائرٌ، وراضٍ.

والهَبْرُ مصدر هَبَرَ اللحم قطعته، عن ابن دريد<sup>(١)</sup> من باب ضَرَبَ.

و(النَّتْرُ)<sup>(٢)</sup>: الخَلْسُ، و(السَّعْرُ): الرمي الذي يُفْتُ اللحم كالسَّعْرَةِ<sup>(٣)</sup>. وهي

(١) انظر كتاب الاشتقاق لابن دريد: ١: ١٥٢، وعن ابن منظور: يقال: ضَرَبَ هَبْرٌ، وطعنَ نَتْرٌ،  
ورمي سَعْرٌ مأخوذٌ من سَعَرْتُ النار والحرب إذا هَيَّجْتُهَا، اللسان (سعر).

(٢) نقل ابن منظور عن ابن السكيت في اللسان باب (نتر) يقال: رمي سَعْرٌ وضرب هَبْرٌ وطعنَ  
نَتْرٌ وهو مثل الخلس يختلسها الطاعن اختلاسا.

(٣) السَّعْرَةُ والسَّعْرُورَةُ: شعاع الشمس الداخِل من كُوة البيت، وهو أيضا الصُّبْحُ، قال  
الأزهري: هو ما تردد في الضوء الساقط في البيت من الشمس. اللسان (سعر).

• فصل • وَيُوصَفُ بِالْجَمَلِ الَّتِي يَدْخُلُهَا الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ،  
وَأَمَّا قَوْلُهُ:

جَاءُوا بِمَنْقِي هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ .  
فَبِعَمْنَى مَقُولٍ عِنْدَهُ هَذَا الْقَوْلُ لَوْزِقْتَهُ لِأَنَّهُ سَمَارٌ .

التي تقع في الكوة من شعاع الشمس ومايمور فيه من الهباء المشور. يقال: سَعُرْتُ النار والحرب أَلْهَيْتُهَا وَهَيْجَتْهَا<sup>(١)</sup>. و(الحسب) و(الإحساب): كالمطاء والإعطاء. و(رجل شَرَعَكَ): أَي حَسْبِكَ.

وفي المثل: «شَرَعَكَ مَا بَلَّغَكَ المَحَلَّ»<sup>(٢)</sup> يضرب في التبليغ باليسير. و(الهُدُ) بفتح الهاء: (القوي)<sup>(٣)</sup>، وبالكسر الضعيف، وقولك: برجل هَمُّكَ، معناه برجل حَسْبِكَ. و(هَمُّكَ): أَي برجل هَمُّكَ أَنْ تظفر به.

(قال المصنف)<sup>(٤)</sup> يقال: عندي سيف كَهَمُّكَ، أو كالذي تطلبه وَنَهْمُكَ أمره. و(الكَيْفِي): مُصدر كفاني الشيء. و(نَحْوِكَ): أَي ممن تنحوه وتقصده. إذ المثل مقابل بالمثل.

قوله: «ويوصف بالجمال التي يدخلها الصدق والكذب».

لأن الصفات كلها أخبار في الحقيقة إن لم يقع العلم بها، فإذا عَلِمَتْ سُميت صفات، والخير محتمل للصدق والكذب، فكذا الصفة، ولأن الصفة للتوضيح

(١) سَعُرْتُ النار بتشديد العين وتخفيفها: أوقدتها وهيجتها وكذلك الحرب-اللسان (سعر).

(٢) انظر مجمع الأمثال ١: ٣٦٢ وروايته هناك «ما بَلَّغَكَ المَحَلَّ» ولعل ألف الإطلاق الواردة هي

المثل هي ما جاء في بيت الراجز وقد أورده الميداني ونصه:

مَنْ شَاءَ أَنْ يُكْتَرُ لَوْ يُفْلَأُ      يَكْتَبُهُ مَا بَلَّغَهُ المَحَلَّ

(٣) في ب وع: «الرجل القوي» والمثبت من الأصل.

(٤) في ع: (قال المصنف رحمه الله) والمثبت من الأصل وب.

وَنَظِيرُهُ قَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبِرُ  
تَقْلُهُ، أَي وَجَدْتُهُمْ مَقُولًا فِيهِمْ هَذَا الْمَقَالَ . . .

وللتوضيح من غير تلك الجمل كالأمر والنهي والاستفهام، فلذا امتنع أن تقول:  
مررت برجل أضربه، أو لاتضربه، أو هل ضربته؟ فإن وقع شيء من ذلك وصفا  
لفهوعلى إضمار القول، كالبيت الذي أنشده الأصمعي وهو:

٢٤٧- حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَأَخْتَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ<sup>(١)</sup>

فقوله: (هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ) جملة استفهامية وقعت صفةً لمذق لكن  
على التقدير المذكور في المتن. ووجه صحة ذلك التقدير أن المذق اللبن يختلط  
بالماء فيقل بياضه ويصير لونه يضرب إلى الكُهْبَةِ فُيَشَبُّه بلون الذئب.

فكأنه قال: جاءوا بمذق مقول عنده هذه الكلمة لما فيه من العُبْرَةِ والكِدْوَرَةِ.  
(وَالرُّوْقَةُ): لون الرماد والذئب «السَّمَار»: اللبن الرقيق جدا. وقوله: «لأنه سمار»  
من كلمات المتقدمين، والسَّمَار من السُّمْرَةِ وهو الأدمة.

قوله: «تَقْلُهُ».

أصله ثقلى، من قلاه، يقليه، أَبْغَضَهُ، حذفت الياء للجزم، لأنه جواب الأمر،  
(وَالهَاء): هاء السكت، كما في ﴿كَلِمَاتِهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) هذا الرجز شائع في كتب النحومع ذلك فلا يعرف له قائل، مع أن بعضهم نسبه للعجاج  
ولم أجده في ديوانه - قال البغدادي في تفسير هذا الشاهد: بعد أن ذكر صدره: يريد ستر  
الظلام كل شيء وصفه بالشح وعدم إكرامهم الضيف، وبالغ في أنهم لم يأتوا بما أتوا به  
إلا بعد سعي ومُضِي جانب من الليل، ثم لم يأتوا إلا بلبن أكثره ماء. وقد بين المحقق  
محمد محي الدين شاهده في حاشية أوضح المسالك ٣: ٨ قائلا: قوله «بمذق هل رأيت  
الذئب» فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية وهي قوله: «هل رأيت الذئب» نعتا للنكرة  
التي هي قوله: «مذق» وهذا الظاهر غير مراد، بل جملة الاستفهام معمول قد حذف عامله،  
وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتا، وأصل الكلام: جاءوا بمذق مقول عند رؤيته  
هل رأيت الذئب.

(٢) سورة الحاقة آية ١٩، ٢٥.

وَلَا يُوصَفُ بِالْجُمَلِ إِلَّا النَّكِرَاتُ . .

• فصل • وَقَدْ نَزَلُوا نَعْتَ الشَّيْءِ بِحَالٍ مَا هُوَ مِنْ سَبِيهِ مَنزَلَةٌ نَعْتُهُ بِحَالِهِ هُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَثِيرٍ عَدُوَّهُ وَقَلِيلٍ مِنْ لَأَسَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ .

وقوله : «أَخْبِرْ تَقْلَهُ»<sup>(١)</sup>

ليس مما يحتمل الصدق والكذب؛ لأنه طلبى؛ لأن (أَخْبِرْ) : أمر بالخبرية وقد وقع مفعولا ثانيا (لوجدت) لاصفة للناس، لأن الجملة لاتقع صفة للمعرفة بدون توسط الاسم الموصول، فعلم أنه مفعول، والمفعول الثاني في باب «ظننت خبر مبتدأ في الأصل، ألا ترى أنك إذا أسقطت ظننت في «ظننت زيدا منطلقا يبقى (مبتدأ وخبرا)، وما لا يحتمل الصدق والكذب لايقع خبرا للمبتدأ، فيكون قوله : «أَخْبِرْ تَقْلَهُ» محمولا على إضمار القول كما في مسألتنا .

قوله : «إِلَّا النَّكِرَاتُ» .

لأنَّ الجمل نكرات؛ لأنها أخبار، والخبر حقه أن يكون نكرة، ولأنَّ الجمل عارية عن الإشارة، ألا ترى أنك إذا قلت : «مررت برجل يضرب غلامه زيدا» فكأنك قلت : ضارب غلامه زيدا، والجملة (يضرب مع الغلام) ولا إشارة فيه إلى شيء، فلا يحصل التعريف، فعلم أن الجمل نكرات، فلا يوصف بالنكرة إلا النكرة .

قوله : «مِنْ سَبِيهِ» .

كل شيء يتوصل به إلى غيره فهو يسمى سببا، من (السَّبَب) وهو القطعة من الجبل، والقطعة من الجبل مما يتوصل به إلى شيء والمراد بالسبب ها، (المتعلق) . إنما جَوَزُوا نَعْتَ الشَّيْءِ بِحَالٍ لَيْسَتْ لَهُ بِلِ شَيْءٍ آخِرِيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّيْءِ

(١) انظر قول أبي الدرداء في مجمع الأمثال ٢ : ٣٦٣ .

الأول اتحاد واتصال بعود الضمير من الثاني إلى الأول لأنه لما وجد ذكر الأول في الثاني صار فعل الثاني كأنه فعل الأول، فنزل فعل الثاني منزلة فعل الأول، وعود الضمير من الثاني إلى الأول على طريقتين:

الأولى : أن يكون الثاني مضافا إلى ضمير الأول نحو مررت برجل كثير عدوه، (فرجل) موصوف، (وكثير) صفته، وهو فعل العدو المضاف إلى ضمير الرجل .  
والثانية : أن يكون الثاني موصولا، وفي صلته ضمير يرجع إلى الأول نحو مررت برجل قليل من لاسبب بينه وبينه، (فرجل): موصوف وقليل صفته، وهو فعل «مَنْ»، و«مَنْ» موصول وصلته: «لا سبب بينه وبينه» والضمير من «بينه» الأول راجع إلى (مَنْ)، و(مَنْ بينه) الثاني: راجع إلى الرجل . ويحتمل أن يكون على العكس، والمعنى: برجل كثير متصلوه فأنصف كيف حسن الجمع بين الصفتين المتضادتين في شخص واحد حيث وصفه بقلة الأعداء وكثرة الأولياء .

فإن قلت: هل في تعيين حالة الجر عند التمثيل نحو: (مررت برجل قليل من لاسبب بينه وبينه) فائدة؟ قلت: نعم فإنه أبعد من الالتباس، ألا ترى أنك إذا قلت: (هذا رجل قليل من لاسبب بينه وبينه) جاز أن لا يكون (قليل من لاسبب بينه وبينه) صفة بأن يكون خبرا بعد خبر للمبتدأ وهو (هذا) كقولهم: (هذا حلو حامض). وإذا قلت: (جاءني رجل قليل من لاسبب بينه وبينه) (لم يستحل أن يكون «قليل من لاسبب بينه وبينه» مقطوعا مبنيا على مبتدأ نحو: هو قليل من لاسبب بينه وبينه، ولو قلت: «رأيت رجلا قليلا من لاسبب بينه وبينه» جاز أن يكون انتصاب قليلا بمضمون<sup>(١)</sup> على تقدير أعني، فلما لم تُعرَّ حالتا الرفع والنصب مما ذكرنا من فساد الالتباس، وأثرت حالة الجر في التمثيل لعرائها عن ذلك الفساد، إذ (١) ما بين القوسين ورد مكانه في ب: «جاز أن يكون قليل من لاسبب بينه وبينه مقطوعا مبنيا على مبتدأ نحو هو قليل من لاسبب انتصاب قليلا بمضمون» والمثبت من الأصل وع .



• فصل • وَكَمَا كَانَتْ الصِّفَةُ وَفَقَّ المَوْصُوفِ فِي إِعْرَابِهِ فَهِيَ وَفَقُّهُ فِي الإِفْرَادِ وَالتَّنْبِيَةِ وَالأَجْمَعِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَالتَّائِيثِ، إِلا إِذَا كَانَتْ فِعْلٌ مَاهُوَ مِنْ سَبَبِهِ فَإِنَّهَا تُوَافِقُهُ فِي الإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ دُونَ مَا سِوَاهَا . . .

المجرور لا يستقيم أن يكون مجرورا بشيء مضمرا لعدم إضمار الجار. (وما يختلج في وهمك من نحو قولهم: اللّٰهُ لأفعلنّ، وقول رؤبة<sup>(١)</sup>: «خير» فمن الشواذ، فلا يكثر لذلك<sup>(٢)</sup>) ولا يكون مقطوعا لأن المجرور لا يكون خبرا للمبتدأ، وهذا هو الجواب في اختيار حالة الجرّ فيما سواه من التمثيلات نحو: مررت برجل رجل صدق وغير ذلك فافهم فإنه من الأسرار.

قوله: وكما . . . . .

الصفة هي الموصوف في المعنى، فإذا قلت: (جاءني زيد الظريف، لم يكن الظريف غيره، وإنما الظريف عبارة عن قولك: محلّ الظرف، ولاشبهة في أن صفة زيد لا تكون في غيره فتكون الصفة هي الموصوف في المعنى وإذا كانت الصفة هي الموصوف وجب أن تكون هي وفقه في تلك الأشياء الثمانية أو العشرة لوجعلت كل وجه من وجوه الإعراب شيئا واحدا وفي الوصف ب(ذو) تتوارد هذه التغييرات على (ذو) فيقال: رجل ذو مال، ورجلان ذوا مال، ورجلين ذويّ مال في الجر والنصب، ورجال ذوو مال، ورجال ذوي مال في الجر، وكذا في النصب، وامرأة ذات مال، وامرأتان ذواتا مال وامرأتين ذواتي مال في الجر والنصب، ونساء ذوات مال. وفي (النصب والجر)<sup>(٣)</sup> ذوات مال بالكسر كمسلمات.

(١) الإنصاف ٥٤٨ - وانظر صفحة ٧٠٧ من الرسالة.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب وع: «الجر والنصب» والمثبت من الأصل.

قوله : «دون ما سواها» .

ماسوى هذه الثلاثة الأفراد، والتثنية والجمع، والتذكير، والتأنيث إنما لم تتبع في هذه الخمسة، لأن الثاني هو الفاعل (والإفراد والتذكير والتأنيث في) (١) هذه الأشياء من حقوق الفاعل، فإذا قلت: مررت برجل حسنة جاريتي، فالموصوف مذكر، والصفة مؤنثة، لأنها للجارية وهي مؤنثة.

وإذا قلت: جاءني امرأة صبيح وجهها، فالموصوف مؤنث، والصفة مذكرة لأنها للوجه، وهو مذكر، وعلى هذا يخرج الباقي، والسرفي ذلك أن الاسم المشتق فرع على الفعل، والفعل يذكر ويؤنث باعتبار فاعله، لأن الفاعل كالجزء من الفعل، لافتقار كل فعل إلى فاعل، كافتقار كل كلمة إلى جزئها، والفعل يبقى على حاله، إذا كان الفاعل مظهراً سواءً أكان مفرداً أو مثني أو مجموعاً نحو: نصر زيد، ونصرت هند، ونصر زيدان، ونصر زيدون، فكذا الأسماء المشتقة من الأفعال، لأنها سالكة منهاجها، قافية آثارها فيما ذكرنا من الأحكام، إذ ليس ببعيد أن يكون الفرع وفق الأصل. وفي مسألتنا لايجيء فاعل الاسم المشتق غير المظهر، فلزمه الأفراد، وإن ثني الموصوف أو جمع ولزمه التذكير والتأنيث باعتبار فاعله، وإن ذكر الموصوف أو أنث في الحالين.

أما التعريف والتنكير والإعراب، فمن حقوق الموصوف لأن هذه الأشياء من أحكام الأسماء لا من أحكام الأفعال، فلزم أن تجرى هذه الأشياء في الاسم المشتق الواقع صفة باعتبار الموصوف، لأن الاسم المشتق للموصوف باعتبار الاسمية، فتكون هذه الأشياء من حقوق الموصوف دون الأشياء السابقة، والشيء يتبع الشيء فيما هو من حقوق ذلك الشيء، لا فيما ليس من حقوقه.

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل ولا في ب والمثبت من ع.

أَوْ كَانَتْ صِفَةً يَسْتَوِي فِيهَا الْمَذْكُرُ وَالْمُؤنَّثُ نَحْوُ: فَعُولٌ، وَفَعِيلٌ  
بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَوْ مَوْثِقَةٌ تَجْرِي عَلَى الْمَذْكُرِ نَحْوُ: عَلَامَةٌ، وَهَلْبَاجَةٌ،  
وَرَبْعَةٌ وَيَقَعَةٌ.

قوله : «أو كانت صفة يستوي» .

استوى المذكر والمؤنث في فعول، لأنه بعيد عن مذهب الفعل، لأنه يدل على  
معنى ثابت بخلاف الفعل، ولأنه على صيغة المصدر كالقبول، أما استواء المذكر  
والمؤنث في (فعليل) بمعنى مفعول فسيجيء بيانه إن شاء الله تعالى . والتاء في  
(عَلَامَةٌ) للمبالغة، حتى كأنه قيل: جماعة عَلَامَةٌ، فأدخل التاء عليه لمعنى  
الجماعة .

(وَالهَلْبَاجَةُ): للأحمق . ورجل (رَبْعَةٌ) بالتسكين لا طويل ولا قصير وامرأة رُبْعَةٌ،  
وَلَمَّا لم يروا ربعة صفة في حال من الأحوال أجروه مجرى الاسم في الجمع فقالوا:  
رَبْعَاتٌ بالتحريك كَثْمَرَاتٌ، ولم يقولوا: رُبْعَاتٌ بالتسكين كَعَبَلَاتٌ، وغلَامٌ يَفْعَةٌ  
بالتحريك، وأيفع الغلام: ارتفع .

• فصل • وَالْمُضْمَرُ لَا يَقَعُ مَوْصُوفًا وَلَا صِفَةً . وَالْعَلَمُ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِهِ . . .

وَيُوصَفُ بِثَلَاثَةٍ : بِالْمُعْرِفِ بِاللَّامِ ، وَبِالْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، وَبِالْمُبْهَمِ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ ، وَبَزَيْدِ صَاحِبِ عَمْرٍو وَصَدِيقِكَ ، وَرَاكِبِ الْأَدْهَمِ ، وَبَزَيْدِ هَذَا .

قوله : «والمضمر لا يقع موصوفاً» .

المضمر لا يوصف، لأن الوصف للبيان والإيضاح، والبيان حاصل في المضمر لأن الشيء لا يضر إلا بعد جري ذكره أو قيام دلالة عليه تنتزل منزلة ذكره، ولأن الضمير وضعه للإيجاز، ألا ترى أنهم قالوا: زيدٌ مررت به كراهية أن يقولوا: (زيد مررت بزيد) فإذا كان الغرض أن يوضع موضع الموصوف لفظ مختصر وأن لا يؤتى بذلك الموصوف للإيجاز وطلب الاختصار، ففي تجويز الوصف للضمير وذكر الصفة بعده نقض للغرض وإبطال في عجز الصنيع لما عقد في صدره. ولا يقع المضمر صفة أيضاً؛ لكونه غير متضمن معنى الوصفية، (لأنه لا يقتضي إلا أن يكون عين الذات التي يعود هو إليها بأجمعها) ، والصفة هي ماتدل على بعض أحوال الذات .

قوله : «والعلم» .

العلم لا يقع صفة؛ لأن دلالته على الذات لا على الحال، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد» دل على شخص بعينه حتى كأنك قلت: الرجل الذي عرفته بالسماحة، والحماسة، والفصاحة، والحصافة إلى آخر ما له من الأوصاف،

(١) في ب: «لأنه يقتضي أن يكون عين الذات التي يعود هو إليها بأجمعها» والمثبت من الأصل وع .

ولا يوصف بما يدل على الشيء المخصوص فلا يقال: لقيت أخاك الرجل الذي تعلم، يجعل (الرجل الذي تعلم) صفة للأخ، فكذا هنا، ولكنه يقع موصوفاً، لأنه مما يقبل الشركة المحوجة إلى الوصف.

وما يوصف به العلم بثلاثة أشياء؛ لأن المعارف (خمسة أضرب)<sup>(١)</sup> وقد خرج المضمرة والعلم من البين، فيبقى ثلاثة من تلك الأضرب بالضرورة.

أحدها: المعرفة باللام نحو: (بزيد الكريم)، لأن الصفة أعم من الموصوف، فيصح الوصف لما سيحيي.

والثاني: المضاف إلى المعرفة، أية معرفة كانت نحو: بزيد صاحب عمرو بالإضافة إلى العلم، و(بزيد صديقك) بالإضافة إلى المضمرة و(بزيد راكب الأدهم) بالإضافة إلى المعرفة باللام، لأن المضافات قد تعرفت بالإضافة فصارت مساوية لزيد فيستقيم الوصف ولو قلت: (بزيد صاحب رجل)، أحلت، لأن المضاف إلى النكرة نكرة والنكرة لاتقع صفة للمعرفة.

والثالث: المبهمة، نحو: مررتُ بزيد هذا، فإن قلت: اسم الإشارة كالعلم في الدلالة على الذات، والوصف بالعلم ممتنع فكذا هذا. قلت: إنما جوزوا الوصف بذلك بالنظر إلى المعنى حتى كأنك قلت: مررت بزيد الحاضر.

(١) في ب: «خمسة» والمثبت من الأصل وع.

## وَالْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مِثْلُ الْعَلْمِ يُوصَفُ بِمَا يُوصَفُ بِهِ .

قوله : «والمضاف إلى المعرفة مثل العلم» .

(أي المضاف إلى المعرفة نحو غلامك ، وغلام زيد يوصف بالمعروف باللام وبالمضاف إلى المعرفة ، وبالمبهم كالعلم ، تقول : مررت بغلامك الظريف أو صاحب عمرو أو هذا على التأويل بمعنى الحاضر .

قوله «والمضاف إلى المعرفة مثل العلم»<sup>(١)</sup>

برفع المثل فيه نظر ، لأن قولك : «غلام الرجل» مضاف إلى المعرفة فيلزم أن يستقيم وصفه بنحو : صديقك ، (وقد نفى صحة ذلك)<sup>(٢)</sup> بقوله : «والمعروف باللام يوصف بمثله وبالمضاف إلى مثله ، ألا تراه نفى صحة قولك : مررت بالرجل صديقك ، لأن (صديقك) ليس بمعرف باللام ، ولا بمضاف إليه فلا يصح ، وإنما لم يصح ؛ لأن الصديق بسبب الإضافة إلى الكاف صار أخص من الموصوف ، ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة ، أو مساويا لها لما سيجيء ، فلما امتنع قولك : (بالرجل صديقك) كان امتناع (مررت بغلام الرجل صديقك) أجدر لأن تعرف الغلام من جهة غيره بخلاف تعرف الرجل ؛ (ولذا قيل : ينبغي أن يقول : والمضاف إلى المعرفة يوصف بما هو أقل تخصصا بالنظر إليه إذا كان غير مضاف)<sup>(٣)</sup> .

(.....)<sup>(٤)</sup> .

(١) ما بين القوسين ليس من الأصل والمثبت من ب وع .

(٢) في الأصل «وفي نفى صحة ذلك» والمثبت من ب وع .

(٣) ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٤) في الأصل : «قوله والمضاف إلى المعرفة مثل العلم» .

== أي المضاف إلى المعرفة نحو : غلامك وغلام زيد يوصف بالمعروف باللام وبالمضاف إلى

## وَالْمَعْرَفُ بِاللَّامِ يُوصَفُ بِمِثْلِهِ وَبِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْكَرِيمِ ، وَصَاحِبِ الْقَوْمِ . . .

قوله: «والمعرف باللام» .

يوصف المعرف باللام بمثله نحو: مررت «بالرجل الكريم» (ولاشبهة في جوازه)<sup>(١)</sup>، وبالمضاف إلى مثله نحو: بالرجل صاحب القوم، وقوله: إلى مثله، إشارة إلى أن المضاف إلى العلم واسم الإشارة والمضمر لا يجوز أن يقع صفة للمعرف باللام، والفرق أن المضاف نازل منزلة المضاف إليه، فيكون المضاف إلى مافيه اللام بمنزلة ما فيه اللام فيجوز الوصف به، كما يجوز وصف مافيه اللام بما فيه اللام. والمضاف إلى العلم والمضمر واسم الإشارة بمنزلة العلم والمضمر واسم الإشارة؛ لأن المضاف (يكتسي التعريف)<sup>(٢)</sup> من المضاف إليه، وهذه الثلاثة مضاف إليها، وتعرفها أقوى من تعرف المعرف باللام، (فكما لا يوصف المعرف باللام بالعلم والمضمر واسم الإشارة لكون الصفة أخص من الموصوف، كذلك لا يوصف بالمضاف إلى هذه الثلاثة)<sup>(٣)</sup>.

المعرفة مثل العلم، وبالمبهم كالعلم، تقول: «مررت بفلامك الظريف أو صاحب عمرو، أو هذا على التأويل بمعنى الحاضر وهذه الفقرة ابتداء من قوله: والمضاف إلى المعرفة وانتهاء بقوله: بمعنى الحاضر، من نسخة الأصل وليست في ب ولا في ع. وهي الفقرة نفسها التي نقصت من الأصل ووردت في ب وع وأشير إليها في الحاشية الثانية من الصفحة التي تسبق هذه الصفحة. وعليه فإن النقص غير وارد في أي من النسختين وإنما هناك خلل في تقديم الفقرة أو تأخيرها عن موقعها. والمرجح أن يكون الخلل في ترتيب هذه الفقرة ناجم عن نسخة الأصل وأن يكون حق موقعها ما ورد في الصفحة السابقة لهذا صفحة.

(١) ليس في الأصل ولا في ب والمثبت من ع.

(٢) في ب: يكتسي التعرف والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «فيمتنع أن يوصف المعرف باللام بالمضاف إلى العلم والمضمر واسم الإشارة لكون الصفة أخص من الموصوف». والمثبت من الأصل وع.

وَالْمُبْهَمُ يُوصَفُ بِالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ أَسْمَاءً أَوْ صِفَةً. وَاتِّصَافُهُ بِاسْمِ  
الْجِنْسِ مَا هُوَ مُسْتَبَدُّ بِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِكَ: أَبْصِرْ ذَلِكَ  
الرَّجُلَ، وَأَوْلَيْكَ الْقَوْمَ وَيَأَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا هَذَا الرَّجُلُ.

قوله: «والمبهم».

لا يوصف المبهم إلا بالمعريف باللام، لأن المعارف خمسة، فالمضمر والعلم  
لا يوصف بهما شيء، والمبهم هو الموصوف هنا، والشيء لا يوصف بنفسه، فيمتنع  
أن يقال: أبصر هذا هذا على أن (هذا) الثاني صفة للأول، أما المضاف: (فإنه)  
إنما لم يقع صفة<sup>(١)</sup> لأن المبهم إذا احتاج إلى الصفة كان اتصالها به أشد من  
اتصالها بغيره، بيان ذلك أنه لا يفصل بين المبهم وصفته بحال، لا يقال: جاءني  
هذا والله الرجل، ولا (لقيت هذه والحوادثُ جمَّةُ الخطَّة)، وإن ساغ مثل هذا في  
سائر الموصوفات مع صفاتها، وفي التنزيل: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>  
فد(لَوْ تَعْلَمُونَ) وقع فاصلاً بين الموصوف وصفته، فلو صحَّ قولك: (مررت بهذا  
صاحب عمرو) على أن يكون «الصاحب» صفة لهذا يلزم جعل ثلاثة أشياء وهي  
المبهم والمضاف، والمضاف إليه شيئاً واحداً، (وهو عندهم مرفوض ممتنع)<sup>(٣)</sup>،  
فلم يبقَ إلا المعرف باللام فوصف المبهم به، (ثم المبهم مستبد باتصافه باسم  
الجنس عن سائر الأسماء)<sup>(٤)</sup>، لأن ما يقتضيه المبهم من الوصف هو اسم الجنس،  
فكأنك إذا قلت: هذا وكان بحضرتك أجناس خفت الالتباس فذكرت اسم الجنس  
ليعلم أي نوع تقصد نحو: (أبصر هذا الرجل، وهذا الغلام) لأن المخاطب قد

(١) في ب: «فإنما لم يقع صفة» وفي الأصل «فلأنه إنما لم يقع صفة» والمثبت من ع.

(٢) سورة الواقعة آية ٧٦.

(٣) في ب: (وهو مرفوض عندهم) والمثبت من الأصل وع.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.



عَرَفَ بقولك: «هذا» أنك تشير إلى شيء حاضر فلما ذكرت اسم الجنس فقلت: (هذا الرجل) زال عنه الالتباس، وإذا كان بحضرتك شيء واحد فاسم الإشارة لا يقع إلا إليه، فلا حاجة إلى ذكر اسم الجنس، ولو ذكرت إذ ذاك كان تأكيدا، فظهر أن الغرض هو تبيين جنس المبهم، وتبين جنسه باسم جنس، وأسماء الأجناس كلها غير مضافة، فلزم أن يكون اسم جنس عَرَفَ باللام لأن الأول معرفة. فإن قلت: (هذا) للإشارة واللام في الرَّجُل للإشارة فكيف يستقيم الجمع بين إشارتين؟ قلت: اللام إشارة إلى الجنس. و«هذا» إشارة إلى المقصود، فقولك: (هذا) بمنزلة قولك الرجل الذي تعلم، وقولك: (الرجل) بمنزلة قولك: الرجل خير من المرأة، والضمير المنفصل وهو (هو) في قوله: (ما هو مستدب) راجع إلى المبهم، والهاء في به إلى (ما) وما بمعنى شيء، والتقدير: واتصاف المبهم باسم الجنس شيء ذلك المبهم متفرد بذلك الشيء من بين سائر الأسماء التي يوصف بها، فيكون حاصل الكلام (أن المبهم لا يوصف إلا باسم الجنس)، أما وصف المبهم بالمشتق فما هو أشد مجانسة فهو أحسن. بيانه أنك إذا قلت: مررت بهذا الكاتب أو العاقل، فهو أحسن من قولك: (بهذا الرَّجُل الطويل)؛ لأن الكاتب والعاقل لا يكونون لكل جنس، بخلاف الطويل فإنه لا يقارب الرجل في كونه مقصورا على جنس دون جنس، ومقتضى المبهم أن يوصف باسم الجنس فما قارب اسم الجنس في كونه مقصورا، على جنس دون آخر كان أدخل في الصلابة وازداد حسنا.

(١) في ب: «إن اسم الجنس لا يقع صفة إلا المبهم» والمشتق من الأصل وع. لانه لوصف المشتق مع المعنى.

(٢) في ب: (بهذا الطويل) والمشتق من الأصل وع.

(٣) في ب: «لا يكونان» والمشتق من الأصل وع.

• فصل • وَمِنْ حَقِّ الْمَوْصُوفِ أَنْ يَكُونَ أَخْصَّ مِنَ الصِّفَةِ أَوْ مُسَاوِيًا لَهَا، وَلِذَلِكَ أَمْتَنَعَ وَصْفَ الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ بِالْمُبْهَمِ ، وَبِالْمُضَافِ إِلَى مَا لَيْسَ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ لِكَوْنِهَا أَخْصَّ مِنْهُ نَحْوُ: جَاءَنِي الرَّجُلُ صَاحِبُ عَمْرٍو.

قوله : «ومن حق . . . . .» .

حقُّ الصفة أن تكون أعمُّ من الموصوف، لأنها مشتركة، فالكريم يكون لزيد كما يكون لعمر، ولا اشتراك إلا بالعموم، قال الأهوازي<sup>(١)</sup>: (لأنَّ من حَقِّ الْمُخَاطَبِ إِذَا خَاطَبَ غَيْرَهُ أَنْ يَلْقَى إِلَيْهِ أَخْصَّ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يَعْرِفُهَا اخْتِصَارًا وَإِيجَازًا، ثُمَّ إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ ذَلِكَ بَيَّنَّهُ بِمَا يَقَارِبُهُ، فَأَمَّا أَنْ يَلْقَى إِلَيْهِ الْأَعْمُ ثُمَّ يَتَّبِعُهُ بِالْأَخْصِ فَهُوَ عَلَى خِلَافِ مَا وَضَعَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ، فَلِذَا لَمْ يَجْزِ مَرَرْتُ بِالْكَرِيمِ زَيْدٍ، عَلَى أَنْ يَجْعَلَ الْكَرِيمَ مَوْصُوفًا وَزَيْدٌ صِفَتَهُ، لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ أَعْمَ، فَلَا يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْصُوفُ مُسَاوِيًا لِلصِّفَةِ فَلَا يَمْتَنَعُ الْوَصْفُ، نَحْوُ: جَاءَنِي الْكَرِيمُ ابْنُ الْكَرِيمِ وَصَاحِبُ زَيْدٍ صَاحِبُ عَمْرٍو. (ولا بد من أن تعلم أن كون حق الموصوف أن يكون أخصَّ أو مساويًا لمخصوص بوصف المعرفة، ألا ترى إلى صحة قولك: شيء طويل، مع كون الموصوف أعم لا أخص، ولا مساويًا، كما صح قولك: رجل طويل، مع كون الموصوف أخص، فعلم أن هذا الفصل ليس بمسوق على عمومته)<sup>(٢)</sup>.

(١) هو علي بن مهزيار الأهوازي الذورقي الشيعي أبو الحسن، فقيه مفسر مشارك في بعض العلوم من تصانيفه الكثيرة: حروف القرآن، الأنبياء، المكاسب - انظر معجم المؤلفين

(٢) ما بين القوسين ابتداء من قوله: «ولا بد وانتهاء بقوله على عمومته» ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

• فصل • وَحَقُّ الصِّفَةِ أَنْ تَصْحَبَ الْمُوصُوفَ، إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُ  
ظُهُورًا يُسْتَفْنَى مَعَهُ عَنْ ذِكْرِهِ، فَحَيْثُ يَجُوزُ تَرْكُهُ وَإِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ  
كَقَوْلِهِ:

١ - وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا      دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغِ تَبَعُ

قوله : « فَحَيْثُ يَجُوزُ تَرْكُهُ . . . . . »

لأن اللفظ إنما يذكر ليحصل المعنى، والمعنى حاصل، فأية حاجة تدعو إلى ذكر ذلك اللفظ، ألا تراهم لم يضعوا الضمير المخاطب في (انص) و(تنص) لفظاً للعلم به، وحصول المعنى بدونه، فكذا فيما نحن فيه.

٤ م - أما البيت الأول: (١)

فَالسَّرْدُ: نسج الدرع، وَقَضَاهُمَا: أَحْكَمَهُمَا وُفِرغَ من عملهما وأراد بداود: داود النبي - عليه السلام -، والدرع تنسب إليه، لأن سرد الدرع كان من معجزاته، وفي التنزيل: ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحُدَيْدَ﴾ (٢) فلما نسبت إليه الدرع وذكر أن داود - عليه السلام - أحكمهما وضح أن المراد بالمسرودين: الدرعان، فوقع الغنية عن ذكرهما.

ورجل (صَنَعَ): أي صنيع اليمين، والسوابغ: جمع السابغة، وهي الدرع التامة، (وتَبَعُ): عطف بيان (لصنع السوابغ)، قيل: تَبَعُ في اليمن كالخبيعة في بغداد، أي يسمى كل ملك في اليمن تَبَعًا، لأنه ملك يتبع ملكاً، كما أن الخبيعة إمام يخلف إماماً.

(٢) عنى بالبيت الأول قول أبي ذؤيب - وقد استشهد به الزمخشري في المتروكة

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا      دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغِ تَبَعُ

انظر شرح أشعر الهدلين ١: ٣٩ وقد مر أعلاه - انظر ص ١٠٠، ١٠١

(٣) سورة ساء آية ١٠

وَقَوْلُهُ :

٢ - رَبَاءٌ سَمَاءٌ لَا يَأْوِي لِقَلْبِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبِيلُ  
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَصْرَاتُ الْأَطْرَفِ عَيْنٌ ﴾ وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ ،  
وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ :

٣ - كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُفَقِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَسْنٍ  
أَي جَمَلَ مِنْ جَمَالِهِمْ .

وَيُرْوَى :

وَعَلَيْهِمَا مَا دَيْتَانِ .

وَالْمَادِيَّةُ : الْبَيْضَاءُ اللَّيْنَةُ ، وَيُرْوَى :

وَتَعَاوَرَا مَسْرُودَتَيْنِ .

يُرِيدُ : تَعَاوَرَاهُمَا بِالطَّعْنِ مَرَّةً وَبِالضَّرْبِ أُخْرَى . وَالتَّعَاوَرُ : التَّدَاوُلُ .

٢٤٨ - وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي (١) :

ف (رَبَاءٌ) : فَعَّالٌ : مِنْ رَبَأْتُ الْجِبَلَ صَعِدْتُ ، وَ (سَمَاءٌ) : صِفَةُ هَضْبَةٍ ، وَ (الْأَوْبُ  
وَ الرَّجْعُ) : الْمَطَرُ ، لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ السَّحَابَ يَحْمِلُ الْمَاءَ مِنَ الْأَرْضِ ، فَلِرَجُوعِ  
الْمَاءِ إِلَيْهَا سَمَّوهُ بِالْأَوْبِ وَ الرَّجْعِ ، وَقِيلَ : الْأَوْبُ جَمَاعَةُ النَّحْلِ ، وَقِيلَ : السَّحَابُ ،  
وَ (السَّبِيلُ) : الْمَطَرُ بَيْنَ السَّحَابِ وَالْأَرْضِ وَ الْبَيْتُ لِلْمَتَنَخِّلِ الْهُذَلِيِّ يَرِثِي ابْنَهُ أَثِيلَةَ ،  
وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَرْتَفِعَةَ الَّتِي لَا يَقْصِدُهَا إِلَّا السَّحَابُ وَ الْمَطَرُ لَا تَكُونُ إِلَّا هَضْبَةً .

(١) نَصُّهُ : رَبَاءٌ سَمَاءٌ لَا يَأْوِي لِقَلْبِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَ السَّبِيلُ

وَهُوَ مِنَ الْبَسِيطِ لِلْمَتَنَخِّلِ الْهُذَلِيِّ - دِيوَانُ الْهُذَلِيِّينَ ٣ : ١٢٨٥ - وَانظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٣ : ٥٩ -  
وَ الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « رَبَاءٌ سَمَاءٌ » وَ الْمُرَادُ رَجُلٌ رَبَاءٌ رَبْوَةٌ أَوْ رَابِيَةٌ سَمَاءٌ فَهُوَ فَعَّالٌ مِنْ قَوْلِكَ :  
رَبَوْتُ الرَّابِيَةَ إِذَا عَلَوْتَهَا وَضَعَفْتُ الْعَيْنَ لِلتَّكْثِيرِ وَ الْهَمْزَةُ فِي آخِرِهِ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ لِام  
الْكَلِمَةِ كَهَمْزَةِ كَسَاءٍ وَ غَطَاءٍ .

وقال :

٤ - لو قلت ما في قومها لم تيشم بفضلها في حسب وميسم أي مافي قومها أحد . .

٢٤٩ - وأما البيت الثالث<sup>(١)</sup> :

فالتقدير فيه : كأنك جمل من جمال هذه القبيلة ، أي كأنك جبان في الحرب لا تقدر على الطعان والضراب فلا تقرب إلى الحرب بل تنفر عنها كما ينفر الجمل عن صوت الشن وهو القربنة الخلق وعن قعقعتيه .

٢٥٠ - وأما البيت الرابع<sup>(٢)</sup> :

فمعناه : لو قلت هذا الكلام ، وهو مافي قومها أحد يفضلها ، لم تكن أنما ، ولو فضلتها على قومها كلهم كنت صادقاً .  
كسر التاء في (تيشم) والأصل تأثم على طريقة قولك : تعلم بكسر التاء ، وسنذكره في المشترك إن شاء الله تعالى .

(١) نصّه : كأنك من جمال بني أقيش . يُقَعِّعُ خَلْفَ رُجْلِهِ بِشْنُ

والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٢٦ من قصيدة على بحر الوافر وعدتها ثلاثة وعشرون بيتاً . وانظر ابن يعيش ٥ : ٧٩ - والخزانة ٥ : ٦٧-٧١ . والشاهد فيه قوله : ومن جمال بني أقيش ، حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه . إذ الأصل : (كأنك جمل من جمال بني أقيش) .

(٢) نصّه : لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشِمِ بِفَضْلِهَا فِي حَسْبٍ وَمَيْسِمِ

وهو من الرجز نسبة ابن يعيش في شرحه ٣ : ٦١ لأبي الأسود الجهمي ولم ينسب سيويه في الكتاب ٢ : ٣٤٥ بينما قال فيه البغدادي في الخزانة ٥ : ٦٤ : هذا البيت من رجز لحكيم ابن نعيمة الربيعي .

وهو شاهد على أن جملة يفضلها صفة لموصوف محذوف هو بعض المحرور نفي ، أي مافي قومها أحد يفضلها .

وَمِنْهُ:

• أَنَا ابْنُ جَلَا •

أَيُّ رَجُلٍ جَلَا.

و(الْمَيْسَم): الْجَمَالُ هُنَا، وَالْأَصْلُ مَوْسَمٌ، قَلِبْتَ الْوَاوِ يَاءَ لِسُكُونِهَا وَإِنْكَسَارِ مَاقْبَلِهَا، فَإِنْ قُلْتَ: فَلَمْ جَازٍ فِي جَمْعِهِ مَبَاسِمٌ مَعَ زَوَالِ مَوْجِبِ انْقِلَابِ الْوَاوِ يَاءَ لَزَوَالِ السُّكُونِ وَالْكَسْرَةِ؟ قُلْتَ: ذَاكَ بِالنَّظَرِ إِلَى ظَاهِرِ مَيْسَمٍ أَمَا إِذَا نَظَرْتَ إِلَى الْأَصْلِ فَالْوَاوِ كَمَوَاسِمٍ، وَنَظِيرُهُمَا قَوْلُهُمْ: فِي جَمْعِ نَائِمٍ وَخَائِفٍ: نِيْمٌ وَنَوْمٌ وَخُفٌّ وَخَوْفٌ.

قوله: «أي رجل جلا».

أي وضح أمره وانتشر أو كشف التدابير قال:

٢٥١- أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَّلَاعِ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي<sup>(١)</sup>

(والدليل على حذف الموصوف)<sup>(٢)</sup> هنا منعه التنوين عن الابن، وامتناع أن يضاف الابن إلى (جلا)، لأنه ليس باسم أبيه، فيضاف إليه، وإذا جعلناه صفة، لا بد من أن يكون فعلا، ولا يضاف إلى الفعل إلا اسم الزمان أو المكان على ماضى، والابن ليس واحداً منهما، فثبت أن المضاف إليه محذوف وهو الموصوف.

(١) البيت من الوافر نَسَبُهُ سَيَّبُوهُ فِي الْكِتَابِ ٣: ٢١٧ لسحيم بن وثيل اليربوعي، وكذلك في ابن يعيش ٣: ٦٢ والخزاعة ١: ٢٥٥-٢٦٦، وللبغدادي فيه شرح وتعليق كثير. والشاهد فيه قوله: «أنا ابن جلا» حتى جعلت (جلا) صفة لمحذوف أي رجل جلا. والمعنى: «أنا ابن رجل كشف غياهب الأمور وطلع الدروب الوعرة وأبرز للحرب واضعا للعمامة، حاسر الرأس حتى صرت معروفاً بذلك».

(٢) في ب: «والدليل على حذف المضاف والمثبت من الأصل وع لأنه الصواب».

وَقَوْلُهُ: بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرَ.

يَعْنِي بِكَفِّي رَجُلٍ . وَسَمِعَ سَيِّبِيَةَ بَعْضَ الْعَرَبِ الْمَوْثُوقِ بِهِمْ يَقُولُ :  
مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْتُهُ فِي حَالِ كَذَا وَكَذَا، يُرِيدُ : مَا مِنْهُمَا وَاحِدٌ  
مَاتَ . . .

فإن قلت : لعل عدم دخول التثوين على (جلا) على مذهب عيسى بن عمر<sup>(١)</sup>،  
فمذهبه أَنَّ الفعلَ إذا سُمِّيَ به كان كونه على صيغة الفعل سبباً والعلمية سبباً آخر،  
فيمتنع من الصرف، ولذا منع هو صرف نحو: (قيل) بعد التسمية به وإن لم يمنع  
صرف مثله الخليل وسيبويه وجمهور الناس، قلت: ذاك مذهب باطل يدل على  
بطلانه ما نقله الثقلة الثقات عن العرب الفصاح، من صرف كَعَسَب وهو في الأصل  
فعل يقال (كَعَسَب الرجل) إذا مشى بإسراع مع تقارب الخطو، فعلم أن ما ذهب إليه  
عيسى باطل ولانتوين في (جلا) في البيت فيحمل على أنه فعل ماض وقع صفة  
لموصوف محذوف.

وفيه تأويل آخر ذكره سيبويه<sup>(٢)</sup>، وهو أن (جلا) من باب حكايات الجمل كأن  
(جلا) فيه ضمير، فيجب حكايته كما حكى (يزيد) في قوله:

١٩ م - نُبِتُّ أَحْوَالِي بِنِي يَزِيدٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) مذهب عيسى بن عمر في هذا البيت أن (جلا) غير منصرف لأنه منقول من الفعل، ولم  
يشترط غلبة الوزن بالفعل. قال سيبويه في الكتاب ٣: ٢٠٦ «وأما عيسى فكان لا يصرف  
ذلك، وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كعسباً وإنما هو فعل من  
الكعسة، وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ، والعرب تنشده هذا البيت لسحيم بن وثيل  
اليربوعي: أنا ابن . . . . . (البيت) ولا نراه على قول عيسى ولكنه على الحكاية، ونظر  
الخزاعة ١: ٢٢٥، وابن يعيش ٣: ٦٢.

(٢) الكتاب ٣: ٢٠٧.

(٣) سبقت الإشارة إليه انظر ص ١٧٣

وَقَدْ يَبْلُغُ مِنَ الظُّهُورِ أَنَّهُمْ يَطْرَحُونَهُ رَأْسًا كَقَوْلِهِمْ :  
 الْأَجْرَعُ، وَالْأَبْطَحُ، وَالْفَارِسُ، وَالصَّاحِبُ، وَالْأَكْبُ، وَالْأُورْقُ،  
 وَالْأَطْلُسُ.

قَوْلُهُ :

٢٥٢- بِكْفَى .....<sup>(١)</sup>

وَقِيلَهُ: مَالِكٌ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ - وَعَيْرٌ كِبْدَاءٌ شَدِيدَةٌ الْوَتْرِ<sup>(٢)</sup>

جَادَتْ بِكْفَى .....

وَالكِبْدَاءُ : قَوْسٌ يَمَلَأُ مِقْبَضُهَا الكَفَّ، يُقَالُ : امْرَأَةٌ كِبْدَاءٌ لِلضَّخْمَةِ الْوَسْطِ . أَي :  
 بكفي رجل .

قَوْلُهُ : يَطْرَحُونَهُ .....

الْأَجْرَعُ : الرَّمْلُ الْمُنْقَادُ الطَّوِيلُ، وَالْأَبْطَحُ : مَجْرَى السَّيْلِ، وَالْأُورْقُ : بَعِيرٌ فِي  
 لَوْنِهِ بَيَاضٌ إِلَى السَّوَادِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلرَّمَادِ : أُورِقٌ، وَذُنْبٌ أَطْلَسُ : الَّذِي فِي لَوْنِهِ غُبْرَةٌ  
 إِلَى السَّوَادِ، فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُوفِ فَيُقَالُ : بَعِيرٌ  
 أُورِقٌ، وَذُنْبٌ أَطْلَسُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي النَّصَائِحِ الْكِبَارِ<sup>(٣)</sup> :

(١) البيتان من الرجز وهما في شرح ابن يعيش ٣: ٦٢ من غير عزو وكذلك في الخزانة

٦٦: ٥ حيث قال البغدادي : وهذا الشاهد قلما خلا منه كتاب نحوي، لكنه لم يعرف

له قائل . أ. هـ. وموضع الشاهد فيه : على أن جملة كان مع ضميره المستتر صفة

لموصوف محذوف ضرورة، أي بكفي رجل أو إنسان كان، وقال البغدادي، . الأولى

بكفي رامٍ للقرينة . ونص البيت الشاهد : «تَرْمِي بِكْفَى كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ» . وهناك

رواية (جادت بكفي) من الجودة وليس الجود .

(٢) ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون ٢: ١٩٥٥ نصائح الصغار لأبي القاسم جارا لله محمود

ابن عمر الزمخشري وله نصائح الكبار .



٢٥٣- الأُنْسُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِنْسِ وَالْأُنْسُ أَنْ تَتَأَى عَنِ الْإِنْسِ  
يَبَابُهُمْ مُلْسٌ وَلَكِنَّهَا عَلَى ذَنَابٍ مِنْهُمْ طُلْسٌ<sup>(١)</sup>

فما معنى لقوله: يطرحونه رأساً؟ قلت: المراد بإطراحه أن هذه الأسماء إذا أطلقت انصرفت إلى موصوفاتها المعهودة.  
ألا ترى أنك إذا قلت: مر بنا الأطلس، انصرف إلى الذئب.

---

(١) البيتان من السريع وقد مثل بالبيت الثاني على استعمال الصفة مع موصوفها في قوله، وعلى ذئاب منهم طلس، من غير إطراح الموصوف وهو ما أجاب عليه الشارح أخيراً بقوله: المراد بإطراحه أن هذه الأسماء استعملت مع الموصوفات فذلك هو الشائع وإذا طرحت فإن صفاتها ترمى إليها لغلبيتها عليها.

## البدل .

هُوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ أُضْرِبَ : بَدَلَ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ۝ وَبَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتَ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ ، وَثُلَيْهِمْ ، وَنَاسًا مِنْهُمْ ، وَصَرَفْتَ وَجُوهَهَا أَوْلَهَا . وَبَدَلَ الْأَشْتِمَالِ كَقَوْلِكَ : سَلِبَ زَيْدٌ نَوْبَهُ ، وَأَعْجَبَنِي عَمْرٌ وَحُسْنُهُ وَأَذْبُهُ وَعِلْمُهُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْهُ ، أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ فِي التَّلْبِيسِ بِهِ ، وَبَدَلَ الْغَلَطِ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ ، أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ بِحِمَارٍ فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إِلَى رَجُلٍ ، ثُمَّ تَدَارَكْتَهُ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي بَدَايَةِ الْكَلَامِ ، وَمَا لَا يَصْدُرُ عَنْ رَوِيَّةٍ وَفِطَانَةٍ .

قوله : «البدل» .

هو تابع مقصود بالذكر، ذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد .  
فقولنا تابع جنس يدخل تحته التوابع كلها، وقولنا : (مقصود بالذكر)، يُخرج الصفة والتأكيد وعطف البيان . وقولنا : (ذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد) : يخرج المعطوف بالحرف، فإن المعطوف عليه لم يذكر قبله للتوطئة، وإنما كل واحد منهما مستقل بنفسه .

وبدل الغلط لم يدخل تحت هذا الحد، لأنَّ ما قبله لم يذكر لتوطئة ولا لتمهيد، فإن أردت دخوله في الحد فقل : ذكر المتبوع وليس هو المقصود .

قوله : «على أربعة أضرب» .

وجه انحصاره في الأربعة أن البدل إن كان عين المبدل منه فهو بدل الكل من الكل وإن لم يكن عينه، فإن كان بعضه فهو بدل البعض من الكل، وإن لم يكن

بعضه، فإن لم يكن أجنبيًّا عنه فهو بدل الاشتمال، وإن كان أجنبيًّا عنه فهو بدل الغلط، وإذا عرفت ما ذكرنا: فاعرف أن الضرب الأول يدل من حيث اللفظ لا من حيث المعنى ف ﴿ صَرَطَ الَّذِينَ ﴾<sup>(١)</sup> هو ﴿ الصَّرَطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾<sup>(٢)</sup>.

والضرب الثاني: بدل من حيث اللفظ والمعنى، لأن أكثر القوم ليس بكلهم، وهذا الضرب هو الحقيقة في الإبدال؛ لأن ذكر الألفاظ للفائدة الجديدة وهي ترك الشيء إلى ما يخالفه لا إلى ما يماثله، لأن ذلك ذكر للشيء بلفظ آخر. فإن قلت: ما ذكرت يستدعي امتناع جواز الضرب الأول لعرائه عن فائدة جديدة، فما باله ساغ وشاع؟. قلت: إنما ساغ لما فيه من ضرب من البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: «لقيت آخاك زيداً» أو «لقيت زيداً آخاك» يعرف في الأول أن الأخ الملقب هو الذي اسمه زيد، وفي الثاني: أن الذي لقيه من جملة من يسمى زيداً هو الذي عرف بإخوته، والضمير في: (وجوهها) و(أولها)<sup>(٣)</sup> للإبل، فكانك قلت: صرقت وجوه الإبل أولها، فأولها: بعضها، فهو كقولك: (رأيت قومك أكثرهم)، أو (ثلثهم)، وإنما جاز بدل الاشتمال، لأن الثوب في قولك: (سلب زيد ثوبه) لما اشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه كالرأس في: (ضرب زيد رأسه)، فجزأ الإبدال هنا كما جاز ثم، وهذا الضرب بمنزلة الضرب الثاني في كونه بدلا عن لفظ ومعنى.

واختلف في تسمية بدل الاشتمال، فقيل: لأن الأول يشتمل على الثاني، وقيل: بالعكس، وكلاهما ليس بمستقيم لبطلان الأول نحو: (سلب زيد ثوبه)، وبطلان الثاني نحو: (أعجبتني زيد علمه)، وقيل: لاشتغال المعنى عليه وهو

(١) سورة الفاتحة آية ٧.

(٢) سورة الفاتحة آية ٦.

(٣) إشارة إلى مثال الزمخشري في المتن وهو: «صرقت وجوهها ثوبها».

\* فصل \* وَهُوَ الَّذِي يُعْتَمَدُ بِالْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ لِنَحْوِ مَنْ التَّوَطُّئَةِ وَلِإِفَادَةِ بِمَجْمُوعِهِمَا فَضْلُ تَأْكِيدٍ وَتَبْيِينٍ لَا يَكُونُ فِي الْإِفْرَادِ، قَالَ سِيبَوَيْهِ عَقِيبَ ذِكْرِهِ أَمْثَلَةُ الْبَدَلِ أَرَادَ: رَأَيْتُ أَكْثَرَ قَوْمِكَ وَثَلْثِي قَوْمِكَ، وَصَرَفْتُ وَجُوهَ أَوْلِيَهَا، وَلَكِنَّهُ ثَنَّى الْأِسْمَ تَوْكِيدًا.

وَقَوْلُهُمْ إِنَّهُ فِي حُكْمِ تَنْجِيَةِ الْأَوَّلِ إِذَا دَانَ مِنْهُمْ بِاسْتِقْلَالِهِ بِنَفْسِهِ وَمُفَارَقَتِهِ التَّأْكِيدَ وَالصَّفَةَ فِي كَوْنِهِمَا تِمْتِينَ لِمَا يَتَّبَعَانِهِ، لَا أَنْ يَعْنُوا إِهْدَارَ الْأَوَّلِ وَاطَّرَاحَهُ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: زَيْدٌ رَأَيْتُ غُلَامَهُ رَجُلًا صَالِحًا.

مستقيم، فإنك إذا قلت: «أعجبنى زيد علمه»، فمعنى الكلام مشتمل عليه على نسبة الإعجاب إلى العلم، فالمشتمل عليه في المعنى هو البديل والدليل على صحة هذا القول، أن الأبدال كلها كذلك، فإنك إذا قلت: «أعجبنى زيد رأسه» فالإعجاب في النسبة إلى الرأس مثل الإعجاب في النسبة إلى العلم في اشتمال المعنى عليه.

أما الضرب الرابع: فلا ملابسة له بالمبدل منه، وإنما يكون ذلك عند الغلط، ولا يكون في كلام فصيح، والنحويون ذكروا هذا (القسم لتوفية الأقسام، ولأنَّ الإنسان ليس بمصون عن الخطأ. فذكروا هذا) "الضرب لا لأنهم أرادوا بذلك تعليم الغلط، ولكنهم قصدوا بذلك أن يتنبهوا على طريقة التدارك عند الغلط. قوله: «هو الذي يعتمد».

هذا هو الفرق بين الصفة والبديل، إذ البديل مقصود إليه، والمبدل منه مقصود به وشأن الصفة والموصوف على عكس هذا، فالصفة مقصود بها والموصوف مقصود إليه، فالحاصل أن المقصود في هذا الباب البديل لا المبدل منه، أما في بدل الكل

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

فلأن الأول هو الثاني، وإنما ذكر الأول لنحو من التوطئة وهي التمهيد، يقال: وطأتُ الفراش: أي مهدته، وفلان موطأ الأكتاف (وأما في بدل البعض وبدل الاشتغال) (١) فكون الثاني مقصودا واضح لاخفاء فيه. وأما في بدل الغلط فالأمر أوضح. لأنه أراد أن يقول: مررت بحمار فسبق لسانه إلى رجل ثم تداركه بقول حمار.

قوله: «لا أن يعنوا إهدار الأول».

ذهب المصنف إلى أن قولهم البدل في حكم تنحية المبدل ليس على حقيقته، وقال: إنه مؤول بأن البدل ليس كالتأكيد والصفة في كونهما تتمتين للأول، وإنما هو المقصود بالحديث، لا أن المراد بذلك: إهدار الأول وإطراحه، وحيثه أن تقول: «زيدُ رأيتُ غلامه رجلاً صالحاً» (٢)، فـ(رجلاً) بدل من (غلامه) فلو ذهبت إلى أن غلامه مهدر مُطْرَح حتى كأن لم يكن مذكوراً لا يستقيم الكلام: لبقاه آخر الكلام أجنياً عن الأول لخلو الجملة وهي (رأيت رجلاً صالحاً) من ضمير يعود إلى زيد، ومن المعلوم أن لا بد في الجملة الواقعة خبراً لمبتدأ من أن يعود منها ضمير إليه، ولو جعلت غلامه كأنه مذكور يستقيم الكلام، لأن قولك: «زيدُ رأيت رجلاً صالحاً» بمنزلة قولك: «زيدُ رأيتُ غلامه رجلاً صالحاً»، هذا تقرير ماقاله المصنف، وبعضهم يُجرون قولهم: البدل في حكم تنحية المبدل على الحقيقة. والحجة قولهم: إن البدل هو القائم مقام الشيء لغة، فلو لم يُطْرَح الأول لا يكون الثاني قائماً مقامه، لأن الأول إذ ذاك قائم مقام نفسه وهذا واضح.

(١) في الأصل وب «وأما في بدل الغلط وبدل الاشتغال» والمثبت مرع

(٢) في الأصل: «رأيت زيدا غلامه رجلاً صالحاً» والمثبت من ن وع

فَلَوْ ذَهَبَتْ تَهْدُرُ الْأَوَّلَ لَمْ يَسُدَّ كَلَامُكَ .

• فصل • وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ أَنَّهُ فِي حُكْمِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، بِدَلِيلِ مَجِيءِ ذَلِكَ صَرِيحاً فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ وَقَوْلُهُ : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقُفًا مِّنْ فِضَّةٍ ﴾ وَهَذَا مِنْ بَدَلِ الْأَشْتِمَالِ .

قوله : « لَمْ يَسُدَّ كَلَامُكَ » .

يقال : سدَّ القول سدادا صار سديدا وهو من باب ضرب ، ويروى لَمْ يَسُدَّ بِالضَّمِّ عَلَى مَعْنَى لَمْ يَسْتَقِلْ ، يَعْنَى أَنَّ قَوْلَكَ : ( زَيْدًا ) مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ خَبْرُهُ ، وَالْمُبْتَدَأُ بَدُونَ الْخَبْرِ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِالْفَائِدَةِ ، فَإِذَا خَلَّتِ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةَ خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ مِنْ ضَمِيرِهِ فَوَجُودُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَعَدْمُهَا بِمَنْزِلَةٍ ، فَيَصِيرُ كَأَنَّكَ ذَكَرْتَ الْمُبْتَدَأَ بَدُونَ الْخَبْرِ ، فَيَتَحَقَّقُ عَدَمُ الْاسْتِقْلَالِ .

قوله : « وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مُسْتَقِلًّا » .

﴿ لِمَنْ آمَنَ ﴾ <sup>(١)</sup> بَدَلٌ مِنْ ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا ﴾ وَ﴿ لِيُوتِيَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، بَدَلٌ مِنْ ﴿ لِمَنْ يَكْفُرُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وَقَدْ تَكَرَّرَ الْعَامِلُ الَّذِي هُوَ اللَّامُ كَمَا تَرَى ، وَإِنَّمَا كَانَ الْبَدَلُ فِي حُكْمِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، لِأَنَّ الْمَبْدَلَ مِنْهُ يَتْرَكَ إِلَى الْبَدَلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : ( جَعَلْتَ مَتَاعَكَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ ) ( كَانَ الْمَعْنَى جَعَلْتَ بَعْضَ مَتَاعِكَ عَلَى بَعْضٍ ) <sup>(٤)</sup> ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْبَدَلِ عَامِلٌ غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمَبْدَلَ مِنْهُ بِخِلَافِ الصِّفَةِ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ الْكَرِيمُ ، لَمْ يَكُنِ الْمَوْصُوفُ فِي حُكْمِ الْمَتْرُوكِ ، بَلْ كَانَ هُوَ وَصْفَتَهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ

(١) سورة الأعراف آية ٧٥ .

(٢) سورة الزخرف آية ٣٣ .

(٣) سورة الزخرف آية ٣٣ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

• فصل • وَليْسَ بِمَشْرُوطٍ أَنْ يَتَطَابَقَ الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا بَلْ لَكَ أَنْ تُبَدَلَ أَيُّ النَّوْعَيْنِ شِئْتُمْ مِنَ الْآخِرِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾ ، خَلَا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ إِبْدَالُ النَّكِرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ إِلَّا مَوْصُوفَةً ، كَنَاصِيَةٍ .

واحد في (باب الصفة)<sup>(١)</sup> ، فيكتفى بعامل واحد في (باب الصفة)<sup>(٢)</sup> ، ويعاد العامل في البدل ، أو يكون في حكم التكرير ، ولكن تقل الإعادة إذا كان العامل فعلا نحو: (رأيت قومك رأيت أكثرهم) لأن لفظ الحرف أخصر فلا يستبعد تكريره بخلاف لفظ الفعل .

قوله : «وليس بمشروط» .

إنما لم يشترط التطابق بين البدل والمبدل منه تعريفاً وتنجيهاً ؛ لأن البدل مستقل بنفسه ، وليس هو مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما الخروج عن حد المناسبة ولزوم الإحالة بكون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة .

قوله : «إلا موصوفة» .

لأن النكرة المبدلة من المعرفة إن كانت بدل الكل من الكل وهي هي في المعنى فلا يحسن أن يؤتى بما هو مقصود وهو قاصر عن غير المقصود بمراتب ، فاشترط الوصف ليذهب القصور ، لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ، وإن كانت غير بدل الكل من الكل لزم أن يكون ثم ضمير (يرجع إلى المبدل)<sup>(٣)</sup> ، فإن كان الضمير متصلاً بها رجعت معرفة نحو: (أعجبني زيد رأسه) ، وإن كان منفصلاً عنها رجعت

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل و ب .

(٣) في الأصل : يرجع إلى المضمرة وصوابه المثبت من ب و ع للمضى .

• فصل • وَيُبَدَلُ الْمُظْهَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ الْغَائِبِ دُونَ الْمُتَكَلِّمِ  
وَالْمَخَاطَبِ تَقْوِيلًا: رَأَيْتُهُ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدًا، وَصَرَفْتُ وَجُوهَهَا  
أُولَاهَا، وَلَا تَقْوِيلًا: بِي الْمُسْكِينِ كَانَ الْأَمْرُ، وَلَا عَلَيْكَ الْكَرِيمِ  
الْمُعْوَلُ . . .

موصوفة نحو: (أعجني زيد رأس له)، وهذا لا يتأتى في بدل الغلط لفوات ما ذكرنا  
من المعنى، وهذا دليل على أن بدل الغلط عندهم مُطْرَحٌ، وقيل: اشترط الوصف  
إذ لو لم يشترط الوصف لدخل في حد الغلط، فأنت إذا قلت: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً﴾<sup>(١)</sup>  
فكانك أردت أن تقول: بناصية، فأدخلت الألف واللام غلطا فاستدركتها بإسقاطهما  
فقلت: ناصية، فأما إذا قلت: «بالناصية ناصية كاذبة» فقد جئت في الثاني ببيان  
ليس في الأول، وخرج عن حد الغلط.

قوله: «دون المتكلم والمخاطب».

لأن البديل يُتَدْرَجُ إليه من المبدل منه، والتدرُّج من شيء إلى شيء إنما يكون إذا  
لم يقع بينهما تنافر وبين المظهر والمتكلم والمخاطب تنافر، لأن المظهر للغيبة  
وهما لغير الغيبة، ولأن ضمير المتكلم والمخاطب لا يكون لغير واحد بخلاف ضمير  
الغيبة نحو قولك: (جاءني غلام زيد فأكرمته)، فهذا الضمير يصلح أن يكون لزيد،  
كما يصلح للغلام، وإذا قلت: (مررت بك) فالكاف لا تكون إلا للمخاطب  
المعين، والإبدال للتبيين، فيختصُّ بموضع فيه احتمال خفاءٍ فلذا جاز (مررت به  
زيد) ولم يجز «بي المسكين»، ولا «عليك الكريم» فإن قلت: قد جُوزَ إبدال النكرة  
من المعرفة، فكيف (امتنع)<sup>(٢)</sup> إبدال المعرفة من معرفة هي أعرف منها؟ قلت: إنما  
جُوزَ ثَمَّ لإيدان الصفة بمعنى لم يؤذن به المبدل منه، ولا يتأتى مثل ذلك في إبدال

(١) سورة العلق آية ١٥، ١٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع وجوده لازم.



وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُظْهَرِ نَحْوُ قَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ  
بِهِ . وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ وَمَرَرْتُ بِكَ بِكَ .

---

المظهر من ضمير المتكلم، فإن قلت: جُوز إبداله بشرط الوصف، قلت: هذا  
إبدال الكل من الكل، والبدل هو المبدل منه إذا كان بدل الكل من الكل، فلو  
وصفنا (الثاني لكنا وصفنا)<sup>(١)</sup> الأول ووصفه ممتنع، لأن الضمير لا يقع موصوفاً.

قوله: بِزَيْدٍ بِهِ .

أعاد العامل لِيُرِيكَ مِثَالاً مِنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ .

قوله: «والمضمر من المضمر . . . . .»

لأنَّ المضمرين بمنزلة المظهرين، يدل كل واحد منهما على ما يدل عليه الآخر  
فيجوز قولك: (رأيتك إيَّاك)، و(مررتُ بِكَ بِكَ)، كما جاز (رأيتُ زَيْدًا أَخَاكَ) .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والمثبت من ب .

## عطف البيان

هُوَ اسْمٌ غَيْرٌ صِفَةٍ يَكْشِفُ عَنِ الْمُرَادِ كَشْفُهَا، وَيُنزَلُ مِنَ الْمَتَّبِعِ مَنْزِلَةَ  
الْكَلِمَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ مِنَ الْغَرِيبَةِ إِذَا تُرْجِمَتْ بِهَا وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ :  
أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ  
أراد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فهو كما ترى جار مجرى  
الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها .

قوله : «عطف البيان» .

هو ما كان اسماً محضاً كزيد، وعمر، بخلاف الصفة فهي أبداً مشتقة من  
معنى لوجوده في الموصوف، استحق الموصوف أن يؤخذ له منه الاسم، فهذا وجه  
المفارقة بينهما، ووجه الموافقة بينهما أنهما للإيضاح والبيان، ألا ترى أنك إذا  
قلت :

٢٥٤ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ<sup>(١)</sup> .

كان في «عمر» بيان، ألا ترى أن المخاطب يعلم أن الذي تعنيه ممن كُنِّيَ بهذه  
الكنية هو الذي يسمى عمر، ولولا ذكرك عمر بعد قولك : أبو حفص لبقني شائعاً بين  
المكئبين بهذه الكنية، ولما جرى عطف البيان مجرى الصفة في البيان نزل منزلة  
الصفة في باب النداء، ألا تراك تقول :

(١) الرجز في شرح المفصل لابن يعيش ٣ : ٧١ وقد نسبه لرؤية بن العجاج وليس في ديوانه،  
ومما جاء في حاشية شرح المفصل : «نسب الشارح هذا البيت لرؤية بن العجاج وهو شيء  
لا أصل له، فإن رؤية غير معدود في التابعين، وليس هو من هذه الطبقة، وقد مات في سنة  
خمس وأربعين ومائة. انظر شرح ابن يعيش ٣ : ٧١ حاشية ١ . والشاهد فيه أنه بين الكنية  
«أبو حفص» حين توهم فيها الاشتراك بقوله : «عمر» إذ كان العلم فيه أشهر من الكنية .

• فصل • وَالَّذِي يَفْصِلُهُ لَكَ مِنَ الْبَدَلِ شَيْئَانِ :

أَحَدُهُمَا : قَوْلُ الْمُرَّارِ :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعَا  
لَأَنَّ (بَشْرًا) لَوْ جُعِلَ بَدَلًا مِنَ الْبَكْرِيِّ، وَالْبَدَلُ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ  
الْعَامِلِ لَكَانَ التَّارِكُ فِي التَّقْدِيرِ دَاخِلًا عَلَى بَشْرٍ.

والثاني : أَنَّ الْأَوَّلَ هَهُنَا هُوَ مَا يُعْتَمَدُ بِالْحَدِيثِ، وَوُرُودِ الثَّانِي مِنَ  
أَجْلِ أَنْ يُوَضَّحَ أَمْرَهُ، وَالْبَدَلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ إِذْ هُوَ كَمَا ذَكَرْتُ  
الْمُعْتَمَدُ بِالْحَدِيثِ، وَالْأَوَّلُ كَالْبَسَاطِ لِذِكْرِهِ.

(ياسعيدُ كرزُ وكرزاً)، بالرفع والنصب حملاً على اللفظ والمحل، كما تقول :  
«يازيدُ الطريفُ والطريفُ» غير أن الصفة فارقت عطف البيان في التوئين لما بها من  
المانع وهو لام التعريف، وبهذا وقعت المفارقة بينه وبين البدل فإنك تقول في  
البدل : ياسعيدُ كرز، بالضم في كرز لاغير، كما تقول ياكرزُ ولا توئين ولا نصب.

قوله : «وَيُنزَلُ مِنَ الْمَتَّبُوعِ مَثَرَةَ الْكَلِمَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ مِنَ الْغَرِيْبَةِ» .

إشارة إلى أن عطف البيان كاشف عن الذات لا عن الحال، على خلاف شأن  
الصفة فهي كاشفة عن الحال لا عن الذات .

قوله :

٢٥٥ - أَنَا ابْنُ .....

تَرْقُبُهُ وَقُوْعَا : أَي تَنْتَظِرُهُ وَأَقَعَهُ حَوْلَهُ ، لِأَنَّ الطَّيْرَ لَا تَنْتَازِلُهُ مَا دَامَ بِهِ رَمَقٌ ، (وبشر) :

(١) البيت من الوافر وقد نسه سيبويه في الكتاب ١ : ١٨٢ إلى المرار الأسدي، وكذلك فعل  
ابن يعيش في شرحه ٣ : ٧٢ والبيت بنماه :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعَا

والشاهد فيه قوله (بشر)، على أنه عطف بيان من البكري، ولا يجوز أن يكون بدلا من جهة  
أن البدل على نية تكرار العامل .

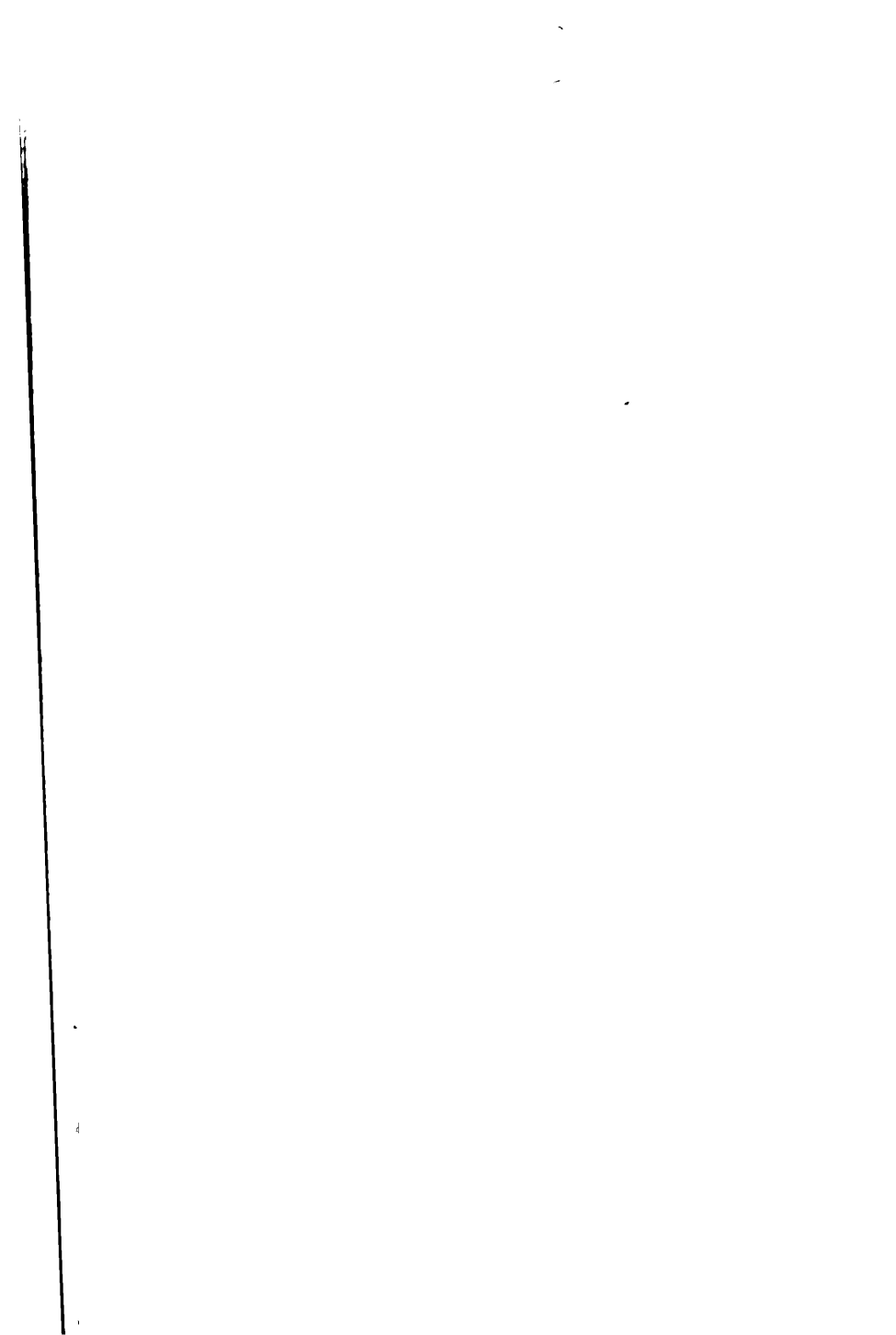
عطف بيان «للبكريّ» وليس ببدل منه ، لأنه لو كان بدلا منه والبدل (في حكم تكرير العامل)<sup>(١)</sup> لكان (التارك) في التقدير داخلا على «بشر»، ولا يجوز «التارك بشر»، كما لا يجوز «الضارب زيد» .

فإن قلت : ليس حكم التابع كحكم الأصل ، فإنهم اتفقوا على جواز «كل شاة وسخلتها بدرهم» ، وعلى جواز «رب رجل ولامه» مع أنهم اتفقوا على امتناع «كل سخلتها» و«رب غلامه» (فلا يلزم)<sup>(٢)</sup> من امتناع «التارك بشر» صريحا امتناع «التارك بشر» تقديرا ، والجواب : أن البدل في حكم تكرير العامل في جميع المواضع بخلاف المعطوف ، فإنه إن كان في بعض المواضع في حكم التكرير كما في نحو : (يا زيد وعمرو بالضم) ، فليس في كل المواضع (يا)<sup>(٣)</sup> في حكم التكرير ، فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم التكرير لعامله ، جواز تابع في حكم تكرير العامل .

(١) في الأصل وع في حكم تنحية المبدل والمثبت من ب ، وهو الصواب .

(٢) في ع : «فيلزم» والمثبت من الأصل وب لأنه يناسب المعنى .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب وع والمثبت من الأصل ووجوده ضرورة للسياق .



## العطف بالحروف

هُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وَكَذَلِكَ إِذَا نَصَبْتَ أَوْ جَرَرْتَ  
تَبْتَسُّطَ الْحَرْفِ بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ فَيُشْرِكُهُمَا فِي إِغْرَابٍ وَاجِدٍ .  
وَالْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ تُذَكَّرُ فِي مَكَانِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قوله : «العطف بالحرف» .

هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة<sup>(١)</sup> ، ثم العطف يطلق على  
عمل المتكلم هذا العمل المخصوص ، وعلى نفس المعطوف ، وهو المراد هنا ،  
لأنه يفصل ما تقدم من قوله : تأكيد وصفة إلى آخره ، وتلك المذكورة تابع ، والتابع  
هنا هو نفس المعطوف لا ذلك العمل المخصوص . إذا عرفت هذا فاعرف أن  
المعطوف عليه ، إن كان ظاهراً جاز عطف الظاهر عليه مطلقاً نحو : «جَاءَ زَيْدٌ  
وَعَمْرٌو» ، و«رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا» و«مررت بزَيْدٍ وَعَمْرٍو» ، وإن كان المعطوف مُضْمَرًا  
مُنْفَصَلًا جاز العطف أيضا .

ولا يتأتى عطف المجرور إذ لا منفصل للمجرور «كَجَاءَنِي زَيْدٌ وَأَنْتَ» و«رَأَيْتُ  
زَيْدًا وَإِيَّاكَ» ، وإن كان مُتَّصِلًا امتنع عطفه كما سيجيء .  
فهذه أقسام ثلاثة في العطف على المظهر ، فإن كان الأول مضمراً منفصلاً  
والثاني ظاهراً جاز العطف ، ولا يجيء ذلك في المجرورات .  
وإن كان الثاني مضمراً منفصلاً جاز أيضا ، وإن كان متصلاً امتنع عطفه ، وهذه  
الثلاثة أقسام في العطف على المضمرة المنفصل .

(١) الحروف العشرة هي : وَ ، فَ ، ثُمَّ ، أَوْ ، بَلْ ، حَتَّى ، لَا ، أَمْ ، لَكِنْ ، وَإِذَا عَلَى  
الخلافاً فيها قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣ : ٥٤ : ( وزعم أكثر النحويين أن «إِذَا»  
الثانية في الطلب والخبر نحو : «تزوج إِمَّا هِنْدًا وَإِذَا أَخْتَهَا» وجاءني إِمَّا زَيْدٌ وَإِذَا عَمْرٌو بمنزلة  
«أَوْ» في العطف والمعنى ) .

\* فصل \* وَالْمُضْمَرُ مُنْفَصِلُهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُظْهِرِ، يُعْطَفُ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ، تَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَأَنْتَ، وَدَعَوْتَ عَمْرًا وَإِيَّاكَ، وَمَا جَاءَنِي إِلَّا أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ وَعَمْرًا.

وَأَمَّا مُتَّصِلُهُ فَلَا يَتَأْتَى أَنْ يُعْطَفَ وَيُعْطَفَ عَلَيْهِ، خَلَا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي مَرْفُوعِهِ أَنْ يُؤَكَّدَ بِالْمُنْفَصِلِ، تَقُولُ: ذَهَبْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَذَهَبُوا هُمْ وَقَوْمُكَ، وَخَرَجْنَا نَحْنُ وَبَنُو تَمِيمٍ، وَقَالَ تَعَالَى: «فَآذَهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ».

فإن كان الأول مضمرا متصلا والثاني ظاهرا، فإن كان مرفوعا لم تعطف عليه إلا بعد تأكيده بالمنفصل، أو بمجيء ما قام مقامه.  
وإن كان مجرورا لم تعطف عليه إلا بإعادة الجار.  
وإن كان منصوبا عطف عليه من غير شريطة.  
فإن كان الثاني مضمرا منفصلا فعطفه في الرفع بالتأكيد، وفي النصب بغير شريطة، ولا يقع في المجرور.

فإن كان الثاني مضمرا متصلا تعذر عطفه إلا بإعادة العامل، وهذه ثلاثة أقسام في العطف على المضمرة المتصلة، والعلل تُذكر في أثناء كلامنا إن شاء الله تعالى.

قوله: «وَالْمُضْمَرُ مُنْفَصِلُهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُظْهِرِ».

أي المنفصل بمنزلة المظهر في أنه يجوز فيه التقديم والتأخير نحو: «أنت زيد» و«زيد أنت»، كما أن المظهر كذلك، فكذلك يجوز (أن يعطف عليه) وأن

(١) في ع: (أن يعطف عليه مضمرا والمثبت من الأصل وب).

يعطف على غيره نحو: (جاءني زيد وأنت)، (وما جاءني إلا أنت وزيد)، والمعنى في ذلك أن المنفصل مستقل بنفسه كالمظهر، فيجوز فيه التقديم والتأخير والعطف عليه، وعطفه على غيره، كما جازت هاتيك في المظهر.

قولسه: «وأما مُتَّصِلُهُ» .

الضمير المتصل لايجوز أن يعطف على غيره، إذ لو عطف انقلب المتصل منفصلاً، وإحالة كون المتصل مُتَّفَصِلاً بَيِّنَةٌ لاتخفى .

ويجوز أن يعطف على المتصل، لكن في المتصل المرفوع لا بد من أن يؤكد هو بالمنفصل ثم يعطف عليه، نحو: (ذهب أنت وزيد)؛ لأن المرفوع بمنزلة الجزء من الفعل لكونه فاعلاً، ولايجوز العطف على بعض الكلمة، إذ العطف يجعل المعطوف تبعاً للمعطوف عليه، والجزء أدنى من الكل فلا يحسن أن يكون القوي تبعاً للضعيف الذي لا يستقل بنفسه، ووجه آخر أن المتصل المرفوع لما كان جزء الفعل، صار العطف عليه عطفاً على الفعل، وعطف الاسم على الفعل ممتنع، ونحو قوله:

۲۵۶ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَرُؤْهُ تَهَادَى<sup>(۱)</sup>.

بعطف «الزهر» على المتصل المرفوع المنوي في «أقبلت» بدون التأكيد محمول على ضرورة الشعر، فإن قُلْتُ: لم لايجوز أن يكون المعطوف عليه في «ذهب أنت وزيد» هو «أنت» لا التاء؟ قلت: لأن المعطوف عليه يتعلق به الحكم السابق كالذهاب في هذه الصورة، وما تعلق به الذهاب هنا هو التاء في «ذهب»

(۱) هذا صدر بيت من الخفيف وقد نسبة ابن يعيش في شرحه ۳: ۷۶ إلى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه وإنما هو في ملحقاته ص ۴۹۸ وعجزه: كَبَاجِ الْمَلَأِ تَعَسَّفَنَ رَمَلًا. والشاهد فيه عطفُ (رُؤْهِ) على المضمرة المستكنة في الفعل ضرورة وكان الوجه أن يقول: إذ أقبلت هي وزهر فيؤكد الضمير المستكن ليقوى ثم يعطف عليه.



.....

---

لا أنت، فلم يجوز أن يكون المعطوف عليه هو «أنت»، وقوله: (ويعطف عليه)<sup>(١)</sup> بالرفع لا بالنصب، فإن قلت: هل بين كون المتصل المرفوع مستترا وكونه غير مستتر فصل؟ قلت: نعم، فقولك في الشعر: (ضربت وزيد) أحسن من قولك فيه: (زيد ضرب وعمرو)، لأن الضمير في: (ضربت) لفظ، والضمير في (ضرب) لالفظ له، وكلما كان أذهب في الاتصال، كان أبعد من العطف.

---

(١) إشارة إلى قول الرمخشري في المتن: «وأما متصلة فلا يتأتى أن يعطف ويعطف عليه»

وَقَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ :

«قُلْتُ : إِذْ أَقْبَلْتُ وَرُحْرُ تَهَادَى»

مِنْ ضَرُورَاتِ الشَّعْرِ ، وَتَقْوُلُ فِي الْمَنْصُوبِ : ضَرَبْتُكَ وَزَيْدًا . . .

٣٥٦م- قوله : «قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ»<sup>(١)</sup>

تمامه : كِنَعِاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا

الزُّهْرُ : جمع زهراء ، وهي البيضاء ، وتهادى : تميلُ في مشيتها يمينا وشمالا (وهو إما حال عن الزهراء)<sup>(٢)</sup> أو عن الضمير في أقبلت : والنعاج : نعاج الوحش (وهي البقر)<sup>(٣)</sup> . والملا : الصحراء ، وتَعَسَّفَنَ رَمَلًا : يريد أن هؤلاء النسوة إذا وقعت في الرمل فهن ينقلن قوائمهن نقلا بطيئا ، (وتتحرك أحشاؤهن)<sup>(٤)</sup> شبه مشي النساء بمشي بقر الوحش التي وقعت في رمل متعقد يُتعب من مشى فيه .

قوله : «وتقول في المنصوب» .

جاز العطف على المتصل المنصوب بدون التأكيد لكونه مُتَّصِلًا بما قبله لفظا لاتقديرا ؛ لأن المفعول فضلة ؛ ولذا لم يُغَيَّرْ له بناء الفعل نحو : (نَصَرَكَ ونصركما) . ولايجيء المنصوب مُستترا بوجه ، فهذا مشعر بأن اتصاله بما قبله ضعيف ، والأصل أن يسوغ العطف على الاسم ، (فلا يترك الأصل)<sup>(٥)</sup> إلا بدليل ثابت من كل وجه بخلاف المتصل المرفوع ، فإنه متصل بما قبله لفظا وتقديرا ؛ ولذا غُيِّرَ له بناء الفعل نحو ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا ، بتسكين الباء ؛ لثلا يلزم المرفوض في كلامهم وهو توالي أربع

(١) انظر ص ٧٨١ حاشية ١ .

(٢) في ب : «وهو حال من الزهراء» والمثبت من الأصل وع .

(٣) في ب : «وهي البقر والواحدة نعجة» .

(٤) في ب : «وتتحرك أحشاؤهن لتكلفهن نقل قوائمهن» .

(٥) في الأصل : «فلا يترك الاسم» والمثبت من ب وع .

وَلَا يُقَالُ مَرَرْتُ بِهِ وَزَيْدٍ وَلَكِنْ يُعَادُ الْجَارُ، وَقِرَاءَةُ حَمْرَةٌ  
«وَالْأَرْحَامِ» لَيْسَتْ بِتِلْكَ الْقَوِيَّةِ . .

حركات في كل واحدة، ولا يكون ضربت بمنزلة كلمة واحدة إلا بعد أن يثبت  
الاتصال بين التاء وضرب لفظا وتقديرا، وكفى دليلا على تمام اتصال المتصل  
المرفوع بما قبله أن يجيء مستترا كما في نحو: (زيدُ نص) (وانصر يا زيد).  
قولنه : «وَلَا يُقَالُ مَرَرْتُ بِهِ وَزَيْدٍ» .

(لا يجوز العطف على المتصل المجرور، ولا يجوز مررت بك وزيد، أو به  
وزيد، ولا هذا غلامك وزيد<sup>(١)</sup>)، ويلزم أن تُعيد الجار فتقول: (مررت بك وبزيد<sup>(٢)</sup>)،  
وهذا غلامك وغلام زيد، والسُرُّ في هذا أن الضمير المجرور فيما ذكرنا بمنزلة  
التنوين، ألا ترى أنه لا يجيء فضلة مما قبله ولا يلفظ إلا متصلا، كما أن التنوين  
كذلك، فكأن الضمير في (بك) وغلامك كالجاء مما قبله، والعطف على بعض  
الكلمة ممتنع، ألا ترى أنك لو قلت: إني أعطف على دال زيد دون باقي حروفه،  
أو على التنوين منه خرجت عن سنن كلامهم، والشاهد لفرط اتصال المجرور بما  
قبله أنه ليس هنا ضمير منفصل مجرور بإزاء أنت في المرفوع، (فاتصال المجرور  
إذا أشد من اتصال المرفوع)<sup>(٣)</sup>، ولذا كثر العطف على المتصل المرفوع في الشعر  
ولم يكثر ذلك في المجرور، ومما جاء العطف فيه على المجرور قوله:

٢٥٧ - فَأَلْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ<sup>(٤)</sup>

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع ووجوده ضرورة تميما للمعنى  
اللاحق به.

(٢) في ب: «مررت به وبزيد» والمثبت من الأصل و ع وكلاهما جائز.

(٣) ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٤) البيت من البيط وهو من شواهد سيبويه التي اصطلموها على أنها مجهولة القائل - انظر

الكتاب ٢: ٣٨٣، ومعنى قربت اخذت وشرعت، يقول إن هجاءك الناس وشتمهم صار أمرا معروفا لا يتعجب منه، فلا تعجب إذا أخذت في هجائنا، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر، والشاهد فيه قوله: (والأيام) بالكسر حيث عطفها على الضمير المجرور في بك بدون إعادة الخافض.

وإذا كان الجندبي يقبح في الإقليد العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار فذلك دخول منه في معترك الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة ففي حين أجاز الكوفيون العطف على المجرور من غير إعادة الجار مستلدين لذلك بالنقل والقياس، منع البصريون ذلك إلا بإعادة الخافض، والجندبي هنا ذاهب مذهب البصريين مع كثرة ما اشتهر من العطف على المجرور في كلامهم بدون إعادة الجار شعرا كان أم نثرا وهو، أمر نبه عليه أبو حيان الأندلسي وقال بجوازه مطلقا في الكلام ورد على المانعين للعطف إلا بإعادة الجار محتجا لذلك بأمثلة من السماع والقياس بقوله: «والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقا، لأن السماع يعضده والقياس يقويه، أما السماع: فما روي من أقوال العرب (ما فيها غيره وفريسه) بجر فريسه عطفًا على الضمير في غيره، والتقدير: ما فيها غيره وغير فريسه، والقراءة الثانية في السبعة: (تساءلون به بالأرحام)، أي وبالأرحام، وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل. قرأها كذلك ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبو رزين وحمزة، ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب.

وقد ورد ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة، فمنه قول الشاعر:

وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوُطٌ نَفَانُفٌ

وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرِقِ

وَتَكْشَفُ غَمَاءَ الْخَطُوبِ الْفَوَادِحُ

فَقَدْ خَابَ مَنْ يَضَلُّ بِهَا وَسَعِيرَهَا

مِنَ الْجِمَامِ عِدَانًا شَرَّ مَوْزُودِ

ظَلَّتْ مُؤَمَّنَةٌ بِمَنْ تُنَادِيهَا

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السُّوَارِي سُرُوقَنَا

هَلَّا سَأَلْتُ بَدَى الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ

بَنَا أبدأ لَا غَيْرِنَا تَدْرُكُ الْمُنَى

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ

لَوْ كَانَ لِي وَزُهَيْرٌ ثَالِثٌ وَرَدَّتْ

إِذَا بَنَا بِلِ أَنْيْسَانَ اتَّقَتْ فَتَةً

وقال أبو العباس بن مرداس:

أَكْرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي

أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا

عطف الأيام على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، ومثّل هذا يجوز في الشعر مع القبح .

أَي قَرَّبْتَ كَلَامَكَ الْقَبِيحَ هَاجِبًا وَشَاتِمًا، وَقَوْلُهُ: (فَإِذْهَبْ) أَمْرٌ عَلَى طَرِيقِ التَّهْدِيدِ، (فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ): أَي أَنْتَ يُتَوَقَّعُ مِنْكَ أَعْمَالًا قَبِيحَةً، وَلَا تَعْجَبُ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ مِثْلَكَ، كَمَا أَنَّ الْأَيَّامَ يُتَوَقَّعُ أَنْ يَرُدَّ فِيهَا كُلُّ مَا يُعْجَبُ مِنْهُ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ<sup>(١)</sup> (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) <sup>(٢)</sup> بِجَرِّ الْأَرْحَامِ فَقَدْ رُدَّتْ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ مَتَوَجَّهَةٍ، وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ عَلَى النَّصْبِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ كَأَنَّهُ قَالَ: وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ، وَقَطَعَ الْأَرْحَامَ، فَإِنْ قُلْتَ: يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ الْعَطْفُ عَلَى الْمَجْرُورِ الْمَظْهَرِ أَيْضًا إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ، نَحْوُ: غَلَامٌ زَيْدٌ وَغَلَامٌ عَمْرُو، لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ، فزَيْدٌ فِي (غَلَامٌ زَيْدٌ) قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ التَّنْوِينِ فِي غَلَامٍ زَيْدٍ، قُلْتَ: هَذَا الْوَجْهَ مُشْتَرِكٌ فِيهِ بَيْنَ الْمَظْهَرِ وَالْمَضْمَرِ، فَالْكَافُ فِي غَلَامِكَ أَيْضًا وَقَعَ مَوْقِعَ التَّنْوِينِ فِي غَلَامٍ، وَلِلْمَضْمَرِ وَجْهٌ آخَرَ سَالِمٌ فِي كَوْنِهِ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ، وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ، فَيَكُونُ الْمَظْهَرُ مَفَارِقًا لِلتَّنْوِينِ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ، وَالشَّيْءُ إِذَا شَابَهَ الشَّيْءَ مِنْ وَجْهِ لَا يَأْخُذُ حُكْمَ الْمَشَابَهَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ، إِلَّا تَرَى أَنَّ (سَعَادٌ) لَمَّا شَابَهَ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ مَنَعَ التَّنْوِينُ الَّذِي لَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ، وَهَزِيدٌ أَيْضًا لَمَّا شَابَهَهُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ وَهُوَ التَّعْرِيفُ لَمْ نَعْدِلْ بِهِ عَنِ مَنَهْجِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَتِلْكَ الْمَشَابَهَةِ تَأْثِيرٌ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا نَحْنُ بِصَدْدِهِ.

== وقال سيويه : فاليوم قُرِّبَتْ نَهْجُونَا وَتَشِيمُنَا . . . (البيت).

البحر المحيط ٢: ١٤٨، والإنصاف ٤٦-٤٧.

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جزء ٢ ص ٢٤٧.

(٢) سورة النساء آية ١.

## ومن أصناف الاسم: المبني

وَهُوَ الَّذِي سُكُونُ آخِرِهِ وَحَرَكَتُهُ لَا بِعَامِلٍ ، وَسَبَبُ بِنَائِهِ :  
مُنَاسِبَتُهُ مَا لَا تَمَكَّنُ لَهُ بَوَاجِهُ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ ، بِتَضَمُّنٍ مَعْنَاهُ نَحْوُ : أَيْنَ  
وَأَمْسٍ ، أَوْ شَبَهُهُ : كَالْمُبْهَمَاتِ . .

### \* المبني \*

وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمِ الْمَبْنِيِّ :

سُمِّيَ مَا سُكُونُ آخِرِهِ وَحَرَكَتُهُ لَا بِعَامِلٍ مَبْنِيًا ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ اللَّزُومِ وَالِدَوَامِ عَلَى  
حَالِهِ ، مَنقُولًا عَنِ هَذَا الْبِنَاءِ الْمَعْرُوفِ ، وَالْأَسْمِ غَيْرِ أَصِيلٍ فِي بَابِ الْبِنَاءِ ؛ إِذْ لَا تَكَادُ  
تُوجَدُ عَامَّتُهُ عَارِيَةٌ عَنِ مَوْجِبِ الْإِعْرَابِ ، وَهُوَ تَوَارِدُ الْمَعْنَانِي الْعَارِضَةِ عِنْدَ التَّرْكِيْبِ ،  
وَسَبَبُ بِنَائِهِ مَنَاسِبَةٌ مَا لَا تَمَكَّنُ لَهُ أَعْنِي الْحَرْفِ وَالْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْأَمْرَ ، وَلَمْ يَقُلْ :  
مُشَابِهَةٌ مَا لَا تَمَكَّنُ لَهُ ، لِأَنَّ بَعْضَ الْمَبْنِيَّاتِ لَيْسَ مُشَابِهًا لِمَا لَا تَمَكَّنُ لَهُ كَنَحْوِ :  
(فَسَاقٍ) ، وَكَالْمُضَافِ إِلَى الْمَبْنِيِّ مِنَ الظُّرُوفِ ، (وَلَوْ قِيلَ : مَنَاسِبَةٌ الْحَرْفِ) (١) لُورِدَ  
عَلَيْهِ (نَزَالٍ) وَفَسَاقٍ وَنَحْوَهُمَا (تَرَكَ وَخَبَاثٍ) (٢) وَوَجْهٌ الْمَنَاسِبَةُ سِتَةٌ :

الأول : تَضَمَّنَ مَعْنَى غَيْرِ الْمَتَمَكَّنِ كـ (أَيْنَ) ، فَهُوَ مُتَضَمَّنٌ مَعْنَى هَمْزَةٍ  
الِاسْتِفْهَامِ ، كَأَنَّ الْأَصْلَ فِي (أَيْنَ زَيْدٌ) ؟ أَنْ يَقَالَ : أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ أَمْ فِي الْمَسْجِدِ ؟  
إِلَى مَا يَطُولُ جِدًّا ، فَطَلَبُوا لِلِإِيجَازِ مَا تَدْخُلُ تَحْتَهُ الْأَمَاكِنُ كُلِّهَا ، فَأَتَوْا بِـ (أَيْنَ)  
فَقِيلَ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ وَدَخَلَ تَحْتَهُ كُلُّ مَكَانٍ ، فَإِذَا اشْتَمَلَ عَلَى كُلِّ مَكَانٍ كَانَ مَكَانَ زَيْدٍ  
الَّذِي جَهَلَهُ السَّائِلُ دَاخِلًا تَحْتَهُ ، وَنَظِيرُ أَيْنَ (مَتَى) فِي الْأَزْمَنَةِ ، (وَكَيْفَ) فِي

(١) فِي ب : «وَلَوْ كَانَ قَالَ مَنَاسِبَةُ الْحَرْفِ» وَالْمُبْتَدَأُ مِنَ الْأَصْلِ وَع .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب وَالْمُبْتَدَأُ مِنَ الْأَصْلِ وَع .

أَوْ وَقُوعِهِ مَوْقِعَهُ كَنَزَالٍ .  
 أَوْ مُشَاكَلَتِهِ لِلْوَاقِعِ مَوْقِعَهُ كَفَسَاقٍ وَفَجَارٍ .  
 أَوْ وَقُوعِهِ مَوْقِعَ مَا أَشْبَهَهُ كَالْمُنَادَى الْمَضْمُومِ . .  
 أَوْ إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ ﴾ ،

الأحوال . أما (أمس) ففيه معنى لام التعريف لكن إذا عنيت به أمسِ يومك ، فإذا عنيت به أمساً فهو معرب .

الثاني : الشُّبْه ، كأسماء الإشارة ، والموصولات ، فالأولى تفتقر إلى الصفات ، والثانية إلى الصلوات ، ألا ترى أنك إذا قلت : «هذا» فإنه يقع على كل حاضر ، فإذا ضمنت إليه الصفة وقلت : هذا الرجل ، أو هذا الغلام ، تمت الفائدة . والموصولات أيضاً ما لم تتصل بها الصلوات لا تتم الفائدة ، فصارت أسماء الإشارة والموصولات بمنزلة الحروف في الاقتصار إلى انضمام شيء آخر إليها . فإن قلت : لم قالوا : إنَّ (هذا) في قولك : (هذا زيد) مبتدأ ، وزيد خبره؟ ولم تذكر الصفة مع اسم الإشارة؟ قلت : ذلك على تقدير : «هذا الرجل زيد» «فالرجل المقدر» صفة له ، وإنما حذف (الرجل) للدلالة الكلام لأن قولك : (زيدٌ هو الرجل) <sup>(١)</sup> فلا حاجة إلى ذكره .

الثالث : وقوعه موقع ما لا يمكن له كَنَزَالٍ فإنه واقع موقع (أنزل) ، وانزل مبني فكذا نَزَالٍ .

الرابع : المشاكلة للواقع موقع ما لا يمكن له «كفَسَاقٍ وَفَجَارٍ» فهما مشاكلان لَنَزَالٍ ، وهذا وجه بعيد لمناسبة الاسم ما لا يمكن له .

الخامس : وقوعه موقع ما أشبه ما لا يمكن له كالمنادى المضموم ، فإنه واقع موقع كاف الخطاب في نحو أدعوك ، وهو اسم يشبه الحرف .

(١) في ع : «لأن قولك زيد : هو الرجل زيد فالرجل» والمثبت من الأصل و ب

## و«هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ» فَيَمَنْ قَرَأَهَا بِالْفَتْحِ ...

السادس : الإضافة إلى ما أشبه غير المتمكن (أو إلى غير المتمكن)<sup>(١)</sup> كقوله تعالى : ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> فيمن قرأها بفتح الميمين<sup>(٤)</sup> لأن اليوم الأول مضاف إلى (إِذْ) والثاني إلى (لَا) مع الفعل<sup>(٥)</sup>، وإذ مما أشبه غير المتمكن، و«لا» لاتمكن له، و«كغير» في البيت فإنه بني على الفتح لإضافته إلى غير المتمكن وهو (أَنْ) والفعل . فإن قلت : (أَنْ) مع الفعل في تقدير المصدر، والمصدر متمكن، فكيف يكون (غَيْرُ) (مضافا إلى غير المتمكن)<sup>(٦)</sup>، قلت : ما ذكرت من الإضافة إلى المتمكن تقديريٌّ وكلامنا في الإضافة من حيث اللفظ، والأولى أن يعود الضمير من (إليه) في قوله : وإضافته إليه إلى ما أشبهه، لا إلى غير المتمكن .

لأنه يلزم من بناء ما أضيف إلى (ما أشبهه بناء ما أضيف)<sup>(٧)</sup> إليه بدون عكس، فيلزم ثبوت البناء في الإضافتين، ولا يلزم ذلك، إذا عاد الضمير إلى غير المتمكن فيرد بناء :

(يوم) في نحو: (يَوْمِيذٍ)، لأنه مضاف إلى ما أشبه غير المتمكن .

(١) ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع . (٢) سورة المعارج آية ١١ .

(٣) سورة المرسلات آية ٣٥ .

(٤) الفتح في الميمين قراءة المدنيين (عاصم وأبو جعفر) والكسائي - النشر ٢ : ٢٥٦ ،

٢٨٩ ، ٣٩٠ .

(٥) قال الفراء في معاني القرآن ٣ : ٢٢٥-٢٢٦ : «أجمعت القراء على رفع اليوم، ولو نصب

لكان جائزاً على جهتين : إحداهما - أن العرب إذا أضافت اليوم والليلة إلى (فعل) أو يفعل،

أو كلمة مجاملة لا خفض فيها نصبوا اليوم في موضع الخفض والرفع، فهذا وجه .

والآخر : أن تجعل هذا في معنى : فعل مجمل من «لا ينطقون» وعيد الله وثوابه، فكأنك

قلت : هذا الشأن في يوم لا ينطقون .

والوجه الأول أجود، والرفع أكثر في كلام العرب - وانظر تفسير القرطبي ١٩ : ١٦٦ .

(٦) في ب : (مضافا إلى ممكن) وصوابه المثبت من الأصل و ع .

(٧) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع .



وَقَوْلُ أَبِي قَيْسٍ بْنِ رِفَاعَةَ :

• لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالَ •  
وقول النابغة:

\* عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا •

قوله :

٢٥٨ - «لَمْ يَمْنَعِ .....»<sup>(١)</sup>

الضمير في (منها): يرجع إلى الوجناء فيما سبق من الأبيات وهي الناقة الصلبة أي لم يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة فنفرت، يريد أنها حديدة النفس فيها فزع وذعر لحدة نفسها. وذلك محمود فيها، ويروى: (لم يمنع الورد)، والمعنى واحد (في غصون): أراد أن الحمامة في غصون. والأوقال: جمع قفل وهو شجر المقل، وقد يجوز أن يريد شجرا نابتا في موضع فيه مقل، وتمام قول النابغة:

٢٥٩ - ..... (على الصبي)<sup>(٢)</sup> وَقَلْتُ أَلْمَأ تَضْحُ وَالشُّيبُ وَازْعُ<sup>(٣)</sup>

يريد: أنه لما عرف الديار التي كان حل بها وتذكر من كان يهواه فيها بكى

(١) البيت بتمامه:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالَ

والبيت من البسيط نسبة سيويه في الكتاب للكناني وروايته عنده برفع (غير) - انظر الكتاب ٢: ٣٢٩، في حين نسبة ابن يعيش ٣: ٨٠ إلى أبي قيس بن رفاعة وقد حقق الغدادي نسبة في الخزانة ٣: ٧٠٦، فنسبه إلى أبي قيس بن الأسلت بعد أن عرض لمن أخطأ في نسبه، كما توسع في الحديث عن هذا الشاهد وترجمة صاحبه. والشاهد فيه بناء (غير) على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن، وإن كان في موضع رفع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٣) ديوان النابغة ٥١ وسيويه ٢: ٣٣٠ وابن يعيش ٣: ١٦، ٨١، ٤: ٩١، ٨: ١٣٦، والإنصاف ٢٩٢ والخزانة ٦: ٥٥٠. وقد أورد صاحبها القصيدة التي منها البيت كاملة والبيت من

\* فصل • وَالْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ هُوَ الْقِيَاسُ، وَالْمُدْوَلُ عَنْهُ إِلَى الْحَرَكَةِ لِأَجْلِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ: لِلهَرَبِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِي نَحْوِ: هُوَلَاءِ، وَلِثَلَا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا كَالْكَافِينَ الَّتِي بِمَعْنَى مِثْلِ، وَالَّتِي هِيَ ضَمِيرٌ. وَلِعُرْوَضِ الْبِنَاءِ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: يَا حَكَمُ، وَلَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَمِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ»، وَخَمْسَةَ عَشَرَ، وَسُكُونُ الْبِنَاءِ يُسَمَّى وَقْفًا، وَحَرَكَاتُهُ ضَمًّا وَفَتْحًا وَكَسْرًا، وَأَنَا أَسْوَاقُ إِلَيْكَ عَامَّةً مَا بَتُّهُ الْعَرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ . . .

وعاوده وجده، فعاتب نفسه على صبايتها، وعَدَّلَهَا على بكائها، ثم خاطب نفسه فقال: أَلَمْ تَضْحُ؟ يُوبِخُ نَفْسَهُ وَيَقُولُ: قَدْ أَنْ لَكَ أَنْ تَصْحُو وَيَزُولَ عَنْكَ مَا كُنْتَ تَجِدُهُ مِمَّنْ كُنْتَ تَهْوَاهُ. (وَالشَّيْبُ وَازِعُ): أَي كَافٍ عَنِ امْتِثَالِ هَذَا الْفِعْلِ الَّذِي تَفْعَلُهُ، وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ أَنَّهُ بَنَى الْاسْمَ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَوْضِعٍ جَرُّ لِكَوْنِهِ مُضَافًا إِلَى غَيْرِ الْمَتَمَكِّنِ وَهُوَ الْمَاضِي.

قوله: «وَالْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ هُوَ الْقِيَاسُ».

لأن البناء نقيض الإعراب، والقياس في الإعراب أن يكون بالحركة كما ذكرنا في موضعه فناسب في البناء أن يكون نقيض الحركة.

قوله: «كالكافين . . .»

الكاف في نحو «كزيد» (حَرَكَتْ) (١) لثلاثا يبتدأ بالساكن، وحركت بالفتح، لأنه

الطويل وصدده:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَالشَّاهِدُ فِيهِ (حِينَ) بِنَاءٌ عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيٍّ غَيْرِ مَتَمَكِّنٍ. وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّ: يَجُوزُ إِعْرَابُ (حِينَ) بِالْجَرِّ لِعَدَمِ لَزْوِمِهَا لِلْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَيَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى الْفَتْحِ لِاِكْتِسَابِهَا الْبِنَاءَ مِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى الْمَبْنِيِّ وَهُوَ جُمْلَةٌ. (عَاتَبْتُ). (١) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ وَهِيَ لِأَزْمَةِ وَالْمَثْبُوتِ مِنْ بٍ وَع.

إِلَّا مَا عَسَى أَنْ يَشِدَّ مِنْهَا، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ فِي سَبْعَةِ أَبْوَابٍ  
وَهِيَ: الْمُضْمَرَاتُ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ، وَالْمَوْصُولَاتُ وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ  
وَالْأَصْوَاتُ، وَبَعْضُ الظُّرُوفِ، وَالْمُرَكَّبَاتُ وَالْكِنَايَاتُ.

أخف الحركات، وكذا تقول: في تحريك الكاف في نحو ضربتك لأنها ضمير  
مفعول، وهو فضلة لا لزوم لانتصالها بما قبلها، ألا ترى أنك لاتجدها متصلة بنحو  
قام، لاتقول: (قامك. ولاقعدك)، وهي إن اتصلت بالأفعال المتعدية فإنها لاتلزم  
بل كثيرا ما يستغنى عنها وتُطرح نحو قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ. وَوَجَدَكَ  
عَائِلًا فَآوَىٰ﴾<sup>(١)</sup> أي فهداك وفأعناك، (فإذن)<sup>(٢)</sup> هذا الضمير منفصل تقديرا، فيلزم  
في التقدير الابتداء بها فتحرك لثلا يلزم الابتداء بالساكن.

قوله: «نحو يا حَكَمُ».

عَيَّنَ هذا المثال لدقيقة فيه لطيفة، وهي أنه لو قال مكان «ياحَكَمُ» (يازَيْدُ) لجاز  
أن يخطر على بال أحد أن تحركه لالتقاء الساكنين، أحدهما الياء والثاني الدال،  
وسكون الدال للبناء، فتعيين هذا المثال زال هذا الوهم.

قوله: «وَالْأَصْوَاتُ».

الرواية بالرفع، وهكذا ينبغي، لأنَّ الْأَصْوَاتَ عبارة عن الألفاظ، فلو قيل:  
والأصوات بالجر لكان مثل قولك: وأسماء الأصوات، وهو بمنزلة قولك: وألفاظ  
الألفاظ وفساده ظاهر.

قوله: «إِلَّا مَا عَسَى يَشِدُّ».

تقديره: وأنا أسوق إليك في سبعة أبواب إلا ما عسى يشد عنها إذ لم يشد عنها  
شيء، بل ذكرت كلها، بعضها في هذه المقدمة وعلمتها في هذه الأبواب.

(١) سورة الضحى آية ٨، ٧.

(٢) في الأصل (إذا) والمبتدئ من ب وكلاهما جملتان.

## ١ - المضمورات

وهي على ضربين متصل ومنفصل؛ فالم متصل مالا ينفك عن اتصاله بكلمة كقولك: أَخُوكَ، وَضَرْبِكَ، وَمَرْبِكَ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ، بَارِزٌ، وَمُسْتَرٌّ، فَالْبَارِزُ مَا لَفِظَ بِهِ كَالْكَافِ فِي أَخُوكَ، وَالْمُسْتَرٌّ مَا نُوي كَالَّذِي فِي (زَيْدٌ ضَرَبَ). وَ الْمُنْفَصِلُ مَا جَرَى مَجْرَى الْمُظْهِرِ فِي اسْتِبْدَاهِ كَقَوْلِكَ: هُوَ وَأَنْتَ.

قوله: «المضمورات».

اعلم أن وضع المضمورات للإيجاز، ألا ترى أن قولك: (زيد ذهب)، كان أصله أن يقال: (زيد ذهب زيد)، من قيل أن الفعل لا بد له من فاعل، وهو مؤخر عن الفعل، فوضعوا له ضميراً مَنُوباً في ذلك الفعل فقيل: «زيد ذهب» ولاشك<sup>(١)</sup> أن «زيد ذهب» أوجز من (زيد ذهب زيد) وكان القياس أن لا يوضع المنفصل، لأنَّ المتصل أخصر (وأوجز)<sup>(٢)</sup> وهو المقصد الأصلي والمبتغى الكلبي، غير أنهم يفتقرون إلى تقديم المضمورات، وإلى الفصل بينهما وبين ما قبلهن لغرض دعا إلى ذلك كطلب الاختصاص في نحو: (إياك هويت)، و(ما خرج إلا أنت).

والمتصل كاسمه، متصل بما قبله، لا يجيء في الابتداء، ولا ينفصل عما قبله، فوضعوا المنفصلات لذلك المعنى، وإنما سمي المكني مضمراً لأنه أضمر في القلب، أي نُوي وطُوي عن الذكر، ومن أبيات الحماسة:

٢٦٠ - لَقَدْ أَضْمَرْتُ حُبِّكَ فِي فُؤَادِي وَمَا أَضْمَرْتُ حُبًّا مِنْ سِوَاكَ<sup>(٣)</sup>

(١) في ب: «ولاشك في أن» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في الأصل: «وأوشك» وصوابه المثبت من ب وع رعيا للمعنى.

(٣) بيت الحماسة هو ثاني بيت من مقطوعة شعرية عدتها أربعة أبيات من الوافر قالها خُليدٌ مولى

العبّاس بن محمد، والبيت الأول هو:

• فصل • وَلِكُلِّ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالغَائِبِ مُذَكِّرِهِ وَمُؤَنِّئِهِ  
وَمُفْرَدِهِ وَمُثَنَّاهُ وَمَجْمُوعِهِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ فِي أَحْوَالِ الإِعْرَابِ  
مَا خَلَا حَالَ الْجَرِّ فَإِنَّهُ لَا مُنْفَصِلَ لَهَا. تَقُولُ فِي مَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ :  
ضَرَبْتُ ضَرَبْنَا، وَضَرَبْتُ إِلَى ضَرَبْتَنَ، وَزَيْدٌ ضَرَبَ إِلَى ضَرَبِنَ، وَفِي  
مَنْصُوبِهِ : ضَرَبِنِي، ضَرَبْنَا وَضَرَبَكَ إِلَى ضَرَبَكُنْ، وَضَرَبَهُ إِلَى  
ضَرَبَهُنَّ، وَفِي مَجْرُورِهِ غُلَامِي وَغُلَامُنَا وَغُلَامَكَ إِلَى غُلَامِكُنَّ وَغُلَامَهُ  
إِلَى غُلَامِهِنَّ . . .

والوجه الثاني : أنه سمي مضمرا مشتقا من الضمور وهو الهزال، يقال : أضمره  
فضمرا، لأن المضمرا مختص بتقليل الحروف، وليس الهزال إلا قلة اللحم  
ونقصانه، ألا ترى إلى قول أبي الطيب :

٢٦١ - كَفَى بِجَسَمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَبِّي<sup>(١)</sup>  
فإنه لما أراد المبالغة في هزاله ونحوه جعل نفسه بحيث لا يدرك بالمشاهدة.  
قوله : «وَلِكُلِّ»<sup>(٢)</sup>.

القياس أن يكون ضمير متصل ومنفصل في الرفع والنصب والجر، لأن الضمير

أما والرأفات بذات عرق ومن صلى بنعمان الأراك  
وبعد البيت الشاهد قوله :

أزنت الأميرك بضم خيلي مريهم في أحبتهم بذاك  
فإن هم طاعوك فطاعوهم وإن عاصوك فاعصي من عصاك

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣ : ١٣٧٦ .

(١) ديوان المتنبي ٤ : ٣١٧ . والبيت من البسيط .

(٢) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن : (ولكل من المتكلم والمخاطب والغائب مذكره ومؤنثه  
ومفردة ومثناه، ومجموعه ضمير متصل ومنفصل في أحوال الإعراب ما خلا حال الحرمانه  
لا منفصل لها).

بإزاء المظهر والمظهر يجيء مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، فكذا الضمير، إلا أن حال الجر لم يوضع لها منفصل، إذ المجرور لا يجيء إلا وهو متصل بالجار نحو: «بزيد» و«غلام زيد» فعلم أن المجرور يقتضي الاتصال، والمنفصل لا يقتضي إلا الانفصال، فلو وضع لحال الجر منفصل يلزم أن يكون منفصلا متصلا وهو محال. قوله: «في مرفوع المتصل».

جعل الضمير المتصل في نحو: (ضربت) على حرف واحد بخلاف المنفصل نحو: (أنتَ وأنتِ) ليخالط الفعل ويصير كأحد أجزائه، وذلك لأنهم أرادوا أن يدلّوا على شدة امتزاج الفعل بفاعله، ولذا سكتوا له ما كان متحركا وهو نحو الباء في ضَرَبْتَ.

فإن قلت: لم أوثرت التاء للمتكلم<sup>(١)</sup> والمخاطب؟ قلت: كان حروف اللين أجدر بأن يؤتى بها، إلا أن الحركة لما ثقل حلولها بها وهم قصدوا أن يجعلوا هذا الضمير متحركا لِقَوْتِهِ آثروا التاء لِشَبْهِهَا بحروف اللين لأنها قريبة المخرج من مخرج الواو، ولذا أبدلت من الواو في تَرَاثٍ وَتَجَاهٍ ونحوهما. فإن قلت: ما الموجب لضم ضمير المتكلم، وفتح ضمير المخاطب وكسر ضمير المخاطبة؟ قلت: طلب الفرق بينهما.

أما اختصاص ضمير المتكلم بالضمّة، فلأن المتكلم يكون مذكرا ومؤنثا فدل ضميره على المعنيين فأعطى الحركة التي تحصل بالعُضْوَيْنِ<sup>(٢)</sup> وهما الشفتان ولأنّ المتكلم أوّلُ فَيُخْتَارُ لَهُ (أقوى)<sup>(٣)</sup> الحركات وهي الضمّة.

- (١) أوثرت التاء للمتكلم في المتصل نحو قولك: قُمْتُ وفي المخاطب نحو قولك: قُمْتَ.  
 (٢) كم في هذا التعليل من بعد وعناء ورهق وأحسن بقول أبي حيان الأندلسي في معرض حديثه عن المضمرات واختلافهم في علة الضم والفتح والكسر في ضمير كلمت للمتكلم وكلمت للمخاطب وكلمت للمخاطبة وأحسن به إذ يقول: وهذه التعاليل لا يحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات والوضعيات لا تتعلل. مع الهوامع ١: ٥٦.  
 (٣) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع ووجوده لازم.

وأما اختصاص ضمير المخاطب بالفتحة؛ فلأن المخاطب كثير، والكثرة تستدعي الخفة وهي في الفتحة.

وأما اختصاص ضمير المخاطبة بالكسرة، فلأنها جزء الياء وهي من علامات المؤنث كما في (هذي).

فإن قلت: لِمَ سُويَ بين الأثنين والجمع في الضمير في نحو: ضَرَبْنَا؟ قلت: (لأنه على طريقة الثنية والجمع)<sup>(١)</sup>.

بيانه أن حكم المشى إذا أفرد أن يجيء على شيئين متساويي اللفظ، فقولك: الغلامان، إذا أفرد يجيء على غلام وغلام، وعلى هذا شأن الجمع. وإذا أفرد الضمير في ضَرَبْنَا لقلت: (ضربتُ أنا وأنت)، أو (ضربتُ أنا وهو)، فالتاء في (ضربتُ) غيرُ (أنت) و(هو)، فلما خالفت طريقته طريقة الثنية والجمع، لم يجيء هنا ثنية وجمع بل سَوَى بينهما في الضمير.

فإن قلت: الأصل في «نا» مَنْ هو؟ قلت: هو المتكلم، وغيره من المخاطب، والغائب تبع له، ألا تراك تقول: قُمْتُ وقمَّتْ بضم التاء في الأول وفتحها في الثاني، ثم تقول: (قُمْنَا)، وتقول: قُمْتُ وقَامَ ثم تقول: قمنا، فإن قلت: التاء في «ضَرَبْتُمَا وضَرَبْتُمْ ما هي؟».

قلت: قال: الشيخ أبو علي: هي لَيْسَتْ بتاء ضربت، إذ لو كانت هي إياها لكانت مفتوحة مثلها، بل أقتَضِبَ فيهما بناءً على حدة للثنية والجمع، وإنما زيدت الميم فيهما لينخرطاً في سلك المنفصلات نحو: أنتما، وأنتم، وهما، وهم، والكلام في ضم التاء فيهما وحذف الواو من ضربتموا<sup>(٢)</sup>، وزيادة النون مشددة في

(١) في ع وب «لأنه على عين طريقة الثنية والجمع» والمشت من الأصل.

(٢) في ب: «ضربتموا» والمشت من الأصل وع.

ضربتُنَّ على نحو الكلام في ضَمَّ التاء في أنتما وأنتم، وحذف الواو من أنتمو، وزيادة النون مشددة في أنتنَّ، وسياسق إليك الحديث فلا تجزع.

فإن قلت: ما وجه زيادة الألف في ضربا والواو في ضربوا، والنون في ضربين، وترك زيادة الياء؟

قلت: هو أن الأصل أن تزداد حروف اللين ليخفَّتْها، فزيدت الألف والواو وخصَّصَت الألف بفعل الاثنين والواو بفعل الجمع، لأن الألف من أول المخارج والواو من آخرها، والاثنان قبل الجماعة، فاخصَّص المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر، ثم لما آل الأمر إلى (زيادة)<sup>(١)</sup> ضمير النساء الغائبات (تفاديا)<sup>(٢)</sup> عن زيادة الياء، إذ فيها لزوم المهروب عنه، وهو أن في قولك: ضَرَبِي بكسر الباء دخول الكسرة التي هي أخت الجرِّ على الفعل المصون (عن الجرِّ)<sup>(٣)</sup>، ألا ترى أن استصحاب ياء التمتكلم في نحو: (ضَرَبَنِي) نونٌ عمادٌ قبلها لتقع الكسرة على النون لا على الفعل، فلهذا الفساد أضربوا عن زيادة الياء، فزادوا النون التي هي شبيهة بحروف المد من حيث الخفاء واللين والمد، وحرَّكوها لما بها من قوَّة الاسمية والفاعلية لأنها ضمير الفاعلات، وإنما لم تشدَّد هذه النون وإن شُدِّدت في ضمير المخاطبات نحو: ضَرُبْتُنَّ، لأن هذه النون نظيرها من المذكر حرف واحد وهو الواو في ضربوا، بخلاف النون في ضَرِبْتُنَّ فهي نظيرة الحرفين، وهما الميم والواو في (ضربتموا) وإنما لم تحرِّك الواو، لأنها من حروف العلة، وأحسن أحوالها السكون أما الألف فأمرها ظاهر، واعلم أنه يُسكَّن آخر الماضي بكل ضمير مرفوع متحرِّك، لأنه ضمير

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: (تفادوا) والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: (المصون عنه الجر) والمثبت من الأصل وع.



.....

---

الفاعل، وهو كالجاء من الفعل، فلو لم يُسكَّن يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة، ولا وجود لمثل هذه الكلمة في كلامهم، فإن قلت: ماتقول في عَلِيطٌ<sup>(١)</sup> وَجَنَدِلٌ<sup>(٢)</sup>؟ قلت: هما محمولان على عَلِيطٍ وَجَنَادِلٍ.

والضمان المنصوبات المتحركات في آخر الماضي نحو: (نَصَرَكَ) (نَصَرَكُمَا)، (نَصَرَكُم)، إن كُنَّ متصلات بالفعل بصورةً فهن منفصلات عنه تقديراً، فلا يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة، وهذا هو الفرق الزاهر.

---

(١) العُليط: الضخم العظيم. اللسان: (عليط).

(٢) الجندل: المكان الغليظ فيه حجارة. اللسان: (جندل).

وَقَوْلٍ فِي مَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ : أَنَا نَحْنُ وَأَنْتَ إِلَى أَنْتَنِّ وَهُوَ إِلَى هُنَّ . وَفِي مَنْصُوبِهِ : إِيَّايَ وَإِيَّانَا وَإِيَّاكَ إِلَى إِيَّاكُنَّ ، وَإِيَّاهُ إِلَى إِيَّاهُنَّ .

قوله : في مرفوع المنفصل .

أنا أصله : (أَنْ) بهمزة ونون مفتوحة ، والألف في الوقف لبيان الحركة التي على النون ، ألا تراك تقول : في اللغة الشائعة (أنا) فعلت كذا ، بدون الألف لفظاً ونحو قوله :

٢٦٣ - أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي <sup>(١)</sup> .

وَقَوْلِ أَبِي النَّجْمِ :

٣٧٨ - أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي <sup>(٢)</sup> .

على إجراء الوصل مجرى الوقف ، ويجوز أن يكونوا قد أتوا بالألف لثلاث يكون الوقف على متحرك ، وقد يوقف عليه بالهاء فيقال : (أَنْه) لِأَنَّ الْهَاءَ قَرِيبَةٌ مِنَ الْأَلْفِ فِي الْمَخْرَجِ ، فَنَابَتْ إِحْدَاهُمَا مَنَابَ الْأُخْرَى فِي بَيَانِ الْحَرَكَةِ .

فإن قلت : لم اختيرت الهمزة والنون للمتكلم الواحد؟ قلت : لِأَنَّ الْهَمْزَةَ مِنْ مَبْدَأِ الْمَخْرَجِ ، وَالتَّكَلَّمَ مَبْدَأَ الْكَلَامِ ، فَجَعَلْتَ الْهَمْزَةَ فِي مَبْدَأِ صَمِيرِهِ لِلْمَشَاكَلَةِ .

فأما النون : فأجدر الأشياء بأن تكثر في الكلام لحُسْنِهَا فِي السَّمْعِ وَخَفْتِهَا فِي النَّطْقِ مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الْغَنَّةِ ، فَاخْتِيرْتَ هِيَ لِهَذَا ، وَلَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى الْهَمْزَةِ ، لِأَنَّ الْمُنْفَصِلَ كَالْأَسْمِ الْمَظْهَرِ ، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَزَادَ عَلَى الْمُتَّصِلِ بِحَرْفٍ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا وَنَحْنُ جَمْعٌ (أَنَا) مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ كَالنِّسَاءِ فِي جَمْعِ الْمَرْأَةِ .

(١) عجزه : حَمِيدًا قَدْ تَدَرَّبْتُ السَّنَامَا .

والبيت من الوافر نسبة البغدادي في الخزانة ٥ : ٢٤٣ إلى حُمَيْدِ بْنِ حُرَيْثِ بْنِ بَحْدَلِ بْنِ بَنِي كَلْبِ . وانظر شرح شواهد الشافية ٢٣٢ ، وابن يعيش ٣ : ٩٣ . وهو شاهد على أن ثبوت ألف (أنا) في الوصل لضرورة الشعر ، كما في البيت والقياس حذفها .

(٢) مر أنفا - انظر ص ١٣٣٦ .

وكذا التثنية، وإنما لم يُشَّنَّ ولم يجمع من لفظة (أنا) إذ لا بد للتثنية والجمع من انضمام واحد (من جنسه)<sup>(١)</sup>، وانضمام ما فوق الواحد إلى الواحد من جنسه، وهنا لانضمام من الجنس، لأنَّ المتكلم لا ينضم إليه متكلم آخر وإنما ينضمُّ إليه غائب أو مخاطب، تقول: (أنا وزيد)، و(أنا وأنت)، ولا تقول: (أنا وأنا)، ولذا (لم يوضع)<sup>(٢)</sup> من لفظة (أنا)، صيغة التثنية والجمع، (بل استؤنف بلفظة أخرى)<sup>(٣)</sup> تدل على التثنية والجمع، وإنما بني نحن على الضمِّ؛ لأنه يدل على التثنية والجمع فيكون قويًّا، فناسب أن يُبنى على أقوى الحركات كما بني قبل وبعد على الضمِّ لذلك، ولأنه ضمير الجماعة، وضمير الجماعة قد يجيء بالواو والضمَّة جزؤها.

وقيل: الضمة علامة الرفع، فبني على الضمِّ ليدل على أنه ضمير مرفوع. وذكر بعضهم أنَّ من العرب من بينه على الفتح، ومنهم من بينه على السكون ويضمُّ الحاء.

(ونحن): جمع أنا و«أنا» مركَّب من الهمزة والنون فكأنهم أرادوا أن يزيدوا على (أنا)، لزيادة المعنى، فكَّرروا النون وأبدلوا من الهمزة حاءً لأنَّهما من حروف الحلق، وامتناع بنائه على السكون لالتقاء الساكنين.

و(أنت): ضمير الخطاب، والاسم بالاتفاق (أَنْ) والتاء للخطاب، ولا محل لها من الإعراب بخلاف التاء في (صَرَبْتِ)، أما وضع (أَنْ) للمخاطب، فلكونه مشاركا للمتكلم في أنَّ المشاهدة دالَّةٌ عليهما، وأما زيادة التاء فللمفروق بينهما. فإن قلت: لم اختلفت التاء بالمخاطب؟ قلت: لأن المخاطب منتهى كلام

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «لم تضع» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «بل لفظه أخرى» والمثبت من الأصل وع.

المتكلم، فيكون المخاطب بعد المتكلم، وما فيه زيادة بعد ما لا زيادة فيه فناسب أن يختص ما فيه زيادة بالمخاطب، ولأن المتكلم أظهر من المخاطب، ولذا صار ضميره أعرّف من ضمير المخاطب، فما هو أعرّف وأشهر، فهو بأن يكون مستحقاً للأصل أحق وأجدر.

وأما تحريك التاء فلالتقاء الساكنين، وأما اختلاف حركتي المذكر والمؤنث واختصاص الفتحة بالمذكر، والكسرة بالمؤنث فلرفع الالتباس الواقع بأخذهما حركة واحدة، ولتقديم جانب المذكر على جانب المؤنث، لأن الفتحة لخفتها خير من الكسرة.

فإن قلت: فما بال الضمّة لم تمسّ ضمير المؤنث، والالتباس كما يرتفع بالكسرة يرتفع بالضمّة أيضاً؟

قلت: كان الأصل أن تُختار الكسرة للمذكر والمؤنث معاً جرياً على الأصل المقرر، وهو أن الساكن إذا حُرِّك حرك بالكسرة غير أن المذكر (قد خرج)<sup>(١)</sup> عن هذا الأصل لما ذكرنا من المعنى، . فبقي المؤنث على الأصل، وأنتما وأنتم في التثنية والجمع، وكان القياس: (أنتا)، و(أنتوا)، لأن الألف علم التثنية، والواو علم الجمع في الرفع، إلا أنهم عدلوا عن سنن القياس لسرّ وهو أنهم لو قالوا: أنتا وأنتوا للزمهم أن يقولوا في هما وهم للغائبين والغائبتين: (هُوا) و(هُوا)، ولاجتمع في آخر غير المتمكن حرفان معتلان.

واجتماعهما مستثقل وغير المتمكن ضعيف، فتفادوا من أن يقولوا: (هُوا) و(هُوا)، فأبدلوا من واو (هو) ميماً، لأن الميم من مخرج الواو، وهي أجلد على الحركات، ولهذا المعنى أبدلوا من الواو في فوه ميماً فقالوا: فم، ثم أجزوا الباب

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

على طريقة المشاكلة فقالوا: أنتما وأنتم، وضربتما، وضربتتم، ولم يقولوا: (أنتا) و(أنتوا)، و(ضربتا)، و(ضربتوا).

وقيل: في زيادة الميم والألف في «أنتما» و«ضربتما» إنها للفرق بين الواحد ومازاد عليه، فإن قلت: فلم (خُصَّتْ) الميم بالزيادة؟ قلت: لأنها قريبة المخرج من الواو، لأنهما من الشفة والواو من ضمائر الجمع، والثنية ضرب من الجمع، لأن فيها ضمٌّ واحد إلى واحد، كما أن في الجمع ضمٌّ واحد إلى ما فوقه.

وعن بعضهم: (أَنَّ الاثنتين أول الجمع) (١). وقال ابن عباس (٢) - رضي الله عنه - في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ (٣) هي اثنان فصاعداً. فإن قلت: (هلا اجتزاوا بالميم؟ قلت: لو اجتزاوا بزيادتها ولم يأتوا بالألف بعدها لالتبس ضمير الاثنتين بالجمع، فقولك: أنتم للاثنتين نظير أنتم للجمع فإن قلت) (٤): فهُلَّا اكفوا بزيادة الألف وحدها؟ قلت: لثلا يلزم الالتباس بين ضمير الاثنتين والواحد، لأنَّ الفتحه في أنت قد تُشعب فتولد منها الألف كقوله:

٢٦٣ - (رَأَيْتُ مَنْ رَأَى) (٥) فَأَصَابَ قَلْبِي وَقَالَ: مَنْ الْمُطَالِبُ قُلْتُ: أَنْتَا (٦)  
والأصل في أنتم أنتمو بدليل عود الواو فيه في الاضطراب والاختيار، ووجوب عودها في المتصلات نحو: نصرتموه: وقوله تعالى: ﴿أَنْتَ مِكْمُونٌ﴾ (٧) فإن قلت: لم

(١) في ب و ع «اختصت» والمثبت من الأصل.

(٢) في ب: (أول الجمع) وكذلك في ع والمثبت من الأصل.

(٣) انظر قول ابن عباس في القرطبي ٥: ٧٦ والكشاف ١: ٥٠٨.

(٤) سورة النساء آية ١١.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٦) ما بين القوسين ورد في ب: «أنتي من رما» وفي ع: «رمانتي من رمي» والمثبت من الأصل

(٧) والبيت لم أعثر على قائله فيما بحث وهو من الوافر ومحل الاستشهاد به هو إشاع تحة

الضمير فتولد عنها الألف في (أنتا). (٨) سورة هود آية ٢٨

حذفت الواو من أنتمو؟ وإذا حذفت فلم تُخصَّ الحذف بها ولم تحذف الألف من أنتما؟ قلت: الواو لأمن الالتباس، وامتناع حذف الألف لثلا يعود الالتباس. فإن قلت: لم لم ينعكس الحذف وعدمه؟ قلت لوجوه:

الأول: أن الواو لو حذفت فالدليل على حذفها قائم وهو التون المشددة في أنتن، لأن جمع النساء بإزاء جمع الرجال، وبعد التاء في أنتن حرفان فيلزم بالضرورة أن يكون بعد التاء في أنتم أيضا حرفان، لأن اللفظ قالب المعنى، ورتبة المذكور أعلى من رتبة المؤنث، فكان أحسن أحواله أن لا يقصر لفظه عن لفظها بخلاف حذف الألف من أنتما، إذ ليس على حذفها دلالة واضحة.

الثاني: أن الجمع أثقل من الشنية، فيثار الخفة للأنقل أولى.

والثالث: أن الألف (أرسي قدما وأرسخ عرقا)<sup>(١)</sup> من الواو إذ الألف في الشنية مُطْرَدَة والواو في الجمع، غير مُطْرَدَة، ألا ترى إلى نحو قول: (رجال، وغلمان، وأفراس)، فكل منها جمع ولا واو، فإبقاء ما هو الأثبت أولى.

فإن قلت: ما السرُّ في ضم التاء في أنتما، وأنتم؟ قلت: هو أن الميم شفوية فناسب أن يجعل حركة ما قبلها جزء الواو، لأنها شفوية أيضا، فإن إثبات المجانسة من باب المناسبة.

والجواب الثاني في أن التاء في (أنتمو) لزم ضمُّها لوقوع الواو بعدها دع الميم (لأنها)<sup>(٢)</sup> لما فيها من الغنة تشبه حروف اللين، وحرف اللين وما يشابهه لا يُعَدُّ حاجزا لأنه حاجز غير حصين يلحق وجوده بعلمه، فلما ضُمَّت التاء في (أنتمو) ضُمَّت هي في أنتما أيضا لما بينهما من المشاركة من حيث تجاوزهما الواحد.

(١) في ب: «أرسي عرقا والمثبت من الأصل وع».

(٢) في ع و ب: «فإنها» والمثبت من الأصل وع».

فإن قلت: لم اشترك المذكر والمؤنث في (أنتما)، وكذا في هما ولم يشتركا في الجمع. فقيل: (أنتم، وأنتن، وهم، وهن)؟ قلت: للجري على سنن المظهر، وليس بيدع أن يجري الفرع على سنن الأصل، وفي المظهر يقال: (زيدان وهندان) بالموافقة، و(زيدون وهندات) بالمخالفة، فكذا في المضممر، و(أنتن) للمخاطبات، فإن قلت: لم لم يجمعوا بالألف والتاء على نحو إنا كما قالوا: في المظهر مسلمات؟ قلت: المضممر فرع على المظهر، فسلوكوا في المضممر غير طريقة المظهر إيقاعا للمخالفة (لثلا يلزم الاستواء بين المظهر والمضممر في كل وجه)<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: لم اختصت النون بالزيادة ولم شدت؟ قلت: أما الأول: فلأن النون علامة الجمع في نحو: (نصرنا وننصر). أما الثاني: فلأن القياس (أنتمن) فقلبت الميم نونا لما بينهما من المقاربة من حيث إنهما غتتان في الأنف ولذا قيل (عَمْبِر) في عَمْبِر، وأدغمت.

والجواب الثاني: أن جمع المظهر بحرفين الألف والتاء، فلزم أن يكون الجمع هنا بحرفين لثلا تلزم المخالفة من كل وجه، فشدت النون لهذا. وهو للغائب، وهي للغائبة.

أما زيادة الهاء فيهما فلمناسبة بينهما وبين الهمزة من حيث المخرج، غير أن الهاء خفية فاختصت بالأخفى وهو الغائب والغائبة، وأما زيادة الواو والياء فلخفتها، وكثرة دورهما في الكلام، فإن قلت: فالألف أحق بالزيادة منهما، لأنها لاتزائل الخفة لأنها ساكنة أبدا قلت: هذا هو الجواب، لأنها ساكنة أبدا، وهم

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والمثبت من ب.

قصدا إلى أن يجعلوا هذه الضمائر متحركة فيختار (ما هو قابل للتحرك)<sup>(١)</sup> وهو الواو والياء .

فإن قلت: لم خص المذكر بالواو والمؤنث بالياء؟ قلت: لأن الواو من الشفة والياء من وسط اللسان، فتكون الياء ثانية والمذكر مقدم على المؤنث فيختص المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر .

فإن قلت: فما الموجب لزيادة حرفين، وأي معنى في جعل أحدهما حرفا صحيحا والآخر معتلا؟ قلت: أما الأول: فلزوم التناسب بين ضمير الغيبة وضمير المتكلم، فضمير المتكلم حرفان: الهمزة والنون وكذا ضمير الغيبة .

وأما الثاني: فلما ذكرنا من روم ذلك التناسب أيضا، لأن الهمزة والهاء مخرجهما واحد، والنون قريب مخرجها من مخرج الواو، وانفتاح الواو من (هُوَ) للتناسب أيضا، لأنَّ النون في ضمير المتكلم مفتوحة، أما ضمُّ الهاءِ فطلب التجانس بين حركتها والواو، لأن الضمة جزء الواو، ثم لما أرادوا أن يفرقوا بين المذكر والمؤنث جاءوا بالياء مكان الواو، وفتحوا الياء لما ذكرنا في الواو، وكسروا الهاء للتجانس، لأن الكسرة جزء الياء، والكلام في «هما» في الثنية و«هم» في الجمع للرجال، و«هن» بالنون المشددة في الجمع للنساء على نحو ما سبق في أنتما (وأنتم)<sup>(٢)</sup> وأنتن فافهم .

(١) في ب: «ما هو القابل للتحرك» والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب: «وأنتمو» والمثبت من الأصل وع .



• فصل • وَالْحُرُوفُ الَّتِي تَتَّصِلُ بِأَيِّ مِنَ الْكَافِ وَنَحْوِهَا لَوَاحِقٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أحوَالِ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ النَّاءُ فِي أَنْتَ وَنَحْوِهَا فِي أَخْوَاتِهِ، وَلَا مَحَلَّ لِهَذِهِ اللَّوَاحِقِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِنَّمَا هِيَ عَلَامَاتُ كَالْتَّنْوِينِ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ، وَيَاءِ النُّسْبِ، وَمَا حَكَاهُ الْخَلِيلُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فَيَأَيُّهُ وَإِيَّا الشُّوَابَ فَلَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ .

قوله : «والحروف التي . . . .» .

عند الخليل أن هذه اللواحق مجرورة<sup>(١)</sup> المواضع بإضافة إيَّا إليها، وحيثه ما حكاه عن العرب: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب» فلولا أن هذه اللواحق محكوم على محلها بالانجرار لما انجرَّ الشوابُ هنا .

والجواب : (أنَّ هذا شاذٌ)<sup>(٢)</sup>، وهذا هو الجواب عن قول بعضهم<sup>(٣)</sup> إنَّ (إيَّا) مظهر، بدليل أن المضمرة لا يضاف، لأن المضمرة لا معنى له سوى الإشارة التي هي للتعريف، وعند الإضافة ينسلخ الاسم عن التعريف، فيلزم من تجويز الإضافة تعطيله عن المعنى رأساً، وذلك ممتنع، وقد أضيف هنا كما ترى، فلا يكون إلا مظهراً .

قال الأخفش<sup>(٤)</sup> وعليه المحققون: إنَّ (إيَّا) لا تجوز إضافته إلى ما بعده لانه

(١) قال سيبويه في الكتاب ١: ٢٧٩: «وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إياك نفسك لم أعفقه،

لأن هذه الكاف مجرورة. وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيَّا الشواب» .

(٢) في ب: «أنه شاذ» والمثبت من الأصل وع .

(٣) هذا رأي أبي إسحاق الزجاج - انظر شرح ابن يعيش ٣: ١٠٠، وانظر كتاب الإنصاف في

مسائل الخلاف ص ٦٩٥-٧٠٢ نجد القول مفصلاً في مسألة (المضمرة في إياك وأخواته) .

(٤) انظر رأي الأخفش في شرح ابن يعيش ٣: ٩٨-١٠١ قال ابن يعيش: (اعلم أن هذا الضرب

• فصل • وَلَآنَ الْمُتَّصِلَ أَخْصَرُ، لَمْ يُسَوِّغُوا تَرْكَهُ إِلَى الْمُتَّفَصِّلِ  
إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ الْوَصْلِ، فَلَا تَقُولُ: ضَرَبَ أَنْتَ، وَلَا هُوَ، وَلَا ضَرَبْتَ  
إِيَّاكَ.

مضمرة بدليل أنه على وجه واحد لا تتوارد عليه وجوه الإعراب وذلك آية كونه مضمرا،  
فتمتنع إضافته إلى ما بعده.

وعند الكوفيين<sup>(١)</sup>: أن اللواحق هي الضمائر فالياء في (إيأي) كالياء في  
(نصرني)، والكاف والهاء في (إياك وإياه) كالكاف والهاء في (نَصْرَكَ وَنَصْرَهُ)  
لا فرق، (وإيآ): عماد كالنون في نصرني. ووجه فساد هذا القول أن الشيء لا يعمد  
بما هو أكثر منه، ومعنى قولهم: (إذا بلغ الرجل الستين فيياه وإيا الشواب): التحذير  
من أن يلاعبهن ويتزوجهن.

قوله: «لم يسوغوا.....».

لأن وضع الضمائر للاختصار، فالعدول عن الأخصر إلى غيره عند عدم عوزه  
تتكب عن منهج الوضع ووضع جادة المناسبة؛ فلذا حمل على الشذوذ «إياكا» في  
البيت حيث لم يقل «بلغتك» وقبله:

من المضمرة فيه إشكال ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه وأسد الأقوال إذا أمعن النظر فيها  
ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، وهو أن (إيآ) اسم مضمرة، وما بعده من الكاف في إيأك  
والياء في إيأي والهاء في إيآه حروف مجردة عن مذهب الاسمية للدلالة على أعداد  
المضمرة وأحوالهم لاحظ لها في الإعراب.....

(١) انظر رأي الكوفيين والبصريين في المسألة الثامنة والتسعين صفحة ٦٩٥-٧٠٢ من  
الإنصاف.

... إِلَّا مَا شِئْ مِنْ قَوْلِ حُمَيْدِ الْأَرْقَطِ :

• إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ •

وَقَوْلِ بَعْضِ اللَّصُوصِ :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنْ نَمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

٢٦٤ - أَتَيْتُكَ عَنْسٌ قَطَعْتَ أَرَآكَ<sup>(١)</sup>

قيل : معناه أكلت الأراك، ويجوز أن يكون المعنى سارت من بين الأراك حتى قطعت تلك الأراضي التي هي منابت الأراك، وقوله : (إليك) أي قاصدة إليك . وفي بعض شروح هذا الكتاب سُقْتُهَا إِلَيْكَ .  
وأما قول بعض اللصوص :

٢٦٥ - إِيَّانَا<sup>(٢)</sup>

فله وَجْهٌ وهو تعذُّرِ الرِّصْلِ هنا لا ممتناع أن تقول : نَقْتُلُنَا ، إذ لا يجمع بين ضميري الفاعل والمفعول إلا في باب ظننت ، تقول : ظَنَنْتَنِي مطلقاً بضمِّ التاء ولا تقول : قَتَلْتَنِي بضمِّ التاء ، ولا نَقْتُلُنَا بالنون .

(١) الرجز لحُمَيْدِ بْنِ الْأَرْقَطِ فِي سَبِيهِ ٢ : ٣٦٢ ، وابن يعيش ٣ : ١٠٣ ، وصدرة :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ .

ومحل الاستشهاد به قوله : «بلغت إِيَّاكَ» حيث جاء بالضمير المنفصل في المكان الذي يكون فيه الضمير المتصل وكان الأولى أن يقول (بلغتكَ) .

(٢) البيت من الهزج وهو بتمامه :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنْ نَمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

وهذا الشاهد مختلف في نسبه إذ نسب لبعض اللصوص كما أشار إلى ذلك المصنف والشارح في المتن ، وذكره سيويه في الكتاب ٢ : ١١١ من غير نسبة ، ونسبه في موقع آخر من الكتاب ٢ : ٣٦٢ إلى بعض اللصوص ، وكذلك فعل ابن عصفور في الضرائر ٢٦١ ،

والمنفصل موضوع ليجاء به عند تعذر الوصل، وقد تعذر من هذا الوجه كما ترى، ووجه الشذوذ أن حقه كان أن يقول: نقتل أنفسنا، فأراد أن يأتي بالمضمر مكان هذا المظهر، والموضع موضع المتصل كـ (ينصرنا زيد) ونحوه (أو كـ نُنْظَنَّا) بالنظر إلى القياس المرفوض في غير باب أفعال الشك واليقين<sup>(١)</sup>، وآثروا الفصل مكان الوصل.

(وقبله)<sup>(٢)</sup>:

لَقِينَا مِنْهُمْ جَمْعًا فَأَوْفَى أَلْجَمُعُ مَا كَانَا  
كَانَا يَوْمَ قُرَى

وبعده:

قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ قَتَى أبيض حُسَانَا  
يُرَى يَرْفُلُ فِي بُرْدَيْنِ مِنْ أُبرَادِ نَجْرَانَا<sup>(٣)</sup>

فأوفى: أي فأوفى الجمع ما كان عليه (أن يعمله)<sup>(٤)</sup>، وقُرَى: موضع بعينه، (ونقتل إيانا) (أي إيانا)<sup>(٥)</sup> بقتلنا إياهم بمنزلة من قتل نفسه. وإنما قال: نقتل إيانا لأنهم أغاروا على قبيلتهم.

في حين نسبة ابن جني في الخصائص ٢: ١٩٤ إلى أبي بجيلة، بينما الصواب في نسبه ما عراه ابن يعيش في شرحه ٣: ١٠٢ إلى ذي الإصبع العدواني، وكذلك فعل البغدادي في الخزانة ٥: ٢٨٢، قال ابن يعيش: والشاهد فيه وضع (إيانا) موضع الضمير المتصل، إلا أنه أسهل مما قبله وذلك لأنه لا يمكنه أن يأتي بالمتصل فيقول نقتلنا، لأنه يتعدى فعله إلى ضميره المتصل، فكان حقه أن يقول نقتل أنفسنا، لأن المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال ويقعان بمعنى نحو قولك: ما أكرمت إلا نفسك وما أكرمت إلا إياك.

- (١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.
- (٢) في ب «أوله» والمثبت من الأصل وع. (٣) انظر هذا البيت وما قبله في الخزانة ٥: ٢٨٢.
- (٤) في الأصل: «أي بجمعه» والمثبت من ب وع.
- (٥) في ب: «أي» والمثبت من الأصل وع.

• فصل • وَتَقُولُ هُوَ ضَرَبَ، وَالْكَرِيمُ أَنْتَ، وَإِنَّ الدَّاهِيَيْنَ نَحْنُ  
وَقَالَ:

• مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا •  
وَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ، وَإِيَّاكَ أَكْرَمْتُ.

(وما قطّر . . . . .) أوله:

٢٦٦- قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتَهَا مَا قَطَّرَ . . . . .<sup>(١)</sup>

وبعده:

شَكَّكْتُ بِالرُّمَحِ حَيَازِيمَهُ وَالخَيْلُ تَجْرِي زَيْمًا بَيْنَنَا<sup>(٢)</sup>

الشاهد في البيت أنه أتى بالمضمر المنفصل لتعذر الوصل، لأنه لو قال: (ماقطرتُ الفارس) كان نافيًا عن نفسه أنه قطّر الفارس، والاسم الواقع بعد الإثبات مستثنى مما نفي، فلما احتاج إلى الإتيان بالضمير بعد «إلا» أتى به منفصلاً لأنه ليس بموضع اتصال، لأن الاتصال أن يتصل بالفعل ويليّه، والانفصال عكسه. وقطره: ألقاه على أحد قُطْرِيهِ، وهما جانباه.

والحَيَازِيم: جمع الخَيْزُوم، وهو ما حول الصدر، والزَيْمُ: المتفرقة يقول: طعنت بالرُّمَح في صدره، والخيل تجري بفرسانها، وزيمًا حال.  
قولُه: «وتقول هو ضرب . . . إلى آخره».

- 
- (١) البيت من السريع وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ٢: ٣٥٣ ونسبه لعمر بن معد يكرب، وكذلك المرزوقي في شرح الحماسة ١: ٤١١. وانظر ديوان عمرو بن معد يكرب ص ١٧٥، والشاهد فيه: إظهار «أنا» وانفصاله بعد إلا، حيث لم يقدر على الضمير المتصل بالفعل، وقال ابن يعيش: لما وقعت الكتابة بعد حرف الاستثناء لم تكن إلا منفصلة
- (٢) انظر ديوان عمرو بن معد يكرب ص ١٧٥ وترتيبه الثالث والآخر ضمن مقطوعة شعرية له، وروايته في الديوان، (والخيل تعدو) بدل تجري.

... إِلَّا مَا أَنْشَدَهُ تُعَلِّبُ :

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

ذكر هنا مواضع الفصل، (وهي : المبتدأ، والخبر<sup>(١)</sup>)، وخبر إن، وما بعد الاستثناء، وما بعد الحرف العاطف، والمفعول المقدم، وأمثلة هذه الستة المذكورة في المتن<sup>(٢)</sup> .

قوله :

٢٦٧ - وَمَا نُبَالِي .....

هذا ما أنشده ثعلب وهو قبيح، لأنَّ إِيْلَيسَ لَهَا قُوَّةُ الْفِعْلِ وَلَا عَامِلَةٌ كِإِنِّ، ونحوها، فمجيء الضمير متصلا بها يسمح جدا .  
على أن أصحابنا<sup>(٣)</sup> ينشدونه : (حَاشَاكَ) مكان (إِلَّاكَ)، يقال : مَا بِالْأَرْدَنِ دِيَارُ، أَي

(١) في ب : وَهِيَ الْمَبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع .

(٢) الأمثلة الستة المذكورة في المتن لمواضع الفصل هي على التوالي :  
أ - هُوَ ضَرْبٌ .

ب - وَالكَرِيمُ أَنْتَ .

ج - وَإِنِّ الدَّاهِيِينَ نَحْنُ . وَقَالَ :

د - مَا قَطَّرَ الْفَارَسَ إِلَّا أَنَا .

هـ - وَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ .

و - وَإِيَّاكَ أَكْرَمْتُ .

(٣) البيت من البسيط وهو في الخزانة ٢ : ٢٧٨ حيث قال صاحبها : وهذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوي والله أعلم بقائله، وموضع الشاهد فيه قوله : «إِلَّاكَ» حيث وقع الضمير المتصل وهو الكاف في موقع المنفصل بعد إِيْلَاشْدُوذَا وَالْقِيَاسُ وَقُوْعُهُ بَعْدَهَا مَنفَصِلًا نَحْوُ : أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دِيَارُ .

والبيت : وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

(٤) يعني البصريين ومع أنه لم يرد عنهم هذا الإنشاد في الإنصاف إلا أن البغدادي نقله قائلا :  
قال شارح اللب : ورواية البصريين : (أَلَّا يُجَاوِرُنَا حَاشَاكَ) - الخزانة ٥ : ٢٧٩ .

• فصل • فإذا التقى ضميرانِ في نحو قولهم : الدَّرْهَمُ أُعْطِيَتْكَ  
والدَّرْهَمُ أُعْطِيَتْكُمْوهُ، والدَّرْهَمُ زَيْدٌ مُعْطِيَتْكَ، وَعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَه، جَازٍ  
أَنْ يَتَّصِلَا كَمَا تَرَى، وَأَنْ يَنْفَصِلَ الثَّانِي كَقَوْلِكَ : أُعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ، وَكَذَلِكَ  
الْبَاقِي.

أحد، فيقال من الدور، ولو كان فعلاً لقليل : دوار، وقد جاء في شعر أبي الطيب :

٢٦٨ - لَمْ تَرَمَنْ نَادَمْتُ إِلَّاكَ<sup>(١)</sup>.

قوله : «فإذا التقى ضميران».

أي إذا التقى ضميران منصوبان (أو منصوب ومجرور)<sup>(٢)</sup>، وتمثيله يُرْشِدُ إلى ذلك  
وإلا ورد عليه نحو (ضربتك)، فهما متصلان أبدا لا يتأتى فيهما الانفصال، فالأول  
متصل لامحالة، وفي الثاني يجوز الأمران الوصل والنفصل نحو : (الدرهم  
أعطيتكه)، و(الدرهم أعطيتك إياه)، و(الدرهم أعطيتكموه) بالكاف، و(الدرهم  
أعطيتكم إياه)، أما الوصل فلكونه ممكنا، لأن تعلق الثاني بالأول كتعلق الأول به  
وذاك متصل، فكذا هذا.

وأما الفصل فلأن الضمير المتصل المنصوب لا يتصل إلا بالفعل ولذا حمل

قوله :

٢٠٢ - هُمُ الْأَمْزُونُ الْحَبِيزُ وَالْفَاعِلُونَةُ<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا الصدر من السريع ضمن بيتين للمتنبي في ديوانه ٣ : ١٢١ قال شارح ديوانه : وسقاه بدم  
ولم يكن له رغبة في الشراب فقال :

لَمْ تَرَمَنْ نَادَمْتُ إِلَّاكَ      لَالِسِي وَوَدَّكَ لِي ذَاكَ  
وَلَا لِحَبِيهَا وَلَكِنِّي      أَسَيْتُ أَرْجُوكَ وَأَسْتَشْكُ

وموضع التمثيل به قوله : (الإلكا) وهو غير سائق والأولى أن يقول : إلا إيلك، لأن (إلا) ليس لها نداء  
الفعل . ولا هي أيضا عاملة .

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل وع . (٣) مر أنفا - انظر ص ٥٥٠ و ٥٥١ .

... وَيَنْبَغِي إِذَا اتَّصَلَ أَنْ يُقَدَّمَ مِنْهُمَا مَا لِلْمَتَكَلِّمِ عَلَى غَيْرِهِ، وَمَا لِلْمُخَاطَبِ عَلَى الْغَائِبِ، فَتَقُولُ: أَعْطَانِيكَ، وَأَعْطَانِيهِ زَيْدٌ، وَالذَّرْهَمَ أَعْطَاكَ زَيْدٌ.

على الضرورة، وهنا قد اتصل بالاسم وهو الكاف فتعذر الوصل من حيث المعنى فيجوز الفصل، على أن الفصل قليل في الاستعمال، إذ في الوصل سلوك طريقة الإيجاز، والصحيح: (أعطيتكموه) بكاف الخطاب وإن وقع في عامة النسخ (أعطيتموه) بدون الكاف بدليل قوله:

«جاز أن يتصلا» وإلا فوجه الاتصال في أعطيتموه<sup>(١)</sup>.

قوله: «وأن ينفصل الثاني كقولك أعطيتك إياه».

لأن هذه الصورة الثانية هي الأولى بعينها، إلا أن الضمير الثاني هنا منفصل وفي الأول متصل، والمفعول الأول في الصورة الثانية كاف الخطاب، فكذا في الأولى. قوله: «أن يُقَدَّمَ ..... إلى آخره».

قدم ما للمتكلم على ما للمخاطب، وما للمخاطب على ما للغائب، لأن الكلام ينشأ من المتكلم، وينتهي إلى المخاطب ثم الغائب، فناسب أن تراعى هذه المراتب في ذكر ضمائرهم. قال ابن الرومي:

٢٦٩ - جَعَلْتُ فِدَاكَ لَمْ أَسْأَلْكَ ذَاكَ أَلْتَوْبَ لِلْكَفَنِ  
سَأَلْتُكَ لِأَلْبَسَهُ وَرُوحِي بَعْدُ فِي بَدْنِي<sup>(٢)</sup>

(١) ساقط من ب وع والمثبت من الأصل.

(٢) البيتان من مجزوء الوافر وموضع التمثيل بهما قوله: «سَأَلْتُكَ» حيث قدم ضمير المتكلم ثم أتبعه المخاطب فالغائب.

والبيتان ترتيبهما الأول والثاني على التوالي في ديوان ابن الرومي ص ١١٤ (اختيار وتصنيف كامل كيلاني) ورواية البيت الثاني هناك على النحو التالي:

سألتكم لألبسهُ وروحي بعدُ في البدنِ



... وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكُمْ وَأَعْطَاهُمْ إِيَّاكَ وَأَعْطَاكَ إِيَّايَ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْغَائِبِينَ أَعْطَاهَا وَأَعْطَاهُمَا ۝ ٢٨ ﴾ .

• فصل • وإذا انفصل الثاني لَمْ تُرَاعَ هذا الترتيب فُقِلَتْ :  
أَعْطَاهُ إِيَّاكَ وَأَعْطَاكَ إِيَّايَ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْغَائِبِينَ أَعْطَاهَا وَأَعْطَاهُمَا

فلا يجوز عجبت من ضربكي ولا من ضربيك .

وطريقة أخرى : أن ضميرية ضمير المتكلم أسرع ظهوراً من ضميرية ضمير المخاطب وضميرية ضمير المخاطب أسرع ظهوراً من ضميرية ضمير الغائب، إذ الأول حكاية، ولا حكاية في الأسماء المظهرة، والثاني خطاب والخطاب يمكن حصوله في الأسماء المظهرة بتوسط حرف النداء نحو: (يازيد فعلت كذا)، ولكن لا خطاب للمظهرات وضعاً، فيكون في رتبة ضميرية ضمير المخاطب انحطاط عن رتبة ضميرية ضمير المتكلم بدرجة .

والثالث كالأسماء المظهرة، إذ الأسماء المظهرة كلها غيب، ومن المعلوم أن اتصال الضمير بالفعل لطلبه الفعل بكونه ضميراً متصلًا فما كانت ضميرته أظهر كان قميناً بأن يتقدم، فيلزم من هذا أن يتقدم ما للمتكلم على ما للمخاطب، وما للمخاطب على ما للغائب .

قوله: « وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكُمْ وَأَعْطَاهُمْ إِيَّاكَ وَأَعْطَاكَ إِيَّايَ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْغَائِبِينَ أَعْطَاهَا وَأَعْطَاهُمَا ۝ ٢٨ ﴾ » ،<sup>(١)</sup>

رجع الواو لأن الأصل ذلك، وحق هذه الواو أن تكتب في كل موضع نحو: ضربكموا، وضربهموا، إلا أن هذه الواو تسقط عند الوقف على هذا الضمير، وبناء الخط على الوقف . وفي (أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكُمْ وَأَعْطَاهُمْ إِيَّاكَ وَأَعْطَاكَ إِيَّايَ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْغَائِبِينَ أَعْطَاهَا وَأَعْطَاهُمَا) الوقف على ضمير الخطاب متعذر، فرجعت الواو، وقد جاء في شعر أبي الطيب على خلاف ما قررناه وهو قوله :

(١) سورة هود آية ٢٨ .

... وَمِنَّهُ :

وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمَيْهَا مَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَائِبَهَا  
وَهُوَ قَلِيلٌ، وَالكَثِيرُ أَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا .

٢٧٠٠ - خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَهَاكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزَنَا<sup>(١)</sup>  
حيث قدم ما للغائبة على ما للمخاطب .

قوله : « فإذا انفصل الثاني لم تُراعِ » .

لأن الضمير المنفصل بمنزلة المظهر في استبداده بنفسه، وهناك لا يراعى  
الترتيب نحو جاء عبدالله وأنت، وما أعطيت درهما إلا إياك، فكذا هنا .

قوله : « في الغائبة » .

معنى أعطاهاه : أعطى المؤنث المذكور، ومعنى أعطاهوها على العكس .

قوله :

٢٧١١ - لِضَغْمَيْهَا مَا

هو بدل من قوله : لضغمة .

والضمير الأول في لضغمتها للذئب والضبع، والثاني للضغمة وهي مصدر

(١) هذا البيت ترتيبه الحادي والأربعون والأخير من قصيدة للمتنبى على بحر الكامل قالها في  
مدح بدر بن عمار، وقد سار إلى الساحل ثم عاد إلى طبرية، وكان أبو الطيب قد تخلف عنه  
فقال يعتذر إليه . وأولها :

الْحُبُّ مَا مَنَعَ الْكَلَامَ الْأَلْسُنَا وَأَلْدُ شَكْوَى عَاشِيٍّ مَا أَعْلَنَا

ديوانه ٤ : ٣٢٧-٣٣٩ . وموضع التمثيل به ما ذكره في المتن من تقديم ضمير الغائبة على  
المخاطب .

(٢) البيت : وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمَيْهَا مَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَائِبَهَا

والبيت من الطويل استشهد به سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٦٥ من غير نسبة، ونسبه ابن عيش في  
شرح ٣ : ١٠٦ إلى مغلّس بن لُقَيْط كما أورد فيه البغدادي نسبتين نقلًا عن سبقه، الأولى :

ومنها اشتقاق الضَّيْعَم . (ونابها): أي ناب الضغمة، والإضافة للملابسة، كأنه يقول: لكثرة ما ابتليت به من المحن قد طابت نفسي أن يعضني سبعان ناباها يضربان العظم ويقرعانه، وقرع الناب كناية عن التصويت.

قولـه : «وهو قليل» .

أي الضميران إذا كانا للغائبين ففيهما وجهان :

فصل الثاني ووصله نحو: (أعطاها إياه)، أي: (أعطى المرأة الدرهم)، (وأعطاها إياها)، أي: (أعطى الرجل الجارية). ونحو: (أعطاها، وأعطاهاها)، والوصل قليل، لأن في المصير إلى المنفصل ليكون أحدهما (متصلا)<sup>(١)</sup> والآخر منفصلا نوع تخفيف في اللفظ إذ فيه إزالة المستكره وهو اجتماع اللفظين

لمعأس بن لقيط، والثانية إلى لقيط بن مرة - انظر الخزانة ٥: ٣١٢ وفي البيت تأويلات كثيرة ذكرها البغدادي وعلق عليها وهو القائل: وقد اختلف الناس في معنى هذا البيت، وأصوب من تكلم عليه ابن الشجري (في أماليه) في موضعين منها، وتبعه صاحب اللب (في تعليقه على اللباب) قال: يقول: جعلت نفسي تطيب لأن أضغمتها ضغمة يقرع لها الناب العظم. وصف ضغمة بالجملة، والمصدر الذي هو الضغم مضاف إلى المفعول وفاعله محذوف والتقدير: لضغمي إياها. والهاء التي في قوله (لضغمتها) عائدة إلى الضغمة، فانتصابها إذن انتصاب المصدر. مثلها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَّكْرْتُمْهُ فِي الْمَدِينَةِ﴾ وأضاف الناب إلى ضمير الضغمة، لأن الضغم إنما هو بالناب، واللام في قوله (لضغمتها) متعلقة بيقرع، أي يقرع عظمهما نابي، لضغمي إياها ضغمة واحدة، أ. هـ. الخزانة ٥: ٣٠٢. والشاهد في البيت أنه جمع بين ضميرين بلفظ الغيبة الأول مجرور بإضافة المصدر إليه، والثاني في محل نصب بالمصدر والجيد الكثير لضغمتها إياها كذا من ابن يعيش ٣: ١٠٦، وقال البغدادي في الخزانة ٥: ٣٠١ على أن الضمير الثاني إذا كان مساويا للأول شذ وصله كما هنا، فإنه جمع بين ضميري الغيبة في الاتصال وكان القياس لضغمتها إياها.

(١) سقط من الأصل وع والمثبت من ب لأن وجوده لازم.

... وَالْأَخْتِيَارُ فِي ضَمِيرِ خَيْرٍ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا الْأَنْفِصَالَ كَقَوْلِهِ:  
لَيْنٌ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا      عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

المتماثلين، ولأنَّ الغائب فرع في هذا الباب على المخاطب، لأنَّ المخاطب أظهر من ذلك فالأظهر بالأصالة أجدر.

قوله : «والاختيار» .

خير كان يجيء متصلاً ومنفصلاً، ووجه الاتصال أنَّ خير كان يشبه المفعول، كما أنَّ اسمه يشبه الفاعل، وضمير المفعول متصل نحو: نصرتك، ووجه الانفصال أنَّ خبرها في الأصل خبر مبتدأ، والضمير إذا وقع خيراً للمبتدأ فهو منفصل (فكذا هنا)<sup>(١)</sup>، فعلى هذا يجوز في البيت لَيْنٌ كَأَنَّهُ وَلَيْنٌ كَانَ إِيَّاهُ، ووجه كون الانفصال مختاراً أنَّ (كان) منزلة منزلة الحرف والحرف يتصل بالضمير من وجه واحد، نحو: إنك خارج .

أما مِنْ وجهين: فلا، لا يقال: (إنكه)، والمراد إنك خارج وقد اتصل بكان ضمير اسمها، فيكون انفصال ضمير خبرها مختاراً. والوجه الثاني: أن يتصل بالفعل من وجه واحد وهو الدلالة على الزمان السابق كالأفعال الماضية، والفعل يتصل به ضميران نحو: (نصرتك) فلا يتصل بكان إلا واحد من ضميريه حطاً لرتبة الضعيف عن رتبة القوي، ومعنى قوله:

٢٧٢ - لَيْنٌ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا      عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ<sup>(٢)</sup>

(١) في الأصل «وبكذا» والمثبت من ب .

(٢) هذا البيت لعمربن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٢ وترتيبه الثالث عشر من قصيدة له على بحر الطويل وعدتها ستة وسبعون بيتاً، والشاهد فيه انفصال الضمير الواقع خبراً لكان قال ابن يعيش: وهذا هو الوجه الجيد، لأنَّ كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر، فكما أن خبر المبتدأ منفصل من المبتدأ كان الأحسن أن يفصله مما دخلن عليه . . . ابن يعيش ٣: ١٠٧ - وانظر الخزانة ٥: ٣١٢ .

وَقَوْلِهِ: لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا  
وَعَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي .

لَيْنَ كَانَ الرَّجُلُ إِيَّاهُ لَقَدْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا، أَيُّ كَانَ شَابًا فَكَبِرَ.

قَوْلُهُ :

٢٧٣ - لَيْسَ إِيَّايَ ..... لَيْسَنِي .....<sup>(١)</sup>

وَقَبْلَهُ: لَيْتَ. هَذَا اللَّيْلُ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ غَرِيبًا<sup>(٢)</sup>  
وَالْمَحْفُوظُ: «وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا» يُقَالُ: «مَا بِالْدَارِ غَرِيبٌ» أَيُّ أَحَدٌ.

قَوْلُهُ: «..... لَيْسَنِي».

قَالَ الْمَصْنُفُ أَيُّ لِيَأْخُذَ رَجُلًا غَيْرِي، وَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ شَدُودَانُ: أَحَدُهُمَا:

قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) لِلْغَائِبِ، وَالْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ: عَلَيْكَ بِكَافِ الْخَطَابِ لِأَنَّ بَعْضَ نَوْعِي  
الظُّرُوفِ يَقَامُ مَقَامَ أَمْرِ الْمَخَاطَبِ، نَحْوُ دُونَكَ وَعَلَيْكَ، دُونَ أَمْرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْغَائِبِ،  
وَذَلِكَ لِأَنَّ أَمْرَ الْمَخَاطَبِ أَوْجَزُ إِذْ فِيهِ إِضْمَارُ نَفْسِ الْفِعْلِ بِخِلَافِ أَمْرِ الْمُتَكَلِّمِ  
وَالْغَائِبِ، إِذْ فِيهِمَا إِضْمَارُ الْفِعْلِ، وَوَلَامُ الْأَمْرِ أَيْضًا. وَالْإِضْمَارُ خِلَافُ الْأَصْلِ،  
فَالْمَصِيرُ إِلَى مَا فِيهِ يُقَالُ الْإِضْمَارُ أَوْلَى. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

(١) تَمَامُهُ: لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا

(٢) الْبَيْتُ مِنْ مَجْزُوءِ الرَّمْلِ اسْتَشْهَدَ بِهِ سَيِّوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢: ٣٥٨ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ، وَقَالَ

الْبَغْدَادِيُّ فِي نَسْبَتِهِمَا: وَهَذَا الشَّعْرُ نَسَبُهُ خِدْمَةُ كِتَابِ سَيِّوِيهِ إِلَى عَمْرِ بْنِ أَبِي رَيْمَةَ

الْمَذْكُورِ أَنْفًا. وَنَسَبُهُ صَاحِبِ الْأَغَانِي، وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الصَّحَاحِ إِلَى الْعَرَجِيِّ، وَهُوَ عَبْدُ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ) أ. هـ. وَقَدْ وَجَدْتُهُمَا فِي زِيَادَاتِ دِيْوَانِ عَمْرِ بْنِ أَبِي

رَيْمَةَ ص ٤٥ مِمَّا نَسَبَ إِلَيْهِ وَلَيْسَ مِنْ أَسْلِ دِيْوَانِهِ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَالشَّاهِدِ فِيمَا قَلَهُ مِنْ أَنَّ

الْفَصْلَ فِي خَيْرِ كَانِ وَأَخْوَاتِهَا هُوَ الْمُخْتَارُ. وَالْبَيْتُ فِي خُطْبَاتِ مَعشُوقَتِهِ إِذْ يَنْسَى طَوْلَ هَذَا

اللَّيْلِ قَدْرَ شَهْرٍ وَلَا يَرَى فِيهِ أَحَدًا وَلَيْسَ فِيهِ غَيْرَ الشَّاعِرِ وَحَبِيْتِهِ وَلَا يَخْشَى رَقِيبًا يَنْحَسِرُ

عَلَيْهِ.

وَقَالَ :

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمَ الْكِرَامُ لَيْسِي .

«عَلَيْكُمْ بِالْبَاءِ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلِيهِ الصَّوْمُ فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ»<sup>(١)</sup> حيث قال :  
(فَعَلِيهِ الصَّوْمُ)؟ . قلت : إِنَّمَا حَسَنَ ذَلِكَ تَقْدِمَ الْخُطَابِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :  
«عَلَيْكُمْ» .

والجواب الثاني أَنَّ هذا لما كان أمراً كسائر الأمور، والأمر (قد يكون للغائب وقد يكون للحاضر)<sup>(٢)</sup> شُبَّهَ هذا بذلك .

والثاني : قوله : (ليسِي) ، والأصل : ليسِ إِيَّاي .

فإن قلت : أليس (ليس) من أخوات كان ، وفي خبر كان جاز الوصل والفصل؟  
قلت : بلى ، إلا أَنَّ كان أدخل في الفعلية ، لأن له مضارعاً ، وأمراً ، ونهياً ، واسم  
فاعل ، بخلاف ليس ، فلذا كثر في كان اتصال الضمير وقل وشذَّ في ليس بحيث  
لأيعمل (وليسِي) في البيت بدون نون العماد وقبله :

٢٧٤ - عَهْدِي بِقَوْمٍ كَعَدِيدِ الطُّيْسِ<sup>(٣)</sup>  
يُقَالُ : مَاءٌ طَيْسٌ وَحِنْطَةٌ طَيْسٌ أَي كَثِيرٌ .

(١) هكذا روايته في كل النسخ والمأثور في الصحيحين : (فعلية بالصوم) انظر الحديث في  
البخاري / كتاب النكاح / باب رقم ٦ . والباءة : مثل الباعة . والباء : النكاح . وسمي النكاح  
باءةً وباءً من المَبَاءَةِ ، لأنَّ الرجل يَتَبَوَّأُ من أهله أي يستمكن من أهله كما يَتَبَوَّأُ من داره .  
اللسان (بوا) . والوجاء : والْوَجْءُ أَنْ تُرَضَّ أَنْثَى الْفَحْلِ رَضًّا شَدِيدًا يَذْهَبُ شَهْوَةَ الْجَمَاعِ  
ويُنزَلُ في قطعه منزلة الخَصِي . اللسان (وجأ) .

(٢) في ب : «قد يكون للحاضر وقد يكون للغائب» والمثبت من الأصل و ع .

(٣) الشاهد بتمامه وهو من الرجز :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطُّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

وقد نقل البغدادي في الخزانة ٥ : ٣٢٥ عن كتاب العين للخليل في (طيس) أنه لرؤية وقد

• فصل • وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرُّ يَكُونُ لَازِمًا وَعَبْرَ لَازِمٍ ، فَاللَّازِمُ فِي أَرْبَعَةِ أَفْعَالٍ : أَفْعَلٌ ، وَتَفَعَّلٌ لِلْمُخَاطَبِ وَأَفْعَلٌ وَتَفَعَّلٌ . وَعَبْرَ اللَّازِمِ فِي فِعْلِ الْوَاحِدِ الْغَائِبِ وَفِي الصِّفَاتِ ، وَمَعْنَى اللَّزُومِ فِيهِ إِسْنَادُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَيْهِ خَاصَّةً لَا تُسْنَدُ الْبَتَّةُ إِلَى مُظْهِرٍ وَلَا إِلَى مُضْمَرٍ بَارِزٍ ، وَنَحْوِ فَعَلٌ وَتَفَعَّلٌ يُسْنَدُ إِلَيْهِ وَإِلَيْهِمَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : عَمَرُوا قَامَ وَقَامَ غُلَامُهُ ، وَمَا قَامَ إِلَّا هُوَ وَمِنْ غَيْرِ اللَّازِمِ مَا يَسْتَكِينُ فِي الصِّفَةِ نَحْوِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ؛ لِأَنَّكَ تَسْنِدُهُ إِلَى الْمُظْهِرِ أَيْضًا فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ غَلَامَهُ .

قوله : «فاللازم» .

لزوم الضمير المستتر في هذه الأربعة لعلم كل عالم بالعربية عند سماع كل واحد منها أن فيه ضميره، واللفظ لإفادة المعنى، وقد أفيد، فلا حاجة تدعونا إلى إبراز هذه الأربعة، وإلى وضع المظهورات مواضعها.

قوله : «وغير اللازم» .

يريد بفعل الواحد الغائب نحو: (فَعَلٌ وَتَفَعَّلٌ)، وكذا الكلام في الواحدة الغائبة

فتشت عنه في ديوان رؤبة بن العجاج وأبيه العجاج فلم أجده في أصلي ديوانيهما، وإنما وجدته في ملحق الأبيات المنسوبة لكل من رؤبة والعجاج في ديوان رؤبة ص ١٧٥ .

قال البغدادي : وقد اختلفوا في تفسير الطيس، فقال بعضهم هو كل ما على وجه الأرض من خلق الأنام، وقال بعضهم : بل هو خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام، وقال غيره : الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرهما، وأراد به رؤبة هنا الرمل - بنظر الحرانة ٥ : ٣٢٥-٣٢٦ . وموضع الشاهد فيه قوله : (لبي) حيث جاء خبر ليس ضميرا متصلا وهو شاذ، وفي البيت شاهد على شذوذ آخر وهو حذف نون الوقاية، وكان حقه أن يقول : لبيسي، وعلى هذا الشاهد شرح كثير أغفلته طلبا للإيجاز.

انظر شرح ابن يعيش ٣ : ١٠٨ حاشية ١ ، والخزانة ٥ : ٣٢٤-٣٢٦

... وَإِلَى الْمُضْمَرِ الْبَارِزِ فِي قَوْلِكَ: هِنْدُ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ، وَالْهِنْدَانِ  
الزَّيْدَانِ ضَارِبَتُهُمَا هُمَا.

نحو «فَعَلْتُ» وَ«تَفَعَّلْتُ»، ويريد بالصفات: اسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة. وإنما لم تلزم الضمائر في هذه الخمسة، لأنها لم تختص بالإسناد إلى ضمائرها بدليل قولك: عمرو قام غلامه، وما قام إلا هو، فلا يكون فيها دلالة على أنَّ فيهن ضمائر.

قوله: «وإلى المضمرة البارزة في هند زيد ضاربتة هي».

إبراز الضمير في اسم الفاعل لإزالة اللبس، واللبس فيما إذا جرى على غير من هو له نحو: (زيدٌ عمروٌ ضارِبُهُ هو).

فزيد: مبتدأ، وعمرو: مبتدأ ثان، وضاربه فعل المبتدأ الأول، وقد جرى على المبتدأ الثاني. (فلو لم يبرز المضمرة لاندري أنَّ هَذِهِ الصِّفَةُ لِمَنْ، بَلْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهَا لِلْمُبْتَدَأِ الثَّانِي) (١) لِأَنَّ حَقَّ المضمرة عوده إلى ما يليه، والأصل أن يَسْتَكِينَ الضمير في نحو ضارب، لأنه أخصر، فالعدول عن الاستكنان إلى الإبراز يكون أمارة على أن الصِّفَةَ لم تقع موقعها.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم إبراز الضمير في الفعل أيضا إذا جرى على غير ما هو له نحو: (هندٌ زيدٌ ضَرَبَتْهُ هِيَ)، ولم يلزم ذلك بشهادة صحَّة قولهم: (هندٌ زيدٌ ضَرَبَتْهُ) بدون هي؟ قلت: إنما لم يبرز الضمير في الفعل لأنَّ استتار ضمير الفعل هو الأصل في الفعل، ولذا سكنت لام الفعل مع التاء والتون إذا كانا ضميرين: أما اسم الفاعل فاحتماله الضمير لمضارعة الفعل، فتكون درجته منحطَّة عن درجة الفعل، وانحطاط درجته بأن لا يصحَّ هذا الإضمار إلا إذا كان اسم الفاعل جاريا

(١) ساقط من الأصل والمثبت من ب وع .



على من هو له، وهو إلى جانبه لم يحل بينهما حائل، (وذلك)<sup>(١)</sup> إذا وقع خبراً أو صفة أو حالاً، فلما جرى اسم الفاعل على غير من هو له حال بينه وبين ما هو له حائل فلا يحتمل ضمير ذلك.

فإن قلت: لو كان الإبراز لإزالة اللبس لما أبرز في مسألة الكتاب وهي: «هند زيد ضاربتُه هي»، إذ من المعلوم أن الضاربة لن تكون صفة لزيد، لأنها للمؤنث وزيد مذكر.

قلت: لما وجب الإبراز في نحو زيد عمرو ضاربه هو لإزالة اللبس أبرز أيضاً فيما ليس فيه لبس طرداً للباب على سنن واحد، كحذف الواو من أخوات يعد.

والوجه الثاني في إبراز ما سبق من الضمير في (هند زيد ضاربتُه هي) وفي (زيد عمرو ضاربه هو)، وإن لم يبرز الضمير مع الفعل أنّ الأفعال تتصل في أكثرها صيغ الضمائر التي يُعرف بها من هي له، لأنّ أكثرها بارز (وقلما يكون مستتراً)<sup>(٢)</sup>، فلا يلزم من تحمّل الأفعال هذه الضمائر مع وجودها في الأكثر بارزة تحمل أسماء الفاعلين إياها مع عَدَمها، ويمكن أن يقال: إنّ أسماء الفاعلين إن لم تبرز ضمائرها ففيها حروف تُبيّن مَنْ هي له. فألف ضاربان تدل (على أنه للمثنى، كما أن ألف يضربان تدل)<sup>(٣)</sup> على ذلك وإن اختلف الألفان، وعلى هذا الواوان في (ضاربون، ويضربون)، فلما حصلت الدلالة لم يبقَ فرق بين أن يكون الدالّ ضميراً أو غيره، وجوابه أن هاتيك الحروف في الصفات قرائن، وفي الأفعال ضمائر، فلا يلزم من

(١) سقط من ع وفي ب: (ولكنه) والمثبت من الأصل لموافقته السياق.

(٢) في ب: وبخلاف أسماء الفاعلين، فلا يتصل بها بارز وإنما يكون مستتراً وفي ع: وإنما يكون مستتراً والمثبت من الأصل.

(٣) ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

... وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا أُجْرِيَتْهَا فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ .

الاستغناء بما دل عليه الشيء نفسه بوضعه الاستغناء بما دل عليه بقريته أو تقول :  
الحروف الدالة مفقودة في أكثر صور الصفات مع تحققها في الأفعال كما في :  
(ضربت وضربت) وشبههما<sup>(١)</sup>، فاسم الفاعل فيه ضارب فلا يلزم من الاستغناء فيما  
فيه الدلالة أكثر الاستغناء فيما هي فيه أقل .

قوله : «مِمَّا أُجْرِيَتْهَا . . . . . إلى آخره .»

أي من المؤلفات التي أجريت الصفة في تلك المؤلفات على غير ما الصفة  
لأجله . أي لم تُجَرِ الصفة على ماهي لذلك الشيء بل أجريتها على غيره . وفي  
حاشية الإيضاح : (قولنا في الاسم أنه جرى على كذا : يفيد أنه خبر عنه أو صفة أو  
حال) ومتى أريد التفصيل قيل : جرى عليه خبراً كقولك : (زيدٌ راكب) ، وجرى عليه  
صفة كقولك : (جاءني زجل راكب) ، وجرى عليه حالاً كقولك : (جاءني زيد  
راكباً) ، ولا يصح استعمال هذه العبارة في الفعل وحده ، لأن الفعل لا يوصف فإنه  
جرى على فاعله ، لأن مرتبته متقدمة على مرتبة الفاعل .

ولفظ (جَرَى) في اصطلاحهم يفيد كون الشيء (بعد غيره في المرتبة)<sup>(٢)</sup> .

(١) في ب : «وشبهها» والمثبت من الأصل و .

(٢) في ع : «بعده في المرتبة» والمثبت من الأصل و ب .

\* فصل • وَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ  
الَلَّفِظِيَّةِ وَيَعْدُهُ إِذَا كَانَ الْخَبْرُ مَعْرِفَةً أَوْ مُضَارِعًا لَهُ فِي امْتِنَاعِ دُخُولِ  
حَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ كَأَفْعَلٍ مِنْ كَذَا أَحَدُ الضَّمَائِرِ الْمُتَفَصِّلَةِ الْمَرْفُوعَةِ  
لِيُوْذِنَ مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ بِأَنَّهُ خَبْرٌ لَا نَعْتُ، وَلِيُقَيِّدَ ضَرْبًا مِنَ التَّوَكِيدِ.

«قول وتوسط» .

هذا الفصل في ذكر الضمير المدعو بالفصل .

اعلم أن لهذا الضمير شريطين :

إحدهما : أن يكون بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية التي هي :  
(إِنَّ، وَكَانَ وَظَنَّتْ وَأَخَوَاتُهَا) عليه ، أو بعد دخولها عليه .

الثانية : أن يكونا معرفتين نحو : (زيد هو المنطلق) (وكان زيد هو المنطلق) (١)  
ولا بد من أن يكون الفصل ضميرا مرفوعا وأن يكون من جنس ما قبله إن غائبا فغائب  
وإن متكلما فمتكلم ، وإن مخاطبا فمخاطب ، وإن واحدا فواحد وهلم جرا إلى  
الآخر . فالمفرد الغائب ما ذكرنا ، أما الباقية فنحو : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢)  
و ﴿ إِنْ تَسْرِنَا نَأْأَقْلَ مِنْكَ مَا لَأ ﴾ (٣) إلى آخر الأمثلة .

أما اختيار المرفوع ، فلأن الأصل في هذه الأبواب هو باب المبتدأ فناسب اختيار  
المرفوع لكونه عبارة عن المرفوع وهو المبتدأ ، ولا يبالى بكونه عبارة عن المنصوب  
في نحو : (ظننت زيدا هو المنطلق) ، إذ لا محل للفصل بين الإعراب ، وإنما هو  
كما ذكره المصنف علامة مؤذنة من أول الأمر بأن المرفوع بعده خبر لا نعت ، إذ لو  
كان صفة لكان الضمير هو الموصوف ، ووصف الضمير ممتنع ، ومفيدة ضربا من

(١) ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٢) سورة المائدة آية ١١٧ .

(٣) سورة الكهف آية ٣٩ .

التوكيد. فهو في قولك: «زيد هو المنطلق» عبارة عن زيد فكان تكريرا لزيد معنى، والتكرير للتوكيد والتقرير، فلا يكون لـ (هو) محل من الإعراب<sup>(١)</sup>. فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون مبتدأ والمنطلق خبرا له، وهما خبر المبتدأ الأول فيكون هو مرفوعا؟ قلت: لا مانع من ذلك لكن على هذا التقدير لا يكون الكلام من جزأين اثنين، فقولك (زيد) (على هذا)<sup>(٢)</sup> جزء واحد. (وهو المنطلق): جزآن، وكلامنا فيما إذا أريد أن يكون الكلام من جزأين وهما: (زيد) و(المنطلق)، (وهو) دخل بينهما لما ذكرنا من الإيذان، وإفادة ضرب من التأكيد لا يُعتدُّ بوجوده إلا بهذا القدر الذي دخل لأجله، أما في كون الكلام من جزأين أو أجزاء فلا، فوجوده في ذلك كعدمه، فإن قلت: فيم تظهر ثمرة الوجهين؟ قلت: لو جعلت (هو) فصلا يلزم اللام في الخبر، ولا يجوز (زيد هو المنطلق) (بدون لام التعريف)<sup>(٣)</sup>، في (منطلق) لأنه للإيذان بأنه خبر لا نعت، و(منطلق) بدون اللام متعين للخبرية، لأنه منكر، وزيد معرف، فلا يصلح صفة له، فلا حاجة إلى الإيذان، ولو جعلت (هو) مبتدأ ثانيا لا تلزم اللام، لأن شأن خبر المبتدأ أن لا تلزمه هي، بل تجيء مرة مع اللام وأخرى لا معها، فإن قلت: لو كان الفصل لما ذكرت من الإيذان لامتنع: «كنت أنت المنطلق» لأن التاء من كنت مضمرة، وهو لا يوصف، فيكون (المنطلق) متعينا للخبرية. قلت: الأصل هو المظهر، فلما احتيج إلى الفصل في نحو: «كان زيد هو المنطلق» وجيء به (جيء به في نحو)<sup>(٤)</sup>: «كنت أنت المنطلق» طردا للباب على منهاج واحد.

- (١) الشارح ذاهب هنا مذهب البصريين في أن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب - انظر هذه المسألة في الإنصاف ص ٧٠٧. (٢) ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.  
(٣) في الأصل: «بدون اللام للتعريف» والمثبت من ب وع.  
(٤) في ب: «جيء في نحو» والمثبت من الأصل وع.

هذا واعلم أنهم أجروا مجرى الخبر المعرفة ما هو مضارع له فجاءوا بالفصل في نحو: «كان زيدٌ هو خيراً منك» (فـخَيْرٌ فَعَلَ بمعنى: أفعَلَ التفضيل وقد تخصص بمنك فقارب المعرفة .

وشيء آخر: وهو أنهم يزعمون أن اللام فيه مقدرة، كأنه كان زيد هو الأخير، إلا أن اتصال مَنْ بِـ(خَيْرٍ) يمنع من التلطف باللام، ولم يجوزوا (كان زيد هو مفضلاً) لعدم تصور تقدير اللام فيه، إذ لا يُصَار إلى التقدير إلا بعد وجود المانع عن ظهور اللام، وهنا لا مانع عن ذلك فيمتنع التقدير، فلا يجوز الإتيان بالفصل لعرائه عن فائدته، وهي الإيذان لتعين مفضل للخبرية بكونه منكرًا، وعلى هذا الأصل: تجويزهم نحو: (كان زيد هو يقول ذلك) دون «كان زيد هو قائلاً» لتصور تقدير اللام في يقول دون قائلاً لتحقق المانع في الأول دون الثاني، لأنَّ الاسم محل اللام دون الفعل. (والمعنى به) «بقولهم»: أن تقول في تقدير اللام: أنه لو كان مكانه اسم فاعل لظهر فيه اللام، وكذا لو كان مكان خبر اسم، لا يتصل به من لظهر اللام فيه نحو: كان زيد هو الفاضل.

فإن قلت: علام عولوا في نحو (كان زيد هو يقول) دون (كان زيد هو قال ذلك)، والماضي كالمضارع في امتناع دخول اللام عليه؟ قلت: عولوا في ذلك على فارقي وهو أن اللام من خصائص الاسم فيجب أن يقدر فيما هو مضارع للاسم لا فيما لم يضارعه. والمضارع كاسمه مضارع للاسم حتى استحقَّ بذلك الإعراب بخلاف الماضي. ولو قدرت مع الماضي كان وضعاً للشيء في غير موضعه، وهو جهل صراح واعتسافٌ عن سواء السبيل.

(١) في الأصل والمعنى، والمنبت من ب وع لأنه الصواب.

وَسَمِيهِ الْبَصْرِيُّونَ فَضْلاً وَالْكُوفِيُّونَ عِمَاداً، وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلِقُ، وَزَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَتْ هَٰذِهِ هُوَ الْحَقُّ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ ...  
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ تَقُولُ: إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَهُوَ ظَرِيفٌ، وَإِنْ كُنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ.  
 وَكَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ يَجْعَلُونَهُ مُبْتَدَأً

قوله: «وَسَمِيهِ الْبَصْرِيُّونَ فَضْلاً»<sup>(١)</sup>.

لأنه يفصل بين الخير والصفة، والكوفيون عمادا، لأن المبتدأ كان يضعف بدون ذلك الضمير من أن يُجَرَّ المَعْرِفُ إلى نفسه لأن يقع خيراً له، فإذا دخل ذلك الضمير بينهما يعتمد المبتدأ عليه، ويتقوى به فيجُرُّ ذلك المَعْرِفُ ويجعله خيراً لنفسه.

قوله: ﴿هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

«هو»: فصل بين المبتدأ وهو (الذين) - على تقدير: وَلَا تَحْسَبَنَّ بُخْلَ الَّذِينَ - وبين خبره وهو: (خيراً لهم).

(وَأَنَا) في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ﴾<sup>(٣)</sup>: فَضْلٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَهُوَ الْيَاءُ الْمَدْلُولُ عَلَيْهَا بِكسرة النون وخبره، وهو (أقل منك).

(١) انظر رأي البصريين والكوفيين في مسألة ضمير الفصل في الإنصاف ص ٧٠٦-٧٠٧.

(٢) سورة آل عمران آية ١٨٠.

(٣) سورة الكهف آية ٣٩.

قوله : «ويدخل عليه لام الابتداء».

إنما تدخل هذه اللام للفرق بين إن المخففة وبين إن النافية، ولذا تسمى الفارقة، والتقدير في إن كان زيد لهو الظريف : أنه كان، والضمير في (أنه) : ضمير الشأن، وسيجيء الكلام في هذه اللام.

قوله : «ومن العرب».

أي ومنهم من يجعل هذا الضمير الفاصل مبتدأ وما بعده خبرا له، والمبتدأ مع الخبر خبر للمبتدأ الأول، فالضمير في (زيد هو المنطلق) مرفوع المحل عندهم بالابتداء، وعندنا لامحل له أصلا، وثبوته في حق الإعراب كسقوطه (والمنطلق) : مرتفع بكونه خبرا (لزيد)، وقد روي هذان الوجهان في قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ، وَيُنصَّرَانِهِ»<sup>(١)</sup> على كل واحد من التقديرين : أحدهما : أن اسم كان : (أبواه) والثاني : أن اسمها هو الضمير المستكن<sup>(٢)</sup> للمولود، أما على التقدير الأول : فد(أبواه) : اسمها، (واللذان) : خبرها وهما فصل، أو هما مبتدأ ثان، واللذان خبره، والمبتدأ مع خبره خبر كان.

(وأما على التقدير الثاني فالضمير المستكن في يكون اسم كان، وأبواه مبتدأ، واللذان خبره، والمبتدأ مع خبره خبر كان)<sup>(٣)</sup>، (وهما) فصل أو مبتدأ ثالث، واللذان

(١) انظر صحيح البخاري كتاب الفدرج ٢٣ ص ٧٦ وصحيح مسلم باب الفدر حديث رقم

٧٢، ٢٣، ٢٤، ومسنند أحمد ٢/٣١٥، ٣٤٦، وروايته بألفاظ مختلفة .

(٢) الضمير المستكن للمولود أي الراجع على المولود.

(٣) ما بين القوسين ليس في الأصل وع والمثبت من ب.

وَمَا بَعْدَهُ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ . وَعَنْ رُوَيْبَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَيَقْرَأُونَ : ﴿ وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ ﴾ وَأَنَا أَقْلُ .

• فصل • وَيُقَدِّمُونَ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرًا يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ وَهُوَ الْمَجْهُولُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، أَيِ الشَّانِ وَالْحَدِيثُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

خبره، والمبتدأ الثالث مع خبره خبر للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر كان<sup>(١)</sup>.

قوله : «وما بعده مبنياً عليه» .

في الإعراب لا مبنياً على ما قبل الضمير .

قوله : «ويقدمون . . . .»<sup>(٢)</sup> .

قال المصنف - رحمه الله - : هذا الضمير المتقدم لا يجوز دخوله إلا في كلِّ

كلام له شأن عظيم ، فلا يُقال : (هو زيد قائم) ، إلا وأن يكون قيام زيد أمراً عظيماً لا حقيراً .

(١) انظر كتاب المقتصد في (شرح الإيضاح) لعبد القاهر الجرجاني ١ : ٤١١ - ٤١٢ ، فقد ذكر الجرجاني في توجيه هذا الحديث أربعة وجوه .

(٢) هذه إشارة من الشارح إلى قول الزمخشري في المتن : (ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمى ضمير الشأن والقصة ، وهو المجهول عند الكوفيين ، وذلك نحو قولك : (هو زيد منطلق ، أي الشأن والحديث زيد منطلق ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾) .



وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾  
 وَيَتَّصِلُ بَارِزاً فِي قَوْلِكَ : ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَحَسِبْتُهُ قَامٌ أَخُوكَ وَأَنَّهُ أُمَّةُ  
 اللَّهِ ذَاهِبَةٌ ، وَأَنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نَاتِيهِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾  
 وَمُسْتَكِينًا فِي قَوْلِهِمْ : لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ .

قوله : « وَمِنْهُ قَوْلُهُ : - عَزَّ مِنْ قَائِلٍ - ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١) .  
 « هو » مرفوع المَحَلُّ على الابتداء ، والخبر جملة . فإن قلت : قد شرطوا في  
 الجملة الواقعة في موضع المفرد عود الضمير منها إلى الاسم الأول ، فإن ذلك  
 الضمير في هذه الجملة الواقعة خبراً لـ ( هو ) ؟ قلت : هذه الجملة في حكم المفرد  
 في قولك : ( زيدٌ أخوك ) في أنه هو المبتدأ في المعنى ، وذلك أن قوله : « اللَّهُ  
 أَحَدٌ » (٢) هو الشأن الذي عُبرَ عنه بـ ( هو ) ، ولا كذلك ( أبوه ذاهب ) في ( زيدٌ أبوه  
 ذاهب ) ، فهذه الجملة على كلامين يدلان على مَعْنَيْنِ مختلفين ، فلا بدُّ من رابط  
 يربطُ أحدهما بالآخر .

قوله : « يتصل بارزاً . »

فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون الضميرُ في ( ظننته زيدٌ قائمٌ ) للظن كما كان  
 كذلك في ( عبد الله أظنه منطلقٌ ) ؟ قلت : لأنَّ فعل الشكِّ هنا مقدَّم ولا يجوز إلغاؤه  
 عند التقدُّم ، فلو جعلنا الضمير للظنِّ يلزم الإلغاء ، ولو جعلناه ضمير الشأن لا يلزم  
 الإلغاء ، لأنَّ المفعول الأول إذ ذاك هو الضمير . والثاني قولك : ( زيد قائم ) بخلاف  
 قولك : ( عبدُ اللهِ أظنه منطلق ) ، فالفعل هنا متوسط فيجوز الإلغاء .

قوله : « وَمُسْتَكِينًا فِي قَوْلِهِمْ : ( لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ ) . »

(١) سورة الإخلاص آية ١ .

(٢) في ب : « الله » والمشتق من الأصل و ع .

وَكَانَ زَيْدٌ ذَاهِبٌ، وَكَانَ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿كَادَ  
يَرْبِعُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ . .

في (لَيْسَ) ضمير مستكنٌ، لأنَّ (لَيْسَ) فعل، ولا بد له من فاعل، والفعل لا يصلح أن يقع فاعلا ولا يجوز أن تقع الجملة الفعلية أيضا فاعلة، وذلك الضمير اسم ليس والجملة الفعلية وهي «خلق الله مثله» خبرها والضمير المستكن في (كان زيد ذاهب) اسم كان والجملة الاسمية خبرها وكذلك في (كان أنت خير منه) اسم كان مستكنٌ فيها، والجملة الابتدائية وهي «أنت خير منه» خبرها، والشاهد لاستئناس ضمير الشأن في باب كان قول هشامٍ أخي ذي الرِّمَّةِ :

٢٧٥- هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْدُولٌ<sup>(١)</sup>

فإنه جعل في (ليس) ضمير الشأن، والجملة التي بعده في موضع خبر له، وشفاء الداء: مبتدأ، ومبدول: خبره، ومنها: صلة مبدول والتقدير: ليس شفاءُ الداءِ مَبْدُولٌ مِنْهَا، والضمير للمرأة، أي وليست تبدلُ لي شفاءً أَشْتَفِي به من نظرة أو كلام، أو سلام، وإنما يعني أنه قَطَعَ طمعه من أنها (تبدله شيئا)<sup>(٢)</sup> مما يُحِبُّه، فبَلِيَّتُهُ عظيمة ومحنته لِيَأْسِهِ منها شديدة.

وكذلك في (كاد)<sup>(٣)</sup> ضمير مستكن أيضا لما ذكرنا أنه لا بد للفعل من فاعل، (وتزيغ): فعلٌ لا يصح أن يقع فاعلا، والجملة الفعلية خبرها، ولا ضمير في الجملة يرجع إلى اسمها؛ لأنَّ الجملة عبارة عنه في المعنى.

(١) نسه سيويه في الكتاب ١: ٧١، ١٤٧ إلى هشام أخي ذي الرمة والبيت من البسيط، قال ابن يعيش موضعا الشاهد فيه: جعل في ليس ضميرا لم يتقدمه ظاهر، ثم فسره بالجملة من المبتدأ والخبر الذي هو خبره.

(٢) في ب: «تبدل له شيئا» والمثبت من الأصل وع.

(٣) إشارة إلى استشهداء الزمخشري بقوله تعالى: ﴿كَادَ يَرْبِعُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ ١١٧ التوبة - على ضمير الشأن المستكن في كاد.

وَيَجِيءُ مُؤْتَا إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مُؤْتًا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْلَازِيكُنَّ لَمْ يَأْنِ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ . وقال :

• على أنها تعفو الكلوم •

قوله : «ويجيء مؤتا» .

أي مؤت ضمير الشأن على معنى القصة كقوله - جل وعز - ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾<sup>(١)</sup> أي فَإِنَّ القصة . وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَوْلَازِيكُنَّ لَمْ يَأْنِ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾<sup>(٢)</sup> والتقدير: أولم تكن القصة أن يعلمه علماء بني إسرائيل آية، (فَأَنْ يَعْلَمَهُ) : مبتدأ، (وآية) : خبره قدم عليه كقولك : «مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ» ولا يجوز أن تكون (آية) اسم كان (وَأَنْ يَعْلَمَهُ) خَبْرًا له ؛ إذ فيه جعل النكرة مخبرا عنه، والمعرفة خيرا، وبطلانه ظاهر، وإن قال بذلك أبو إسحق<sup>(٣)</sup>، لانه قَالَ إِنَّ (آية) اسم كان، وَقَدْ زَلَّ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ (أَنْ) تقع صلته معرفة إذ هي في تقدير اسم مضاف على نحو قولهم: عَلِمَ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فلما كانت معرفة امتنع جعل النكرة اسما، فلم يبق إلا وَأَنْ يكون الضمير في (يَكُنُّ) للقصة، كالضمير في الآية المتقدمة .

قال الإمام عبد القاهر<sup>(٤)</sup> في وجه قول أبي إسحق : فكأنه ظن أن الكلام عار من المعرفة، هذا كلامه لكن التعليل على ما قررنا .

(١) سورة الحج آية ٤٦ .

(٢) سورة الشعراء آية ١٩٧ .

(٣) هو أبو إسحق الزجاج إبراهيم بن السري أخذ النحو عن المبرد ولزم مذهب البصريين وأخذ عنه أبو علي الفارسي / البغية ١ : ١٧٩ .

(٤) انظر رأي أبي إسحاق في المقتصد للجرجاني ١ : ٤٢٣ ومناقشة الجرجاني لرأي أبي إسحاق ورده عليه ومنه اقتبس الجندي .

• فصل • وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِمْ رَبُّهُ رَجُلًا نَكْرَةً مُبْهَمٌ يَرْمَى بِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى مَضْمَرٍ لَهُ ثُمَّ يَفْسَرُ كَمَا يُفْسَرُ الْعَدَدُ الْمُبْهَمُ فِي قَوْلِكَ عَشْرُونَ دِرْهَمًا وَنَحْوَهُ فِي الْإِبْهَامِ وَالتَّفْسِيرِ الضَّمِيرِ فِي «نَعَمْ رَجُلًا» .

قوله :

٢٧٦- «عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو»<sup>(١)</sup> .....

الكَلُومُ : الجِرَاحَات ، التَّقْدِير : عَلَى أَنَّ قِصَّةَ الْكَلُومِ أَنَّهَا تَنْمَحِي ، وَقَوْلُهُ : «إِنَّمَا نُؤَكِّلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي» إِيضًا إِلَى الْبَيْتِ فِي ذِكْرِ مَصِيْبَةٍ بَعْدَ مَصِيْبَةٍ أُخْرَى عَظِيمَةٍ .

وَلَا يَجِيءُ ضَمِيرُ الشَّأْنِ فِي بَابِ إِنْ مَسْتَكْنًا ، لِأَنَّ اسْمَ إِنْ مَنْصُوبٌ ، وَلَا يَسْتَكْنُ غَيْرُ الْمَرْفُوعِ ، لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ فَاعِلٌ وَهُوَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ يَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ اتِّصَالُ جِزْئِهِ بِهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَكِنَ .

أَمَا الْمَنْصُوبُ فَفَضْلَةٌ ، فَلَا يَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ اتِّصَالُ الْجِزْءِ فَلَا يَسْتَكِنُ .

قوله : «وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِمْ رَبُّهُ رَجُلًا»<sup>(٢)</sup> .

الضَّمِيرُ فِي (رَبُّهُ رَجُلًا) شَائِعٌ لَمْ يَرُدَّ بِهِ شَيْءٌ مَعِينٌ مِثْلُ : (زَيْدٌ وَعَمْرُو) وَإِنَّمَا

(١) فِي الْأَصْلِ وَع : (عَلَى أَنَّهَا) وَالْمَثْبُتُ مِنْ ب وَهَذَا بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ لِأَبِي خِرَاشٍ الْهُذَلِيُّ مِنْ مَقْطُوعَةٍ لَهُ يَرِثِي أَخَاهُ عُرْوَةَ وَيَكِيهِ وَيَذَكَرُ خِلَاصَ وَلَدِهِ خِرَاشٍ مِنَ الْأَسْرِ وَيَحْمَدُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ . وَأَوَّلُهَا :

حَدَّثَتْ إِلَهِي بَعْدَ عُرْوَةَ إِذْ نَجَا خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

وَالْبَيْتُ الشَّاهِدُ :

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الْكَلُومَ وَإِنَّمَا نُؤَكِّلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

انظُرْ شَرْحَ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٢ : ٧٨٢-٧٨٩ وَدِيَوَانَ الْهُذَلِيِّينَ ٢ : ١٥٨ ، وَالخِزَانَةَ ٥ : ٤٢٠-٤٠٥ ، وَابْنَ عَيْشٍ ٣ : ١١٧ ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : «عَلَى أَنَّهَا» عَلَى تَأْنِيثِ الْقِصَّةِ أَي عَلَى أَنَّ الْقِصَّةَ تَعْفُو الْكَلُومَ ، وَلِلْبَلْغَادِيِّ عَلَى هَذَا الشَّاهِدِ تَعْلِيْقٌ وَافٍ - انظُرْ الخِزَانَةَ ٥ : ٤٠٥-٤٢٠ .

(٢) إِشَارَةٌ مِنْ صَاحِبِ الْإِقْلِيدِ إِلَى نَصِّ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي الْمَفْصَلِ وَهُوَ : (وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِمْ :

أريد به شيء ما فلذا فُسِّرَ بالنكرة فقيل: (رُبُّهُ رجلاً)، ولو أريد به معيّن كما في قولك: (لي مثله رجلاً)، وأنت تريد نحو: (زيد وعمرو) لجاز أن تقول: «رُبُّكَ رجلاً»، كما جاز «لي مثلك رجلاً» فلما امتنع ذلك دَلَّ على أن المراد شائع مبهم فيجيء التمييز عنه لإبهامه وتماهه أيضاً بامتناعه من الإضافة بل هو أوغل في الامتناع من الإضافة لأنّ الضمائر لأنّضاف بوجه، وشبّهه بـ(نعم رجلاً) من حيث إنّ في (نعم) ضميراً شائعاً هو فاعله، والنكرة المنصوبة وهو (رجلاً) في هذه الصورة تفسيره.

فإذا قلت: (نعم رجلاً) علم أن المراد: نعم الرجل، كما أنك إذا قلت: «رُبُّهُ رجلاً» علم أنّ المراد ربّ رجل، ومحل الضمير في رُبُّهُ رجلاً مجرور لدخول رُبُّ عليه، وإنما ساغ دخوله عليه لإبهامه. (قال المصنف)<sup>(١)</sup>: وإنما امتنع وصف هذا الضمير المبهم لأمرين:

أحدهما: أنّ الصفة إنما تجيء بعد معرفة الذات، والذات مبهمة. والثاني: أنه على صورة الضمائر، فيحمل على الضمائر في عدم قبوله الوصف لأنّ الشيء قد يحمل على غيره لشبه وإن لم يتحقق فيه المعنى الذي تحقق به الحكم الأصلي، ألا ترى إلى حملهم تَعِدُ وأَعِدُ ونَعِدُ على يَعِدُ لِشَبْهِهِ بَيْنَهُنَّ وهو كون كلِّ مضارعاً (لوعد) وإن لم يتحقق فيهن ما تحقق من المعنى المستدعي لحذف الواو من يعد.

<sup>(١)</sup> «رُبُّهُ رجلاً» نكرة مبهم يرمي به من غير قصد إلى مضمحل ثم يفسر كما يفسر العدد المبهم في قولك: عشرون درهماً، ونحوه في الإبهام والضمير، الضمير في نعم رجلاً.

(١) في ب و ع: «قاله المصنف» والمثبت من الأصل.

• فصل • وَإِذَا كُنِّيَ عَنِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ لَوْلَا وَعَسَى ، فَالْشَائِعُ الْكَثِيرُ أَنْ يُقَالَ : لَوْلَا أَنْتَ ، وَلَوْلَا أَنَا ، وَعَسَيْتَ وَعَسَيْتُ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ . . . وَقَدْ رَوَى الثَّقَاتُ عَنِ الْعَرَبِ : لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ وَعَسَاكَ وَعَسَانِي ، قَالَ يَزِيدُ بْنُ أُمِّ الْحَكَمِ :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخْتُ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي

قوله : « وَإِذَا كُنِّيَ . . . »

الضمير بَعْدَ (لولا) وَ (عسى) يجب أن يكون<sup>(١)</sup> مرفوعاً، لأنك تقول في المظهرات : (لولا زيدٌ) و(عسى زيدٌ)، لأنَّ (لولا) من كلمات الابتداء لايجيء بعدها إلا مرفوع، و(عسى) لأتسند إلا إلى ما هو فاعل لها، فيجب أن يرتفع ما بعدها. والمضمرة قافٍ أثر المظهر في الارتفاع، والانتصاب، والانجرار إذا وقع موقعه، ويجب أن ينفصل بعد (لولا) ويتصل بعد (عسى)، لأنَّ المتصل المرفوع مما يستأثر به الفعل، فلا يجوز أن يتصل بالحرف، ولا يُصارُ إلى المنفصل في الفعل إلا عند عَوَزِ الاتصال ولا عوز للاتصال بـ(عسى).

قوله : « وَقَدْ رَوَى الثَّقَاتُ عَنِ الْعَرَبِ : لَوْلَاكَ ، وَلَوْلَايَ . »

(١) القول في «لولاي» و«لولاك» وموضع الضمير فيهما هي المسألة السابعة والتسعون من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في (لولاي) و(لولاك) في موضع رفع وشايعهم في ذلك الأخفش من البصريين والجندي ذاهب هنا في هذه المسألة مذهب الكوفيين على غير اعتياد منه في الانتصار لمذهبهم، أما البصريون فذهبوا إلى أن الياء والكاف في موضع جر بلولا، في حين ذهب المراد إلى أنه لايجوز أن يقال : لولاي ولولاك، ويجب أن يقال : «لولا أنا ولولا أنت» فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلاً. انظر الإنصاف ٢ : ٦٨٧-٦٩٥ .

أَكَّدَ بِقَوْلِهِ: «وَقَدْ رَوَى الثَّقَاتُ».

رَدَّ الْقَوْلَ الْمَبْرَدَ<sup>(١)</sup> فَإِنَّهُ يُجْرِي هَذَا مَجْرَى الْعَلَطِ، وَزَعَمَ أَنَّ لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ بِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ لَمْ يُلْتَقَ عَنْ ثِقَّةٍ، وَالْوَجْهَ مَا سَبَقَ وَهُوَ: (لَوْلَا أَنْتَ) وَ (لَوْلَا أَنَا) بِالْإِنْفِصَالِ لِدَلِيلِ أَسْلَفْنَاهُ.

قَوْلُهُ:

٢٧٧ - وَكَمْ مَوْطِنٌ

(١) الكامل ٤: ٤٨-٤٩، والخزانة ٥: ٣٤٠.

(٢) هذا بعض بيت من الطويل لزياد بن الحَكَمِ الثَّقَفِيِّ وهو بتمامه:

وَكَمَّ مَوْطِنٌ لَوْلَايَ طُحْتُ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلْبِ النَّبِيِّ مُنْهَوَى

وقد استشهد به سيويه ٢: ٣٧٤، والمبرد في المقتضب ٣: ٧٣، وهو في الخصائص

٢: ٢٥٩، وابن يعيش ٣: ١١٨ كما أورد البخداي هذا الشاهد وقصيدته في الخزانة

٣: ١٣٢-١٣٤. والشاهد فيه إتيانه بضمير المجرور بعد «لولا» وهي من حروف الابتداء.

وقد فصل ابن الشجري القول في هذا الشاهد في أماليه ونقل هذا التفصيل عنه البخداي

في الخزانة قائلا: «وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب». فمذهب سيويه أنه يرى إيقاع

المتفصل المرفوع بعدها هو الوجه كقولك: لولا أنت فعلت كذا، ولا يمتنع من إجازة

استعمال المتصل بعدها كقولك: لولاي، ولولاك، ولولاه، ويحكم بأن المتصل بعدها

مجرور بها، فيجعل لها مع المضمرة حكما يخالف حكمها على المظهر.

ومذهب الأخفش أن الضمير المتصل بعدها مستعار للرفع، فيحكم بأن موضعه رفع

بالابتداء، وإن كان بلفظ المضمرة المنصوب أو المجرور فيجعل حكمها مع المضمرة موافق

حكمها مع المظهر.

ومذهب المبرد أنه لا يجوز أن يليها من المضمرات إلا المتفصل المرفوع، واحتج بأنه

لم يأت في القرآن غير ذلك، ودفع الاحتجاج بهذا البيت وقال: إن في هذه القصيدة شذوذ

في مواضع وخروجها عن القياس فلا مرجح على هذا البيت... الخزانة ٥: ٣٣٨ - ٣٣٩.

هذا وفي ارتفاع الاسم الواقع بعد لولا خلاف بين الكوفيين والبصريين، انظر الإنصاف

ص ٥٦٠.

وَقَالَ :

لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أُحْجَجِ .

طَاحَ : هَلَكَ ، والجرم : الجسد ، وأتى بلفظ الجمع حيث قال بأجرامه كما قالوا :  
بعير ذو عثانين ، والنَّيْقُ : الجبل الشامخ ، وَقَلَّتْهُ : أعلاه ، والمنهوي : الساقط .  
وقد طعن في القصيدة أبو العباس المبرد<sup>(١)</sup> لِمَا نُهَيْتَ عَلَيْهِ مِنْ مَذْهَبِهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ  
أَنفَا ، ولقوله : منهوي ، وقال : إن انفعل لا يجيء إلا مطاوع فَعَلَّ لَكِنْ حَيْثُ يَكُونُ  
عِلَاجٌ وَتَأْتِيرُ .

وقال الشيخ أبو علي لا وجه لردِّ قصيدة رويت عن العرب .  
واستشهد به سيبويه ، وجوابه أنه مبنيٌّ على فعل متروك .

قوله : لَوْلَاكَ . . . . .

قبله :

٢٧٨ - أَوْمَتْ بِكَفِّهَا مِنَ الْهُودِجِ لَوْلَاكَ . . . . .<sup>(١)</sup>  
وبعده : أَنْتِ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجْتِنِي وَلَوْ تَرَكْتِ الْحَجَّ لَمْ أَخْرُجِ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر الكامل ٤ : ٤٨-٤٩ ، وحاشية المقتضب ١ من ج ٣ ص ٧٣ ، والخزانة ٥ : ٣٤٤ .

(٢) تمامه : لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أُحْجَجِ .

وقد اختلف في نسبه فنسبه أناس للعرجي وليس في ديوانه كما نسبه ابن يعيش في المفصل  
٣ : ١١٩ إلى عمر بن أبي ربيعة ، وكذلك البغدادي في الخزانة ٥ : ٣٣٣ والبيت ليس في  
أصل ديوان عمر وإنما هو في زيادات ديوانه ص ٤٨٧ بتحقيق محمد محيي الدين .  
والشاهد فيه كما أشار إليه البغدادي في الخزانة : ورود الضمير المشترك بين النصب والجر  
على قلة بعد لولا . وهو من السريع .

(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة / الزيادات ص ٤٨٧ ، والخزانة ٥ : ٣٣٣ .



وَقَالَ :

يَا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

قوله: «يَا أَبْتَا .....»

٢٧٩- أوله: تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَىٰ إِنَّكَ (يَا أَبْتَا).....<sup>(١)</sup>

يقول: تقول بنتي حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه مالا ومنفعة، ولعلك إذا سافرت أصبت ما تحتاج إليه.

وقد جاء «عساها» في قول المرتضي الموسوي:

٢٨٠- وَزَارَتْ وَسَادِي فِي الظَّلَامِ خَرِيدَةً      أَرَاهَا الكَرَىٰ عَيْنِي وَلَسْتُ أَرَاهَا<sup>(٢)</sup>  
تُمَانِعُ صُبْحًا أَنْ أَرَاهَا بِنَا ظِرِّي      وَتَبَدَّلُ جُنْحًا أَنْ أَقْبَلَ فَأَهَا  
وَلَمَّا سَرَتْ لَمْ تَخْشَ وَهَنَا ضَلَالَةٌ      وَلَا عَرَفَ العُدَّالُ كَيْفَ سَرَاهَا  
فَقَالُوا عَسَاهَا بَعْدَ زَوْرَةٍ بَاطِل      تَزُورُ بِلَا زَيْبٍ قَقْلْتُ عَسَاهَا

(والكرى) في البيت الأول: فاعل (أراها).

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع وتماه:

يَا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ .

وقد أشار البغدادي إلى رواية فيه عن أبي محمد الأعرابي في فرحة الأديب وهي: تانبأ بدل يا أبنا - الخزانة ٥: ٣٦٧. وقد اختلف في نسبه فقد نسب قوم للمعاج ولم أجده في ديوانه، ونسبه آخرون منهم سيبويه في الكتاب ٢: ٣٧٤-٣٧٥ لابنه رؤبة، وقد نظرت في ديوان رؤبة فلم أجده في أصل ديوانه وإنما وجدته في زيادات أبيات مفردات منسوبة إليه ص ١٨١، وقال البغدادي والأكثرون على أن هذا الرجز لرؤبة لا للمعاج والشاهد في (عساكا) حيث وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع. والمعنى أنه قد حان وقت رحيلك في طلب الرزق.

(٢) البيت وما يليه من الأبيات من الطويل في وصف رؤبة المحبوبة في الصام. والخريدة والخريد والخرود من النساء البكر التي لم تمس قط، وقيل الحية الطويلة السكوت - اللسان (خرود).

وَقَالَ :

وَلِي نَفْسُ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي  
وَآخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ، فَمَذَهَبُ سَيِّبُونِهِ، وَقَدْ حَكَاهُ عَنِ الْخَلِيلِ  
وَيُونُسَ، أَنَّ الْكَافَ وَالْيَاءَ بَعْدَ لَوْلَا فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ .

قوله :

٢٨١ - وَلِي نَفْسُ ..... (١)

يعنى : إذا نازعتها لأحملها على ما هو أصلح لها سوفتني وقالت : لعلِّي أفعل هذا الذي تدعوني إليه وعساني أفعله ، جعل عسى كعلل فنصب بها الاسم فقال عساني كما يقول (لعلني) .

قوله : «فَمَذَهَبُ سَيِّبُونِهِ» .

حَمَلُ سَيِّبُونِهِ<sup>(٢)</sup> الكاف بعد (لولا) على الجَرِّ، وأن (لولا) في هذه اللغة الضعيفة حرف جرٌّ، إذ ليس في كلامهم في باب الضمائر أن يكون الكاف مرفوعاً ولكن يكون منصوباً ومجروراً، كَنَصْرِكَ، وَغَلَامِكَ، غير أن الجَرَّ أولى ، لأن (لولا) حرف ، والحروف الجارة أكثر من الناصبة، فالحمل على ما هو الأكثر أولى .

(١) هذا بعض بيت من الوافر وهو بتمامه :

وَلِي نَفْسُ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وقد نسبة سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٧٥ إلى عمران بن حطان، وكذلك ابن يعيش ٣ : ١٢٠ ، والبغدادى في الخزانة ٥ : ٣٥٠ . والشاهد فيه قوله : (عساني) على كون الضمير، وهو الياء، منصوباً بلحوق نون الوقاية في عساني . قال في الكتاب ٢ : ٣٧٤ : (وأما قولهم : عساك، فالكاف منصوبة)، قال الراجز وهو رؤبة : (يا أبتا علك أو عساك) والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) قال عمران بن حطان : ولي نفس . . . البيت . فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٧٣-٣٧٤ .

وَأَنَّ لِـ(لَوْلَا) مَعَ الْمَكْنِيِّ حَالًا لَيْسَ لَهُ مَعَ الْمُظْهِرِ، كَمَا أَنَّ لِـ(لَدُن) مَعَ (غُدْوَةٍ) حَالًا لَيْسَتْ لَهُ مَعَ غَيْرِهَا، وَهُمَا بَعْدَ (عَسَى) فِي مَحَلِّ النَّصْبِ بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي قَوْلِكَ: لَعَلَّكَ وَلَعَلِّي، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُمَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ، وَأَنَّ الرَّفْعَ فِي (لَوْلَا) مَحْمُولٌ عَلَى الْجُرِّ، وَفِي (عَسَى) عَلَى النَّصْبِ.

والوجه الثاني: أن (لو) للشرط كـ(إن)، فلما آتتها في معنى الشرط اقتضت أن تُؤَاخِئَهَا فِي الْعَمَلِ وَهُوَ الْجَزْمُ تَحْقِيقًا لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُؤَاخَاةِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا عَمَلَهَا الْجَزْمَ لَا الْجَزْمَ، لِأَنَّ الْجَزْمَ لَا يُتَصَوَّرُ فِي غَيْرِ الْفِعْلِ «وَلَوْلَا» مُخْتَصَةٌ بِالْدُخُولِ عَلَى الْأَسْمِ، فَلَمَّا امْتَنَعَ فِيمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْجَزْمُ صِيرَ إِلَى نَظِيرِهِ وَهُوَ الْجُرِّ.

فإن قلت: فلم اختص عملها بالضمير دون الصريح؟ قلت: لأن المشهور أن لا تعمل هي، لا في الصريح، ولا في الضمير، لكن لما احتيج إلى إعمالها تحقيقاً لما ذكرنا من المؤاخاة بينها وبين (إن) الشرطية أعملوها في الضمير ليكون ذلك شاهداً عدلاً على ضعفها في العمل لأن الضمير أضعف من الصريح، فضعف المعمول يدل على ضعف العامل.

قوله: «وَأَنَّ لِـ(لَوْلَا) مَعَ الْمَكْنِيِّ».

يعني: أن لـ(لولا) حالتين، إذا دخلت على الكاف والياء يكونان مجرورين وإذا دخلت على الظاهر يكون الظاهر مرفوعاً.

قوله: «وهما بعد عسى».

أي الكاف والياء بعدها في محل نصب إجراء لها مجرى (لعل) للقرب بينهما من حيث إن (عسى) فيها معنى الترجية، كما أن في (لعل) كذلك. (وعسى) في هذه اللغة حرف نصب.

... كَمَا حُمِلَ الْجَرْ عَلَى الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِمْ : مَا أَنَا كَأَنْتَ ، وَالتَّنْصِبِ عَلَى الْجَرْ فِي مَوَاضِعٍ .

ومذهب الأخفش<sup>(١)</sup> أنهما في الموضعين في محل الرفع ولأن الرفع في (لولا) محمول على الجرّ، وفي (عسى) على النصب، أي لفظ الرفع في (لولاك ولولاي) قد خرج عن لفظ الجرّ، كما خرج لفظ الجرّ على لفظ الرفع في قولهم: (مَا أَنَا كَأَنْتَ)، معناه: (ما أنا مثلك)، ولفظ الرفع في (عساك، وعساني) جاء على لفظ النصب، كما جاء لفظ النصب على لفظ الجرّ في نحو: (رَأَيْتُ مُسْلِمِينَ وَمُسْلِمِينَ)، وَحِجَّتُهُ أَنْ (عسى) فعل، ولابدُّ له من مرفوع، (وَلَعَلَّ) ليس بفعل، وأن (لولا) لايجيء بعدها إلا مرفوع على الابتداء، إلا أن لفظ الرفع حُمِلَ في (عسى) على النصب وفي (لولا) على الجرّ.

قوله: «والنصب على الجر في مواضع».

كالثنية والجمع السالم بالواو والنون، وبالألف والتاء، صَوْنًا له من أخي الجرّ وهو الكسر، وتسمّى هذه النون نون عمادٍ، ونون وقايةٍ أيضا لبقاء الفعل بها مصونا عن أخي الجرّ.

فإن قلت: قد دخلت الكسرة الفعل عند التقاء الساكنين نحو: (لَمْ تَضْرِبِ ابْنَكَ). قلت: ذاك عارض بدليل أنك إذا سئلت عن هذه الكلمة أعني (تضرب) في (لَمْ تَضْرِبِ ابْنَكَ) قلت: إنها مجزومة، بخلاف الكسرة لياء المتكلم، فإنها لازمة، والفرق بين اللازم والعارض بيّن.

(١) انظر الإنصاف ٢: ٦٨٧، وانظر ابن يعيش ٣: ١٢٣ حيث قال: وقال الأخفش، وهو قول الفراء: إن الكاف والياء في: (لولاك ولولاي) في موضع رفع واحتج بأن الظاهر الذي وقعت هذه الكتابات موقعه مرفوع، قال وإنما علامة الجرّ دخلت على الرفع هنا كما دخلت علامة الرفع على الجرّ في قولهم: «ما أنا كَأَنْتَ» وأنت من علامات المرفوع، وهو هنا في

• فصل • وَتُعْمَدُ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ بِنُونٍ قَبْلَهَا صَوْنًا لَهُ مِنْ أَخِي الْجَرِّ، وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ الْأَحْرُفُ الْخَمْسَةُ لِشَبْهِهَا بِهِ فَيُقَالُ: إِنِّي، وَكَذَلِكَ الْبَاقِيَةُ كَمَا قِيلَ: ضَرَبْنِي، وَيَضْرِبُنِي. وَلِلتَّضْعِيفِ مَعَ كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ جَارٌ حَذَفُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْهَا فِي كُلِّ كَلَامٍ...

قوله: «وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ الْأَحْرُفُ الْخَمْسَةُ». وهي إِنْ، وَأَنْ، وَكَأَنَّ، وَلَعْلَ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَمْ يَقُلِ الْأَحْرَفُ السِّتَةَ لِأَنَّ كَأَنَّ وَأَنْ بِالْفَتْحِ وَاحِدٌ. هذه الحروف مشبهة بالفعل فتصان عما صينَ عنه هو وهو الكسرة فتعمد ياء المتكلم فيها بالنون.

قوله: «وللتضعيف». قال للتضعيف، ولم يقل للنونات ليكون (لعل) داخلا في هذا الحكم، وإنما قال: مع كثرة الاستعمال احترازا عن نحو عنَّ وجنَّ من الأفعال، لأنه يلزم نون عماد في هذه الأفعال نحو: جنَّني.

والأربعة غير (ليت) من تلك الخمسة. فإن قلت: ما الفرق بين نوني إني ونوني إنا؟ قلت: هما في إني هما في إِنْ، والذاهب نون عماد، والأولى في إنا نون إِنْ، والثانية نون الضمير، والذاهب الوسط، بدليل أنهم قالوا: لعلني ولئني، ولم يقولوا: لعلنا ولئنا في: (لعلنا ولئنا)، فإن قلت: لم لم يحذفوا النون من لعلنا وحذفوها من لعلني؟ قلت: الضمير في لعلنا هذه: النون والألف، وفي لعلني هو الياء، والنون موضع مجرور وكذلك الكاف والياء من علامات المجرور وهما في لولاي ولولاك من علامات المرفوع.

... وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ «لَيْتِي» لِأَنَّهَا مِنْهَا، قَالَ زَيْدُ الْخَيْلِ :  
 كَمْنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ بَعْضَ مَالِي  
 وَقَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي: مِنْ، وَعَنْ، وَلَدُنْ، وَقَطُّ وَقَدْ؛ إِيقَاءً عَلَيْهَا مِنْ  
 أَنْ تَزِيلَ الْكَسْرَةَ سُكُونَهَا.

نون عماد، فكما لم تحذف ياء لَعَلِّي لأنها ضمير، كذلك لم تحذف النون من لَعَلْنَا لأنها جزء الضمير.

قوله : « في كُلِّ كَلَامٍ . . . . . »

أي في المنثور والمنظوم، وبهذا احتراز عن (ليت)، لأنَّ حذف النون منها إنما جاء في المنظوم دون غيره.

قوله : « لأنها منها . . . . . »

أي : لأن «ليت» من أخوات تلك الأربعة، فإن قلت : سقوط النون في «إني» وتوكانني ولكنني» لتوالي النونات، فما للنون في «لعلّي» ساقطة مع عدم تواليهن؟ قلت : اللام مشبهة بالنون لقرب مخرجيهما.

قوله :

(١) ٢٨٢ - (كَمْنِيَّة) (١) . . . . .

(١) في ب : «كمنية جابر» والمثبت من الأصل وع.

(٢) نص البيت بتمامه كما جاء في الكتاب ٢ : ٣٧٠

كمنية جابر إذ قال لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جُلَّ مَالِي

وروايته في شرح ابن يعيش ٣ : ١٢٣ والخزانة ٥ : ٣٧٥

..... وَأَفْقَدُ بَعْضَ مَالِي

والبيت من الوافر وقد نسب فيما سلف من مصادر لزيد الخيل الذي سماه النبي - صلى الله

وَأَمَّا قَوْلُهُ: • قَدْ نِي مِنْ نَضْرِ الْخَيْبِيِّنَ قَدِي •  
فَقَالَ سَيُوبِيهِ: لَمَّا أَضْطَرَّ شَبَّهُهُ بِحَسْبِي.

قوله: تَمَنَّى مَزِيدُ زَيْدًا فَلَأَقَى أَخَا ثِقَةَ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي<sup>(١)</sup>  
كَمُنِيَةِ ..... وَيَعْتَدُهُ:

وَلَوْلَا قَوْلُهُ يَا زَيْدُ قَدْ نِي لَقَدْ قَامَتْ نُؤِيرَةٌ بِالْمَالِاسِي<sup>(٢)</sup>  
مَزِيدٌ: رَجُلٌ كَانَ يَتَمَنَّى أَنْ يَلْقَى زَيْدَ الْخَيْلِ، فَلَقِيَهُ زَيْدُ الْخَيْلِ فَطَعَنَهُ فَهَرَبَ مِنْهُ  
فَقَالَ زَيْدُ الْخَيْلِ فِي ذَلِكَ شِعْرًا<sup>(٣)</sup>.

قوله: «أخا ثقة» أي يوثق بشجاعته وصبوره، والعوالي: جمع عالية وهي من  
الرمح مايلي الموضع الذي تركب فيه السنان. (كمنية جابر): يريد أن مزيدا تمنى  
أن يلقاه كما تمنى جابر ذلك، وكلاهما لقي منه ما يكره، ونؤيرة اسم امرأة.  
والمالي: جمع مثلاة وهي الخرقاة التي تكون مع النائحة تأخذ بها الدع.

قوله: «قَدْ نِي مِنْ .....»  
٢٨٣ - تَمَامُهُ: لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْحِ الْمَلْجِدِ<sup>(٤)</sup>

عليه وسلم - زيد الخير. قال ابن يعيش: (البيت لزيد الخيل، وهو زيد بن مهلهل بن يزيد  
ابن منهب الطائي، وكان شاعرا مجيدا قدم على النبي - صلى الله عليه سلم - في وفد  
طىء، سنة تسع من الهجرة، فأسلم، وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير. وقال  
ما وصف لي أحد في الجاهلية إلا رأيت دون ملوصف غيرك). أ. هـ ابن يعيش  
١٢٤-١٢٣: ٣  
وموضع الشاهد فيه قوله: (ليني) إذ حذف نون الوقاية من ليني ضرورة.

(٢٠١) انظر البيتين في الخزانة ٣٧٥-٣٧٦.

(٣) انظر موضع القصة في الأغاني ١٦: ٤٦، وسمي بزيد الخيل لأنه كالت له ستة أفراس وهو  
الهطال، والكميت، والورد، وكامل، ودؤل، ولاحق، وانظر ترجمته في الشعراء ٢٤٤ ولما  
الغابة ٢: ٢٤١ والإصابة ٣: ٣٤.

(٤) البيت من الرجز وهو شمله:

قَدْ نِي مِنْ نَضْرِ الْخَيْبِيِّنَ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْحِ الْمَلْجِدِ

... وَعَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ مِنِّي وَعَنِي، وَهُوَ شَادُّ.

عبد الله بن الزبير هو الذي ادعى الخلافة، وكنيته المشهورة: أبو بكر، وكانوا إذا أرادوا ذمه كَنُوهُ بأبي حُبيبٍ، ويروى: الحُبَيْبَيْنِ عَلَى التَّثْنِيَةِ والجمع، فَمَنْ ثَنَّى أراد عبد الله ومُضْعَباً ابني الزبير، ومن جمع فالمراد عبد الله وقومه.

وقوله: ليس الإمام بالشحيح المُلحد.

قيل: إنما قال ذلك لأن عبد الله كان معروفاً بالبخل حتى حُكي أن أعرابياً جاء إليه مستميحاً<sup>(١)</sup> فلم يدفع إليه شيئاً فقال: لعن الله ناقهً حملتني إليك. فقال عبد الله: «إِنَّ وَرَأَيْكَهَا».

والحكاية مشهورة وستذكر بعد<sup>(٢)</sup>.

لما كان (قَدَّ) بمعنى حسب أسقط النون من قَدَنِي فقال: قَدِي، بدون النون كما يقال: حسبي بدونها.

قوله: «وَعَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ» قال:

٢٨٤ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِّي<sup>(٣)</sup>

وقد احتج به سيبويه في الكتاب ٢: ٣٧١ من غير نسبة قاتلاً: وقد جاء قطي، وقدي، فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال: قدي شبهه بحسي لأن المعنى واحد.

قال الشاعر: قدي ... البيت أ. هـ.

والبيت مختلف في نسبه إذ نسبه أبو زيد في النوادر ص ٢٠٥ لأبي نُخَيْلَةَ وابن يعيش في شرحه ٣: ١٢٤ لأبي بَحْدَلَةَ، بينما عزاه البغدادي في الخزانة ٥: ٣٩٣ لحميد بن الأرقط.

وقد توسع في شرحه وأورد آراء كثيرة من شُرَاحِهِ في الخزانة ٥: ٣٨٢-٣٩٦.

(١) مستميحاً: سائلاً عطاء - اللسان (ميج).

(٢) انظر القصة في اللسان (أسن).

(٣) لا يعرف له قائل وقيل: إنه من وضع النحاة - انظر الخزانة ٥: ٣٨٠-٣٨٢، وابن يعيش

٣: ١٢٥، وقال صاحب الخزانة: «قال ابن هشام (في شرح شواهد) إذا جُرَّتِ الباء بمن



... وَلَمْ يَفْعَلُوهُ فِي عَلِيٍّ وَإِلَيَّ وَلَدَيْي لِأَمْنِهِمُ الْكُسْرَةَ فِيهَا.

جاز حذف النون من (مِنْ) و(عَنْ)، لَأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا (أَنْ لَا تَدْخُلَهُمَا النُّونُ)<sup>(١)</sup>  
قوله : « فِي عَلِيٍّ » .

فإن قلت : لم قلبوا ألف على وإلى مع إطباقهم عن آخرهم على أن الحروف مصونات عن التصرف؟ قلت : لما مرَّ، ولأنَّ الضمير المجرور يتصل بالجار من وجهين : الإضافة وعدم قيامه بنفسه، فصار لشدة الاتصال بمنزلة ضمير الفاعل فيغير الآخر فيما نحن فيه، كما غُيِّرَ آخر الماضي فَسُكِّنَ .

فإن قلت : (ما ذكرت)<sup>(٢)</sup> موجود في نحو عصاي ومع ذا لم تقلب ألف عصا، قلت : قلبت ألف «على» لما ذكرت من شدة الاتصال مع وجوب حمله على (عليك) و(عليه) على ما مرَّ في باب الإضافة . وألف (إلى) للفرق بين المتمكن وغيره، إذ لو قيل : إِلَايَ لَا يَدْرِي أَنَّهُ حَرْفٌ جَرٌّ (أم هو الاسم الذي بمعنى النعمة)<sup>(٣)</sup> .

قوله : « لِأَمْنِهِمُ الْكُسْرَةَ » .

لأنَّ آخِرَهَا يَنْقَلِبُ مَعَ يَاءِ الْإِضَافَةِ يَاءً وَتَدْغَمُ فِيهَا، فَيَتَأَكَّدُ السُّكُونُ بِالْإِدْغَامِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى زِيَادَةِ النُّونِ، إِذْ هِيَ تَزَادُ لِلْإِبْقَاءِ عَلَى السُّكُونِ .

أَوْ عَنِ وَجِبَتِ النُّونِ لِلسُّكُونِ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِيمَا يَبْنُونَ، وَقَدْ يَتْرَكُ فِي الضَّرُورَةِ . قَالَ :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي . . . . . الْبَيْتِ

وفي النفس من هذا البيت شيء، لانا لم نعرف له قاتلا ولا نظيرا، لاجتماع الحذف في الحرفين، ولذلك نسبة ابن الناطم إلى بعض النحويين ولم ينسبه إلى العرب، وفي التحفة لم يجيء الحذف إلا في بيت لا يعرف قائله . أ. هـ الخزانة : ٥ : ٣٨١ .

(١) في الأصل وع : « أن تدخلهما النون » والمثبت من ب وهو الصواب لأن الأصل في الحروف أن لا تدخلها النون إذا أضيفت إلى ياء النفس نحو إِيَّ عَلِيٍّ، بِئْسَ .

(٢) في ب : « عين ما ذكرت » والمثبت من الأصل وع .

(٣) في ب : « أم هو اسم بمعنى النعمة » والمثبت من الأصل وع .

فإن قلت: لم خصت النون بالزيادة قبل ياء المتكلم؟ قلت: الزيادة مستلزمة للثقل، فيختار للزيادة ما هو الأقل وهو الحركة كما زيدت في أواخر المعربات، فإن تعدد زيادتها (فالأولى أن تزداد الحروف التي هي من هذه الحركات وهي حروف العلة، كما زيدت في المثني والمجموع، فإن تعدد زيادتها)<sup>(١)</sup> فالحرف الذي يشبه هذه الحروف أولى أن يُزاد، والنون مشابهة لها فتزاد لامتناع زيادة الحركة قبل ياء المتكلم لأن ياء المتكلم تستدعي كسرة ما قبلها، فلو زيدت الحركة لم تكن غير الكسرة، (فيلزم أن يصان)<sup>(٢)</sup> الفعل عن أخت الجر.

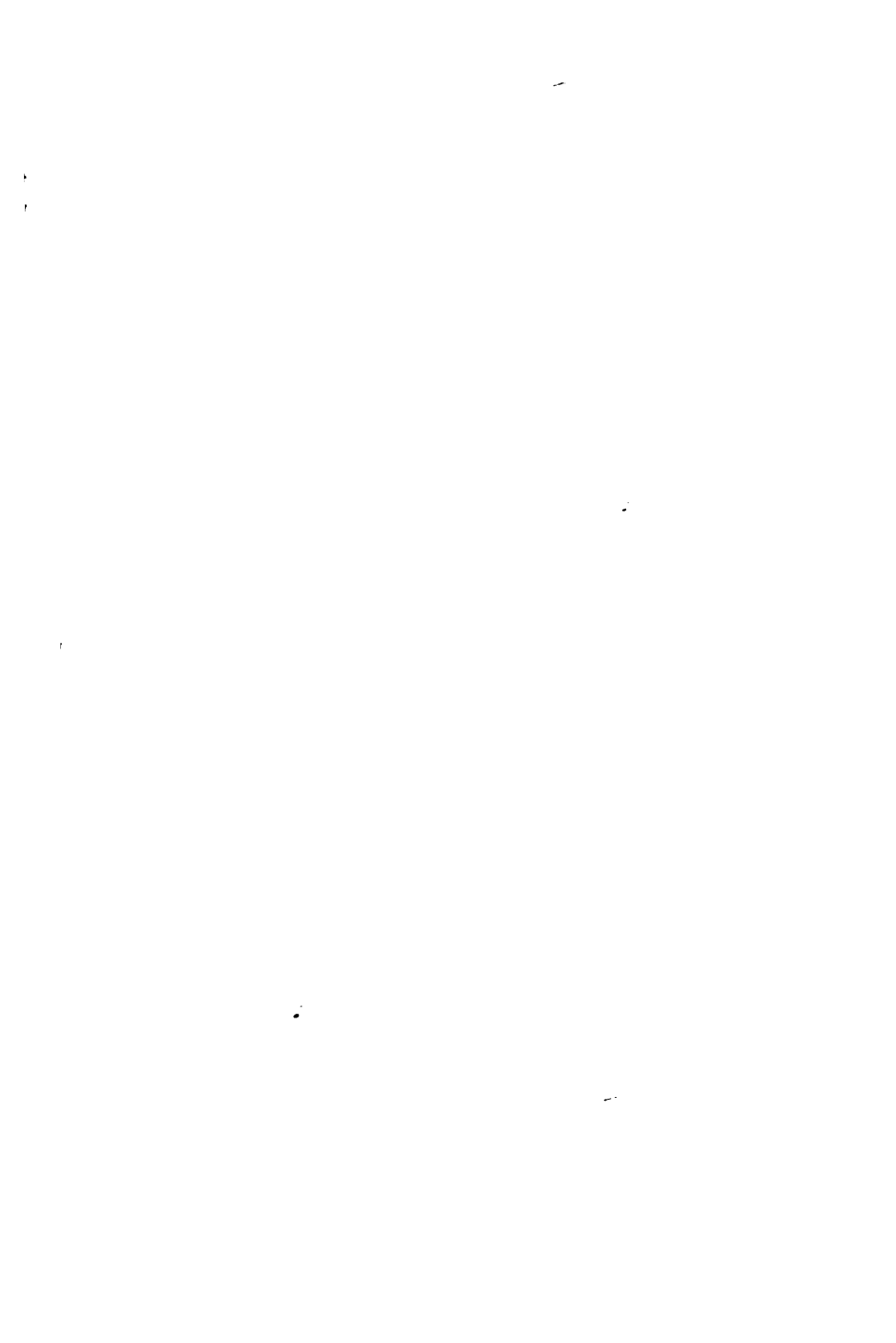
أما حروف اللين: فامتناع زيادتها ظاهر، لأن ضمير المتكلم يستعمل ساكنا، ففي زيادة الألف اجتماع الساكنين في فعل آخره حرف صحيح وفي زيادة إحدى أختيها ساكنة ما ذكرنا من اجتماع الساكنين، فلو زيدت متحركة يلزم إمّا تحريك المعتل مع الضمّ والكسرتين، أو مع توالي الكسرات، لأن الواو أخت الضم، والياء أخت الكسرة.

أما إذا زيد أحد هذه الأحرف في نحو يخشى، ويغزو، ويرمي، فمع الألف في الأول (لالتقاء الساكنين في الأخيرين)<sup>(٣)</sup>، والتقاء السواكن مع كل واحدة من أختيها إذا زيدت ساكنة، وإن زيدت متحركة يلزم في يغزو تحريك المعتل مع توالي الضمّات، والكسرتين أو الضمّتين والكسرات، وفي (يرمي) تحريك ذلك مع وقوع الضم بين كسرتين قبلها، وكسرتين بعدها، أو مع توالي الكسرات الستة، وكل ذلك مستكره جدا فامتنع لذا زيادة حرف اللين فيزاد ما يشابهه وهو النون.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب وفي الأصل مطموس والمثبت من ع.

(٢) في ب: (فيلزم أن لا يصان) وفي الأصل مطموس والمثبت من ع.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من ع.



## ٢ - \* أسماء الإشارة \*

ذَا لِلْمُذَكَّرِ وَلِئِنَّهُ ذَانِ فِي الرَّفْعِ ، وَذَيْنِ فِي النُّصْبِ وَالْجَرِّ ...

قوله : «أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ» .

اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه ، ومدلولات أسماؤها بالنظر إلى التقسيم العقلي سَتَّةَ إذ المشار مفرد ، أو مثني ، أو مجموع ، وكل واحد مذكر أو مؤنث ، غير أنهم وضعوا للثنتين منها لفظا مشتركا ، و(هؤلاء) : بالمد والقصر لجماعة المذكرين ، والمؤنثات ، ووضعوا للواحد منها ألفاظا مترادفة وهو الواحد المؤنث ، تلك الألفاظ : (ذِي ، وَتَا ، وَتِي ، وَتَهُ ، وَذَهُ) بالوصل والسكون ، ووضعوا لكل واحد من الثلاثة الباقية لفظا وهو : (ذَا) للواحد المذكر ، و(ذَانِ) لثناه ، و(ذَانِ) لثنى المؤنث ، وإنما تُثْنِيَتْ هذه الأسماء لأنها أشبهت الحروف في عدم استقلالها بافتقارها إلى الصِّفَةِ ،

واسم الإشارة والموصول يسمَّى كُلُّ منهما مُبْتَهَمًا على معنى أنه لا يدل على جنس من الأجناس المختلفة .

فإن قلت في قوله في الكتاب : (ذَانِ) بالرفع و(ذَيْنِ) في النُّصْبِ والجر ينفي ما أثبتت من بناء هذه الأسماء ، إذ لا إعراب في المبنيات ، قلت : عن هذا جوابان .

أحدهما : أنها صيغتان صيغتا للثنائية ، كما أنَّ «هما» صيغة صيغَتُ لثنائية (هو) فلا يكون انقلاب الألف إلى الياء في (ذَيْنِ) على حَدِّ مُسْلِمَيْنِ ، كما صاغوا الضمائر في الأحوال ، فوضعوا للمرفوع ضميرا ، وللمجرور ضميرا ، وللمنصوب ضميرا فكذا (ذَانِ) صيغة لثنائية (ذَا) في الرفع و(ذَيْنِ) صيغة لثنائية في النصب والجر .

ومما يدل على أن (ذَانِ) ليست بثنائية (ذَا) حذف الألف من «ذَا» إذ الألف (لا تحذف في الثنائية)<sup>(١)</sup> بل تتقلب إما واوا وإما ياء كعصوان ، ورحيان ، ومما يحقُّ ما قلنا

(١) في الاصل وع : ولا تحذف ، والثبت من ب .

.....

---

أن حكم التنئية أن يكون المثني نكرة بعد التنئية، ألا تراك تقول: هذا زيدُ الظريفُ فيكون (معرفة فإذا تُنِّيت قلت: هذان زيدان ظريفان)<sup>(١)</sup> فيكون (زيد) بعد التنئية نكرة، حتى لو أردت التعريف أدخلت اللام فقلت: (الزيدان الظريفان)، و(ذان) في تنئية «ذا» معرفة مثل «ذا» فيكون «ذان» صيغة مستأنفة لتنئية «ذا» ك(هما)، و(أنتما) في تنئية (هو) و(أنت).

فإن قلت بين (ذان) و(هما) و(أنتما) فارق، وهو أن (ذان) على لفظ التنئية الحقيقية بخلافهما، قلت: ذاك لبعد المضمرات عن التمكن وقرب أسماء الإشارة من ذلك، ألا تراهم يصفون اسم الإشارة نحو: «مررت بهذا الرجل»، ومحقرونه نحو: «ذبا» في تحقير «ذا» والوصف والتحقير من خصائص الاسم فصاغوه على صيغة تنئية الاسم المتمكن إيدانا بهذا المعنى.

والجواب الثاني: أن تنئية الاسم تزيل عنه شبه الحرف، لأن الحرف لا يشي، وتجعله ثابت القدم في الاسمية، فيعود معربا، لأن الأصل في الأسماء الإعراب.

فإن قلت، هذا باطل، لأنهم أجمعوا على أن النون في مسلمان عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في مسلم، (وليس في ذا ولا تيك).<sup>(٢)</sup>

قلت:

٢٨٥ - (سَمِعْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ)<sup>(٣)</sup>، فإنهم أجمعوا أيضا على أن النون في (أحمدان) عوض من الحركة والتنوين، وإن لم يكن في الواحد تنوين، إلا أنه لما نُثِّي نُكِّرَ وزال أحد السببين فاستحقَّ (التنوين فعوض منه النون، فكذا فيما نحن فيه

---

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع

(٢) في ب و ع: «وليس في ذا، لا ذا ولا نيك» والمثبت من الأصل

(٣) هذا محرب من السيط وبروي: حفظت شيئا.

وَيَجِيءُ «ذَان» فِيهَا فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ، وَمِنْهُ: «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ» وَتَا  
وَتِي وَتِهْ وَذِهْ بِالْوَصْلِ وَبِالسُّكُونِ، وَذِي لِلْمُؤَنَّثِ وَلِئِنَّهُ تَانِ وَتَيْنِ.

بِالْتَّثِينَةِ اسْتَحَقَّ<sup>(١)</sup> الْأَسْمَ الْحَرَكَةَ وَالتَّنْوِينَ فَعَوَّضَ مِنْهَا النَّونَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْوَاحِدِ.  
وَلَكَّ أَنْ تُجِيبَ بِجَوَابِ ثَالِثٍ وَهُوَ أَنَّ نُونَهَا تُشَدَّدُ إِذَا لَا تُشَدَّدُ نُونُ التَّثِينَةِ، لَا يُقَالُ  
فِي رَجُلَانِ رَجُلَانٌ بِالتَّشْدِيدِ، هَذَا كُلُّهُ عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالِ (ذَان) فِي الرَّفْعِ (وَالذِينَ) فِي  
غَيْرِهِ.

وَمِنْ قَالِ ذَانٌ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا فَلَا يُسْتَرَابُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وَإِنَّمَا لَمْ يُخَدَّ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ  
اسْتِغْنَاءً بِاسْمِهَا فَإِنَّ الْإِشَارَةَ هِيَ الَّتِي تَمَيِّزُهَا عَنْ غَيْرِهَا.

قَوْلُهُ: «وَيَجِيءُ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ».  
هِيَ لُغَةُ بَلْخَرِثِ بْنِ كَعْبٍ، قِيلَ كَانَ الْمَعْنَى فِي مَجِيءِ (ذَان) فِي الْأَحْوَالِ أَنَّ (ذَان)  
لَيْسَ بِتَّثِينِيَّةٍ لـ (ذَا) وَإِنَّمَا هِيَ صِيغَةٌ مَجْتَلِبَةٌ لِلتَّثِينَةِ لِأَنَّ بِنَاءَ عَلَى قَوْلِهِ (ذَا) بِلِ اخْتِرَاعًا.  
قَوْلُهُ: «وَتَا».

جُعِلَ «تَا» مُؤَنَّثٌ «ذَا»، لِأَنَّ «التاء» مِنْ عِلَامَاتِ التَّأْنِيثِ، وَهِيَ قَرِيبَةٌ مِنَ الْمَخْرَجِ مِنْ  
الذَّالِ، مَعَ أَنَّ «ذَا» قَدْ سُلِبَ عَنْهُ التَّمَكُّنُ سَلْبًا كُلِّيًّا، وَفِيهَا سُلْبٌ بِبَعْضِ التَّمَكُّنِ وَهُوَ  
أَحْمَرُ وَسُكْرَانٌ قَدْ أَخَذَ لِمُؤَنَّثِهِ صِيغَةً أُخْرَى، فَفِي الْمَسْلُوبِ سَلْبًا كُلِّيًّا اسْتِثْنَاءً الصَّيغَةَ  
أُولَى وَأَجْدَرُ.

قَوْلُهُ: «وَتِهْ وَذِهْ بِالْوَصْلِ وَبِالسُّكُونِ».  
تَجِيءُ وَذِهِي، وَالسُّكُونُ تِهْ وَذِهْ وَالِهَاءُ فِي تِهْ بِدَلِّ مِنَ الْبَاءِ فِي (ذِي)، لِأَنَّ الْبَاءَ تَجِيءُ  
لِلتَّأْنِيثِ فِي كَلَامِهِمْ كَمَا فِي تَفْعَلِينَ، وَلَمْ تَوْجَدْ الْهَاءُ فِي كَلَامِهِمْ لِلتَّأْنِيثِ، وَإِنَّمَا أَبْدَلَتْ

(١) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ وَعُ وَاثَبَتْ مِنْ ب.

... وَلَمْ يَشْنُ مِنْ لُغَاتِهِ إِلَّا تَا وَحَدَّهَا وَجَمَعَهَا جَمِيعاً أَوْلَاءِ بِالْقَصْرِ وَالْمَدِّ  
مُسْتَوِيّاً فِي ذَلِكَ أَوْلُو الْعَقْلِ وَغَيْرِهِمْ، قَالَ جَرِيرٌ:

ذَمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشِ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

\* فصل \* ويلحق كاف الخطاب بأواخرها يقال: ذاك وذانك

بتخفيف التون .

الهَاءُ مِنَ الْبِيَاءِ، لِأَنَّ الْهَاءَ أَبِينُ مِنْهَا، فَإِنْ قُلْتَ الْهَاءُ فِي نَحْوِ كَرِيمَةٍ بِالسُّكُونِ لِلتَّأْنِيثِ،  
قُلْتَ: هِيَ فِي الْأَصْلِ تَاءٌ لَكِنَّمَا صَارَتْ هَاءً لِلْوَقْفِ لِيُفْرَقَ بَيْنَ تَأْنِيثِ الْأِسْمِ وَتَأْنِيثِ  
الْفِعْلِ نَحْوِ كَرَّمْتَ هُنْدَ، وَالشَّاهِدُ لَمَّا ذَكَرْتَ مِنْ أَنَّهَا التَّاءُ وَقَفَّ بَعْضُهُمْ عَلَى نَحْوِ  
كَرِيمَةٍ بِالتَّاءِ كَقَوْلِهِ:

٢٨٦ - بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ. <sup>(١)</sup>

بالتاء .

قوله: «ولم يشن» .

(أي لم يوضع على الجواب الأول والثالث فيما سبق، وإنما) <sup>(٢)</sup> لم يشن إلا تاء لكثرة  
دورها على الألسنة، فإن قلت: ما الاسم من «ذاه» قلت «ذاه» بكماله عند  
البصريين. <sup>(٣)</sup>

وذهب الكوفيون <sup>(٤)</sup> إلى أن الاسم هو الذال وحدها، والألف زيدت لبيان الحركة،

(١) عجزه: فذ تلت فؤادة وشغفت، من أرجوزة لسؤر الذب كما في اللسان وحجف، والحجف صرب من الترس  
واحدتها حخفة، قال صاحب اللسان: ومن العرب من إذا سكت على الهاء جعلها تاء فقال هذا طلعت وحر  
الذُرت - اللسان وحجف، والإنصاف ٣٧٨، شبه الصحراء بظهر الترس، لأنها عبرت ذات أعلام يهتدي بها  
السائر.

(٢) ليس في الأصل وللتث من ب وع .

(٣) هذه واحدة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين في الحروف التي وضع الاسم عليها في (د) و(ذ) و(ذ) الطر

(٤) الإنصاف ٦٦٩ - ٦٧٧

الإنصاف ٦٧٧ - ٦٦٩

... وَتَشْدِيدِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكَ﴾، وَذَيْنِكَ، وَتَاكَ، وَتَيْكَ، وَذَيْكَ، وَتَانِكَ، وَتَيْنِكَ، وَأُولَاكَ، وَأَوْلَيْكَ، وَيَتَصَرَّفُ مَعَ الْمُخَاطَبِ فِي أَحْوَالِهِ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّنْأِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالتَّجْمَعِ .  
 قَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ وَقَالَ: ﴿ذَلِكُمْ أَمَا عَلَّمْتَنِي رَبِّي﴾  
 وَقَالَ: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾، وَقَالَ: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ .

وَالْحُجَّةُ لِأَصْحَابِنَا الْبَصْرِيِّينَ: أَنَّ ذَا مَبْهَمٍ، وَالْمَبْهَمُ كَالْمُظْهِرِ، وَالْمُظْهِرُ لَا يَكُونُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَكَذَا (ذَا) فَعَلِمَ أَنَّهُ عَلَى حَرْفَيْنِ كَمَنْ وَمَا وَكَمْ .  
 قَوْلُهُ: «وَيَلْحَقُ» .

حَرْفُ الْخُطَابِ الْكَافُ فِي (ذَاكَ) وَأَخْوَاتُهُ لغيرِ مَنْ تَشِيرُ إِلَيْهِ وَتُعَبِّرُهَا عَلَى حَسَبِ مَنْ تَخَاطَبُ نَحْوَ ذَاكَ، ذَاكَ، ذَاكُمَا، ذَاكُم، ذَاكُنَّ، فَهَذِهِ خَمْسَةٌ مَعَ (ذَا) إِذَا كَانَ الْمَشَارِ إِلَى مَفْرَدًا مَذْكَرًا، وَعَلَى هَذَا تَجْرِي الْبَوَاقِي، وَهَذِهِ الْكَافُ حَرْفٌ مُحْضٌ عَارٍ مِنَ الْأَسْمِيَةِ وَالْإِعْرَابِ إِذْ لَوْ كَانَ اسْمًا لَجَازَ إِضَافَةُ اسْمِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ وَهِيَ مَمْتَنَعَةٌ، لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تَعْرِفُ، فَإِنْ قُلْتَ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَنْكُرَ اسْمُ الْإِشَارَةِ كَمَا نَكُرُ زَيْدٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

٣٣٨ - عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا<sup>(١)</sup> . . . . . الْبَيْتِ

ثُمَّ يُضَافُ، قُلْتَ: اسْمُ الْإِشَارَةِ لَا يَنْكُرُ، لَا يُقَالُ «رُبُّ ذَا عِنْدِي» كَمَا يُقَالُ: «رُبُّ زَيْدٍ عِنْدِي»، لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي أَوْجِبَ تَعْرِفَهُ وَهُوَ الْإِشَارَةُ لَا يَنْفَصِلُ عَنْهُ، فَتَمْتَنَعُ الْإِضَافَةُ لِثَلَاثِ أَسْمَاءٍ يَلْزَمُ تَعْرِفَ الْمَعْرِفِ، فَإِنْ قُلْتَ: فَلْيُضَفْ إِضَافَةٌ لَفْظِيَّةٌ، قُلْتَ: هِيَ لِلتَّخْفِيفِ بِإِسْقَاطِ التَّنْوِينِ، وَلَا تَنْوِينُ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ، فَيُخَفَّفُ بِالْإِضَافَةِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا امْتِنَاعُهُمْ عَنِ إِضَافَةِ (الضَّارِبِ) بِاللَّامِ إِلَى (زَيْدٍ) وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَعْلَامِ، لِعَدَمِ التَّنْوِينِ فِي (الضَّارِبِ)، فَلَمَّا امْتَنَعَتْ إِضَافَةُ اسْمِ الْإِشَارَةِ إِلَى الْكَافِ امْتَنَعَ أَنْ

(١) مر سابقا - انظر ص ٢١٢ .



تكون الكاف ضميراً مثل الكاف في نحو غلامك، فلما امتنعت أن تكون ضميراً كانت حرف خطاب فقط، وبقاء النون في (ذانك) شاهد عدل على أنّ الكاف ليست بضمير، إذ لو كانت ضميراً لسقطت النون كما في (غلامك).

قال سيبويه<sup>(١)</sup> ولو كان الكاف في موضع الجر لقلت: (كيف ذلك نفسك) على حد قولك: (مررت بك نفسك)، فإن قلت: فما وجه امتناع كون الكاف ضمير مرفوع أو منصوب؟ قلت: أما امتناع الأول فلأنها ليست من ضمائر الرفع وأيضاً لا رافع قبلها، ولا يجوز أن تكون ضمير منصوب أيضاً لأنك إذا قلت: «ذاك زيد» لم يكن هنا ناصب لها.

قوله: «وتشديدها».

شُدِّدَتِ النون عوضاً مما حذف لالتقاء الساكنين وهو ألف ذا، وكذا تشديد نون اللذان، لأنه عوض من المحذوف لالتقاء الساكنين وهو الياء من الذي.

(١) الكتاب ٢ : ٢٤٥

**\* فصل \* وَقَوْهُمْ ذَلِكَ هُوَ ذَاكَ زِيدَتْ فِيهِ اللَّامُ وَفُرِّقَ بَيْنَ ذَا وَذَاكَ  
وَذَلِكَ فَقِيلَ : الْأَوَّلُ لِلْقَرِيبِ وَالثَّانِي لِلْمَتَوَسِّطِ وَالثَّلَاثُ لِلْبَعِيدِ .**

قوله : «الأول للقريب» .

أي «ذا» للقريب ، و«ذاك» للمتوسط ، و«ذلك» للبعيد ، والأصل في (ذا) أن يكون للقريب ، فلما دخل عليه كاف الخطاب صار المخاطب أقرب من المشار إليه بذا (في ذاك)<sup>(١)</sup> ، لأنه بالخطاب بالكاف (أقبل على المخاطب بكليته)<sup>(٢)</sup> ، ثم لما دخلت عليه اللام آذنت بزيادة البعد ، وهذا بناء على أن زيادة الحرف لزيادة المعنى ، والمراد زيادة الحرف في إحدى كلمتين ترجعان إلى معنى واحد وأصل كذلك ، وكم لهذا في كلامهم من نظير ، فإن شئت فعليك (بِخُشْنٍ) و(اخْشَوْشَنٍ) وبسین الاستقبال وسوف ، وإنما كسرت اللام في (ذلك) لأنها زيدت ساكنة فالتقت هي والألف الساكنة فحرکت بالكسر للأصل المهد في تحريك الساكن ، فإن قلت : فقد يفتح الساكن لخمفة الفتحة ، قلت : لو فتحت اللام هنا يلزم الالتباس بين قولك (ذلك) وأنت تريد الإشارة وقولك (ذا لك) وأنت تريد الملك أي هذا لك فامتنت الفتحة لهذه العلة ونظائر (ذا ، وذاك ، وذلك) (هنا ، وهناك ، وهناك) في الأمكنة .

(١) ليس في ب والمثبت من الأصل و ع .

(٢) في ب : «أقبل عليه بكليته» والمثبت من الأصل و ع .

وَعَنِ الْمُبَرَّدِ أَنَّ ذَاتَكَ مُشَدَّدَةٌ تَشْبِيهُ ذَلِكَ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُؤَنَّثِ تِلْكَ، وَتَالِكَ، وَهَذِهِ قَلِيلَةٌ .

\* فصل \* وَتَدْخُلُ هَا أَيْ لِتَشْبِيهِهِ عَلَى أَوَائِلِهَا فَيُقَالُ : هَذَا وَهَذَاكَ ،

وَهَذَاذَانِ ، وَهَاتَا ، وَهَاتِي ، وَهَذِي ، وَهَاتِيكَ ، وَهَؤُلَاءِ ، وَهَؤُلَاءِ .

قوله : «ذَاتَكَ مُشَدَّدَةٌ تَشْبِيهُ ذَلِكَ» .

كان أصله ذَا نِلْكَ فطلب إدغام إحداهما في الأخرى لقرب المخرجين، وقلبت اللام إلى النون لثلاثي بيطل بقلب النون إلى اللام ما في النون من مَرْبِيَةِ الْعُنَّةِ، وقيل : (شَدَّدُوها لِيُفَرِّقُوا) (١) بَيْنَ تَشْبِيهِ الْمُتَمَكِّنِ وَغَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ فِي تَشْدِيدِ نُونِ (هَذَاذَانِ ، وَهَاتَانِ ، وَاللَّذَانِ ، وَاللَّتَانِ) .

قوله : «ومثل ذلك» .

أي مثل هذه الكلمة التي هي (ذلك)، وليس ذلك باسم الإشارة إلى شيءٍ مِمَّا سَبَقَ (أَيُّ تِلْكَ وَتَالِكَ لِلْبَعِيدِ، كَمَا أَنَّ ذَلِكَ لِلْبَعِيدِ) . (٢)

قوله : «تلك» .

(أصله) (٣) : «تِي» لِلْمُؤَنَّثِ وَ«الْيَاءِ» فِيهِ لِلتَّائِيثِ كَمَا فِي ذِي ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ الْبُعْدِ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْيَاءِ وَاللَّامِ ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ إِذْ لَوْ حُذِفَتِ اللَّامُ بَعْدَمَا جَلَبَتْ لِلْبُعْدِ كَانَ حَذْفًا بَعْدَ إِثْبَاتٍ ، وَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ الْحِكْمَةِ ، لِأَنَّهُ صَنَعَ كَلَّا صُنِعَ ، ثُمَّ لَحِقَتْ كَافُ الْخُطَابِ فَصَارَ إِلَى (تِلْكَ) .

(١) في ب - «شددوا النون للفرق» وفي ع مطبوس وانثت من الأصل

(٢) ليس في ب وانثت من الأصل وع

(٣) في ب (تلك أصله) وانثت من الأصل وع

\* فصل \* وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ إِذَا أَسَارُوا إِلَى الْقَرِيبِ مِنَ الْأَمْكِنَةِ هُنَا،  
وإلى البعيد هُنَا، وَقَدْ حُكِيَ فِيهِ الْكَسْرُ، وَتَمَّ وَتَلَحُّقُ كَأَفِ الْخِطَابِ  
وَحَرْفُ التَّنْبِيهِ هُنَا، وَهَذَا يُقَالُ: هُنَالِكَ، كَمَا يُقَالُ ذَلِكَ.

قوله: «ها التي للتنبيه».

وهي نائبة عن اللام التي هي علامة للبعد، ولذا لم يجز أن يقال: (ها ذلك)  
لاستلزامه الجمع بين حرفين لمعنى واحد، (وهؤلاء وهؤلاء) الرواية بمد الأولى وقصر  
الثانية.

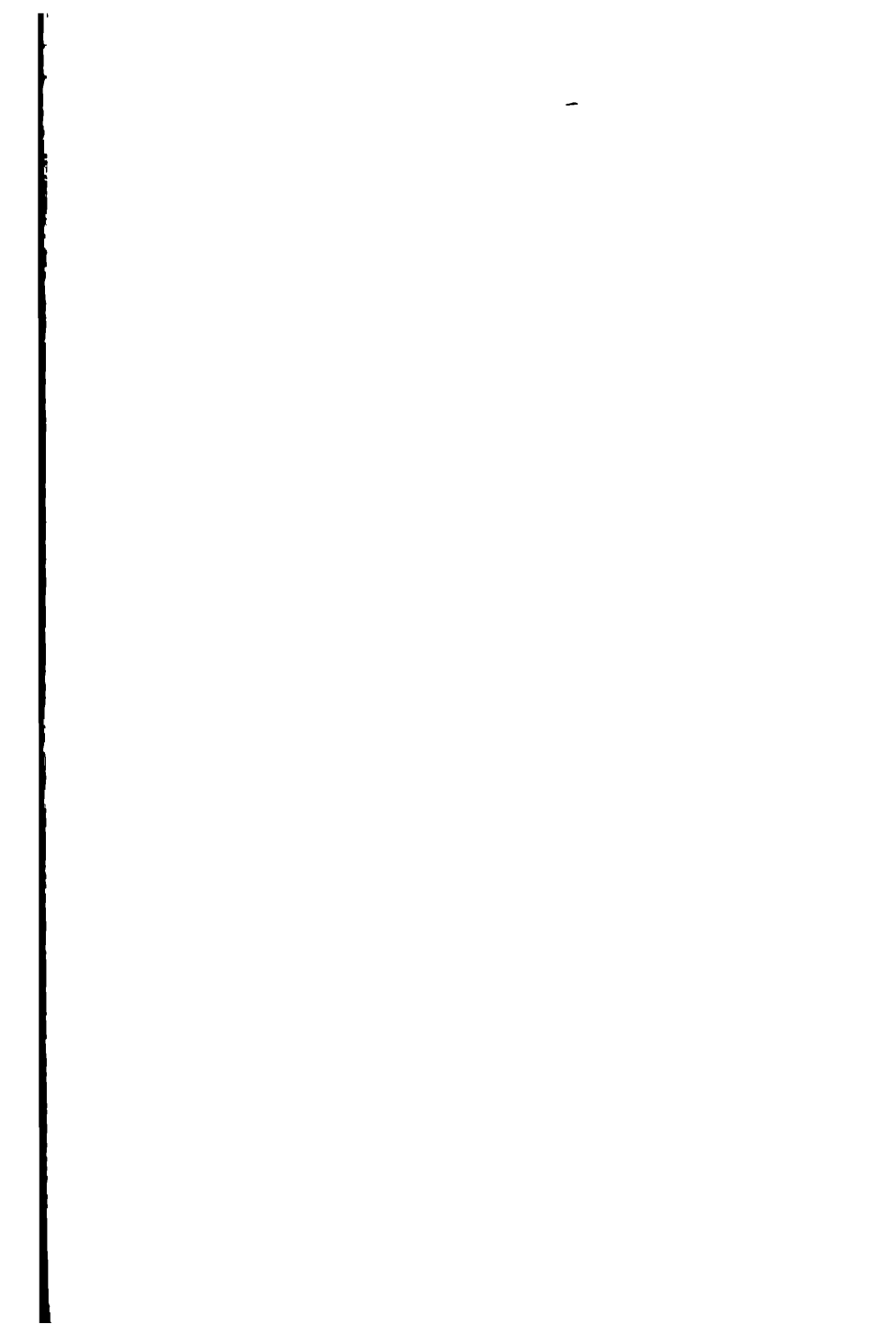
فإن قلت: لم لم تُحذف ألف ها في (ها ذلك، وهاتا وهاتي) في الكتبة، وحذفت في:  
«هذا، وهذان، وهذه، وهؤلاء» وهكذا.؟

قلت: لِقَلَّةِ الاستعمال في الأول، وكثرته في الآخر، (والجمع بين حرف التثنية  
وحرف الخطاب)<sup>(١)</sup> في (ها ذلك) لزيادة التنبيه وحث المخاطب على التفهم، وإنما أفرطوا  
في التنبيه لفرط إبهام كلمة الإشارة لتناولها جميع ما بحضرتك من الجمادات  
والحيوانات، ولكن لا يُقال (ها ذلك) لما ذكرنا من أنها أفادت البعد، فنابت عن  
اللام، فاستكروها أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد، فرفضوا الجمع.

قوله: «هنا وهنا».

الأولى بضم الهاء وتخفيف النون، والثانية بالفتح والتشديد.

(١) في ب: «والجمع بين حرفي التثنية والخطاب» والمثبت من الأصل وع.



### ٣ - \* الموصولات \*

الَّذِي لِلْمَذَكَّرِ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُشَدُّ يَاءَهُ ...

قوله: «الموصولات».

بني الاسم الموصول لمشابهته الحرف بافتقاره إلى انضمام الصلّة إليه، ووجه آخر وهو أنّ الموصول لما لم يتمّ اسماً واحداً إلا بصلته صار آخر الموصول بمنزلة حشو الكلمة، ولا إعراب في حشوها.

وقوله فيما بعد: «وهو ما لا بُدَّ في تمامه اسماً من جملة تردفه... ومن ضميره: حَدُّ للموصول، وكان حَقُّه أن يجيء به أولاً لأنه جاء به بعد ذكر الموصولات مُفصَّلة، والتفصيل ينبغي أن يكون بعد الحدّ.

والذي: (فِعْل): بفتح الفاء وكسر العين من لَدَيْ الشيء لَدَى: لزمه كَعَمِي عَمَى فهو عَمٍ.

والَّذِي فَعِيل منه، وأما اللام بمعنى الذي فهو اسم بمعنى الذي، إلا أنه وضع اسم الفاعل معها.

وأما (مَنْ)، و(مَا)، و(ذو) الطائفة فمن الموصولات، إلا أنّ الذي يقع صفة لموصوف، وهُنَّ لا يقعن صفات، والغرض من وضع الموصولات التوصل إلى وصف المعارف بالجمل في موصول يقع صفة لموصوف.

(أو الإخبار بمعاني الجمل في موصول ليس بصفة لموصوف).<sup>(١)</sup>

قوله: «مَنْ يُشَدُّ يَاءَهُ».

عن المصنّف أنّ الذي إذا شُدَّتْ ياءُه يجري بوجوه الإعراب، فيقال: جاءَ الَّذِي،

(١) ليس في الأصل والمثبت من ب و ع.

وَاللَّذَانِ لُتْنَاهُ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُشَدِّدُ نُونَهُ، وَالَّذِينَ وَفِي بَعْضِ  
اللُّغَاتِ: اللَّذُونَ لَجْمَعِهِ، وَالْأَلَى وَاللَّاءُونَ فِي الرَّفْعِ، وَاللَّذِينَ فِي الْجَرْ  
وَالنُّصْبِ، وَالَّتِي لُؤْتَيْهِ، وَاللَّتَانِ لُتْنَاهُ، وَاللَّاتِي، وَاللَّاتِ، وَاللَّائِي وَاللَّاءِ  
وَاللَّايِ وَاللَّوَاتِي لَجْمَعِهِ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى الَّذِي فِي قَوْلِهِمْ: الضَّارِبُ أَبَاهُ، أَيْ  
الَّذِي ضَرَبَ أَبَاهُ، وَمَا وَمَنْ فِي قَوْلِكَ: عَرَفْتُ مَا عَرَفْتُهُ، وَمَنْ عَرَفْتُهُ،  
وَأَيْهِمْ فِي قَوْلِكَ: اضْرِبْ أَيْهِمْ فِي الدَّارِ.

وَرَأَيْتُ الَّذِي، وَمَرَرْتُ بِالَّذِي، بِالرَّفْعِ وَالنُّصْبِ وَالْجَرْ (فَكَانَ هَذِهِ الْجَرْيُ) <sup>(١)</sup> بوجوه  
الإعراب مع قيام موجب البناء بالنظر إلى لغة من يقول في جمعه (اللَّذُونَ) في الرفع،  
(وَاللَّذِينَ) في النصب والجر لأن الإعراب في الجمع أورث في قيام موجب البناء في  
الاسم الموصول شبهة فأجراه على سنن القياس، (لأن القياس هو الإعراب في الأسماء  
ووجه لغة من يقول اللذون، واللذين هو الجرِّي على القياس في الأسماء). <sup>(٢)</sup> ووجه  
اللغة الشائعة (وهي اللذين بالياء) <sup>(٣)</sup> في الأحوال أن ذلك إيدان منهم ببناء تلك  
الكلمة.

قوله: «وَاللَّذَانِ لُتْنَاهُ».

باللامين، إنهما كُتِبَ بلامين لثلاثي يلبس المثني بالجمع في النصب والجر نحو  
اللَّذِينَ، وَاللَّذِينَ، وَخُصَّتِ التثنية بالزيادة في الخط دون الجمع لأنها أقوى منه لقرنها  
من المفرد.

قوله: «وَاللَّاتِي وَاللَّاتِ».

كلاهما بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق.

(١) هكذا في جميع النسخ وربما كان الصواب أن يقال: (فكان هذا الجرِّي) والله أعلم بالصواب

(٢) سقط من الأصل والثنت من ب وع

(٣) سقط من ب والثنت من الأصل وع

وَاللَّائِي ، وَاللَّاءِ : كلاهما بالهمزة .

وَاللَّايِ : بالياء لا غير .

وَاللَّوَاتِي : بالتاء قبل الياء .

قوله : «قولهم الضارب» .

إيثار صيغة اسم الفاعل على الفعل لمعنى وهو أنهم لما جعلوا اللام اسماً بمعنى (الذي) مع كونها حرفاً جعلوا اسم الفاعل واسم المفعول فعلين وإن كانا اسمين .

قوله : «في قولك : اضرب أيهم في الدار» .

أي اضرب الذي في الدار منهم .

قيل : الصواب أن يكتب مكان (اضرب أيهم في الدار) ، اضرب أيهم أفضل ، بدون (في الدار) على تقدير : هو الأفضل ، إذ من شرط بناء أيٍّ بمعنى الذي أن تبيء صلته محذوفة الصّدر .

وقولنا (أفضل) في : (اضرب أيهم أفضل) وقع مع (هو) المقدّر قبله صلة لهذا الموصول ، والصدر محذوف كما ترى ، أما (في الدار) : فجملة ظرفية ، والجملة صلة تامة ، فلا يكون قولك اضرب أيهم في الدار مظنة لبناء الموصول الذي هو أيٌّ .

وفي مُفَصَّلٍ مقروءٍ على الإمام سراج الدين السكاكي :<sup>(١)</sup> (اضرب أيهم في الدار) بنصب «أيٍّ» ، فعلى هذا خرج الجواب عن قول هذا القائل ، لأنَّ (أيًّا) المعرب تبيء صلته تامة ، وقوله (في الدار) صلة تامة .

(١) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي سراج الدين أبويعقوب ، عالم في النحو والتصريف والمعاني والبيان والعروض والشعر وغير ذلك ولد في جمادى الأولى عام ٥٥٥هـ وتوفي بخوارزم في أوائل رجب عام ٦٢٦هـ من آثاره مفتاح العلوم ، ومصحف الزهرة .  
انظر معجم المؤلفين ١٣ : ٢٨٢ .



وَدُو الطَّائِيَةِ الْكَائِنَةِ بِمَعْنَى الَّذِي فِي قَوْلِ عَارِقٍ .  
\* لِأَنَّحِينَ لِلْعَظْمِ دُو أَنَا عَارِقُهُ \*  
وَذَا فِي قَوْلِكَ مَاذَا صَنَعْتَ بِمَعْنَى أَيِّ شَيْءٍ الَّذِي صَنَعْتَهُ .

وانما بني (أي) إذا جاءت صلته محذوفة الصدر، لأنه اطرده فيه حذف المبتدأ من صلته وهو : (هو)، فشاباه الغايات نحو (من قبل).

قوله :

لَأَنَّحِينَ ..... أوله : (١)

٢٨٧ - لئن لم تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ .

البيت لقيس بن جرّوة الطائي، وهذه القافية سُمِّيَ عَارِقًا، ومعناه : لاكبرنُ العظم الذي أعرقه، كأنه يقول : أهجوكم فإن لم يُغَيِّرْ هجوي بعض صنيعكم فسأقتلكم، والكلام في (ذا) بمعنى الذي سيجيء من بعد إن شاء الله تعالى .

(١) البيت من الطويل نسبة ابن بعيش في شرحه ٣ : ١٤٨ إلى عارق الطائي قيس بن جرّوة بن سيف بن مالك، والبيت بنامه :

لئن لم تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ لِأَنَّحِينَ لِلْعَظْمِ دُو أَنَا عَارِقُهُ

قال ابن بعيش : والمعنى : أليت إن لم تُغَيِّرْ بعض صنيعك لأفقدن في مفاصلك كسر العظم الذي صرت أمره أي اشرع اللحم منه والشاهد فيه جعله (دو) بمعنى الذي ووصلها بالمتداً والجر

## \* فصل \* وَالْمَوْصُولُ مَا لَا بُدَّ لَهُ فِي تَمَامِهِ اسْمًا مِنْ جُمْلَةٍ تَرُدُّهُ ...

قوله: «من جملة تردفه».

أي تتبعه، إنها اشترطت في الصلة أن تكون جملة لأنها لو جعلت مفردة على نحو: «الذي منطلق زيد»<sup>(١)</sup> من غير (تقديرًا)<sup>(٢)</sup> مبتدأ محذوف وهو: (هو) قبيل منطلق يلزم ثبوت ما هو غير ثابت، وهو ارتفاع اسم واحد من غير أن يكون معه غيره، وذلك يوجب أن يصح السكوت على الاسم المفرد، وأن تقع به الإفادة وأن يستحق إعرابا من غير أن يكون معه فعل أو اسم.

فإن قلت: أليس معه الذي وهو اسم؟ قلت: بلى، غير أن وجود (الذي) كعدمه، إذ لا سبيل لأحد أن يضمه إليه ويجعله مبتدأ والمفرد خبرا، لأن (الذي) موصول، والموصول مجيئه على طريقتين:

تارة يجيء محمولا على عامل نحو: (جاءني الذي هو ضارب)، (فجاء) عامل (الذي) جاء محمولا عليه، وأخرى يجيء محمولا عليه خبره نحو: (الذي هو منطلق زيد)، (فالذي) موصول جاء محمولا عليه خبره وهو زيد، وفي قولنا: (الذي منطلق زيد) من غير تقدير المبتدأ، لم يجيء الذي لا محمولا على عامل، ولا محمولا عليه خبره، فصار وجوده كعدمه، فبقي (منطلق) مرفوعا فلو لم يقدر قبله مبتدأ وهو (هو) يلزم ارتفاع المفرد من غير أن يكون معه غيره فتجب صحة السكوت عليه ووقوع الإفادة به وحده، واستحقاقه الإعراب، وكل ما ذكرنا باطل.

والوجه الثاني: أن الصلة لو كانت مفردة يلزم عراؤها من ذكر عائد إلى الموصول في كثير من المسائل كما في: «جاءني الذي زيد» من غير (تقدير حذف)<sup>(٣)</sup> المبتدأ وهو هو.

(١) في ب: «الذي منطلق» والمثبت من الأصل وع.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٣) في ب: «من غير أن يقدر حذف» والمثبت من الأصل وع.

## ... مِنْ الْجُمْلِ الْتِي تَقَعُ صِفَاتٍ ...

والوجه الثالث: أن (الذي) وضع وَصْلَةً إلى وصف المعارف بالجمَل، فيلزم من ذلك أن لا يتمّ بالمفرد، لأنّ المفرد لا يحتاج في كونه صفة للمعرفة إلى شيء يتوصل به إلى جعله كذلك، وإنما يصير المفرد صفة للمعرفة بأن تدخل عليه الألف واللام نحو: «بزيد الكريم» ولو كان الذي موضوعاً لأن يُهَيَّء المفرد لكونه صفة للمعرفة، لكان سبيله وسبيل الألف واللام واحداً، ولوجب إذ ذاك أن لا يدخل إلا على ما يصح دخول الألف واللام عليه، وعلى ما يصح أن يكون صفة (وللزم أن يصح):<sup>(١)</sup> «جاءني الذي زيد»، لأن زيدا لا يدخله الألف واللام ولا يكون صفة.

قوله: «من الجمَل التي تقع صفات».

أي من الجمَل التي تحتل الصدق والكذب، لأنّ الفرض هو البيان، وليس الأمر والنهي بيان.

(١) في الأصل وب: «وللزم أن لا يصح» والثبت مر ع

وَمِنْ ضَمِيرِ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَتُسَمَّى هَذِهِ الْجُمْلَةُ صِلَةً وَيُسَمِّيهَا سَيِّوِيَهُ الْحَشْوَى، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقُ زَيْدٍ، وَجَاءَنِي مَنْ عَهْدَهُ عَمَّرُوا وَسُمُّ الْفَاعِلِ فِي الضَّارِبِ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ مَعَ الْمَرْفُوعِ بِهِ جُمْلَةٌ وَاقِعَةٌ صِلَةً لِلَّامِ، وَيَرْجِعُ الذِّكْرُ مِنْهَا إِلَيْهِ كَمَا يَرْجِعُ إِلَى الَّذِي، وَقَدْ يُحذفُ الرَّاجِعُ كَمَا ذَكَرْنَا.

قوله: «وَمِنْ ضَمِيرِ».

اشترط الضمير لثلاث تقع الجملة أجنبية عن الموصول وقوله (- عزَّ وجَلَّ -) ﴿١﴾  
﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ ﴿٢﴾ على تقدير بعثه الله .

فإن قلت فما وجه جواز حذف الضمير فيه؟ قلت: طول الكلام بالموصول والفعل والفاعل والضمير العائد إلى ذلك الموصول بدليل أنهم لم يجوزوا في (الضَّارِبِ أَنَا زَيْدٌ) بمعنى (الذي ضربته زيدٌ) أن تقول (الضارب أنا زيدٌ) بدون الضمير العائد إلى الموصول وهو الألف واللام لكون (الضارب) أخصر من: (الذي ضَرَبَ)، فإن قلت: اسم الفاعل مع ضميره ليس بجملة ولا بد للصلة من أن تكون جملة، فما وجه صحة قولهم: (الضَّارِبَةُ أَنَا زَيْدٌ؟) قلت: (الضارب) في الأصل: (الذي ضرب) بشهادة قوله تعالى:

﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا﴾ . . . . . ﴿٣﴾

لأنه لولا ما ذكرنا من التقدير لكان عطفا للفعل على الاسم وذلك ممتنع، وتقديره - والله أعلم -: إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا، ﴿وَاللَّاتِي تَصَدَّقْنَ﴾ ﴿٤﴾، وَأَقْرَبُوا، وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنِ

(١) في ب و ع: وجل وعزه والمثبت من الأصل.

(٢) سورة الفرقان آية: ٤١.

(٣) سورة الحديد آية: ١٨.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

وَسَمِعَ الْخَلِيلُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: مَا أَنَا بِالَّذِي قَاتِلُ لَكَ شَيْئًا،

وَقَرِيءٌ: «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ» بِحَذْفِ شَطْرِ الْجُمْلَةِ، وَقَدْ جَاءَتْ  
الَّتِي فِي قَوْلِهِمْ: بَعْدَ اللَّتْيَا وَالَّتِي مَحذُوفَةٌ الصَّلَةَ بِأَسْرِهَا وَالْمَعْنَى، بَعْدَ الْخَطَّةِ  
الَّتِي مِنْ فِظَاعَةٍ شَأْنَهَا كَيْتٌ وَكَيْتٌ وَإِنَّمَا حَذَفُوا لِوَهْمِهِمْ أَنَّهَا بَلَّغَتْ مِنَ الشَّدَةِ  
مَبْلَغًا تَقَاصَرَتْ الْعِبَارَةُ عَنْ كُنْهِهِ.

صيغة الفعل إلى صيغة الاسم لما نُبِّهَتْ عَلَيْهِ فَعَلِمَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الضَّارِبِ (الذي  
ضَرَبَ) وَ(ضَرَبَ) مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الضَّمِيرِ جَمْلَةً.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا هَذِهِ الرَّقْعَةُ فِي (الضَّارِبِ)؟ قُلْتَ: رَفْعَةُ الْمُضَارِعِ فِي الَّذِي  
(يَضْرِبُ)، فَضَّارِبٌ هُنَا: اسْمٌ مِنْ وَجْهِ، وَفَعَلَ مِنْ وَجْهِ. فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَعَلَ وَهُوَ  
مَعْرَبٌ رَفْعَتُهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُضَارِعِ.

وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اسْمٌ (أَدْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَيْهِ).<sup>(١)</sup>

قَوْلُهُ: «بِالَّذِي قَاتِلُ».<sup>(٢)</sup>

أَيُّ هُوَ قَاتِلٌ، وَالْعِدْرَةُ فِي حَذْفِ الضَّمِيرِ هُنَا: طَوْلُ الْمُوصُولِ مَعَ صَلْتِهِ وَكُونَ الْخَبَرِ  
سَاحِبًا ذِيلاً وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَكَ شَيْئًا».

قَوْلُهُ: «عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ».<sup>(٣)</sup>

(أَيُّ هُوَ أَحْسَنُ)<sup>(٤)</sup>، هَذَا إِذَا قُرِئَ بِالضَّمِّ، وَلَوْ قُرِئَ بِالْفَتْحِ فَالْحَذْفُ قَدْ انزَالُ

(١) فِي ب: «أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ».

(٢) قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي الْكِتَابِ ٢: ٤٠٤ «وَوَزَعَهُ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ سَمِعَ عَرَبٍ يَقُولُ مَا أَنَا بِالَّذِي قَاتِلُ لَكَ شَيْئًا

وَعَدَهُ قَبِيلَةً، وَمِنْ تَكْلَمِهِ هَذَا ضَبَّاهُ (أَحْرَبَ إِلَيْهِ قَاتِلُ لَكَ شَيْئًا)، قُلْتَ أَفْعَالٌ مَا أَنَا بِالَّذِي قَاتِلُ لَكَ شَيْئًا

(لَا، قُلْتَ) مِمَّا بَالَ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى؟ فَضَالٌ لِأَنَّهُ إِذَا طُلِيَ الْكَلَامُ هُوَ أُسْتَلَّ قَبِيلًا، وَكَلَّمَ طَوْنَهُ حَرَصٌ مِنْ تَرْتُّبِ هُوَ

وَقُلٌّ مِنْ يَتَكَلَّمُ بِذَلِكَ

(٤) سَطَطَ مِنْ لِأَصْلٍ وَاسْتَمْرَبَ مِنْ

(٣) سُورَةُ الْأَعْرَابِ آيَةٌ ١٥٤

\* فصل \* «وَالَّذِي» وَضِعَ وَصَلَةً إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجَمَلِ ،  
وَحَقُّ الْجُمْلَةِ الَّتِي يُوصَلُ بِهَا أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطَبِ كَقَوْلِكَ : هَذَا  
الَّذِي قَدِمَ مِنَ الْحَضْرَةِ ، لِمَنْ بَلَغَهُ ذَلِكَ .

لأن الماضي مع ضميره صلة تامة ، والحذف في مثل ما نحن بصدده ضعيف وإيه ، لأن  
فيه حذف المبتدأ والذكر العائد إلى الموصول بخلاف الحذف في ﴿أَخَذَ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ  
رَسُولًا﴾<sup>(١)</sup> فذاك ضمير مفعول وهو فُضِّلَةٌ فلا يُبَالِي بحذف الفُضَّلَاتِ .

قوله :

٢٨٨ - بَعْدَ اللَّتْيَا . . . . .<sup>(٢)</sup>

وهو تصغير (التي) : والتصغير للتعظيم كما في قوله :

٢ م وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ<sup>(٣)</sup>  
صَغَّرَ الداهية ، وأراد بها الموت ، وأية داهية أكبر من ذلك .

قوله : « (والذي) وضع وَصَلَةً . . . » .

أصل (الذي) : لَذِي بَزْنَةٌ شَجِي وَعِمِي ، والألف واللام دخلتا ليطابق بذلك  
الموصوفُ الصفة ، ويحصل بذلك تحسين اللفظ ، لا للتعريف ، لأن التعريف هنا  
بالصلة ألا ترى إلى «مَنْ» و«مَا» ، فهما موصولان وليس فيهما لام التعريف ، وإنما لزم  
لام التعريف لأنه كثر استعمالهم إياها فصارت كأنها من نفس الكلمة .

(١) سورة الفرقان آية : ٤١ .

(٢) هذا بعض شطر من أرجوزة للعجاج عدتها اثنان وسبعون شطرا ومطلعها : اِحْتَذِلْهُ لِذِي اِسْتَقْلَتْ .

والبيت الشاهد ترتيبه الثالث والخمسون في هذه الأرجوزة وهو بتمامه :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي .

وبعد : إِذَا عَلَنَهَا أَنْفَسُ تَرَدَّتْ . ديوان العجاج ٢٦٦ - ٢٧٦ .

وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣٤٧ ، ٣ : ٤٨٨ ، وابن يعيش ٣ : ١٥٣ وموضع الشاهد فيه حذف صلة (التي) اختصارا

للعلم السامع بها أراد .

(٣) قائله لبيد - ديوانه ص ٢٥٦ وقد مر البيت آنفا ص ١٢٣ .

قوله: «وَحَقُّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي يُوَصَّلُ بِهَا أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً لِلْمَخَاطَبِ» هَذَا قِيَاسُ الصِّفَاتِ كُلِّهَا، لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا يُوْتَى بِهَا (لِيَعْلَمَ)<sup>(١)</sup> الْمَخَاطَبُ بِشَيْءٍ يَجْهَلُهُ، بِخِلَافِ الْأَخْبَارِ، وَقَدْ وَضَحَ أَنَّ (الَّذِي) تَجْعَلُهَا صِفَةً، فَلَا يَبْدُ مِنْ أَنَّ تَكُونَ مَعْلُومَةً لِلْمَخَاطَبِ كَالصِّفَاتِ كُلِّهَا.

قوله: «مِنْ غَيْرِ وَجْهِ . . . . .».

أَيُّ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ وَاحِدٍ، بَلْ مِنْ وَجُوهِ كَثِيرَةٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْبَاءَ مِنْهُ، ثُمَّ كَسَرَهُ ذَالَهُ، ثُمَّ الذَّالَ.

فَإِنْ قُلْتَ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ (خَفَّفُوا «الذِّينَ»)<sup>(٢)</sup> مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ وَوَجْهِ يَقْتَضِي تَخْفِيفَهُ، قُلْتَ: قَدْ أَزَاحَ هَذَا الْوَهْمَ بِقَوْلِهِ: «وَلَا سَطَّالْتَهُمْ».

قوله: «وَالضَّارِبُتُهُ هُنْدٌ».

التَّاءُ فِي (الضَّارِبَتِهِ): عَلَامَةُ التَّانِيثِ، وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى الْمَوْصُولِ مُسْتَكْرَمٌ فِي الضَّارِبَتِهِ، وَالضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ الْمَنْصُوبُ يَرْجِعُ إِلَى مُذَكَّرٍ جَرَى ذِكْرُهُ فِي الْمَجْلِسِ.

(١) فِي الْأَصْلِ (إِلَّا لِيَعْلَمَ) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ بٍ وَعَ، فَهِيَ الْمُنَاسِبَةُ لِلْمَعْنَى لِأَنَّ الصِّفَةَ تَخَالَفُ الْحَرَّ فَالْحَرُّ بِسْمِي أَنْ يَكُونَ مَعْهُلًا عَدَّ الْمَخَاطَبِ.

(٢) فِي بٍ وَعَ «خَفَّفُوهُ» وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ

وَلَا سِطَّالَتِهِمْ إِيَّاهُ بِصِلَتِهِ مَعَ كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ خَفَّفُوهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ  
فَقَالُوا: اللَّذِّ بِحَذْفِ الْيَاءِ ثُمَّ اللَّذِّ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ، ثُمَّ حَذْفُوهُ رَأْسًا  
وَأَجْتَزَّؤُوا عَنْهُ بِالْحَرْفِ الْمُنْتَبِسِ بِهِ وَهُوَ لَامُ التَّعْرِيفِ، وَقَدْ فَعَلُوا مِثْلَ  
ذَلِكَ بِمُؤَنَّثِهِ فَقَالُوا: اللَّتِّ وَاللَّتِّ، وَالضَّارِبَتُهُ هِنْدُ، أَيْ الَّتِي ضَرَبَتْهُ هِنْدُ،  
وَقَدْ حَذَفُوا النُّونَ مِنْ مُثْنَاهُ وَجَمُوعِهِ قَالَ الْأَخْطَلُ:

أَبِي كَلَيْبِ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَ الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ  
وَقَالَ: وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ.

قوله:

١٩٩م - أَبِي كَلَيْبِ.....<sup>(١)</sup>

أبي يابني كَلَيْبِ، هذا القائل يمدح نفسه، ويفتخر بعَمِيَّه، قوله: «وَفَكَكَا  
الْأَغْلَالَ»: أي كانا يفكان الأَسْرَاءَ (عن السلاسل)،<sup>(٢)</sup> والأغلال والقيود ومخلصانهم  
من أيدي الأعداء.

قوله:

وَإِنَّ الَّذِي.....

حَانَتْ: أَيْ هَلَكَتْ، وفلج: اسم موضع،<sup>(٣)</sup> وقمامه:

٢٠٠م - هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَأُمُّ خَالِدِ.

ونظير (الذي) هذه ما في بيت الحماسة<sup>(٤)</sup> وهو:

(١) سقت الإشارة إليه وهو للأخطل - انظر (ص ٦٤٥) والشاهد فيه حذف النون من (الذِّ).

(٢) في الأصل وع: وعن السائل وهو تحريف وصوابه المثلث من ب.

(٣) البيت مرآفا (ص ٦٥٧) والشاهد فيه هنا على أن أصله «وإن الذين» فحذفت نونه تخفيفاً.

(٤) انظر شرح الحماسة للعرزوقي ١: ٣٢ وهو ثاني بيت من المرحز لشهل بن شيبان الرُّمَاني شاعر جاهلي، والشاهد فيه حذف النون من (الذي) وأصله كالذين كانوا.



.... وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَحُضِّمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾

٢٨٩ - عَسَى الْيَوْمَ أَنْ يُرْجِعَنَّ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا.  
(أَيُّ كَالَّذِينَ كَانُوا)،<sup>(١)</sup> وكذا الكلام في الآية<sup>(٢)</sup> أي: «كَالَّذِينَ خَاضُوا» أي خضتم مُشْبِهِينَ الَّذِينَ خَاضُوا أو خوضاً مثل خوض الذين خاضوا، فيكون على هذا التقدير مصدراً، وعلى الأول حالاً، هذا إذا جعل الضمير وهو الواو في (خاضوا) عائداً إلى (الَّذِي)، وإن جعلنا الضمير العائد إليه ما حذف من ضمير المفعول بعد الواو في «خاضوا» على نحو (كالخوض الذي خاضوا) يكون مصدراً لا غير (الذي) على هذا يجب أن يكون (على)<sup>(٣)</sup> ما يقتضيه بابه.

(١) سقط من الأصل وع والمثبت من ب.

(٢) نص الأبناء ﴿وَحُضِّمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ آية ٦٩ من سورة التوبة

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ب وع

\* فصل \* وَجَمَالَ الَّذِي فِي بَابِ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ جَمَالِ اللَّامِ الَّتِي بِمَعْنَاهُ حَيْثُ دَخَلَ فِي الْجُمْلَتَيْنِ الْأِسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ جَمِيعًا، وَلَمْ يَكُنْ لِلَّامِ مَدْخَلُ إِلَّا فِي الْفِعْلِيَّةِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ فِي قَامِ زَيْدٍ، وَزَيْدٍ مَنْطِقًا، الَّذِي قَامَ زَيْدٌ وَالَّذِي هُوَ مَنْطِقٌ زَيْدٌ، وَالْقَائِمُ زَيْدٌ، وَلَا تَقُولُ أَهْوَى مَنْطِقٌ زَيْدٌ، وَالْإِخْبَارُ عَنْ كُلِّ اسْمٍ فِي جُمْلَةٍ سَائِعٌ إِلَّا إِذَا مَنَعَ مَانِعٌ.

قوله: «وَجَمَالَ الَّذِي . . . .».

هذه مسألة شريفة نُعْثِرُكَ عَلَى أَسْرَارِ فِيهَا لَطِيفَةٌ، فَإِنْ حَدَّثْتَ (١) الْفِطْنَةَ بِضَبِّكَ (٢) عَنْ مَدَاحِضِ (٣) الشُّبِّهِ وَمَزَالِقِهَا، وَأَطْلَعَكَ ذَكَوْكَ عَلَى مَا فِيهَا مِنْ غَوَامِضِ النُّخْبِ (٤) وَدَقَائِقِهَا، وَرَفَّكَ اسْتِقَامَةَ الطَّبِيعِ إِلَى مَعَارِجِ هَاتِيكَ الْأَسْرَارِ، كُنْتَ - لَعْمَرِي - جُهَيْنَةَ الْأَخْبَارِ (٥) فِي بَابِ الْإِخْبَارِ، فَهَا نَحْنُ نَلْقِيهَا إِلَيْكَ مُسَهِّلِينَ لَهَا أَيَّ تَسْهِيلٍ، وَمُسْتَمْسِكِينَ (٦) فِيهَا بِمَا عَلَيْهِ التَّعْوِيلُ مِنْ عُرَى التَّعْلِيلِ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

اعلم أن (الذي) أوسع مجالاً من اللام التي بمعناها، حيث دخل في الجملتين الاسمية والفعلية، ألا ترى أنك تقول في الإخبار عن (زيد): (قام زيد) و(زيد منطلق) (الذي قام زيد)، و(الذي هو منطلق زيد)، فقد وقع في صلبه الفعل مرة وهو (قام) والاسم أخرى وهو (هو).

(١) حَدَّبْتُ حَدْبًا: عطف وأشفق. اللسان (حدب).

(٢) الضُّعْبُ: المُضْد. اللسان (ضع).

(٣) مداحض: مزالقي. اللسان (دحض).

(٤) النُّخْبُ: جمع نخبة وهي الشيء المختار. اللسان (نخب).

(٥) جهينة: أبو قبيلة، وهو هنا مأخوذ من المثل: وعند جهينة الخبر اليقين. الميداني ٣: ٢.

(٦) في ب: (ومتمسكين) والثبت من الأصل وع.

ولا تدخل اللام إلا في الفعلية نحو: (القائمُ زيدٌ) في الإخبار عن زيد في: (قام زيد)، وليس لك أن تقول (أهُوَ مُنْطَلِقٌ زيد) في الإخبار عن زيد في قولك: (زيد منطلق)، والفرق أن اللام فرَعٌ على (الذي) ومن المعلوم أن رتبة الفرع منحطة عن رتبة الأصل، فتنحط رتبة اللام بامتناع دخولها على إحدى الجملتين.

فإن قلت: فما وجه اختصاصها بالفعلية؟ قلت: لأنها تقتضي الاسم المشتق، أما اقتضاؤها الاسم فظاهر، وأما اقتضاؤها المشتق فلأنها لو ساء الإخبار بها عن زيد في (زيد منطلق) يلزم أن تدخل على الضمير على نحو: (أهُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ) كما تقول: (الذي هو منطلق زيد)، وهكذا الإخبار عن نحو عَمْرٍو ويكر، وامتناع دخول اللام على الضمير بَيْنَ لا يخفى، لأن الضمير معرفة (والمعرفة لا تَعْرِفُ)<sup>(١)</sup> فلم أن الإخبار بها في الجمل الاسمية ممتنع، أما إذا أخبر بها في الجملة الفعلية كما في (القائمُ زيدٌ) بمعنى الذي قام زيد فليس في ذلك ما ذكرنا من الفساد، والإخبار بها في الجمل الفعلية لا يتأتى إلا بدخولها على الاسم المشتق، والمشتق لا يُشْتَقُّ إلا من الفعل أبداً فتختصُ هي بالفعلية.

فإن قلت فأيّة نُكْتةٍ دعت إلى إثارة المشتق من الفعل أبداً مع أن الفعل هو الأصل في الجملة دون المشتق؟ قلت: النكتة الداعية إلى ذلك أن اللام أجنبية في هذا الباب فرع على (الذي)، فلم تدخل هي على الفعل، لتكون حالة الفرعية مشاكلةً لحالة الأصالة، وهي في حالة الأصالة وهي حالة التعريف قد امتنعت من الدخول على الفعل، لأنها للتخصيص (والفعل أب للتخصيص)،<sup>(٢)</sup> فتمتنع من الدخول على الفعل في حالة الفرعية لما ذكرنا من روم المشاكلة، ولذا جعل اسم الفاعل نائباً مناسباً

(١) في ب وع - «المعرّف لا يعرّف» والمثبت من الأصل.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع

الفعل، واجتزىء بذلك مع ضميره عن الصلة وإن لم يكن اسم الفاعل مع ضميره جملة، لما ذكرنا (في صدر الكتاب)،<sup>(١)</sup> لأن ذكره كذكر الفعل، فقولك (القائم زيد) بمنزلة (اليَقُومُ)، والفعل مع ضميره جملة ألا ترى أن اسم الفاعل لما لم ينب عن الفعل مع الذي لم يُجْتزَأْ باسم الفاعل عن الصلّة، ولم يجز (الذي قائم زيد) من غير أن يقدر حذف مبتدأ قبل قائم، لأن (الذي) لا يقتضي الاختصاص بالاسم، فلا عذر في العدول عن لفظ الفعل وجعل اسم الفاعل جملة، لأنه كلفة عنها مندوحة وإذ قد وقفت على ما ذكرنا، فلا بد من أن نكشف النَّقَابَ عما هو الغرض في الإخبار بالموصول، ونرفع الحجاب عن طريقته لذوى العقول ليتسلقوا بذلك إلى العلائي، مما لهم من أقاصي الأمان، فالغرض هو إزاحة الشبهة بخبر مبتدأ موصول عن محدث عنه أو حديث أو فضلة نحو: (الذي قام زيد)، (والذي زيد هو منطلق)،<sup>(٢)</sup> (والذي ضربته زيد) في الإخبار عن زيد في: (قام زيد)، وهو محدث عنه وعن منطلق في (زيد منطلق) وهو حديث، وعن زيد في: (ضربت زيدا) وهو مفعول فضلة فإنك لما قلت: (الذي قام) لم يُدر من القائم، فقولك (زيد) انزاحت تلك الشبهة، ولما قلت: (الذي زيد هو) لم يُدر أنه منطلق أم قاعد أم قائم، ولما قلت الذي ضربته لم يعلم أن المضروب من هو بقولك (منطلق) في الأول، و(زيد) في الثاني لم تبق الشبهتان العارضتان فيهما فظهر أن الغرض هو إزاحة الشبهة، أما الطريقة: فهي أن تُصدّر الجملة بالموصول، وتنزع منها الاسم الذي وقع فيه شبهة، وتضع موضعه ضميرا وتأتي بذلك الاسم في عجزها نحو: (الذي هو منطلق زيد) في (زيد منطلق) أما تصدير الذي فليكون كناية عما هو معلوم للمخاطب، كما إذا بلغك أن شخصا منطلق، فقول القائل لك: (الذي) في: (الذي هو منطلق زيد) كناية عما بلغك من شخص

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) في الأصل «والذي هو زيد منطلق» والمثبت من ب وع. لأنه المناسب لسياق الكلام.

وطريقة الإخبار أن تصلر الجملة بالموصول ، وتزخلق الاسم إلى  
عجزها واضعاً مكانه ضميراً عائداً إلى الموصول ، ياتهُ آتكَ قَوْلٌ فِي  
الإخبارِ عَنْ زَيْدٍ فِي : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ : الَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ ، وَعَنْ مُنْطَلِقِ  
الَّذِي هُوَ زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ ، وَعَنْ خَالِدٍ فِي قَامَ غُلامٌ خَالِدٌ : الَّذِي قَامَ غُلامُهُ  
خَالِدٌ أَوْ الْقَائِمُ غُلامُهُ خَالِدٌ ، وَعَنْ اسْمِكَ فِي ضَرَبْتُ زَيْدًا : الَّذِي ضَرَبْتُ  
زَيْدًا أَنَا أَوْ الضَّارِبُ زَيْدًا أَنَا .

ما منطلق ، وأما نزع ذلك الاسم فلامتاع انتظام الكلام بيقائه ، لأن السمع قد يقرّر  
عنده انطلاق شخص ولم يتقرّر عنده أن ذلك الشخص هو زيد أم عمرو ، أو غيرهما ،  
فيلزم أن يتزع ذلك الاسم ويحاء به في الآخر لأنه خبر لكونه محكوماً به ، فأتت في  
قولك : (الذي هو منطلق زيد) حاكم على الشخص الذي قام به الانطلاق ، بأنّه زيد  
وما يقع به الحكم فهو الخبر ، ثبت بهذا وجوب الترع والتأخير .

وأما وضع الضمير مكانه عائداً إلى الموصول ، فلأن الموصول لا يلد له من ضمير  
عائد إليه ، والموصول والضمير كلاهما كتابة عما تقرّر عند السامع من شخص قام به  
الانطلاق فصلا بمنزلة (زيد) في : (زيد منطلق) ، فيجب أن يقع موقعه كمن لما امتنع  
وقوعها موقع اسم واحد لما في ذلك من الإحالة وامتنع تقديم الضمير على الموصول  
لبقائه بلا مرجع تعيين الضمير لوقوعه موقع زيد .

قوله : «وتزخلف» .

من قوهم زخلفه من رأس التل إذا ألقاه .

قوله : «الذي هو منطلق زيد» .

(وهو منطلق) جملة اسمية وقعت صلة للموصول ، والموصول مع صلة مفرد ،  
فلا بد من أن يؤتى مزيد ليتم الكلام ، وكذا الكلام في الامة السنية . فصلة في الأول

(زيد هو) وفي الثاني: (قام غلامه) وفي الثالث: (قائم غلامه) بمعنى (قام غلامه).

فإن قلت: (أخبر عن الغلام) (١) في (قَامَ غُلَامٌ خَالِدٌ) قلت: الذي قام غلامٌ خالد ولم أصنع هنا شيئاً غير تصدير الجملة بالموصول من حيث الظاهر لكنّ التقدير: (الذي قام هو غلام خالد).

فإن قلت: لم عدلت عما أوضحت من الطريقة حيث لم تزحلف الغلام عن عجز الجملة، فالعجز في: (قام غلام خالد) خالد، فالزحلفة بأن نجيء بالغلام عقيب خالد؟

قلت: لما اتصل المضاف بالمضاف إليه وتنزلاً منزلة شيء واحد صار كأنّ غلام خالد اسم واحد زحلف على عجز الجملة، لما زحلف زيد عن عجزها في (الذي ضربته زيد) في الإخبار عن (زيد) في (ضربت زيداً).

والصلة في مثاله الرابع: (ضرب زيداً)، وإنما انقلب التاء في ضربت منفصلاً، فقول: (الذي ضرب زيداً أنا) لعدم تصور التأخير بدون الانفصال.

وفي الخامس: (ضارب) بمعنى ضرب، ولو أردت الإخبار عن زيد في ضربت زيداً قلت: الذي ضربته زيد، ف(الذي): مبتدأ (وضربته): صلته، والضمير عائد إليه، و(زيد) خبره، ولك أن تقول: (الذي ضربت زيد): بدون الضمير إذ الحذف غلب على الضمير الموصول في مثل هذه الصورة، أعني، إذا وقع فضله كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (٢) ولو أردت الإخبار بالألف واللام قلت: (الضاربة أنا زيد)، فالضمير عائد إلى الألف واللام، و(أنا): مرفوع بالضاربه وليس فيه ضمير؛ لأنّ ضمير المتكلم إما التاء كما في (ضربت) أو المستكن كما في (أنا ضارب) وليس في

(١) في ب: وأخبرني عن الغلام، والمثبت من الأصل وع.

(٢) سورة الفرقان آية ٤١.

الضاربه تاء المتكلم ولا ضميره المستكن أيضا، لأنَّ اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله (لم يحتمل)<sup>(١)</sup> الضمير، بل يبرز على ما سبق في «هندُ زيدُ ضاربهُ هي»، ألا تراك أبرزت ضمير هند وهو (هي) من ضاربهُ لجرها خبراً على زيد مع كونها فعلا (لهند)، فكذلك نقول (الضاربهُ أنا زيدُ) فتأتي بـ(أنا) لأن الفعل لك أيها المتكلم، وقد جرى اسم الفاعل على الألف واللام، وهو كناية عن زيد لا عنك، فهو بمنزلة أن نقول: (زيد ضاربهُ أنا) فتبرز الضمير، لأنَّ الفعل لك، وقد جرى خبراً على زيد ولم تحتج إلى هذا الصنيع في (الذي ضربته زيدُ)، فلم تقل (الذي ضربته أنا زيد) لأن الفعل قد اتصل به الضمير اللفظي وهو التاء، فدل على أن الفعل للمتكلم، ولو أردت الإخبار عن الواو في (ضربوا زيدًا) لقوم جرى ذكرهم في المجلس قلت: (الضاربون زيدًا هم) بقلب المتصل وهو الواو في (ضربوا) منفصلاً للتأخير، ولو أخبرت عن «زيد» قلت: (الضاربه هم زيدُ)، أبرزت ضمير اسم الفاعل لأنه جرى على غير من هوله لأنه فعل القوم، وقد جرى على الألف واللام، وهما كناية عن (زيد) ولو لم تبرز لقلت: (الضاربوه زيد)، ومن المعلوم أن اسم الفاعل يفرد إذا فصل ضميره، لأن الضمير المنفصل كالاسم المظهر، ومع المظهر الأفراد نحو: (ضاربُ غلاماه)، فكذا عند الفصل، فلذا تقول: (الضاربهُ هم زيد)، كما تقول: (الضاربه غلامهم زيد)، فإن أتيت بالمسألة على قولهم: (أكلوني البراغيث)، قلت: (الضاربوه هم زيد)، لأنَّ اسم الفاعل جرى على الألف واللام، وهو لغيره، ولم يُجْزَأْ أن تقول: (الضاربوه زيد)، وإن علم أن الفعل ليس لزيد، لأنَّ اسم الفاعل مجموع وزيد مفرد، لأن الضمير لا يستكن في اسم الفاعل إذا جرى على غير صاحب الفعل حصل اللبس أو لم يحصل على ما بيَّنا قبل.

(١) في الأصل «يحتمل» والثبت «مربوع»

وَعَنِ الذُّبَابِ فِي: يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ: الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ  
 الذُّبَابُ، أَوْ: الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذُّبَابُ.  
 وَعَنْ زَيْدٍ: الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ، أَوْ: الطَّائِرُ الذُّبَابُ  
 فَيَغْضَبُ زَيْدٌ.

قوله: «وعن الذباب».

إذا أُخبرت عن الذباب من قولك: (يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ) قُلْتَ: (الذي يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابِ)، فالذي: مبتدأ، ويطيرُ: صلته، وفيه ضمير يرجع إليه، (يفغضبُ زيدٌ): معطوف على يطير، (والذباب): خبر المبتدأ.

وإن أُخبرت عن الذباب باللام، قلت: (الطَّائِرُ فيغضبُ زيدُ الذبابِ) (فالطائرُ) مبتدأ، (يفغضبُ) معطوف عليه، (وزيد): مرفوع بيغضب والذباب خبر المبتدأ، وهذا العطف من قبيل قوله تَعَالَى:

﴿إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا...﴾<sup>(١)</sup>.

عَطَفَ الفعل وهو (أقرضوا) على الاسم في الظاهر، وهو (الْمُصَدِّقَاتِ) (لكن التقدير: الذين تصدقوا)<sup>(٢)</sup> واللاتي تصدقن وأقرضوا الله.

وإن أُخبرت عن زيد قلت: (الذي يطيرُ الذُّبَابُ فيغضبُ زيدٌ)، فهـ الَّذِي: مبتدأ، وفي «يفغضبُ» ضميرُ يرجع إليه، (وزيد) خبر المبتدأ وليس بمرفوع بيغضب، لأن المخبر عنه محلُّ محله الضمير، ولو زعمت أنك ترفع في هذه المسألة زيداً بـ(يفغضب) خَطِئْتَ لتعريتك الصلَّة عن ذكر الموصول.

ولو رفعت (زيدا) بيغضب في: (الذي يطيرُ الذُّبَابُ فيغضبُ زيدٌ في داره عمرو)،

(١) سورة الحديد آية: ١٨.

(٢) في ب: «لكن التقدير كأنه إن الذين تصدقوا» والمبت من الاصل وع.



بإعادة الضمير من (داره) إلى الموصول وجعل (عمرو) خبراً للمبتدأ صح، وهذا واضح.

ولو أخبرت عن (زيد) باللام قلت: (الطائر الذباب فيغضبُ زيد)، فالطائر مبتدأ، (والذباب): مرفوع بطائر على تقدير: (الذي يطير الذباب)، ويغضب معطوف على (الطائر)، وفيه ضمير للموصول، و(زيد) خبر المبتدأ.

وقيل: هذه الصورة وهي: (يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ) مما وضعه سيويه، فإن قلت: هل لتعيين الفاء في هذه المسألة فائدة؟

قلت: اللهم نعم، لأنك إذا أردت الإخبار عن الذباب، أو عن زيد من قولك: (يطير الذباب ويغضب زيد) بالواو قلت: (الذي يطير ويغضب زيد الذباب)، أو: (الذي يطير ويغضب زيد) لم يصح كما صح مع الفاء، والفارق بينهما أنك لما جئت بالواو مكان الفاء أوقعت في الصلة ما هو أجنبي عنها، وهو: (يغضب زيد) في الأول، (ويطير الذباب) في الثاني إذ ليس فيها ضمير يعود إلى الموصول، وإنما ضميره في الأول (يطير)، وفي الثاني في (يغضب)، والواجب في الصلة أن تُعَرِّى هي مما هو أجنبي عنها، فإن قلت: عين ما ذكرت في الواو موجود في الفاء، قلت: مسلم، غير أن الفاء تجعل الجملتين الصلة والجمله الأجنبية جملة واحدة لحدوث معنى المجازاة معها، لما لها من عرق يضرب في باب المجازاة دون الواو، والتقدير في (الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ) (إن طارُ الذبابُ غَضِبَ زيدٌ)، فلما تَنَزَّلَ الجملتان بسبب الفاء منزلة جملة واحدة اكتُفِيَ بضمير واحد، فقولك: (الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ) أي «فيغضب» هو بمنزلة قولك: «جاءني الذي إن تُكرمه يُكرِّمك زيدٌ»، في أن العائد إلى الموصول من إحدى الجملتين وهو الهاء من تُكرِّمه، وقد اكتُفِيَ بذلك لأن كل واحدة من الجملتين بمنزلة جزء من الجملة، وعود ضمير واحد من جزأي الجملة كابن كما

وَمَا اَمْتَنَعَ فِيهِ الْاِخْبَارُ ضَمِيرُ الشَّانِ ؛ لِاسْتِحْقَاقِهِ اَوَّلَ الْكَلَامِ وَالضَّمِيرُ فِي مُنْطَلِقِي فِي : «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» ، وَالْهَاءُ فِي : «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» وَ(مِنْهُ) فِي السَّمْنُ مَنَوَانٌ مِنْهُ بِدِرْهِمٍ ، لِأَنَّهَا إِذَا عَادَتْ إِلَى الْمَوْصُولِ بَقِيَ الْمُبْتَدَأُ بِلَا عَائِدٍ ، وَالْمُضَدَّرُ وَالْحَالُ فِي نَحْوِ : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ الَّذِي هُوَ زَيْدًا قَائِمًا ضَرَبِي أَعْمَلْتَ الضَّمِيرَ ، وَلَوْ قُلْتَ : الَّذِي ضَرَبِي زَيْدًا إِيَّاهُ قَائِمٌ أَضْمَرْتَ الْحَالَ ، وَالْحَالُ نَكْرَةٌ أَبْدَاءً ، وَالْإِضْمَارُ إِنَّمَا يَسُوغُ فِيهَا يَسُوغُ تَعْرِيفُهُ .

في قولك : «الذي أبوه منطلق زيد» «فأبوه منطلق» جزءاً جملة ، وقد اكتفى بضمير واحد وهو الهاء في أبوه ، فكذا فيما نحن فيه ، وقولك : «الذي يطير الذُّبَابُ ويغضبُ زيدٌ» بالواو بمنزلة قولك : «جاءني الذي قام عمرو وقعد أبوه» في أنَّ في كُلِّ منهما جملةٌ أجنبيةٌ لا يلابسها الموصول فيمتنعان من الصَّحَّة ، ألا ترى أن الصلة في الأول يغضبُ مع ضميره وفي الثاني : «قعد أبوه وقام عمرو» جملةٌ أجنبيةٌ كما ترى ، وكذا : (يطيرُ الذُّبَابُ) (١) لعرائه عن ضمير الموصول ، والواو قاطعةٌ للمجازاة ، لأن علم المجازاة الفاء لا الواو فلم يمكن أن تُجعل الجملتان جملةً واحدةً ، فبقي (يطيرُ الذُّبَابُ) أجنبيةٌ ، والموصول أبداً يلاصق الصلة ويلابسها ، لأنه بمنزلة جزئية فمن المحال إتيانك بها لا يلابسه .

قوله : «وما امتنع . . . . . إلى آخره» .

أما ضمير الشأن فإنه يقع أبداً في الابتداء الخالص «كهو» في قوله تعالى :

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (١)

(١) ما بين المَكْرُوبِينَ من ب و ع ، وفي الأصل : ويطيره .

(٢) سورة الإخلاص آية : ١ .

أو فيها هو في حكم الابتداء كالمستكن في كان في قوله :

٢٩٠- إِذَا بَتُّ كَأَنَّ النَّاسَ صُنْفِيَانِ شَابَتْ وَأَخْرَجْتُ مَنِّي بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ<sup>(١)</sup>  
أي كان الشأن الناس صنفان، فلو كان الناس اسماً لـ (كان) لزم أن يقال صنفين  
بالنصب للخبرية، فلما قيل صنفان بالرفع دلُّ أن الناس مبتدأ خبره صنفان وفي (كان)  
ضمير الشأن، ومن المعلوم اليقِّن أن (كان) مما لا يدخل خبره إلا على المبتدأ، فلو جاز  
الإخبار عن ضمير الشأن لوجب نزعه عن أول الكلام وزحلفته إلى عجزه، فيقع  
كالخوت في البيداء والشَّعْرَةَ البيضاء في اللَّمَّةِ السوداء، ويخرج التركيب بذلك عن حد  
المناسبة، فلا يجوز في البيت: «الذي كان الناس صنفان هو، ولا الكائن الناس  
صنفان هو» فإن قلت: ما الموجب لأخذ هذا الضمير صدر الكلام؟ قلت هو أن من  
شأن ضمير الشأن أن يُقَسَّرَ بالجملة، ألا ترى إلى قوله الناس صنفان (فإنه تفسير  
للضمير في «كان»، ودليل على فحواه، وأنت إذا قلت الذي كان الناس صنفان هو  
فقد عرَّيته عن تفسيره الذي هو الناس صنفان)<sup>(٢)</sup> بالتباعد عنه والضمير إذا لم يصاحب  
تفسيره لم يكن له معنى، فيمتنع التأخير لما فيه من نقض الغرض، وأما امتناع الإخبار  
عن المستكن في (منطلق) في (زيد منطلق) فلأنك إذا أخبرت عنه لزمك أن تقول:  
(الذي زيد منطلق هو) بجعلك الضمير مقدِّراً في «منطلق» راجعاً إلى الموصول لأنَّ  
حكم الإخبار هو أن تنزع الاسم من الكلام وتضع موضعه ضميراً يرجع إلى  
الموصول، فيلزم من هذا أن يبقى المبتدأ وهو «زيد» في: «زيد منطلق» بلا خبر، لأن  
منطلق قد تضمن ضمير الموصول فلا يتضمن ضميراً آخر، واسم الفاعل لا يقع خبراً  
إلا بعد أن يكون فيه ضمير للمبتدأ، ولو قدرت في (منطلق) ضمير زيد استقام المبتدأ

(١) البيت من الطويل سه سبويه في الكتاب ١ ٧١ للمحبر وذكره ابن جنيث في شرحه ٣ ١١٦ من غير عروضها  
عري في الحاشية إلى الضمير السلوبي، وهو شاهد على الإصطلاح (كان) وتوالم بصم لصب الحرف ضل صمير

(٢) سقط من الأصل والثنت من بوع

والخبر، وبطل الصلة، إذ لا بد للصلة من أن يرجع منها ضمير إلى الموصول، ألا ترى إلى عدم صحّة قولك: (الذي جملٌ صاحباً زيدٍ عمرو)، لعدم عودِ الضمير من (جملٌ) صاحباً زيد) إلى الموصول.

وأما امتناع الإخبار عن الهاء في زيد ضربته، فلأنك إذا قلت: (الذي زيد ضربته هو)، فلا يخلو الضمير من أن يعود إلى (الذي) أو إلى (زيد)، ففي الأول إخلاء خبر المبتدأ عن ضمير المبتدأ، وفي الثاني: إخلاء الصلة عن ضمير الموصول، وكل واحد منها باطل.

فإن قلت: لم لم يصحّ الثاني مع إخلاء الصلة عن ضمير الموصول (في قوله)<sup>(١)</sup>: عَزَّ وِعلا:

﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾<sup>(٢)</sup>؟

قلت: الفرق أن الضمير العائد إلى الموصول مقدر في الآية، ألا ترى أن (بعث) لم يتعدّ إلى شيء (والتقدير: «بعثه»<sup>(٣)</sup>) بخلاف ما نحن فيه، لأن تقدير الضمير فيه ممتنع، لأن ضربت قد تعدى إلى الضمير الذي في: (زيد ضربته)، فلا يتعدى مرة أخرى، فلما امتنع التعدية مرة أخرى، ولا بد لكل من الموصول والمبتدأ من ضمير على حدة استحال تصحيح الكلام فبطل.

(وفي زيد ضربته) دقيقة وهي: أنك إذا أخبرت عن (زيد) قلت: (الذي هو ضربته زيدٌ) فهو جملة اسمية وقعت صلة، و(زيد) خبر للمبتدأ (هو) الموصول مع صلته، ولا يصحّ أن تقول: (الذي ضربته زيد)، بدون هو بين الموصول وضربته،

(١) في ب: وهو على أسلوب قوله، والثبت من الأصل وع.

(٢) سورة الفرقان آية ٤١.

(٣) سقط من الأصل والثبت من ب وع.

لأن المخبر عنه فيما نحن بصدده مرفوع وهو (زيد) في (زيدٌ ضربته)، فيلزم أن تضع موضعه ضميراً (مرفوعاً بالابتداء)<sup>(١)</sup> ليعلم أن المخبر عنه كان مبتدأ، والهاء في ضربته في قولك: (الذي ضربته زيد): منصوب موضوع موضع زيدا في: (ضربت زيدا)، إذ ليس هنا ضمير آخر يوضع موضع الاسم المرحلف إلا هذا، وموضعه موضع للمنصوب من المظهر فعلم أن الإخبار (عن هذا)<sup>(٢)</sup> يقع عن المنصوب لا عن المرفوع، وكلامنا في الإخبار عن المرفوع، وأما امتناع الإخبار عن الهاء في (منه) في المقدّر في قيلك: «السَّمْنُ مَنْوَانٍ بدرهم» فلأنك إذا قلت: «الذي السمن منوان منه بدرهم هو»، فأعدت الضمير من منه إلى (الذي)، يبقى الخبر بلا راجع إلى المبتدأ، ولو أعدته إلى (السمن) تبقى الصلة بلا راجع إلى الموصول، فلا يجوز الإخبار، ولكنّ الإخبار عن (السمن) وأخويه سائق لعدم المانع، نحو قولك في الإخبار عن السمن (الذي هو منوان بدرهم السمن)، ف(الذي): مبتدأ، و(هو): مبتدأ ثانٍ كما كان (السمن) في الأصل كذلك، ومنوان بدرهم: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره: صلة للموصول، والسمن: خبر للمبتدأ الأول، وقولك في الإخبار عن (منوان): «اللذان السمن هما بدرهم منوان». ف(اللذان): مبتدأ، وثنية الموصول لكون المخبر عنه مثنى، و(السمن هما بدرهم): صلته، و(منوان): خبر للمبتدأ الذي هو الموصول، وإيقاع (هما) بعد السمن لكونه موضع الاسم المرحلف وفي الإخبار عن «(درهم) الذي السمن منوان به درهم» فالضمير في (به) للموصول وقد وقع مجرورا بالباء كما كان الاسم المرحلف كذلك، هذا إذا أجريت الإخبار بالموصول على منهاج الابتداء، ومنهاجه حذفتُ (منه) من البيّن على ما سبق من أن التقدير في (السمن منوان بدرهم)

(١) في ب. «الابتداء» والمثبت من الأصل وع

(٢) في ب وع: (هل هذا) والمثبت من الأصل

منوان منه بدرهم وإن أظهرت منه في الإخبار بالموصول كان حسناً أيضاً نحو قولك في الصورة الأولى (الذي هو منوان منه بدرهم «السمن»).

وفي الثانية: اللذان السمن هما منه بدرهم منوان.

وفي الثالثة: (الذي السمن منوان منه بدرهم)،<sup>(١)</sup> ولا تعود الهاء من (منه) إلا إلى السمن.

وأما امتناع الإخبار عن المصدر في: (ضربى زيداً قائماً) فلامتناع وضع الضمير موضع المرحل، إذ لو وضع الضمير (زيداً) منصوباً به لزم إعمال ضمير المصدر، وذلك لا يجوز، لا تقول: «ضربى زيداً حسناً وهو عمراً قبح»، لأن المصدر يعمل لمشابهة الفعل بتضمين الفعل حروفه الأصول، ولفظ الضمير ليس من لفظ الفعل في شيء، وأما امتناع الإخبار عن قائماً في هذه المسألة، فلأنه حال، وهي أبداً نكرة، والمخبر عنه يزحلف ويوضع موضعه ضميره، والإضمار إنما يصح فيما يسوغ تعريفه، ألا تراك تقول: (كسوتُ عمراً جبّةً)، (وأعطانيها عمرو)،<sup>(٢)</sup> تعيد الضمير من أعطانيها<sup>(٣)</sup> إلى الجبّة، لأن تعريفها سائغ، ولك أن تقول، وأعطاني تلك الجبّة عمرو.

وما قال أحد أقبل زيد باسمها وأقبل عمرو إياه، ولا وأقبله عمرو بإعادة الضميرين إلى (باسمها)، فعلم أن الإخبار عن المصدر، والحال في هذه المسألة ممتنع، ولو أردت الإخبار عن (زيد) في: (ضربى زيداً قائماً) فلك طريقان:

أحدهما: وصل ضمير المرحل.

وثانيهما: فصله، نحو: (الذي ضربته قائماً زيداً)، (والذي ضربى إياه قائماً زيداً)،

(١) في ع: «الذي السمن منوان منه به درهم» والمثبت من الأصل.

(٢) في ل ب: «وكسانها عمرو» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «كسانها» والمثبت من الأصل وع.

لأنَّ الضرب اسم، وفي الاسم يجوز وصل ضمير المفعول وفصله نحو: «أعجبنى ضريبك، وضربي إياك»، بخلاف الفعل، فالفصل هناك مع إمكان الوصل غير سائغ، لا يجوز أن تقول: بلغت إياك، في غير حالة الضرورة، ولا يرد على هذا نحو «إياك بلغت»، لمنع التقدّم عن الوصل، والفرق أن الفعل هو الأصل في الضمائر، بدليل أنه يبنى مع كثير منها «كفعلن»، بخلاف الأسماء.

هذا آخر ما جلوناه في هذا الباب من أبتكار أفكار لم تُكشَفَ بِرَاقِعُهُنَّ إِلَّا لِلشُّهُمِ النَّقَابِ، فَأَثَرَ نَظَرِ الزَّرْقَاءِ وَأَمْتَرٌ<sup>(١)</sup> أَفَاوِيقٌ<sup>(٢)</sup> المجهود، واستغرق في الإحاطة بها تلوناه كُلَّ جَدِّ مَعهود، فإنه من مضائق هذا الفن، ومسائلِ البابِ تُسَمَّى شُبُكِ النَحْوِيِّنَ يُمْتَحَنُ بِهَا الْمُتَعَلِّمُونَ.

(١) امتر: اقتطع، اللسان (متر).

(٢) أفاويق: جمع فَيْقَةٍ وهي المدة بين الحلتين - اللسان (مترق).

\* فصل \* و«ما» إذا كانت اسماً على أربعة أوجه: مَوْصُولَةٌ كَمَا ذُكِرَ،  
ومَوْصُوفَةٌ كَقَوْلِهِ:

رُبَّ مَا تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

قوله: «كَمَا ذُكِرَ.....».

(أي في الموصولات).<sup>(١)</sup>

قوله:

٢٩١ - رُبَّ مَا تَكَرَّرَ.....

(ما) حَقَّهَا أَنْ تُكْتَبَ مَفْصُولَةً لِأَنَّ مَا اسْمُ نَكْرَةٍ مَوْصُوفَةٌ لَا زَائِدَةٌ كَمَا فِي: ﴿فِيمَا رَحِمَ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>

و(ما) هنا ليست بموصولة، لأن الموصول معرفة، و(رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرات، وإنما حكم على الجملة بكونها صفة لأن رُبَّ موضوعة لتقليل نوع من جنس، فلا بد من أن يكون الجنس موصوفاً حتى تحصل النوعية والتقدير: رُبَّ شَيْءٍ مَكْرُوهٍ لِلنَّفْسِ لَهُ فَرَجَةٌ، والضمير في (له) ل(ما)، أي لهذا الشيء المكروه انفراج،

(١) في ب: «أي كما ذكر في الموصولات» والمثبت من الأصل وع.

(٢) البيت بتامه:

رُبَّ مَا تَكَرَّرَ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

والبيت من الخفيف نسبة سيبويه في الكتاب ٢: ١٠٩، ٣١٥ لامية بن الصلت وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٤: ٢، ٨: ٣٠ وقال البغدادي في الخزانة ٦: ١١٢ والبيت الشاهد قد وجد في أشعار جماعة، والمشهور أنه لامية ابن أبي الصلت من قصيدة طويلة عدتها تسعة وسبعون بيتاً ذكر فيها شيئاً من قصص الأنبياء: داود وسليمان ونوح وموسى، وذكر قصة إبراهيم وإسحاق عليهما السلام، وزعم أنه هو الذبيح، وهو قول مشهور للعلماء، وهذه أبيات من القصيدة إلى البيت الشاهد... أ. هـ والبيت شاهد على أن (ما) نكرة موصوفة بجملة نكرة النفس فحكم على كونها نكرة بدخول رُبَّ عليها، وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة رُبَّ من أنها موضوعة لتقليل نوع من جنس، فلا بد أن يكون الجنس موصوفاً حتى تحصل النوعية: كذا عن البغدادي في الخزانة ٦: ١٠٨ وله على البيت تعليق كثير نقله عن العلماء من قبله.

(٣) سورة آل عمران آية: ١٥٩.



وَنَكْرَةً فِي مَعْنَى شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ وَلَا صِفَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنِصَّاهِي﴾<sup>١</sup>  
 وَقَوْلِهِمْ فِي التَّعَجُّبِ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا.

والمعنى: رب أمر يكرهه الإنسان وهو مُتَبَلِّ به يزول عنه ذلك المكروه وتقع له فُرْجَةٌ منه، وقوله: (كَحَلِّ الْعِقَالِ): يريد انفراجا سهلا سريعا كما يُحَلُّ الْعِقَالُ فِي السَّهْوَةِ وَالسَّرْعَةِ.

وحكي عن أبي<sup>(١)</sup> عمرو بن العلاء أنه كان له غلام ماهر وشي به إلى الحجاج فسأله، قال فدخلت عليه وقلت إنه مُدَبِّرٌ، فلما خرجتُ قال الواشي كذب، فهربت إلى اليمن مخافة شرِّه، فمكثتُ هناك عشر سنين وأنا إمام يُرجع إليّ في المسائل، فخرجت من اليمن إلى ظاهر الصحراء يوما، فرأيتُ أعرابيا يقول لآخر: ألا أبشرك، قال: بلى، قال: مات الحجاج فأنشد:

رُبُّ مَا تَكْرَهُهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

قال أبو عمرو: فلا أدري بأيّ الشيين أنا أفرح بهذا البيت الذي عرفني (ما) التي ليست بزائدة ولا موصولة، أم بموت الحجاج؟ وفُرْجَةٌ بفتح الفاء لا بضمها، فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون (ما) كافة كما في: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>٢</sup> قلت: لا، لو كانت كافة تبقى مِنَ التَّيْسِيَةِ بعدها خالية من الفائدة، وعلّة الناء في هاهنا هذه هي افتقارها إلى الصفة - كما بينت - الموصولة بافتقارها إلى الصلة.

قوله: ﴿فَإِنِصَّاهِي﴾<sup>(٣)</sup>.

(ما) هذه ليست بموصولة ولا موصوفة، لأن التقدير: نعم شيئا هي والضمير للصدقات، كأن الأصل إيدأها، حذف المضاف وهو الإيداء وانقلب المتصل

(١) انظر القصة في شرح ابن بعث ٤ - ٣ - ٤ ورويتها من نسخة خط

وكذلك في شرح شواهد المحي للسيوطي ٢ - ٧٠٨ - ٧٠٩

(٢) سورة الخمر آية ٢

(٣) سورة الفرقة آية ٢٧١

وَمُضَمَّةٌ مَعْنَى حَرْفِ الْأَسْتِفْهَامِ أَوْ الْجَزَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَلَكَ بِسَيْبِكَ يَهُوسَى﴾، ﴿وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾. وَهِيَ فِي وُجُوهِهَا مُبْهَمَةٌ تَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، تَقُولُ لِشَبَحٍ رُفِعَ لَكَ مِنْ بَعِيدٍ لَا تَشْعُرُ بِهِ: مَا ذَاكَ؟، فَإِذَا شَعَرْتَ أَنَّهُ إِنْسَانٌ قُلْتَ مَنْ هُوَ؟ ...

المجورر منفصلا مرفوعا، فالانفصال لعدم ما يعتمد عليه المتصل والارتفاع لقيامه (مقام المضاف المرفوع).<sup>(١)</sup>

وعلة البناء أنها فارقت الأسماء بما فيها من فرط الإبهام، ألا ترى أنها جارية مجرى شيء الذي هو أعم الأشياء فلم يمسها الإعراب لأنه من خصائص (الاسم)<sup>(٢)</sup> بطريق الأصاله، على أننا نقول: إنها في الحقيقة لا يتضح معناها إلا بما يليها فأشبهت الحروف فبنيت.

ونظيرتها (ما) في: (ما أحسن زيدا!)، وفيها كلام لبعض العلماء نذكره في مسألة التعجب إن شاء الله تعالى.

قوله: ﴿وَمَا تَقْدِمُوا﴾<sup>(٣)</sup>.

أي: إن تقدموا؛ الدليل على أن التقدير (ما ذكرت)<sup>(٤)</sup> سقوط النون من (تقدمون وتجدون)، وعلة البناء فيها وفي ما الاستفهامية ظاهرة، والفرق بين ما وإن الشرطيتين: أن ما للإبهام وإن للإيضاح، تقول إذا رُمْتَ الإبهام: مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ وَلَوْ رُمْتَ الإيضاح قُلْتَ: إِنْ تَخْرُجْ (أَخْرُجْ).<sup>(٥)</sup>

قوله: «لِشَبَحٍ . . . . .».

اللام فيه بمعنى من أجل، وليست بصلة للقول، والشَّبَحُ الشَّخْصُ.

(١) في ب: «مقام المضاف» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب وع: «الأسماء» والمثبت من الأصل. (٤) في الأصل: «بما ذكرت» والمثبت من ب وع.

(٥) سقط من الأصل والمثبت من ب وع. (٣) سورة البقرة آية: ١١٠.

... وَقَدْ جَاءَ سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا وَسُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ .

\* فصل \* وَيُصِيبُ أَلْفَهَا الْقَلْبُ وَالْحَذْفُ ، فَالْقَلْبُ فِي الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ  
جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي قُؤَيْبٍ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَأَهْلُهَا ضَجِيجٌ بِالْبُكَاءِ  
كَضَجِيجِ الْحَجِيجِ أَهْلُوا بِالْإِحْرَامِ فَقُلْتُ مَهْ؟ فَقِيلَ : هَلْكَ رَسُولُ اللَّهِ  
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

قال المصنف : «كُنْتُ فِي حَضْرَةِ بَعْضِ الْوُزَرَاءِ وَالْمَجْلِسِ غَاصُّ بِالْفَضْلَاءِ فَسَأَلَهُمُ  
الْوَزِيرُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ .<sup>(١)</sup>

فَتَكَلَّمُوا فَلَمْ يُقْنِعِ الْوَزِيرَ جَوَابَهُمْ ، فَسَأَلَنِي فَقُلْتُ : الْأَصْلُ فِي «مَا» أَنْ تَكُونَ لغير  
العقلاء ، فَإِذَا أُطْلِقَ فِي الْعُقَلَاءِ وَأَمَكْنَ مُرَاعَاةَ الْأَصْلِ فِيهِ بِوَجْهِ يَجِبُ ذَلِكَ ، وَالْإِنَاثُ  
أَقْرَبُ إِلَى غَيْرِ الْعُقَلَاءِ مِنَ الذَّكَوْرِ فَيَجِبُ مُرَاعَاةُ ذَلِكَ الْقُرْبِ مَا أَمَكْنَ فَيَحْمَلُ عَلَى  
الْإِنَاثِ فَاسْتَحْسَنَهُ .

قوله : «وقد جاء .....» .

قيل (ما) في الموضعين بمعنى (مَنْ) ، وقيل : إطلاق (ما) في الموضعين<sup>(٢)</sup> كأنه ينسبُ  
عن عظمة شأن الله تعالى ، لأن (ما) هنا لإرادة الوصف ، فكانه قيل : ليس من  
شأنك أن تكون مسخرات لنا فسبحان الملك القادر الذي سخرَكُنَّ لنا بكمال ملكوته  
وتمام قدرته .

وعن المبرد<sup>(٣)</sup> : قولك (ما هذا الرجل؟) سؤال عن صفاته ، فجوابه عالم أوجاهل ،  
وقولك من هذا الرجل؟ سؤال عن ذاته ، فجوابه : إنه ابنُ فلان ، والباء في (بحمده) :

(١) سورة النساء آية : ٣ .

(٢) عن الموضعين استعمالها في «سبحان ما سخرَكُنَّ لنا ، وسبحان ما سبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ» . وهو ما روي عن ابن

رَبْد - انظر ابن بعيش ٤ : ٦٠ والمقتضب ٢ : ٢٩٦ ، ٤ : ١٨٥ .

(٣) المقتضب ٢ : ٥٢ ، ٣ : ٢٩٦ ، ٤ : ٦٣ ، ٤ : ٢١٧ ، ٤ : ٢١٨ ، ١٨٥ .

وَالْحَذْفُ فِي الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ عِنْدَ إِدْخَالِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :  
فِيمَ وَبِمَ ؟  
وَعَمَّ وَلِمَ وَحَتَّمًا ، وَإِلَامَ وَعَلَامَ .

كما في (رأيت زيدا زيدا) في باب التأكيد فصار إلى (ماما)، فقلبت الألف الأولى هاء، فالقلب لإزالة التكرير المستكره، والقلب إلى الهاء لما يَبَيِّنُ الألف والهاء من قرب المخرج، وكان قلب الألف من الأولى أولى؛ لثلا يخطر على بال أحد أن التغيير للوقف.

والوجه الثاني: وهو ما زعمه بعضُ النَّاسِ أنه مرَّكَبٌ مِنْ (مَه) التي بمعنى أكفف، و(ما) التي في قولك: «مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ»، كأنَّ قائلًا قال: «أنا أفعل كذا وكذا»، وعَرَّضَ بأن مُحاطبه لا يقدر على ما يفعله فقال له المخاطب: (مَه) <sup>(١)</sup> ما تفعل، أي: أكفف عما أنت فيه ما تفعل أفعل، ثم جرى ذلك مجرى كلمة واحدة، وصار يجزم به كما يجزم بها، وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحَرِّفُهَا مَنْ لا يذله في علم العربية فيضَعُهَا في غير موضعها، ويَحْسَبُ (مهما) بمعنى متى، ويقول: (مهما جئتني أعطيتك)، وهذا من وضعه وليس من كلام واضح العربية في شيء، أو ما ترى إلى قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَابِهِ﴾ <sup>(٢)</sup> فإنه ينادى بأن المراد (ما تأتينا به) لا متى تأتينا. قوله: «والحذف».

حذفت الألف من (ما) الاستفهامية عند إدخال حروف الجر لما سيجيء في القسم الثالث من الكتاب إن شاء الله تعالى.  
قوله: «وَعَمَّ . . . . .» .

أصله: عَنَّ ما، على أنه حرف جر دخل على (ما) الاستفهامية، والاستعمال الكثير

(١) سقط من الأصل، والمثبت من ب وع.

(٢) سورة الاعراف آية: ١٣٢ .

وَالْجَزَائِيَّةِ وَذَلِكَ عِنْدَ الْحَاقِ «مَا» الْمَزِيدَةَ بِآخِرِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «هَمَّامًا تَأْتِيَانِيَهُ مِنْ آيَةٍ» ﴿١﴾ .

مثل الباء في: دخل فلان بالسيف والرمح»، أي: سائفاً وراعماً، فالجاءُ والمجرور حال، كأنه قال: سَبَّحَ الرعد حامداً .

قوله: «فالقلب»<sup>(١)</sup> . . . . .

النازلةُ المستفهم عنها، متى كانت هائلة قلبت ألف ما الاستفهامية هاء استعظاما للنازلة الهائلة، وإيداناً بأن السؤال قد انقضى لِيُسْرَعَ المسؤول عنه في الإجابة ولا يَرْقُب انقضاء السؤال، والباء في (بالبكاء) مثلها في دَخَلَ فلانٌ بالسيفِ أي (باكين) .

قوله: «والجزائية» .

في (مَهْمًا) وجهان:

أحدهما: وهو المذهب السُّنْدِيُّ البصري<sup>(٢)</sup> أن (ما) الجزائية التي في نحو: «ما تصعَّ أصنع» صُمِّتَ إليها «ما» أخرى مزيدة للتأكيد، والدلالة على قصد التكلم أن يُتَكْرَر على صاحبه دعواه الزيادة عليه، وأنه يستطيع ما تستطيعه، لأن التكرير مفيد للتأكيد

(١) هذه إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: ويصيب ألفها القلب والحذف فالقلب في الاستفهامية جاء في حديث أبي

ذؤيب: قدمت المدينة ولأهلها صبحج بالكاء كصبحج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت مة فقبل: هلك رسول

الله عليه الصلاة والسلام . أ . هـ قال ابن يعيش في شرحه ٤ : ٧ وهذا الحديث رواه ابن يسار يرفعه إلى أبي ذؤيب

أنه قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليل فاستنشرت حزناً فبُتْ بأطول ليلة لا يباحثُ دجورها ولا

يطلع نورها، وظللت أفاسي طولها حتى إذا كان قريب الشَّحْرِ أخفيتُ ههنا بي هاتف وهو يقول

خَطْبُ أَجَلِ أَنَاخِ بِالْإِسْلَامِ بَيْنَ الشُّخْلِ وَصَفْعِدِ الْأَطْمِ

فَقَضِ النَّسِيَّ مُحَمَّدٌ فَتُؤْنِنَا نَذْرِي الْمُدْرُوعِ عَلَيْهِ بِالنُّسُومِ

قال أبو ذؤيب فوثبت من نومي فزها فظفرت إلى السماء، فلم أر إلا سعد الذامح فتعادت به دعماً بقع في الحرب

وعلمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قضى وهو ميتٌ من هلكه

(٢) لم يرد في الإنصاف وإنما صرح به سيويه بقلا عن الحلبي حيث قال (وسألت الحلبي عن مها فقال هي ما

أدخلت معها ما لموا، بسرلتها مع منى إذا قلت: متى ما تأتي أتك وسرلتها مع إن إذا قلت إن ما تأتي

أتك ( سيويه ٣ - ٥٩ - ٦٠ )

\* فصل \* «مَنْ» كَمَا فِي أَوْجُهَهَا إِلَّا فِي وَقُوعِهَا غَيْرَ مَوْصُولَةٍ وَلَا مَوْصُوفَةٍ وَهِيَ تَخْتَصُّ بِأُولِي الْعِلْمِ ، وَتُوقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ وَالْمُذَكَّرِ وَالْمُؤنَّثِ ، وَلَفْظُهَا مُذَكَّرٌ وَالْحَمْلُ عَلَيْهِ هُوَ الْكَثِيرُ وَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى .

على حذف ألفها، والأصل قليل، ومعنى الاستفهام تفخيم الشأن كأنه قيل في قوله: (عَزَّ وَجَلَّ): ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(١)</sup> عن أي شيء يتساءلون ومن هذا القبيل مَلَجَاتِي زَيْدٌ<sup>(٢)</sup> ما زيد (جعلته لانقطاع شبيهه كأنه شيء خفي عليك جنسه، تسأل عن جنسه وتفحص عن جوهره، كما تقول: ما الغول؟ وما العنقاء؟، أي: أي شيء هي من هذه الأشياء، هذا أصله، ثم جرد للعبارة عن التفضيم حتى وقع في كلام من لا تحفى عليه خافية).<sup>(٣)</sup>

قوله: «وَمَنْ كَمَا» .

تلخيص هذا الكلام أن «مَنْ» تحيىء (موصولة كما)،<sup>(٤)</sup> «كَجَاءَ فِي مَنْ عَرَفْتُهُ»، أي الذي عَرَفْتُهُ، وموصوفة كقوله:

٢٩٢- وَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا<sup>(٥)</sup>  
كأنه قال على إنسان غيرنا، و«غيرنا» بالجر صفة (لمن)، يريد: كفانا فضلاً على

(١) في ب: وجل وعزه وفي ع: وتعالى والمثبت من الأصل.

(٢) سورة التبا آية: ١ .

(٣) ما بين القوسين منقول بنصه من الكشف ٤: ٢٠٦ .

(٤) في ب وع: موصولة والمثبت من الأصل وع .

(٥) البيت من الطويل نسبة البغدادي في الخزانة ٦: ١٢٢ لكعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال ونسب إلى حسان بن ثابت - رضي الله عنه - أيضاً ولم يوجد في شعره، قال ابن هشام البخمي في (شرح شواهد الجمل): وقيل: هو لعبدالله بن رواحة الأنصاري، وقيل لبشير بن عبدالرحمن بن كعب بن مالك - أ. هـ - وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٢: ١٠٥ وابن يعيش ٤: ١٢ وشواهد المعنى ١٦٠، وفي شرح أبيات المعنى ٢: ٣٧٧ والشاهد في البيت جعله (مَنْ) نكرة موصوفة بمفرد وهو (غيرنا).

وَقُرَى، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْقَهُ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَعْمَلْ مِنْ لِحَاثِهَا نَزَّهَا...﴾  
 بِتَذْكِيرِ الْأَوَّلِ وَتَأْنِيثِ الثَّانِي، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ  
 إِلَيْكَ﴾،

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

\* نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِئُبُ يَصْطَحِبَانِ \*

الناس حُبُّ النَّبِيِّ إِبَانًا وَ(بِنَا): فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ لِكْفَى، وَ(حُبُّ النَّبِيِّ): فَاعِلُهُ.

وَمُتَّصِمَةٌ مَعْنَى حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِكَ: «مَنْ أَتَاكَ؟»، أَوْ بِمَعْنَى حَرْفِ الْجَزَاءِ  
 كَقَوْلِكَ: «مَنْ يُكْرِمَنِي أُكْرِمُهُ».

قَوْلُهُ: «وَتَوَقَّعْ عَلَى الْوَاحِدِ...».

إِنَّمَا أَوْقَعْتَ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْآثِنِينَ وَالْجَمْعَ لِإِبْهَامِهَا.

قَوْلُهُ: «وَقُرَى»<sup>(١)</sup>.....

حَسَّنَ التَّذْكِيرَ فِي الْأَوَّلِ، لِانْتِفَاءِ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّأْنِيثِ، بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّ قَوْلَهُ:  
 «مِنْكُمْ» دَلَّ عَلَى التَّأْنِيثِ فَيَحْسُنُ التَّأْنِيثَ.

قَوْلُهُ:

٢٩٣ - ..... نَكُنْ .....<sup>(٢)</sup>

الشاهد في البيت قوله: «يَصْطَحِبَانِ» ثَنَاءً عَلَى مَعْنَى مَنْ وَقَبْلَهُ:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَكْثَرُ ضَاحِكًا وَقَائِمٌ سَيْفِي مِنْ يَدِي بِمَكَانٍ<sup>(٣)</sup>

(١) فِي قَوْلِهِ وَقُرَى، أَي الْآيَةِ الْكُرَيْمَةِ ﴿وَمَنْ يَفْقَهُ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَعْمَلْ مِنْ لِحَاثِهَا نَزَّهَا...﴾ آيَةُ ٣١ مِنْ سُورَةِ الْأَحْرَابِ

(٢) إِشَارَةٌ إِلَى بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ، مِنَ الطُّوَيْلِ وَهُوَ شَاهِدُهُ:

نَعَشُ إِذْ عَاهَدْتَنِي لَا تُخُونِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِئُبُ يَصْطَحِبَانِ

اسطر ديوانه ٢ ٣٢٩ والمحصاةص ٢ ٤٢٢ واس بعيش ٢ ١٣٢ ٢ ١٣٣ وصويع لشاهد به قوله

«يَصْطَحِبَانِ» حَيْثُ ثَنَاءٌ حَمَلًا عَلَى مَعْنَى (مَنْ) لَهَا كِتَابَةٌ مِنَ التَّيْبِ (٣) ديوان الفرزدق ٢ ٣٢٩

\* فصل \* وَإِذَا اسْتَفْهَمَ بِهَا الْوَاقِفُ عَنْ نِكْرَةٍ قَابِلَ حَرَكَتَهُ فِي لَفْظِ  
 الذَّاكِرِ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ بِمَا يُجَانِسُهَا، يَقُولُ إِذَا قَالَ: جَاءَنِي رَجُلٌ مَنُو وَإِذَا  
 قَالَ رَأَيْتُ رَجُلًا مَنَا، وَإِذَا قَالَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَنِي .  
 وَفِي التَّثْبِيَةِ مَنَانٌ وَمَنِينٌ، وَفِي الْجَمْعِ مَنُونٌ وَمَنِينٌ، وَفِي الْمُؤَنَّثِ مَنَةٌ  
 وَمَمْتَانٌ وَمَمَاتٌ وَالنُّونُ وَالْتَاءُ سَاكِنَتَانِ، وَأَمَّا الْوَاصِلُ فَيَقُولُ فِي هَذَا كُلهُ :  
 مَنْ يَا فَتَى بغيرِ عِلَامَةٍ .

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَحُونِي نَكُنْ : .....

وَصَفَ الْفِرْزَدِقُ ذَنْبًا أَتَاهُ وَهُوَ فِي الْفَقْرِ، وَوَصَفَ حَالَهُ مَعَهُ، وَأَنَّهُ أَطْعَمَهُ وَأَلْقَى إِلَيْهِ  
 مَا يَأْكُلُهُ .

وقوله: «تَعَشَّ»: خطاب للذئب، (فإن عاهدتني): بعد أن تَعَشَّى على أن لا  
 يخون كل أحد منا، كنا مثل رجلين يصطحبان، ويصطحبان: صلة (مَنْ)،  
 (وياذئب): نداء وقع فاصلا بين الصلة والموصول، وهو من تَعَشَّفَاتِ الْفِرْزَدِقِ، كذا  
 روي عن المصنف .

وقد ذكر عن جماعة من العرب أنهم قَرَأُوا الذئبَ لما أتاهم وهم مسافرون منهم  
 الْفِرْزَدِقُ .

قوله: «وإذا استفهم» .

السؤال إما عن نكرة، وإما عن عَلم، وإما عن معرفة غير العلم .

ففي الأول يلحق السائل (مَنْ) زيادات تدل على إعراب ذلك الاسم المنكَّر في  
 لفظ الذَّاكِرِ، وعلى تثنيته وجمعه، كقولك (مَنُو) لمن قال: (جاءني رجل) و(مَنَا) لمن  
 قال: (رأيت رجلا)، وَمَنِي لمن قال: «مررتُ برجل»، وَمَمَاتٌ وَمَمْتَانٌ لمن قال: جاءني



رجلان، ورأيت رجلين (ومررت برجلين)<sup>(١)</sup> (وَمَنْوُنٌ وَمَنْينٌ) لمن قال: «جاءني رجال، ورأيت رجالا، ومررت برجال»<sup>(٢)</sup> (وَمَنْتَه، وَمَنْتَان، وَمَنْتَيْن، وَمَنْتَه لمن قال: «جاءتني امرأة وامرأتان، ورأيت امرأتين، ومررت بامرأتين، وجاءتني نسوة، ورأيت نسوة، ومررت بنسوة»، وإنما أدخلوا على (مَنْ) الحروف المجانسة لما في لفظ الذاكر من الحركات فيما عدا التثنية والجمع، ومن الحروف فيها إيدانا بأن الاستفهام وقع عن ذلك المستفهم عنه دون غيره وشرط إلحاق هذه الزيادة أن يكون المستفهم عنه نكرة، لأنه الذي يحتاج إلى تمييزه بالاستفهام في الغالب، وإنما اختاروا الحروف في (مَنْو) و(مَنْا) و(مَنْي) على الحركات، وإن لم يكن في لفظ الذاكر إلا الحركات احترازا عن توهم الإعراب، ولا تكون أواخر هذه الزيادات إلا ساكنة لاختصاصها بالوقف، ألا تراك لا تقول في الوصل (مَنْو يَأْتِي) ولا (مَنْوُن يَأْهَذَا)، وإنما تقول (مَنْ يَأْتِي) في كل حال، وإنما (خصصت)<sup>(٣)</sup> هذه الزوائد بحالة الوقف، لأنها على خلاف الأصل، فيشترط الوقف لأنه مما يقع به التغيير، وإذا كان نون (مسلمان ومسلمون) يجب إسكانها في الوقف مع أنها تقع فيه مرة وفي الوصل مرات، كان إسكان النون التي لا تقع إلا في الوقف أعني نون (مَنْان) و(مَنْين) و(مَنْون) و(مَنْين) أوجب وكذا الكلام في تاء (مَنْات)، وهذه الاختلافات ليست بإعراب لأن (مَنْ) مبيحٌ لاحظ له في الإعراب، وإنما جاءت هذه الزيادات لتدل على إعراب في غير هذه الكلمة التي هي (مَنْ)، ولأجل هذا لم يُعَدَّ أهل التحقيق (مَنْو مَنّا مَنّي) فيما أعرب بالحروف نحو أبوه، أباه، أبيه.

(١) في الأصل وع ومررت برجاله وصوته نشت مر ب

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل ونشت مر ب لأن وحده لاره

(٣) في ب خصصت ووقع استحصت ونشت من الأصل

وَقَدْ ارْتَكَبَ مَنْ قَالَ :

\* أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ مَنْونَ أَنْتُمْ؟ \*

شُدُوذَيْنِ إِحْقَاقِ الْعَلَامَةِ فِي الدَّرَجِ وَتَحْرِيكِ النَّوْنِ الَّتِي مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَكُونَ سَاكِتَةً، لِأَنَّ (مَنْ) مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ .

قوله : «وقد ارتكب .....» .

٢٩٤ - تمامه : فَقَالُوا: الْجِنَّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا<sup>(١)</sup>

وبعده :

فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ : نَحْسُدُ الْآنَسَ الطَّعَامًا<sup>(٢)</sup>

زعم أنه أتاه الجنُّ وهو عند ناره فسألهم من هُم؟، فلما ذكروا أنهم الجن حياهم وقال لهم عَمُوا ظلاما، لأنهم جِنٌّ، كما يقول بعض بني آدم لبعض إذا أصبحوا عَمُوا صباحا، وإنما انتشارهم بالليل، فناسب أن يذكر الظلام دون الصباح، وقوله : «إلى الطعام» من صلة هَلُمَّ المقدر كأنه قال : هَلِّمُوا إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ أَي رَئِيسَ لَهُمْ وَمَتَكَلَّمْ عَنْهُمْ : نَحْسُدُ الْآنَسَ، وَأَرَادَ بِالْآنَسِ الْإِنْسَ، أَي نَحْسُدُهُمْ عَلَى أَكْلِ الطَّعَامِ وَاللْتِدَاذِ بِهِ وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِنَا أَنْ نَأْكُلَ مَا يَأْكُلُهُ الْإِنْسَ .

(وَشُدُوذَيْنِ) : مَنْصُوبٌ بَارْتِكَبَ (وَإِحْقَاقِ) : عَلَى الْإِبْدَالِ مِنْ شُدُوذَيْنِ .

(١) البيت من الوافر وصدده : أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ مَنْونَ أَنْتُمْ

(٢) هذان البيتان رواهما أبو يزيد في نوادره ص ١٢٣ ونسبهما لشعير بن الحارث الضبي مصغر شعير، وانظر المقتضب

٣٠٧ : ٢ وسيبويه ٤١١ : ٢ ، والحصائص ١٢٩ : ١ والكشاف ٢٨ : ١ وابن يعيش ١٦ : ٤ والخزانة ١٦٧ : ١٧٦

وذكر البغدادي فيه حديثا طويلا .

وموضع الشاهد فيه قوله (منون) إذ فيه على هذه الرواية شدوذان، الأول إحقاق العلامة في الدرج، والثاني تحريك

النون، وانظر الأشموني ٦٤٢ : ٣ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٧٤ : ٢ فقد استمد منه صاحب الإقليد التفسير

لهذين البيتين .

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَزِيدُ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ وَحَدَّ أَمْ تُنَى أَمْ أَنْتَ  
أَمْ جَمَعَ .

قوله : «على الأحرف الثلاثة» .

أي تقول في الرفع (مُنُو)، وفي النصب (مَنَا)، وفي الجرّ (مَنِي) في الواحد والثنية  
والجمع في حالتي التذكير والتأنيث .

وإنما استغنى أصحاب هذه اللغة بالأحرف الثلاثة عن غيرها لأنّ المعنى الذي  
قصدوه يحصل بها ، فالواو للمرفوع والألف للمنصوب والياء للمجرور فعل هذه اللغة  
تقول (منو) لا غير لمن قال جاءني رجل أو رجلا ن أو رجال (أو امرأة أو امرأتان)<sup>(١)</sup> أو  
نساء ، و(منا) عند النصب في هذه الصور ومنى عند الجرّ فيهنّ .

والأكثرون على ما سبق من اللغة الأولى وهي الأولى ، لأنّ فيها دلالة على الإعراب  
(والحال للذات جميعا)<sup>(٢)</sup> ، فإنك إذا قلت منان يفهم منه الاستفهام عن مرفوع ومثنى ،  
(وكذا الباقي) ،<sup>(٣)</sup> فإن لم يكن اجتماع الداليتين كما في قولك : «مَنَهُ» لمن قال : (رأيتُ  
امرأةً) رُجِحَ فيه الدلالة (على الذات)<sup>(٤)</sup> على الدلالة على الإعراب ، لأنّ معرفة الذات  
أولى من معرفة الإعراب فلذا لم تَدُلْ (مَنَهُ) في هذه الصورة إلا على التأنيث .

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب وع .

(٢) في الأصل : «والحال جميعا والمثبت من ب وع .

(٣) في ب : «وكذا الواقي» والمثبت من الأصل وع .

(٤) في ب : «على حال الذات» والمثبت من الأصل وع .

وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِيهِ إِذَا كَانَ عِلْمًا أَنْ يَحْكِيَهُ الْمُسْتَفْهَمُ  
كَمَا نَطَقَ بِهِ فَيَقُولُ لِمَنْ قَالَ جَاءَنِي زَيْدٌ، مَنْ زَيْدٌ؟، وَلِمَنْ قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا،  
مَنْ زَيْدًا؟ وَلِمَنْ قَالَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، مَنْ زَيْدٍ؟.

قوله: «إذا كان علماً...».

أما الثاني وهو أن يكون سؤالاً عن العلم فمذهب أهل الحجاز<sup>(١)</sup> فيه أن يحكيه  
المستفهم كما نطق به الذاكر وإن لم يكن علماً فالرفع لا غير، فإن قلت: ما السر في  
ذلك؟ قلت: هو أن القياس في المعرفة أنه غير محتاج إلى إلحاق الزيادة<sup>(٢)</sup> احتياج النكرة  
لما ذكرنا من العلة من قبل وإنما جرى الحكاية في العلم عند أهل الحجاز لأنه كثيراً ما  
يتطرق إليه الالتباس بكثرة المسميات بالعلم الواحد فقصدوا حكاية ليُعرف ما قُصِدَ  
بالاستفهام عنه، ولم يُسلِّك هنا طريقة الاستفهام عن النكرة للفرق.

فإن قلت فلم لم يعكسوا؟ قلت: لأن الأكثر هو الاستفهام عن النكرة لأنه المحتاج  
إلى تمييزه في الغالب وهو ظاهر، فلو عكسوا لذهب الاختصار المطلوب عما يكثر  
استعماله، لأن قولك: (من) أخصر من قولك: (من رجل)، على أنا نقول: حكاية  
النكرة ممنوعة، لأن الحاكي إن حكاها وهي على لفظها كان قد استعمل اسم الجنس  
بعد تقدّم ذكره بدون لام التعريف وذلك ليس بجيدٍ تقول: (جاءني رجل فأكرمت  
الرجل) ولو قلت: (فأكرمت رجلاً) وأنت تريد الدلالة عليه لم يكن مستقيماً، ولو  
حكاها بالألف واللام كان حاكياً لفظاً غير اللفظ الواقع في كلام الذاكر، بخلاف  
العلم، فإنه عارٍ عن هذا الفساد.

(١) قال سيويه في الكتاب ٢: ٤١٣ «اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيتُ زيداً: مَنْ زَيْدًا؟ وإذا قال:  
مررت بزَيْدٍ قالوا: مَنْ زَيْدٍ؟ وإذا قال: هذا عبدالله قالوا: مَنْ عبدالله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو  
أفيس القولين.

(٢) في ب: «الزيادات» والمثبت من الأصل وع.

وَإِذَا كَانَ غَيْرَ عِلْمٍ رُفِعَ لَا غَيْرُ، تَقُولُ: لِمَنْ قَالَ رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنَ  
الرَّجُلِ، وَمَذَهَبُ بَنِي تَمِيمٍ أَنْ يَرْفَعُوا فِي الْمَعْرِفَةِ الْبَتَّةَ.  
وَإِذَا اسْتَفْهَمَ عَنْ صِفَةِ الْعَلَمِ قِيلَ: إِذَا قَالَ جَاءَنِي زَيْدٌ، أَلْمَنِي؟ أَيْ:  
الْقُرَشِيِّ أَمْ الثَّقَفِيِّ، وَالْمَنِيَّانِ وَالْمَنِيِّونَ.

قوله: «وإذا كان غير علم».

وأما الثالث وهو السؤال عن معرفة غير العلم، فالاسم المسؤول عنه يُرْفَعُ لا غير  
هذا على مقتضى القياس، (لأنه في التقدير مبتدأ ومن «خبره»).<sup>(١)</sup>

قوله: «في المعرفة البتة» . . . . .

أي مذهبهم<sup>(٢)</sup> أن يرفعوا علماً كان أو غير علم، لأنه كلام مستأنف وحُرُّ  
الاستئناف أن حكمه منفصل عما سبق.

قوله: «المنى» . . . . . إلى آخره».

أي إذا كان الاستفهام عن صفة العلم فحَقُّه أن يُتَلَفَّظَ بها هو ملائم للصفة،  
بإدخال (ياء النسبة عليه)،<sup>(٣)</sup> فيقال: أَلْمَنِيُّ، أَيْ الْقُرَشِيُّ أَمْ الثَّقَفِيُّ، وإنما صنعوا  
هكذا، لأن اللبس في العلم إنما يجيء من جهة الصفة، ألا ترى أنك لو قدرت  
أشخاصاً اسم كل واحد زَيْدٌ وأن التمييز بينها يكون أحدها قُرَشِيًّا، والآخر ثَقَفِيًّا،  
والآخر هَذَا، يكون مجيء اللبس من جهة الصفة، فلما كان اللبس جائئاً من جهتها  
كان الاستفهام عنها أولى، فقصدوا إلى رفع هذا اللبس فأثروا بالالف واللام وياء  
النسب وأوقعوا بينهما «مَنْ» وزادوا همزة الاستفهام على الألف واللام فقالوا «أَلْمَنِيُّ»، وإنما  
أثروا ياء النسب، لأنهم لو استفهموا بالالف واللام وحدها لما عُرِفَ أنه استفهام عن

(١) سقط من ب والمثت من الأصل وع.

(٢) مذهب بني تميم الرفع على كل حال - انظر سيبويه ٤١٣٠٢

(٣) ف - ب - ياء النسب عليه والمثت من الأصل وع

**\* فصل \* وَأَيُّ كَمَنْ فِي وُجُوهِهَا، تَقُولُ مُسْتَفْهِمًا: أَيُّهُمْ حَضَرَ، وَمَجَازِيًا: أَيُّهُمْ يَأْتِي أَكْرَمَهُ.**

صفة لعدم اختصاص الألف واللام بالصفة بخلاف الياء فهي مختصة بها، وإنما زادوا همزة الاستفهام، لأنهم استضعفوا دلالة (مَنْ) على الاستفهام مع هذا العمل الذي لا يكون معها في الاستفهام، فأتوا بالهمزة في الأول ليقوى أمر الاستفهام، وأما الألف واللام بين الهمزة وَمَنْ فإنها جيء بها للدلالة على عموم الصفة.

قوله: «أَيُّهُمْ حَضَرَ. . . . .» .

قيل: أَيُّ معرفة لقوتها، لأنها تصلح لمن يعقل ولما لا يعقل، ولأن نظيرها (بعض)، ونقيضها (كلُّ) وكلاهما معرفتٌ فتحمل على نظيرها ونقيضها، ولأنها مشتقة بخلاف أخواتها.

واشتقاقها من (أَوَيْتُ)<sup>(١)</sup> أي انضممتُ، (وتساندت)،<sup>(٢)</sup> وبعض الشيء منضمٌ إلى جملته متساند إليها والأصل أَوَيْ عَلَى مَا سَبَقَ، وهذا في الأسماء المبهمة عزيز جدا لا يكاد يوجد.

(١) في ب: «أَوَيْتُ إِلَيْهِ» والمثبت من الأصل وع. انظر اللسان (أوا) ومعناها قال: أَوَيْتُ بِهَا فَتَأَوَّتْ نَأْوِيًا إِذَا انضَمَّ

بعضها إلى بعض كما يتأوى الناس.

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل.

وَوَاصِلًا: اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، وَوَاصِفًا: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَهِيَ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ إِذَا وَقَعَتْ صِلَتُهَا مَحذُوفَةً الصُّدْرِ كَمَا وَقَعَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْدِيَهُمْ أَسْخَدًا﴾ .

وَأَنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِي فِي كِتَابِ الحُرُوفِ:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي عَامِرٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

فَإِذَا كَمَلْتَ فَالْتَّصِبْ كَقَوْلِكَ: عَرَفْتُ أَيُّهُمْ هُوَ فِي الدَّارِ، وَقَرِيءُ: «أَيُّهُمْ أَشَدُّ» .

قوله: «اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ» .

أي اضرب الذي هو أفضل، ولو أتيت به (هو) قلت: (اضرب أيُّهم هو أفضل) بالنصب لتمام الجملة، وإنما يُبنى على الضمِّ إذا كانت صلته محذوفة الصُّدْرِ، (لأنه مرادٌ مع حذفه كما في نحو «مِنْ قَبْلُ» ) .<sup>(١)</sup>

قال أبو عمرو<sup>(٢)</sup>: حَجَّجْتُ فَلَمْ أزل استقرئ البوادي وأسألهم عن (ضربت أيُّهم أفضل)، فكلهم يرفع .<sup>(٣)</sup>

قوله:

٢٩٥ - ..... فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ .....<sup>(٤)</sup>

(١) في ب: «لما مره والمثبت من الأصل ونح» .

(٢) في جميع النسخ «أبو عمرو» وهو تحريف لأن المحكي عنه هو أبو عمرو الجرمي صالح بن إسحاق، أحد الحواريين الأختفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحدث عن المرد، وناظر الفراء وانتهى إليه علم الحواري زمانه، انظر بغية الوعاة ٢: ٨ - ٩ .

(٣) انظر هذه الرواية بلفظ مختلف ومعنى مشابه في الإصناف ٧١٢ وأبو عبيد ٣: ١٤٦، وهذا يؤيد أن المحكي عنه هو أبو عمرو الجرمي .

(٤) هذا بعض بيت من المقاربات وهو منهاه:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

أي أئهم هو أفضل، وإذا استفهم بها عن نكرة في وصل لا تخلو من أن تكون سؤالا عن نكرة أو معرفة، فإن كانت سؤالا عن نكرة لا تلحقها الزيادات، لا يقال أئو، وأئيا، وأئبي، كما قيل (مَنُومَنَا، مَنِي)، لأنَّ إلحاق تلك الزيادات في (مَن) ليعرف بها إعراب الاسم المسزول عنه، لكون (مَن) غير قابل للإعراب، (وأئبي) معرب يحصل به ذلك الغرض، فلا حاجة إلى الإلحاق به، ولكونها معربة اختصت هذه الحركات بحال الوصل، لأنَّ الحركات لا تكون إلا في الوصل.

وتقول في التثنية والجمع أيان<sup>(١)</sup> وأئون وأئين وأئين في الوصل، وإن لم تقل مَنان يافتى، ولا منون ياهذا، لأن «أئيا» لما صحَّ دخول الحركات عليها في الوصل دخلت علامة التثنية والجمع في المذكر والمؤنث في الوصل، لأنَّ الكلُّ باب واحد، فيجرى على قياس واحد.

قال البغدادي في نسبه: والبيت لم يلغني قائله، وقال ابن الأنباري: وحكاه أبو عمرو الشيباني بضم أئهم عن غسان، وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب، أ. هـ، انظر الخزانة ٦: ٦١، والإنصاف ٧١٥، وابن يعيش ٣: ١٤٧، ٤: ١٢، ٧: ٨٨.

والشاهد فيه قوله: «على أئهم» إذا الرواية فيه بضم (أئهم) على رواية أبي عمرو الشيباني، ويلزم أن تكون (أي) في هذه العبارة موصولة بمعنى الذي، ويكون (أفضل) خبراً لمبتدئ محذوف وتقدير الكلام فلسم على الذي هو أفضل، ولا يجوز أن تكون أي استفهامية مع الضمّ لأنه يلزم على هذا محظوران: أحدهما أن يعلق حرف الجرّ عن العمل في لفظ المجرور، لأن أي الاستفهامية غير مبنية وهذا مما لا يقوله أحد، والثاني أن يخرج اسم الاستفهام عن الصدارة، كما لا يجوز أن تكون أي شرطية، لأن الشرطية لا تبنى على الضمّ وهي تستدعي فعل شرط وجوابه وليس هنا شيء من ذلك، وإذا لم تصلح أي أن تكون استفهامية ولا شرطية تعين أن تكون موصولة، ولذلك قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت «وهذا نص في محلّ النزاع» كذا عن المحقق محمد محيي الدين في الإنصاف ص ٧١٥، حاشية ١.

(١) سيبويه ٢: ٤٠٨ - ٤١٢.



\* فصل \* وإذا استفهم بها عن نكرة في وصل قيل لمن يقول: جاءني رجل، أي بالرفع؟ ولمن يقول رأيت رجلاً، أي، ولمن يقول: مررت برجل، أي، وفي التثنية والجمع في الأحوال الثلاث أيا وأيون وأيين وأيين، وفي المؤنث: أية وآيات، وأما في الوقف فإسقاط التنوين وتسكين النون ومحلُّه الرفع على الابتداء في هذه الأحوال كلها، وما في لفظه من الرفع والنصب والجر حكاية، وكذلك قولك: من زيد؟ ومن زيداً؟ ومن زيد؟ «من» والاسم بعده مرفوع المحلُّ مُبتدأ وخبراً ويجوز إفراده على كل حال، وأن يقال أياً لمن قال: رأيت رجلين أو امرأتين أو رجالاً أو نساءً.

قوله: «إسقاط التنوين . . . . .» .

أي من (أي) في حالة الإفراد .

(وتسكين النون): أي عند التثنية والجمع، يريد أنك إذا وقفت عليها أخذت حكم سائر الأشياء المعربة كقولك: أي بالإسكان في الرفع والجر، (أياً) بإبدال الألف من التنوين في النصب، (أَيَّان) (وأيون) (وأيين) (وأيين) بإسكان النون، (أَيَّة) بقلب التاء هاء (وآيات) بالتاء الساكنة، هذه أحكام من يقصد التفرقة في الإعراب خاصة وأحوال الذات باعتبار التثنية والجمع في التذكير والتأنيث .

وأما من لغته التفرقة في الإعراب خاصة فإنه يقول: (أي وأياً وأي) (١) في الأحوال كلها، لأن الحركة هنا بمنزلة الحروف في: (مَنُو مَنَامِي) فيما سبق .

قوله: «على الابتداء . . . . .» .

(١) في ب: «أي وأي وأياً والتث من الأصل وع .

## وَيُقَالُ: فِي الْمَعْرِفَةِ إِذَا قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ، أَيْ عَبْدَ اللَّهِ لَا غَيْرُ.

هذا ظاهر، لأنه اسم جَرَّدَ عن العوامل اللفظية لِيُخْبَرَ عنه، والتقدير: (أَيْ هو) فوجب أن يكون مبتدأً.

فإن قلت: فما المانع عن جعله معرباً؟ قلت: المانع عن ذلك فساد اللفظ والمعنى. أما الأول، فلأداء كونه معرباً إلى كون العامل في كلام المتكلم من كلام غيره.

وأما الثاني فلكون التقدير حينئذٍ: (رَأَيْتُ أَيًّا)، وما المعنى كذلك.

قوله: «ويقال في المعرفة . . . .».

إنما لم تلزم الحكاية هنا في المسؤول عنه إذا كان علماً، كما لزم في فصل (مَنْ) على اللغة الحجازية، فقيل: (مَنْ زيد، وَمَنْ زَيْدًا، وَمَنْ زَيْدٍ)، وَلَمْ يَقُلْ هنا «إلا أَيُّ عبد الله» برفع أَيُّ وعبد الله، لأن (مَنْ) مَبْنِيٌّ وَأَيًّا مُعْرَبٌ، فإذا قلت: (أَيُّ عَبْدَ اللَّهِ) برفع (أَيُّ)، ونصب عبد الله، جَعَلْتَ أَحَدَ الْجَزَائِنِ مَخَالَفاً لِلاَخَرِ، ونظير هذه المسألة (إجازتهم)،<sup>(١)</sup> «إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ» وعدم إجازتهم «إِنَّ الْقَوْمَ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ» وذلك أَنَّ (أَجْمَعُونَ) تَأْكِيدٌ، والتأْكِيدُ تَابِعٌ لِلْمَوْكَّدِ فِي الإِعْرَابِ فَقَالُوا: (إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ) فَجَوَّزُوا الرِّفْعَ فِي (أَجْمَعُونَ) حَمَلًا عَلَى مَوْضِعِ (إِنَّ) مَعَ الأَسْمِ، إِذِ المَعْنَى كَقَوْلِكَ: (هَم أَجْمَعُونَ) وَحَسَّنَ ذَلِكَ مَنْ حَيَّثُ إِنْ الضَّمِيرُ وَهُوَ (هَم) لَا عَمَلُ فِيهِ (لِإِنَّ) وَإِنْ كَانَ فِي التَّقْدِيرِ مَنْصُوبًا فَلَا تَظْهَرُ المَخَالَفَةُ بَيْنَ المَتَّبِعِ وَالتَّابِعِ، وَلَمْ يُجَوِّزُوا (إِنَّ الْقَوْمَ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ)؛ بَلِ أَوْجَبُوا النِّصْبَ فِي أَجْمَعِينَ، لِأَنَّ النِّصْبَ قَدْ ظَهَرَ فِي المَتَّبِعِ وَهُوَ الْقَوْمُ لَفْظًا، فَلَوْ رَفَعَ التَّابِعَ تَظْهَرُ المَخَالَفَةُ بَيْنَ التَّابِعِ وَالمَتَّبِعِ لَفْظًا وَهِيَ مِمْتَنَعَةٌ.

(١) سقط من ب والثبت من الأصل وع.

\* فصل \* وَلَمْ يُثَبِّتْ سَبِيوَهَ «ذَا» بِمَعْنَى الَّذِي إِلَّا فِي قَوْلِهِمْ : مَاذَا ، وَقَدْ أَثَبَّتَهُ الْكُوفِيُّونَ وَأَنْشَدُوا :

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ      أَمِنَتْ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيْقُ  
أَيُّ وَالَّذِي تَحْمِيلِيْنَهُ طَلِيْقُ .

قوله : «وَلَمْ يُثَبِّتْ سَبِيوَهَ» (١) . . . . .

أي «ذَا» إذا كان بمعنى الَّذِي ، فلا بد عند سبويه من أن يكون قبله (ما) لأنه نقل من باب الإشارة إلى الحاضر ، إلى معنى (الذي) وهو الغائب فيلزم أن يكون قبله (مَا) ليكون ذلك إيذاناً بأنه قد انتقل من باب إلى باب كما صنعوا هكذا في : «إِذَا مَا» و«حَيْثَمَا» ، فهما قد كانا قبل دخول (ما) عليهما من الأسماء الإضافية ، فلما أرادوا نقلهما من الإضافة إلى المجازة بهما أدخلوا عليهما «مَا» للإيذان بالنقل ، فكذا فيما نحن بصدده .

والكوفيون أثبتوا (ذَا) بمعنى الذي وإن لم تُصَاحِبْهُ (ما) (٢) وأنشدوا :

٢٩٦ - عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ . . . . . (البيت) (٣)  
أَيُّ يَا عَدَسُ ، وهو في الأصل زجر للبقلة فسماها به وهو علم هنا ، وإنما بُني لأنه حكاية صوت ، ويجوز أن يكون زجرها بذلك ثم قال : (ما لِعِبَادٍ وهو اسم ملك) .

(١) قال سبويه في الكتاب ٢ : ٤١٦ : «هذا باب إجرائهم (ذَا) وحده بمنزلة الذي ، وليس يكون كالذي إلا مع (مَا) ومن في الاستفهام ، فيكون ذا بمنزلة الذي ، ويكون (ما) حرف الاستفهام ، وإجرائهم إيَّاه مع (ما) بمنزلة اسم واحد ، أما إجرائهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك : ماذا رأيت؟ فيقول : متاع حسن ، وقال الشاعر نبيد بن ربيعة :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَلِّوْنَ      أَنْحَتَ فَيَنْصِي لِمَ صَلَّالٍ وَيَطْلُ

(٢) انظر رأي الكوفيين والبصريين في مسألة (بحر) - الفاظ الإشارة أسماء موصولة) ٩٠٢ - ٩٠٧ .

(٣) هذا بعض بيت من الطويل لبريد بن مفرغ الحميري في ديوانه ص ١١٥ والإصحاف ٧١٧ وشرح ابن جنيث

٤ : ٢٣ - ٢٤ والمخزاة ٤١٦ - ٥٦ وقد توسع صاحبها في شرحه والتعليق عليه وموضع الشاهد في البيت ساهم

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِسْرَارَةٌ      أَمِنَتْ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيْقُ

حمله (هذا) حمص الذي موصولاً ، وتحملين صلته ، أي والذي تحمّلين طليق ، هذا عند الكوميين

وَهَذَا شَأْدٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَذَكَرَ سَبِيوَهُ فِي مَادَا صَنَعْتَ؟ وَجَهَيْنَ:  
 أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى أَيِّ شَيْءٍ الَّذِي صَنَعْتَهُ، وَجَوَابُهُ حَسَنٌ  
 بِالرَّفْعِ وَأَنْشَدَ لِلْبَيْدِ:  
 أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ      أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ  
 وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ «مَاذَا» كَمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَيُّ شَيْءٍ  
 صَنَعْتَ؟ وَجَوَابُهُ بِالنَّصْبِ.

وقوله: «(وها ذا): الأُولَى أَنْ تُكْتَبَ (ها) كما هي بالألف غير متصلة بذا، فرقا  
 بينه وبين اسم الإشارة، يريد بالذي تحمله، نفسه أي إني طليق بعد أن صرت أسيرا.  
 وقال بعضهم: (هذا) في البيت على أصله، وهو اسم الإشارة وعمله مرفوع  
 بالابتداء، و(طليق): خبره، و(تحملين): حال.  
 أي: وهذا حاملة له أنت طليق، (أو<sup>(١)</sup>) وهذا محمولاً عليك وما ذكره الكوفيون  
 ليس بثبت لخروجه عن القياس ولقلته.  
 قوله: «وذكر سبيوه . . . . .»  
 ذكر وجهين:<sup>(٢)</sup>

أحدهما: أن تكون (ما) بمعنى أي شيء، وهو مرفوع المحل بالابتداء، و(ذا):  
 بمعنى الذي، وما بعده صلته، والضمير الراجع منه إليه محذوف، والتقدير: أي شيء  
 الذي صنعته، وجوابه على هذا الوجه مرفوع نحو: حَسَنٌ، على تقدير: (هُوَ حَسَنٌ)  
 ليطبق الجواب السؤال، وعلى هذا قول لبيد:

٢٩٧ - أَلَا تَسْأَلَانِ . . . . . (البيت)<sup>(٣)</sup>

(١) في ب: وأي، والثبت من الأصل وع.

(٢) الكتاب ٢: ٤١٦ - ٤١٩.

(٣) هذا أول بيت في قصيدة للبيد بن ربيعة العامري وعدتها اثنان وخمسون بيتاً قالها في رثاء النعمان بن المنذر - انظر

فإنه جعل (ما) مرفوع المحلّ، يدل عليه قوله: «أُنْحَبُ»، لأنه بدل عنه والبدل تابع للمبدل منه في إعرابه، عنى بالمرء امرءاً معينا يقول: أعلية نذر في الاجتهاد في طلب المال وتحصيل ما به من الآمال فهو يسعى أبدا في الوفاء بنذره، أم هذا الفعل منه ضلال صادر لا عن جِجْرِهِ.

والوجه الثاني: أن يكون (ماذا) كما هو اسما واحدا وهو منصوب المحلّ بوقوع الفعل عليه، ومعناه: أي شيء صنعت، وجوابه بالنصب كما ذكرنا من المطابقة. وقيل: إنها جاز أن تجعل (ما) مع (ذا) اسما واحدا دون (من) لما بين (ما وذا) من الموافقة.

ف (ما) عامٌ و (ذا) كذلك، فيقعان على الأشياء كلها، بخلاف (من) فإنها اسم خاص لذوى العلم، فلا يكون موافقا (لذا)، فلا ينضم أحدهما إلى الآخر، لما بينهما من التباين.

قال بعض المحققين: ما ذكره سيبويه من الوجهين على سبيل الاختيار، وإلا فالوجهان جائزان في الوجهين، إذ لك أن تقدّر الفعل المذكور فت نصب، وإن كان في كلام السائل جملة اسمية، وأن تقدر المبتدأ فترفعه وإن كان في كلام السائل جملة فعلية، لكن الأحسن ما ذكره سيبويه، لما في ذلك من إثبات المطابقة التي سبق ذكرها.

ديوانه ص ٢٥٤ وما بعدها، والشاهد به (ماذا) فإن هاء فيه تسمى (الدي) والجملة بعدها صلها وذلك لأنه تقدمها استفهام.

والبيت من الطويل وهو تمامه:

ألا نَسْأَلانِ أَلْمَءَ مَاذا نَجْأولُ      أُنْحَبُ فَبُنْغْصِ أَمْ صِلْأُ وَبَطْلُ

## وَقُرِءَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (مَاذَا يَنْفِقُونَ قُلُ الْعَفْوُ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ .

قوله : «بالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ» (.....) .

من رفع جعل (ذا) بمعنى الذي ، و«ينفقون» صلته ، كأنه قال (ما الذي؟ فقال هو العفو ومن جعل «ماذا» اسماً واحداً نصب كأنه قال : (ما ينفقون؟ فقال : ينفقون العفو، والعَفْوُ: ما لا جَهْدَ ولا مَشَقَّةَ في إنفاقه، ويقال للأرض السَّهْلَةُ العَفْوُ قال :

٢٩٨ - قَبِيلَةُ كَثِيرِ الْكَثْرَةِ دَارِجَةٌ      إِنَّ يَنْبِطُوا الْعَفْوَ لَمْ يُوجَدْ لَهُمْ أَثَرٌ<sup>(١)</sup>  
شَبَّهُهُمْ لِذَلَّتْهُمْ بِالشَّرَاكِ ، لِأَنَّهُ أَبَدًا يُوْطَأُ تَحْتَ الْقَدَمِ .

(١) إشارة إلى قول الزخشي في المتن : (وقرئ قوله تعالى : وماذا ينفقون قل العفو) (بالرفع والنصب) وهي آية ٢١٩

من سورة البقرة ، قال أبو علي الفارسي في كتاب (الحجة في علل القراءات السبع) : اختلفوا في فتح الواو وضمها من قوله جل وعز : (قُلِ الْعَفْوَ فَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَدَهُ (قل العفو) رفعا وقرا الباكون : (العفو) نصبا ، وروي عن ابن عامر نصب الواو أيضا . . . انظر كتاب الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ج ٢ : ٢٣٩ - ٢٤٢ تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالفتاح شليبي ، وعبدالحليم النجار .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والمثبت من ب .

(٣) هذا البيت ترتيبه الخامس من مقطوعة للأخطل عدتها ستة أبيات من البسيط في هجاء كعب بن جُعيل التغلبي - ديوانه ص ٢٨٩ وهو أيضا في (اصلاح المنطق) لابن السكيت ص ٣١٥ واللسان : (غفا) ، وروايته في نسخة ع : (لا يُوجد لهم أثر) وكذلك في الديوان . وهو شاهد على أن معنى العفو بمعنى السهل .

٤ - \* أسماء الأفعال والأصوات \*

هي عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ لِتَسْمِيَةِ الْأَوَامِرِ، وَضَرْبٌ لِتَسْمِيَةِ الْأَخْبَارِ وَالغَلْبَةِ لِلأول.

قوله: «أسماء الأفعال والأصوات».

عن الإمام فضل القضاة يعقوب الجندي - طاب ثراه - قال: ينبغي أن لا يُعْتَقَدَ في أسماء الأفعال أنها تدلّ على ما تدلّ عليه الأفعال، بل مدلولات هذه الأسماء هي ألفاظ الأفعال، (ثم مدلولات ألفاظ الأفعال)<sup>(١)</sup> ما عُرِفَ من معانيها قلت: وقد صدق فيما قال، فإن جماهير النحاة عن آخرهم قد أطبقوا على أن هذه الألفاظ هي أسماء الأفعال لا الأفعال أنفسها، فلو دلت هذه الألفاظ على ما تدلّ عليه الأفعال لكانت هذه الألفاظ أفعالا، والقول بهذا قول يبطلان ما قالته تلك الجماهير، وعدول عن سنن إجماع هؤلاء النحارير، وإنما يوتى بهذه الأسماء لضرب من الاختصار.

ف «صه»: أخصر من اسكّت (رُوَيْد): أخصر من أمهل، أمهلاً أمهلوا، أمهلي، أمهلاً، أمهلن، وللتفتن والسعة في الكلام حيث يصغون الأسماء مواضع الأفعال، ويسدون بها مسأداها، فيؤمر تارةً بلفظ الفعل، وأخرى بلفظ اسم يقوم مقام الفعل. وشبه الشيخ أبو علي<sup>(٢)</sup> هذا بإضمارهم الفعل لدلالة الحال عليه نحو قولك: «زيداً» لمن شهَرَ سَيْفًا، أو قال: اضرب شرّ الناس بإضمار اضرب، ووجه التشبيه أن الإضمار للاختصار كما أن تسمية الأفعال بهذه الأسماء كذلك.

قوله: «والغلبة للأول» . . . . .

إنما كانت الغلبة للأوامر، لأن وضع هذه الأسماء للاختصار، وهذه الحالة ملائمة

(١) ساقط من الأصل والثبت من ب وع.

(٢) انظر قول الشيخ ابن عربي في كتاب «المفصل في شرح الإصحاح» للرحماني ١ ٥٩٩

وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَعَدٍّ لِلْأُمُورِ، وَغَيْرِ مُتَعَدِّ لَهُ، فَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ: قَوْلِكَ:  
رُؤَيْدًا زَيْدًا، أَيْ أَرُوْدُهُ وَأُمَهْلُهُ، وَيُقَالُ: تَيْدٌ زَيْدًا بِمَعْنَى: رُؤَيْدٌ، وَهَلْمٌ  
زَيْدًا أَيْ: قَرْبُهُ وَأَحْضِرُهُ، وَهَاتِ الشَّيْءِ أَيْ: أَعْطَيْهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ  
هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾، وَهَذَا زَيْدًا أَيْ خُذْهُ، وَحَيْهَلُ الثَّرِيدِ! أَيْ إِتْبِهِ، وَبَلْهُ  
زَيْدًا! أَيْ: دَعُوهُ وَتَرَاجَاهَا وَمَنَاعِيهَا، أَيْ: اتْرُكْهَا وَأَمْنَعِيهَا، وَعَلَيْكَ زَيْدًا أَيْ  
إِلْزَمَهُ، وَعَلَى زَيْدًا أَيْ أَوْلَيْتُهُ، وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ قَوْلِكَ: صَهْ، أَيْ  
اسْكُتْ، وَمَهْ أَيْ اكْفُفْ، وَإِيَهُ أَيْ حَدِّثْ، وَهَيْتَ وَهَلْ، أَيْ أَسْرِعْ، وَهَيْدَ  
وَهَيْكَ وَهَيَّا أَيْ: أَسْرِعْ فِيمَا أَنْتَ فِيهِ قَالَ:  
\* فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا \* .

حالة الأمر، فإنك تستغني في الأمر عن الذكر للحاضر، كما أريناكه عن إضمار  
(اضرب) أنفا فلما كان الأمر يطوى ذكره ويختصر بدلالة الحال اختصر بهذه الأسماء  
عن الأوامر، لأن الاسم أخف.

قوله: «فَالْمُتَعَدِّي».

الْمُتَعَدِّي مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَنْصُوبُهُ عَلَيْهِ، فَلَا يُقَالُ: (زَيْدًا  
رُؤَيْدًا)، وَ (الشَّيْءِ هَلْمًا)، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ أَسْمَاءً، وَالْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ لَا تَعْمَلَ،  
لَكِنَّ مَسْمِيَاتِهَا أَعْمَالٌ، فَكَانَتْهَا أَعْمَالٌ، فَيَجِبُ أَنْ تَلْزِمَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ فِي الْعَمَلِ وَتَبْرَةً  
وَاحِدَةً، وَهِيَ مَا ذَكَرْنَا.

قوله: «وَهَاتِ الشَّيْءِ، أَيْ: أَعْطَيْتِهِ».

الأصل: أَاتَ بِهَمْزَةٍ وَالْف، لِأَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ أَتَى الشَّيْءِ إِذَا أَعْطَاهُ أَبَدَلْتَ هَمْزَتَهُ هَاءً.

قوله: «وَتَرَاجَاهَا وَمَنَاعِيهَا . . . . .».

الضميرُ فيها للإبل.



وَنَزَالَ أَي انزَلَ، وَقَدَّكَ، وَقَطَّكَ أَي اكَتَفَ، وَانْتَهَ، وَإِلَيْكَ أَي تَنَحَّ،  
 وَسَمِعَ أَبُو الْمُخَطَّابِ مَنْ يُقَالُ لَهُ إِلَيْكَ، فَيَقُولُ: إِلَيَّ كَأَنَّهُ قَبِيلَ لَهُ تَنَحَّ،  
 فَقَالَ: أَتَنْتَحَى وَدَعَّ: أَي ائْتَمَشَ، يُقَالُ: دَعَا لَكَ وَدَعَدَعَا، وَأَمِينٌ وَأَمِينٌ  
 بِمَعْنَى اسْتَجَبَ.

وَأَسْمَاءُ الْأَخْبَارِ: نَحْوُ هَيْهَاتَ ذَاكَ، أَي بَعْدَ، وَشَتَانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو أَي  
 افْتَرَقَا وَتَبَايَنَّا، وَسُرْعَانَ ذَا إِهَالَةٍ، أَي سُرْعَ، وَوَشَكَانَ ذَا خُرُوجًا أَي  
 وَشَكَ، وَأَقْبَ بِمَعْنَى أَتَضَجَّرُ، وَأَوْهَ بِمَعْنَى أَتَوَجَّعُ.

قوله:

فَقَدَّ دَجَا .....  
 وَقَبْلَهُ: لَتَقْرُبِينَ قَرَبًا جُلْدِيًّا مَاذَامْ فِيهِنَّ فَصِيلٌ خِيًّا  
 ٢٩٩ - فَقَدَّ دَجَا ..... (البيت)<sup>(١)</sup>  
 لَتَقْرُبِينَ، بضمِّ الرَّاءِ وكسر الباءِ يخاطبُ ناقته، والقرب: السير في الليلة التي تُصْبِحُ  
 صبيحتها الماء، والجُلْدِيُّ: السير الشديد، والضمير في «فيهن»: للإبل، و«دجا  
 الليل»: أظلم، و«هَيَّا هَيَّا»: (زجر لها)<sup>(٢)</sup> وتصويت حتى تسير.  
 قوله: «وَسُرْعَانَ ذَا إِهَالَةٍ».

في سُرْعَانَ ثَلَاثُ لُغَاتٍ، الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالضَّمُّ وَكُلُّهَا مَسْكُونَةُ الرَّاءِ، وَالْإِهَالَةُ:  
 الشَّحْمُ الذَّائِبُ، وَانْتِصَابُهَا عَلَى التَّمْيِيزِ، وَالتَّقْدِيرُ: سُرْعَ ذَا إِهَالَةٍ، وَهُوَ مِثْلُ حَسَنِ  
 زَيْدٌ وَجَهًّا.

(١) غمامة: فقد دجا الليل هَيَّا هَيَّا.  
 وهذا البيت وسابقه في المتن من شواهد سيبويه التي لم يعرضها في الكتاب ٥٦٠١ في حين عراه ابن بعيش لاس مناعة  
 في شرحه ٤: ٣٣، وكذلك فعل المعدادي في الحرة ٩: ٢٧٥.  
 والشاهد فيه قوله (هَيَّا) على أنها وردت محسوس الأمر  
 (٢) في جميع السح «حرساء» وهو تحريف والصواب أن تكون (حرس لها) وهَيَّا هَيَّا بكسر الهاء. ومنحما

## \* فصل \* في رُوَيْدٍ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ :

هُوَ فِي أَحَدِهَا مَبْنِيٌّ، وَهُوَ إِذَا كَانَ اسْمًا لِلْفِعْلِ، وَعَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ :  
وَاللَّهِ لَوْ أَرَدْتَ الدَّرَاهِمَ لَأَعْطَيْتَكَ رُوَيْدَ مَا الشُّعْرَ . . .

نقل في الأضاحيك المستملحة أن أعرابيا جاء إلى راع ليشتري منه شاة، فقال للراعي : هل عندك شاة سمينَةٌ ذاتِ نَقِيٍّ ؟، فقال : نعم عندي شاة طففت شحما وامتلأت دسما وَوَدَكًا، فقال : عليّ فجاء الراعي بشاة يسيلُ رُغَامُهَا لا تتحرك هُزَالًا وسوء حال، فقال : ما وعدتنا بمثل هذه، أين اللحم والشحم؟ فقال ألم تَرَ إلى الشحم يسيل من منخريها؟، فقال الرجل : (سِرْعَانٌ ذَا إِهَالَةٍ)، (وَذَا) إشارة إلى الرغام، كذا قاله الميداني<sup>(١)</sup>، وَجَعَلَ (إِهَالَةً) منصوبة على الحال، أي سَرَعُ الرُّغَامِ حال كونه إِهَالَةً، فإذن في انتصابها وجهان :

وقيل : أصله أن أعرابيا اشترى شاةً عجفاء وأخذ يُسَمِّنُهَا، ورأى رغامها يسيل من أنفها، (وَوَظَنَهُ وَدَكًا)،<sup>(٢)</sup> فقال لأمه قد سمتت الشاة فقالت هي : (سرعان ذا إِهَالَةٍ) .

وقيل : إنَّ واحدا كان يشتري ماعزا نحيفا، وكان البائع يقول له سمين، فبينما هما كذلك، إذ نزل المخاط في أنفه، فقال المشتري : سرعان ذا إِهَالَةٍ .

(وقيل : إن رجلا كانت له نعجة عجفاء، وكان رغامها يسيل من منخريها لهزائها فقيل له ما هذا الذي يسيل؟ فقال : ودكها، فقال السائل : سرعان ذا إِهَالَةٍ)<sup>(٣)</sup> يضرب هذا المثل لمن يُخْبِرُ بكيئونة الشيء قبل وقته .

قوله : «أَوْهٌ . . . . .» .

الرواية عن المصنف بتشديد الواو وتسكين الهاء .

قوله : «رُوَيْدَ مَا الشُّعْرَ» .

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني ١ : ٣٣٦ .

(٢) في حاشية ب : «فظنه ودكاه والمثبت من جميع النسخ والأصل وب وع» .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

وَهُوَ فِيهَا عَدَاهُ مُعْرَبٌ، وَذَلِكَ أَنْ يَقَعَ صِفَةً كَقَوْلِكَ: سَارُوا سِيراً  
رُويَداً، وَوَضَعَهُ وَضَعاً رُويَداً، وَكَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ يُعَالِجُ شَيْئاً رُويَداً أَيْ  
عِلَاجاً رُويَداً، وَحَالاً كَقَوْلِكَ: سَارُوا رُويَداً، وَمَصْدِراً فِي مَعْنَى إِروَادٍ  
مُضَافاً كَقَوْلِكَ: رُويَداً زَيْداً.

بنصب الراء أي رويد الشَّعر على كل حال، وما صلة، هذارجل مدح رجلا فقال  
الممدوح هذا أي: «لو اردت الدراهم (لأعطيتك)»<sup>(١)</sup>، فدع الشَّعر لا حاجة بك إليه.

وَرُويَداً<sup>(٢)</sup> في الأصل مصدر من أَرَوَدَ إرواداً، أي أمهل، حذف زائده كَعَمَرَكَ  
بمعنى تَعَمَّرَكَ، ثُمَّ صُغِرَ، وسمي به الفعل وجعل هذا التغيير أمانة على أن خلع عنه  
معنى المصدرية، وبني لوقوعه موقع أمر المخاطب وهو أمهل، وَحَرَكُ لالتقاء  
الساكنين، وفتح ليراعى حق المصدرية، لأن المصدر منصوب.

قوله: «سِيراً رُويَداً».

أَي هِيناً، وكذا قوله: (وَضَعاً رُويَداً)، وهذا كأنه بمنزلة قولهم: رجل عدل في  
كونه مصدراً جُعِلَ اسماً، وقوله: (عِلَاجاً رُويَداً) أي معالجة.

قوله: «سَارُوا رُويَداً» . . . . .

قال المصنف هو حال من السير، كأنه ساروا السير رويداً، وهذا تفسير سبويه<sup>(٣)</sup>،  
ويجوز أن يكون حالاً من (القوم) أي مُرُويدين، بمعنى ذوي إرواد، وهو الإمهال  
وخلاف الاستعجال.

قوله: «رُويَداً زَيْداً».

كأنه قيل: أرواد زيدا، والأصل: إرواداً زيداً على معنى أورد زيدا إرواداً ثم حذف

(١) في ب وع: «لأعيتك» والمثلث من الأصل

(٢) انظر تفسير سبويه لهذا المثال في الكتاب ١ ٢٤٤

الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول، فـ(رويد) في هذا الوجه مصدر حذف زوائده وبقي على مصدريته، وتلحق الكاف (رويد) في الأول.

والرابع من الأوجه في رويد، والتقدير مختلف، ففي الأول: الكاف متجرد للخطاب بمنزلة كاف ذاك، فكما أن الكاف في (ذاك) حرف دالٌّ على الخطاب لا محل له من الإعراب بامتناع كون (ذا) مضافا، لأنه اسم إشارة وهو معرفة من جهة نفسه، وتعرّف المعرفة محال، كالكتابة على السواد، فكذا (رويد) إذا كان اسم فعل كان بمنزلة أروء، والفعل لا تصح إضافته، لأنه بلزومه للتكثير آبٍ للتعريف الذي هو ضد مقتضاه.

فإن قلت: التعليل لامتناع إضافته بامتناع تعريفه، غير مستقيم فإنهم اتفقوا أن هذه الأسماء وإن أقيمت مقام الأفعال، فإن بعضها يستعمل تارة معرفة وأخرى نكرة نحو صَهٍ وصِهٍ، قلت: إنها المعرف هو المصادر التي دلت عليها الأفعال نحو: ضربت الضرب الذي تعلم، فالضرب يمكن تعريفه كما ترى، فأما (ضربت) فالقول بتعريفه باطل لا يخفى بطلانه على أحد، فكذا لا يمكن تعريف هذه الأسماء إذا كانت سادّة مسادّة الأفعال والأفعال لا يمكن تعريفها بحال كانت هذه الأسماء مثلها في امتناع تعريفها لأنها بمعناها، وإنما الممكن تعريف مصادر الأفعال المسميات بها، ألا تراهم فسروا قولهم «صَه» بافعل السكوت، فعرفوا المصدر فدل على أن المعرف هو المصدر دون الفعل، فثبت أن هذه الأسماء من حيث إنها أسماء الأفعال لا يمكن تعريفها وإنما عبر النحويون عن تعريف مصادر هذه الأفعال التي سميت بهذه الأسماء بتعريفها مجازا.

فإن قلت: إنهم جوزوا دخول التنوين عليها لتكثير (مصادر مسمياتها)<sup>(١)</sup> على

(١) في ب: «مصادرها» والمثبت من الأصل وع.

وَسَمِعَ بَعْضُ الْعَرَبِ: رُوِيَ نَفْسِهِ، جَعَلَهُ مَصْدَرًا كـ «ضَرَبَ الرَّقَابِ».

\* فصل \* هَلُمُّ مركبةٌ مِنْ حَرْفِ التَّنْبِيهِ مَعَ «لَمْ» مَخْدُوفَةٌ مِنْ هَا أَلِفِهَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مِنْ هَلْ مَعَ «أَمْ» مَخْدُوفَةٌ هَمَزْتَهَا. وَالْحِجَازِيُّونَ فِيهَا عَلَى لَفْظِ وَاحِدٍ فِي التَّنْبِيهِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيهِ وَبَنَوْتُمِيسٍ يَقُولُونَ: هَلُمَّا، هَلُمُوا، هَلُمِّي، هَلُمَّنَّ.

مازعت فما بالهم لم يجوزوا إضافتها لتعريف مصادر مسمياتها؟ قلت: عدم التنوين شاهد عدل للتعريف، فأية حاجة إلى الإضافة هذه هي المباحث في الوجه الأول.

أما الوجه الرابع: فالكاف فيه اسم ضمير بمنزلة في (غلامك)، لأن المصادر تضاف، ويدلك عليه أنك تقدر أن تضع موضع الكاف اسما ظاهرا مجرورا نحو: (رويد زيدا) ولا تقدر (في ذلك)<sup>(١)</sup> أن تقول (ذا زيدا)<sup>(٢)</sup> ولا في (رويد) بمعنى (أورد رويد زيدا)، إذ قولك: أورد زيد محال، فكذا ما هو اسم له.

قوله: كـ «ضَرَبَ الرَّقَابِ».

أصلُّ قوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابِ﴾<sup>(٣)</sup> فاضربوا الرقاب ضربنا، فحذف الفعل وقُدِّمَ المصدرُ، فأنيب منابه مضافا إلى المفعول، وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد، لأنك تذكر المصدر وتدل على الفعل بالنسبة التي هي فيه، كذا ذكره في الكشاف<sup>(٤)</sup>.

قوله: «هَلُمُّ مركبةٌ . . . . .».

هلم: أي اجمع نفسك إلى من «لَمْ» جمع، قال المصنف: تَرَكَّبُ أَسْمَاءُ مِنْ

(٣) سورة محمد صل الله عليه وسد آية ٤

(١) في ب وع - «ذاك» والنت من الأصل

(٤) انظر الكشاف ٣٠٣

(٢) في الأصل «ذا وزيد» والنت من ب وع

وَهِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ: مُتَعَدِّيَةٌ كَهَاتِ، وَغَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ بِمَعْنَى تَعَالٍ وَأَقْبَلِ،  
 قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ﴾، وَقَالَ: ﴿هَلُمُّ إِلَيْنَا﴾.  
 وَحَكَى الْأَصْمَعِيُّ أَنَّ الرَّجُلَ يُقَالُ لَهُ هَلُمَّ فَيَقُولُ: لَا أَهْلُمُّ.

الكلمات، كما تتركب من الحروف وتنشأ فوائدها عند التركيب.

قوله: «مَنْ هَلٌ.....».

هَلٌ: حرفٌ زَجْرِيٌّ.

قوله: «على لفظ واحد.....».

هذا بالنظر إلى اللفظ، ومذهب بني تميم بالنظر إلى الأصل، لأن الأصل أن يُشْتَى  
 ويجمع ويذكر ويؤنث، نحو: لَمَّا، لَمَّا، لَمَّا إلى آخره.<sup>(١)</sup>

قوله: «وهي على وجهين...».

المذهب البصري: أقرب إلى التعدية، لأنه (بمعنى اجمع نفسك)،<sup>(٢)</sup> والمذهب  
 الكوفي، أقرب إلى غير التعدية، لأن فيه حثًّا بالنظر إلى هَلٌ فيكون مناسباً للمعنى أقبل.  
 قوله: «بمعنى تعال.....».

قيل في الأمر بالتقدم، يقال وهو أمر بالعلو والارتفاع، لأن من تقدم علا، ومن  
 تأخر استقل، ألا تراهم قالوا عند التقدم إلى الحاكم ترافعنا إليه، فلما كان التقدم  
 ارتفاعاً كان التأخر استقلاً وبضدّها تَبَيَّنُ الأشياء.

قال المصنف:<sup>(٣)</sup> تعال من الخاص الذي صار عامًّا، وأصله أن يقول من كان في  
 مكانٍ عالٍ لمن هو أسفل منه، ثم كثر واتسع فيه حتى عمّ.  
 قوله: «فيقول: لَا أَهْلُمُّ».

بفتح الهمزة والهاء، وضم اللام وتشديد الميم، عاملة معاملة الفعل المتصرف وإن

(١) انظر الكشف ٢: ٥٩.

(٢) في ب: «بمعنى اجمع» والمثبت من الأصل وع. (٣) انظر قوله في الكشف ٢: ٦٠.

\* فصل \* هَا بِمَعْنَى خُذْ وَتَلَحُّقُ الْكَافِ فَيُقَالُ: هَاكَ، وَتُصَرَّفُ مَعَ الْمُخَاطَبِ فِي أَحْوَالِهِ، وَتُوضَعُ الْهَمْزَةُ مَوْضِعَ الْكَافِ فَيُقَالُ: هَاءٌ وَتُصَرَّفُ تَصْرِيْفَهَا، وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَيُقَالُ: هَاءَكَ بِإِقْرَارِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْفَتْحِ، وَتَصْرِيْفِ الْكَافِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هَاءِ كَرَامٍ، وَيُصَرِّفُهُ تَصْرِيْفَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هَا بَوْرَانِ هَبْ وَيُصَرِّفُهُ تَصْرِيْفَهُ.

لم يكن فعلا، فضلا من أن يكون متصرفا بطريق الحكاية على وجه المطابقة لما سبق في الكلام، لا على أن لهلم أصالة في جواز الاشتقاق.

وفي بعض الشروح: وقوله (لا أهلم)، أصله لا ألم، زيدت الهاء بين همزته ولامه، ومن قال لا أهلم فقد حَرَفَ وأَخْطَأَ.

قوله: «في أحواله».

أي في كونه مفردا، ومثنى، ومجموعا، ومذكرا ومؤنثا.

قوله: «ويجمع بينهما».

أي بين الهمزة والكاف كهاءك، بوزن<sup>(١)</sup> هَاعَكَ بفتح العين.

فإن قلت: الهمزة في هاء للخطاب، والكاف أيضا للخطاب، والجمع بينهما مما لا يسوغ عندهم، ألا تراهم امتنعوا أن يقولوا (لأن زيدا منطلق) بالجمع بين حرفي التأكيد: لام الابتداء، وإن بكسر الهمزة.

قلت: إنها جاز الجمع هنا بينهما وإن كان القياس ينفيه، لأن الهمزة لم توضع موضع كاف الخطاب في شيء من كلامهم إلا في (هاء) وحدها، وهي غير أصلية في الخطاب، والموضع للخطاب الكاف والتاء، وكفاك شاهدا على صحة ما قلت استمرارها في مواضع الخطاب نحو: نصرت، ونصرك، وعدم استمرارها فيهن،

(١) في ب: «هزة» والمثلث من الأصل وع

\* فصل \* حَيْهَلٌ مُرَكَّبٌ مِنْ حَيٍّ وَهَلٍّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ وَيُقَالُ:  
حَيْهَلًا بِالتَّنْوِينِ، وَحَيْهَلًا بِالْأَلْفِ.

ذَكَرَ هَذِهِ اللَّغَاتِ سَبِيؤِيهِ، وَزَادَ غَيْرُهُ حَيْهَلٌ، وَحَيْهَلٌ، وَحَيْهَلًا، وَقَدْ  
جَاءَ مُعَدَّى بِنَفْسِهِ وَبِالْبَاءِ، وَبِالْيَاءِ وَيَبَعْلَى.

فصار قيامها موضع الخطاب في (هاء) كالمستعار وكأنها ليست بحرف الخطاب، فمن  
هذا الوجه ظنها العرب جزءاً من الكلمة فألحقت الكاف للخطاب، فوقع الجمع بينهما  
بهذا الطريق.

قوله: «كرام.....».

أمر من رامى يُرامى، والمراد بالتصريف أنه يثنى ويجمعه، ويؤنثه على طريقة الأمر  
من رامى، تقول: هاء، هائيا، هاءوا، هائي، هائيا، كرام، راميا، راموا، رامى،  
راميا، رامين.

قوله: «مُرَكَّبٌ مِنْ حَيٍّ وَهَلٍّ».

مَعْنَى حَيٍّ: أَسْرَعٌ، وَهَلٌّ: زَجْرٌ، فَرَكَّبْتَ مِنْهَا كَلِمَةً بِمَعْنَى إِثْبِتِ.  
قال سيبويه<sup>(١)</sup>: وأما «حَيْهَلٌ»<sup>(٢)</sup> التي للأمر فمن شيئين، يدلُّك على ذلك (حَيٌّ على  
الصلاة).

وَفِي حَيْهَلٍ لُغَاتٌ:

الأولى: حَيْهَلٌ<sup>(٣)</sup>، بفتحيتين كخمسَةَ عَشَرَ، ويلحق بها كاف الخطاب، فيقال:  
حَيْهَلُكَ الثَّرِيدُ.

(١) الكتاب ٣: ٣٠١.

(٢) في الأصل: «حَيٌّ هَلٌّ» والمثبت من ب وع.

(٣) في الأصل: «حَيٌّ هَلٌّ» والمثبت من ب وع.



وَفِي الْحَدِيثِ: إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلَا بِعُمَرَ، وَقَالَ:  
بِحَيَّهَلَا يَزُجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرَهَا الْمُتَقَاذِفَ

الثانية: حَيَّهَلَا بالتنوين.

الثالثة: حَيَّهَلَا بالالف، وأصل الألف أن تلحق في الوقف لحاقها ضمير المتكلم في قولك: أنا وقوله:

٣٠٠- أَنَا مَنْ أَهْوَى وَمَنْ أَهْوَى أَنَا نَحْنُ رُوحَانٍ خَلَلْنَا بَدْنَا<sup>(١)</sup>

ثم تَبَّقِيَ حكم الوقف في الوصل كما صنع كذلك أبو النجم في قوله:

٧٨م- أَنَا أَبُو النَّجْمِ .....<sup>(٢)</sup>

هذه لغات ذكرها سيويه<sup>(٣)</sup>.

وزاد غيره حَيَّهَلْ بسكون اللام، وَحَيَّهَلْ بسكون الهاء وفتح اللام، وَحَيَّهَلَا بسكون الهاء مُتَوْنًا.

قوله: «فَحَيَّهَلَا بِعُمَرَ»<sup>(٤)</sup>.

أي أسرع بعمر في الذكر فإنه منهم، أي أحضره في الذكر.

قوله:

٣٠١- «بِحَيَّهَلَا يَزُجُونَ .....»<sup>(٥)</sup>

الإجزاء: السُّوقُ، أي يسوقون المطايا بقولهم: حَيَّهَلَا، والمتقاذِفُ: الذي يتبع

(١) هذا البيت من الرمل ولم أعثر له على قائل فيما بحثت فيه من مصادر والشاهد فيه إلحاق الألف في صير أنا بعد الناء.

(٢) مر أنفا - انظر ص ٣٣٦ ٧٩٩٤.

(٣) سيويه ٣: ٣٠١.

(٤) في اللسان فحَيَّهَلْ بِعُمَرَ بفتح اللام مثل حمة عشر، أي فاقبل به وأسرع، وهما كلمتان حملتا كلمة واحدة، صحرى بمعنى أقل، وهلا بمعنى أسرع، اللسان (هلل).

(٥) هذا بعض بيت من الطويل للسانة الحمدي من شواهد سيويه ٣: ٣٠١ والمرد في المختص ٣: ٢٠٦ وان بحث

وَقَالَ الْآخَرُ:

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تُنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ  
وَيُسْتَعْمَلُ حَيٌّ وَحَدَهُ بِمَعْنَى أَقْبَلَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَدِّنِ: حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ  
وَهَلَا وَحَدَهُ، قَالَ:  
أَلَّا أَبْلُغَا لَيْلِي وَقَوْلَا لَهَا هَلَا

بعضه بعضا، كأن كل سير تسيره هذه المطية يقذف بها إلى سير آخر مثله، وسيرها: مبتدأ، والمتقاذف: وصفه، وأمام المطايا: خبره، والجملة بأسرها صفة لمطية، ويروى:

بِحَيْهَلًا عَجَلَى الرَّوَّاحِ رَمَى بِهَا أَمَامَ الْمَطَايَا .....  
عجلى: اسم ناقة، والرواح: منسوب لأنه مصدر في موضع فعل الأمر<sup>(١)</sup> يقول بهذا القول وهو حَيْهَلًا، يعجلى، (رَوَّحَى الرواح).<sup>(٢)</sup> رمى بهذه الناقة سيرها المتقاذف قَدَامَ الإِبِلِ، أي (هذا الزجر كان سبب تقدمها وإسراعها).<sup>(٣)</sup>  
قوله:

٣٠٢ - ..... فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ ..... «<sup>(٤)</sup>  
هذا من باب (نَهَارُهُ صَائِمٌ)، لَأَنَّ الظَّلُولَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْقَوْمِ لَا لِلْيَوْمِ.

٤: ٣٦ والخزانة ٦: ٢٦٨، ونص البيت بنهامة:

بِحَيْهَلًا يُزْجِرُونَ كُلَّ مَنْطِيَةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا أَلْتَقَادِفُ

والشاهد فيه حكاية (حَيْهَلًا) من غير تنوين وتركه على لفظه، على أنه جاء منونا في مواضع منها اللسان حي والمقتضب ٣: ٢٠٦ ومخطوطة الأصل.

(١) في ب: وللامره والمثبت من الأصل وع.

(٢) في الأصل وع: «رَوَّحَى»، والمثبت من ب.

(٣) في ب: وكان هذا الزجر سبب تقدمها وإسراعها، والمثبت من الأصل وع.

(٤) هذا بعض بيت من البسيط لم ينسبه سيبويه في كتابه ٣: ٣٠٠ ولا ابن يعيش في شرحه ٤: ٤٦ ولا البغدادي في

خزائنه ٢٦٧ حيث قال: والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عرف قائلها والله أعلم، والبيت بنهامة:

قيل: لا معنى لإنشاد هذا البيت هنا، لأنه ليس بدليل على لغة من لغات بنائه،  
(ولا على التعدي بنفسه)<sup>(١)</sup> ولا على التعدي بحرف الجر لامتناع تقدير كل من ذلك،  
لأنه قصد قائل هذا البيت اللفظ ولم يحكه فأعربه، فبقي احتمال لغات بنائه على  
السواء ودليل إعرابه: رفعه، لعدم الضم في لغاته.

وأما امتناع تقدير التعدي بنفسه أو بحرف الجر، فلأن ذلك التقدير إنما يأتي إذا  
استعمله بمعناه أو حكايته، ويقصد القائل لفظه سقط هذا الاستعمال، فبقي تقدير  
التعدي على اختلافه غير مكشوف القناع.

قوله: «وَهَلَا».

هي كلمة زجر، أي أقبلي وأسرعي، ويجوز أن تكون ألفها الف إطلاق.  
قوله:

٣٠٣ - أَلَا أَيْلَعًا ..... (١)

تمامه: ..... وَقَدْ رَكِبَتْ أَيْرًا أَعْرُ مَحْجَلًا  
ويروى بغلا، وكفي بالبغل عن الأير، (ليل) في البيت: ليل الأخيلىة هجاها  
النابعة الجمعدى بهذا البيت فأجابته ليل بقولها:

وَنَيْجِ الْحَمَى مِنْ دَارِ فُظْلٍ نَمُومٍ كَثِيرٍ تَعَابِهِ وَحَيْهَلَةٌ

وهو شاهد على أن ضمة اللام في حَيْهَلَةٌ حركة إعراب، وهو مفرد بلا ضمير.

(١) من ب، ولم يرد في الأصل ولا في ع.

(٢) تمام الصدر: ألا أيلعا ليل وقولا لها هلا هو من الطويل أول أبيات للنابعة الجمعدى الصلبي في حياء ليل

الأخيلىة، ذكر ذلك البغدادي في الحزانة ٦: ٢٣٩، وقد ذكره وفق الرواية التالية:

ألا حَيْهَلًا لَيْلٍ وَقَوْلًا لَهَا فَضَدَّ رَكِبَتْ لِمْرًا أَعْرُ مَحْجَلًا

ثم قال بعد ذلك: وروى: ولقد ركبت أيراء بالثناة التحتية بدل الميم، وهو محرف من كَتَفَ، الحزانة ٦: ٢٤٠  
وهو شاهد على أن (هلا) فيه اسم فعل بمعنى أسرعي.

\* فصل \* بَلَّهَ على ضربين اسم فعل ، ومصدر بمعنى التَّرْكُ ويضاف  
فيقال : بَلَّهَ زيدٌ كأنه قيل : تَرَكَ زَيْدٌ .

٣٠٤ - أَعْيَرْتَنِي دَاءً بِأَمِّكَ مِثْلُهُ وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يُقَالُ لَهُ هَلَا<sup>(١)</sup>  
والمصراع الثاني للتهديد .

قوله : «بَلَّهَ . . . . .» .

بَلَّهَ : اسم لِدَعْ ، وإنما بني على الفتح اتباعاً لفتح الهاء فتحة الباء .  
فإن قلت : أليست اللام حازجة بينهما؟ قلت لا ، لأنها ساكنة والساكن لا يُعْتَدُّ به  
حاجزًا ، ألا ترى إلى قوله :

٣٠٥ - أَلَا رُبَّ مُؤَلَّوِدٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ<sup>(٢)</sup>  
ف(يَلِدُهُ) : بلام ساكنة بين مفتوحين والأصل يَلِدُهُ بلام مكسورة ودال ساكنة ، لكن  
سكَنَ اللام على طريقة تسكين الخاء في فَخِذٍ بسكون الخاء في فَخِذٍ بكسرها ، فالتقى  
ساكنان ، اللام والدال ، فحَرَّكَ الدال بالفتح اتباعاً لفتحها فتحة الياء ، ولم يُعْتَدَّ باللام  
الساكنة حازجة .

والأول من المصراعين في صفة عيسى ، والثاني في صفة آدم عليهما السلام ، فمن  
جعله اسماً للفعل قال : «بَلَّهَ زيداً» بالنصب ، أي دعه ومن جعله مصدراً جرماً ما بعده  
بالإضافة إلى المفعول وقال : «بَلَّهَ زَيْدٌ» بمنزلة قولك : «تَرَكَ زيدٌ» ، والأصل : اترك

(١) انظر الخزانة ٦: ٢٤٣ وروايته هناك : (وَأَيُّ حَضَانٍ لَا يُقَالُ لَهَا هَلَا) وانظر الأشموني في الشاهد ٩٣٩ ، والبيت  
من الطويل ومنه شاهد على استعمال هلا للزجر .

(٢) البيت من الطويل نسبة سيبويه في الكتاب لرجل من أزد السراة - انظر ٢: ٢٦٦ ، ٤: ١١٥ كما ذكر صاحب الخزانة  
صدر البيت على النحو التالي :

عجبت لمولودٍ وليس له أبٌ . . . . . الخزانة ٢: ٣٨١ .

وموضع الشاهد فيه قوله : «وبلده» أراد لم يَلِدْهُ بسكون الدال فلما التقى ساكنان اللام والدال حرَّكَ الدال بحركة  
أقرب المتحركات إليها وهي فتحة الياء ، لأن الساكن حاجز غير حصين .

وَأَشَدُّ أَبُو عُبَيْدَةَ قَوْلُهُ:  
 \* بَلَّةُ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقِ \*  
 مَنْصُوبًا وَمَجْرُورًا .

زيداً تركا، فصار بعد حذف الفعل وتقديم المصدر والإضافة إلى: (ترك زيد)، (فبَلَّةُ زَيْدٍ) وإن لم يكن له فعل كما كان للترك، فإنه محمول عليه، فهو بمنزلة ومحال له في أنه مصدر لم يستعمل فعله.

قوله:

٣٠٦ - ..... بَلَّةُ الْأَكْفِ ..... " "

البيت لكعب بن مالك الأنصاري وصدره:

تَذَرُ الْجَاهِجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا .....

الضمير في تذر: للسيف، ويروى: الْأَكْفُ بالنصب والجر، والمعنى: دع الْأَكْفُ كأنها لم تخلق، أي قَطَعْتَهَا من الأيدي كأنها لم تكن مخلوقة عليها.

قوله: «قولهم بَهَلُ زَيْدٍ».

هذا دليل على أن (بَلَّةُ) مصدر، لأن القلب تغييرٌ وَتَصْرُفٌ، وأسماء الفعل مبنية بمنزلة الفعل فلا يليقُ بها التصرُّفُ.

(١) البيت بنهجه كما جاء في الحزارة ٦: ٢١٧:

نرى الجاهجيم ضاحياً هلماتها  
 له الأكف كأنها لم تخلق

وهذا الشاهد ترتيبه العاشر من قصيدة لكعب بن مالك شاعر رسون له صل الله عليه وسلم وحدثنا ابن  
 وعشرون بيتاً من الكامل قالها في غزوة الأحرار، ولوردها المدائني في الحزارة ٦: ٢١٨-٢١٦  
 وموضع الشاهد فيه قوله: «وله الْأَكْفُ، على أنه قد روى (الأكف) بالحركات الثلاث. صر النصب عن تلويل  
 نرى الرؤوس بارزة عن محلها كأنها لم تخلق على الأبدان، صدح ذكر الأكف عليها قطعها من الأيدي أحرور. وحل  
 الحر، أنك ترى نظائر الرؤوس من الأبدان، فتركا لذكر الأكف، وحل الرصع إنك ترى أظفان صاحبة من  
 الأبدان، فكيف الأكف لا تكون صاحبة من الأيدي، وهذه الوجوه من المدائني في الحزارة ٦: ٢١٢

وَقَدْ رَوَى أَبُو زَيْدٍ فِيهِ الْقَلْبَ إِذَا كَانَ مَصْدَرًا، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: بَهْلَ زَيْدٍ،  
وَقَدْ اسْتَعْمِلَتْ بَلَّةٌ بِمَعْنَى كَيْفَ فَيَرْتَفِعُ الْأِسْمُ بَعْدَهَا.

\* فصل \* فَعَالٍ عَلَى أَرْبَعَةِ التِّي فِي مَعْنَى الْأَمْرِ كَنْزَالٍ وَتَرَكَ  
وَبَرَكَ، وَدَرَاكَ . . . وَنَظَارٍ.

قوله: «ودراك».

أي أدرك، قال طفيل بن يزيد المعقلي حين أغارت كندة على نعمة فلحقهم وهو  
يقول:

٣٠٧ - دَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ دَرَاكِهَا      أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا<sup>(١)</sup>  
وحمل على فحل الإبل فعقره، فاستدارت النعم حولها ولحقت به بنو الحارث بن  
كعب فاستنقذوا ماله وهربت كندة.<sup>(٢)</sup>

قوله: «نظار».

أي انظر وانظر قال:

٣٠٨ - نَظَارَ كَيْيَ أَرْكَبَهَا نَظَارٍ<sup>(٣)</sup>

قوله: «أني ليأخذ . . . . .»

من البدة وهي النصيب، أي ليأخذ كل منكم نصيبه أي قرنه، وابتدأ الرجل: أخذ  
بذته.

(١) انظر هذا الراجز في الخزانة ٥: ١٦٠-١٦٣ وقد استشهد به سيويه في مواطن عدة من الكتاب ١: ٢٤١،  
٣: ٢٧٠، ٢٧١ وقد ورد عجزه بروايات متعددة، وقد جاءت روايته في الأصل (لدا) وفي ع (لدى) وفي ب  
(عل)، والشاهد فيه قوله: «دراهما» إذ هو اسم لفعل الأمر وجب له البناء على الكسر.

(٢) انظر القصة في الخزانة ٥: ١٦٠-١٦٣.

(٣) هذا الشطر من الراجز نسبة سيويه في الكتاب ٣: ٢٧١ لرؤية وليس في ديوانه ولا ملحقاته، وكذلك هو في  
المقتضب ٣: ٣٧٠ ولكن بدون نسبة، والشاهد فيه قول: (نظار) وهو اسم فعل أمر مشتق من الثلاثي على وزن  
فَعَالٍ، قال سيويه في هذا البناء ومثله: فالخذ في جميع هذا أفعل، ولكنه معدول عن حذو، وحرك آخره لأنه لا  
يكون بعد الألف ساكن، وحرك بالكسر، لأن الكسر مما يؤنث به، الكتاب ٣: ٢٧٢.

وَبَدَادِ، أَي لِيَأْخُذَ كُلُّ مِنْكُمْ قِرْنَهُ، وَيُقَالُ: أَيْضًا جَاءَتْ الْخَيْلُ بَدَادٍ  
 أَي مُتَبَدِّدَةً وَنَعَاءٍ فَلَانًا، وَدَبَابٍ لِلضُّعْبِ دَبٌّ وَخَرَجَ لُغْبَةً لِلصَّبِيَّانِ أَي  
 أَخْرَجُوا، وَهِيَ قِيَاسٌ عِنْدَ سَبْيُوهِ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ وَقَدْ قُلْتُ فِي  
 الرَّبَاعِيَّةِ كَقَرَقَارٍ فِي قَوْلِهِ:

\* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ \*

قوله: «وَنَعَاءٍ.....».

أي انع، من النعي، وهو خبر الموت، وهذه كلمة يُشْهَرُونَ بها موت رئيسهم.

قوله: «خَرَجَ.....».

يأخذ واحد من الصَّبِيَّانِ شيئًا يكون في يد واحد منهم فيقول: أخرجوا ما في يدي.

قوله:

٣٠٩ - قَالَتْ ..... (١)

الضمير في «له» للسحاب، ولما كانت الريح سببًا للسحاب لأنها تنشئه صار كأنها  
 قالت له قَرَقَرُوا بِالرَّعْدِ، أَي صَوَّتْ، وبعده:

وَأَخْتَلَطَ الْمَعْرُوفُ بِالْإِنْكَارِ.

كأنه يعنى بذلك المعروف من صوت الرِّعْدِ والمنكَّر منه.

(١) البيت بنهاه:

قالت له ريحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ ..... واختلطَ المعروفُ بالإنكارِ

وهذا الرجز له بجزء سبويه في كتابه ٣ ٢٧٦ وقد استشهد به في حياه معطولا عن حده من بيت الأرملة وطل  
 المدادي في الحزانة ٦ ٣٠٨ عن الصاعدي في العرف أنه لا يسمع في وصف صحف. ونظر ابن جني  
 ٤ ٥١، واس حالويه في كتاب (ليس في كلام العرب) ص ٢٢١ - ٢٢٢ حيث قال ليس في كلام العرب  
 رباعي نُبي على الكسر مثل حذام وقطام في الثلاثي إلا أربعة أحرف. قلت له ريح الصَّبَا قَرَقَارٍ. وحفظ  
 صوت الرعد وهمام أي ما في شيء. لم سألك عطفة. وههههه أي حيد في لغة من كسر

وَقَالَ النَّابِغَةُ:

\* يَدْعُو وَلِيْدُهُمْ بِهَا عَرْعَارِ \*

قوله:

٣١٠ - ..... يَدْعُو ..... (١)

أوله: مُتَكَنَّفِي جَنْبِي عُكَاطٌ كَلَيْهَمَا

قوله: «وَعَرْعَارِ».

أي عَرْعَرُوا بمعنى العبوا، والعَرْعَرَةُ: التحرُّك في الأصل والضمير في بها لأرض  
لعبة الصبيان.

(١) القائل هو النابغة الذبياني في هجاء زرعة بن عمرو بن خويلد في عكاظ إذ لقي النابغة هناك، وهذا البيت ترتيبه

الثاني عشر من قصيدة النابغة التي عدتها ثمانية وعشرون بيتا من الكامل والبيت بتامه:

مُتَكَنَّفِي جَنْبِي عُكَاطٌ كَلَيْهَمَا  
يَدْعُو بِهَا وَلِيْدُهُمْ عَرْعَارِ

انظر القصيدة في ديوانه ص ٥٤ - ٦٠ والخزانة ٦: ٣١٢، ومتكفي: أي مقيمون في كني جنب عكاظ، قال

البخداي: ومعنى البيت أنهم آمنون في إقامتهم هناك لعزهم وكثرتهم، وصبيانهم يلعبون بهذه اللعبة لبطرهم

ورفاهيتهم، الخزانة ٦: ٣١٢ - ٣١٣، والشاهد في قوله: «عرعاره» فإنه اسم لمرعر أي اجتمع للعب، وهو رباعي

والأصل في باب العدل أن يكون عن الثلاثي.



وَأَتَى فِي مَعْنَى الْمَضَرِّ الْمَعْرِفَةَ كَفَجَارٍ لِلْفَجْرَةِ، وَيَسَارٍ لِلْمَيْسَرَةِ، وَجَمَادٍ  
 لِلجُمُودِ، وَحَمَادٍ لِلْمَحْمَدَةِ، وَيَقُولُونَ لِلطَّبَاءِ إِذَا وَرَدَتْ أَمَاءٌ: فَلَا عِبَابَ،  
 وَإِذَا لَمْ تَرِدْ فَلَا أَبَابَ.  
 وَرَكِبَ فُلَانٌ هَجَاجَ أَيْ الْبَاطِلَ، وَيُقَالُ: دَغِنِي كَفَافِ أَيْ: تَكْفُفْ عَنِّي  
 وَأَكْفُفْ عَنكَ.

قوله: «وَجَمَادٍ».

بالجيم: (بمعنى الجمُودة).<sup>(١)</sup>

قوله: «عِبَابٍ.....».

عَلِمَ لِلْعَبَّةِ مِنْ عَبَّ الْمَاءِ شَرِبَهُ مِنْ غَيْرِ مَصٍّ.

(وَأَبَابَ): عَلِمَ لِلأَبَّةِ مِنَ الأَبِّ وَهُوَ الطَّلَبُ، يَصْفُونَ الطَّبَّاءَ بِالصَّبْرِ عَنِ الْمَاءِ أَيْ  
 إِذَا وَرَدَتْ الْمَاءُ فَلَا تَفْعَلِ الْعَبَّ، وَإِذَا لَمْ تَرِدْ فَلَا تَفْعَلِ الأَبَّ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قِرَاءَةُ  
 مِنْ قَرَأَ: (فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مَمْسَاسَ).<sup>(٢)</sup>  
 بوزن فَجَارٍ، وَهِيَ عَلِمٌ لِلْمَسَّةِ.<sup>(٣)</sup>

قوله: «هَجَاجٍ».

يقال: فلان ركب هجاج، إذا ركب رأسه قال:

وَقَدْ رَكِبُوا عَلَيَّ لُؤْمِي هَجَاجٍ<sup>(٤)</sup> ..... ٣١١ -

(١) ما بين المَكُولَيْنِ لَيْسَ فِي الأَصْلِ وَلَا فِي عِ وَالنَّتْ مِنْ ب.

(٢) سُورَةُ طه آيَةٌ: ٩٧.

(٣) انظر ما جاء فيها في ص ١١٦ من الإقليد.

(٤) هذا عجز بيت من الواقر نسه صاحب اللسان للمتوسس بن عبد الرحمن الصُّحَارِيُّ - اللسان (صحح) والبيت بنهاه:

فلا بدعُ اللثامِ سبيلِ عُمِّيْ      وقد ركُتوا، على لُؤْمِيِ محاج  
 وعمل الشاهد فيه قوله      محاج إذ هو معدول عن الحجة مني على الكسر وهو رماهي

وَنَزَلَتْ بِوَارٍ عَلَى الْكُفَّارِ، وَنَزَلَتْ بِلَاءٍ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَعْدُولَةِ عَنِ  
الصِّفَةِ كَقَوْلِهِمْ فِي النَّدَاءِ: يَا فَسَاقِ، وَيَا خَبَاثِ، وَيَا لَكَاعِ، وَيَا رَطَّابِ،  
وَيَا دَفَّارِ، وَيَا خَضَفِ، وَيَا خَزَّاقِ، وَيَا حَبَّاقِ.

وَفِي غَيْرِ النَّدَاءِ نَحْوُ: حَلَّاقِ، وَجَبَّازِ لِلْمَنِيَّةِ، وَصَرَّامِ لِلْحَرْبِ،  
وَكَلَّاحِ، وَجَدَّاعِ، وَأَزَّامِ لِلسَّنَةِ، وَحَنَازِ وَبِرَاحِ لِلشَّمْسِ، وَسَبَّاطِ  
لِلْحَمَى، وَطَهَارِ لِلْمَكَانِ الْمُرْتَفِعِ، يُقَالُ: هَوَى مِنْ طَهَارِ، وَابْنَا طَهَارِ  
نَيْبَتَانِ، وَوَقَعَ فِي بَنَاتِ طَهَارِ وَطَبَارِ أَي فِي دَوَاهِ، وَرَمَاهُ اللَّهُ بَيْنَتِ طَهَارِ.

من هَجَّ إِذَا (لَمْ يَمُضِ عَلَى اسْتِوَاءِ).<sup>(١)</sup>

قوله: «كَفَّافٍ».

هو حال للفاعل والمفعول في دعوي، أي كَافَيْنِ، أي يَكْفُ كُلُّ وَاحِدٍ مَنَا عَنِ

صاحبه.

قوله: «هَلَاءٍ».

أَيِ الْبَلِيَّةِ.

قوله: «وَيَا لَكَاعِ».

هي معدولة عن لَكَعَاءِ، فِي قَوْلِكَ يَا لَكَعَاءِ، أَي: يَا لَيْثِمَةَ، يُقَالُ لِلْمَذْكَرِ يَا لَكَعُ،  
وَلِلْمَوْثُوتِ يَا لَكَاعِ.

قوله: «وَيَا دَفَّارِ . . . . . إِلَى حُدَيْهِ».

أَيِ يَامْتَنَّةُ مِنَ الدَّفْرِ، وَهُوَ التَّنُّ، وَيَا (خَاضِفَةً): مِنْ خَضَفَ الْجَمَلَ: ضَرَطَ،  
(وَيَا حَبَّاقَةً)، مِنْ حَبَّقَ العَنْزُ: ضَرَطَ، (وَيَا خَزَّاقَةً): مِنْ خَزَّقَ بِالْحَاءِ المعجمة، وَهُوَ

(١) فِي الْأَصْلِ ع: «لَمْ يَمُضِ عَلَى غَيْرِ اسْتِوَاءٍ» وَالثَّبْتُ مِنْ ب.

وَسَبَبْتَهُ سَبَبَةً تَكُونُ لَزَامًا أَيْ لَازِمَةً، وَيَقُولُونَ لِلرَّجُلِ يَطَّلِعُ عَلَيْهِمْ  
يَكْرَهُونَ طَلَعَتُهُ حَدَادٍ حُدَيْهِ .

وَكِرَارٍ خَرَزَةٌ يُؤَخِّذَنَّ بِهَا أَرْوَاجَهُنَّ يَقْلَنَ : يَاهْضِرَةُ أَهْضِرِيهِ، وَيَاكْرَارٍ  
كُرِّيهِ إِنْ أَدْبَرَ فَرُدِّيهِ وَإِنْ أَقْبَلَ فَسُرِّيهِ، وَفِي مَثَلٍ : فِشَاشٍ فِشِيهِ مِنْ اسْتِيهِ  
إِلَى فِيهِ وَقَطَاطٍ فِي قَوْلِهِ :

---

الدَّرْقُ<sup>(١)</sup>، (وَيَا حَادَّةُ حُدَيْهِ) : أَي يَادَاهِيَةُ أَمْنَعِيهِ مِنَ الْحَدِّ وَهُوَ الْمَنْعُ .

قوله : «فَشَاشٍ» .

فَشَّ الرِّقَّ، إِذَا أَخْرَجَ مَا فِيهِ مِنَ الرِّيحِ، أَي يَادَاهِيَةُ أَخْرَجِي مِنْهُ رِيحَ الْكِبْرِ .

قوله : «صَمِّي صَمَامًا» .

أَي اسْتَمْرِي عَلَى الصَّمَمِ يَاصِمًا، أَي كَوْنِي شَدِيدَةً، أَصْلُهُ مِنَ الصَّمَاءِ وَهِيَ الْحَيَّةُ  
الَّتِي لَا يَنْفَعُ لِنَسْعِهَا الرُّقْيُ، فَكَأَنَّهَا تَصُمُّ عَنْهَا، شَبَّهُوا الدَاهِيَةَ بِالْحَيَّةِ .

قوله : «نَحْوِ حَلَاقٍ . . . إِلَى قَوْلِهِ أَيْ لَازِمَةً» .

حَلَاقٍ مِنَ الْحَلْقِ، (وَجَبَادٍ مِنَ الْجَبْدِ، وَهُوَ الْجَذْبُ، لِأَنَّ الْمَيْتَةَ تَحْلَقُ الْأَنَامَ وَتَجْبِدُ،  
(وَصَرَامٍ) : مِنَ الصَّرْمِ وَهُوَ الْقَطْعُ، (وَكَلَّاحٍ) مِنَ الْكَلْوَحِ، (وَجَدَاعٍ) : مِنَ الْجَدْعِ،  
(وَأَزَامٍ) : مِنَ الْأَزْمِ وَهُوَ الشَّدَّةُ، (وَحَنَادٍ) مِنَ الْحَنْدِ وَهُوَ الشَّيْءُ<sup>(٢)</sup> .

(وَسَبَاطٍ) : مِنَ سَبَطْتُهُ الْحُمَى أَدْرَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ، (وَوَطَّارٍ) : مِنَ الطَّمُورِ، وَالبَاءُ  
فِي وَطَّارٍ بَدَلٌ مِنَ الْمِيمِ فِي وَطَّارٍ،<sup>(٣)</sup> (وَلَزَامٍ) : أَي لَازِمَةٌ لَا يَزُولُ عَارَتْكَ السُّبَّةُ .  
قوله : «يُؤَخِّذَنَّ» .

التَّأخِيذُ ضَرْبٌ مِنَ السُّحْرِ، أَي يَسْحَرُونَ، (وَأَهْضِرِيهِ) : مِنْ هَضَرَ الْفَعْنَ إِذَا

(١) حرق الطائر بخرق خرقاً : ألقى ما في بطنه، ويقال للامة باحراق! بكسر الهمزة من الدرق، اللسان (حرق).

(٢) الشيء مصدر شوت.

(٣) ساقط من ب والتمت من الأصل وع

أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلْتُ سَرَائِهِمْ كَانَتْ قَطَاطٍ  
أَيَّ كَانَتْ تِلْكَ الْفِعْلَةُ لِي كَافِيَةً وَقَاطَةً لِثَارِي أَيَّ قَاطِعَةً .

وَلَا تَبْلُ فُلَانًا عِنْدِي بَلَالٍ أَي بَالَةً، وَيُقَالُ لِلدَّاهِيَةِ صَمِي صَمَامٍ،  
وَكَوَيْتُهُ وَقَاعٌ وَهِيَ سِمَةٌ عَلَى الْجَاعِرَتَيْنِ، وَقِيلَ فِي طُولِ الرَّأْسِ مِنْ  
مُقَدِّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ . قَالَ :

عطفه ومده إلى نفسه، يُقال للأسد: هصور، لأنه يَهْصِرُ الصُّيُودَ، (وَكُرِّيهِ): مِنْ كَرَّرَ  
إِذَا حَمَلَ عَلَيْهِ، (وَسُرِّيهِ) مِنْ سَرَّهَ طَعَنَهُ فِي سُرَّتِيهِ .

قَالَ:

٣١٢ - نَسْرُهُمْ، إِنْ هُمْ أَقْبَلُوا وَإِنْ أَدْبَرُوا، فَهُمْ مَنْ نُسِبَ<sup>(١)</sup>  
أَي نَطَعَنَ فِي سُنْبِيهِ أَيَّ اسْتَبَه .

قَوْلُهُ:

٣١٣ - أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ ..... أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ .....<sup>(٢)</sup>  
أَي مَسَابَقَتَهُمْ إِلَى أَنْ قَتَلْتَهُمْ .

قَوْلُهُ: «وَلَا تَبْلُ فُلَانًا عِنْدِي بَلَالٍ أَيَّ بَالَةً» .

(بَلَالٍ): فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ فَاعِلٌ لَا تَبْلُ، أَي لَا تَعْطِفُهُ عِنْدِي عَاطِفَةً، مِنْ بَلَّهَ إِذَا  
وَصَلَهُ، أَيَّ لَا تَصِلُهُ وَاصِلَةً .

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْمُتَقَارِبِ ذَكَرَهُ صَاحِبُ اللِّسَانِ تَحْتَ مَادَّةِ (سَرَر) وَلَمْ يَعْزِمْ لِأَحَدٍ، وَسَرَّهُ: طَعَنَهُ فِي سُرَّتِيهِ، وَنُسِبَ: نَطَعَنَهُ  
فِي سُنْبِيهِ . اللِّسَانُ (سَرَر) .

(٢) هَذَا بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الْوَافِرِ لَعْمَرُونَ بْنِ مَعْدِي كَرِبٍ كَمَا جَاءَ فِي شَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ ٤ : ٦١ وَالْحِزَانَةُ ٦ : ٣٥٤ حَيْثُ قَالَ  
صَاحِبُهَا: «وَالْبَيْتُ مِنْ أَيْبَاتٍ لَعْمَرُونَ بْنِ مَعْدٍ بِكَرْبِ الصَّحَابِيِّ، قَالَهَا قَبْلَ إِسْلَامِهِ لِبَنِي مَازَانَ مِنَ الْأَزْدِ، فَلَمَّانِمْ كَانُوا  
قَتَلُوا إِخْوَانَ عَبْدِ اللَّهِ فَأَخَذَ الدَّبِيَّةَ مِنْهُمْ فَعَبَّرَتْهُ أُخْتُهُ كَيْشَةَ بِذَلِكَ فَغَرَّاهُمْ وَأَخْبَنَ فِيهِمْ، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ هَذَا  
الْبَيْتِ: «وَأَيَّ كَانَتْ تِلْكَ الْفِعْلَةُ لِي كَافِيَةً وَقَاطَةً لِثَارِي أَيَّ قَاطِعَةً لَهُ .  
وَهُوَ شَاحِدٌ عَلَى أَنْ (قَطَاطٍ) فِيهِ وَصْفٌ مُؤَنَّثٌ بِمَعْنَى قَاطِعَةٍ، أَيَّ كَافِيَةٍ .

وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَضَمِ سَوْءٍ دَلَفْتُ إِلَيْهِ فَأَكُوْبِهِ وَقَاعٍ

وَالْمَعْدُوْلَةُ عَنِ فَاعِلَةٍ فِي الْأَعْلَامِ كَحَذَامٍ ، وَقَطَامٍ ، وَغَلَابٍ ، وَبِهَانٍ  
لِنِسْوَةٍ ، وَسَجَاحٍ لِلْمَتَبِّتَةِ ، وَكَسَابٍ وَخَطَافٍ لِكَلْبَتَيْنِ ، وَقَتَامٍ ، وَجَعَارٍ ،  
وَفَشَاحٍ لِلضُّعِ .

قوله : « على الجاعرتين » .

هما مَضْرَبُ الفرس بذنبه على فخذه ، أي جانب الكفَلِ .

قوله :

٣١٤ - وَكُنْتُ .....

(مُنِي بِكذا) : أَثْبَتِي بِهِ ، (وَالدَّلِيفُ) : فَوْق الدَّيْبِ ، (فَأَكُوْبِهِ وَقَاعٍ) : صَفَةُ  
كَيْتِهِ .

قوله : « كَحَذَامٍ » .

حَذَامٍ : مِنْ حَذَمَ قَطَعَ ، وَ(قَطَامٍ) مِنْ قَطَمَ عَضَّ وَقِيلَ ذَاقَ .

قال :

٣١٥ - وَإِذَا قَطَمْتَهُمْ قَطَمْتَ عِلَاقًا .....

(وَالغَلَابُ) : مِنْ غَلَبَ ، (وَبِهَانٌ) <sup>(١)</sup> : مُرْتَجِلٌ ، (وَالسَّجَاحُ) : مِنْ السَّجَاحَةِ ، وَهِيَ

(١) البيت من الواقر نسبه ابن يعرش في شرحه ٦٢ : ٤ إلى عوف بن الأحوص بن حير بن أسر مطور في اللسان  
(وقع) إلى قيس بن زهير ، والبيت بنهامة :

وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَضَمِ سَوْءٍ دَلَفْتُ لَهُ فَأَكُوْبِهِ وَقَاعٍ

والشاهد فيه قوله : « وقاع » حيث استعملها علما على تلك الكَيْتَةِ المَحْصُورَةِ

(٢) قتله أبو زهرة كما ذكره صاحب اللسان (قَطَمَ) والبيت من الكمل وهو بنهامة

وَإِذَا قَطَمْتَهُمْ قَطَمْتَ عِلَاقًا وَفَرَسِي الدَّيْبُ مِنْ نَفْضِ

وَالدَّيْبَانِ اسْمُ السُّمِّ ، وَالقَطَمُ تَنَاوُلُ الحَنْشِيرِ بِأَسَى العَدُوِّ

(٣) بهان معدول عن نهبانة ، والنهبانة الطَّبِيَةُ الرَاحِيَةُ ، وَخَسَةُ الحَلْفَةُ لِلسَّحَابَةِ لِرُوحِهِ - اللسان (ج)

وَحَصَافٍ وَسَكَابٍ لِفَرَسَيْنِ، وَعَرَارٍ لِبِقْرَةٍ، يُقَالُ: بَاءَتْ عَرَارٍ بِكَحَلٍ  
وَزَفَّارٍ لِلْبَلَدِ الَّذِي يُنْسَبُ إِلَيْهِ الْحِرْزُ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمْرٍ.

سهولة الخلق، هي امرأة أَدعت النبوة بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ثم  
هَجرت إلى مُسَيْلَمَةَ الكذاب، وهبت له نفسها، (وَكَسَابٍ): من كَسَبَ،  
(وَحَطَافٍ): من حَطَفَ، (وَقَتَامٍ) من قَتَمَ، جمع، واقتسم ما على الخوان، أكل جميعه،  
والضَّبْعُ توصف بكثرة الأكل، (وَجَعَارٍ): من جَعَرَ نَجًا،<sup>(١)</sup> ومنه الجاعرتان، تسمى  
الضبع بذلك لتلطخها بِجَعْرِهَا، (وَفَشَاحٍ): من فَشَحَ إِذَا فَشَّجَ،<sup>(٢)</sup> (وَحَصَافٍ)  
بالصاد المهملة: من حَصَفَ النَّعْلَ إِذَا خَرَزَهَا، قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقًا  
يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾<sup>(٣)</sup>.  
أَي يَلْبِقَانِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ.

و (سَكَابٍ): من سكب الماء، يُشَبَّه الفَرَسُ الكَثِيرُ الجري بالبحر، ولذا قيل له  
أُسكوب و(عَرَارٍ وَكَحَلٍ): بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة بقرتان تناطحتا فإتتا  
جميعا فقيل: (بَاءَتْ عَرَارٍ بِكَحَلٍ)<sup>(٤)</sup> يقال: (باء به) إِذَا كَانَ كَمَا لَهُ<sup>(٥)</sup> يُقْتَلُ بِهِ، يضرب  
هذا المثل لكل مُسْتَوِيَيْنِ يقع أحدهما بإزاء الآخر،<sup>(٦)</sup>، (وَالْحِرْزُ)<sup>(٧)</sup>: حَرَزَةٌ بِيَانِيَّةٍ،  
(وَحَمْرٍ): تَكَلَّمَ بِلُغَةِ حَمِيرٍ.

ذكر الأصمعي<sup>(٨)</sup> في قوله: (مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمْرٍ) أصل هذا أن (رجلا)<sup>(٩)</sup> واحدا من

(١) نجو الشَّيْبُ: جفروه، والنَّجْوُ: ما يخرج من البطن من ريح وغانط.

(٢) الفشج: تباعد ما بين أوساط الساقين في الإنسان والدابة، اللسان: (فصح).

(٣) سورة الاعراف آية: ٢٢. وسورة طه آية: ١٢١. (٤) مجمع الأمثال ١: ٩١ - ٩٢.

(٥) المثل هو: «بَاءَتْ عَرَارٍ بِكَحَلٍ» مجمع الأمثال ١: ٩١ - ٩٢.

(٦) اللسان (بوا). (٧) الحِرْزُ بكسر الجيم ويفتحها مع سكون الزاي: الحِرْزُ البَيَانِي - اللسان (جزع).

(٨) القصة رواها ابن جنى عن الأصمعي في الخصائص ٢: ٢٨ والمصنف في شرح تصريف المازني ٣: ٣٣.

(٩) سقط من ب والثبت من الأمل وع.

وَمَلَاعٍ وَمَمَاعٍ لِهَضْبَتَيْنِ، وَوَبَارٍ وَشَرَافٍ لِأَرْضَيْنِ وَلَصَافٍ لَجَبَلٍ .

## \* فصل \* وَالْبِنَاءُ فِي الْمَعْدُولَةِ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ .

الأعراب دخل على أميرِ جُمَيْرٍ، ولسانِ جُمَيْرٍ كان (مغابرا) <sup>(١)</sup> للسانِ العربِ بأسرهم، وكان العربي بين يدي الأميرِ قائما، فقال له الأميرُ ثُبَّ، فظن العربي أنه يأمره بالوثبةِ المعروفة عند العرب، فوثبَ وثبَةً (فانكسرت رجله)، <sup>(٢)</sup> فقال ذلك الأمير: (مَنْ دَخَلَ ظَفَارَ حَجْمٍ <sup>(٣)</sup> أَي من دخل في بلدتنا تعلّم لسانِ الحِمْيَرِيَّةِ، وَوَثِبَ) على لسانهم: جَلَسَ .

(وَمَلَاعٍ): من مَلَع، أَسْرَعَ، وَوَبَارٍ: مِنْ وَبَرَ الأَرَبُ إِذَا عَفَى عَلَى أَثَرِهِ، وَلَصَافٍ: مِنْ لَصَفَ لَوْنَهُ، بِرَقَ .

قوله: «والبناء في المعدولة لغة أهل الحجاز. . . .» .

الحجازيون <sup>(٤)</sup> ينظرون إلى تحقق الموجب للبناء فينون، وفي علة بنائها اختلاف، فذهب بعضهم إلى أن العلة قوة شبهها بالواقع موقع النبي .  
ألا ترى أن يَسَارَ كَنَزَالٍ من وجهين:

أحدهما: من حيث اللفظ، فيسار: كنزالٍ من حيث الحركات والسكون .  
وثانيهما: أن يسارٍ معدول عن الميسرة <sup>(٥)</sup>، كما أن (نزال) معدول عن انزل .

(١) في ب: «مغابرا» والمثبت من الأصل وع .

(٢) في الأصل وب وع: «فانكسر رجله» وأظن التاء سقطت فأنبتها إلا أن يكون قد ذكر (الرُّجُل) حل لغتي أسد . قال ابن السكيتي: وما في بدن الإنسان من المؤنث: الكف، والعضد والذراع والكف، واليد . . . . والرجل والقدم . . . . كلها مؤنثة إلا عند بني أسد - انظر كتاب: المذكر والمؤنث - لابن السكيتي ص ٥٠ .

(٣) قال الميداني في مجمع الأمثال ٢: ٣٠٦ يضرب للرجل يدخل في القوم فيلحد بزئيم، وطفار: هي مدينة بالبصرة موضعين، أحدهما قرب صنعاء، وهي التي ينسب إليها الخبز الطفاري، وبها كان مسكن ملوك حُمَيْرٍ وبها قيل من دخل طفار حُمَيْرٍ . . . . أما طفار المشهورة اليوم فهي في سلطنة عمان .

(٤) انظر سيرته ٣: ٢٧٨ .

(٥) جاء في اللسان: ويقال أنظري حتى يسار، وهو مسمى على الكسر لانه معدول من المصدر، وهو الميسرة - لعل

## وَبَنُو تَمِيمٍ يُعْرَبُونَهَا وَيَمْنَعُونَهَا الصَّرْفَ إِلَّا مَا كَانَ آخِرُهُ رَاءً.

والمذهب الثاني في أنها بنيت: لتضمنها معنى تاء التانيث فَيَسَارٍ متضمنٌ لتاء التانيث التي في الميسرة، لأنها معناها، وإذا أورد عليهم ما هو مؤنث وليس فيه تاء التانيث من نحو (هند)، و(قدر) أجابوا بأن تاء التانيث فيها أورد مرادة محذوفة، وفي نحو «يسار» متضمنة لم يزل هو دالاً عليها، وزعموا أن ذلك قد علم من بنائهم أحد القسمين وإعرابهم الآخر، فإذا قُدر ما ذكرنا من التقدير، تحقق الجري على منهج قياس لغتهم، والمذهب الأول أولى لما في الثاني من التعسف وتقدير أسماء مؤنثة لم يُنطق بها.

وبنو تميم<sup>(١)</sup> ينظرون إلى أصل الأسماء، إذ الأصل فيها الإعراب والسبب الطاريء مغلوب عند اعتبار الأصل وقد تحقق فيها العدل والعلمية فيمتنع من الصرف (كسائر الأسماء الممتنعة من الصرف)<sup>(٢)</sup> لسبيين، وهذا جيد لو طردوه، غير أنهم تركوا هذا المذهب فبنوا فيما آخره راءً، فلولا أنهم فهموا علته توجب البناء فيما آخره راء لما بنوا، وإذا وجب بناء ما آخره راء، وجب بناء الباب كله، إذ ليس لكونه راءً أثر في البناء.

قوله: «إلا ما كان . . . . .».

وافق بنو تميم أهل الحجاز فيما آخره راء، لأنه ثقيل، لكون الراء حرفاً<sup>(٣)</sup> مكرراً، والثقل يستدعي الخفة، والبناء أخف من الإعراب، لأنه على حالة واحدة بخلاف

الشاعر:

قللت امكثي حتى يسار لعننا نَحِجُّ مَمَّا، قَالَتْ: اَعَاماً وَقَابِلَهُ؟

قال سيبويه في الكتاب ٣ : ٢٧٥ في يسار في البيت: فهي معدولة عن الميسرة، وأجرى هذا الباب مجرى الذي قبله لأنه عدل كما عدل، ولأنه مؤنث بمنزلة، انظر اللسان: (يسر).

(١) انظر سيبويه ٣: ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(٢) ما بين المكوفين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٣) سيبويه ٣ : ٢٧٨ .



كَفَّوْلِهِمْ: حَضَارٍ لِأَحَدِ الْمُخْلِيفِينَ، وَجَعَارٍ فَإِنَّهُمْ يُوَافِقُونَ فِيهِ  
 الْحَجَازِيِّينَ إِلَّا الْقَلِيلَ مِنْهُمْ كَقَوْلِهِ:  
 وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ  
 بالرفع.

الإعراب، لأنه اختلاف وعدم استقرار على حالة واحدة، ولأن الإمالة مقصودة في كلامهم، وهي لا تحصل إلا بتقدير البناء، لأنه إذا أعرب لم يُكسّر، وإذا بني كُسِرَ، والإمالة في مثله لا تأتي إلا للكسرة، فاختر البناء لتحصيل ما هو المقصود في كلامهم وكل من هذين الوجهين مستقيم، إلا أن الرُجحان في الباب لعلّة البناء والقليل من تميم قد جرّوا على قياس منع الصرف في الجميع، فلم يحتاجوا إلى تعسّف في الفرق.

قوله: «حَضَارٍ.....»<sup>(١)</sup>.

هو والوَزْنُ كوكبان يطلعان قبل سهيل فيحلف العرب بكل واحد منها بحلف بعضهم أنه سهيل، ويحلف الآخر أنه ليس به، والعرب تقول: هذا شيءٌ يُحْلَفُ إذا كان يُشْكُ فِيهِ فَيُتْحَالَفُ.

قوله: «وَجَعَارٍ.....».

اسم ضبع.

قوله:

٣١٦- (وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ)

(١) جاء في اللسان (حضر): وحضار مبنية مؤنثة مجرورة أبدا اسم كوكب.

(٢) في الأصل وع: «ومرّ دهره والمثب من ب وهذا صدر بيت للأعشى في ديوانه ص ٥٣ وانظر سيبويه ٣ ٢٧٩ ورواية البيت في الديوان على النحو التالي:

ومرّ حدّ على وبارٍ فهلكت جهرةً وبارٍ

وموضع الشاهد فيه (وبارٍ) الثانية حيث جاءت معرفة مرفوعة لأن فوائٍ الفصيحة مرفوعة مع أن المطرود مما كان آخره الراء أن يسى على الكسر في لغة الحجاز وبني تميم، والبيت من تلّحّ السبط

\* فصل \* هَيْهَاتَ بفتح التاء لُغَةً أَهْلَ الْحِجَازِ، وَبِكَسْرٍ هَا لُغَةً أَسَدٍ وَتَمِيمٍ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَضْمُهَا، وَقُرِيءَ بِهِنَّ جَمِيعاً، وَقَدْ تُنَوَّنُ عَلَى اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ وَقَالَ:

تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مَضَيْنَ مِنَ الصَّبِيِّ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ إِلَيْكَ رُجُوعَهَا  
وَقَدْ قُرِيءَ قَوْلُهُ:

\* هَيْهَاتَ مِنْ مُضَبِّحَهَا هَيْهَاتَ \*  
بِضْمِ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِي.

(وبارٍ): زعموا أنها مدينة كانت الجِنَّ تسكنها، وقيل: (وبارٍ) موضع بالدهناء، وإنما صرف الشاعر في قوله: (وبارٍ) بالتنوين معتقدا أنه كان منصرفاً كذا قاله المصنف.

فإن قلت: فَلَعَلَّ جَعَلَهُ معرباً كان لضرورة الشعر. قلت: (قال المصنف<sup>(١)</sup>): ضرورة الشعر لا تميز إعراب المبني.

قوله: «هَيْهَاتَ»  
هو وشتان: بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ<sup>(٢)</sup> لوقوعهما موقع الماضي.

قوله:<sup>(٣)</sup>  
هَيْهَاتَ مِنْ مُضَبِّحَهَا

(١) سقط من ب والثبت من الأصل وع.

(٢) قال الأشموني في أحوال هيهات: «وحكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهات، وأيهات، وهيهات، وأيهات، وكل واحد من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة تنونة وغير تنونة فنلك ست وثلاثون، شرح الأشموني ٢: ٢٨٦.

(٣) قاله حميد الأرقط من كلمة يصف فيها إبلا قطعت بلاداً حتى صارت في القفار والبيت يتأمله:

يُضَبِّحْنَ بِالْفَقْرِ أَتَارِيَاتٍ هَيْهَاتَ مِنْ مُضَبِّحَهَا هَيْهَاتَ  
هَيْهَاتَ حَجَرٌ مِنْ صُنَيْبَاتِ

انظر اللسان (هيه) وابن يعيش ٤: ٦٦.  
استشهد به الزمخشري على إجراء (هيهات) على الفتح والكسر والضم ثم التنوين في هذه اللغات الثلاث.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسْكِنُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا نُونًا وَقَدْ  
تَبَدَّلَ هَاوُهَا هَمْزَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ:

أَيْبَاكَ، وَأَيْبَانَ، وَأَيْبَا، وَقَالُوا إِنَّ الْمَفْتُوحَةَ مُفْرَدَةٌ، وَتَأْوُهَا لِلتَّائِبِثِ  
مِثْلَهَا فِي غُرْفَةٍ وَظُلْمَةٍ، وَلِذَلِكَ يَقْلِبُهَا الْوَاقِفُ هَاءً فَيَقُولُ هَيْهَاءُ، وَالْفَهَا  
عَنْ يَاءٍ لِأَنَّ أَصْلَهَا هَيْهَيْتَ مِنَ الْمُضَاعَفِ كَزَلْزَلَةٍ، وَأَمَّا الْمَكْسُورَةُ فَجَمْعُ  
الْمَفْتُوحَةِ، وَأَصْلُهَا هَيْهَيَاتِ فَحُذِفَ اللَّامُ، وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ  
كَمُسْلِمَاتٍ.

هذا القائل يصف إبلاً بَعُدت من موضع أصبحها، تمامه:

..... يُضْبِحْنَ بِالْقَفْرِ أَتَاوِيَاتِ

والأتاوي: الغريب، جمع في هذين البيتين النظائر الأربعة، الفتح: والكسر  
والضم والتنوين.

قوله: «ومنهم من يحذفها...».

نحو هَيْهَاءَ.

قوله: «فحذف اللام».

أي حَقَفَ «هيهات» بحذف التاء، لأنه اسم غير متمكّن كما حذف الياء والالف  
من (الذي، وذا) في تشبيها، فقيل: اللذان وذان.

وهيات إذا كان جمعا فهو أشد إبعادا من المفرد، لتناوله أنواع البعد، إن قيل ما  
الاسم الذي يكون تاؤه مفتوحا في المفرد ومكسورا في الجمع؟ قيل: (هيات).

.....

---

قوله : وقالوا إنّ المفتوحة ...

إشارة إلى أنه لم ترد نسبة هذا القول إليه، لما في ذلك تعسف ، والحق أنها لغات ،  
إلا أنهم لما رأوها مفتوحة تارة ومكسورة أخرى شبهوها بما يماثلها فقالوا :  
إنّ المفتوحة أصلها : هَيْهَيَّْةٌ ، كَزَلْزَلَةٌ فقلبت ألفاً فبقيت التاء تاء التانيث  
فحكمتها أن تقلب هاءً في الوقف كما في (زلزلة) ، وأنّ المكسورة أصلها  
هَيْهَيَاتٌ ، وهو جمع المفتوحة فحذفت الياء التي هي لام على خلاف القياس ، ألا  
ألا تراها لاتحذف في مصطفيات لتلا يلزم اللبس ، فإنك إذا قلت في مصطفيات  
لاتلبس بمصطفاة عند الأفراد .

\* فصل \* أَلْمَنَى فِي شَتَانٍ تَبَايُنُ الشَّيْثِينَ فِي بَعْضِ أَلْمَعَانِي  
وَالْأَحْوَالِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ أَلْفَصْحَاءُ : شَتَانٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَشَتَانٌ مَا زَيْدٌ  
وَعَمْرُو .  
وَقَالَ :

شَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمٌ حَيَّانٌ أَحْيَى جَابِرِ

وهذا كله تعسف<sup>(١)</sup>

قوله : « والمعنى في شَتَانٍ . . . . »

إذا قلت : (شَتَانٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو) ، فالمعنى (تَبَاعَدَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) ، وذلك أَنْ أَحَدًا يَقُولُ  
إِنْ بَيْنَهُمَا مِقَابَرَةٌ فِي حِصْلَةٍ مِنَ الْحِصَالِ كَالكِرْمِ وَغَيْرِهِ ، فَتَقُولُ شَتَانٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، بِقَصْدِ  
نَفْيِ الْمِقَابَرَةِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : (اقتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) وَهُوَ اسْمٌ أُخِذَ مِنْ تَرْكِيبِ مَا هُوَ  
مِقَابَرٌ لِمَعْنَى التَّبَاعُدِ وَالِافْتِرَاقِ وَهُوَ يَقْتَضِي شَيْئِينَ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَبَاعُدِ ، وَالتَّبَاعُدُ لَا  
يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ ، وَ (مَا) فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : (شَتَانٌ مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو) زَائِدَةٌ .  
قَوْلُهُ :

٣١٨ - شَتَانٌ مَا يَوْمِي . . . . .<sup>(٢)</sup>

الضمير في كورها للناقعة ، وَحَيَّانٌ : اسْمُ رَجُلٍ ، وَأَخِي جَابِرِ : عَطْفٌ بَيَانٌ . يَقُولُ : كُنَّا  
نَشْرَبُ وَتَتَنَعَّمُ مَعَ أَخِي جَابِرِ .

(١) الفقرة ابتداء من قوله : (إشارة إلى أنه لم ترد نسبة هذا القول) وانتهاء بقوله (وهذا كله تعسف) مغزولة مع شيء من التصرف من كتاب «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب ١ : ٥٠٢ .  
(٢) هذا بعض بيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ص ١٨٣ وترتيبه السابع والخمسون من قصيدته له عندها ستون بيتاً قالها في هجاء حلقة بن علاثة ومدح عامر بن الطفيل في المنافرة التي جرت بينها وهي من السريع - انظر ديوانه ص ١٧٥ - ١٨٣ والبيت بنهاه :

شَتَانٌ مَا يَوْمِي غَلَّ كُورِهَا وَيَوْمٌ حَيَّانٌ أَحْيَى جَابِرِ

قال محقق ديوانه محمد محمد حسين في تفسيره : وإن لي فوق ظهرها ليوماً عسيراً هو لشئٌ هولاً من يوم (حَيَّان) أخي جابر انظر ديوان الأعشى الكبير ص ١٨٢ والكور الرجل ، وموضع الشاهد فيه قول (شَتَان) حيث استعمله بدون زيادة لفظ (بين) .

وَقَالَ :

شَتَّانَ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ :

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْبَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَبِ ابْنِ حَاتِمِ

قوله :

٣١٩ - شَتَّانَ هَذَا ..... (١)

أي هو في التَّعَمُّ ونحن في السَّفَرِ، و(في ظل الدوم) بالإضافة رواية أبي عبيدة<sup>(٢)</sup> والدَّوْمِ : شجر المَقْل؛ والأصمعي يرويه (في الظلِّ الدوم) أي الدائم، وكان الأصمعي يقول: كذب ابن الحائك، يريد أبا عبيدة، أي دوم في نَجْدٍ؟<sup>(٣)</sup>

قوله :

٣٢٠ - لَشَتَّانَ مَا ..... (٤)

(١) هذا بعض بيت للقطيب بن زرارة بن عُدُس بن تميم كما جاء في الخزانة ٦ : ٣٠٥ واللسان مادة (دوم) والبيت من الرجز وهو بتمامه :

شَتَّانَ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

والشاهد فيه كالذي قبله .

(٢) انظر رواية أبي عبيدة في الخزانة ٦ : ٣٠٦ .

(٣) انظر تحفة الأصمعي لأبي عبيدة في المقتضب ٤ : ٣٠٥ والخزانة ٦ : ٣٠٦ .

(٤) هذا بعض بيت من الطويل لربيعة الرُّمِّي من قصيدة له في مدح يزيد بن حاتم المهلبى كما جاء في الأغاني ١٥ : ٣٨ وابن يعيش ٤ : ٣٧ ، ٦٨ والخزانة ٦ : ٢٨٧ ، والبيت الشاهد بتمامه :

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْبَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَبِ ابْنِ حَاتِمِ

والشاهد فيه زيادة لفظ (ما) بعد شتان قال ابن يعيش : وكان الأصمعي ينكروه، ووجه إنكاره أن شتان يقتضي اسمين، وما ههنا إن جعلتها موصولة كان ما بعدها اسماً واحداً بمنزلة شتان زيد، وذلك لا يجوز، ولذلك قالوا : لو قبل شتان زيد أو عمرو من غير ذكر اثنين لم يجوز، لأن «أوه لأحد الشيتين» . وإن جعلتها صلة لم يبق معك ما يصلح أن يكون فاعلاً، وقال قوم لا يبعد جواز ذلك، لأنه إذا تباعد ما بينها فقد تباعدا، وبارق كل واحد منها صاحبه فاعرفه . أ. هـ شرح ابن يعيش ٤ : ٦٩ .

... فَقَدْ أَبَاهُ الْأَصْمَعِيُّ ، وَلَمْ يَسْتَبْعِدْهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنِ الْقِيَاسِ .

الندى : العطاء ، وبعده :

فَهْمُ الْفَتَى الْقَيْسِيُّ اِتِّلَافٌ مَالِهِ      وَهْمُ الْفَتَى الْأَزْدِيُّ جَمْعُ الدَّرَاهِمِ<sup>(١)</sup>  
فَلَا يَحْسَبُ التَّمْتَامُ أَنِّي هَجَوْتُهُ      وَلَكِنِّي فَضَلْتُ أَهْلَ الْكُكَارِمِ<sup>(٢)</sup>  
قوله : (فقد أباه الأصمعي)

لأنك إذا جعلت (ما) مزيدةً، (فبين): منصوب على الظرف لا يصلح أن يقع فاعلاً (لشتان)، (وإن جعلته بمعنى الذي، فقد جعل فاعلها شيئاً واحداً، وهي مقتضية لشيئين)<sup>(٣)</sup>، ولم يستبعده السيراقي عن القياس، ووجهه أن يجعل (ما) فاعلاً، وكأن المعنى: شتان الذي من الأحوال، وهو مبني على الفتحة لما ذكرنا قبل، ولأنهم أتبعوا (فتحة نونه فتحة تائه، ولم يعتدوا بالالف حاضرة، أو لأن الألف بمنزلة الفتحة)<sup>(٤)</sup> فأتبعوا فتحة النون الفتحة التي تليها.

وفي (هَيْهَاتَ، وَشَتَانَ، وَسَرَعَانَ) مبالغة ليست في بُعد وافتراق وسرّع، لانا وإن كنا نفسر (هيهات) ببعد وتقول إنه اسم لذلك فإن فيه زيادة معنى ليست في بُعد، وهي أن المتكلم مخبر عن المقصود بأنه بعيد، لا على أن يعلم المخاطب مكان ذلك فحسب، بل يظهر له اعتقاده فيه واستبعاده له فكأنه بمنزلة أن يقال (بُعدٌ جداً)<sup>(٥)</sup> أو ما أبعد . وكذا (شَتَانَ) و (سرعان) فيها من جنس هذا المعنى الذي هو قوة اعتقاد المتكلم في ثبوت معنى الفعل الذي هما اسمان له، لأن العدول عن لفظ إلى (لفظ أبداً يكون للمبالغة)<sup>(٦)</sup>.

(١) هكذا رواية البيت في نسخة الأصل وب وع وهي على عكس المأثور الوارد في الأغاني ١٥ : ٣٨ والحزنة

٦ : ٢٧٧ ، ٢٨٨ ، إذ الرواية هناك على النحو التالي :

فَهْمُ الْفَتَى الْأَزْدِيُّ اِتِّلَافٌ مَالِهِ      وَهْمُ الْفَتَى الْقَيْسِيُّ جَمْعُ الدَّرَاهِمِ

(٢) الحزنة ٦ : ٢٨٨ ، والتمام : المعجل بكلامه فلا يكاد يفهمك - اللسان (تم) .

(٣) سقط من ب والثبت من الأصل وع . (٤) سقط من الأصل وع والثبت من ب .

(٥) في الأصل «بُعدٌ جداً» والثبت من ب وع . (٦) في ب : «لفظ يكون للمبالغة» والثبت من الأصل وع

\* فصل \* أَفَّ يُفْتَحُ وَيُضْمُ وَيُكْسَرُ وَيُنَوِّنُ فِي أَحْوَالِهِ وَتَلْحَقُ بِهِ  
التَّاءُ مُنَوَّنًا فِي الْأَحْوَالِ .

\* فصل \* وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ : مَا يُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً  
وَنِكْرَةً ، وَعَلَامَةً التَّنْكِيرِ لِحَاقِ التَّنْوِينِ كَقَوْلِكَ : إِيهِ وَإِيهِ . . . .

قوله : « أَفَّ . . . . »

قال ابن جني<sup>(١)</sup> مَنْ ضَمَّهُ فإِتْبَاعًا لضمَّة الهمزة ، ومن فتح هرب إلى الفتحة لختفها  
من ثقل التضعيف ، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين .

ونظيره شُدُّ شُدُّ شُدُّ في الأمر من شُدَّ ، ومن نَوَّنَ أراد التنكير أي تَصَجَّرًا ومن لم يُنَوِّنْ  
أراد التعريف أي التضعيف ، وإنما يُبَيِّنُ لغنائه عن الجملة ، (وإنما لم يُبَيِّنْ على السكون  
لأدائه إلى التقاء الساكنين)<sup>(٢)</sup> .

قوله : « إِيهِ . . . . »

أي حَدَّثَ الحديث . قَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

٣٢١ - نَزَلْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنَ أُمِّ سَالِمٍ وَكَيْفَ بِتَكْلِيمِ الدَّبَّارِ الْبَلَّاعِ<sup>(٣)</sup>  
أَي حَدَّثَ الحديثَ الَّذِي مُحَدِّثُنِي عَنَ أُمِّ سَالِمٍ .

(١) انظر رأي ابن جني في الخصائص ٣ : ٣٧ - ٣٨ . وانظر التصريف للملكي لابن جني ص ٧١ .

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٣) ديوانه ص ٣٥٦ من قصيدة طويلة له على بحر الطويل ، وانظر مجالس ثعلب ١ : ٢٢٨ والمقتضب ٣ : ١٧٩

والخزائن ٦ : ٢٠٨ قال ثعلب في مجالسه : فإنه ترك التنوين وبني على الوقف ومعناه إِيهِ حدثنا عن أُمِّ سالم . وقال  
ابن يعيش في شرحه ٤ : ٧٠ - ٧١ : (فإيه) من غير تنوين معرفة ومعناه الاستزادة قال ذو الرُّمَّة : وقفنا . . .  
البيت . لما أراد المعرفة لم يأت فيه بالتنوين . وقال ابن سيده في محصنه ١٤ : ٨١ : (وكان الأصمعي يخطيء  
ذا الرمة في هذا البيت ويزعم أن العرب لا تقول إلا وإِيهِ بالتنوين ، وجميع البصريين صوبوا ذا الرمة وقسموا  
(إيه) إلى معرفة ونكرة ، فالمعرفة (إيه) بلا تنوين ، والنكرة (إيه) منوَّنة . وقالوا : خفي هذا الموضع على من عابه ،  
والقول فيه أن الأصمعي أنكره من جهة الاستعمال ، والنحويون أجازوه قياساً ولا خلاف بينهم في قلة استعماله  
أ . هـ وروايته في المواقع السابقة على النحو التالي :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنَ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَانَ تَكْلِيمِ الدَّبَّارِ الْبَلَّاعِ



... وَصَه، وَصَه، وَمَه، وَمَه، وَغَاقٍ، وَغَاقٍ، وَأَف، وَأَف .  
 وَمَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعْرِفَةً نَحْوُ: بَلَّهَ وَآمِينَ، وَمَا أَلْتَزِمَ فِيهِ التَّنْكِيرُ كَلَيْهَا  
 فِي الكَفِّ، وَوَهَّأَ فِي الإِغْرَاءِ، وَوَاهَا فِي التَّعْجِبِ يُقَالُ: وَاهَا لَهُ مَا  
 أَطْيَبَهُ! ...

وإذا قلت إليه بالتنونين فالمعنى : حدثت حديثاً، وإذا فتحت الهاء كان تهيأً، فكانت  
 قلت حسبك فأكففت، وإذا أردت التنكير قلت : إيهياً بالتنونين .

قوله : « وَصَه ... »

إذا أردت التنكير قلت صَه بالتنونين، إِنَّمَا يُبَيِّنُ لَوُقُوعَهُ مَوْقِعَ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ وَهُوَ الأَمْرُ،  
 وَأَصْلُ البِنَاءِ السُّكُونُ، وَإِنَّمَا كَثُرَ عِنْدَ التَّنُونِ لِأَنَّ آخِرَهُ سَاكِنٌ فَلِقَاءَهُ سَاكِنٌ آخِرٌ وَهُوَ  
 التَّنُونِ فَالتَّقَى سَاكِنَانِ، فَوَجِبَ التَّحْرِيكُ لِإِزَالَةِ التَّقَاتِهَا، فَحَرَكْتُ بِالكَسْرِ لِالأَصْلِ  
 المَعْرُوفِ، فَلَوْ عُدَّتْ إِلَى التَّعْرِيفِ عُدَّتْ إِلَى التَّسْكِينِ لِأَنَّهُ لَا مُوجِبَ لِلحَرَكَةِ هُنَا .

قوله : « وَغَاقٍ ... »

أَي صَوْتِ الغُرَابِ هَذَا الصَّوْتِ، وَ (غَاقٍ) بِالتَّنُونِ أَيْ صَوْتِ صَوْتًا مِنْ  
 الأَصْوَاتِ .

( قَوْلُهُ : « بَلَّهَ ... » )

أَيْ أَتْرُكُ<sup>(١)</sup> .

قوله : « يُقَالُ وَاهَا لَهُ ... »

( وَاهَاً ) : صَوْتٌ يُخْرَجُ بِهِ المُتَعَجِّبُ مِنْ فِيهِ، أَيْ عَجَبًا لَهُ، وَاللامُ صِلَةٌ لِمُعْجَبٍ،  
 وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلبَيَانِ كَقَوْلِكَ : وَيَحُحُّ لَهُ أَيْ هَذَا لَهُ لِأَلْفِيزِهِ .

(١) سقط من ب والنسب من الأصل وع .

..... وَمِنْهُ فِدَاءٌ لَهُ فَلَانٌ بِالْكَسْرِ وَالتَّنْوِينِ ، أَيْ لِيَفِدَكَ قَالَ :  
\* مَهْلًا فِدَاءً لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ \*

قال :

٣٢٢ - وَهَاءٌ لِرَبِّيَا ثُمَّ وَهَاءٌ وَهَاءٌ يَا لَيْتَ عَيْنَيْهَا لَنَا وَفَاهَا<sup>(١)</sup>

قوله : « فِدَاءٍ ... »

( لا بد في قولهم فداء لك من أن يقدر اسم فعل وإلا وجب نصبه وإذا جاء منصوباً كان مصدرراً، وكان<sup>(٢)</sup> ) الأصل في فداء أن يبنى على السكون إلا أنه حُرِّكَ لِالتقاءِ الساكنين وحُرِّكَ إلى الكسر كما تحرك الأوامر الساكنة ، والتنونين فيه كالتنونين في صِهٍ وَمِهٍ .

قَالَ المصنّف في قوله :

٣٢٣ - مَهْلًا فِدَاءً ..... مَهْلًا فِدَاءً .....<sup>(٣)</sup>

يَجُوزُ في (فداء) الحركاتُ الثلاثُ ، فالرُّفْعُ على أنه خبر مقدّم على المبتدأ وهو (الأقوامُ) ، والنَّصْبُ على أنه مصدر منصوبٌ بفعله وهو ليفدك الأقوامُ فداءً . تمامه :

..... وَمَا أَتَمَّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

وأما فداءً بالكسر والتنونين فهو اسم ليفدك فاعرفه .

(١) هذا الرجز نسب لأبي النجم العجلي في الصحاح (ووه) وكذلك في اللسان (ويه) وابن بعيش ٤ : ٧٢ وجاء في الحاشية أن قولاً ينسبونه لرؤية بن العجاج كما أورد صدره ثعلب في مجالسه ١ : ٢٢٨ من غير عزو . والشاهد فيه استعماله كلمة (واها) اسماً منكوراً منوناً .

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٣) البيت بتمامه :

مَهْلًا فِدَاءً لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أَتَمَّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

والبيت الشاهد ترتيبه الثاني والأربعون من قصيدة للناطقة الذبياني عدتها تسعة وأربعون بيتاً من البسيط قالها في مدح النعمان بن المنذر والشاهد فيه أن «فداء» مما التزم فيه التكرير من أسماء الأفعال كإيهاً في الكف وَتَيْباً في الإغراء ، وَوَاهَاً في التعجب ، وقد جرى بالجر مثوناً وبالرفع على أنه مبتدأ وبالنصب على أنه مصدر فيكون مقصوراً . وإنما يبنى على الكسر لوقوعه موقع ما أصله البناء وهو فعل الأمر ، لأنهم يريدون به الدعاء ، والدعاء حقه أن يكون على لفظ الأمر والتنونين فيه للتكرير .

**\* فصل \* ومن أسماء الفعلِ دُونَكَ زَيْدًا أَنِي خُذَهُ، وَعِنْدَكَ عَمْرًا أَي الزمه، وَحِذْرَكَ بَكْرًا، وَحِذَارِكَ، وَمَكَانَكَ، وَبُعْدَكَ إِذَا قُلْتَ تَأَخَّرَ أَوْ حَذَّرْتَهُ شَيْئًا خَلْفَهُ وَفَرَطَكَ وَأَمَامَكَ إِذَا حَذَّرْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْئًا أَوْ أَمَرْتَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَوَرَاءَكَ أَي أَنْظِرْ إِلَى خَلْفِكَ إِذَا بَصَّرْتَهُ شَيْئًا .**

قوله : « ومن أسماء الفعل دونك . . . »

هذا الفصل الذي أوله (دون) مشكل، فإنه مبني، وأن الفتحة في قولك : (جلستُ عِنْدَكَ) حركة إعرابية، وفي قولك : « عِنْدَكَ عمرا »<sup>(١)</sup> بنائية، وكذلك البواقي، لكن إنما بُنِيَ هذه الأسماء على الفتحة لأنها حركتها حالة الإعراب، كما بُنِيَ (لا رجل) على الفتحة لكونها حركة لها إعرابية عند الإضافة نحو: (لا غلامَ رجلِ كائِنَ عندنا)، وإن قلت لم وضعت هذه الكلمات موضع الأفعال؟ قلت: لأن بعضها مصادر وبعضها ظروف، والمصادر والظروف تقتضي الأفعال، فلاقتضائها إياها أقيمت مقامها فعندك عمرا، أَنِي خُذَهُ وَأَمْسَكُهُ وَلَا تُخَلِّهُ .  
و(حِذْرَكَ) و(حِذَارِكَ) : كلاهما بكسر الحاء، (أَي احذِرْ)<sup>(٢)</sup> غير أن الأول بسكون الذال، يقال: (حِذْرَكَ بكرا).

قوله : « تَأَخَّرَ وَحَذَّرْتَهُ شَيْئًا خَلْفَهُ »

تفسير لـ (مَكَانَكَ وَبُعْدَكَ)، فقوله «تَأَخَّرَ» ينصرف إلى «مَكَانَكَ» أي تأخر عن مكانك الذي أنت فيه والزم مكانك الأول، وحذرتَه شَيْئًا خَلْفَهُ ينصرف إلى بُعْدَكَ . وقد اختلف في أسماء الأفعال كلها . فأثبت قوم لها موضعاً من الإعراب ونفاه آخرون، لأن معناها معنى ما لا موضع له من الإعراب، ولذلك بنيت فلا يكون لها موضع من الإعراب<sup>(٣)</sup> .

(١) أي خذ عمرا ، أو الزم عمرا .

(٢) سقط من ب والنتب من الأصل وع .

(٣) جاء في شرح الأشموني هل ألفية ابن مالك ٢ : ٢٨٤ - ٢٨٥ . ذهب كثير من المحررين منهم الأحضى إلى أن

**\* فصل \* وَمِنَ الْأَصْوَاتِ قَوْلُ الْمُتَدَمِّمِ وَالْمُتَعَجِّبِ وَيِي تَقُولُ:**  
**وَيِي مَا أَغْفَلَهُ!، وَيُقَالُ: وَيِي لِمَهُ . . .**

وَحُجَّةُ الْفَرْقَةِ الْأُولَى أَنْ كُلَّ اسْمٍ وَقَعَ مَرْكَبًا فَلَا بَدَلَ لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ إِذَا ظَاهَرًا وَإِمَا مَحَلًّا، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ عِلَّةِ الْبِنَاءِ لَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (مَنْ) فِي: «مَنْ جَاءَكَ؟» مَبْنِيٌّ وَلَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَمَوْضِعُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، لِأَنَّ كَلِمًا مِنْهَا وَمَا بَعْدَهُ اسْمَانِ جُرْدًا عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لَيْسِنْدَا أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرِ كَقَوْلِكَ: «أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ»، وَكَوْنَهُ وَقَعًا مَوْضِعَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ (يَقُومُ) لَمْ يَمْنَعِ الْإِعْرَابُ، فَكَذَا فِيهَا نَحْنُ فِيهِ .

قَوْلُهُ: « وَيُقَالُ: وَيِي لِمَهُ »

يَقُولُ هَذَا مِنْ رَأْيِ رَجُلَانِ نَادِرًا فِي الْأَحْوَالِ، أَيِ الْعَجَبِ لِأَمْرِهِ إِذْ وَدِدْتَهُ قَالَهُ الْمَصْنُفُ: فَإِنْ قُلْتَ لِمَ لَمْ يُجْعَلْ (وَيِي) اسْمَ فِعْلٍ مَعَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَمْتَعَجَّبُ؟ قُلْتَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ لَمَّا ذَكَرْتَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ اسْمُ صَوْتٍ، لِأَنَّ الْمُتَعَجِّبَ يَقُولُ: (وَيِي) لَا لِقَصْدِ الْإِخْبَارِ بَلْ كَمَا يَقُولُ الْمُتَأَمِّمُ (آهَ)، وَهَذَا السُّؤَالُ وَارِدٌ فِي كُلِّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَقْدَرَ اسْمًا لِفِعْلٍ كَالْأَلْفَاظِ الَّتِي تَقَالُ لِلْبَهَائِمِ زَجْرًا أَوْ دَعَاءً، وَجَوَابُهُ مَا قُلْنَا .

أَلَا تَرَى أَنْ قَوْلَ الْقَائِلِ عِنْدَ إِنْآخَةِ الْبَعِيرِ (نَخُّ) أَنَّهُ أَمْرٌ بِالْإِنْآخَةِ فَيَكُونُ اسْمًا لِفِعْلِ غَيْرِ أَنَّ الْبَهَائِمَ لَا تَقْصِدُ الْعَقْلَاءَ مَخَاطَبَتَهَا، لِأَنَّ الْبَهَائِمَ لَا تَفْهَمُ الْمَرْكَبَاتِ، وَإِنَّمَا يَقُولُ الْقَائِلُ نَخُّ عِنْدَ إِزَادَةِ إِنْآخَةِ الْبَعِيرِ لَعَلَّمَهُ أَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِأَنَّهَا إِذَا سَمِعَهَا أَنْآخَ لَا أَنَّهُ يَرِيدُ بِذَلِكَ مِنْهُ طَلِبَ الْإِنْآخَةِ .

اسْمَاءُ الْأَفْعَالِ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَصْنُفِ، وَنَسَبَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى الْجُمْهُورِ وَذَهَبَ الْمَازِنِيُّ وَمَنْ وَاقَفَهُ إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعٍ نَسَبَ بِمَضْمَرٍ، وَنَقَلَ عَنْ سَبِيوهِ وَعَنْ الْفَارِسِيِّ الْقَوْلَانَ وَذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوَةِ إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَأَغْنَاهَا مَرْفُوعًا عَنِ الْخَبَرِ كَمَا أَغْنَى فِي نَحْوِ «أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ» أ. هـ .  
 وَانظُرْ (الإيضاح في شرح المفصل) لابن الحاجب ١: ٥٠٥-٥٠٦ .

... وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَكَاذِبُ الْكَافِرُونَ﴾ .

... وَضَرَبَهُ قَبْلًا قَالَ حَسُّ وَلَا بَسُّ، وَمِصْرٌ أَنْ يَتَمَطَّقَ بِشَفْتَيْهِ عِنْدَ رَدِّ

الْمُحْتَاجِ قَالَ:

قوله : « ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَكَاذِبُ ﴾<sup>(١)</sup> .

(وَيَئِي) : تعجب . ثُمَّ قَالَ : « كَأَنَّهُ » أَي يُشْبِهُ أَمْرَهُمْ ، إِنَّهُمْ لَا يَفْلِحُونَ ، وَالضَّمِيرُ فِي كَأَنَّهُ : ضَمِيرُ الشَّانِ ، فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ جَازَ عَلَى اللَّهِ التَّعَجُّبَ ، وَالتَّعَجُّبُ اسْتِعْظَامُ الشَّيْءِ لِحُرُوجِهِ عَنْ عَادَتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفَ سَبَبَهُ وَاللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَامُ الْخَفِيَّاتِ ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَوَاتِ ؟

قُلْتَ : هَذَا مُجَازٌ ، وَالْمَعْنَى : إِنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ لِأَنْ يَتَّعَجَّبَ مِنْهُمْ .

وَ(وَيَئِي) عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِيهِ : مَفْصُولَةٌ عَنْ (كَأَنَّ) فِي الْآيَةِ<sup>(٢)</sup> .

وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ (وَيْك) بِمَعْنَى وَيْلِكَ ، وَالْمَعْنَى : أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ .

قوله : « فَمَا قَالَ حَسُّ وَلَا بَسُّ »<sup>(٣)</sup>

أَي لَمْ يَتَوَجَّعْ وَلَمْ يُصَوِّتْ . بُنِيَ عَلَى الْكُسْرِ ، لِثَلَاثَةِ يَوْهَمِ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ أَنَّهَا فِعْلَانِ مِنَ الْحَسِّ وَهُوَ الْقَتْلُ وَالِاسْتِصْصَالُ ، وَمِنْ الْبَسِّ ، وَهُوَ الرِّفْقُ وَاللِّينُ ، وَالْعَلَّةُ فِي بِنَاءِ أَشْبَاهِهَا الَّتِي لَيْسَ فِيهَا مَعْنَى الْأَمْرِ عَلَى الْكُسْرِ : هَذِهِ بَعَيْنِهَا .

(١) فِي الْأَصْلِ (وَيَئِي) كَأَنَّهُ ، وَالثَّبْتُ مِنْ بٍ وَعٍ وَلَائِهِ الْمَوَافِقُ لِرِسْمِ الْمُصْحَفِ إِذْ جَاءَ رِسْمُهُ مَوْصُولَةً فِي سُرَّةِ الْفَصْرِ آيَةَ ٨٢ . وَقَالَ الرَّغِشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ ٣ : ١٩٢ : (وَيَئِي) مَفْصُولَةٌ عَنْ كَأَنَّ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ نَسَبَتْ عَلَى الْخَطِّ وَتَدْمُ

(٢) قَالَ سَيُوبِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢ : ١٥٤ : وَسَلَّطَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مِنْ قَوْلِهِ ﴿ وَيَكَاذِبُ الْكَافِرُونَ ﴾ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى جَدُّهُ : ﴿ وَيَكَاذِبُونَ ﴾ فَرَعَمَ أَيْهَا (وَيَئِي) مَفْصُولَةٌ عَنْ (كَأَنَّ) وَالْمَعْنَى وَفَعَّ عَلَى أَنْ يَفْتَرِمَ لَشَهْرًا حَتَّى كَلِمَتُهُمْ عَلَى فَعَّرَ عِلْمَهُمْ لَوْ تَبَيَّنُوا قَتِيلٌ لَهُمْ : لَمَّا يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَكُمْ هَكَذَا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(٣) قَالَ صَاحِبُ اللِّسَانِ فِي بَابِ (حَسْر) : (وَالْحَرْبُ تَقُولُ عِدَّةَ لَدَعَةٍ لِلرُّوْحِ وَالْوَجْهُ الْمَلْدُ حَسْرٌ سُرٌّ ، وَضَرَبَ مَنْ قَالَ حَسٌّ وَلَا بَسٌّ بِالْحَرْبِ وَالتَّوْبُونَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْرُ وَلَا يَبُولُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ الْحَفَاءَ وَاللَّحْفُونَ حَسٌّ وَلَا بَسٌّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : حَسًّا وَلَا بَسًّا ، بِحِي الثَّرَجِ

## \* سَأَلْتُهَا أَلْوَصَلَ فَقَالَتْ مِضٌّ \*

ومن أمثالهم : إِنَّ فِي مِضٍّ لَمَطَعًا . . .

قوله : « مِضٌّ . . . »<sup>(١)</sup>

بُني على الكسر لِيُشَاكِلَ آخِرُهُ أَوَّلَهُ ، لأنَّ الميم مكسورة ، وهي العِلَّةُ في انكسار آخر ما هو من هذا الجنس . و (تَمَطَّقَ) : ضَمَّ شَفْتَيْهِ عُقَيْبَ الأكل مع صوت يكون بينهما لذوق .

وَأَخِرُ البَيْتِ :

٣٢٤ - ..... وَحَرَكْتُ لِي رَأْسَهَا بِالنَّفْضِ<sup>(٢)</sup>

وَوُزَوَى : (سَأَلْتُ هَلْ وَصَلَ)؟ . . . بكلمة هَلْ . ورواية المُفْصَلِ بدونها وهي كلمة تستعمل بمعنى لا ، وليست بجواب لقضاء حاجةٍ ولا رَدًّا لها .

وَوُزَوَى : « فِي مِضٍّ لَسِيْمِي »<sup>(٣)</sup> وهي من الوسم . والأصلُ وَسَمِي ، فَحُوِّلَتْ الفَاءُ إِلَى العَيْنِ ، والعَيْنُ إِلَى الفَاءِ فَصَارَتْ سِوْمِي ثُمَّ صَارَتْ سِيْمِي ، فهي الآن عِفْلَى . ومعنى المثل : إِنَّ فِي مِضٍّ لَعَلَامَةَ دَرَكٍ ، يضرب عند الشُّكِّ فِي نَيْلِ شَيْءٍ<sup>(٤)</sup> .

(١) مِضٌّ : كلمة تقال إذا أقرَّ الرَّجُلُ بِحَقِّهِ ، مِضٌّ يا هذا ، أي قد أقررت . اللسان (مض).

(٢) صدره : سَأَلْتُهَا أَلْوَصَلَ فَقَالَتْ مِضٌّ . اللسان : مضض وابن يعيش ٤ : ٧٨ من غير نسبة ، والنفض : التحريك

والمض في البيت قول المرء بطرف لسانه شبه لا . اللسان (مضض) والشاهد فيه استعمال (مض) وهي اسم صوت

بمعنى (لا) . والمعنى : سألهما بطرف لسانها أن لا وصل .

(٣) كذا في النسخ وترسم أيضاً هكذا «لسيها» في اللسان باب (مضض) .

(٤) انظر مجمع الأمثال ١ : ٥١ وقد نقل صاحب الإقليد عبارة الميداني نفسها في معنى المثل .

... وَيَخِ عِنْدَ الإِعْجَابِ، وَأُخِ عِنْدَ التُّكْرِهِ قَالَ:

\* وَصَارَ وَضَلَّ أَلْفَانِيَاتِ أَخَا \*

وَيُرَوَّى كَيْحًا، وَهَلَا زَجَرَ لِلخَيْلِ، وَعَدَسٌ لِلْبَغْلِ، وَقَدْ سُمِّيَ بِهِ.

قوله : « وَيَخِ ... »

وَيَخِ بِالباءِ الموحدة: كلمة إعجاب<sup>(١)</sup>.

قوله :

٣٢٥ - وَصَارَ ..... (١)

وقبله : لَا خَيْرَ فِي الشَّيْخِ إِذَا مَا أَجْلَحَا<sup>(٢)</sup>

أي إذا ما انحنى . والغاية: المرأة المستغنية بجهاها عن الزينة . أي لا خير فيه إذا ما انحنى من الكبر وكبره وصل النساء الحسان .

قوله : « وَقَدْ سُمِّيَ ... »

معناه أن عَدَسٌ وضع للزجر ثم قد استعمل علمًا للبغل كقوله :

٢٩٦ م - عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ ..... (٣)

كَأَنَّهُ قَالَ : يَا عَدَسُ مَا لِهَذَا الْمَلِكِ الَّذِي حَبَسَ صَاحِبِكَ أَمَارَةً . وكقوله :

(١) جاء في اللسان : « وَيَخِ يَخِ ، وَيَخِ يَخِ ، بالتثنية ، وَيَخِ يَخِ : كقولك غافٍ غافٍ ونحوه ، كل ذلك كلمة يقال

عند تعظيم الإنسان وعند التعجب من الشيء ، وعند المدح والرضا بالشيء . اللسان (بخ) .

(٢) البيت ينهيه كما جاء في الخزانة ٦ : ٤٢٧ : وفي شرح ابن عبيد ٤ : ٧٩ .

وَأَثْنَتِ الرَّجُلَ فَكَانَتْ فُحَا وَضَرَ وَضَلَّ أَلْفَانِيَاتِ أَخَا

وقد تابع ابن عبيد الزمخشري في نسبه إلى المعجاج ولم أجده في ديوانه وقيل في الخزانة ٦ : ٤٧٨ إنه لأهراية

تذكر زوجها وكان هراما والشاهد فيه قوله « وَأَخَاهُ » وهو اسم فعل يقال عند التكره لكنه جملة ما كالمصدر فأمره

(٣) في ب و ع : « إِذَا مَا جَحَى » والمثبت من الأصل . وَجَحَى ، وَجَحَى ، وَأَجْلَحَى إِذَا فَتَحَ عَضُدَهُ فِي السَّوْدِ -

اللسان (جلىخ) .

(٤) هذا بعض بيت نسب ابن عبيد إلى ابن مفرغ ٤ : ٧٩ وصاحب الخزانة ٦ : ٤١ ، وقد مر أنصاف ٧١٩ والشاهد

فيه قوله (عدس) إذ جملة علمها للبغل .

... وَهَيْدٍ بِفَتْحِ أَلْهَاءِ وَكَسْرِهَا لِلْإِبِلِ . وَهَادٍ مِثْلُهُ، وَيُقَالُ: أَتَاهُمْ فَمَا قَالُوا لَهُ هَيْدٌ مَالِكٌ إِذَا لَمْ يَسْأَلُوهُ عَنْ حَالِهِ .  
 ... وَجَهٌ وَدَهُ مِثْلُهُ وَمِنْهُ إِلَّا دَهُ فَلَا دَهُ، وَحَوْبٌ، وَحَايٍ وَعَايٍ مِثْلُهُ،  
 وَسَعٌ حَتْ لِلْإِبِلِ ...

٣٢٦ - إِذَا حَمَلْتُ بِرَّتِي عَلَى عَدَسٍ فَمَا أَبْسَالِي مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسَ<sup>(١)</sup>  
 (مَا بِالْيَيْتِ) : أَفْصَحُ مِنْ : بَالَيْتٌ بِهِ .

قوله : « وَهَيْدٍ ... »

زجر للإبل، بُيِي على الحركة إذ في بنائه على السكون التقاء الساكنين، وعلى الفتحة لِحِفَّتِهَا، وهذه هي العلة في نظائره .

وقوله : « فَمَا قَالُوا لَهُ هَيْدٌ مَالِكٌ »

أي ما قالوا هذه اللفظة، يعني ما زجروه .

قوله : « وَدَهُ ... »

هذا من الأصوات التي اعتقبت عليها الحركة والسكون .

« إِلَّا دَهُ فَلَا دَهُ » ساكنة الهاء رواية ابن الأعرابي<sup>(٢)</sup>، والمشهور: (إِلَّا دَهُ فَلَا دَهُ)،

وهي كلمة فارسية<sup>(٣)</sup> تفسيرها اضرب، وأصله أَنَّ الموتور كان يلقي واتره ولا يتعرض

له واتره<sup>(٤)</sup>، فقبل له ذلك .

والمعنى إذا لم تضربه ولم تتأثر به الآن فلا تضربه أبدا .

يضرب مثلاً في كل ما لا يقدم عليه الرجل وقد حان حينه ووجب إحدائه .

قوله : « وَحَوْبٌ ... »<sup>(٥)</sup> .

(١) لم ينسبه صاحب اللسان في باب (عدس) ولا ابن يعيش في شرحه ٤ : ٧٩ والشاهد فيه قوله : (عدس) عَلِمَ

للبلخ . (٢) انظر رواية ابن الأعرابي في مجمع الأمثال ١ : ٤٥ - واللسان (دهده) .

(٣) قال الجوهري في الصحاح (دهده) واني لاطنبا فارسية : يقول : إن لم تضربه الآن فلا تضربه أبدا .

(٤) سقط من الاصل والمثبت من ب وع .

(٥) يقال للبعير إذا زجر : حَوْبٌ ، وَحَوْبٌ ، وَحَوْبٌ ، وَحَابٌ - اللسان (حوب) .



... وَجَوْتُ دُعَاءَ هَآ إِلَى الشَّرْبِ، وَأَنْشَدَ قَوْلَهُ:

\* دَعَاهُنْ رِدْفِي فَارْعَوِينِ لِصَوْتِهِ كَمَا رُعْتَ بِالْجَوْتِ الظَّهَاءِ الصَّوَادِيَا \*  
بِالْفَتْحِ نَحْكِيًّا مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ...

بالحاء المهملة وهو زجر للإبل.

و (حائي) و (عائي) <sup>(١)</sup> بسكون الياء هكذا في النسخ، وفي نسخة بعض تلامذة المصنّف بكسر الياءِ فيهما، ولم يمتنع (اجتماع الساكنين) <sup>(٢)</sup> لحجز المدّة التي في الالف بين الساكنين، إذ لم يُلْحَقَ فيهما الاجتماع كما لاح مع غير المدّة فلم يُسْتَقَلَّ اجتماع الساكنين لذلك .

قوله : « وَجَوْتُ ... » <sup>(٣)</sup>

هو بفتح الجيم والتاء المثناة . وقوله :

٣٢٧ - دَعَاهُنْ ..... (البيت) <sup>(٤)</sup>

أي دعا النساء رديفي فاجتمعن ورجعن عما كُنَّ عليه من الشغل كما لو دَعَوْتُ إِلَى الشَّرْبِ الإبلَ فَالْتَفَقْنَ وَتَضَامَنَ لِلشَّرْبِ،  
وقوله : « كَمَا رُعْتَ »

أي أصبت روع الصوادي، أي أشعرت، وهذا كقولهم : « كنت في دار فلان فما راغني أن جاء فلان »، أي ما شعرت، وحقيقته : أصاب روعي . وقوله « بِالْجَوْتِ » يريد بالصوت الذي يقال له جوت، وقوله : « بِالْجَوْتِ » بالالف واللام مثل قوله :

(١) غاضى بالضمان عاعةً وَغِيْمَاءَ قال لها عا، وربما قالوا عَوْرَهَائِي .. اللسان (حيا) .

(٢) في ب : « التقاء الساكنين فيها » والمثبت من الأصل وع .

(٣) جَوْتُ جَوْتُ : دعاء الإبل إلى الماء . اللسان (جوت) .

(٤) البيت بتمامه :

دَعَاهُنْ رِدْفِي فَارْعَوِينِ لِصَوْتِهِ كَمَا رُعْتَ بِالْجَوْتِ الظَّهَاءِ الصَّوَادِيَا

والبيت من الطويل لعريف الفرواني، هوف بن معاوية بن هفة بن ثعلبة . الخزانة ٦ : ٣٨٤ ، واطر حاشية شرح ابن بهمش ٤ : ٨٢ والشاهد فيه : قوله (بالجوت) حيث دخلت أداة التعريف على اسم الصوت وهو (جوت) بالفتح محكما مع اللام كما قال الزنجشيري في الفصل ص ١٦٦ كما ورد بالكسر مع اللام في اللسان (جوت)

..... وَجِيءَ مِثْلُهُ ، وَحَلَّ زَجْرٌ لِلنَّاقَةِ ، وَحَبٌّ مِنْ قَوْلِهِمْ لِلْجَمَلِ حَبٌّ  
لَا مَشِيئَةَ ، وَهَدَعٌ تَسْكِينٌ لِصِغَارِ الْإِبِلِ ، وَدَوَهُ دُعَاءٌ لِلرَّبْعِ ، وَنَخٌّ  
مُشَدَّدَةٌ وَمُخَفَّفَةٌ صَوْتُ عِنْدَ إِنَاخَةِ الْبَعِيرِ . وَهِيخٌ وَإِيخٌ مِثْلُهُ ، وَهَسٌّ وَهَجٌّ ،  
وَفَاعٌ زَجْرٌ لِلغَنَمِ . وَيُسُّ دُعَاءٌ لَهَا ، وَهَجٌّ وَهَجَا ، حَسَاءٌ لِلْكَلْبِ قَالَ :

٢١٨م - ..... بِأَسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ<sup>(١)</sup>  
وذلك أن « ما » حكاية صوت ، كما أن « جَوْتُ » كذلك ، ولم يمتنع هنالك دخول  
اللام فكذا هنا .

قوله : « وَجِيءَ مِثْلُهُ ..... »

أي مثل جوت فيها دعاء للإبل إلى الشرب .

وَ (حَلٌّ)<sup>(٢)</sup> وَ (حَبٌّ)<sup>(٣)</sup> بفتح الحائين وسكون اللام والباء .

وَ (دَوَةٌ) بفتح وكسر الهاء<sup>(٤)</sup> .

قوله : « وَنَخٌّ » بالنون المفتوحة وإسكان الحاء وتشديدها<sup>(٥)</sup> .

وَ (هِيخٌ وَإِيخٌ) بكسر الأول والآخر<sup>(٦)</sup> .

(١) هذا بعض بيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥٧١ من البسيط وهو بتامه :

لَا يَنْعَشُ الطَّرْفُ إِلَّا مَا نَحَّوْنَهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ

وقد مر البيت آنفا فلا حاجة لشرحه - انظر ص ٦٨٥ وعمل الشاهد فيه قوله (باسم الماء) حيث أدخل أداة التعريف

على (ماما) الذي هو حكاية صوت الظبي ، فالألف واللام فيه زائدة لأنها لا تلتحق بهذا القبيل من غاق وصه

ونحوه .

(٢) حَلَّحْتُ بِالنَّاقَةِ : إِذَا قَلْتُ لَهَا حَلًّا وَهُوَ زَجْرٌ لِلنَّاقَةِ - وَخَوَّبَ زَجْرٌ الْبَعِيرَ - الصَّحاح (حَلَّل).

(٣) حَبَّيْتُ بِالْجَمَلِ جَبْحَابًا ، وَخَوَّبْتُ بِهِ تَحْوِيًّا إِذَا قُلْتُ لَهُ : حَوَّبٌ حَوَّبٌ وَهُوَ زَجْرٌ - اللسان (حَبٌّ).

(٤) (دَوَةٌ) : دُعَاءٌ لِلرَّبْعِ وَالرَّبْعُ الْفَصِيلُ يَنْتَجِ فِي الرَّبْعِ وَهُوَ أَوَّلُ النَّجَاحِ . ابن يعيش ٤ : ٨٣ .

(٥) نَخٌّ : صَوْتُ يُقَالُ عِنْدَ إِنَاخَةِ الْبَعِيرِ - ابن يعيش ٤ : ٨٣ وفي اللسان (نَخٌّ) نَخْنَخْتُ النَّاقَةَ فَتَنْخَخْتُ أَي أَبْرَكْتُهَا

فبركت .

(٦) هِيخٌ وَإِيخٌ : يُقَالُ لِإِنَاخَةِ الْبَعِيرِ - ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

سَفَرْتُ فَقُلْتُ لَهَا هَجٍ فَتَبَرَّقَعْتُ فَذَكَرْتُ حِينَ تَبَرَّقَعْتُ ضَبَّارًا

و (هَسُّ) بكسر الهاء والسين<sup>(١)</sup>.

و (هَجٌ) بفتح الهاء وسكون الجيم<sup>(٢)</sup>.

و (فَاعٌ) بفتح الفاء وكسر العين<sup>(٣)</sup>.

و (بُسٌّ) بضم الباء الموحدة وسكون السين<sup>(٤)</sup>.

و (هَجٌ) و (هَجًا) بفتح الهاء وفيها وتسكين الجيم في الأول كلاهما (خسٌ؟)<sup>(٥)</sup>.

وقيل: يقال للسباع كلها هَجٌ وهَجٌ وهَجٌ وهَجٌ إذا زَجَرُواها.

قوله :

٣٢٨ - سَفَرْتُ .....<sup>(٦)</sup>

ضَبَّارٌ: اسم كلب، يقول: كَشَفْتُ لي وجهها لأعشقها فقلت لها هَجٍ هَجٍ أي استتري يا خنزيرة، فَتَبَرَّقَعْتُ لتكون في البرقع أحسن فَشَبَّهْتُها بالكلب، وبعده:

فَفَخَّرَجْتُ أَعْشُرُ في مَقَادِمِ جُبِّي لَوْلَا الْحَيَاءُ أَطْرَقْتُهَا إِخْضَارًا<sup>(٧)</sup>

(١) الهَسُّ: زجر الغنم، وَهَسٌ وَهَسٌ: زجر للشاة - اللسان (هس).

(٢) هَجٌ هَجٌ، وهَجٌ هَجٌ، وهَجًا هَجًا: زجر للكلب - اللسان (هجع).

(٣) في شرح ابن يعيش ٤ : ٨٤ : «وقالوا (فاع) والمشهور (فَع) فعل هذا تكون الألف إشباعاً من فتحة الفاء، يقال ففعع بالغنم إذا قال لها فَع فَع ومنه راع ففاع - وانظر اللسان (ففعع).

(٤) بُسٌّ: صوت تدعى به الغنم وفيه بُسٌّ وَبَسٌّ - انظر ابن يعيش ٤ : ٨٤، واللسان (بس).

(٥) خَسًا الكلب: يَخْسُو خَسًا وَخَسُوًا، وَأَخْسَأُ: طَرَدَهُ - والحسي: الطرد - اللسان (خسا).

(٦) تمام الشاهد:

سَفَرْتُ فَقُلْتُ لَهَا: هَجٍ ا فَتَبَرَّقَعْتُ فَذَكَرْتُ حِينَ تَبَرَّقَعْتُ ضَبَّارًا

والبيت من الكامل نسه ابن يعيش في شرحه ٤ : ٨٤ للحرث بن الحزرج، والشاهد فيه قوله (هج) وهو صوت في زجر الكلب وقد نوته للتذكير.

(٧) في النسخ أ التي هي الأصل وكذلك ب و ع (مقاديم جيتي) وقد جاءت، روايته في حاشية المصلح ص ١٦٧ (فواد جيتي) وكذلك في حاشية ابن يعيش ٤ : ٨٤ وكذلك في حاشية المحرطه ع.

... وَهِيَجِ صَوْتُ يُصَوِّتُ بِهِ الْحَادِي ، وَحَجَّ وَعَهُ ، وَعِيزَ زَجْرٌ  
 لِلضَّانِ ، وَبِيُّ دَعَاءٌ لِلتَّيْسِ عِنْدَ السَّفَادِ ، وَدَجَّ صِيَّاحٌ بِالذَّجَاجَةِ ، وَسَأُ ،  
 وَتَشُوُّ دَعَاءٌ لِلحِمَارِ إِلَى الشَّرْبِ ، وَفِي الْمَثَلِ إِذَا وَقَفَ الحِمَارُ عَلَى الرُّذْهَةِ  
 فَلَا تَقُلْ لَهُ سَأُ . وَجَاهِ زَجْرٌ لِلسَّيِّعِ ، وَقُوسٌ دَعَاءٌ لِلكَلْبِ .

قوله : « وَحَجَّ وَعَهُ »<sup>(١)</sup>

كلاهما بفتح الأول وسكون الآخر .

و ( دَجَّ ) بفتح الأول وسكون الآخر<sup>(٢)</sup> ، وكذا ( سَأُ )<sup>(٣)</sup> بفتح السين المهملة  
 وسكون الآخر . و ( عِيزَ )<sup>(٤)</sup> بكسر الأول والآخر .

و « بِيُّ »<sup>(٥)</sup> بكسر الأول وسكون الآخر<sup>(٦)</sup> ، أما ( تَشُوُّ )<sup>(٧)</sup> : بضم التاء المثناة  
 والشين ، وسكون الآخر .

قوله : « وفي المثل . . . »<sup>(٨)</sup>

( الرُّذْهَةُ ) : مجتمع الماء ، أي لا تزجره على الماء ولا تدعُهُ إليه فإنه يشرب من غير  
 ذلك .

قوله : « وَقُوسٌ »

هو دُعَاءٌ للكَلْبِ ، وقيل إذا خسأته قلت : قُوسٌ قُوسٌ ، وإذا دعوته قلت : قَيْسٌ  
 قَيْسٌ<sup>(٩)</sup> .

(١) حَجَّ وَعَهُ : صوت يزجر به الضان - ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

(٢) دَجَّ : دَجَّجَ بالدجاجة صاح بها فقال دَجَّ دَجَّ - اللسان (دجج) .

(٣) سَأُ : صوت يدعى به الحمار للشرب . ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

(٤) عِيزَ : زجر للضان . ابن يعيش ٤ : ٨٤ . (٥) بِيُّ : دعاء للتيس عند السفاد . ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

(٦) سقط من ب والمثبت من الأصل وع . (٧) تَشُوُّ : صوت يدعى به الحمار للشرب . ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

(٨) إشارة إلى قول الزمخشري : « وفي المثل إذا وقف الحمار على الرذعة فلا تنقل له سَأُ وجاه ، وهو مثل منصوب عليه في  
 جمع الأمثال للميداني ٢ : ٩٤ . وهذا نصه : « قُرْبَ الحِمَارِ مِنَ الرُّذْهَةِ لَا تَقُلْ لَهُ سَأُ » .

(٩) قال ابن منظور : والقوس أيضا زجر الكلب إذا خسأته قلت له : قُوسٌ قُوسٌ فإذا دعوته قلت له : قُسٌ قُسٌ .

اللسان (قوس) .

... وَطِيخِ حِكَايَةِ صَوْتِ الضَّاحِكِ .

وَعِيْطِ صَوْتِ الْفَتِيَّانِ إِذَا تَصَايَحُوا فِي اللَّعْبِ، وَشَيْبِ صَوْتِ مَشَاغِرِ  
الْإِبِلِ عِنْدَ الشَّرْبِ، وَمَاءِ حِكَايَةِ بُغَامِ الظُّبْيَةِ، وَغَاقِ حِكَايَةِ صَوْتِ  
الْغُرَابِ، وَطَاقِ حِكَايَةِ صَوْتِ الضَّرْبِ .

قوله : « وَطِيخِ »

بكسر الأول والأخر. قال الإمامُ فَضْلُ القُضَاةِ يَعْقُوبُ الجُنْدِيُّ أنشدني جَارُ الله  
وقت قراءتي عليه وبلوغي إلى قوله :

وَطِيخِ<sup>(١)</sup> حِكَايَةَ صَوْتِ الضَّاحِكِ - بالارتجال - (وهو قوله)<sup>(٢)</sup> :

٣٢٩ - بِطِيخَةٍ مِنْ أَطْيَبِ البَطِيخِ يَضْحَكُ مَنْ يَأْكُلُهَا بِطِيخِ<sup>(٣)</sup>  
وروي بالطيخ باللام أيضا .

و (عِيْطِ) بكسر الأول والأخر<sup>(٤)</sup>

و ( غَاقِ ) و ( طَاقِ ) بكسر القافين، فإن قلت : لم يبينهما على الفتح؟ قلت :  
لثلا يلزم الالتباس ببناء الماضي، فإن قلت البناء على الكسر أيضا مُلبس ببناء الأمر  
من باب المفاعلة .

(١) سقط من ب والثبت من الأصل و ع .

(٢) سقط من ب والثبت من الأصل و ع .

(٣) البيت من الرجز وموضع التمثيل به قوله (بطيخ) حيث استعمله أسبا لصوت الضحك .

(٤) عِيْطِ مشتق من غَطَطَ وليس عِيْطَ : وهي حكاية أصوات المُجَانِ إِذَا قالوا : عِيْطِ عِيْطِ . قال ابن عمير في شرحه  
٤ : ٨٥ : «وقالوا (عِيْطُ) ساكن الطاء وهو حكاية صوت الصبيان إِذَا تصابحوا، يقال صلحط القوم إِذَا تصابحوا،  
والمصدر العططة ولا أراه من لفظ عِيْطِ، إِنما الفعل منه عِيْطُوا، ويجوز أن يكون الأصل في عِيْطِ عط مثل جرأ  
وئرأ والباء حدثت عن إشباع كسرة العين كما قالوا في ضة : ضة فاشحوا فتحة الصاد فصارت كما فعل هذا  
تكون العططة أ . هـ .

وَطَقَّ حِكَايَةَ صَوْتِ وَقَعِ الْحِجَارَةِ بَعْضِهَا بِيَعْضٍ .  
وَقَبَّ حِكَايَةَ وَقَعِ السَّيْفِ .

قلت : الالتباس فيما نحن فيه قصدي ، وفيما ذكرت اتفاقاً وكم بينهما من المسافة  
النازحة<sup>(١)</sup>

و ( طَقَّ ) و ( قَبَّ )<sup>(٢)</sup> بسكون الآخر ، وقد نقل بعضهم فقال : قَبَّ ، فإن قلت  
ما علة بناء أسماء الأصوات ؟ قلت : عدم وجود العِلَّةِ المقتضية للإعراب ، وهو  
التركيب<sup>(٣)</sup> لأنها موضوعة مفردة صوتاً ، إما لحكاية أو لغيرها على ما ذكر في المتن من  
معانيها<sup>(٤)</sup> .

والدليل على ما ذكرت من أنَّ علة بنائها انتفاء التركيب : قول المصنف في المبتدأ  
والخبر : (لأنَّهم لو جُرِّدوا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن يُنْعَقَ بها غير  
معربة ، لأنَّ الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب)<sup>(٥)</sup> ، ولو قلت : (غاقِ صَوْتُ  
الغراب) كان له موضع من الإعراب لوجود مقتضى الإعراب وهو التركيب .

(١) النازحة : البعيدة .

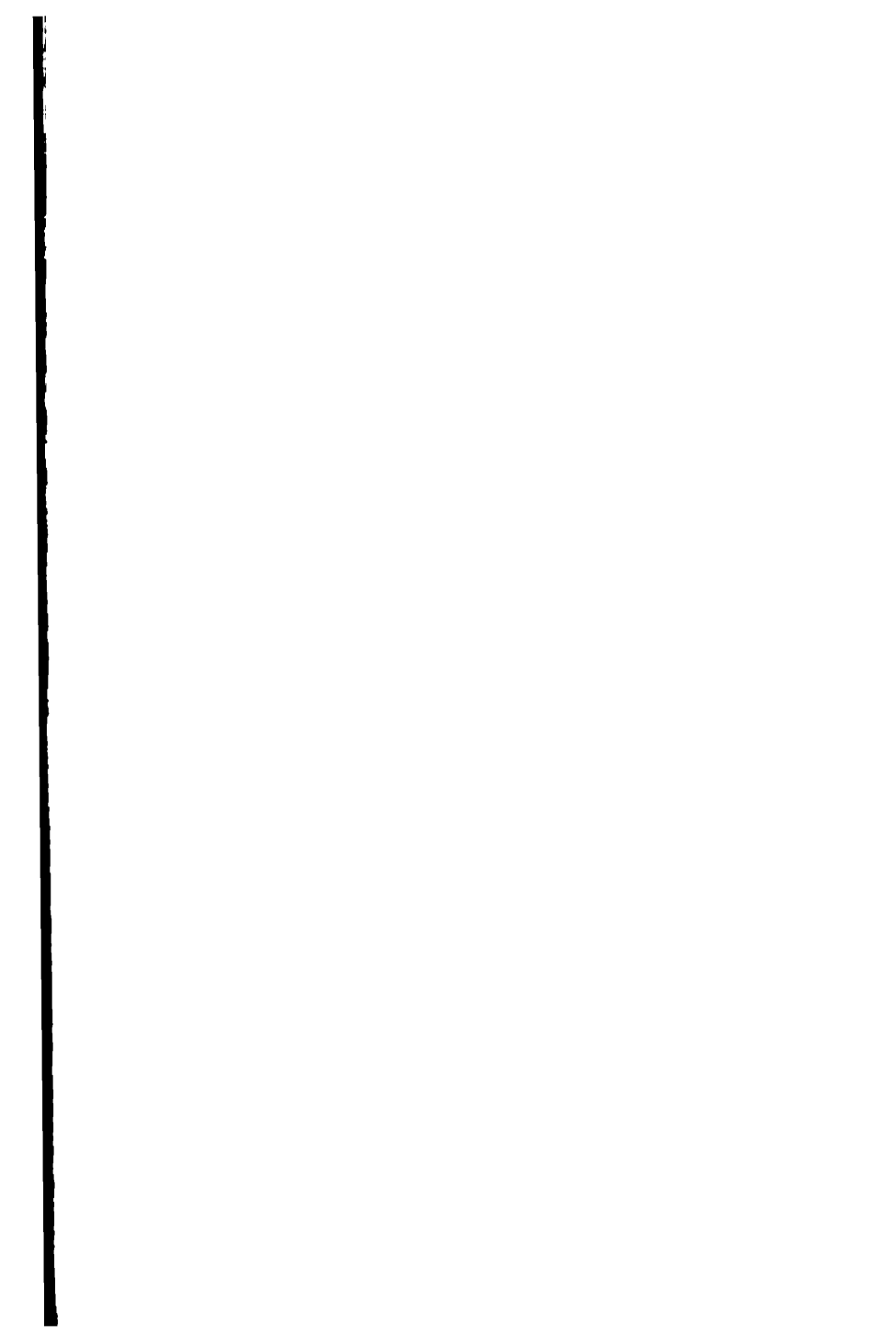
(٢) طق : حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض وقب : حكاية صوت وقع السيف على الضريبة . ابن يعيش

٤ : ٨٥ .

(٣) قصده بالتركيب : الإسناد .

(٤) في الأصل : لمعانيها ، والمثبت من ب و ع .

(٥) انظر الفصل ص ٢٤ .



## ٥ - \* الظروف \*

مِنْهَا الْغَايَاتُ وَهِيَ : قَبْلُ وَبَعْدُ وَفَوْقُ وَتَحْتُ وَأَمَامُ وَقَدَامُ، وَوَرَاءُ، وَخَلْفُ، وَأَسْفَلُ، وَدُونُ، وَمِنْ عَلٍ، وَمِنْ الْغَايَاتِ : وَأَبْدَأُ بِهَذَا أَوَّلُ، وَقَدْ جَاءَ مَا لَيْسَ بِظَرْفٍ غَايَةً نَحْوُ : حَسْبُ، وَلَا غَيْرُ، وَلَيْسَ غَيْرُ، وَالَّذِي هُوَ حَدُّ الْكَلَامِ ، وَأَصْلُهُ أَنْ يُنْطَقَ بِهِنَّ مُضَافَاتٍ ، فَلَمَّا اقْتَطَعَ عَنْهُنَّ مَا يُضْفَنُ إِلَيْهِ ، وَسَكَتَ عَلَيْهِنَّ صِرْنَ حُدُودًا يَنْتَهَى عِنْدَهَا فِلذَلِكَ سُمِّيْنَ غَايَاتٍ . وَإِنَّمَا يَبِينَنَّ إِذَا نُوي فِيهِنَّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ . . . .

( هذا بحث الظروف )<sup>(١)</sup>

قوله : « وَلَا غَيْرُ »

اختلف فيه ، فقال البصريون<sup>(٢)</sup> : ( لا غير ) بضم الراء كقبل وبعد ، وقال الزجاج : « لا غيرُ » برفع الراء والتنوين على تقدير : ليس فيه غيرُ . وقال الكوفيون : ( لا غيرِ ) بالفتح ، مثل لا رَيْبَ .

قوله : « وإنما يبينن . . . . »

علة البناء أن المضاف إليه لما اقتطع عن المضاف ونوي فيه الإضافة كان معنى الإضافة مقدرًا فيه ، والإضافة معنى من معاني الحروف ، فيجري مجرى ( أمس ) في أنه لما ضُمَّن التعريف من غير أن يظهر حرفه إلى لفظه بُني لتضمينه معنى الحرف<sup>(٣)</sup> ،

(١) من حاشية ع . وفي ب « الظروف » .

(٢) هذه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين فانظر رأي الفريقين فيها ص ٢٨٧ - ٢٩٣ من الإنصاف .

(٣) قال ابن يعيش حول هذا المعنى في شرحه ٤ : ٨٨ : قد تقدم القول أن المضاف إليه من تمام المضاف إذا كان معرفًا له فهو بمنزلة اللام من الرجل والغلام ، فإذا حذف المضاف إليه مع إرادته كان ما بقي كيبعض الاسم ، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب ، وأما إذا حذف ولم ينو ثبوته ولا التعريف به كان المضاف تامًا فيعرب كسائر التكرات نحو فرس وغلام فتقول : جئت قبلًا وبعدًا .



وإذا أبرزت المضاف إليه فقلت: ( قبل زيد ) كان معنى الإضافة مفهوماً من لفظ المضاف إليه ولم يكن المضاف متضمناً لمعناها، كما أنك إذا قلت: ( بالأمس )، لم يكن التعريف متضمناً فيه لظهور اللفظ الدال عليه.

وأما البناء على الحركة فلكونه عارضاً، وأما البناء على الضم فلأن المضاف إليه لما اقتطع صار كأن بعض الكلمة قد زال فظهر التقصان فبنوه على الضم جبراً للتقصان، لأنه أقوى الحركات، ولأن حالة بنائه مناسبة للضممة، لأنها لم تكن له في حالة إعرابه، فكذا بني على الضمة وصارت الضمة علماً لهذا الحذف. فإذا قيل ( من قبل ) علم المراد ( من قبل ذلك ).

فإن قلت ما الفرق بين قولك ( جئتُك قبل ) بالضم و ( جئتُ قبلاً ) بالتونين؟ قلت الفرق أنك في الأول جعلت مجيئك واقعاً قبل الزمان ( المشار إليه بذلك )<sup>(١)</sup> في قولك: «قبل ذاك»، وفي الثاني جعلته واقعاً في زمان من الأزمنة المتقدمة على هذا الزمان، وبين المعنيين فرق واضح فإن قلت ينبغي أن لا يجيء في نحو: «قبل» إلا البناء إذا قطع عنه المضاف إليه لما ذكرت من علة البناء، إذ القطع في الحالتين واحد، فمن أين وقعت المفارقة بين قولك: ( جئتُك قبل ) و ( جئتُك قبلاً )؟

قلت: لأنها إذا بُنيت كانت متضمّنة للمحذوف تضمّن (أين) لحرف الاستفهام وإذا أعربت كان (المضاف)<sup>(٢)</sup> إليه محذوفاً مراداً في نفسه لا على معنى أن شيئاً يتضمّنه (وتجري هي)<sup>(٣)</sup> على أسلوب الظرف في قولك:

( خرجتُ يومَ الجمعة ) في أن الحرف محذوف مرادٌ في نفسه لا متضمّن له ، فلذا لم يُبين اليوم ، والذي اضطرنّا إلى ما ذكرنا من الفارق أن هذه الظروف جاءت في كلامهم على الوجهين ، فلزمنا أن نقدّر لكل وجه منها ما يليق به .

(١) في الأصل وع : «المشار إليه» والتبت من ب . (٢) ليس في الأصل والتبت مر ب وع

(٣) في ب وع : ه وتجري هو ، والتبت من الأصل وكلامهما جائز .

... وإن لم يُنَوَّ فالإِغْرَابُ كَقَوْلِهِ :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ  
وَقَدْ قَرِئَ : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ ، وَيُقَالُ : أَبْدَأُ بِهِ أَوْلًا ،  
وَجِئْتُهِ مِنْ عَلٍ .

وفي مَعْنَاهُ : مِنْ عَالٍ ، وَمِنْ مُعَالٍ ، وَمِنْ عَلَا ، وَيُقَالُ : جِئْتُهِ مِنْ عَلَوٍ ،  
وَمِنْ عَلَوٍ ، وَمِنْ عَلَوٍ . . .

قَوْلُهُ :

٣٣٠ - فَسَاغَ ..... (١)

يقالُ : ( سَاغَ ) لهُ الطَّعَامُ سَوَّغًا وَمَسَاغًا ، (والفُرَات) : الماء الباردُ الذي يكسر

العطش .

قوله : « ويقال جئته من عل . . . »

الفرق بين (عَلٌ) بِالضَّمِّ ، ونحو : ( قَبْلُ وَأَخَوَاتِهِ ) إذا كُنَّ غَايَاتِ ، أن الإِضَافَةَ لا

تظهر معه بل إنما تظهر مع ما هو بمعناه .

ألا تراك لا تقول من عَلِهِ كما تقول جئتكَ من قَبْلِهِ ، وإنما تقول من أعلاه ، ومن

عَالِهِ ، وَمِنْ مُعَالِهِ .

قوله : « وَمِنْ عَلَا »

بالألِف غير منون ، فإن قلت هذا في معنى الغاية ، فلم لم يضم؟ قلت : الألف

آبِية للحركة فلعلها مضمومة المحل .

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول يزيد بن الصعق :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

وقد صحح المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد نسبه إلى يزيد بن الصعق نقلًا عن أبي عبيدة وليس كما نسبه

العيني لعبد الله بن يعرب وذكر فيه رواية (بالماء الحميم) انظر شذور الذهب ص ١٠٤ - حاشية الشاهد ٤٧ وخراتة

الأدب ١ : ٤٢٩ والبيت من الوافر وموضع الشاهد فيه قوله (قبلا) حيث أعربه فنصبه لما حذف المضاف إليه منه

ولم ينوه .

... وَفِي مَعْنَى حَسْبُ بَجَلٌ قَالَ :

\* رُدُّوْا عَلَيْنَا شَيْخَنَا ثُمَّ بَجَلٌ \*

قوله : « وَعَلَوْ »

عَلَوْ لَمْ تَكُن حَرَكَتُهُ إِعْرَابِيَّةً خَيْرًا فِي بِنَائِهِ بَيْنَ الْحَرَكَاتِ ، فَالْفَتْحُ لِلخَفَةِ وَالضَّمُّ عَلَى أَنَّهُ غَايَةٌ ، وَالْكَسْرُ عَلَى أَسْلِ تَحْرِيكِ السَّاكِنِ .

قوله : « بَجَلٌ »

قِيلَ الْأَوَّلَى أَنْ يَذَكَرُ (بَجَلٌ) فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ ، وَمَعْنَاهَا كِفَاكٌ ، وَبِخلافِ بِنَائِهَا لِقَطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ يَبْجَلُكَ بِإِسْكَانِ لَامِهَا لِلْبِنَاءِ ، بِخِلافِ (حَسْبُ) فِيهِ مَعْرَبَةٌ عِنْدَ الْإِضَافَةِ نَحْوِ (حَسْبُكَ الدَّرْهَمُ) <sup>(١)</sup> بِالرَّفْعِ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا مُوَافِقَةً لِحَسْبُ فِي الْمَعْنَى حَيْثُ قَالُوا : (بَبْجَلُكَ ، وَبَجَلِي) <sup>(٢)</sup> ، كَمَا قَالُوا حَسْبُكَ وَحَسْبِي فَذَكَرُواهَا مَعَهَا .

قوله :

٣٣١ - رُدُّوْا عَلَيْنَا ..... (٣)

وقبله :

نَحْنُ بَنُو ضَيْبَةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ

تَبْغِي آيْنَ عَفَانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ

رُدُّوْا ..... (البيت)

فقالوا في الجواب : كيف نرد شيخكم وقد قحَل؟ أي يبس . فإن قلت : يقال

(١) في ب : « حسبك الدراهم » والتبت من الأصل وع .

(٢) في الأصل وع : « بَبْجَلُكَ وَبَجَلِي » ، والتبت من ب ونقل صاحب اللسان عن أبي عبيد : يقال بجلك درهم ، وَبَبْجَلُكَ دِرْهَمٌ . اللسان (بجل) .

(٣) تمامه : نَحْنُ بَنُو ضَيْبَةَ أَصْحَابِ الْجَمَلِ رُدُّوْا عَلَيْنَا شَيْخَنَا ثُمَّ بَجَلٌ وقد نسب البخاري في الخزانة ٦ : ٢٥٠ لبعض أهل البصرة في يوم الحمل ، كما ذكره صاحب اللسان في ذلك

(بجل) من غير عزو وكذلك فعل ابن عميش في شرح الفصل ٤ : ٨٩ في حين نسه المرزوقي في شرح الحماسة للأهرج المعنى وأورد المقطوعة التي منها البيت .

انظر شرح الحماسة ١ : ٢٨٩ - ٢٩٢ . والله أعلم بقائله . والشاهد فيه قوله (بجل) حيث جاء بمعنى حنَّ

**\* فصل \* وَشُبَّهَ حَيْثُ بِالغَايَاتِ مِنْ حَيْثُ مَلَازَمْتُهَا لِالإِضَافَةِ،**  
**وَيُقَالُ: حَيْثُ، وَحَوْتُ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ فِيهَا، وَقَدْ حَكَى الْكِسَائِيُّ حَيْثُ**  
**بِالْكَسْرِ.**

(بَجَلِي) بدون نون العِمَاد، مع أن في (بَجَل) السكون اللازم كما في (قَدْ) وهم يقولون هنالك (قَدْني) بنون العِمَاد. قلت: اللام قريبة المخرج من النون فلوجيء بالنون فلا يخلو من أن يجري بينها الإدغام أو لا يجري، ففي الأول: يلزم نحو اللَّام لإبقاء سكونها، وهذا خروج عن باب الحكمة، وفي الثاني (لزوم الإبعاد)<sup>(١)</sup>.

قوله: « وَشُبَّهَ حَيْثُ . . . »

شُبَّهَ (حَيْثُ) بِالغَايَاتِ مِنْ حَيْثُ مَلَازَمْتُهَا لِالإِضَافَةِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُقْصَدَ بِهَذَا التَّشْبِيهِ عِلَّةَ بِنَائِهَا لِعَدَمِ لَزُومِ الْبِنَاءِ مِنْ لَزُومِ الإِضَافَةِ.

فإن قلت: لَعَلَّه أَرَادَ أَنَّهَا مِضَافَةٌ إِلَى جُمْلَةٍ فَتَبْنِي. قلت: على هذا لا تبقى للتشبيه استقامة، لأن الغايات غير مضافة إلى جملة، ولأن المضاف إليه (بِحَيْثُ)<sup>(٢)</sup> مذكور، والغايات إنما بُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْمِضَافِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْحَذْفِ، فَثَبِتَ أَنَّ وَجْهَ التَّشْبِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِلْعِلَّةِ فِي الْبِنَاءِ. فَإِنْ قُصِدَ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِلضَّمِّ فَمُسْتَقِيمٌ، غَيْرَ أَنَّهُ تَرَكَ الْأَهَمُّ وَهُوَ عِلَّةُ الْبِنَاءِ، وَعِلَّةُ بِنَائِهَا افْتِقَارُهَا إِلَى جُمْلَةٍ مَعَهَا، كَافْتِقَارِ الْحَرْفِ إِلَى آخِرٍ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ، وَعِلَّةُ افْتِقَارِهَا إِلَى جُمْلَةٍ (مِنْ حَيْثُ)<sup>(٣)</sup> إِنَّمَا مَوْضُوعَةٌ لِمَكَانٍ مَنْسُوبٍ إِلَى نَسَبَتِهِ، وَتِلْكَ النِّسْبَةُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ نِسْبَةَ الْجُلُوسِ إِلَى زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ: «جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ»، لَمْ تَحْصُلْ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ.

(وَحَكِي فِي «حَيْثُ» الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ أَيْضًا، وَالضَّمُّ هُوَ الْأَشْبَعُ. وَوَجْهَ الْفَتْحِ الْفِرَارِ

(١) في ع: لزوم الأفعال وهو تحريف والمثبت من الأصل وب. والإبعاد: يعني البعد عن المعنى المقصود من الكلمة.

(٢) في ب (لحيت) والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب (من جهة) والمثبت من الأصل وع.

... وَلَا يُضَافُ إِلَى غَيْرِ الْجُمْلَةِ إِلَّا مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ :

\* أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا \*

أَيَّ مَكَانٍ سُهَيْلٌ .

وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ بَيْتًا عَجْرُهُ :

\* حَيْثُ لِيَّ الْعَمَائِمُ \*

وَيَتَّصِلُ بِهِ (مَا) فَيَصِيرُ لِلْمُجَازَاةِ .

من نقل الضم والكسر المضمومين إلى الياء، وامتناع بقاءه على السكون لالتقاء الساكنين. ووجه الكسر: الجري على الأصل الممهد في تحريك الساكنين. وحكى البغداديون: حَوْتُ وَحَوْتُ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ. فواوهما بدل من يا حيث لأن استعمال الواو لا يكثر كثرة استعمال الياء، وكثرة استعمال الياء دليل على أصلتها<sup>(١)</sup>.

قوله : « إلى غير الجملة »

أما الإضافة فلأنه مبهم، فالإضافة لإزالة إبهامه، والإضافة إلى الجملة لما سبق الإيلاء إليه قبل.

قوله : « وَقَدْ . . . . . »

أوله :

٣٣٢ - وَنَحْنُ سَقَيْنَا الْمَوْتَ بِالشَّامِ مَفْقِلًا وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ حَيْثُ (لِيَّ الْعَمَائِمِ)<sup>(٢)</sup>

فاللي: مصدر لوى العمامة على رأسه كورها، ومعناه قد كان المعقل منكم في مكان لي العمائم، وهو الرأس، وكان القياس أن لا يضاف إلى المفرد، إلا أن هذا القائل أجراه مجرى مكان فاستحسن إضافته إلى المفرد.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والمبت من ب .

(٢) ما بين القوسين من ع فقط والبيت من الطويل : ولا يعرف له قائل . انظر شرح المصل ٤ ٩٢ ، وحرارة الأمت

\* فصل \* وَمِنْهَا مُنْذُ ، وَهِيَ إِذَا كَانَتْ أَسْمًا عَلَى مَعْنَيْنِ ،  
أَحَدُهُمَا : أَوَّلُ الْمُدَّةِ كَقَوْلِكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، أَي : أَوَّلُ الْمُدَّةِ  
الَّتِي أَنْتَفَتَ فِيهَا الرَّؤْيَةُ وَمَبْدُؤُهَا ذَلِكَ الْيَوْمُ .  
وَالثَّانِي : جَمِيعُ الْمُدَّةِ كَقَوْلِكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ ، أَي مُدَّةُ أَنْتِفَاءِ الرَّؤْيَةِ  
الْيَوْمَانِ جَمِيعًا . . .

قوله : « ومنها . . . »

الضمير من منها راجع إلى الظروف ومنذ ومنذ يكونان حرفين واسمين ، فالحرفية في  
نحو : « أنت عندنا منذ الليلة » والمعنى أنت استقررت عندنا ، (فمنذ) قد أوصل  
الاستقرار والكون إلى الليلة ، كـ (في) في قولك (أنت عندنا في الليلة) ، وإذا كانا  
اسمين رُفِعَ ما بعدهما إذ ذاك على ضربين :

أحدهما أن يراد به أول المدَّة نحو : (ما رأيته مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) ، على ما ذكر في المتن ،  
ولو قلت : (منذُ وقتٍ) لم يجوز لأن كلامك هذا لا يفيد إلا ما كان حاصلًا عند  
المخاطب ، إذ كل أحد يعلم أن ابتداء (المفارقة)<sup>(١)</sup> كان في وقت ما ، وكذا لا يجوز  
(أنت عندنا منذ أسبوعٍ) بالرَّفْعِ وإرادة أول المدَّة لعلم كلِّ أحدٍ أن ابتداء الكون في  
أسبوعٍ ما ، بل اللازم أن تقول مُنْذُ الْأَسْبُوعِ الْفُلَانِي ، ولو قلت منذ أسبوعٍ بالرفع  
وأردت جميع المدَّة جاز ، وهو الضرب الثاني مما ذكرنا من الضربين .

فالْحَاصِلُ أن المرفوع بعدهما له ثلاث حالات :

الأولى : أن يكون نكرة ، والمراد أول المدَّة وآخرها<sup>(٢)</sup> ، كـ (مُنْذُ يَوْمَانِ) .  
الثانية : أن يكون معرفة ، والمراد ما ذكرنا من جميع المدَّة نحو : لم أرك منذ المحرَّم  
« أي لم أرك في الشَّهْرِ كُلِّهِ » وينبغي أن يقال هذا عند انسلاخ الشهر .

(١) في ب : (الخروج) والمنت من الأصل وع .

(٢) انظر الإنصاف ١ : ٣٨٢ .

والثالثة : أن يراد أول المدّة نحو: (ما رأيته منذ يوم الجمعة) والجرُّ لا يتأتّى إلا في هذه الحالة. والفرق بين (الرفع والجر)<sup>(١)</sup> في هذه الحالة أنك إذا قلت (ما رأيته)<sup>(٢)</sup> منذ يوم الجمعة بالجر كان الكلام جملة واحدة، بمنزلة قولك : (ما رأيته في يوم الجمعة)، وحرف الجرُّ يتعلّق بما قبله تعلّق (عمرو) بأكرمت في قولك : (أكرمت عمرا) ف (عمرا) ليس بجملة، فكذا (منذ يوم الجمعة). وإذا قلت : (منذ يوم الجمعة) بالرفع كان الكلام جملتين، فقولك : (ما رأيته) : جملة فعلية، وقولك : منذ يوم الجمعة جملة اسمية فمحل (منذ) مرفوع بالابتداء وما بعدها خبرها. وقولك : (ما رأيته منذ يوم الجمعة) معناه : ما رأيته، وأول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة، فتكون الرؤية واقعة في بعض يوم الجمعة دون البعض الآخر، بخلاف قولك : (منذ يومان)، إذ لا التباس هنالك للرؤية بجزء من أجزاء اليومين، ومعناه : أمُدُّ مدّة انقطاع الرؤية يومان، وكذا الالتباس للرؤية بجزء من أجزاء اليوم في قولك : (ما رأيته منذ يوم الجمعة) بالرفع، وإزادة جميع المدّة.

فإن قلت : قولهم : (منذ يومان) على ما فسرتَ جملتان فما بالهم لم يجوزوا توسيطاً<sup>(٣)</sup> العاطف بينهما نحو: ما رأيته، ومُنذُ يومان كما يصنع كذلك في تفسيره وهو ما رأيته، ومدّة انتفاء الرؤية يومان؟ قلت : مجوّز العطف بين الشئين هو أن يكونا بين بين، لا بمنزلة شيء واحد (لفرط الاتحاد بينهما)<sup>(٤)</sup>

(١) في ب و ع : «الجر والرفع» والمثبت من الاصل .

(٢) ساقط من ب والمثبت من الاصل و ع .

(٣) في ب : «توسطه» والمثبت من الاصل و ع .

(٤) سقط من ب والمثبت من الاصل و ع .

... وَمُنْذُ مَحْدُوفَةٌ مِنْهَا، وَقَالُوا هِيَ أَدْخُلُ فِي الْأَسْمِيَّةِ، وَإِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ بَعْدَهَا ضُمَّتْ رَدًّا إِلَى أَصْلِهَا.

\* فصل \* وَمِنْهَا إِذْ لَمَّا مَضَى مِنَ الدَّهْرِ، وَإِذَا لَمَّا يُسْتَقْبَلُ مِنْهُ، وَهُمَا مُضَافَتَانِ أَبَدًا إِلَّا أَنْ إِذْ تُضَافُ إِلَى كِلْتَا الْجُمْلَتَيْنِ وَأَخْتَهَا لَا تَضَافُ إِلَّا إِلَى الْفِعْلِيَّةِ، تَقُولُ: جِئْتُ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذَا قَامَ زَيْدٌ، وَإِذَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَإِذَا زَيْدٌ يَقُومُ، وَقَدْ اسْتَقْبَحُوا: إِذْ زَيْدٌ قَامَ، وَتَقُولُ: إِذَا قَامَ زَيْدٌ، وَإِذَا يَقُومُ زَيْدٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَأْسَى﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَمَّى ﴿...﴾

كجملتي الشرط والجزاء، وكجملتي مانحن فيه من المسألة، ولا بمنزلة المتباينين المتغايرين<sup>(١)</sup> بكون أحدهما أجنبيًّا عن الآخر، والدليل على شدة الاتحاد والامتزاج بين الجملتين فيما نحن فيه أن قولنا: (منذ يومان) لا يؤدي المعنى الذي يفهم من قولنا: (مُدَّة انقضاء الرؤية يومان) إلا بعد سبق قولنا: (ما رأيته)، فلو ابتدأت بذلك لم يحجز، فعلم أن هذه الصورة بمنزلة جملة واحدة من حيث افتقار الإفادة إلى ذكرهما فيرتدع توسط العاطف بينهما. أما قولنا: (مدة انقضاء الرؤية يومان)، فكلام مستقل بنفسه، غير مفتقر في الإفادة إلى الأول، فيجوز توسط العاطف هنا.

قوله: « ردا إلى أصلها ... » .

هذا دليل أيضاً على أن أصل (مُدُّ) مُنْذُ، وبنائهما لأنها يجبتان حرفين وليس في الحروف غير البناء، فلما بُنِيَ في الحرفية بنياً في الاسمية للاتحاد الصُّورِيِّ وبناء منذ على الضمِّ إتباعاً لآخره أوله، إذ لا حاجز بينها إلا حرف ساكن وهو حاجزٌ غيرُ حصين، كما صنعوا كذلك في فتح آخر (أَنَّ) (التي في)<sup>(٢)</sup> قولك: بلغني أن زيداً منطلقاً .

(١) في ب : « المتعاندين » والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب : « التي هي في » والمثبت من الأصل وع .



قوله : « ومنها إذ ... »

بُنيَ (إذ) لتضمُّنه معنى الحرف فإنه مصوغ على معنى (في) لا يجوز إظهاره فقوله (جتك إذ قام زيد)، بمنزلة جتك في زمن قيام زيد. والوجه الثاني: أن (إذ) يلزمه الإضافة إلى الجمل، حتى لا يتصور له معنى دونها فصار كالاسم الموصول، فبني كما بني ذلك .

قوله : « وَقَدْ آسْتَقْبَحُوا ... » .

وجه القبح في (إذ زيد قام) أن (إذ) يناسب (قام) في معنى الزمان فالفصل بينهما بما يخالفهما وهو الاسم قبيح، وإنما لم يستقبحوا (إذا زيد يقوم) لأن (يقوم) مضارع، وهو مشابه للاسم، والفصل هنا ليس كالفصل مع الماضي.

والوجه الثاني: في استقباحهم (إذ زيد قام)، وعدم استقباحهم (إذ زيد يقوم)، (أنك إذا قصدت في الأول إلى الفعلية)<sup>(١)</sup>، فالوجه: قام زيد، وإن قصدت إلى الاسمية فالوجه: (زيد قائم)، و(إذ) تدخل على الجملة الفعلية والاسمية، فلا حاجة إلى ذكر الماضي للدلالة على أن الحكم فيها مضى عند دخولها على الاسمية، لأن هذا الغرض معلوم من نفس (إذ) فلذا قبح (إذ زيد قام) في موضع (إذ زيد قائم)، ولا يلزم مثل هذا في (إذا زيد يقوم)، لأن (يقوم) مُفسَّر للمحذوف بعد إذا، والتقدير: (إذا يقوم زيد يقوم)، وليست الجملة وهي (زيد يقوم)، في («إذا زيد») باسمية، فلا يقال الوجه زيد قائم.

قوله : « وفي إذا معنى المجازاة دون إذ » .

والفرق أن (إذا) للاستقبال وفيه إبهام، فناسب<sup>(٢)</sup> المجازاة، إذ الشرط لا يكون إلا مستقبلاً ومجهول الشأن لترده بين أن يكون وبين أن لا يكون و(إذ)<sup>(٣)</sup>: للماضي،

(١) في ب : « أنك إن قصدت إلى الفعلية » والثبت من الأصل وع .

(٢) في ب : « إذا زيد يقوم » والثبت من الأصل وع .

(٣) في ب : « ونياسب » والثبت من الأصل وع . (٤) انظر ص ٣٠٠

وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

\* إِذَا الرُّجَالُ بِالرُّجَالِ اَلْتَفَّتِ \*

اِرْتِفَاعِ اَلْاِسْمِ فِيهِ بِمُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ اَلظَّاهِرُ، وَفِي إِذَا مَعْنَى اَلْمَجَازَةِ دُونَ  
إِذٍ . اِلَّا إِذَا كُفَّتْ كَقَوْلِ اَلْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ :

والماضي مستقرُّ ثابت، فصار بمنزلة رجل و فرس فلا يناسبها، ولما ذكرت من الفرق  
تحصت إذا بالجملة الفعلية دون (إذ) فإنها دخلت على الجملة الاسمية أيضاً، و(إذا)  
قد يكون ظرفاً غير متضمن للشرط كـ (إذا) في قوله «جل وعز»: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا  
يَنسَبُ ﴾<sup>(١)</sup> إذ في تقدير الشرط فساد المعنى من حيث إنَّ الجزاء لا بُدَّ من أن يكون  
مذكوراً أو بمنزلة المذكور، لدلالة ما تقدّم عليه، ولا ذكر في الآية لشيء يَصْلُحُ أَنْ يَقع  
جزاء، فيلزم أن يكون متروكاً بمنزلة المذكور لدلالة السابق عليه، ولا يكون التقدير  
إذ ذاك إلا على نحو إذا يغشى أقسم فيصير القسم معلّقاً بشرط، وليس المعنى على  
هذا، فيجب أن لا يكون (إذا) للشرط، ولا يجازى<sup>(٢)</sup> بـ (إذا) إلا في ضرورة الشعر  
كبيت الكتاب :

٣٣٣ - تَرَفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا حَمَدْتُ نِيرَانُهُمْ تَقَدِّ<sup>(٣)</sup>  
لأنها موضوعة على ما يناسب التخصيص فهي في الاستقبال نظيرة (إذ) في الماضي

(١) سورة الليل آية ١ .

(٢) لا يجازى : لا يجزم .

(٣) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ٣ : ٥٧ وقد نسبه سيبويه للمفردق انظر ملحقات ديوانه ٢١٦ ، وانظر شرح  
المفصل لابن يعيش ٧ : ٤٧ ، ومعنى البيت وهو من البسيط : إذا عمدت بغيري قبيلته عن درك المعالي فإن  
قبيلتي خندف ترفع لي من الشرف ما هو كالنار المتقدّة والشاهد فيه : الجزم بإذا في ضرورة في الشعر حيث جزم  
(تقد) وهذا من مواضع الجزم بـ (إذا) ضرورة في الشعر تشبيهاً بـ (إن) حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها  
من جواب . انظر سيبويه ٣ : ٦١ .

إِذْ مَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

وإن اقتضت إحداهما بتردد وقوع ما بعدها، والأخرى بالاستقرار والاختيار أن لا يجزم بها.

أما إذا دخلت (ما) الكافة على (إذ) فإن (ما) هيأتها للمجازاة، لأن (ما) الكافة تورثها إيهاما.

وجه آخر في افتقار (إذ)، وكذا (حيث) في المجازاة بهما إلى (ما)<sup>(١)</sup>، أن كلا من هاتين الكلمتين تضاف إلى الجمل، فاحتيج إلى كفيها بـ (ما) لأن الأسماء المجازمة محمولة على (إن) في المجازاة، والفعل بعد (إن) غير مضاف إليه شيء، فيجب أن يكون الفعل بعد (إذا). و (حيث) أيضاً كذلك، ولا ذلك إلا بالكف بـ (ما). يوضِّحُه أن (حيث) إذا أضيف إلى الجملة كانت الجملة في تقدير المصدر.

فقولك : (اجلس حيث يجلس زيد) معناه : اجلس في مكان جلوس زيد، والفعل إذا كان في معنى الاسم تعرَى عن الخبرية نحو: (أَنْ تَقُومَ خَيْرُكَ)، والمجازاة تستدعي الخبرية كقولك : (إِنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ)، فثبت بها ذكرنا أن لا بد من أن لا يكون (حيث) عند طلب المجازاة مضافاً كـ (أَيُّنْ) في (أَيُّنْ تَجْلِسْ أَجْلِسْ) وعلى هذا سائر الأسماء المحمولة على (إن) في المجازاة، والتغيير في (إذ) أغلظ منه في (حيث)، من حيث إن (إذ) صُرِفَ من الماضي إلى الاستقبال، لامتناع الجزاء بالماضي.

وقوله :

٣٣٤ - إِذْ مَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ<sup>(٢)</sup>

بمترلة إذْ مَا تَدْخُلْ، وتغيير المعنى يقتضي التغيير في اللفظ فلزامه ما يدل على

(١) انظر سيبويه ٣ : ٥٦ .

(٢) البيت من البيط وقد نسب سيبويه في الكتاب ٣ : ٥٧ للعباس بن مرداس وجاء عنده على الحر التالي .

إِذْ مَا آتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

وانظر البيت في شرح ابن عبيد ٤ : ٩٧ ، ٧٠ ، ٤٦ : ٩ : ٢٩ .

وموضع الشاهد فيه قوله (إذ ما) حيث جازى بها بدليل وفروع الفاء في الجواب .

تَغَيَّرَ معناه، ولم يَتَغَيَّرَ المعنى في (حيثُ)، لأنه لم يكن يدلُّ على نوع من الأمكنة، فَصُرِفَ عنه إلى غيره، على أنهم ذهبوا إلى أن صاحب الكتاب<sup>(١)</sup> جَعَلَ (إذ) هذه ظرف مكان بمنزلة حيثُ، حتى كأنه قال: في أي مكان دَخَلت على الرسول .

والذي حداهم على ذلك أن (إذُ) للماضي، فلما وجدوا الفعل هنا للاستقبال، حملوه على المكان لثلاثي يكون قد قلب معنى الاسم .

وقوله : (حَقًّا عَلَيْنَا) : أي قَوْلًا حَقًّا . و (الْمَجْلِسُ) : أهلُ الْمَجْلِسِ كقوله :

٣٣٥ - ..... وَاسْتَبَّ بِعَدَاكَ يَا كَلِيبُ الْمَجْلِسُ<sup>(٢)</sup>

وفي بعض الشروح : أراد بالرسول النبي عليه السلام<sup>(٣)</sup>، وقبله :

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الَّذِي تَهْوِي بِهِ وَجَنَاءُ مَجْمَرَةِ الْمُنَاسِمِ عِرْمَسُ<sup>(٤)</sup>

يقال : حافرٌ مَجْمَرٌ أي شديدٌ (والعِرْمَسُ) : الصَّخْرَةُ، ويقال للناقاة إذا كانت

شديدةً عِرْمَسٌ، تشبيهاً لها بالصخرة، وبعده :

يَا خَيْرٌ مَنْ رَكِبَ الْمَطِيَّ وَمَنْ مَشَى فَوْقَ السَّرَابِ إِذَا تَعَدَّدُ الْأَنْفُسُ<sup>(٥)</sup>

وهذا البيت بتمامه مفعول القول في البيت الأول، والمعنى ظاهر.

و (إذا) إذا جَرَّدَ عن الشرط كَانَ متعلقاً (بمحذوف)<sup>(٦)</sup>، والتقدير فيما سبق من

(١) الكتاب ٣ : ٥٨ .

(٢) صدره : أَوْزَى الْجِيَارُ مِنَ الْمَعَايِرِ كُلِّهَا

وهذا البيت من البسيط لمهلل بن ربيعة ذكره ثعلب في مجالسه ٢ : ٥٨٤ مطلع مقطوعة شعرية من عشرة أبيات في رثاء أخيه كليب وقد قتل يوم الذنائب على يد جساس بن مرة أخي زوجته جليلة بنت مرة . انظر خبر مهلهل وكليب وهذه الحرب في الخزانة ٢ : ١٦٢ - ١٧٤ .

أما رواية صدره في ديوان (أخبار المراقسة) للسندوبي ص ٥٦ فهي : نَبَّئْتُ أَنَّ النَّارَ بَعْدَكَ أَوْقَدَتْ .

(٣) في ب : « صلى الله عليه وسلم » والمثبت من الأصل وع .

(٤) الخزانة ٩ : ٣٠ .

(٥) انظر خزانة الأدب ٩ : ٣٠ وحاشية المفصل ج ٤ ص ٩٨ والبيت أول أبيات من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي قالها في غزوة حنين يخاطب بها النبي صلى الله عليه وسلم، ويذكر بلاءه مع قومه في تلك الغزوة وغيرها الصحابي الغزوات، وعدتها ستة عشر بيتاً . (٦) في ب : « ومحذوف تقديره » والمثبت من الأصل وع .

## ... وَقَدْ تَقَعَانِ لِلْمُفَاجَأَةِ . . .

الآية : «والليل حاصلًا في هذا الوقت» فهو إذاً في موضع الحال من الليل ، والعملُ في الحال فعل القسم ، ولا يجوز أن يكون ظرفاً معمولاً لأقسام لأدائه إلى فساد المعنى ، (لأن المعنى على هذا التقدير : أقسم في هذا الوقت بالليل ، وليس المعنى<sup>(١)</sup>) على تقييد الْقَسَمِ بوقتِ بل هو على الإطلاق ، وإذا كان متضمناً لمعنى الشرط ففي عامله اختلاف ، فمنهم من يقول : (العامل فيه شرطه)<sup>(٢)</sup> ، ومنهم من يقول وهم الأكثرون جوابه .

فوجه هذا القول أن وضعه للوقت المعين المنسوب إلى نسبة حادث إلى شيء ولا تُحقق النسبة إلا بما بعده من الجملة المضاف هو إليها فيصير مضافاً إلى الشرط ، فلا يعمل المضاف إليه في المضاف لامتناع أن يكون الشيء عاملاً معمولاً من وجه واحد ، فثبت أن العامل هو الجواب . والحقُّ هو القول الأول ، ووجهه (ما)<sup>(٣)</sup> تقرر من أن الشرط لا بد من وقوعه صدراً للكلام ، وبالإضافة يقع ذيلًا ، لأن المضاف إليه بمنزلة الجزء الأخير من الكلمة ، وما ذكروه من كون (إذا) لوقت معين مسلم ، غير أن ذلك التعيين حاصل بذكر الفعل بعده ، كما يحصل في مثل قولك : (زمانا طلعت الشمس فيه) ، ولا يلزم من حصول التعيين فيه الإضافة ، فإذا انتهى ما ذكروا من لزوم الإضافة انتهى فساد كون الشرط عاملاً ، ولا يقال : (قد لزمت)<sup>(٤)</sup> من كون الشرط عاملاً في (إذا) و(إذا) عامل فيه كون الشيء عاملاً ومعمولاً فلا ينتهي الفساد ، لانا نقول تعدد الوجوه كتعدد أصحابها ، وقد تعدد هنا وجهها العمليين فـ (إذا) عمل لتضمينه معنى (إن) . والشرط عمل فيه لكونه ظرفاً فالوجه الذي عمل فيها بعده غير الوجه الذي عمل ما بعده فيه .

قوله : « وقد تقعان للمفاجأة . . . » .

- (١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والتت مر ب وع (٣) سقطت من الأصل والتت مر ب وع  
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والتت مر ب وع (٤) في ب « فلهذه » والتت من الأصل وع

... كَقَوْلِكَ : بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ إِذْ رَأَى عَمْرًا ، وَبَيْنَمَا نَحْنُ بِمَكَانٍ كَذَا إِذَا  
فَلَانٌ قَدْ طَلَعَ عَلَيْنَا ، وَخَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ بِالْبَابِ ...

(إذا) المفاجأة هي الكائنة بمعنى الوقت، الطالبة ناصباً لها وجملة تضاف إليها<sup>(١)</sup>،  
(والعامل في «إذا» هذه معنى المفاجأة، وهو عامل لا يظهر، وقد استغنوا عن إظهاره  
بقوة ما فيه من الدلالة، والذي يدل على ذلك قولك: (خرجتُ فإذا زيد بالباب)، إذ  
لو كان العامل (خرجتُ) يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالفاء، وهو باطل<sup>(٢)</sup>)،  
فتقدير قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ففاجأ موسى وقت تحيّل جِبَاهِهِمْ  
وَعَصِيَّتِهِمْ<sup>(٤)</sup>.

وعن المرزوقي أنه قال: («إذا» التي)<sup>(٥)</sup> للمفاجأة في قولك: (خرجت فإذا زيد)  
ظرف مكان بدليل أنّ الكلام يتم بقولك: «فإذا زيد» كما تقول: (خرجت وبحضرتي  
زيد)<sup>(٦)</sup>.

قوله: «كقولك بينا زيد قائم . . . . .»

أي بين أوقات قيام زيد فاجأ رؤيته عمرا، وإنما يُشبعون فتحة النون في بينَ لدا<sup>(٧)</sup>  
إضافتها إلى الجمل. لتبيّن إضافتها إلى الجمل، وكذا (بيننا) إنما يكفونها بـ «ما» لهذا  
المعنى.

(١) هذا التعريف منقول بنصه عن الزحشري في الكشاف ٢ : ٥٤٣ - ٥٤٤ .

(٢) ما بين القوسين من كلام ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٣) سورة طه آية ٦٦ .

(٤) هذه عبارة صاحب الكشاف فقد قال: فتقدير قوله تعالى ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ ﴾ ففاجأ موسى وقت تحيّل سمي  
جباههم وعصيتهم وهذا تمثيل . والمعنى على مفاجأته جباههم وعصيتهم تحيلة إليه السمي - انظر الكشاف ٢ : ٥٤٤

(٥) في الأصل (إذا الذي) وصوابه المثبت من ب و ع .

(٦) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٣ : ١٢٠٤ تجد كلاماً قريباً من هذا حول «إذا» .

(٧) في ب : « لدى » والمثبت من الأصل .

قَالَ :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قَبِلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ  
وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ لَا يَسْتَفْصِحُ إِلَّا طَرَحَهُمَا فِي جَوَابِ بَيْنَا وَبَيْنَا .

قوله :

٣٣٦ - «وَكُنْتُ أَرَى .....»<sup>(١)</sup>

أي أظنُّ ، (و «اللَّهَزِمَةُ» طرف الحلقوم)<sup>(٢)</sup> وقوله : « عبد القفا »

يعني أنه عبد ، فذكر البعض وأراد الكلُّ ، و «إِذَا إِنَّهُ» : بِكسر الهمزة وفتحها لما  
سيجيء في قسم الحروف .

قوله : « وكان الأصمعي ... » .

إذا كان (بيننا) و (بيننا) بدون (إذا) فالكلام لا يقع مخالفاً للأصل ، وإن كان معها  
فإنه مخالف لذلك . بيانه : إذا كان بدونها فانتصاب (بيننا) على الظرف والعامل فيه  
الفعل المذكور في جواب « بينا » كما في قوله :

(١) هذا بعض بيت من الطويل لم يمهز سيبويه في كتابه ٣ : ١٤٤ ، ولا المرء في المنتضب ٢ : ٣٥ ولا ابن حمي في

الخصائص ٢ : ٣٩٩ ، ولا ابن بعيش في شرحه ٤ : ٩٧ ، ٨ : ٦١ وهو شاهد عند هؤلاء جميعاً على جواز  
الفتح والكسر في همزة إن الواقعة بعد إذا الفجائية . والبيت بنهاه هو :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قَبِلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

قال البغدادي في الخزانة ١٠ : ٢٦٦ وقوله (وَكُنْتُ أَرَى) بضم الهمزة بمعنى أظن متعدي إلى ثلاثة مفاعيل لوها  
نائب الفاعل وهو ضمير المتكلم ، وثانيها زيد وثالثها سيد . والشاهد فيه وفروع (إذا) بمعنى الفاعلة والمضى  
كنت أظن زيدا سيِّداً من السادات فإذا هو سيد .

{٢} ما بين القوسين ورد مكانه في ب : «وَاللَّهَزِمَتَانِ مَجْتَمِعُ اللَّحْمِ بَيْنَ الْمَاضِعِ وَالْأَذُنِ وَالْمُضْفَعِ أَصُولُ الْحَيْرِ صَد

نَبِتِ الْأَضْرَاسِ» . والمثبت في المتن من الأصل وع

وَأَنشُد :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعٍ

٣٣٧ - بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا .....

والمعنى : أتانا وقت رِقْبَتِنَا، وهذا مما ليس فيه مخالفة أصل ، فأما إذا ذكر (إذا) فالمخالفة للأصل واقعة بانقلاب الظرف اللازم مرتفعاً ، لأن التقدير إذ ذاك بين أوقات رقبتنا إياه ، وقت إتيانه ، (فإذا) مبتدأ و (بَيْنَ) خبره ، أي : وقت إتيانه استقرَّ بين أوقات رقبتنا إياه .

وقوله : « مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ »

من إضافة الصفة إلى المفعول ، فكأنه قال : مُعَلَّقاً وَفُضَّةً فلذا نصب الزناد بالعطف على فضة على التقدير . (وَالْوَفُضَّةُ)<sup>(١)</sup> : جُعبَةُ السَّهَامِ ، وأراد بها هنا شيئاً يُصنع مثل الخريطة . والجعبة تكون مع الفقراء والرعاة يجعلون فيها أزوادهم . و (الزناد) : الخشبة التي تقدح بها النار ، فإن قلت : من المعلوم أن (بَيْنَ) لا يضاف من الأسماء إلا إلى ما يدل على أكثر من الواحد ، أو إلى ما عطف عليه غيره بالواو ، نحو : (المال بين القوم) و(المال بين زيد وعمرو) و(نحن نرقبه) في البيت جملة ، فلا يكون (بَيْنَ) مضافاً إلى اسم دال على أكثر من واحد ، ولا إلى ما عطف عليه غيره بالواو ، فما وجه صحة هذه الإضافة ؟ قلت : قد سقط هذا السؤال بقولنا في تفسير البيت (بين أوقات رقبتنا) ، لأن ذلك على تقدير حذف ما أضيف إليه (بَيْنَ) وهو جمع والتقدير : بين أوقات نحن نرقبه أتانا ، أي بين أوقات رِقْبَتِنَا إِيَّاهُ .

(١) هذا صدر بيت من الوافر نسبة سيويه في الكتاب ١ : ١٧١ إلى رجل من قيس عيلان ولم يعزه ابن يعيش في شرحه ٤ : ٩٧ وعجزه :

مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعٍ

والشاهد فيه استعمال (بَيْنَا) بغير (إذ) وهو الأوضح ، لأن إذ إذا أُتِيَ بها وأضيفت إلى الجواب لم يحسن إعمالها فيما قبله ، وإنما اجاز ذلك من اجازة لاجل أنه ظرف والظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها .

(٢) انظر اللسان (وفض) .



... وَأَمثَالاً لَهُ، وَبِحَبَابِ الشَّرْطِ بِإِذَا كَمَا يُجَابُ بِالْفَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ  
 نَصَبْنَاهُمْ سِنِينَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ ...

والأوقات من أسماء الزمان وهي تضاف إلى الجمل نحو: (أَتَيْتَكَ زَمَنَ الْحَجَابِ  
 أمير، ثم حُذِفَ المضاف الذي هو أوقات وأقيم المضاف إليه وهو الجملة مقام ذلك  
 المضاف.

قوله: « وأمثاله ... »

أي وأنشد أمثاله، وما يستشهد لمجيء (إِذْ) و(إِذَا) بَعْدَ (بَيْنًا وَبَيْنًا) قوله:  
 ٣٣٨ - بَيْنَمَا نَحْنُ بِالكَشِيبِ ضَحَى إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلَةٍ<sup>(١)</sup>  
 قوله: « وبحباب الشرط بإذا ... »

لأنه حرف المفاجأة كما في قوله: (إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا)، وهو يدل على التعقيب الذي  
 تدل عليه الفاء، (فإِذَا) بمنزلة قولك: (فبحضرتي)، لأنه ظرف مكان كحضرتي  
 ومتضمن (لمعنى)<sup>(٢)</sup> التعقيب الذي هو في الفاء، ولأن (إِذَا) يتعلّق بما يجب وجوده من  
 الشرط والجزاء، يقال: (أَتَيْتَ إِذَا احْمَرَّ البُسْرُ، ولا يقال إن احْمَرَّ<sup>(٣)</sup>)، لأن (إِنْ) لما يتردّد

(١) قاله جميل بن مفرّج العُدْرِيُّ وترتبه الثامن من قصيدة له عدتها ثلاثة عشر بيتاً على بحر الخفيف ومطلهما:

رَسُمُ دَارٍ وَقَفْتُ فِي مَلْبَلَةٍ كِدْتُ أَضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلْبَلَةٍ

وجاءت رواية البيت الشاهد في الديوان ص ٨٩:

بَيْنَمَا هُنَّ بِالْأَرَكَ مَعًا ... أَمَا فِي الحِزَانَةِ ١٠ : ٢١ فجاءت على النحو:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَكَ مَعًا إِذْ بَدَأَ رَاكِبٌ عَلَى جَمَلَةٍ

قال البغدادي في الحزانة ١٠ : ٢٤: (وقوله «بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَكَ»، قال أبو عبيد البكري (في معجم ما استمعتم):  
 (هو موضع بعرفة. روى مالك بن علقمة بن أبي علقمة عن أمه، أن عائشة أم المؤمنين كانت تنزل بعرفة بعرفة،  
 ثم تحولت إلى الأراك. فالأراك من مواقف عرفة من ناحية الشام، ونجرة من مواقف عرفة من ناحية اليمن انتهى.  
 وزعم العيني وتبعه السيوطي، أن الأراك هنا هو الشجر المعروف) . أ. هـ، والبيت من شواهد اس هشام في ما  
 الزائدة قال الأمير في حاشيته على المعنى ٢ : ١٠ وقيل: ما زائدة و (بين) مضافة إلى الجملة وقيل زائدة (وجه)  
 مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة أي بين أوقات نحن بالأراك.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع . (٣) انظر سيره ٣ : ٩٠

بين الوجود والعدم، ولذا قيل من قرأ قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ﴾<sup>(١)</sup> (إِنْ السَّمَاءُ) فَقَدْ زَلَّ إِلَى الْكُفْرِ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْمَعْلُومَ كَالْمَجْهُولِ، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ أَبِي الطَّيِّبِ:

٣٣٩ - إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتْهُ وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا<sup>(٢)</sup>

ألا تراه كيف ذكر (إذا) مع ما هو واجب، وهو إكرام الكريم، وذكر (إِنْ) (مع ما هو جائز)<sup>(٣)</sup> وهو إكرام اللئيم فعلم أن (إذا) يستعمل فيما يجب وجوده، فهو إذن نظير الفاء في (إِنْ تَأْتِيَنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ)، لأن معناه أَنَّ الْإِكْرَامَ آخِذٌ بِعَقَبِ الْإِتْيَانِ غَيْرِ مُنْفَكٍ عَنْهُ، وَاجِبٌ وَجُودُهُ، فَلهَذَا التَّنَاسُبُ سَاغَ أَنْ يَنْوَبَ (إِذَا) مَنَابَ الْفَاءِ .

فإن قلت: لِمَ لَمْ يَجِزْ أَنْ تَقْدَّرَ الْفَاءُ قَبْلَ (إِذَا) عَلَى نَحْوِ: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ ﴾<sup>(٤)</sup>؟ قلت: إنما لم يجوز ذلك لأن (إذا) لما أفاد ما أفاده الفاء صار تقدير الفاء قبله بمنزلة تقدير الفاء قبل الجواب المجزوم نحو: (إِنْ تَخْرُجْ فَأَخْرُجْ)، وذلك ممتنع لأنه بمنزلة الجمع بين فاهين لأن الجواب إذا جزم علم أنه تابع كما تعلم تابعيته بالفاء وإذاً فالجمع بين اثنين من هذه الثلاثة بمنزلة الجمع بين الفاهين لا محالة. على أنا نقول: إضمار الفاء إنما يجيء في الضرورة كما في قوله:

٣٤٠ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>(٥)</sup>

(١) سورة الانفطار آية ١ .

(٢) انظر ديوان المتنبي ج٢ : ١١ من قصيدة له في مدح سيف الدولة من الطويل ومطلعها :

لكل امرئٍ من دهره ما تَعَوَّدَا وَعَادَاتُ سَيْفِ الدَّوْلَةِ الطُّغْرُ فِي الْعِدَا

(٣) في الأصل : مع ما هو واجب وصوابه المثبت من ب وع .

(٤) سورة الروم آية ٣٦ .

(٥) البيت من البسيط نُسِبَ فِي الْكِتَابِ ٣ : ٦٤ لِحَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ وَاسْتَشْهَدَ بِبَعْضِهِ فِي صَفْحَةِ ٦٤ مِنْ الْجِزْرِ نَفْسَهُ

مِنْ غَيْرِ نَسْبَةٍ وَليْسَ الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ حَسَانٍ، كَمَا نَسَبَهُ الْمَبْرَدُ فِي الْمُقْتَضَبِ ٢ : ٧٧ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَانَ وَكَذَلِكَ

فَعَلَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخِزَانَةِ ٩ : ٥١ وَقَالَ: رَوَاهُ جَمَاعَةٌ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: (اللَّهُ

يَشْكُرُهَا) عَلَى أَنَّ الْفَاءَ الرَّابِطَةَ لِجَوَابِ الشَّرْطِ مَعْدُودَةٌ ضَرْوَةٌ أَيْ: فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا . وَقَدْ وَرَدَ الْبَيْتُ فِي نَوَادِرِ أَبِي

\* فصل \* وَمِنْهَا لَدَى، وَالَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَهَا وَيَبِينُ عِنْدَ أَنْكَ تَقُولُ : عِنْدِي كَذَا لِمَا كَانَ فِي مَلِكِكَ حَضَرَكَ أَوْ غَابَ عَنْكَ، وَلَدَى كَذَا لِمَا لَا يَتَجَاوَزُ حَضَرَكَ، وَفِيهَا ثِنَايِ لُغَاتٍ : لَدَى، وَلَدُنْ، وَلَدُنْ، وَلَدٌ بِحَذْفِ نُونِهَا، وَلَدْنِ، وَلَدُنِ بِالْكَسْرِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَلَدٌ وَلَدٌ بِحَذْفِ نُونِهَا وَحُكْمُهَا أَنْ يُجْرَّ بِهَا عَلَى الْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ .

أَيُّ : فَاللَّهُ، وَلَا يَجِيءُ فِي حَالَةِ الْاِخْتِيَارِ، وَقَوْلُهُ جَلُّ وَعَزُّ : ﴿ إِنَّا هُمْ بِقَنَطُونَ ﴾ (١) فَلَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ الضَّرُورَةِ . وَقَدْ جَاءَ بِدُونِ الْفَاءِ كَمَا تَرَى فَعَلِمَ أَنْ مَا ذَكَرْتَ لَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْبَأُ بِهِ .

قوله : « ثِنَايِ لُغَاتٍ »

الأولى : بالالف، الثانية : بفتح الدال وسكون النون، الثالثة : بضم الدال وسكون النون، الرابعة : بضم الدال، الخامسة : بفتح اللام وسكون الدال (وبالنون المكسورة) (٢)، السادسة : بضم اللام وسكون الدال وكسر النون، السابعة : بزنة خَفْ، الثامنة : بزنة قُلْ .

والأولى : كأنها هي الأصل، لأنها أوسع مجالاً، وأكثر استعمالاً .

زيد ص ٣١ وذكر أن الأصمعي رواه على النحو التالي :

مَنْ يَفْعَلُ الْحَيْزَ فَالْحَرْمَنُ يَشْكُرُهُ

وهكذا جاء في سر صناعة الإعراب لابن جنى ص ٢٦٧ .

(١) سورة الروم آية ٣٦ .

(٢) في الأصل وب : « وبالنون » والمثبت من ع . وهذا وجه جائز فيها لما حكاه صاحب اللسان من أبي علي قال :

« ولم يذكر أبو علي تحريك النون بكسر ولا فتح فيمن أسكن الدال، قال : وينبغي أن تكون مكسورة قال وكذا

حكاهما الحوفي لَدُنْ، ولم يذكر لَدُنْ التي حكاهما أبو علي، والقهاس يوجب أن تكون لَدُنْ، ولَدُنْ على حد (لا يُلْمَعُ

أبوان) . انظر اللسان (لَدُنْ) .

والثانية : كأنها منقلبة النون عن الألف الأولى كما يقلب التنوين ألفاً في الوقف نحو : رأيتُ زيداً بالألف .

والثالثة : كأنها مضمومة الدال بالنظر إلى أَنَّ الألف في (لدا) كأنها من الواو، لامتناع الإمالة فيها، فامتناعها يدل على أَنَّ الأشبَه أن تكون أَلْفُها منقلبة عن الواو، إذ لو كانت منقلبة عن الياء لما امتنعت فلما صارت أَلْف لدا إلى النون ناسب أن يضمَّ ما قبل النون، لأن النون بمنزلة الواو، لقيامها مقام الألف النازلة بمنزلة الواو.

والرابعة : مُحَفَّفَةٌ من الثالثة، وإنما خففت بإسقاط نونها إجراءً لنونها مجرى التنوين، كما أجروها مجراها في قولهم : (لُدُنْ غُدُوَةٌ) . فنصبوا (غُدُوَةٌ) على طريق : (لي راقودٌ خلاً) .

والخامسة : مُحَفَّفَةٌ من الثالثة بإسكان الدال كما يُقال في عَضِدٍ بِضَمِّ الضَّادِ، وَعَضِدٍ بسكونها .

والسادسة : مُحَفَّفَةٌ من الثالثة لكن بإسكان الدال، ونقل ضمتها إلى اللام .

والأخيرتان : مُحَفَّفَتَانِ مِنْ لُدُنٍ وَلُدُنٍ .

... وَقَدْ نَصَبَ الْعَرَبُ بِهَا غُدْوَةً خَاصَّةً قَالَ :

لَدُنْ غُدْوَةٌ حَتَّى أَلَاذَ بِخُفْضِهَا بَقِيَّةٌ مَقْصُوصٌ مِنَ الظِّلِّ قَالِصٌ  
تَشْبِيهَا لِنُوتِهَا بِالتَّنْوِينِ لَمَّا رَأَوْهَا تَنْزِعُ عَنْهَا وَتَثَبْتُ .

\* فصل \* وَمِنْهَا الْآنَ وَهُوَ لِلزَّمَانِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ كَلَامُ التَّكَلُّمِ  
وَقَدْ وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَهِيَ عِلَّةٌ بِنَائِهَا ...

قوله :

٣٤١ - لَدُنْ غُدْوَةٌ ..... (١)

أَلَاذَ : أَعَادَ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ ، وَالْقَالِصُ : مِنَ قَلَصَ الظِّلُّ ، ارْتَفَع ، أَنِي : سَارَتْ  
مِنَ الْغَدَاةِ إِلَى الظُّهْرِ .

قوله : « تَشْبِيهَا لِنُوتِهَا ..... »

اخْتَصَّ (غُدْوَةٌ) بِالنِّصَابِ فِي هَذَا الْمَقَامِ لِكُونِهَا أَكْثَرَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، أَلَا تَرَاهُمْ  
يَقُولُونَ : (غُدْوَةُ الْبَيْنِ) (وَعَدَاةُ الْبَيْنِ) ، وَلَا يَقَالُ (سُحْرَةُ الْبَيْنِ) ، (وَلَا بُكْرَةُ الْبَيْنِ) ،  
(وَلَا صَبَاحُ الْبَيْنِ) .

قوله : « وَهُوَ الزَّمَانُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ كَلَامُ التَّكَلُّمِ » .

وَهُوَ آخِرُ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ وَأَوَّلُ مَا يَأْتِي مِنْهُ .

قوله : « وَهِيَ عِلَّةٌ بِنَائِهَا ..... »

لِأَنَّهَا لَمَّا خَالَفَتْ أَحْوَالَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ خَالَفَتْهَا فِي الْحُكْمِ أَيْضاً ، فَحَرَمَتْ

الإِعْرَابَ .

(١) هَذَا بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ تَدُلُّهُ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَّةِ مِنْ غَيْرِ غُرُو لِقَاطِلٍ وَهُوَ سِتْمَاهُ كَمَا حُدِّدَ فِي شَرْحِ لِسَانِ

عَبَّاسٍ ٤ : ١٠٠ .

لَدُنْ غُدْوَةٌ حَتَّى الْآنَ بِخُفْضِهَا بَقِيَّةٌ مَقْصُوصٌ مِنَ الظِّلِّ قَالِصٌ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ انْتِصَابُ (غُدْوَةٌ) بِـ (لَدُنْ) وَالْمَعْنَى : « مَا زَالَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ تَسْبِرُ مِنْ قَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى لِعَطَلِ

الظِّلِّ بِخُفْضِهَا وَاجْتِمَاعِ حَوْلِهِ بِرَيْدِ لِي وَقْتِ الْإِسْتِرَاءِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَتْ وَقْتُ الْإِسْتِرَاءِ لَمْ يَزَلْ لِلْعِلَّةِ ظِلٌّ إِلَّا مَا بَرَى حَوْلَ

خُفْضِهَا فَكُنْتُ نَصْفَ أَمَلَةٍ . كَذَا وَرَدَ هَذَا الشَّرْحُ فِي حَاشِيَةِ الْمَصَلِّ لِلْمَعْنَى مِنْ ١٣٣

وقال بعض المحققين من المتأخرين: لا يقال: إن الألف واللام فيه للتعريف، إذ ليس هو (آن)<sup>(١)</sup> دخلت عليه الألف واللام، بل هو موضوع في أول أحواله بالألف واللام<sup>(٢)</sup> وليس حكم لام التعريف ذلك، فوجب أن يكون تعريفه بأمر مقدر، وهو تضمنه معنى لام التعريف.

ثم قال: وهو معنى كلامه في قوله: وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام وهي علة بنائها، فلما التقى ساكنان في آخره بني على الفتح ليكون على ما يستحقه الظرف من النصب.

وقيل: هو فعل دخل عليه الألف واللام للتعريف<sup>(٣)</sup>، ثم ترك على بنائه كما قالوا: «نُهِبَ عَنْ قَيْلٍ وَقَالَ»<sup>(٤)</sup>، وهذا باطل، لأنه إن كان فعلا فلا يَخْلُو من أن يكون معه فاعل أو لا يكون. فإن كان، كان جملة وهي ممتنعة من الألف واللام، وإن لم يكن يلزم أن يجري بوجوه الإعراب. ألا ترى إلى قولهم: (نُهِبَ عَنْ قَيْلٍ وَقَالَ) بالجرِّ وإلى قولهم: (إنها الدنيا قَيْلٌ وَقَالَ) بالرفع، وإلى قولهم: (لا يَعْرِفُ الْقَيْلُ وَلَا الْقَالَ) بالنصب.

فإن قلت: ما الفرق بين الآن والآنف؟ قلت: إن (الآن) هو الزمان الذي أنت فيه، والآنف هو الساعة التي قبل ساعتك التي أنت فيها، واشتقاقه من الأنف لتقدمه الوقت الحاضر، كأنه بمعنى المتقدم ومنه آنفة الصبي لأوله.

(١) القول في علة بناء (الآن) مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين - انظر الإنصاف ص ٥٢٠ - ٥٢٤ .

(٢) هذا الرأي رفعه صاحب الإنصاف في صفحة ٥٢٣ للمبرد.

(٣) هذا رأي الكوفيين إذ جعلوا الألف واللام داخلة على فعل ماض وهو (آن يَبِينُ) أي حان - الإنصاف ص ٥٢٠ .

(٤) انظر الحديث (نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قَيْلٍ وَقَالَ . . .) في صحيح البخاري اعتصام ٣ ، رفاق

، ٢٢ ، زكاة ٥٣ ، أدب ٦ ، وباب الأفضية ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ .

... وَمَتَى وَأَيْنَ وَهَمَّا يَتَضَمَّنَانِ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ وَمَعْنَى الشَّرْطِ تَقُولُ :  
 مَتَى كَانَ ذَاكَ ، وَمَتَى يَكُونُ ، وَمَتَى تَأْتِي أُكْرِمُكَ ، وَأَيْنَ كُنْتَ وَأَيْنَ مَجْلِسُ  
 أَجْلِسُ ، وَيَتَّصِلُ بِهِمَا مَا الْمَزِيدَةُ فَتَزِيدُهُمَا إِيَّاهُمَا . . .

قوله : « وهما يتضمنان معنى الاستفهام »

كانه أريد أن يقال : أيوم الجمعة كان ذلك أم يوم السبت ، أم يوم الأحد ، إلى ما يطول جدا ، فأَيُّ بـ (مَتَى) للإيجاز فاشتمل على الأزمنة كلها وهو معنى قوله : (مَتَى) للوقت المبهم ، وكذا الكلام في (أَيْنَ) ، فكانه أريد أن يقال : أفي الدار كنت أم في المسجد أم في السوق أم بالبصرة إلى ما يطول جدا ، فأَيُّ بشيء يشتمل على الأماكن كلها وهو (أَيْنَ) فلما اشتمل على الأماكن كلها اشتمل على المكان الذي جهله السائل . ونظيرتها (كيف) في الأحوال .

وَلَمَّا فِي (مَتَى) (وَأَيْنَ) مِنَ الْعُمُومِ جُعِلَا نَائِبَتَيْنِ عَنِ (إِنْ) فِي الشَّرْطِ إِذْ كَانَ الْإِجْمَاعُ فِي قَوْلِكَ : (مَتَى تَأْتِي أُكْرِمُكَ) أَنْ تَقُولَ : (إِنْ تَأْتِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ أُكْرِمُكَ) ، (وَإِنْ تَأْتِي يَوْمَ السَّبْتِ أُكْرِمُكَ) إِلَى حَدِّ فِيهِ مِنَ الْإِطَالَةِ مَا شِئْتَ وَمِنَ الْإِبْرَامِ مَا شِئْتَ ، فَجِيءَ بِـ (مَتَى) فَحَصَلَ الْغَرَضُ وَوَقَعَ الْإِحْتِرَازُ<sup>(١)</sup> مِنَ التَّبَرُّمِ وَالْغَرَضُ وَعَلَى هَذَا (أَيْنَ) فِي الْإِمْكَانَةِ .

قوله : « فَتَزِيدُهُمَا إِيَّاهُمَا . . . »

أي في الزمان والمكان .

(١) في ب : الاحتراز والثبت من الأصل وع .

... وَالْفَضْلُ بَيْنَ «مَتَى وَإِذَا» أَنْ مَتَى لِلْوَقْتِ الْمُبْتَهَمِ ، وَإِذَا لِلْمَعْنَى ،  
وَأَيَّانَ بِمَعْنَى مَتَى إِذَا اسْتَفْهَمَ بِهَا . وَلَمَّا فِي قَوْلِكَ : لَمَّا جِئْتَ جِئْتُ بِمَعْنَى  
حِينَ ، وَأَمْسٍ وَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى لَامِ التَّعْرِيفِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ عِنْدَ  
الْحِجَازِيِّينَ ، وَيُنَوِّمُ يُعْرَبُونَهَا وَيَمْنَعُونَهَا الصَّرْفَ فَيَقُولُونَ : ذَهَبَ أَمْسٌ  
بِمَا فِيهِ ، وَمَا رَأَيْتَهُ مُدَّ أَمْسٌ ، وَقَالَ :  
لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُدَّ أَمْسًا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِيِّ حَمْسًا

قوله : «وَأَيَّانَ . . . . .»

بفتح الهمزة وكسرهما لغة . وقيل : أصله أيَّ أوَانٍ ، فصار بعد حذف همزة أوَانٍ  
وحذف الياء الثانية وقلب الواو ياءً والإدغام إلى أَيَّانَ .  
ولا يُقَالُ إنه مأخوذ من لفظة (أَيِّنَ) ، لأنَّ (أَيِّنَ) مكان ، و(أَيَّانَ) زمان فيمتنع أخذه  
منها .

قوله : «وَلَمَّا . . . . .»

علة بنائها أنها شُبِّهَتْ بـ (لَمَّا) الْجَازِمَةِ ، كَمَا شُبِّهَتْ (كَمْ) الْخَبْرِيَّةُ بِالِاسْتِفْهَامِيَّةِ  
فَبُنِيَتْ ، ولأنها لَزِمَتْ الإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ كـ (إِذَا) .  
(وحيثُ) : فائدتها أن الفعل الذي هو ناصبها قد تعلق بعقب الفعل الذي هي  
خافضته بالإضافة من غير تَرْثِيٍّ وَتَوْقُفٍ ، فكأنها وقعا معاً دفعةً ، وإذا أقحمت (إِنَّ)  
بعدها أَكَّدَتْ هذا المعنى .

قوله : «وهي متضمنة . . . . .»

الشاهد على تَضَمُّنِ (أَمْسٍ) معنى اللام وَصَفْهِمْ إِيَّاهُ بِالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ فِي قَوْلِهِمْ  
(لَقَيْتُهُ أَمْسَ الْأَحْدَثِ) فصار كـ (مَنْ) وَ (كَمْ) الْإِسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ فِي أَنَّهَا بِنْتَانِ لِتَضَمُّنِ  
معنى همزة الاستفهام ، وبما يؤيد ما ذكره من تَضَمُّنِهَا معنى اللام قولك : «إِنَّ أَمْسَكَ  
قَدْ مَضَى» بِالنَّصْبِ ، وَ (مَضَى الْأَمْسُ) بِالرَّفْعِ لِأَنَّ الإِضَافَةَ وَاللَّامَ لَا تَجَامَعَانِ اللَّامَ ،



... وَقَطُّ وَعَوْضٌ وَهُمَا لِزَمَانِي الْمَضِيِّ وَالْإِسْتِقْبَالِ عَلَى سَبِيلِ الْأَسْتِغْرَاقِ  
تَقُولُ: مَا رَأَيْتَهُ قَطُّ، وَلَا أَفْعَلُهُ عَوْضٌ وَلَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا فِي مَوْضِعِ  
النَّقْيِ ...

فيلزم من مجيئها ذهابها فلما عاد الإعراب عند ظهور اللام إلى لفظه وعند زوال معناها  
بالإضافة دلّتا على أنّ بناءه كان للتضمين، وبنائه على الحركة لثلاثي ساكنان وعلى  
الكسرة للأصل المشهور.

وعن الكسائي<sup>(١)</sup> أنه قال: سُمِّيَ بِأَمْسٍ الَّذِي هُوَ أَمْرٌ مِنْ أَمْسَى.  
قَوْلُهُ: « وَقَطُّ وَعَوْضٌ ..... »

بُيِّنَا لِتَضْمُنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ وَهُوَ لَامُ التَّعْرِيفِ، لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا اسْتِغْرَاقَ الزَّمَانِ غَيْرَ أَنَّ  
زَمَانَ (قَطُّ) مَاضٍ، وَزَمَانَ (عَوْضٌ) مُسْتَقْبَلٌ.

أو لتضمنها معنى المضاف إليه لأنها بمعنى زمن الماضي وزمن الاستقبال.  
ويرد على (عَوْضٌ) قولهم (أبدا) فإنه موضوع للزمان المستقبل وهو معرب، وجوابه  
أن (أبدا) يدخله لام التعريف، فلو كان متضمناً لها لامتنع دخولها عليه، كما امتنع  
إظهار الهمزة في (مَتَى وَكَيْفَ).

وبناء (قَطُّ) على الضم للمبالغة، لأن قوة اللفظ لقوة المعنى، كما أن زيادة اللفظ  
لزيادة المعنى. والضمّة أقوى الحركات ولذا جاء (قَطُّ) بِضَمَّتَيْنِ أيضاً، وقيل: ضمة  
القاف لضمة الطاء بطريقة الإبتاع، فإن قلت: ما ذكرت من طلب المبالغة مُحَقَّقٌ  
في (عَوْضٌ)، فما بالهم لم يَضُمُّوه؟ قلت: بل جاء الضم فيه أيضاً.

فإن قلت: لأمر ما (فرق)<sup>(٢)</sup> بين الضمتين في اللزوم في (قَطُّ) وعدم اللزوم في  
(عَوْضٌ) فما هو؟ قلت: هو أن في (قَطُّ) إدغاماً كما ترى (وهو مأخوذ)<sup>(٣)</sup> من قَطُّ:

(٣) سقط مرتين والثبت من الأصل وع

(١) انظر راجي الكسائي في اللسان والمس

(٢) سقط من الأصل والثبت من ر وع

قَالَ الْأَعْمَشِيُّ :

رَضِيعِي لِبَانٍ تَذِي أُمُّ تَقَاسَمَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضٌ لَا تَنْفَرُقُ  
وَقَدْ حَكِي قَطُ بِضَمِّ الْقَافِ ، وَقَطُّ خَفِيفَةُ الطَّاءِ . وَعَوْضٌ مَضْمُومَةٌ .

قَطَّعَهُ ، والمعنى : فيما انقطع ومضى من عمرك وبالإدغام حصل الخفة في اللفظ فظهر من النقصان فلزمته الحركة القويّة لجره .

أما (عَوْضٌ)<sup>(١)</sup> : فلا إدغام فيه ، فلا تلزمه تلك الحركَةُ القويَّة لفوات موجب اللزوم وهو النقصان الحاصل بالإدغام .

و (عَوْضٌ) : هو الذَّهْرُ ، لأن الملوين<sup>(٢)</sup> كأنهما يتعاوضان ، ولذا قيل في بنائه على الفتح : إنه في الأصل مصدر منصوب على الظرف ، فبقي بعد ذهاب الإعراب عنه على ما كان عليه من الحركة العلوية .

يقال : « لا أفعلُ كذا وكذا عَوْضَ يَارَجُلُ » ، أي : أبداً .

قوله :

٣٤٢ - رَضِيعِي لِبَانٍ .....<sup>(٣)</sup>

قبله :

لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عُيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ مُحْرَقُ  
تُسَبُّ لِمَقْرُورَتَيْنِ يَصْطَلِيَانِيَا وَيَأْتِ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمَحَلُّ

(١) ورد فيه البناء على الضم علاوة على الفتح قال الجوهري : (عَوْضٌ) ، معناه الأبد وهو للمستقبل من الزمان ، كما أن قَطُّ للماضي من الزمان لأنك تقول عَوْضٌ لا أفارقت ، تريد لا أفارقت أبداً . الصحاح (عروض) .

(٢) الملوان : الليل والنهار . اللسان (ملا) .

(٣) هذا بعض بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ص ٢٦١ من قصيدة له في مدح المخلوق بن خثيم بن شداد بن زبيعة وعدتها اثنا وستون بيتاً وترتيب الشاهد فيها الثالث والخمسون ومطلعها :

أُرْقَتْ وَمَا هَذَا السُّهَادُ الْمُؤْرُقُ وَمَا بِي مِنْ سَقَمٍ وَمَا بِي مِنْ غَشَقُ

ونص البيت الشاهد هو :

رَضِيعِي لِبَانٍ تَذِي أُمُّ خَالِفَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضٌ لَا تَنْفَرُقُ

والشاهد فيه استعمال (عروض) في موضع النفي .

\* فصل \* وَكَيْفَ جَارٍ مَجْرَى الظُّرُوفِ، وَمَعْنَاهُ السُّؤَالُ عَنِ  
 الْحَالِ، تَقُولُ: كَيْفَ زَيْدٌ؟، أَي عَلَى أَيِّ حَالٍ هُوَ.  
 وَفِي مَعْنَاهُ: «أُنَى» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَتُوا حَرَّتَكُمُ أَيَّ شَيْئًا شِئْتُمْ﴾، وَقَالَ  
 الْكُمَيْتُ:  
 \* أَنَى وَمِنْ أَيِّنَ أَبِكَ الطَّرْبُ \*

رَضِيعَتِي لَبَانٍ ..... (البيت)  
 (اليفاعُ) : ما ارتفع من الأرض، و (شَبُّ النار) : أوقدها، والمقروور: الذي  
 أصابه القُرُّ وهو البرد. والمراد بالمقروورين: النَّدى والمُحَلَّق.  
 والمُحَلَّقُ: اسم ملك، قيل: سمي بذلك لأنه حَلَقَ وجُوه الخيل.  
 وفي عطف (المُحَلَّق) على النَّدى (من الحلاوة)<sup>(١)</sup> ما شاءهُ أخو الدُّوقِ السليم،  
 فكأنه قال: هما من جنس واحد، بل أخوان رضيعا لبان. واللَّبَانُ بكسر اللام: لبن  
 المرأة خاصة. ومنه اللَّبَانُ بالفتح لأنه موضع اللبن، و«نُدِي» : منصوب على إضمار  
 رَضِعَا.

وروي : «لَبَانُ نُدِيٍّ أُمٌّ» بإضافة اللَّبَانِ إِلَى<sup>(٢)</sup> النَّدى. وَتَقَاسَمَا : من القَسَمِ وعنى  
 (بأسحم داج) الليل، وهو ظرف أي في ليلِ داج، أي أَقَسَمَا لَا تَنْفَرُقُ الدهر.  
 قوله : « (وكيف) جارٍ مجرى الظرف . . . »

أي مقدر فيه (على) دون (في) وإلا لكان ظرفا مَحْضًا، فإذا قُلْتَ: كيف زيد؟  
 فَمَعْنَاهُ على أي حالٍ هو؟ معناه أصحیحٌ أم سقیم؟ أقاعد أم قائم؟ إلى آخر ما له من  
 الأوصاف، وإنها قُلْنَا: إنه بما ذكرنا من التقدير جارٍ مجرى الظرف، لأنه متضمنٌ  
 للحال، والحال جاريةٌ مجرى الظرف لأنها مفعول فيها على ما قَدَّمْنَا في باب الحال،

(١) سقط من ب والثبت من الأصل وع .  
 (٢) سقط من الأصل والثبت من ب وع .

... إِلَّا أَنَّهُمْ يُجَاوِزُونَ بَأَنِّي دُونَ كَيْفَ قَالَ لَيْدٍ :

\* فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيَا تَلْتَبِسُ بِهَا \*

وإنما بُني على الفتحة دون الكسرة، لأنهم كرهوا أن يخرجوا من الياء إلى الكسرة مع كثرة الاستعمال. فإن قلت: ما تقول في جَيْرِ بَكسر الراء؛ قلت: هو قليل الاستعمال، وهم يميلون إلى الأَخْفِ فيما كثر استعماله.  
قوله :

٣٤٣ - أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ .....<sup>(١)</sup>

أي كيف أبك الطرب . تمامه :

مِنْ حَيْثُ لَا صَبْوَةٌ وَلَا رَبِّبُ .....

وفي (شرح المائة)<sup>(٢)</sup> أَنَّى بمعنى كيف وبمعنى أين، وهي إذا جوزي بها كانت

بمعنى أين لا غير، ومنه بيت الكتاب :

٣٤٤ - فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيَا تَلْتَبِسُ بِهَا كِلَا مَرْكَبَيْهَا مَحْتٌ رِجْلَيْكَ شَاجِرٌ<sup>(٣)</sup>

ثم ينبغي أن يعلم أنها لا تتصرف تصرف (أين) في حقيقة المكان.

ألا ترى أنك لا تكاد تقول: (أنتي زيد) كما تقول: أين زيد؟ وإنما تجد فيها معنى

(١) هذا بعض بيت من المنسرح للكُميت بن زيد الأسدي وهو مطلع قصيدة له وهو بتمامه كما جاء في حاشية شرح

المفصل لابن يعيش ٤ : ١١١ :

أَنْتَى وَمِنْ أَيْنَ أَبْكَ الطَّرْبُ مِنْ حَيْثُ لَا صَبْوَةٌ وَلَا رَبِّبُ

وهو شاهد على استعمال (أنتي) بمعنى كيف قال ابن يعيش في شرحه ٤ : ١١١ ألا ترى أنه لا يحسن أن تكون

بمعنى أين لأن بعدها من أين فتكون تكررًا، ويجوز أن تكون بمعنى من أين وكررت على سبيل التوكيد وحسن

التكرار لاختلاف اللفظين فاعرفه) أ.هـ.

(٢) هو الكتاب الذي شرح فيه عبدالقاهر الجرجاني كتابه المسمى (بالعوامل المائة) وهو كتاب مختصر وصفه صاحب

كشف الظنون ٦٠٢/١.

(٣) قائله لبيد في ديوانه ص ٢٢٠ وهو من شواهد الكتاب ٣ : ٥٨ على ما جاء من الجزء (بأنتي) وكذلك هو في شرح

ابن يعيش ٤ : ١٠٩ ، ١١٠ ، ٧ : ٤٥ والبيت من قصيدة للبيد على بحر الطويل قالها معتمدًا على عمه أبياديه

عنده ، وكان عمه قد تعدى على جار للبيد من بني القين فغضب لبيد من فعله . والرواية في الديوان : (أنتي تأتيا

تبتس).

... وَحَكَى قَطْرُبٌ عَن بَعْضِ الْعَرَبِ : أَنْظَرَ إِلَى كَيْفِ يَصْنَعُ .

المكان على وجهٍ خاصٍّ وهو أن تريد ما تريده من أيِّ وجه نلت ما نلت، ومن أين وصلت إلى هذا، ومن أيِّ موضع لك هذا لا تريد الموضع على الظاهر، ولكنه على ضرب من المجاز كقولهم : فلانٌ في موضع رفيع وفي مكان عالٍ في أنه لا يُراد به المكان المعروف، ولا جنس اليفاع .

وما قبل بيتٍ لبيد :

قُلْتُ أُرَدِّجِرُ أَخْنَاءَ طَيْرِكَ وَأَعْلَمُنْ بِأَنَّكَ إِنْ قَدَّمْتَ رِجْلَكَ عَائِرٌ

خاطب لبيدٌ بهذا الكلام عمه، وكان لبيدٌ غَتِبَ عليه في شيء عمله به .

(وازدجر) : أمر بمعنى ازجر، وأحناءُ كلُّ شيءٍ جوانبه، وبمعنى ازجر طيرك، انظر فيما تعمله، وتأمل أنت مخطيء أم مصيب فيما تصنعه بي؟ وانظر في أمرك من كل نواحيه، وقوله : (إِنْ قَدَّمْتَ رِجْلَكَ عَائِرٌ) : أراد به أنك إن استعجلت فيما تريد أن تعمله من تقديم غيري عليّ عائِر، فينبغي أن لا تعجل، ثم قال من أين أتيت هذه الخطة التي وقعت فيها تلتبس (بشرها ومكروها) (١) .

وروي تَبَثِّسَ بها، أي يصيبك البأس من أجلها، والشاجر: الذي قد دخل بعضه في بعض، وتغير نظامه، (ومنه الشجرة لتداخل أغصانها) (٢) وأراد بالمركين : قادمة الرُّحل وأخرته، أي كلا مَرْكَبِي الخطة إن تقدَّمت أو تأخرت مختلفٌ مُفَرَّقٌ .

يقول لا تجد في الأمر الذي تريد أن تعمله مركباً وطياً، أي موضعك أين ركبت منه أذاك، وفَرَّقَ بين رجليك فلم تثبت ولم تطمن .

قوله : « إلى كَيْفِ يَصْنَعُ ... »

أي إلى حال صنعته، وقيل صَنَعَتِهَا لوروي (تصنع) بالباء الفوقانية سلب عن (كيف) في

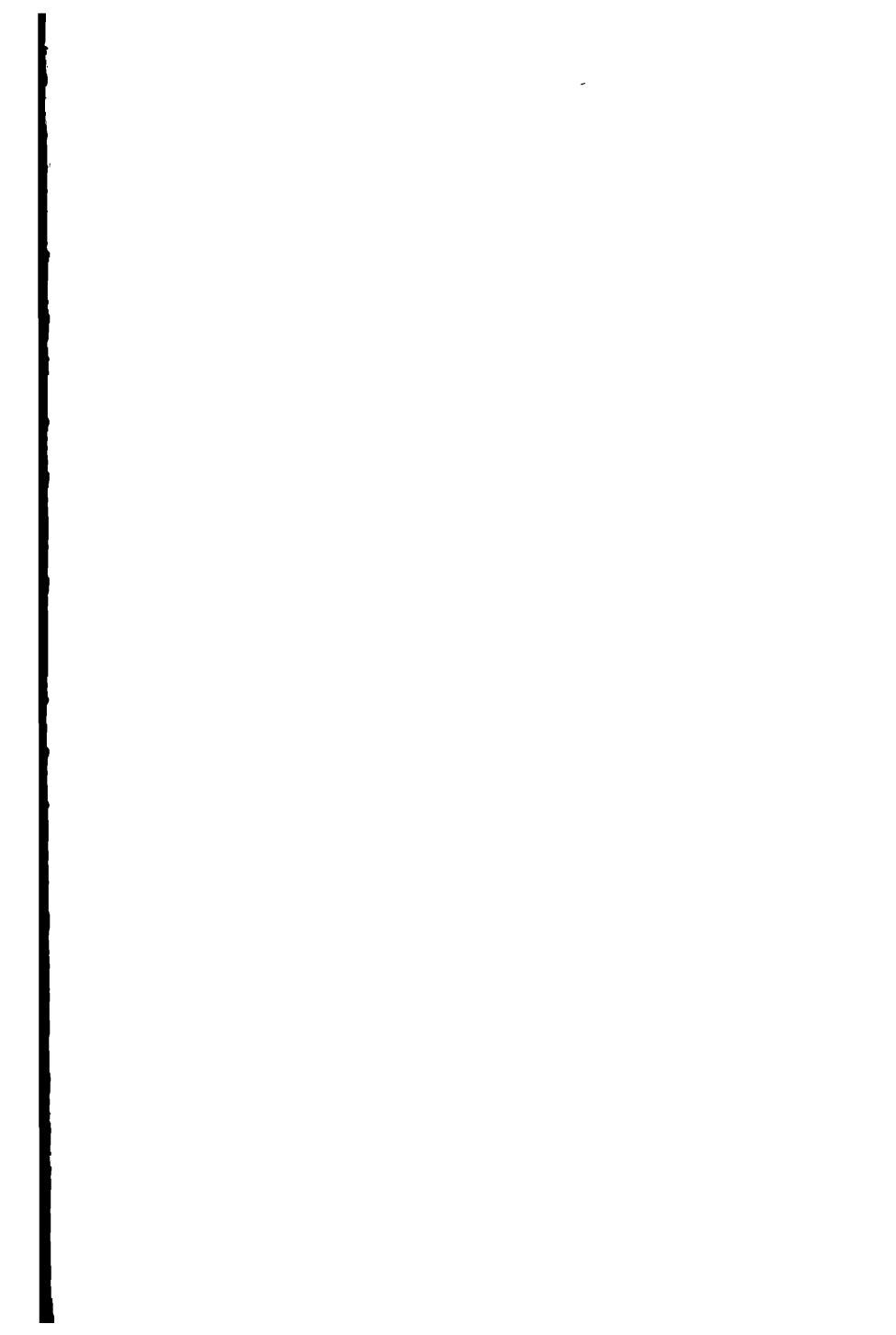
(١) انظر ديوان لبيد ٢٢٠ .

(٢) في ب : « بمكروها وشراهة والمثبت من الأصل وع .

(٣) في ب : « ومنه الشجر لتداخل أغصانه والمثبت من الأصل وع .

هذه الصورة معنى الاستفهام، ولم يُجْرَ مجرى الظرف، حيث دخل عليه الجارُّ، ومن أدل  
الدلائل على اسميَّته أنه مع اسم آخر كلام مفيد نحو: كيف زَيْدٌ؟  
وعن المصنّف أنه قال: سُمِّيَ هذا الحاكِيَّ سيبويه بِقَطْرِبٍ<sup>(١)</sup>.

(١) أي: عن الزمخشري أنه قال سُمِّيَ سيبويه محمد بن المستنير بقطرب، وعن الجندي بالحاكي قطرب فهو يشير  
إلى قول الزمخشري في المتن: «وقد حكى قطرب انظر إلي كيف يصنع» قال السيوطي في بغية الوعاة ١: ٢٤٢  
في معرض حديثه عن قطرب: «لازم سيبويه وكان يُدَلِّجُ إليه، فإذا خَرَجَ رَأه على بابه فقال له: ما أنت إلا قطرب  
ليل! فلقلب به».



## ٦ - \* المركبات \*

هِيَ عَلَى ضَرَبَيْنِ : ضَرْبٌ يَقْتَضِي تَرْكِيْبَهُ أَنْ يُبْنَى الْاِسْمَانِ مَعًا ، وَضَرْبٌ لَا يَقْتَضِي تَرْكِيْبَهُ إِلَّا بِنَاءِ الْاَوَّلِ مِنْهَا ، فَمِنْ الضَّرْبِ الْاَوَّلِ نَحْوُ : الْعَشْرَةِ مَعَ مَا نَيْفَ عَلَيْهَا إِلَّا اِثْنَيْ عَشَرَ ، وَقَوْلُهُمْ : وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ ، وَلَقِيْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً ، وَصَحْرَةَ بَحْرَةَ ، وَهُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتٍ ، وَوَقَعَ بَيْنَ بَيْنٍ ، وَاتَيْكَ صَبَاحَ مَسَاءٍ ، وَيَوْمَ يَوْمٍ ، وَتَفَرَّقُوا شَعْرًا بَغْرًا ، وَشَدَّرَ مَدْرًا ، وَخَذَعَ مَدْعًا ، وَتَرَكُوا الْبِلَادَ حَيْثُ بَيْتٌ ، وَحَاتَ بَاتٌ ، وَمِنْهُ الْحَازِ بَازٍ .  
وَالضَّرْبُ الثَّانِي نَحْوُ قَوْلِهِمْ : أَفْعَلُ هَذَا بَادِي بَدِي ، وَذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا ، وَنَحْوُ مَعْدِيكَرَبَ ، وَيَعْلَبُكَ وَقَالِي قَلَا .

\* فصل \* وَالَّذِي يَفْصَلُ بَيْنَ الضَّرْبَيْنِ أَنْ مَا تَضَمَّنَ ثَانِيهِ مَعْنَى حَرْفِ بُنْيِ شَطْرَاهُ لَوْجُودِ عَلَيَّ الْبِنَاءِ فِيهَا مَعًا . أَمَا الْاَوَّلُ فَلَأَنَّهُ تَنْزَلُ مَنْزِلَةً صَدْرِ الْكَلِمَةِ مِنْ عَجْزِهَا ، وَأَمَا الثَّانِي : فَلَأَنَّهُ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ . وَمَا خَلَا ثَانِيهِ مِنَ التَّضَمُّنِ أُعْرِبَ وَبُنِيَ صَدْرُهُ .

\* فصل \* وَالْأَصْلُ فِي الْعَدَدِ الْمُنَيْفِ عَلَى الْعَشْرَةِ أَنْ يُعْطَفَ الثَّانِي عَلَى الْاَوَّلِ فَيَقَالُ : ثَلَاثَةٌ وَعَشْرَةٌ فَمُرْجِ الْاِسْمَانِ وَصِيرًا وَاحِدًا . . .

قوله : « المركبات »

صاروا من الأفراد إلى التركيب ، لأنهم وجدوا بعض المفردات قد بلغت حدَّ اسمين نحو : ( عند ليب ) فأرادوا أن يلحقوا اسمين باسم واحد في كثرة الحروف ، وهذا منهم سلوك لطريقة الافتنان ، فنحو عندليب مفرد حقيقي ، ونحو : حَضْرَمَوْتُ : مُفْرَدٌ حُكْمِي .



..... وَبِنِيَا لَوْجُودِ الْعِلْتَيْنِ :  
وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُ الْعَيْنَ . . .

قوله : « في العَدَدِ الْمُنْيَفِ . . . »

نَيْفَ عَلَى الْعَدَدِ وَأَنَافِ زَادَ ، وَمِنْهُ جَبَلٌ مُنْيَفٌ أَيْ عَالٍ .

قوله : « أَنْ يُعْطَفَ . . . »

فَإِنْ قُلْتَ : الْعُطْفُ يُشْعِرُ بِأَنَّ الشُّطْرَيْنِ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَتَيْنِ ، إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا بِأَنْ  
يَقْدَرَ فِي (خَمْسَةَ عَشَرَ) خَمْسَةَ وَعَشْرَةَ ، وَقَوْلُهُ : (فَمَرْجِ الْأَسْمَانَ) .

يُؤَدِّنُ أَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهَذَا مَنَاقِضَةٌ ظَاهِرَةٌ . قُلْتَ : الْعُطْفُ مِنْ حَيْثُ  
الْمَعْنَى ، وَالْمَرْجُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (جَاءَنِي خَمْسَةَ عَشَرَ) كَانَ  
مَجْمُوعَهُمَا قَائِمًا مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَالْغَرَضُ بِالْمَرْجِ دَفْعُ اللَّبْسِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، أَلَا تَرَى  
أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ لِأَخْرَجْتَ : (أَعْطَيْتُكَ لِهَذَا الثَّوْبِ خَمْسَةَ وَعَشْرَةَ فَلَمْ تَبِعْ) لَمْ يُدْرَأْ أَنَّ مَرَادَكَ هَذَا  
أَنَّكَ أَعْطَيْتَهُ خَمْسَةَ وَعَشْرَةَ ، وَجَعَلْتَهُمَا ثَمَنًا لِلثَّوْبِ أَمْ جَعَلْتَ خَمْسَةَ لِهَذَا لِمَا أَمَى  
الْبَائِعُ زِدْتَ خَمْسَةَ أُخْرَى ، وَجَعَلْتَ الْعَشْرَةَ ثَمَنًا لَهُ .

وَلَوْ قُلْتَ : (أَعْطَيْتُكَ لِهَذَا الثَّوْبِ خَمْسَةَ عَشَرَ) ارْتَفَعَ الْإِلْتِبَاسُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَمْزَجْ غَيْرُ  
الْمُنْيَفِ عَلَى الْعَشْرَةِ ، لِأَنَّ الْعَشْرَةَ فَمَا دُونَهَا لَيْسَ فِيهَا تَعَدُّدٌ وَمَا فَوْقَ (الْعَشْرَةِ) (١) لَمْ يَكْتَرِ  
كَثْرَةٌ مَا قَبْلَهَا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَكْثَرِيَّتِهَا مَا قَبْلَهَا أَنَّ كُلَّ مَا يَتَعَدَّاهَا فَإِنَّهُ فِي ضَمَنِ ذَلِكَ ،  
فَخُفِّفَ مَا كَثَرَ بِالْمَرْجِ دُونَ مَا لَمْ يَكْتَرِ .

قوله : « لَوْجُودِ الْعِلْتَيْنِ . . . »

وَمَا تَنْزُلُ الشُّطْرَ الْأَوَّلَ مَنْزِلَةَ الصَّدْرِ مِنَ الْكَلِمَةِ ، وَتَضْمُنُ الثَّانِيَّ (مَعْنَى الْحَرْفِ ،  
وَالْفَتْحِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ الصَّدْرَ مِنْ كُلِّ اسْمَيْنِ جَعَلَا اسْمًا وَاحِدًا مَقْصُورًا عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ :  
«حَضْرَمَوْتٌ» مِنْ حَيْثُ إِنَّ) (٢) الثَّانِيَّ زِيَادَةً ضُمَّتْ إِلَى الْأَوَّلِ كِتَابَةَ الثَّانِيَّةِ فِي نَحْوِ :

(١) فِي ب : « الْعَشْرَيْنِ » وَاللَّتِي مِنْ الْأَصْلِ وَعَ لِأَنَّهُ الْمُنْيَفُ لِلْمَعْنَى .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَكْثُوفِينَ سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ وَعَ وَالَّتِي مِنْ ب .

... فيقول: أَحَدَ عَشَرَ احْتِرَاساً مِنْ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ فِي كَلِمَةٍ،  
وَحَرْفِ التَّعْرِيفِ وَالْإِضَافَةِ لَا يُجْلَانِ بِالْبِنَاءِ، تَقُولُ: الْأَحَدَ عَشَرَ،  
وَالْحَادِي عَشَرَ إِلَى التَّسْعَةِ عَشَرَ وَالتَّاسِعَ عَشَرَ، وَهَذَا أَحَدَ عَشَرَكَ، وَتِسْعَةَ  
عَشَرَكَ .

ضَارِبَةٌ<sup>(١)</sup>، فكما يفتح ما قبل التاء، كذلك يفتح الصُّدْر من الاسمين المجعول أحدهما  
مع صاحبه شيئاً واحداً.

وانفتاح الثاني ليكون بناؤه على حركة الحرف الذي تَضَمَّنَ معناه وهو الواو، وإنما لم  
يُنَّ الْأَوَّل من اثني عشر لأنهم حذفوا منه النون فأشبهه المضاف مع المضاف إليه،  
المضاف مع المضاف إليه لا يُبْتَنَى، وكذلك ما أشبهه.

قوله: « من توالي المتحركات ... »

لا يتوالى عندهم في كلمة واحدة أربع حركات، فما ظنُّكَ بتوالي السَّتِّ؟ فإن قلت:  
فما تقول في نحو: (سَجْرَةٌ، وَعُلْبِطٌ) وهو الخائر من اللبن؟ قلت: التاء في نحو سَجْرَةٌ  
علامة للتأنيث، والعلامة قلقة في الثبوت فلا يُعْبَأُ بتحركها، لكونها عَدَمًا من وجه.  
وأما عُلْبِطٌ ونحوه فمحمول على أنه منقوص والتقدير عُلَابِطٌ.

قوله: « لا يُجْلَانِ ... »

القياس أن يعرب المبني بدخولها<sup>(٢)</sup>، لأن بناء الاسم لمناسبتة الحرف وتنزله منزلته،  
والسلام من خصائص الاسم، فبدخولها تعود حالته الأولى وهي حالة اسمية ذلك  
الاسم جَدَعَةٌ، وتنسلخ<sup>(٣)</sup> عن الحرفية. وكذا بالإضافة، لأن المضاف إليه بمنزلة  
التنوين من المضاف (وهو تفسير قولهم لأنَّ المضاف إليه معاقب للتنوين داخل فيه)،

(١) الفتح ظاهرة مَعْرُودَةٌ قبل هاء التأنيث قال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب هاء التأنيث إلا قبلها فتحة نحو:

عَشْرَةٌ وَنَقْرَةٌ، وقائِمَةٌ، إلا هاء هَذِهِ. انظر كتاب (ليس في كلام العرب) ص ١٥٤.

(٢) ضمير التثنية عائد على الإضافة وحرف التعريف.

(٣) الضمير في تنسلخ عائد على حالة الاسم في الاسم.

... وَكَانَ الْأَخْفَشُ يَرَى فِيهِ الْإِعْرَابَ إِذَا أَضَافَهُ، وَقَدْ اسْتَرْدَلَهُ  
سَيِّبُونَهُ ...

ولذا امتنع دخول التنوين على المضاف في الإضافة المعنوية امتناع دخوله على المعرف باللام، غير أن اعتراض الصَّادِّ عن إعراب هذا المركب ساد لطريق عوده. بيان ذلك أنك لو أعربتَه (فلا يخلو)<sup>(١)</sup> من أن تعربه مع إعراب الشطر الأول وفيه تعدد الفاعل نحو: (جاءني الأحَدُ عَشْرَ رجلاً)، وتعدده ممتنع أولاً مع إعراب الشطر الأول، ولا سبيل إليه، لأنه لما أعرب الثاني من الشطرين دلَّ على أنه لم يتضمَّن معنى الواو حكماً فيكون عدم تضمُّنه معناها حكماً دليلاً على انزياح التركيب، وانزياحه شاهد بصيرورة الأول معرباً.

قوله: « وكان الأخفش ... ».

وجه مذهبه ما ذكرنا من القياس آنفاً.

وقيل: إنما رأى الأخفش ذلك، لثلا يلزم بناء ثلاثة أشياء<sup>(٢)</sup> لو لم تُعْرَب، ومثله:

(لا) التي لنفي الجنس إذا دخلت على المضاف.

(واستردل هذا المذهب سيبويه)<sup>(٣)</sup>: أي استهجنه واستقبحه ومذهبه استحسان:

ووجهه ما بيَّنا، والفرق للأخفش بين الإضافة والداخل عليه لأم التعريف، حيث

رأى الرفع فيها: أن الإضافة أظهر من اللام أثراً، لأن المضاف إليه ينجرُّ ويسقط

التنوين من المضاف، أما مع اللام فالسقوط لا غير، فلا يسوغ إهدار ما له أثر ظاهر.

وقيل في تقرير المذهبين في الإضافة: وإنما لم يُحْلَلْ الإضافة بالبناء عند سيبويه، لأن

موجب البناء قائم بعد الإضافة كما هو قبلها.

(١) في الأصل: « لا يخلو » والثبت من ب و ج.

(٢) كان الأخفش يرى في العدد المركب المضاف الرفع فقال: (هذه خمسة عشر) انظر رأي الأخفش في اس بعش

٤ : ١١٤ وقد كان سيبويه يستردل هذا المذهب . الكتاب ٣ : ٢٩٩

(٣) قال سيبويه: « ومن العرب من يقول: (خمسة عشر) ، وهي لغة رديئة . انظر الكتاب ٣ : ٢٩٩ »

... وَإِنْ سُمِّيَ رَجُلٌ بِخَمْسَةِ عَشَرَ كَانَ فِيهِ الرَّفْعُ وَالْإِبْقَاءُ عَلَى  
الْفَتْحِ .

\* فصل \* وَكَذَلِكَ الْأَصْلُ وَقَعُوا فِي حَيْضٍ وَيَبِصَ أَيُّ فِي فِتْنَةٍ  
تَمُوجُ بِأَهْلِهَا مُتَأَخِّرِينَ وَمُتَقَدِّمِينَ . . .

وإعراب الثاني عند الأخفش لأنه مضاف فقوي أمر الاسمية فيه فيعرب قياساً على  
(اثنان) في قولك: (اثنان عشر).

والفرق لسيبويه بينهما أن نون (اثنان) قد حذفت، وهو حكم من أحكام الإضافة  
فيعطى حكم المضاف وهو الإعراب، لأنَّ علة بنائه بتنزيله منزلة جزء الكلمة، فلما  
قُدِّرَ مضافاً وللمضاف حكم الاستقلال في الإعراب زال علة البناء فأخذ حكم  
المضاف ليجري مجراه.

أما الشطر الثاني من: (خَمْسَةَ عَشَرَ) : فبناؤه لتضمُّنه معنى الحرف وتضمُّنه على  
حاله قبل الإضافة وبعدها، فلا يلزم من إعراب (اثنان) في (اثنان عشر) إعراب (عشر)  
في (خَمْسَةَ عَشَرَ).

(أو تقول: وجه البناء أنه كان قبل النقل مبنياً فأجْرِي بعده مجراه قبله كما أجْرِي  
عبدالله بعد العلميّة مجراه قبلها في الإعراب، ووجه الإعراب أنها كلمتان صيرتا  
واحدًا وسمي بهما فيجري مجرى نحو: «معد يكرب» من الأسماء»<sup>(١)</sup>.

قوله : « كان فيه الرَّفْعُ »<sup>(٢)</sup>

وجه الإبقاء أن تجعل الفتحة من أجزاء العلم فكأنها (راء) جَعْفَرِ والأعلام مصونة  
عن التغيير، ووجه الرَّفْع أن لا تُجْعَلَ هي من العلم.

(١) ساقط من الأصل وفي ب جاءت هذه الفقرة بعد الفقرة التي تليها، والمثبت من ع .

(٢) هذه إشارة من الشارح إلى قول الزحشرى في المتن : (وكان يرى الأخفش فيه الرفع إذا أضافه، وقد استرذله

سيبويه . وإن سُمِّيَ رجل بخمسة عشر كان فيه الرفع والإبقاء على الفتح) وهذا النص من متن شرح المفصل

... وَلَقَيْتُهُ كَفَّةً وَكَفَّتْهُ أَيُّ ذَوِي كَفْتَيْنِ كَفَّةً مِنَ اللَّاقِي، وَكَفَّةً مِنَ الْمَلْقِي، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي وَهْلَةِ التَّلَاقِي كَافٍ لِصَاحِبِهِ أَنْ يَتَجَاوَزَهُ وَصَحْرَةَ وَبَحْرَةَ أَيُّ ذَوِي صَحْرَةٍ وَبَحْرَةٍ، أَيُّ انْكِشَافٍ وَاتِّسَاعٍ لَا سِتْرَةَ بَيْنَنَا، وَيُقَالُ: أَخْبَرْتَهُ بِالْخَبْرِ صَحْرَةَ بَحْرَةَ، وَيَقُولُونَ صَحْرَةَ بَحْرَةَ نَحْرَةَ فَلَا يَبْنُونَ لِثَلَا يَمْرُجُوا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ ...

قوله : « وكذلك ... »

هذا عطف على قوله والأصل في أول الفصل المتقدم .

قوله : « فِي حَيْصٍ وَيَيْصٍ ... »

الحَيْصُ : الهربُ ، واليَيْصُ : التقدُّمُ ، وأصله : بَوَّصَ ، قلبت واوهُ ياءً للازدواج والمشاكلة ، قيل : إذا وقع الرجل في حُطَّةٍ ملتبسة لا يجد موضع تَقْصُصٍ عنها تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ ، يقالُ :<sup>(١)</sup> (وَقَعَ فِي حَيْصٍ يَبْصُصُ)<sup>(٢)</sup> .

قوله : « وَلَقَيْتُهُ كَفَّةً كَفَّةً ... »

الكَفَّةُ : المرَّةُ من الكَفِّ المنع ، وسُمِّي كَفَّةً الميزان كَفَّةً لكفَّ كلَّ واحدٍ منها صاحبه عن انحدار وتمايل<sup>(٣)</sup> .

و(وهلَّةُ التَّلَاقِي) : أوَّلُهُ لِأَنَّهُ لَاحِقٌ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ لَمْ يَسْتَحْكَمْ ، مِنَ الْوَهْلِ<sup>(٤)</sup> .

قوله : « واتساع لا سترة بيننا ... »

لابن يعيش : ٤ : ١١٣ وفي متن الفصل شرح النعساني ص ١٣٦ جاء قول الزمخشري على النحو التالي : وكاد الأخصى يرى فيه الإعراب إذا أضافه ، وقد استزله سبويه ، وإن سُتِرَ رجل بحمسة عشر كاد فيه الإعراب والإنشاء على الفتح .

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٢) الميداني ١ : ١٢٧ : تركبهم في حَيْصٍ يَبْصُصُ وَحَيْصٍ يَبْصُصُ

(٣) جاء في اللسان : « وكل ما استدار فهو كَفَّةٌ بالكسر نحو كَفَّةِ الميزان . ويقال أيضا كَفَّةُ الميزان بالفتح . واللسان (كفف) .

(٤) الوهل بالتحريك : الفرع اللسان (وهل)

... وَهُوَ جَارِي يَبْتُ إِلَى بَيْتٍ أَوْ بَيْتٍ لِبَيْتٍ أَيْ هُوَ جَارِي مُلَاصِقًا .  
 وَوَقَعَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ هَذَا قَالَ عَيْدٌ :  
 \* وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا \*  
 وَأَتَيْتُهُ صَبَاحًا وَمَسَاءً وَيَوْمًا وَيَوْمًا، أَيْ كُلُّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ، وَكُلُّ يَوْمٍ . . .

الْبَحْرَةُ : المكان المتسع . (قال) (١) :

٢٣٣ - أَسَالَ الْبِحَارَ فَاتَّخَى لِلْعَقِيقِ (٢) .

وهو جمعُ بَحْرَةٍ، قيل الباء والحاء والراء في أصل الوضع للاتساع والتعظيم على أي وجه تركبت كقولك : بحر، وحَرْبٌ، وَرَحْبٌ، وَحَبْرٌ للعالم الكبير، وريح لأنه سبب اتساع في المعيشة، وبراء لمكان متسع، وقولهم (أخبرته بالخبر صحرة بَحْرَةَ) أي أخبرته بالخبر منكشفاً صريحاً وهو حال عن الخبر.

قوله : « بَيْتٌ إِلَى بَيْتٍ . . . . »

قال المصنّف : التقدير : بَيْتٌ لِي إِلَى بَيْتٍ لَهُ .

ونظيره : كَلَّمْتَهُ فَوَهَ إِلَى فِي أَي مُشَافِهًا .

قوله :

٣٤٥ - ..... وَبَعْضُ الْقَوْمِ ..... (٣)

وقيله يخاطب امرأ القيس :

يَا ذَا الْخَوْفِنَا بَقْتُ لِ أَبِيهِ إِذْ لَانَا وَحِينَا

(١) في ب : « قال الأعشى » والمبتدئ من الأهل وع . وليس الغائل الأعشى وإنما هو أبو دؤاد في وصف البرق وهذا عجزيته .

(٢) صدره :

« أَمَا مَنْ رَأَى لِي رَأْيِي بَرِّقِي شَرِيقِ »

وقد أوردت البيت سابقاً محققاً . انظر ص ٧٠٩ .

(٣) البيت وما يليه من أبيات لعبيد بن الأبرص من قصيدة له من مجزوه الكامل قالها مخاطباً امرأ القيس ومفتخراً عليه

وكان قد هدد قوم عبيد بالانتقام لأبيه حجر - انظر ديوانه ص ١٤١ - ١٤٤ .

... وَتَفَرَّقُوا شَعْرًا وَبَعْرًا أَي مُتَشَرِّبِينَ فِي الْبِلَادِ هَائِجِينَ مِنْ اِشْتَفَرَتْ عَلَيْهِ ضَيْعَتُهُ إِذَا فَشَتْ وَانْتَشَرَتْ . وَبَعْرَ النَّجْمِ هَاجَ بِالْمَطَرِ . قَالَ الْعَجَّاجُ :

\* بَعْرَةَ نَجْمٍ هَاجَ لَيْلًا فَاثَكَدَرَ \*

وَشَدْرًا مَدْرًا مِنْ التَّشَدُّرِ وَهُوَ التَّفَرُّقُ وَالتَّبْدِيرُ ، وَالْمِيمُ فِي مَدَرَ بَدَلَ مِنْ

الْبَاءِ ...

أَزَعَمْتَ أَنْكَ قَدْ قَتَلْتَ سَرَائِنَا كَذِبًا وَوَيْنَا

إِنَّا إِذَا عَضَّ الشُّقَا فُ بِرَأْسِ صَعْدَتِنَا لَوْنَنَا

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا ، وَبَعْرَ حُضِّ الْقَوْمِ .....<sup>(١)</sup>

(الصُّعْدَةُ) : الرُّمَحُ<sup>(٢)</sup> ، (لَوْنًا) : أَي لَوْنِ الثَّقَافِ<sup>(٣)</sup> ، وَ (الْحَقِيقَةُ) : مَا يَحِقُّ عَلِ

الرَّجُلِ حِفْظُهُ كَالْأَهْلِ وَالْوَالِدِ وَالْجَارِ .

قوله : « إِذَا فَشَتْ ... »

يُقَالُ : (فَشَتْ عَلَيْهِ ضَيْعَتُهُ) إِذَا صَارَ بِحَيْثُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ أَمْرٍ أَخَذَ (وَضَيْعَةُ

الرَّجُلِ) : حِرْقَتُهُ وَأَمْرُهُ الَّذِي أَخَذَ فِيهِ<sup>(٤)</sup> .

قوله : « هَاجَ بِالْمَطَرِ ... »

هِيَاجُ النَّجْمِ : تَحْرِكَةُ لِلطَّلُوعِ ، أَوْ الْخُفُوقِ ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْخُفُوقُ .

٣٤٦ - وَ (بَعْرَةَ نَجْمٍ)<sup>(٥)</sup> : أَي هِيَاجُهُ ، وَالْمَعْنَى خُفُوقَ نَجْمٍ . وَالتَّبْدِيرُ : بَدْرُ فُلَانٍ

مَالَهُ : أَهْلَكَهُ ، وَهَلَاكُهُ تَفَرُّقُهُ ، وَمِنَ الْبَدْرِ ، لِأَنَّهُ تَفَرَّقَ فِي الْأَرْضِ .

(١) تمامه : وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَنْفُطُ بَيْنَ يَدَيْنَا

وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : « بَيْنَ يَدَيْنَا » حَيْثُ اسْتَعْمَلَهَا فِي مَكَانٍ لَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا الْأَسْمَاءُ الْمَفْرُودَةُ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ

بِنَاءٌ اسْمًا وَاحِدًا أَي وَسَطًا .

(٢) فِي ب : « الرَّمْحُ الْعَصْبِيُّ » قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : الصُّعْدَةُ : الْقَائِدَةُ ، وَقِيلَ : الْقَائِدَةُ الْمَسْتَوِيَّةُ نَسَبًا كَذَلِكَ لَا يَخْتَلِجُ إِلَى

تَنْقِيفِ . اللِّسَانُ (صَعْدٌ) . (٣) الثَّقَافُ : مَا تَسَوَّى بِهِ الرَّمَاحُ اللِّسَانُ (تَغْفٌ)

(٤) فَشَتْ عَلَيْهِ ضَيْعَتُهُ : كَثُرَتْ . اللِّسَانُ (ضَيْعٌ) وَأَضَاعَ الرَّجُلُ كَثُرَتْ ضَيْعَتُهُ وَفَشَتْ

(٥) إِشَارَةٌ إِلَى اسْتِشْهَادِ الرَّحْمَشِيِّ بِقَوْلِ الْعَجَّاجِ .

... وَخِذْعًا وَمِدْعًا أَيُّ مُنْقَطِعِينَ مُتَشَرِّبِينَ مِنَ الْخِذْعِ وَهُوَ الْقَطْعُ،  
وَمِنْ قَوْلِهِمْ: فَلَانٌ مِدْعًا، أَيُّ كَذَابٌ يُفْشِي الْأَسْرَارَ وَيَنْشُرُهَا، وَحَيْثًا وَيَيْثًا  
مِنْ قَوْلِهِمْ: فَلَانٌ يَسْتَحِيثُ وَيَسْتَيْبِثُ أَيُّ يَسْتَبْحِثُ وَيَسْتَشِيرُ.

\* فصل \* وَفِي خَاَزِ بَاَزِ سَبْعُ لُغَاتٍ، وَلَهُ خَمْسَةُ مَعَانٍ فَاللُّغَاتُ  
خَاَزِ بَاَزِ، وَخَاَزَ بَاَزَ، وَخَاَزَ بَاَزُ، وَخَاَزَ بَاَزُ، وَخَاَزَ بَاءً كَقَاَصِمَاءَ.

قوله: « بدل من الباء ... »

الميم تبدل من الباء لأنها شفويّتان، والدليل عليه قولهم طَمَارٍ وَطَبَارٍ لِلْمَكَانِ  
الْمُرْتَفِعِ، وَمَكَّةَ وَنَكَّةَ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿بِكَلِمَةٍ مَبْرُكَةٍ﴾<sup>(١)</sup>.

قوله: « وَيَيْثًا ... »

(البيت): الاستشارة قال:

١٨١م - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةِ تَبِيثٍ<sup>(٢)</sup>

قوله: « سبع لغات ... »

هي بالكسرتين نحو: (خَاَزِ بَاَزِ) بكسر الزايتين.

ثم بالفتحتين، ثم بكسر الأول وضم الثاني، ثم بفتح الأول وضم الثاني، ثم بضم  
الأول وجر الثاني.

بَعْرَةٌ نَجْمٍ هَاجٍ لَيْلًا قَبْرُ

وترتيبه الثاني والخمسون من أرجوزة للعجاج عدتها ثمانون ومائة شطرٍ ومطلعها:

قَدْ جَبَرَ الَّذِينَ إِلَهُهُ فَجَبَرَ . ديوان العجاج ٤ - ٥٨.

وقد قال الأصمعي في البيت الشاهد: أظنُّ هذا البيت مصنوعاً، أظنُّ ناساً وضعوه يتمنون به فأسقط هذا البيت.  
انظر ديوان العجاج / رواية الأصمعي ص ٢٠ والشاهد فيه قوله (بَعْرَةٌ نَجْمٍ) وهو من قوله: «بَعْرُ النُّجْمِ بُغُورَاهُ  
إذا سقط، وقولهم تفرقوا شَعْرٌ بَعْرٌ بفتح أولهما.

(١) سورة آل عمران آية ٩٦.

(٢) قد سبق تحقيقه. انظر ص ٦٠٨ و (تَبِيثٌ) من باث التراب يَيْثًا واستنبأه: استخرجه وكذلك حاثٍ وَمِنْ الرِّكْبِ

المبي على فتح الجزأين حَوَثٌ بَوَثٌ وعلى الكسر حاثٍ باثٍ - انظر اللسان (بوث وبيت) والمشهور في قافية القصيدة



... وَخِرْيَازِ كَقِرْطَاسٍ ..

وَالْمَعَانِي : ضَرَبَ مِنَ الْعُشْبِ قَالَ :

\* وَالْحَارِزُ بَارِزُ السِّنِّمِ الْمَجُودَا \*

وَدُبَابٌ يَكُونُ فِي الْعُشْبِ . قَالَ :

\* وَجَنَّ الْحَارِزُ بَارِزَ بِهِ جُنُونًا \*

قوله : « كقاصعاء ..... »

إحدى حجرتي الفأرة، يقال للأخرى نافقاء<sup>(١)</sup>.

قوله : « كَقِرْطَاسٍ ..... »

أنشد فيه :

٣٤٧ - ..... وَرَمَتْ لَهَا زِمَّهَا مِنَ الْخِرْيَازِ<sup>(٢)</sup>

قوله :

٣٤٨ - ..... السِّنِّمِ .....<sup>(٣)</sup>

التي منها هذا البيت التاء المثناة وليست المثناة كما جاء في الخزانة ٣ : ٥٣ وسيبويه ٣ : ٦٠ ، وابن يعيش ٢ : ١٠١ ، ١٠٢ ، وقد نبه البغدادي على هذه الرواية قائلًا : وروى بعضهم : (تبيت) بلمثثة وقال : العرب تقول بُتت بالشيء بوقًا وبته بيتًا . إذا استخرجه . أراد امرأة تعينه على استخراج الذهب من تراب المعدن . وهذا غفلة عما قبله وما بعده أ . هـ . الخزانة ٣ : ٥٥ ولعل الجندي هنا قد تابع من غفل عن روايته بالثاء فرواه بالثاء .

(١) سيبويه ٣ : ٣٠٠ .

(٢) صدره : مَثَلُ الْكِلَابِ يَهْرُجُ عِنْدَ ذِرَابِهَا .

والبيت من الكامل لم ينسب سيبويه في الكتاب ٣ : ٢٩٩ - ٣٠٠ ، ولا ابن منظور في اللسان (خوز وخزير) قال : والدرباب جمع ذرب وللهازم : جمع لُزْمِيَّة ، وهي لحمة في أصل الحنك ، شبههم بالكلاب النابحة عند الدروب . ابن الأعرابي : خاريز بآز : ورم ، قال أبو علي : أما تسميتهم الورم في الحلق خاريز فإنما ذلك لأن الحلق طريق مجرى الصوت - اللسان (خوز) والشاهد فيه قوله : (الخزيز) حيث أمره وجعله بمنزلة السربال .

(٣) البيت الذي منه هذه الكلمة هو :

والخاريز بآز السِّنِّمِ الْمَجُودَا      يَحْتَبُ يَذْهَبُ خَلْفَهُ مَشْهُودَا

ذكره ابن منظور تحت مادة (خوز) وقال : الخاريز بآز : ذباب يكون في الروض ويهل نبت . وأنشد أبو نصر نخعيه لفرقة :

وَصَوْتُ الذُّبَابِ . وَدَاءٌ فِي اللَّهَازِمِ قَالَ :  
 \* يَا خَازِ بَازٍ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا \*  
 وَالسَّنَوْرُ .

يُقَالُ : نَبَتْ سَنِيمٌ : أَي مُرْتَفِعٌ ، وَمِنَ السَّنَامِ ، وَالْمَجُودُ : الَّذِي أَصَابَهُ الْجَوْدُ وَهُوَ  
 الْمَطَرُ .

قوله :

٣٤٩ - يَا خَازِ بَازٍ .....<sup>(١)</sup>

وبعده : إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ لِأَزْمَا .

فإن قلت : ما علة بناء (الخازِ بازٍ)؟ قلت : علة بنائه مُشكلة ، لأنه لا يخلو من أن  
 يقدر مفردا أو مركبا .

ففي الأول يمتنع تقدير علة توجب البناء . وفي الثاني لا علة للبناء إلا واو العطف  
 على طريقة (خسة عشر) ، والأصل : (خازُ وبازُ) مُرجا وصيرا واحداً ، ولا دليل على  
 تقدير هذه العلة ، إذ ليس قياسه خازُ وبازُ بخلاف (خسة عشر) إذ قياسه خمسة وعشرة  
 فإن صحَّ هذا التقدير في (خازِ بازٍ) مع أن قياسه ليس كذلك ، فليصحَّ هذا التقدير  
 في نحو : (معدِ يكرب) ، مع أن قياسه ليس كذلك لأنَّ مسأه واحد ، والعطف يقتضي  
 اثنين ، ولم يقل أحدٌ بصحة هذا التقدير في نحو : (معدِ يكرب) ، فيلزم أن يكون (خازِ

أرعيثها أكرم عود عودا

والخازِ بازِ السَّيْمِ . . . . . (البيت)

وعامر ومسعود : هما راعيان . أ . هـ والشاهد فيه أن معنى الخازِ بازٍ ضرب من العشب في هذا البيت والبيت من  
 الرجز .

(١) صدره : يا خازِ بازٍ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا

وقد نسب ابن يعيش هذا الرجز في شرحه ٤ : ١٢٢ إلى الراجز العدوي في حين لم ينسبه ابن منظور في اللسان  
 (خوز) قال : والخازِ بازٍ قرحة تأخذ في الحلق . وموضع الشاهد فيه قوله (يا خازِ بازٍ) وبنائه على الكسر لأنه متضمن  
 لمعنى الكناية عن الداء .

\* فصل \* أَفْعَلُ هَذَا بَادِي بَدِي، وَبَادِي بَدَا. أَصْلُهُ بَادِيَةٌ  
بَدِيٌّ . .

بَابٍ مثله في عدم صحة ما ذكرنا من التقدير فيه، لكننا نقول في (خازِ بَابٍ) قصدوا في الأصل عطف أحد الاسمين على الآخر، وهذا القصد منهم إنما علم بإثباتهم البناء فيه، ولم يقصدوا العطف في نحو (معد يكرب) بدليل كونه معرباً عندهم، فإذا كانت قواعد معلومة تقتضي أحكاماً مختلفة وقد وردت أحكام مختلفة في الفاظ يجوز أن يُقَدَّر في كل واحد منها ما يجري على القواعد المعلومة، لزم تقدير ذلك فيه لثلا يلزم إبطال ما عُلِمَ صحته .

و (بَادِي بَدَا)<sup>(١)</sup>، و(أيدي سبأ)<sup>(٢)</sup>، بما لم يتضمَّن ثانيه معنى حرف فهو معرب، والأول مبني (كمعد يكرب)، وعلّة البناء فيهما أيضاً مشكلة، لأن (بَادِي بَدَا) في الأصل معرب لم يُظَرَّأ عليه إلا التخفيف، والتخفيف لا يوجب إلا بناء وكذا الكلام في أيدي سبأ .

وجه حكمهم بالبناء فيها أن في كلٍّ منهما صورة التركيب وقد رأوا إسكان الأول في موضع النصب فظنُّوا أن الأول من كلٍّ منهما مبني، ثم لما رأوا كثرة استعمال (أيدي سبأ) في التفرُّق الكثير، حتى صار قولهم (أيدي سبأ) يفهم منه التفرُّق من غير نظر إلى معنى الأيدي، ومعنى سبأ على التفصيل، فصارا بمنزلة مُعَدِّ يَكْرِب في دلالتها

(١) البَدْيَةُ والبَدِيَّةُ : الأول ، ومنه قولهم : أَفْعَلْتُ بَادِي بَدَا على فعل وبَادِي بَدِي : على فَعِيل أي لول شيء - اللسان (بدا) وأما بدا فيقولون همز من بدا الشيء يبدو بَدَا ويَبْدُو وَيَبْدُوا وَيَبْدَاءُ وَيَبْدَاءُ وهذا الأخير من سيويه : طهر - انظر اللسان (بدا) . قال سيويه في الكتاب ٣ : ٣٠٤ : هـ وأما قوله : كان ذلك بَدِي بَدَا ، فإنهم جعلوه بمنزلة - حصة عشر ، ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يُسْتَكْرَأُ أن تصيغها ولكن لم أسمعه من العرب . ومن العرب من يقول : بَدَا بَدِي .  
(٢) قال سيويه في الكتاب ٣ : ٣٠٤ : «وأما (أيدي سبأ) وقالي فلا ، وبَدَا بَدَا) فإنها هي بمنزلة حصة عشر تقول (جاموا أيدي سبأ) . ومن العرب من يجعله مضافاً فيقول سبأ - قال الشاعر وهو ذو الرمة  
فيا لك من دارٍ حَسُلٍ أَهْلُهَا      أيدي سبأ بشئني وطال احتيئنا  
فَيَنْتَوْنُ ويجعله مضافاً كمُعَدِّ يَكْرِب .

على مدلولهما من غير نظر إلى تفصيل اللفظين فأجريت مجرى معدٍ يَكْرِبُ في بناء الأول .  
وحكم (بادي بدا) في هذه العلة حكم (أَيْدِي سَبَا) <sup>(١)</sup> غير أن ذلك للتفرُّق، وهذا  
للأولى .

فلو قلت : إن الأول من كلٍّ منها معرب على أصله منصوب على الحال، إلا أنهم  
سَكَنُوا الياء بعد التخفيف في (بَادِي بَدَا) وكذا سَكَنُوا ياء (أَيْدِي سَبَا) لأنها كَثُرَا في  
استعمالهم ، فصارا كالأمثال في عدم قبولهما للتغيير كما في قولهم :  
أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا <sup>(٢)</sup>

بإسكان الياء في موضع النصب لكان أقرب إلى الصواب .  
قوله : « ومعناه مبتدأ . . . »  
أي أفعل هذا مبتدأ قبل كل شيء .

(١) سَبَا : اسم رجل يجمع عامة قبائل اليمن ، وهو سَبَأُ بْنُ يَشْجَبِ بْنِ يَثْرُبَ بْنِ قحطان ، يُصْرَفُ ولا يَصْرَفُ ، ويمدُّ  
ولا يمدُّ ، وقيل اسم بلدة كانت تسكنها بليقيس - اللسان (سبا) . وأما الهمة فقال فيها ابن يعيش في شرحه ٤  
: ١٢٣ : (وسبا) أصله الهمة ، وإنما ترك الهمة تخفيفاً لطول الاسم وكثرة الاستعمال مع ثقل الهمة . في حين  
تحدّث ابن منظور عن تخفيفه قائلاً : وقالوا تفرَّقوا أيدي سبا ، وأيادي سبا ، فبنوه ، وليس بتخفيف عن سبا لأن  
صورة تخفيفه ليست على ذلك ، وإنما هو بدل لكثرتة في كلامهم ، وقال أيضاً : وضربت العرب بهم المثل في  
الفرقة أي أيادي سبا ، لأنه لما أذهب الله عنهم جنتهم وغرّق مكانهم تبدّوا في البلاد ، اللسان : (سبا) ، وقال  
ابن يعيش : والمراد بالأيدي الأبناء والأسرة لا نفس الجارحة ، لأن التفرُّق بهم وقع واستعير اسم الأيدي لأهم  
في التفرُّق والبطش بهم بمنزلة الأيدي فاعرفه .

بينما نقل صاحب اللسان عن صاحب التهذيب أن اليد الطريق وقولهم : أيدي سبا ، أي متفرقين ، شبهوا بأهل  
سبا لما مرَّقهم الله في الأرض كلُّ مُرَّقٍ ، فآخذ كل طائفة منهم طريقاً على حده .  
انظر اللسان (سبا) وابن يعيش ٤ : ١٢٤ ، والميداني ١ : ٢٧٥ .

(٢) جمع الأمثال ٢ : ١٩ .

... وبَادِي بَدَاءٍ مُخَفَّفٍ بِطَرَحِ الْهَمْزَةِ وَالْإِسْكَانِ وَانْتِصَابُهُ عَلَى الْحَالِ ، وَمَعْنَاهُ : مُبْتَدَأًا بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مَهْمُوزًا ، وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ : أَمَا بَادِيءَ بَدْيٍ فَإِنِّي أَخُذُ اللَّهَ .

\* فصل \* وَيُقَالُ : ذَهَبُوا أَيَدِي سَبَاً وَأَيَادِي سَبَاً أَي : مِثْلَ أَيَدِي سَبَاً بِنِ يَشْجُبُ فِي تَفْرِقِهِمْ وَتَبَدُّدِهِمْ فِي الْبِلَادِ حِينَ أُرْسِلَ عَلَيْهِمْ سَيْلُ الْعَرَمِ ، وَالْأَيَدِي كِنَايَةٌ عَنِ الْأَبْنَاءِ وَالْأَسْرَةِ ، لِأَنَّهُمْ فِي التَّقْوَى وَالْبَطْشِ بِهِمْ بِمَنْزِلَةِ الْأَيَدِي .

قوله : « أما باديء بديء ... »

قيل : إِنْ كَانَ مَرْوِيًّا بِالْهَمْزَةِ بِيَزْنَةٍ بَدْعٍ فَهُوَ نَظِيرٌ لِقَوْلِهِ وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مَهْمُوزًا ، كَمَا اسْتَعْمَلَهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ<sup>(١)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، وَإِنْ رُوِيَ بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ ، أَعْنِي بِوزنِ عَمٍ وَشَجٍ ، كَانَ أَصْلُهُ بَدْيِيءٌ عَلَى زِنَةِ فَعِيلٍ مُخَفَّفٍ بِطَرَحِ الْهَمْزَةِ فَبَقِيَ بَدْيِي عَلَى وَزْنِ فَعِيءٍ نَحْوِ عَمِيٍّ وَشَجِيٍّ مُسَكَّنٍ الْيَاءِ فَفَعِلٌ بِهِ مَا فَعِلَ بِهَا مِنْ حَذْفِ الْيَاءِ عِنْدَ دُخُولِ التَّنْوِينِ .

قوله : « أي مثل أيدي سبأ »

وَجِبَ إِضْمَارُ (مِثْلُ) ،<sup>(٢)</sup> لِأَنَّ (أَيَدِي سَبَاً) وَقَعَ حَالًا عَنِ الضَّمِيرِ فِي (ذَهَبُوا) وَهُوَ مَعْرُوفٌ ، لِأَنَّ إِضَافَتَهُ حَقِيقِيَّةً ، وَمِنْ حَقِّ الْحَالِ أَنَّ تَكُونَ نَكْرَةً وَالتَّقْدِيرُ : ذَهَبُوا مُتَفَرِّقِينَ فَمَنْ جَعَلَ (سَبَاً) اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ مَنَعَهُ الصَّرْفَ ، وَمَنْ جَعَلَهُ اسْمًا لِلْحَيِّ أَوْ الْآبِ الْكَبِيرِ صَرَفَهُ .

(١) أي استعمله بقوله : « أما باديء بديء فإنني أخذ الله انظر ابن جني ١٢٣ : ٤ »

(٢) أي ان (مثل) تصرّف في قولهم : ذهبوا أيدي سبأ ، وأيدي سبأ أي مثل أيدي سبأ

**\* فصل \* في مَعْدِ يَكْرِبٍ لُغَتَانِ : إِحْدَاهُمَا : التَّرْكِيبُ وَمَنْعُ الصَّرْفِ ، وَالثَّانِيَةُ الإِضَافَةُ . فَإِذَا أُضِيفَ جَزَاءٌ فِي المُضَافِ إِلَيْهِ الصَّرْفُ وَتَرَكُّهُ . تَقُولُ : هَذَا مَعْدِ يَكْرِبٍ وَمَعْدِ يَكْرِبٍ . . . .**

قوله : « في معد يكرِب ... »

إنما توصل الياء في (معد يَكْرِب) إذا أريد التركيب، ليدل الوصل على الاتصال، وعلى لغة الإضافة يكتب بالفضل ليدل الفصل على الانفصال من حيث الظاهر، لأن الإضافة في الجملة تقتضي المغايرة، كـ (غلام زيد)، وإن لم ترد المغايرة هنا. واللغة الفصيحة : هي إعراب الثاني وجعل الأولى معه كالجزم فيكون غير منصرف للتركيب والعلمية.

فإن قلت : فما الفرق بينه وبين (عبدالله) و(بَرَقَ نَحْرُهُ) من الأعلام قد أبقوهما على ما كانا عليه قبل العلمية، ولم يَصْنَعُوا مثل ذلك في معد يَكْرِب؟ قلت : كان لهما حكم قبل النقل إلى العلمية، (فبقي كل واحد منهما)<sup>(١)</sup> بعد العلمية على حكمه، (ومعد يكرِب) لم يكن<sup>(٢)</sup> له حكم قبل النقل، فلا بد من أن يثبت له حكم الآن وهو كالمفردات من حيث أن مدلوله مفرد كمدلول المفرد فأجري مجرى نحو (إبراهيم) من المفردات في امتناع صرفه لتحقق السببين فيه، فظهر بما ذكرنا أن التشبيه في هذه اللغة معنوي، بخلاف اللغة الثانية فالتشبيه فيها لفظي، لأنهم أضافوا الأول إلى الثاني لشبه المضاف والمضاف إليه من جهة أنها اسان ذكر أحدهما عقيب الآخر. وهذا تشبيه لفظي، واعتبار التشبيه المعنوي أقوى من التشبيه اللفظي، ولأنهم بقوا ياء (معدِي) ساكناً في النصب، فقالوا: (رأيتُ مَعْدِ يَكْرِبٍ) ، فلو كان جارياً مجرى المضاف على الحقيقة لوجب انتصابه كما وجب انتصاب المضاف في نحو: ﴿أَجِيبُوا﴾

(١) في ب : « فبقي كل منهما » والثبت من الأصل وع .

(٢) في الأصل وع : « ولم يكن » والثبت من ب .

دَاعَىٰ إِلَيْهِ ﴿١٠﴾ فلما أوجبوا الإسكان في النصب دَلَّ على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الإضافة .

ثم أصحاب هذه اللغة الثانية على فرقتين<sup>(١)</sup> :

ففرقة منعوا صرف الثاني بالنظر إلى التركيب الصوري، كما اعتبروا التركيب الصوري في إسكان الياء من (مَعْدٍ يَكْرِبُ)، وهذا وجه ثالث لضعف هذه اللغة .  
وفرقة أخرى صرفوه، وهو القياس، إذ التركيب الإضافي غير مُلْتَفَتٍ إليه في منع الانصراف .

فإن قلت : لِمَ يُضَفُّ الشطر الأول إلى الثاني في نحو خَمْسَةَ عَشَرَ، كما أضيف هو إليه في نحو معددي كرب<sup>(٢)</sup>؟ قلت : لما في تجويز الإضافة في نحو (خَمْسَةَ عَشَرَ) من جعل اللفظ على خلاف المعنى، لأنَّ الاسمين في معد يكرب<sup>(٣)</sup> قد اجتمعا في دلالة واحدة، بخلاف (خَمْسَةَ عَشَرَ)، فهما على ما كانا عليه من الداليتين، إذ الخمسة تدل على ما دلت عليه قبل التركيب وكذلك عشرة، وإنما القصد بتركيبهما اقتران مدلوليهما، فلمَّا كان كذلك، وجب أن يكون حكمهما مخالفاً لحكم اسمين اشتركا في دلالة واحدة، وهذا تفسير ما قالوا من أنه بُنِيَ لتقدير معنى حرف العطف فيه، وذلك أن العطف لا يتصوَّر في معد يكرب، لأنَّ شيئاً واحداً لا يعطف على نفسه، وإنما العطف أبداً يكون بين الشيتين .

(١) سورة الأحقاف آية ٣١ .

(٢) هذا توضيح من الشارح لقول الزهشري في الفصل : فصل : (في معد يكرب لغتان إحداهما التركيب ومع الصرف، والثانية الإضافة، فإذا أضيف جاز في المضاف إليه الصرف وتركه نقول هذا معد يكرب ومعد يكرب ومعد يكرب .

(٣) في ب و ع : «معد يكرب» والثبت من الأصل .

(٤) في ب : «معددي كرب» والثبت من الأصل و ع .

... وَكَذَلِكَ قَالِيَقْلًا، وَحَضْرَمَوْتُ، وَيَعْلَبُكَ وَنَظَائِرُهَا.

قوله : « وَكَذَلِكَ قَالِيَقْلًا »

أنشد المبرد<sup>(١)</sup> :

٣٥٠ - سِيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرَّأْسِ وَإِقْعًا بِقَالِيَقْلًا أَوْ مِنْ وَدَاءِ دَبِيلٍ<sup>(٢)</sup>  
والإشارة بقوله : (وكذلك) إلى (معد يكرب) ، أي كما أن في (معد يكرب) جعل  
الاسمين شيئاً واحداً ، والإضافة مع عدم ترك الصرف في الشطر الثاني وتركه كذلك  
في قَالِيَقْلًا، وَحَضْرَمَوْتُ، وَيَعْلَبُكَ يقال: هذا بَعْلَبُكَ بالكاف المرفوعة، وَيَعْلَبُكَ  
بجرها، وَيَعْلَبُكَ بفتحها .

(١) انظر إنشاد المبرد في المتضنب ٤ : ٢٤ وروايته هناك : أَقْتَمُ الرَّيْشِ وَإِقْعًا بِقَالِي قَلَا . . . انظر سيبويه ٣ : ٣٠٥  
واللسان (قلا ودبل وقيم).

(٢) البيت من الطويل ، وأقتم الرأس : أغبره ، وأراد به النسر ، «وقالي قلاه بلد بأرمينية ودبيل : رمل بين اليمامة  
واليمن - انظر معجم البلدان ولسان العرب (قلا ودبل) وما روى المحققون في مناسبة هذا البيت ومعناه : وما  
حدّث الأصمعي أن هذا الشاعر كان عليه دين لرجل من مجصب ، فلما حان قضاءه فرّ وترك رقعة مكتوباً فيها  
هذا البيت ، وبيت قبله هو :

إِذَا حَانَ دَيْنُ الْيَحْضَبِيِّ فَقُلْ لَهُ تَزَوَّدْ بِزَادٍ وَاسْتَعِنْ بِدَبِيلٍ

قال الأصمعي : فأخبرني من رآه بقالي قلا مصلوباً وعليه نسر أقتم الريش . انظر حاشية المتضنب ٤ : ٢٤  
وحاشية سيبويه ٣ : ٣٠٥ . والشاهد في البيت (قاليقلا) وهو عند سيبويه جار مجرى حضرموت فهو مركب  
مرجعي . سيبويه ٣ : ٣٠٥ .

وعند المبرد هو بمنزلة اسم واحد - المتضنب ٤ : ٢٤ .

وعند الزمخشري هو جار مجرى معد يكرب فهو من أخواته - المفصل ص ١٧٩ .



## ٧ - \* الكنايات \*

وهي كَمْ وَكَذًا وَكَيْتَ وَذَيْتَ ، فَكَمْ وَكَذَا كِنَايَتَانِ عَنِ الْعَدَدِ عَلَى سَبِيلِ  
الإبهام ، وَكَيْتَ وَذَيْتَ كِنَايَتَانِ عَنِ الْحَدِيثِ وَالْخَبَرِ كَمَا كُنِيَ بِفُلَانٍ وَهِنَ ،  
عَنِ الْأَعْلَامِ وَالْأَجْنَاسِ ، تَقُولُ : كَمْ مَالُكَ ؟ وَكَمْ رَجُلٌ عِنْدِي ، وَلَهُ كَذًا  
وَكَذَا دِرْهَمًا ، وَكَانَ مِنَ الْقِصَّةِ كَيْتَ وَكَيْتَ ، وَذَيْتَ وَذَيْتَ .

\* فصل \* وَكَمْ عَلَى وَجْهَيْنِ : اسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَخَبَرِيَّةٌ ،  
فَالِاسْتِفْهَامِيَّةُ تَنْصِبُ مُبَيِّنًا مُفْرَدًا كَمُمَيِّزٍ أَحَدَ عَشَرَ ، تَقُولُ : كَمْ رَجُلًا  
عِنْدَكَ ، كَمَا تَقُولُ : أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا . وَالْخَبَرِيَّةُ تُجْرَهُ مُفْرَدًا أَوْ مُجْمُوعًا كَمُمَيِّزِ  
الثَّلَاثَةِ وَالْمِائَةِ تَقُولُ : كَمْ رَجُلٍ عِنْدِي ، وَكَمْ رِجَالٍ ، كَمَا تَقُولُ : ثَلَاثَةٌ  
أَثْوَابٍ وَمِائَةٌ ثَوْبٍ .

قوله : « هي كَمْ وَكَذَا وَكَيْتَ وَذَيْتَ »

بناءً (كَمْ) الاستفهامية لتضمها معنى حرف الاستفهام .

وبناء (كَمْ) الخبرية لشبهها بأختها لفظاً وأصل معنى ، وهو كونها كناية عن العدد ،  
ولأنها نقيضة رُبِّ ، وَمُحْمَلُ النقيض على النقيض .

وبناء (كذًا) لشبهها بكم (في معناها) (١) ، أو لأنها كاف التشبيه دخلت على (ذا)  
واستعملت كناية ، فبقيت على أصلها في البناء .

وبناء (كَيْتَ) و (ذَيْتَ) لما سيجيء ذكره .

قوله : « وكَمْ عَلَى وَجْهَيْنِ »

(كَمْ) : اسم غير متمكن موضوع للكناية عن الأعداد وهي للكثرة ، نحيء على

الوجهين المذكورين .

(١) في ب : هـ في أصل معناها ، واللبت من الأصل و ع

فلا استفهامية تنصبُ مُميّزها مفردا نحو كم رجلاً عندك؟ والمعنى: عشرون رجلاً عندك أم ثلاثون؟ فلما تضمّنت معنى الكثرة واحتاجوا إلى الفصل بينها وبين الخبرية، وهي تخر على ما سيجيء ذكرها نصبوا مميّزها، كما نصبوا مُميّز (عشرين)، وآثروا النكرة المفردة لأنّ المميز المنصوب لم يجيء في شيء من الأعداد مجموعاً، ألا تراك لا تقول: (أحدَ عشرَ دنانير) ولا (عشرون دنانير)، وقد غلب الأفراد في المميز حتى جاز فيها ليس بعددٍ نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾<sup>(١)</sup> أي أنفساً، والسرُّ في إجرائها مجرى (عشرين) أنهم قدّروا فيها التنوين لأنها اسم (والأسماء تستحقه في الأصل)<sup>(٢)</sup> فقُرِّبَتْ (كَمْ) لما فيها من تقدير التنوين من قولهم: (هُنَّ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ) لأنهم نصبوا بِحَوَاجٍ كما ينصبون بها فيه (التنوين)<sup>(٣)</sup>.

وجه التقريب أن تنوين حَوَاجٍ سقط لمناسبته غير المتمكّن، وهو الفعل، كما أن تنوين (كَمْ) إنما سقط لمناسبتها غير المتمكّن وهو الحرف، لأنها متضمّنة لمعنى همزة الاستفهام، فلما قُدِّرَ في (كَمْ) التنوين وهي للاستفهام عن العدد صارت بمنزلة (عشرين) من حيث إن عشرين للعدد وفيه النون التي هي بمنزلة التنوين. وقوله في الكتاب: « كَمَمِيّزٍ أَحَدَ عَشَرَ » خصَّ هذا العدد لأنه أول العدد الذي يقع بميزه منصوباً، كذا نقل عن المصنف.

وقال بعض المحققين إنها كان مميّز (كَمْ) الاستفهامية منصوباً مفرداً لأنها لمطلق العدد من غير نظر لكثرة وقلة، فُجِعِلَ له مُميّز مطابق للعدد المتوسط وهو أحدَ عشرَ. والخبرية تُبيّنُ بالإضافة إلى المفرد أو إلى المجموع، فإذا قلت: كم رجلٍ عندي، فكانت قلت: كثير من الرجال عندي. والإضافة إلى الواحد قياس، لأنه عدد كثير،

(١) سورة النساء آية ٤.

(٢) في ب: « والأسماء تستحقه » والمثبت من الأصل وع وَجِيءَ بالضمير في تسجّقه التنوين.

(٣) في ب وع: « تنوين » والمثبت من الأصل.

\* فصل \* وَتَقَعُ فِي وَجْهَيْهَا مُبْتَدَأَةٌ وَمَفْعُولَةٌ وَمُضَافًا إِلَيْهَا،  
تَقُولُ: كَمْ دِرْهَمًا عِنْدَكَ؟ وَكَمْ غُلَامٍ لَكَ!، عَلَى تَقْدِيرٍ: أَيُّ عَدَدٍ مِنَ  
الدَّرَاهِمِ حَاصِلٌ عِنْدَكَ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْغُلَمَانِ كَاتِنٌ لَكَ، وَتَقُولُ: كَمْ مِنْهُمْ  
شَاهِدٌ عَلَى فُلَانٍ وَكَمْ غُلَامًا لَكَ ذَاهِبٌ، تُجْعَلُ لَكَ صِفَةً لِلْغُلَامِ، وَذَاهِبًا  
خَبْرًا لِكَمْ . . .

فهو كمائة ثوب وغير ذلك من الأعداد إذا جاوزت العشرة، لأن التبيين في جميع ذلك  
بالمفرد وإن لم يكن فيه إضافة.

أما الإضافة إلى الجمع فلأنها لما بُيِّنَتْ بالإضافة أشبهت باب عشرة، فقيل: كم  
رجالٍ، كما يُقَالُ: ثلاثة أنواب .

وقيل: (كم رجلٍ أكثر من كم رجالٍ)، لأن أدنى ما يُضَافُ إلى المميز المفرد مائة،  
وأدنى ما يُضَافُ إلى المميز المجموع ثلاثة.

فإن قلت: فلم خصصوا التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالإضافة بالخبر؟  
قلت: الخبر لا يكون إلا للكثرة، فتحمل الخبرية على المائة والألف، فتسلُّكُ طريقتها  
في الجُرِّ بإضافة والاستفهام غير مختصٌّ لا بالقلَّة ولا بالكثرة، إذ لا تتحقَّق عند  
المستفهم كثرة العدد المستفهم عنه أو قلته، بل الأمران جائزان، وإلا لما استفهم،  
فتحمل الاستفهامية على الرتبة الوسطى من الأعداد وهي من أحد عشر إلى تسعة  
وتسعين .

قوله: « وتقع في وجهيها . . . »

فكم في المثال الأول<sup>(١)</sup>: استفهامية مبتدأة، و(عندك): خبرها.

وفي المثال الثاني<sup>(٢)</sup>: خبرية مبتدأة، و(لك): خبرها، والتقدير: فيها ما ذكر في

المثنى<sup>(٣)</sup>.

(١) المثال الأول قوله: « كم درهما عندك؟ » . (٢) والمثال الثاني قوله: « كم غلام لك » .

(٣) ما ذكره في المثنى هو: (على تقدير: أي عدد من الدراهم حاصل عندك؟ وكثير من الغلمان كثر لك ) .

... وَتَقُولُ فِي الْمَفْعُولِيَّةِ: كَمْ رَجُلًا رَأَيْتُ؟ وَكَمْ غَلَامٍ مَلَكَتْ وَبِكُمْ  
 رَجُلٍ مَرَرْتُ، وَعَلَى كَمْ جَذَعًا بَنِي بَيْتِكَ؟ .  
 ... وَفِي الْإِضَافَةِ: رِزْقُ كَمْ رَجُلًا، وَكَمْ رَجُلٍ أَطْلَقْتَ. وَأَنْفَسَ كَمْ  
 رَجُلٍ أَنْقَذْتَ، وَبِكُمْ رَجُلٍ مَرَرْتُ ...

وفي الثالث<sup>(١)</sup>: خبرية، و(منهم): صفتها، و(شاهد): خبرها، و(على فلان):  
 صلة (شاهد).

وفي الرابع<sup>(٢)</sup>: استفهامية مبتدأة، و(لك): صفة لمميزها، وهو (غلاما)،  
 و(ذاهب) خبرها، ولو قدّمت (ذاهب) على لك يكون (ذاهب) صفة لـ (كَمْ) و  
 (لك) خبرها، ولك أن تجعل (لَكَ) في هذه الصورة أيضاً صفة، و(ذاهب) خبرها،  
 إلا أن الأول أحسن، لِمَا فِي الثَّانِي مِنْ وَقُوعِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ.

قوله: «وتقول في المفعولية»

(كَمْ) في النظير الأول والرابع<sup>(٣)</sup> استفهامية، وفي الثاني والثالث<sup>(٤)</sup> خبرية، وفي  
 الأوَّلَيْنِ مفعولة بلا واسطة، وفي الأخيرَيْنِ بواسطة حرفي الجرِّ، والتقدير أيّ عددٍ من  
 الرجال رأيت؟، وكثيراً من الغلمان ملكت، وكثيراً من الرجال حاورت، وأي عدد من  
 الجذوع استدعى بيتك؟.

قوله: «رِزْقُ»<sup>(٥)</sup>.

هو منصوب بـ (أطلقت)، و(كم) في الأول استفهامية، والتقدير: رزق أي عددٍ

(١) والمثال الثالث: وكم منهم شاهد على فلان.

(٢) والمثال الرابع: وكم غلاماً لك ذاهب .

(٣) النظير الأول والرابع هو ما مثل به في قوله: «كَمْ رَجُلًا رَأَيْتُ؟ وَعَلَى كَمْ جَذَعًا بَنِي بَيْتِكَ؟».

(٤) وأما الثاني والثالث فهو قوله: «وَكَمْ غَلَامٍ مَلَكَتْ، وَبِكُمْ رَجُلٍ مَرَرْتُ» وأما ترتيب الأمثلة كما جاءت عنده  
 تصاعدياً فهي: «كَمْ رَجُلًا رَأَيْتُ؟ وَكَمْ غَلَامٍ مَلَكَتْ؟ وَبِكُمْ رَجُلٍ مَرَرْتُ؟ وَعَلَى كَمْ جَذَعًا بَنِي بَيْتِكَ؟ وَعَلَيْهِ  
 بِيحِي» قول الشارح وفي الأخيرين بواسطة حرفي الجرِّ.

(٥) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: «وفي الإضافة: رِزْقُ كَمْ رَجُلًا؟ وَكَمْ رَجُلٍ أَطْلَقْتَ».

**\* فصل \*** وَقَدْ يُحَذَفُ الْمَمِيَزُ فَيُقَالُ : كَمْ مَالِكٌ ؟ أَيْ : كَمْ دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا مَالِكٌ ؟ ، وَكَمْ غِلْمَانُكَ ؟ ، أَيْ كَمْ نَفْسًا غِلْمَانُكَ ، وَكَمْ دِرْهَمُكَ ؟ أَيْ كَمْ دَانِقًا دِرْهَمُكَ ؟ وَكَمْ عَبْدُ اللَّهِ مَاكِثٌ ، أَيْ كَمْ يَوْمًا ، أَوْ شَهْرًا ، وَكَذَلِكَ كَمْ سِرْتٌ ؟ ، وَكَمْ جَاءَكَ فُلَانٌ ؟ أَيْ كَمْ فَرَسَخًا ، وَكَمْ مَرَّةً أَوْ كَمْ فَرَسَخٍ وَكَمْ مَرَّةً . . .

**\* فصل \*** وَتُمَيِّزُ الِاسْتِفْهَامِيَّةُ مُفْرَدًا لَا غَيْرُ ، وَقَوْلُهُمْ : كَمْ لَكَ غِلْمَانًا الْمَمِيَزُ فِيهِ مَحْذُوفٌ ، وَالْغِلْمَانُ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ ، بِهَا فِي الظَّرْفِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَالْمَعْنَى كَمْ نَفْسًا لَكَ غِلْمَانًا .

من الرجال أطلقت؟ . وفي الثانية خبرية أي: رزق كثير من الرجال أطلقت، فإن قلت: لم لم تحيء (كم) فاعلة؟ قلت: لامتناع تقدم الفعل عليها. أما الاستفهامية فلأن للاستفهام صدر الكلام وأما الخبرية فإنها محمولة على (رب) في أخذها صدر الكلام لأنها نقيضتها من حيث إنها للتقليل وهذه للتكثير، وهمل النقيض على النقيض سائغ.

قوله : « وَكَمْ دِرْهَمُكَ . . . »

حُذِفَ الْمَفْسَرُ هُنَا لِذِلَالَةِ الْحَالِ ، وَحُذِفَ الْمَفْسَرُ إِذَا دَلَّ الْحَالُ عَلَيْهِ كَثِيرًا ، وَالتَّقْدِيرُ : كَمْ دَانِقًا دِرْهَمُكَ ؟ ، فـ (دَانِقًا)<sup>(١)</sup> مُفْسَّرٌ (كَمْ) وَقَدْ حُذِفَ لِذِلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّكَ لَمَّا ذَكَرْتَ الدَّرْهَمَ ، عَلِمَ أَنَّكَ تَسْأَلُهُ عَنِ وَزْنِهِ وَأَنَّكَ تَرِيدُ الدَانِقَ وَمَا أَشْبَهَهُ . وَلَوْ قُلْتَ : كَمْ دِرَاهِمِكَ فَالسُّؤَالُ هُنَا عَنِ الْعِدَدِ لِذِلَالَةِ الْحَالِ .

قوله : « وَكَمْ عَبْدُ اللَّهِ مَاكِثٌ »

أَيْ : أَيَّ عِدَدٍ مِنَ الْأَيَّامِ وَالشُّهُورِ هُوَ مَاكِثٌ ؟

(١) الدَانِقُ والدَانِقُ : مِنَ الْأَوْزَانِ وَرَبِيهَا قَبْلَ دَانِقٍ كَمَا قَالُوا لِلدَّرْهَمِ دِرْهَمٌ وَهُوَ سِتْسُ الدَّرْهَمِ ، السُّدَّ (سُدٌّ)

## \* فصل \* وَإِذَا فُصِّلَ بَيْنَ الْخَبْرِيَّةِ وَتَمَيَّزَهَا نُصِبَ كَقَوْلِكَ : كَمْ فِي الدَّارِ رَجُلًا . . .

قوله : « كم سرت ؟ ، وكم جاءك »

كم فيهما منصوب المحل على الظرفية، وهي استفهامية ، أو خبرية، وحذف المميزات في هذه الأمثلة كما ذكرت لدلالة الحال عليها.

قوله : « مفرد »

لما ذكرنا، وتقدير قولك (كم نفساً لك غلماناً) كم نفساً حصلت (لك) <sup>(١)</sup> في حال كونهم غلماناً، ولذا امتنع تقديم (غلماناً) على لك، لأن معنى الفعل لا يعمل في الحال إذا تقدمت، لا يقال: (زَيْدٌ قَائِمٌ فِي الدَّارِ) بنصب (قائماً) على الحال (بها في الدار) <sup>(٢)</sup> من معنى الفعل الذي هو اسْتَقَرَّ.

قوله : « وَإِذَا فُصِّلَ . . . » <sup>(٣)</sup>

اعلم أنه يجوز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها جوازاً حسنّاً نحو: («كَمْ فِي الدَّارِ رَجُلًا») <sup>(٤)</sup>، وإن لم يميز نحو: (عشرون في الدار رجلاً) إلا في ضرورة الشعر كقوله: ٣٥١ - عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً <sup>(٥)</sup>

(١) سقط من الأصل والثبت من ب و ع .

(٢) في ب : « بها في قولك » والثبت من الأصل و ع .

(٣) الفصل بين كم الخبرية وتمييزها مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين . انظر الإنصاف ٣٠٣ .

(٤) في الأصل : « في الدار كم رجلاً » وصوابه المثبت من ب و ع لأنه الموافق لما ورد في متن المفصل بتحقيق النمساني ص ١٨٠ وشرح ابن يعيش ٤ : ١٢٩ .

(٥) البيتان من المقارب استشهد بهما سيبويه في الكتاب ٢ : ٥٨ من غير عزو وشاهدا على الفصل بين الثلاثين والحول بالمرجور ضرورة . كما ذكرهما ثعلب في مجالسه ٢ : ٤٢٤ من غير نسبة وفسر «كميلاً» بكاملًا ثم قال : فرّق بين التفسير وبين ما فسره وهذا يجوز في الشعر لا في الكلام . وقال البغدادي في الخزانة ٣ : ٣٠١ «هما من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل ونقل العيني عن الموعب، أنها للعباس بن مرداس الصحابي والله أعلم . وانظر ما قبل فيها في المتضعب ٣ : ٥٥ والإنصاف ٣٠٨ وابن يعيش ٤ : ٣٠ والعيني على حاشية الخزانة ٤ : ٤٨٩ طبعة بولاق .

قَالَ الْقَطَامِيُّ :

• كَمْ نَأَلِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ •

يُذَكِّرُنِيكَ حَيْنَ الْعُجُولِ وَنَوْحِ الْحَمَامَةِ تَذَعُو هَبِيلاً  
قوله : العُجُولُ من الإبل : الوَالِةُ الَّتِي فَقَدَتْ وَلَدَهَا ، والفرق أن (كَمْ) مُنَعَتْ  
بَعْضَ مَا لِعَشْرِينَ مِنَ التَّمَكُّنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (عَشْرُونَ) فِي (حَصَلِ لِي عَشْرُونَ دَرهما)  
فَاعِلٌ ، وَ (عَشْرِينَ) " : فِي «أَخَذْتُ عَشْرِينَ دَرهما» مَفْعُولٌ وَقَعَ مَوْقِعُهُ بِخِلَافِ «كَمْ»  
فَهِيَ لَا تَحِيءُ فَاعِلَةٌ . وَإِذَا جَاءَتْ مَفْعُولَةٌ فَلَا تَقَعُ مَوْقِعَهَا ، فَلِمَا مَنَعَتْ بَعْضَ مَا  
لِعَشْرِينَ جُعِلَ لَهَا ضَرْبٌ مِنَ التَّصْرِيفِ لَا يَكُونُ لِعَشْرِينَ لِيَحْصَلَ التَّعَادُلُ وَيُنْصَبُ  
الْمِيزُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى إِثْبَاتِ التَّوْنِ فِي كَمْ فِي التَّيَّةِ ، لِأَنَّ التَّوْنِ غَيْرُ ثَابِتٍ فِي  
الظَّاهِرِ ، بَلْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّيَّةِ ، فَإِذَا جَرَزَتْ الْمِيزُ فَأَتَوْسُقُوطُهُ ، وَإِذَا نَصَبَتْ فَأَتَوْثَبُوتُهُ ،  
وَبِهَذَا خَرَجَ الْجَوَابُ عَنِ انْتِجَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بَعْدَ مَا وَقَعَ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضَافِ  
كَقَوْلِهِ :

١١١م - لِلَّهِ ذَرُّ الْيَوْمِ مَنَّ لَأَمَّهَا

لأن التَّوْنِ هُنَا سَاقَطَ عَنِ الْمُضَافِ فَلَا يُمْكِنُ ثَبُوتُهُ تَقْلِيدًا .

قوله :

٣٥٢ - كَمْ نَأَلِي

(١) فِي الْأَصْلِ : هُوَ نَظْمُهُ وَصَوْنُهُ لِكِتَابِ ب وَ ع .

(٢) مَرَاتِفًا - انظر ص ٤٣٩ ، ٦٩٦ - وَالشَّاهِدُ فِيهِ الْفَصْلُ بِالضَّرْفِ بِرِ قُرُوسِ لَامِهِ

(٣) الْبَيْتُ بِنَهْجِهِ :

كَمْ نَأَلِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ      يَدُ لَا تَهْفُؤُ مِنَ الْإِقْتَرَارِ نَشْتَرِ

وَالْبَيْتُ مِنَ السِّبْطِ الْقَطَامِيِّ - انظر سبويه ٢ ١٦٥ ولفظة ٦ ٤٧٧ ومر بيتر ٤ ١٢٩ ، ١٣١ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : «كَمْ نَأَلِي مِنْهُمْ فَضْلاً» حَيْثُ حَصَلَ بِرِ كَمْ وَبِعَرَبِهَا وَبِعَرَبِهَا فَدُرُوسُ بِيْتِشْرُ فِي شَرْحِ

٤ : ١٣١ : عَدَلَ لِمَا لَعَنَ مِنْ بَعْضِ أَضْحَاقِ الْفَصْلِ بِرِ الْفِعْلِ وَالْمَجْرُورِ وَلَا يَسُ جِزْءُ سَعْدٍ وَنَشْرُورٍ ، وَكَمْ هُمَا

خَبْرَةٌ ، لِأَنَّ مَدْحَ تَكْبِيرِ الْأَصْلِ عَلَيْهِ عَدَّ عِنْدَهُ نَشْمَةُ الرَّمَدِ وَنَوْحُ الْفَصْرِ عَرِ حَلَا لَا يَسْكُنُهُ إِلَّا الْبَحْلُ لِلْإِسْتِخْرَاجِ

وَقَالَ :

تَوْؤُمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا

كم هذه خبرية، لأن قائل هذا البيت في مقام الشكر لا الاستفهام .  
تمامه :

..... إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أُخْتَوِلُ  
(أُخْتَوِلُ) : من الحيلة، وأصل الحيلة : حِوْلَةٌ، قلبت واوها ياءً ، كما قلبت الواو  
إِيَّاهَا في نحو مِيزَانٍ، والأصل موزَانٍ، أخبر أن فَضْلَهُمْ قد عَشِيَهُ كثيراً، والأصل : كم  
فضلِ نالِي، على أن يكون (كم) مبتدأ، ونَالِي مع ما فيه من الضمير المستتر العائد  
إلى الفضل جملة واقعة موقع الخبر، والتقدير: كم فضلِ نائلِ إِيَّائِي، كَمَا تَقُولُ كَمْ  
رَجُلٍ ناصِرٍ إِيَّاكَ، ثم لما وقع نالِي بين كَمْ و(فضل) نصبه وقال فضلاً لثلاثا يلزم الفصل  
بين الجار والمجرور.

قوله :

٣٥٣- تَوْؤُمٌ .....

أي تَوْؤُمُ الناقعة هذا الرجل . و(احدودب) : أي صار أحدبً، والأصل كم محدودبٍ  
غارها من الأرض، ثم لما وقع الفصل بين (كم) ومميزها نَصَبَ المميز، إذ لو جَرَّ لكان  
فصلاً بين الجار والمجرور وهو مستكره .

وطلب الرزق . وقال البخاري في الخزانة ٦ : ٤٧٧ على أن جَرَّ التمييز مع الفصل بالجملة لا يمجيزه إلا الفراء  
فيجزو عنده خفض فضلاً . ولما غيره فيوجب نصبه كما في البيت .

(١) في ب : (تَوْؤُمٌ ... البيت) والبيت من الأصل وع والبيت بنهله وهو من المتغارب :

تَوْؤُمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا

وقد نسيه سيويه في الكتاب ٢ : ١٦٤ - ١٦٥ لزهري وليس في ديوانه كما نسيه لابنه كعب وليس في ديوانه أيضاً -  
قال ابن يعيش في بيان شاعره : الشاهد فيه نصب محدودباً حيث فصل بينه وبين كم بالطرف والجار والمجرور،  
وهعدل إلى لغة من نصب بصف ناقته فيقول : تَوْؤُمٌ سِنَانًا وهو الممدوح هل بعد المسافة . والغار : الغائر من الأرض  
الطفتن وجعله محديباً لما يتصل به من الأكام ويمتد إلى الأرض . ودبها جَرَّوا بها مع الفصل على حد قوله :

كَلَّا أَحْصَاوَاتٍ مِنْ يَهْلَعْنَ بِنَا أَوَاخِرَ أَيْسِ أَحْصَاوَاتِ الْفَرَارِجِ

انظر شرح ابن يعيش ٤ : ١٣١ - ١٣٢ . والبيت من المتغارب .



... وَقَدْ جَاءَ الشُّعْرُ مَعَ الْفَضْلِ قَالَ :

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدُّسَيْمَةِ مَاجِدٍ تَفَاعٍ  
\* فصل \* وَيَرْجِعُ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى تَقُولُ : كَمْ  
رَجُلٍ رَأَيْتَهُ وَرَأَيْتَهُمْ ، وَكَمْ امْرَأَةً لَقَيْتَهَا وَلَقَيْتَهُنَّ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَكَمْ مِنْ  
مَلِكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تَعْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا ﴾ . . .

قوله :

٣٥٤ - ضَخْمِ الدُّسَيْمَةِ ..... (١)

أي عظيم العظيمة من (دَسَخَ البعيرُ بِجَرَّتِهِ) : دفعها من جوفه إلى فيه .

قوله : « على اللفظ والمعنى ..... »

أي هي نظيرة (كل) في عود الضمير إليها ، لأنها موضوعة للكثرة ولفظها مؤنث ،  
ألا ترى إلى قوله تَعَالَى : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَرْدًا ﴾ (٢) .

(١) هذا بعض بيت من الكامل نسب للفردق وليس في ديوانه وهو يشابه كما جاء في سيبويه ٢ : ١٦٨ :

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدُّسَيْمَةِ مَاجِدٍ تَفَاعٍ

وقد ذكره البغدادي في الخزانة ٦ : ٤٧٦ على أن فيه دليلاً على جواز الفصل بالظرف المستتر عند يونس . وقال

في نسبه : والبيت وقع غفلاً في كتاب سيبويه والمفضل ولم يعزه أحد من شراحها إلى قاتله . وزعم العمري أنه

للفردق والله أعلم . الخزانة ٦ : ٤٧٦ - ٤٧٧ .

وقد نظرت في ديوان الفردق فلم أجده فيه . والشاهد في البيت جرّ (سَيِّدٍ) بكم مع الفصل بينها بالجار والمحرور

وجواز ذلك عند سيبويه في الشعر ضرورة على حد قوله : وقد يجوز في الشعر أن يجر وين الاسم حاصر على حد

قول الشاعر :

كَمْ بَجُودٍ مُقَرَّبٍ نَالَ الْعُلَّ وَكِرِيمٍ نُخَلَّةٍ فَذِ وَضْعَةٍ

الجر والرفع والنصب على ما فسرناه كما قال :

كَمْ فِيهِمْ مَلِكٌ أَفْرُوسُوقَةٌ حَكَمَ بَارِزَةَ الْكَلَامِ مَحْضِي

سيبويه ٢ : ١٦٦ - ١٦٧ .

(٢) سورة مريم آية ٩٥ .

\* فصل \* وَتَقُولُ كَمْ غَيْرَهُ لَكَ، وَكَمْ مِثْلَهُ لَكَ، وَكَمْ خَيْرًا مِنْهُ لَكَ، وَكَمْ غَيْرُهُ مِثْلَهُ لَكَ تَجْعَلُ مِثْلَهُ صِفَةً لِغَيْرِهِ فَتَنْصِبُهُ نَصْبَهُ .

\* فصل \* وَقَدْ يُنْشَدُ بَيْتُ الْفَرَزْدَقِ :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَذَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي  
عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : النَّصْبُ عَلَى الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ، وَالْجُرُّ عَلَى الْخَبَرِ، وَالرَّفْعُ عَلَى  
مَعْنَى كَمْ مَرَّةً حَلَبْتُ عَلَيَّ عَمَّاتِكَ .

فالضمير في الآتي مفردٌ عائد إلى (كل)، ولذا اسْتَكَنَّ فيه، وغير المفرد لا يَشْتَكِنُ،  
وإلى قوله عز سلطانه ﴿وَكُلُّ أُنثَى ذَخِيرِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

فالواو في أُنثَى تعودُ إلى (كل)، وهي بمنزلة ضمير جمع، وأمثلة (كم) المذكورة في  
المتن .

قوله : « وتقول كم غيره . . . »

كم استفهامية، و(غيره) و(مثله) : منصوبان على أنها ميمان . وإنما صح وقوعها  
مميزين مع أنها مضافان لعدم تعريفها بالإضافة وهما في الأصل صفتا مميزين محذوفين،  
أي : (كم رجلاً غير هذا الرجل) (وكم رجلاً مثل هذا الرجل لك)، وكذا خيراً منه  
لك، أي : كم رجلاً خيراً من هذا الرجل لك .

أما كَمْ غَيْرَهُ مِثْلَهُ، فـ (غَيْرَهُ) : انتصب على ما ذكرنا أنه مميز و(مثله) انتصب لكونه  
وصفاً لـ (غيره)، وإنما ذكر هذا الفصل ليُعلم أن (غيره) و(مثله) ومثلها مما لا يتعرف  
بالإضافة، ويصح أن يجيء مميّزاً لكم، كما يصح أن يجيء مجروراً لـ (رُبّ) .

قوله :

٣٥٥ - كَمْ عَمَّةٌ . . . . .<sup>(٢)</sup>

(١) سورة النمل آية ٨٧ .  
(٢) هذا بعض بيت من الكامل كثير الدور في كتب النحو - قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٧٢ : وزعم يونس أنه سمع

الفرزدق ينشد :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَذَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

في عَمَّةٍ علي ما ذكرنا ثلاثة أوجه :

فالنصب على أن تكون (كم) استفهاماً على التوبيخ والتبكيث . والجر ظاهر .

أما الرَّفْع فعلى تقدير: كم مرة عَمَّةٌ لك قد حلبت على عشاري .

فعَمَّةٌ: مبتدأ، ولك: صفته، (وَقَدْ حَلَبْتُ): خبر المبتدأ، (وكم) في موضع نَصْب على الظرفية، والمميز محذوف، فكأنه قال: أعشرين مرة عمته قد حلبت علي عشاري، أم ثلاثين .

(وَالْفَدْحُ): من صفات الأسد، وهو التواء في الرُشْع، وإقبال إحدى الإبهامين على الأخرى . وعلي: معناه على كثره مني كما يقال باع القاضي عليه داره في دينه . (وَالعِشَارُ): جمع عَشْرَاء، وهي الناقة التي أتى على حملها عَشْرَةٌ أشهر، ولا تزال تسمى بذلك إلى أن تلد، وبعد الولادة أيضاً .

يقول: كنت<sup>(١)</sup> استنكف أن يحلب أمثالها عشاري، والدليل لهذا المعنى قوله: فدعاء، وقوله تقديره: (كم مرة حلبت علي عَمَاتك): هذا لتبيين المعنى وإيضاحه، لأن قولك: «عماتك حلبت» و«حلبت عماتك» سواء في إفادة المعنى .

شُعَارَةٌ تَقْدُ الفَصِيلَ بِرِجْلِهَا = فُطَارَةٌ لِقَوَادِمِ الأَبْكَارِ

انظر ديوان الفرزدق ١: ٣٦١ وسيبويه ٢: ١٦٢ ، ١٦٦ والمقتضب ٣: ٥٨ وابن يعيش ٤: ١٣٣ والهمع ١: ٢٥٤ وخزانة الأدب ٦: ٤٨٥ والبيت الشاهد ترتيبه السادس والثلاثون من قصيدة للفرزدق في هجاء جرير وعدتها أربعون بيتاً وروايته هناك: كم خالة لك يا جرير وعمَّة . . . والشاهد فيه الإنشاد على ثلاثة أوجه كما ذكر الزمخشري في المتن، رفعاً ونصباً وجرّاً . «فالرفع» على أنه مبتدأ وحسن الابتداء به حيث وصف بالحارّ والمحروور وهو لك وقوله (قد حَلَبْتُ علي عشاري) في موضع الخبر . . . ومن نصب فعلى لغة من يجعل كم في معنى عدد منون . . . ومن جر فعلى أنه خبر بمعنى زب . وأجودها الحرلّانه حرر اس يعيش ٤: ١٣٣-١٣٤ .

(١) في الأصل وع: «كيف» والمثبت من ب .

\* فصل \* والخَبْرَةُ مُضَافَةٌ إِلَى مُمَيِّزِهَا عَامِلَةٌ فِيهِ عَمَلٌ كُلُّ مُضَافٍ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا مِنْ ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ ﴾ ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ ﴾ كَانَتْ مُنَوَّنَةٌ فِي التَّقْدِيرِ كَقَوْلِكَ : كَثِيرٌ مِنَ الْقُرَى ، وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ . . وَهِيَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ مُنَوَّنَةٌ أَبَدًا ، وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارٍ مِنْ . .

فإن أراد بذلك تحقيق الإعراب فغَيْرُ مَسْتَقِيمٍ ، لِأَنَّ عَمَاتِكَ فِيمَا قَدَّرَهُ فَاعِلٌ وَهُوَ فِي الْبَيْتِ مَبْتَدَأٌ ، إِذِ الْفِعْلُ لَا يَتَأَخَّرُ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَلَكِنْ يَتَأَخَّرُ عَنِ الْمَبْتَدَأِ .  
قوله : « كَانَتْ مُنَوَّنَةٌ فِي التَّقْدِيرِ . . » .

لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَمْنَعُ مِنَ الْإِضَافَةِ ، فَإِذَا زَالَتْ الْإِضَافَةُ احْتِجَّ فِي تَمَامِهِ إِلَى تَنْوِينٍ كَمَا تَقُولُ : (ضَارِبٌ زَيْدٌ) ، فَإِذَا قُلْتَ : (ضَارِبٌ لَزِيدٌ) بَدُونَ الْإِضَافَةِ تَوَنَّتِ الضَّارِبُ لِيَتِمَّ الْأِسْمُ ، لِأَنَّ التَّنْوِينَ مَتَّهَى الْأِسْمِ عِنْدَهُمْ ، فَلَا يَدْفَعُ فِي الْأِسْمِ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ مَا يَنْوِبُ مَنَابَهُ .

فإن قلت : فما حكم (كذا)؟ قلت : هي تنصب المُمَيِّزَ ، لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَدْخَلُوا الْكَافَ عَلَى (ذَا) صَارَ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ مُضَافٍ كَقَوْلِكَ : (لِي مَلْؤُهُ عَسَلًا) ، (فَيَنْصَبُ مَا بَعْدَهُمَا)<sup>(١)</sup> كَمَا نَصَبَ (عَسَلًا) فِي هَذَا الْمَثَالِ :

قال الخليل<sup>(٢)</sup> كأنه قال كالعدد درهمًا ، وإنما قَصَدَ بِذَلِكَ أَنْ يُبَيِّنَ كَوْنَهُ عِبَارَةً عَنِ عَدَدٍ مُبْهَمٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : عِنْدِي كَذَا دَرِهْمًا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : عِنْدِي عَدَدٌ مَا دَرِهْمًا ، وَالْكَافُ فِيهِمَا<sup>(٣)</sup> كَافٌ تَشْبِيهِ دَخَلَتْ عَلَى (ذَا) ، وَخُلِعَ عَنْهَا مَعْنَى التَّشْبِيهِ ، وَلِذَا تَغَيَّرَ حُكْمُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ ، فَاسْتَوَتْ فِيهَا الْأَحْوَالُ ، وَلَمْ يَفْرَقْ فِيهَا بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوتِ ، لَا تَقُولُ : كَذِهِ وَلَا كَذِي ، كَمَا تَقُولُ : هَذِهِ ، وَهَذِي لِلْمَوْثُوتِ .

- (١) فِي ب : «نَصَبَ مَا بَعْدَهَا» وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع .
- (٢) انظر رأى الخليل في كتاب سيبويه ٢ : ١٧٢ .
- (٣) فِي ب : «فِيهَا» وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع .

\* فصل \* وَفِي مَعْنَى كَمْ الْخَبْرِيَّةُ كَائِنٌ ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ ،  
وَأَيُّ ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ مَعَ (مِنْ) قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَكَايِنٌ مِنْ قَرِيْبَةٍ﴾  
وَفِيهَا خَمْسُ لُغَاتٍ :

كَائِنٌ وَكَاءٍ بوزنِ كَاعٍ وَكَيْءٍ بوزنِ كَيْعٍ ، وَكَأْنِي بوزنِ كَنْفِي ، وَكَيْ بوزنِ  
كَعٍ .

قوله : «كَائِي» . . . . .

نُصِبَ مُمِيزُهَا لِأَنَّهَا تَمَّتْ بِالتَّنْوِينِ فَامْتَنَعَتْ مِنَ الْإِضَافَةِ . رُكِبَتْ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ  
وَأَيُّ ، وَجَعَلَتْ بِمَنْزِلَةِ كَمْ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْعَدَدِ الْكَثِيرِ .  
قوله : «والأكثر أن تستعمل مع من» .

لأن كَائِي مُبْهَمَةٌ ، وَ(مِنْ) لِلْبَيَانِ ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ<sup>(١)</sup> : «وَكَثِيرٌ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا» .  
قوله : «خمس لغات . . . . .» .

الأولى : هذه<sup>(٢)</sup> .

الثانية : كاءٍ بهمزة قبلها ألف وهي مقلوبة من الأولى ، وطريقة القلب أن همزة (أَيُّ)  
أُخْرِتْ فَصَارَ (كَيَّاءٍ) بزنة كَعْلَفٍ ثم خففت الياء المُشَدَّدَةُ فَصَارَ (كَيَّاءٍ) بهمزة قبلها  
ياء ساكنة ، كما خففت الياء المشددة في (كَيْنُونَةٍ) بياء ساكنة ، والأصل بالياء  
المشددة ثم قلبت الياء الساكنة من كَيَّاءٍ أَلْفَا كَمَا قَلَبْتَ هِيَ أَلْفَا فِي طَيْءٍ فَقِيلَ  
طَائِيٌّ . والنون في (كَائِنٌ) تنوين بمنزلة النون في «كساء» ولو وقفت على (كَائِنٌ)

(١) إشارة إلى استشهد الزمخشري بقوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَهَذَا شَابِيْنَاؤُ  
هُمْ فَأَيَّلُوْكَ﴾ آية ٤ من سورة الأعراف .

(٢) أي كَائِنٌ الواردة في الآية الكريمة . والثانية : كاءٍ بوزنِ كَاعٍ ، وَكَيْءٍ بوزنِ كَيْعٍ ، وَكَأْنِي بوزنِ  
كَنْفِي ، وَكَيْ بوزنِ كَعٍ . وانظر تفصيل القول فيها في شرح ابن بعيش ٤ : ١٣٦ وسر صناعة  
الإعراب ١ : ٣٠٦-٣٠٧ .

وقفت على همزة ساكنة كالوقف على «كساء» في الرَّفْع والجَرِّ لأنَّ الهمزة تلزمها الكسرة، لوقوعها موقع اللام التي هي الباء الثانية في كَأَيِّ .

فإن قلت: إنما تكون كما ذكرت أن لو كانت المحذوفة من الباءين هي الثانية، والقياس يقتضي حذف الأولى، لأن حذف الضعيفة وهي الساكنة أَوْلَى . قلت: بل المحذوفة هي الثانية، لأن التغيير إلى الأطراف أسرع، وإن شئت فتأمل في يد وأخواتها فإنها أكثر من نحو مَدَّ فوزنها لهذا كَعَفٍ لا كَلَفٍ .

وأكثر ما تستعمل هي مع (مِنْ) قَالَ<sup>(١)</sup>:

٣٥٦ - وَكَاتِنٌ بِالْأَبْطَاحِ مِنْ صَدِيقِ يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا<sup>(٢)</sup>  
الثالثة: (كَيِّءِ)<sup>(٣)</sup> بوزن كَيْعٍ وهذه هي الثانية بعينها لكن بدون قلب الباء ألفاً .  
الرابعة: (كَأَيِّ) وهي مخففة كأَي بتسكين الهمزة وحذف الباء الثانية .

(١) قائله جرير - انظر ديوانه ١: ٢٤٤ (تحقيق نعمان محمد طه).

(٢) وهذا البيت ترتيبه الثاني عشر من قصيدة لجرير عدتها سبعة وعشرون بيتاً من الوافر قالها في

مدح الحجاج بن يوسف الثقفي ومطلعها:

سَمِعْتُ مِنَ الْمَوَاصِلَةِ الْعِتَابَا وَأَمْسَى الشَّيْبُ قَدْ وَرَثَ الشُّبَابَا

انظر ديوانه (١: ٢٤٣-٢٤٥) خزانة الأدب ٥: ٣٩٧.

وهو هنا شاهد على اقتران كاتِن (بَمَنْ) وفيه شاهد آخر قال فيه البغدادي: (على أنه ربما وقع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب أي يرى مصابي هو المصاب، وأضاف قائلاً: بيانه أن (هو) فصل وقع بعد ضمير الحاضر، أي المتكلم، فكان حقه في الظاهر أن يقول: (يراني أنا المصاب، لأن ضمير الفصل يجب أن يكون وفق ما قبله في الغيبة والخطاب والتكلم، لأن فيه نوعاً من التوكيد) الخزانة ٥: ٣٩٧. ومنهم من يكتبها كَاءٍ من غير أن يقلب تنوين الهمزة نوناً ساكنة.

(٣) في الأصل وب وع جاء رسمها على هذا النحو: «كَيَاءٍ» وليس هذا الرسم موافقاً لوزن كَيْعٍ فأثبت المناسب.

\* فصل \* وَكَيْتٌ وَذَيْتٌ مُخَفَّفَتَانِ مِنْ كَيْةٍ وَذَيْةٍ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ يَسْتَعْمِلُونَهَا عَلَى الْأَصْلِ، وَلَا تُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مُكْرَرَتَيْنِ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِمَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، وَالضَّمُّ. وَالْوَقْفُ عَلَيْهِمَا كَالْوَقْفِ عَلَى بِنْتِ وَأَخْتِ.

الخامسة: (كَاءٌ) وهي مخففة بحذف الياءين ومن شأنهم وهجراهم أن يتلاعبوا، بما يكثر استعماله عندهم بالتغيير، ألا تراهم قالوا: «أَيْمُنُ اللهُ» ثم قالوا: أَيْمُ اللهُ (وَمُنُ اللهُ) (وَمُ اللهُ) (وَم اللهُ) فانظر كيف تلاعبوا بهذه الكلمة لكثرة دورها على لهجاتهم<sup>(١)</sup>، وإذا كثرت الشيء في الكلام حسن فيه مالا يحسن في غيره.

قوله: «مُخَفَّفَتَانِ مِنْ كَيْةٍ...» .

(كَيْتٌ وَذَيْتٌ): الأصل كَيْةٌ وَذَيْةٌ بالياء المشددة كقولك (أَيْةٌ) والتاء تاء التانيث، فخففت الياء المشددة، وعوضت عنها التاء كما تعوض عن بعض المحذوفات، فصار كَيْتَةً وَذَيْتَةً، فالتاء الأولى عوض كما في بِنْتِ وَأَخْتِ، واختصاص هذا التعويض بالمؤنث كما في بِنْتِ وَأَخْتِ صار علامة للتانيث، فوجب إسقاط التاء الثانية لئلا تجتمع علامتان للتانيث فبقي «كَيْتٌ وَذَيْتٌ» فلذا يكتب بالتاء لا بالهاء، ويوقف عليه بالتاء أيضا كما في بنت<sup>(٢)</sup>.

قوله: «الفتح والكسر والضَّمُّ...»<sup>(٣)</sup>.

(١) سبق ابن جنى الشارح إلى الإشارة إلى هذا التلاعب في الاسم بالتفسير في (سر الصناعة)، ومما جاء في كتابه: ويؤكد عندك أيضا حال هذا الاسم في مضارعة الحرف. أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه، فقالوا مرة أَيْمُنُ اللهُ، ومرة أَيْمُ اللهُ، ومرة أَيْمُ اللهُ، ومرة أَيْمُ اللهُ، وقالوا مَنْ رَبِّي، ومن رَبِّي، فلما حذفوا هذا الحذف المفرط أصاروه من كونه على حرف واحد إلى لفظ الحروف قوي شبه الحرف عليه، ففتحوا همزته، نشبها بهمة لام التعريف.

انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٣٢ (مطبعة الحلبي).

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٦٩. (٣) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٦٩-١٧٠.

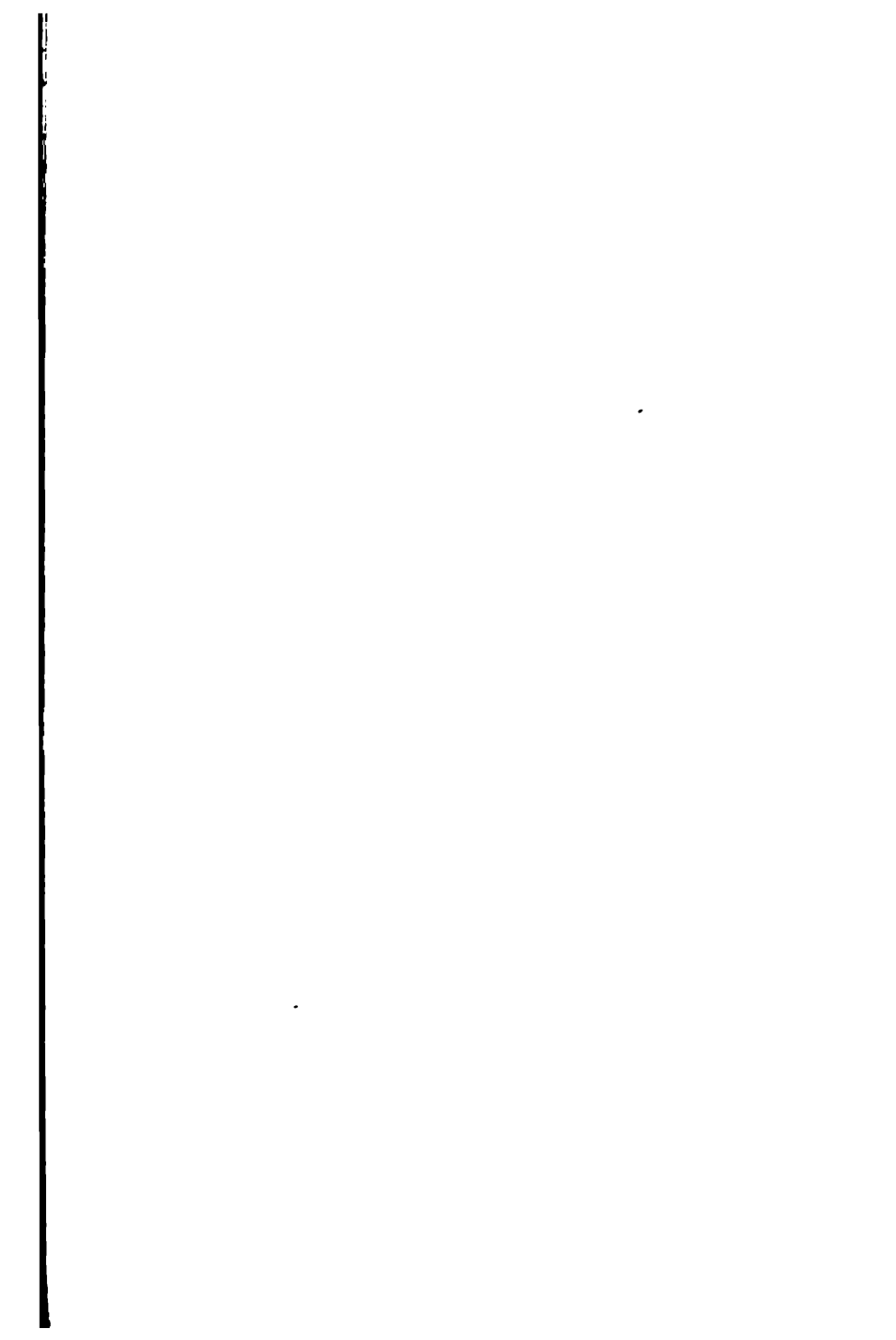
.....

---

أما البناء فلأنهما كنايةتان عن الجملة، ولا أدري أيَّ إعراب تستحق الجُمْلَةُ من حيث هي هي، ولأنَّ الكنایات جاریة مجرى التعریف فكأنها متضمَّنة لمعنى الحرف وهو لام التعریف، والبناء على الحركة لالتقاء الساكنین، والحركات لغات فیهما. فإن قلت: فما وجه هاتيك اللغات؟

قلت: أما الفتح فللخفة، وأما الكسر، فللأصل المعروف، وأما الضم فلجبر النقصان الحاصل بحذف الياء والتاء، ولا يُقال عُوِّضَت التاء عن الياء، فلا يظهر من حذفها نقصان، لأنَّ نقول في ذهابها ذهابٌ ما فيها من قوة الأصالة.





## « ومن أصناف الاسم المثنى »

وَهُوَ مَا لِحَقَّتْ آخِرُهُ زِيَادَتَانِ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ  
لِتَكُونَ الْأُولَى عَلَمًا بَضْمٌ وَاجِدٌ إِلَى وَاحِدٍ، وَالْآخَرَى عَوْضًا مِمَّا مَنَعَ مِنَ  
الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ الثَّابِتَيْنِ فِي الْوَاحِدِ . . .

قوله: «ومن أصناف الاسم المثنى . . .» .

قد سبق التعرض لنبذ من الكلام في هذا الصنف، فلنعد إلى ذكر ما بقي منه .  
اعلم أن النون في المثنى عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، لأنَّ  
الألف في رجلان حرف إعراب كالتاء في نحو قائمة<sup>(١)</sup> . وكالياء في نحو: هاشمي  
فكما أنَّ للتاء والياء حركةً وتنوينًا كما للميم في قائم وهاشم، كذلك يجب أن يكون  
للألف - في نحو رجلان حركةً وتنوين كما لِلَّامِ في رجل، فلما مُنعت الألف الحركة  
والتنوين، جعلت النون عوضًا منهما، لأن الاسم العاري عن البناء لم يجز أن يعرَى  
عن الحركة والتنوين .

فإن قلت: أليست الألف في تقدير الحركة؟ قلت: لا، بدليل أن الياء التي هي  
عديلتها في مُسَلِّمَيْنِ لم تُقَلِّبْ أَلْفًا، فلو كانت في تقدير الحركة لانقلبت أَلْفًا كما  
أن الياء الساكنة في (يرمي) لما كانت في تقدير الحركة انقلبت في المبني للمفعول  
أَلْفًا، لانفتاح ما قبلها .

فإن قلت: أما سمعتم يقولون الألف في (رجلان)<sup>(٢)</sup> بمنزلة اللام المرفوعة في  
جاءني رجل، محتجّين بأنك إذا حذف اللام من رجل تبطل الكلمة كما تبطل هي

(١) انظر سيبويه ١: ١٧-١٨ .

(٢) في ب: «في نحو رجلان» والمثبت من الأصل وع .

إذا حذفت الألف من رجلان . وإذا قلت رجلان يعلم إعراب الاسم كما يعلم بالرفعة التي على اللّام في (جاءني رجل) فلما كانت الألف بمنزلة اللّام والرفعة، كانت الرفعة ثابتة غير زائلة، فكيف يجوز أن تعوّض عنها مع قيام الألف مقامها؟ قلت: إنهم لم يقولوا إن الألف في رجلان بمنزلة اللّام، والحركة على الإطلاق، وإنما قالوا الألف بمنزلة الرفعة، والمراد بالرفعة اختصاص الضمة بحال دون حال (لاجنس الحركة على الإطلاق. فإذا قلنا الألف واللّام بمنزلة اللّام المرفوعة، فهو بمنزلة قولنا إنها بمنزلة اللّام، وفيها اختصاص بحال دون حال) كالفاعلية في قولك: (جاءني رجلان)، كما أن الرفعة اختصاص الضمة بحال دون حال. فالألف متضمّنة لمعنى الاختصاص الذي يكون في الضمة في جاءني رجل، فالحاصل أن الألف في رجلان من نفس الكلمة، كاللّام من (رجل)، إلا أنهم جعلوا فيها اختلافاً كما كان في الحركات فجعلوا ثباتها بمنزلة الرفع، وانقلابها إلى الياء بمنزلة الجرّ والنصب في قولك: «مرت برجلين» (رأيت رجلين) كما قالوا هذا أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد، فقد نقلوا اختلاف الحركة إلى حرف الثنية، ولم ينقلوا الحركة، وقد حصل الاختلاف هنا، وهو معنى ولم تحصل الحركة التي هي لفظ، فيجب أن يعوّض عنها ليكون رجلان بمنزلة رجل في استيفائه الاختلاف، والحركة والتنوين، وأما كسر النون فليبرّ تظلم عليه عن قريب إن شاء الله تعالى .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

... وَمِنْ شَأْنِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُشْنَى مَنقُوصٍ أَنْ تَبْقَى صِيغَةُ الْمَفْرَدِ فِيهِ  
مَحْفُوظَةً، وَلَا تَسْقُطَ تَاءُ التَّائِيثِ إِلَّا فِي كَلِمَتَيْنِ خُصْيَانٍ وَأَلْيَانٍ قَالَ: ...  
\* كَأَنَّ خُصْيِيهِ مِنَ التَّدْلُذْلِ \*

قوله: «إِذَا لَمْ يَكُنْ مُشْنَى مَنقُوصٍ...»

المراد بالمنقوص المقصور بدليل ذكره الأمثلة من المقصورات للمنقوص في  
الفصل الذي عُقِبَ هذا الفصل.

قوله: «إِلَّا فِي كَلِمَتَيْنِ...»

سقطت التاء في خُصْيَانٍ، لأنها متلاصقتان، فكأنهما شيء واحد فتزَلَّتَا لذلك  
منزلة مفرد. وتاء التائيث لا تقع في حشو صيغة المفرد وكذا الكلام في أَلْيَانٍ.

قوله:

٣٥٧ - كَأَنَّ خُصْيِيهِ ..... - ..... - .....

تمامه : ..... ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ<sup>(١)</sup>  
(التَّدْلُذْلِ): مصدر تدلذل الشيء تحركاً مُتَدَلِّياً. (وظَرْفٌ عَجُوزٍ) جِرَابٌ عَجُوزٌ  
تجعل هي فيه خَيْرَهَا وما تحتاج إليه، أضاف الجراب إلى العجوز لِيُبَيِّنَهُ على أنه  
خَلَقَ مُنْقَبِضٌ قَدْ تَشَنَّجَ لِقَدَمِهِ، شَبَّهَ الخُصْيَةَ بِالْجِرَابِ الخلق للغضون<sup>(٢)</sup> فيه.

(١) نصح: كَأَنَّ خُصْيِيهِ مِنَ التَّدْلُذْلِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

وقد ورد هذا الرجز عند المبرد في المقتضب ٢: ١٦٥ من غير عزو وكذلك في إصلاح  
المنطق ١٦٨ ولسان العرب (خصا) وقد نسبة البغدادي في الخزائنة ٣: ٣١٤-٣١٧ طبعة  
بولاق لحظام المجاشعي في هجاء شيخ كبير - وانظر حاشية شرح ابن يعيش ٤: ١٤٤. قال  
ابن يعيش في بيان شاهده: (شاهد على حذف التاء في الثنية، وذلك على قول من  
لا يفرق، وفيه شذوذان أحدهما: حذف التاء من خُصْيِيهِ في الثنية، هذا الشذوذ من جهة  
القياس دون الاستعمال. والآخر: قوله: ثِنْتَا حَنْظَلٍ، والقياس أن يقول: حَنْظَلَتَانِ.

(٢) الغَضْنُ والغَضْنُ: الكسر في الجلد والثوب والدرع وغيرهما وجمعه غضون. اللسان  
(غضن).

وَقَالَ :

• تَرْتَجُ أَيْهَ ارْتِجَاجِ الوُطْبِ •  
وَتَسْقُطُ نُونُهُ بِالإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ : غُلَامًا زَيْدًا ، وَنَوْبِي بِكَرْبِ .

قوله :

٣٥٨ - تَرْتَجُ ..... .

أي تضطرب وتتحرك .

قوله : «وتسقط نونه بالإضافة .....» .

لأنها عوض من الحركة والتونين ، والتونين يسقط بالإضافة ، فكذا القائمة مقامه ، وهي التون .

فإن قلت : ما ذكرت يقتضي سقوطها ، غير أن كونها عوضا من الحركة مقتض

لثبوتها ، لأن حركة المضاف تجامع الإضافة ولا تسقط .

قلت : نعم إلا أن العمل بالوجهين يؤدي إلى سقوطها وثبوتها في حالة واحدة وهو

محال ، فلا بد من العمل بالجهة الراجحة وهي جهة السقوط ، ووجه الرجحان أنها

لو ثبتت عند الإضافة يلزم الوصل والفصل كما في نحو (غلامن زيد) بتونين غلام

وجرّ «زيد» للإضافة ، لأن التون للفصل كالتونين . (والإضافة للوصل) ، ويلزم

أيضا الجمع بين زيادتين التون والمضاف إليه ، فلهذين الفسادين ترجحت جهة

السقوط على جهة الثبوت ، فإن قلت : فلم لم تجعلها عند الإضافة عوضا من

(١) نَهْ : تَرْتَجُ أَيْهَ ارْتِجَاجِ الوُطْبِ .

وهذا الرجز ذكره المبرد في المقتضب ٤١٠٣ من غير عرو وكنيت بعداوي في الخزنة

٣ : ٣٦٧ . ٣٦٦ طبعة بولاق .

وكان القياس أن يقول أَيْهَ ولكنه حذف التاء لعدم التعريف

(٢) سقط من الأصل والثبت من ب وع

... وَأَيْفَهُ بِمُلَاقَاةِ سَاكِنٍ كَقَوْلِكَ : أَلْتَقَّتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ ...

التنوين كما هو مذهب بعض العلماء في هذا الفن مع أن الدليل دالٌّ عَلَى صِحَّتِهِ وسداده، إذ الحركة لا تسقط بالإضافة نحو: (جاءني غلامٌ زيدٌ)<sup>(١)</sup> بالرُّفْعَةِ عَلَى الميم والنون تسقط بها؟ قلت: مثل هذا القول الذي قاله بعضُ العلماء مما يُقصد به تسهيل الأمر على الطلبة وإلا فهي في التحقيق عوض عنهما لا عن التنوين وحده، إذ لا بد لك في غلامان قبل الإضافة أن تعرف أن نُونَهَا عَوَضٌ من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد فبأن جاءت الإضافة لا تخرج من أن تكون عوضًا منها، لأن الكلمة باقية على حالها.

قوله : «الْتَقَّتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ ...»

مثل<sup>(٢)</sup> فِي شِدَّةِ الأمر، لأنه إنما تلتقي حلقتاه إذا شُدَّ البطان شُدًّا.

(١) من الأصل: «غلام زيد» والحشت من ب ومع.

(٢) نظير مجمع الأمثال ٢: ١١٦. والبطان للقتب الحزام الذي يجعل تحت بطن العير وفيه حفتان. فبما التقت بلغ الشد حابته.

\* فصل \* وَلَا يَخْلُو الْمَنْقُوصُ مِنْ أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ ثَالِثَةً أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ. فَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً وَعُرِفَ لَهَا أَصْلٌ فِي الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ رُدَّتْ إِلَيْهِ فِي الثَّنِيَّةِ كَقَوْلِكَ: قَفْوَانٍ، وَعَصْوَانٍ، وَفَتَيَانٍ، وَرَحِيَانٍ . . .

وقوله: «ومن شأنه إذا لم يكن مُثْنِي مُنْقُوصٍ . . .» .

عَتَى بالمنقوص ما آخره ألف، وهذا غريب في اصطلاحهم، والمنقوص في الاصطلاح ما في آخره ياء مكسور ما قبلها كقاصٍ لا ما في آخره ألف .

قوله: «وعرف لها أصل في الواو والياء ردت إليه . . .» أما القلب فلالتقاء

الساكنين: ألف الكلمة، وألف الثنية .

وأما الرُّدُّ إلى الأصل، فلأنَّ رد الشيء إلى أصله أولى من رده إلى غيره .

(والقَفَا): من قَفَوْتُ أثره، سُمِّيَ بذلك لتأخره عن سائر الأعضاء .

(والعَصَا): من عَصَوْتُهُ بالعصا .

(والفتى): يأتي لأنك تقول في جمعه فِتْيَةٌ بالياء وكذلك (الرَّحَى)<sup>(١)</sup>، بدليل أنه

يجمع على أرحية (بالياء)<sup>(٢)</sup> .

(١) قال فيه الفراء «الرَّحَى بالياء والألف» انظر المنقوص والممدود للفراء ص ٣١

(٢) سقط من ب . والمثبت من الأصل وع .

... وَإِنْ جُهِلَ أَصْلُهَا نُظِرَ فَإِنْ أُمِيلَتْ قُلِبَتْ يَاءٌ كَقَوْلِكَ: مَتَيَانٍ  
وَبَلَيَانٍ فِي مُسَمِّينِ بَمَتَى وَيَلَى، وَإِلَّا قُلِبَتْ وَاوًا كَقَوْلِكَ: لَدَوَانٍ، وَإِلَوَانٍ  
فِي مُسَمِّينِ بِلَدَى وَإِلَى...

قوله : فَإِنْ أُمِيلَتْ قُلِبَتْ يَاءٌ... »

لأنَّ الياء أحد أسباب الإمالة، وليس في (متى) من أسبابها غير الياء فصار كأنَّ أصل  
ألفه الياء فتقلب ياءً. فإن قلت: (متى) اسم مبني لاحظَّ له في التمكن بمنزلة  
الحروف، والألف في نحو إلى وَعَلَى محكوم عليها بالبتُّ أنها غيرُ منقلبة لا عن ياءٍ  
ولا عن واوٍ فما بال الألف في (متى) يستدل عليها بالإمالة أنها من الياء؟

قلت: إنهم أمالوا (متى)، وقد اضطررنا إلى إزالة ألفها لثلاثي ساكنان، فاستقام  
لنا أن نصرف الألف إلى الياء، لأنهم بالإمالة قد جذبوها إليها. فيكون الصرف إليها  
لا إلى الواو أشبه بحالها، (لأنَّ الأكثر أن تُمال الألف)<sup>(١)</sup> التي في تقدير الياء، فأما  
أن تقول إنه من مَتِيَّتٍ فنحن براءٌ من هذا القول، لأنَّ الحروف والأسماء المتضمَّنة  
لمعانيها غير حائمة حول التصريف، والدليل على أن ألفها ليست من الياء أنهم لم  
يقولوا (مَتَى) بياءٍ ساكنة، فلو كانت من الياء لوجب التلُّفُّظ بياء ساكنة، لأن الحركة  
(لم تثبت<sup>(٢)</sup> لها كما) لم تثبت لِكَمْ ونحوه ألا تراهم قالوا (لو) بواو ساكنة، ولم تقلب  
الواو ألفاً، لأنها لم تستحق الحركة (فتقلب ألفاً)<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وإلا قلبت واوا...»

أي وإن لم تُمَلَّ قلبت واوا، لأنَّ نحو هذا القبيل لَمَّا لَمْ تجيء فيه الإمالة علم أنَّ  
الأشبه بحاله أن تقلب ألفه واوًا كما أن مجيء الإمالة كان دليلاً على أن الأشبه بحال

(١) في ب: (لأنَّ الأكثر هو أن يمال الألف) والمثبت من الأصل وع.

(٢) ما بين المعكوبين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٣) ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.



... وَإِنْ كَانَتْ فَوْقَ الثَّلَاثَةِ لَمْ تُقْلَبِ إِلَّا يَاءُ كَقَوْلِكَ: أَحْشِيَانِ،  
وَمَلْهَيَانِ، وَحُبْلَيَانِ، وَحُبَارِيَانِ، وَأَمَّا مِذْرَوَانِ فَلِأَنَّ الثَّنِينَ فِيهِ لِأَزْمَةٍ  
كَالتَّائِيثِ فِي شِقَاوَةٍ وَعِظَايَةٍ...

نحو (متى) القلب إلى الياء والضمُّ يُظْهِرُ أَمْرَهُ الضَّمُّ.

فإن قلت: ما ذكرت من الوجه مُعَارَضٌ بِكُتُبِهِمْ (لدى وإلى) بالياء لأن الألف إذا  
وقعت ثالثة<sup>(١)</sup> طرفاً وهي من الياء تكتب بالياء نحو (رَمَى)، وإن كانت من الواو  
فبالألف نحو: (دعا). قلت: إنما يكون كُتُبُهُمْ بالياء دليلاً على أن الأشبه هو القلب  
إلى الياء إذا كان الكُتْبُ لما ذكرت من كون الألف (عن ياء)<sup>(٢)</sup>، بل كُتُبُهُمْ بالياء  
لإزالة الالتباس<sup>(٣)</sup>، ألا ترى أنك لو كتبت هذا النحو بالألف للزمك أن تقول (في  
«على») عند إلحاق الضمير علاء، وَلَمَّا بُرِّي أَنَّهُ حَرْفٌ جَرَامُ فَعَلٌ مَاضٍ.  
قوله: «وَإِنْ كَانَتْ فَوْقَ الثَّلَاثَةِ لَمْ تُقْلَبِ إِلَّا يَاءٌ».

النكتة في هذه المسألة نذكرها في قسم المشترك إن شاء الله تعالى والألف في  
(أَحْشَى) عن واو، وكذا في (مَلْهَى) وفي (حُبْلَى) و(حُبَارَى) لا عنها ولا عن الياء<sup>(٤)</sup>.  
قوله: «وَأَمَّا مِذْرَوَانِ...»<sup>(٥)</sup>

(١) في الأصل (ساكنة) والمثبت من ب وع.

(٢) في الأصل (من ياء) والمثبت من ب وع.

(٣) في ب: (الألباس) والمثبت من ب وع.

(٤) ليست الألف في (حُبْلَى) و(حُبَارَى) بمنقلة عن واو ولا ياء وإنما هي لتأنيث وهي في حكمة  
المنقلب عن الياء كما قال ابن يعيش لأن الواو لا تقع ضمراً ربعة وكذلك تكتب ياء ونسوة  
فيها الإمالة ولو صُرِّفَتْ لَكَانَ بِالْيَاءِ نَحْوَ حَبِيبٍ وَخَرِيْبٍ... ابن يعيش ٤: ١٤٩.

(٥) المذروان: أطراف الألتيس ليس لها واحد، وهو أحمود فقونير لأنه نوقال مندى لقبيل في  
النسبة مذبذبان بالياء للمحدورة ولما كانت بالواو هي نسبة ونكة من باب عقلت بشيئين في  
أه له بش على الواحد النسان (مزا) والمصحح (مزا)

\* فصل \* وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ لَا تَخْلُو هَمْزَتُهُ مِنْ أَنْ يَسْبِقَهَا أَلِفٌ أَوْ لَا،  
فَالَّتِي تَسْبِقُهَا أَلِفٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ: أَصْلِيَّةٌ كَقُرَّاءٍ، وَوَضَائِعٌ، وَمُنْقَلِبَةٌ  
عَنْ حَرْفٍ أَصْلٍ كَرِدَاءٍ، وَكِسَاءٍ، وَزَائِدَةٌ فِي حُكْمِ الْأَصْلِيَّةِ كَعَلْبَاءٍ،  
وَجِرْبَاءٍ، وَمُنْقَلِبَةٌ عَنِ أَلِفٍ تَأْنِيثٍ كَحَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ، فَهَذِهِ الْأَخِيرَةُ تُقَلِّبُ  
وَأَوَّاءٌ لَا غَيْرَ كَقَوْلِكَ: حَمْرَاوَانٍ، وَصَحْرَاوَانٍ، وَالْبَابُ فِي الْبَوَاقِي أَنْ لَا  
يُقَلِّبْنَ، وَقَدْ أُجِيزَ الْقَلْبُ أَيْضًا . . .

أي إن وقع الواو في حشو الكلمة لم يكن فيها القلب إلى الياء وإن كانت الواو  
زائدة على الثلاثة نحو (مذروانٍ)، لأنهم قد صاغوا هذه الكلمة على الألف والنون،  
ولم يصوغوا (مذرى) فيقال: (مذريان) وفي بعض النسخ: (وأما مذروانٍ فلان  
الثنية فيه لازمة) ولا ذكر لثنائان، فكأنه هو الوجه، لأن ثنائان ليس من شواذ هذا  
الفصل، وإنما الشذوذ فيه أن ياءه لم تقلب همزة كما قلبت ياء ردايٍ بالياء همزة  
فقليل: رداء ورداءان بالهمزة، فلعل المصنف - (رضى الله عنه)<sup>(١)</sup> - أورده تمثيلاً  
لمذروان من حيث إن الثنية في الفصلين لما كانت لازمة تركت الواو والياء على  
أصلهما فلم تقلب الواو ياء، ولا الياء همزة وكذلك القياس أن تقلب الواو في  
شقاوة، والياء في عظاية كما في كساء ورداء، والأصل كساوُ وردايٍ، غير أن تاء  
التأنيث لما لزمتهما خرجت الواو والياء عن حكم الطرف فبقينا على حالهما.

قوله: «أصلية . . . إلى آخره»

الهمزة في قرأه أصلية، لأنه على فُعَالٍ مثل كُرَامٍ وَحُسَانٍ، فهذه الهمزة تصحُّ وكذا  
كُلُّ همزة أصلية (نحو وَضَائِعٍ، والقلب ضعيفٌ جداً)<sup>(٢)</sup> وفي ردايٍ وكِسَاءٍ منقلبة عن

(١) من ع وليس في الأصل ولا في ب.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

... وَالَّتِي لَا أَلِفَ قَبْلَهَا فَبَابُهَا التَّصْحِيحُ كَرِشَاءٍ وَجِدَاءٍ .

ياء وواو لأن أصلهما رِدَائِي وَكِسَاوُ مِنَ الرَّذِيَّةِ وَالكِسْوَةِ، قلبت (الواو والياء) (١) فيهما إلى الهمزة لما سَنِيْنٌ فِي الْمَشْتَرِكِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى، فَهَذِهِ تَصِحُّ أَيْضًا، إِلَّا أَنْ دَرَجَتَهَا مَنْحَطَةٌ عَنِ الْأَوَّلَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا بَدَلٌ عَنِ أَصْلِ وَلَيْسَتْ نَفْسَهَا بِأَصْلٍ كَمَا كَانَتْ فِي قُرَاءٍ، فَلِذَا جَوُزُوا فِيهَا الْقَلْبَ، وَالْقَلْبُ فِيهَا أَوَّلَى مِنَ الْقَلْبِ فِي الْأَوَّلَى نَحْو: رِدَاوَانٍ وَكِسَاوَانٍ، وَفِي عِلْبَاءٍ وَحِرْبَاءٍ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ حَرْفِ زَائِدٍ فِي حُكْمِ الْأَصْلِيِّ وَهُوَ الَّذِي جَاءَ لِلإِلْحَاقِ فِي نَحْوِ دِرْحَاقِيَّةٍ (٢)، فَهَذِهِ الهمزة لها شبهان في الزيادة: أحدهما: أَنْ يَاءَ الإِلْحَاقِ لَيْسَتْ بِلَامِ الْكَلِمَةِ.

والثاني: مَا ذَكَرْنَا فِي نَحْوِ رِدَاءٍ مِنْ أَنَّ الهمزة لها شَبَةٌ وَاحِدٌ لِلأَصْلِ وَهُوَ أَنَّهَا قَامَتْ مَقَامَهُ فَكَانَتْ دَرَجَةً عِلْبَاءٍ مَنْحَطَةٌ عَنِ قُرَاءٍ بِدَرَجَتَيْنِ، فَلِذَا كَثُرَ فِيهِ الْقَلْبُ نَحْوِ عِلْبَاوَانٍ.

أما الهمزة فِي نَحْوِ حِمْرَاءَ فَمُنْقَلِبَةٌ عَنِ أَلِفِ التَّائِيْتِ لِأَغْيَرِ، فَلِذَا لَمْ يَجِءْ فِيهِ إِلَّا الْقَلْبُ. وَالْقَلْبُ بِالنَّظَرِ إِلَى جِهَةِ الزِّيَادَةِ، لِأَنَّ الْقَلْبَ طَرَحَ مِنْ وَجْهِ، وَالزَّائِدَ بِالطَّرْحِ أَجْدَرُ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَمْ يَجْرِ الْقَلْبُ إِلَى الْيَاءِ؟ قُلْتَ: لِأَنَّ فِي مَخْرَجِ الألفِ اتسَاعًا وَفِي مَخْرَجِ الْوَاوِ ضَيْقًا فَأَوَقَعْتَ الْوَاوَ بَيْنَهُمَا لِيُظْهَرَ الْإِعْتِدَالُ، وَلِأَنَّ فِي الْقَلْبِ إِلَى الْيَاءِ كِرَاهَةٌ اجْتِمَاعِ الْيَاءَيْنِ (بَعْدَ أَلِفٍ) (٣) فِي قَوْلِهِمْ حِمْرَائِينَ، وَلِأَنَّ الهمزة شَبِيهَةٌ بِالْوَاوِ فِي الثَّقَلِ فَقَلْبُ الشَّيْءِ إِلَى مَا يَشَاكِلُهُ أَدْخَلَ فِي الْمُنَاسِبَةِ.

قوله: «فبابها التصحيح . . .» .

لأن الهمزة حرف صحيح بدليل تعاقب الحركات الإعرابية عليها.

(١) فِي ب وَع: «الياء والواو والمثبت من الأصل» .

(٢) رَجُلٌ دِرْحَاقِيَّةٌ: كَثِيرٌ اللَّحْمِ قَصِيرٌ، سَمِيحٌ ضَخْمٌ النَّظَرِ لَيْسَ الْحَلْفَةُ الْمَسَادُ (دِرْح)

(٣) سَاقَطَ مِنْ بِ وَالْمَثْبُوتِ مِنَ الْأَصْلِ وَع.

\* فصل \* وَالْمَحذُوفُ الْعَجْزُ يُرَدُّ إِلَى الْأَصْلِ ، وَلَا يُرَدُّ . فيقال :  
أَخْوَانِ وَأَبْوَانِ ، وَيَدَانِ وَدَمَانِ ، وَقَدْ جَاءَ يَدَيَانِ وَدَمَيَانِ قَالَ :  
\* يَدَيَانِ بِيَضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ \* .

قوله : «يُرَدُّ إِلَى الْأَصْلِ وَلَا يُرَدُّ» .

فإن قلت : وقد اطرِدَ رَدُّ الْأَصْلِ فِي نَحْوِ : (عَصَوَانٍ وَرَحِيَانٍ) ، فَمَا بَالُهُ لَمْ يَطْرُدْ فِي نَحْوِ : (يَدَيَانِ وَدَمَيَانِ) ؟ قلت : قلب الألف إلى الواو والياء لا شك أنه أسهل من رَدِّ الْمَحذُوفِ إِذْ فِي الْقَلْبِ عَوْدٌ مِنْ حَرْفٍ إِلَى حَرْفٍ وَفِي الرَّدِّ الْأَمْرُ بِخِلَافِهِ فَلَمَّا صَعِبَ الْأَمْرُ فِي الرَّدِّ لَمْ يَطْرُدْ ، فَجَاءَ الْأَمْرَانِ الرَّدِّ وَعَدَمَهُ .

والجواب الثاني : أَنَّ الْكَلِمَةَ بِالثَّنِيَةِ تَصِيرُ شَيْئًا آخَرَ بَتَغْيِيرِ صِيغَتِهَا وَيَزِدَادِ مَعْنَاهَا فَيَلِيقُ بِهَا أَنْ تَزَادَ لَفْظًا ، فَلَمَّا اقْتَضَتْ أَنْ تَزَادَ لَفْظًا كَانَ أَجْدَرُ بَأَنْ يُرَدَّ إِلَيْهَا مَا هُوَ مَحذُوفٌ مِنْهَا . وَأَمَّا إِبْقَاؤُهَا عَلَى حَالِهَا ، فَلِأَنَّهَا قَدْ وَقَعَتْ هَكَذَا مَحذُوفَةً الْعَجْزِ وَاشْتَهَرَتْ ، وَالثَّنِيَةُ بِنَاءٍ عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ . فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْبِنَاءُ مَلَاتِمًا لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ . فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ لَزِمَ الرَّدُّ فِي أَخْوَانِ وَأَبْوَانِ ؟ قلت : إلحاقًا للثنية بالإضافة ، إِذْ فِي كُلِّ مِنْهُمَا ضَمٌّ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ ، وَفِي الْإِضَافَةِ يُقَالُ أَخُوهُ وَأَبُوهُ ، فَكَذَا فِي الثَّنِيَةِ .

قوله :

٣٥٩- يَدَيَانِ بِيَضَاوَانٍ ..... (١)

هذا عبارة عن الكرم ، و(مُحَلِّمٍ) بكسر اللام بعض ملوك اليمن .

(١) هذا بعض بيت من الكامل ذكره صاحب اللسان من غير عزو وكذلك ابن يعيش من قبله -  
والبيت بتمامه :

يَدَيَانِ بِيَضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنَعَانِكَ بَيْنَهُمْ أَنْ تُهْضَمَا

وقال ابن منظور : ويروي : عند مُحَرَّقٍ ، قال ابن بري : صوابه كما أنشده السيرافي وغيره :

قَدْ يَمْنَعَانِكَ بَيْنَهُمْ أَنْ تُهْضَمَا .

وَقَالَ :

وَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانَ بِالْخَبْرِ اليَقِينِ  
\* فصل \* وَقَدْ يُشْنَى الْجَمْعُ عَلَى تَأْوِيلِ الْجَمَاعَتَيْنِ ، وَالْفِرْقَتَيْنِ  
وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ . .

وتمامه :

قَدْ تَمَنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا  
الضَّيْمُ : الظُّلْمُ ، وَالضُّهْدُ : الْقَهْرُ .

قوله :

٣٦٠ - فَلَوْ أَنَا . . . . .<sup>(١)</sup>

بَيْنَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْعَدَاوَةِ . أَي لَا يَمْتَرِجُ دَمَانًا لِشِدَّةِ الْعَدَاوَةِ .

وقوله : بِالْخَبْرِ اليَقِينِ .

تأكيد للجملة أي الذي أقوله بيقين . وقيل وفي «جرى الدميان» أن معناه يُعلم من

الشجاع مِنَّا ، لِأَنَّ دَمَ الشُّجَاعِ يَجْرِي وَدَمَ الْجَبَانِ يَجْمَدُ فِي زَعْمِهِمْ .

قوله : «وَقَدْ يُشْنَى الْجَمْعُ . . . . .» .

تشية الجمع قليلة ، لِأَنَّ مَفْرَدَهَا يُعْطَى مَا تَعْطِيهِ التَّشِيَّةُ ، فَيَقَعُ ذِكْرُ التَّشِيَّةِ ضَائِعًا وَلَكِنْ

انظر ابن عيش ٤ : ١٥١ ولسان العرب (يدي) وموضع الشاهد فيه قوله (يديان) إذ شئ بدأ

على يديان وذلك برد لامة شذوذا والقياس إسقاطها .

(١) هذا بعض بيت من الوافر ذكره المبرِّد في المقتضب ١ : ٣٣٦ ، ٢ : ٢٣٨ ، ٣ : ١٥٣ من غير

عزو وكذلك ابن عيش في شرحه ٤ : ١٥١-١٥٢ ، وابن منظور في اللسان (دمي) وانظر ما

قيل في نسبه في حاشية ١ من شرح ابن عيش ٤ : ١٥٢ والخزانة ٣ : ٣٥١ طعة بولاق

وحاشية المقتضب ١ : ٣٦٦ ، وتمامه :

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانَ بِالْخَبْرِ اليَقِينِ

والشاهد فيه محيى دميان في تشية دم وذلك برجوع المحذوف من لفظة دم عند التشية فعلى

**\* لَنَا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ \***  
**وَفِي الْحَدِيثِ: مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَالشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمِينَ . . .**

قد يُحتاج في بعض المواضع إلى ذكر الشنية لعدم إمكان التغيير بمجرد الجَمْع كما في قوله: «كالشاةِ العائرة بين الغنمين»<sup>(١)</sup>.  
 قوله :

٣٦١ - لَنَا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ .....<sup>(٢)</sup>  
 أي لَنَا جَمَاعَتَانِ مِنَ الْإِبِلِ ، وَلَفْظُ الْإِبِلِ فِي عُرْفِهِمْ عِبَارَةٌ عَنْ مِائَةِ بَعِيرٍ وَإِنْ جَازَ اسْتِعْمَالُهُ فِي أَكْثَرِ مِنْهَا ثُمَّ قَالَ : فِيهِمَا مَا عَلِمْتَوْهُ مِنْ قِرَى الْأَصْيَافِ وَالْإِرْفَادِ وَالذِّيَاتِ وَغَيْرِهَا .

قوله : «كالشاةِ العائرة . . . . .» .  
 أي الشاردة الفاردة<sup>(٣)</sup> .

ديمان ضرورة . واللام المحذوفة من (دم) مختلف فيها أهي واو أم باء؟ فهي عند المبرد ياء قال : «تقول دمي يذمي فهو دم» ووزنه عند المبرد فَعَلٌ وعند الجوهري أصله دَمُو بالتحريك وإنما قالوا ذمي يذمي لحال الكسرة التي قبل الواو كما قالوا رضي يرضى وهو من الرضوان . انظر المقتضب ١ : ٣٦٦-٣٦٧ وحاشيتي هاتين الصفحتين للشيخ عزيمة ، والصحاح (دمو) واللسان (دمي)

(١) نص الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/ ١٢٨ (مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمِينَ تَعْبِيرٌ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً) .

(٢) هذا بعض بيت من الطويل وهو بتمامه كما جاء في شرح ابن عيش ٤ : ١٥٤  
 هما إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ      فَعَنْ أَيُّهَا مَا شِئْتُمْ فَتَنَكَّبُوا

وجاء في حاشية شرح ابن عيش ج ٤ : ص ١٥٤ أن هذا البيت لم ينسبه إلا الصاغاني حيث نسبه لشعبة بن قعير وهو شاعر أسلم في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - غير أنه لم يره . ورواية أبي زيد : فعن آية ما شئتم فتنكبوا .

والشاهد في البيت قوله (إِبْلَان) حيث نرى اسم الجمع على تأويل فِرْقَتَيْنِ وَجَمَاعَتَيْنِ .

(٣) الفاردة : المُنْتَحِبَةُ - اللسان (فرد) .

وَأَنْشَدَ :

لأَصْبَحَ الحَيِّ أَوْ بَادَاً وَلَمْ يَجِدُوا      عِنْدَ التَّفْرِقِ فِي الهَيْجَا جَمَالَيْنِ  
وَقَالُوا : لِقَاحَانَ سَوْدَاوَانَ ، وَقَالَ أَبُو النُّجْمِ :  
\* بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ \*  
=

قوله :

٣٦٢ - لأَصْبَحَ ..... (١) .....

(أَوْبَادًا) أَي هَلَكِي ، جَمْعُ وَبَدٍ وَقَبْلَهُ :

سَعَى عِقَالًا فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبْدًا      فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْرُو عِقَالَيْنِ  
وقوله : «السبد» الشيء القليل ، والعِقالُ صدقة العام ، وانتصاب عِقَالًا على  
الظرف .

قوله : «لِقَاحَانَ . . . . .»

اللِّقَاحُ : جَمْعُ لِقْحَةٍ ، وَهِيَ نَاقَةٌ ذَاتُ لَبَنِ .

قوله :

٣٦٣ - بَيْنَ رِمَاحِي ..... (١) .....

(١) الشاهد بتمامه وهو من البسيط :

لأَصْبَحَ الحَيِّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا      عِنْدَ التَّفْرِقِ فِي الهَيْجَا جَمَالَيْنِ

ذكرهما ثعلب في مجالسه ١ : ١٤٢ وابن يعيش في شرحه ٤ : ١٥٤ من غير عزو وقد عزى ابن  
في الحاشية لعمر بن عداء الكلبي . وكان معاوية بن أبي سفيان قد استعمل ابن أخيه عمرو  
ابن عتبة بن أبي سفيان على صدقات كلب فاعتدى عليهم وفي ذلك قاله عمرو بن العداء .  
والسُّعْيُ : هو القيام على الصدقات وتحصيلها . ومعنى البيتين لقد أقام على جمع الصدقة  
منا عما فتركتنا فقراء فكيف لو أقام على ذلك مدة عامين ؟ إذن لأصبح الحَيِّ والمراد به القبيلة  
هلكت ولم يجدوا عند الحرب صنفا من الجمال يحملون عليه أنفالهم ولا صنفا لحربهم  
والشاهد في البيت قوله : (جمالين) حيث نثى اسم الجمع على ناولين صنفين أو فطيمين

(٢) البيت من أرجوزة لأبي النجم العجلاني في الطرائف الأدبية ص ٧١-٥٧ ، ومطلعا :

\* فصل \* وَيُجْعَلُ الْاِثْنَانِ عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ إِذَا كَانَا مُتَّصِلَيْنِ  
كَقَوْلِكَ مَا أَحْسَنَ رُؤْسَهُمَا .

وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ «أَيْمَانَهُمَا» . . .

صدره :

تَبَقَّلْتُ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ . . . . .

أَي تَبَقَّلْتُ الْإِبِلَ ، أَي أَكَلْتُ بَقْلًا فِي مَرَعَاهَا ، وَمَالِكٌ وَنَهْشَلٌ قَبِيلَتَانِ .

قوله : «إِذَا كَانَا مُتَّصِلَيْنِ . . . . .»

إنما يجعل الاثنان في هذه الصورة على لفظ الجمع لعدم الإلباس ، إذ من  
المعلوم أن ليس لكل أحد إلا رأس واحد ، ويمين واحدة ، وقلب واحد (مع ما في  
إيراد المضاف على لفظ الثنية لكونه مثنى في المعنى من كراهة<sup>(١)</sup>) اجتماع تثنيتين  
فيما تأكد اتصالهما لفظاً ومعنى ، ولا فرق بين أن يكون الأول متحداً في كل واحد  
منهما أو متعدداً ، فلذا تقول قطعت أيديهما ، وأنت تريد يداً من كل واحد منهما .  
وشرط الكوفيون<sup>(٢)</sup> كون الأول متحداً في كل واحد منهما كما في قوله تعالى :  
﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾<sup>(٣)</sup> وهذا باطل لقوله تعالى ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٤)</sup> والمراد  
أيمانهما .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ .

= والشاهد بتمامه :

تَبَقَّلْتُ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

ومعنى البيت أن قوم الشاعر قد رعوا ذلك الموضع ولم يخشوا رماح هذين الحيين . والشاهد  
فيه قوله : (رماحي) حيث ثنى الجمع على تأويل الحيين . وانظر شرح شواهد الشافية  
٣١٢-٣١٣ ، والخزانة ٣ : ٣٩٤ .

(١) في ب : «أَوْ تَقُولُ غَيْرَ عَنِ الْمُضَافِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ وَإِنْ كَانَ مُثْنَى فِي الْمَعْنَى لِكِرَاهَةِ»  
والمثبت من الأصل وع .

(٢) انظر شرح ابن عبيش ٤ : ١٥٥ . (٣) سورة التحريم آية ٤ . (٤) سورة المائدة آية ٣٨ .



وفيه : ﴿صَغَتَ قُلُوبُكُمْ﴾ وَقَالَ :

\* ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ \*

فَاسْتَعْمَلَ هَذَا ، وَالْأَصْلَ مَعًا ، وَلَمْ يَقُولُوا فِي الْمُتَفَصِّلَيْنِ أَفْرَاسَهُمَا ، وَلَا غَلْمَانَهُمَا .

قوله :

٣٦٤ - ظَهْرَاهُمَا ..... (١)

وَقَبْلَهُ : وَمَهْمَهَيْنِ قَدَقْدَيْنِ مَرَّتَيْنِ (٢)

جُبْتُهُمَا بِالنُّعْتِ لِأَنَّ النُّعْتَيْنِ (٣)

(١) تمامه : ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ .

قال البغدادي في بحر القصيدة التي منها الشاهد : (هي من بحر السريع ، وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز كما توهمه بعضهم ، لأن الرجز لا يكون فيه معولات فيرد إلى فعولات) الخزانة ٢ : ٣١٣ بينما قال في شرح شواهد الشافية ص ٩٤ : هو من الرجز أو السريع . والبيت لم ينسب الفراء في معاني القرآن ٣ : ١١٨ ، ولا ابن عصفور في الضرائر ٢٥٠ وقد تناقضت نسبه في سيبويه حين نسب في الكتاب ٢ : ٤٨ لخطام وفي الجزء الثالث ص ٦٢٢ لهميان بن قحافة . والصواب أنه لخطام المجاشعي كما جاء في شرح ابن يعيش ٤ : ١٥٦ ، وشواهد المغني للسيوطي ١ : ٥٠٤ والخزانة ٢ : ٣١٣-٣١٨ وشرح شواهد الشافية ص ٩٤ . وموضع الشاهد فيه قوله (ظَهْرَاهُمَا) قال : ابن يعيش : فالشاهد فيه تشبيه الظهر على الأصل ، والكثير الجمع لما ذكرناه مع كراهية اجتماع التشبيتين في اسم واحد ، لأن المضاف إليه من تمام المضاف . شرح ابن يعيش ٤ : ١٥٦ .

(٢) انظر الخزانة ٢ : ٣١٤ وروايته هناك وَقَدَقَيْنِ ، وَالْقَدْفُ : البعيد من الأرض .

(٣) جُبْتُهُمَا بِالنُّعْتِ : . . . الخ ، أي نُعْتَا لِي مَرَّةً وَاحِدَةً فَلَمْ أَحْتَجِ إِلَى أَنْ يُنْعَتَا لِي مَرَّةً ثَانِيَةً كَمَا

قاله البغدادي في الخزانة ٢ : ٣١٧ .

وَالْفَرَسُ النُّعْتُ : الموصوف بالعتق والحوذة والسق - اللسان (نعت) ولربما كان نصير

البغدادي فيه يُعَدُّ إِذَا اعْتَبَرْنَا تَأْوِيلَهُ : قطع المغازة بفرس متناه في الجري لا فرسي .

... وَقَدْ جَاءَ: وَضَعَا رِجَالَهُمَا.

(الْمَهْمَةُ) : الأرضُ المستوية البعيدة، (وَالْقَدْفُدُ) : المكان المرتفع في صلابه .  
(وَالْمَرْتُ) : المفازة التي لا تَبْت فيها، وفسر نَعْتُ متناهٍ في الجَرْي، ولذا قَالَ  
الشَّيْخُ الإمام الزَّاهِد الصُّفَّارُ<sup>(١)</sup> - رحمه الله - لا يصلح إطلاق النعت في حَقِّ اللّهِ  
تَعَالَى لما فيه من التناهي، وصفات (الباري سبحانه)<sup>(٢)</sup> متعالية من ذلك .  
قوله : «وَضَعَا رِجَالَهُمَا» .

كانا رجلين مسافرين نُزِّلَ لزوم رحليهما منزلة الاتصال بهما فقبل رجليهما وإن كان  
المراد رِجْلَيْهِمَا، كما يقال ما أَحْسَنَ رُؤُوسَهُمَا في المَتَصِلَات .

---

(١) هو قاسم بن عليّ بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطْلَيْوسِي الشهير بالصُّفَّار، صحب  
الشلوبين وابن عصفور وشرح كتاب سيبويه - مات بعد الثلاثين وستمائة - انظر بغية الوعاة  
٢ : ٢٥٦ .

(٢) في ب : «الباري جَلَّ وَعَزَّ» وفي ع «الله تعالى» والمثبت من الأصل .

## \* ومن أصناف الاسم المجموع \*

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مَا صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهُ، وَمَا كُسِرَ فِيهِ، فَالْأَوَّلُ مَا آخِرُهُ  
 وَأَوَّ أَوْ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ مَا قَبْلَهَا بَعْدَهَا نُونٌ مَفْتُوحَةٌ أَوْ أَلِفٌ وَتَاءٌ، فَالَّذِي بِالْوَاوِ  
 وَالنُّونِ لِمَنْ يَعْلَمُ فِي صِفَاتِهِ وَأَعْلَامِهِ كَالْمُسْلِمِينَ وَالرَّيْدِينَ، إِلَّا مَا جَاءَ  
 مِنْ نَحْوِ ثُبُونٍ، وَقُلُونِ، وَأَرْضُونِ، وَأَحْرُونِ، وَإِوزُونِ .

قوله : «وَمِنْ أصناف الاسم المجموع» .

قوله : «لمن يعلم» لم يقل لمن يعقل لقوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضَ فَرَشْتَهَا فَيْعَمَهُ  
 الْمَهْدُونَ ﴾ (١) .

(أي فنعلم الماهدون نحن) (٢) ، والماهدون من جموع السلامة، وقد أطلق على الله  
 تعالى كما ترى، ولا يطلق على الله عز وجل اسم العاقل لكن يطلق عليه (سبحانه  
 وتعالى) (٣) اسم العالم .

قوله : «إلا ما جاء من نحو ثُبُون . . . . .» .

الواو في هذا النحو من الجموع عوض عن المحذوف، لأن الأصل في ثُبَيْة ثُبُوءة (٤) ،  
 وفي سَنَيْة سَنُوءةً بدليل قولهم : سَنَوَاتٌ وفي أَرْضٍ أَرْضَةٌ بدليل قولهم أَرْضَةٌ (٥) ، فلما  
 حذفت اللام في الأوَّلين والتاء في الثالث عوض مما حُذِفَ بأن جعل لكل من هذه  
 الكلم ما لا يكون للتام في نحو ظلمةٍ وجهلٍ وبغلةٍ من الجمع بالواو والنون وكسر

(١) سورة الذاريات آية ٤٨ .

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع .

(٣) سقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٤) الثُبَيْة : العصبة من الفرسان والجمع ثُبَاتٌ، وَثُبُونٌ وَثُبُونٌ . اللسان (ثا) .

(٥) أرض أريضة : أي واسعة . اللسان (أرض) .

الثاء والسين فقيل : **ثُبُونٌ** و**سُنُونٌ** ليكون ذلك تنبيها على أن كليهما لم يجمع (جمع زيد ومسلم نحو: الزيدون ومسلمون)<sup>(١)</sup> لأن جمع السلامة الحقيقي لا يكون فيه تغيير البتة .

فإن قلت : فعن بعضهم أنه لا يكسر الثاء في (ثُبُون) بل يَضُمُّها على الأصل<sup>(٢)</sup> ، فما وجه ذلك؟ قلت : قال بعض المحققين من قال ثُبُون فلم يكسر كان قياسه أن يعتقد اختلاف التقدير في الضمة كما يفعل ذلك في ضمة صَادٍ (يَأْمَنُصُّ) في الحالتين هذه كلامه . يعني أن ضمة الصاد في يَأْمَنُصُّ بتقدير جعل المحذوف للترخيم كالثابت غيرها إذ لم يجعل هو كالثابت إذ الضمة في الأول أصلية ، لأنها الضمة التي كانت في (مَنْصُور) ، وفي الثاني عارضة<sup>(٣)</sup> لأنها كالضمة التي في دال (زيد) في قولك : (يازيد) . وبين الضمتين بون بعيد ويوضح ما ذكرنا أنهم قالوا : (باب ودار) . فقلبو حرف اللين ألفا إذ الأصل بَوْبٌ وَدَوْرٌ ثم صَحَّحُوا في بعض المواضع فقالوا القَوْدُ ، والحركة تنبيها على أن الأصل في نحو (باب ودار) الحركة ، فكما يعتقد في باب ودار فَعَلٌ بتحريك العين ، وأن الألف بدل من حرفٍ مُتَحَرِّكٍ ، وإن كانت الحركة غير موجودة في اللفظ وجودها في (القَوْدُ) ، كذلك يعتقد في (ثُبُون) أن الضمة في الجميع<sup>(٤)</sup> غير الضمة في الأفراد ، حملا للنظير على النظير ، فإنهم قالوا : (سنون) بالكسر فغيروا الحركة ولم يقولوا سُنُونٌ بالفتح (بدون التغير)<sup>(٥)</sup> ، ومن المعلوم أن غرضهم (في كسر السين)<sup>(٦)</sup> أن يعلم أنه ليس

(١) في ب : «جمع زيد والزيدون ومسلم ومسلمون» والمثبت من الأصل وع .

(٢) في الأصل : «على الوجه» والمثبت من ب وع .

(٣) في الأصل وع «عارضية» والمثبت من ب .

(٤) في ب : «الجمع» والمثبت من الأصل وع .

(٥) سقط من ب والمثبت من الأصل وع . (٦) في ب : «في كسر السين من سنون» .

.....

---

(كالزيدون)، كما أنّ الغرض في (القَوَد) أن يُعلم أن نحو؛ (باب ودان) ليس الألف فيه أصلاً، وأنه قد انقلب عن حرف متحرك فيه، والتنبيه في أَرْضُون بتحريك الراء بالفتح. فإن قلت: فهل يَبَيّن نحو: «ثُبُون» ونحو أَرْضُون فرق؟ قلت: نعم فإن نَحَو ثُبُون قد كثر ولم يكثر نحو أَرْضُون والسُرُّ في ذلك أنّ المحذوف من نحو (ثُبُون) لام، وفي نحو: أَرْضُون تاء التانيث، وهي زائدة على نفس الكلمة، ومن المعلوم أن الأصلي أولى بالتعويض من الزائد، إذ التعويض لظهور التقصان في الكلمة والتقصان بذهاب جزء الكلمة أفحش.

فإن قلت: فلم لم يجز التعويض في نحو: (غَدٍ وَدَمٍ، وَشَمْسٍ وَذَلِي) فيقال: غدون، ودمون، وشمسون ودلون<sup>(١)</sup>؟ قلت: هذا غلط منك لأننا لم نقل إن الحذف يوجب التعويض، وإنما نقول إن ذلك يجوز فلما كان الأصل أن يقال: ثُبُونٌ، وَسَنُونٌ، وَأَرْضَةٌ بإثبات الواو في الأولين، وعلامة التانيث في الأخير جاز أن يعوّض في كل من هذه الكلم عما حذف منها فيجعل لها شيء لا يكون لما لم يُحذف منه وذلك الشيء جمعها بالواو والنون، ولكن لا يجب أن يفعل ذلك فيما كان مثلها، كما أن الهمزة في (ابن) جعلت عوضاً من المحذوف بدلالة أنها لا تكون في غير (المحذوف منه)<sup>(٢)</sup> نحو: رجل، وثوب، ثم لم يُطرّد في كل ما (حُذِفَ منه)<sup>(٣)</sup> فلم يقل في (غَدٍ) وأغِدٍ ولا في دم آدم، لأن ذلك على سبيل الجواز دون الوجوب، فكن فاراقاً من الثابت بطريق الجواز وبينه بطريق الوجوب، وإلا وقعت في داهية ذمياً،

---

(١) في ب: «دلون» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في الأصل: «المحذوف» والمثبت من ب وع.

(٣) في ب: «حذف» وفي الأصل «حذف عنه» والمثبت من ع.

وَحَبَطْتُ خَبَطَ عَشْوَاءَ، فَإِنْ قَلْتُ فَعَمَّ وَقَعَ التَّعْوِيضُ فِي (حَرْوَنَ) <sup>(١)</sup> وَإِوْرُونَ؟ <sup>(٢)</sup> قُلْتُ: عَنِ النِّقْصَانِ الْوَاقِعِ بِالْإِدْغَامِ، لِأَنَّ فِيهِ جَعَلَ الْحَرْفَيْنِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، أَلَا تَرَاهُم جَوَزُوا التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ فِي نَحْوِ دَابَّةٍ، مَعَ مَنَعِهِمُ التَّقَاءَ هُمَا فِي نَحْوِ: (لَمْ يَخَافَ) وَلَا ذَلِكَ إِلَّا بِجَعْلِهِمُ السَّاكِنَ الثَّانِي فِي نَحْوِ: (دَابَّةٍ) كَلَّا سَاكِنٍ تَنْزِيلًا لِلْمَدْغَمِ وَالْمَدْغَمِ فِيهِ مَنْزِلَةُ حَرْفٍ وَاحِدٍ وَتَصْيِيرِ السَّاكِنِ الْمَدْغَمِ مَشْوَبًا بِحَرَكَةِ الْمَدْغَمِ فِيهِ فَعَلِمَ أَنَّ الْحَرْفَيْنِ يُنْزَلَانِ بِالْإِدْغَامِ مَنْزِلَةَ حَرْفٍ وَاحِدٍ فَيُظْهِرُ النِّقْصَانَ، فَإِنْ قُلْتُ: لَمْ خُصَّ أَوْلُو الْعِلْمِ بِهَذَا الْجَمْعِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ لِهَذَا الْجَمْعَ فَضِيلَةً عَلَى غَيْرِهِ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مُسْلِمُونَ يُعْرَفُ فِيهِ صِيغَةُ الْوَاحِدِ وَإِذَا قُلْتَ رِجَالٌ لَا يَعْرِفُ مِنْ لَفْظِهِ أَنَّهُ جَمْعٌ (فَعَلَّ) بِفَتْحَتَيْنِ أَوْ (فَعَلَّ) بِفَتْحَةٍ وَسَاكِنٍ، أَوْ (فَعَلَّ) بِفَتْحَةٍ وَضَمَّةٍ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ كَجَبَلٍ وَجِبَالٍ وَكَلْبٍ وَكِلَابٍ، وَرَجُلٍ وَرِجَالٍ، فَإِذَنْ لَا يَعْلَمُ مِنْ لَفْظِ رِجَالٍ أَنَّ وَاحِدَهُ رَجُلٌ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ سَابِقَةٍ، عَلَى أَنَا نَقُولُ لَوْ كَانَ لَا يُجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ إِلَّا مَا هُوَ عَلَى صِيغَةِ رَجُلٍ، لَمَا كَانَ حَظِّي أَيْضًا بِمَا ذَكَرْنَا فِي نَحْوِ (مُسْلِمُونَ) مِنَ الْفَضِيلَةِ إِذْ فِي نَحْوِ (مُسْلِمُونَ) صِيغَةُ الْوَاحِدِ بَاقِيَةٌ، وَهَذَا مَرْتَفَعَةٌ: فَلَمَّا كَانَ لِهَذَا الْجَمْعِ فَضْلٌ عَلَى غَيْرِهِ خُصَّ بِهِ مِنَ لِهَ الْعِلْمِ، لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ هُمُ الْأَفْضَلُونَ.

- (١) حَرْوَنَ: جَمْعُ حَرَّةٍ وَهِيَ أَرْضٌ ذَاتُ حِجَارَةٍ سَوْدٍ نَخْرَاتُ كَانَهَا أَحْرَقَتْ بِالنَّارِ - اللِّسَانُ (حَر) وَعَنْ سَبْيُوهِ: كَمَا قَالُوا حَرَّةً وَحَرْوَنَ، وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَيْضًا حَرَّةً وَإِخْرُونَ، يَعْنُونَ الْحَرَارَ كَأَنَّهُ جَمْعُ إِخْرَةٍ وَلَكِنْ لَا يَتَكَلَّمُ بِهَا. الْكِتَابُ لِسَبْيُوهِ ٣: ٦٠٠.
- (٢) إِوْرُونَ: جَمْعُ إِوْرَةٍ - سَبْيُوهِ ٣: ٦٠٠.

## .. وَالَّذِي بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ لِلْمُؤنَّثِ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ كَالْمُهَنْدَاتِ، وَالثَّمَرَاتِ، وَالْمُسْلِمَاتِ ...

قوله : «والمسلمات» :

أصل مسلمات : مسلمتات ، حذفوا الناء الأولى كراهة اجتماع علامتي تانيثين متفتحتين في اسم واحد ، فإذا كانوا حذفوا الناء مع المذكّر في نحو : قولهم : (رجل بَصْرِيّ) في النسبة إلى البصرة ، والأصل بَصْرَتِيّ لثلاثي يلزمهم أن يقولوا في المؤنث امرأة بَصْرَتِيَّةً بالجمع بين علامتي تانيث ، فلأن يحذفوا هنا مع تحقّق الجمع كان أحقّ وأجدى<sup>(١)</sup> .

فإن قلت : لم حذف الأولى دون الثانية؟ قلت : إنما كان حذف الأولى أولى لأنها للتانيث فقط ، والثانية للتانيث والجمع ، فإبقاء ما فيه زيادة معنى أولى .

فإن قلت : ما تقول في حُبلِيّات وصحراوات ، حيث جمع فيهما بين العلامتين ، لأنّ الياء في حبلِيّات مقلوبة عن ألف التانيث في حُبْلِيّ ، والواو في صحراوات مقلوبة عن همزة مقلوبة عن ألف التانيث؟ قلت : إنما لم يُوَثِّرَ حَذْفُ أُولَى العلامتين فيما ذكرت لاختلاف العلامتين ، ومن المعلوم أنّ لاجتماع المتماثلين جلبًا للثقل الذي تستكرهه الطباع السليمة .

ألا تراهم وضعوا باب الإدغام لإزاحة هذا المستكره عندهم .

والجواب الثاني : أن الأولى من العلامتين قد قلبت عن أصلها فلم يتحقق

الجمع بين العلامتين .

والجواب الثالث : أن الكلمة مبنية على هذه الهيئة ، فلم تكن الألف في حبلِيّ متفرّعة طارئة على الكلمة بخلاف الناء في نحو (مسلمة) فإنها طارئة على مسلم ، فلا يلزم من حذف ناء نحو مسلمة ركوب الشطط لكونها قلقة في الثبوت لزوم ذلك من حذف ما هو من نفس الكلمة كالألف (حُبْلِيّ) وهمزة صحراء .

(١) في ب : «وأولى» والمنبت من الأصل وع .

... وَالثَّانِي يَعْمُ مَنْ يَعْلَمُ وَغَيْرُهُمْ فِي أَسْمَائِهِمْ وَصِفَاتِهِمْ كَرِجَالٍ  
وَأَفْرَاسٍ ، وَجَعَاظٍ ، وَظُرَافٍ ، وَجِيَادٍ ، وَحُكْمُ الزِّيَادَتَيْنِ فِي مُسْلِمُونَ  
نَظِيرُ حُكْمِهِمَا فِي مُسْلِمَانٍ . الْأُولَى عَلِمَ لِضَمِّ الْأَثْنَيْنِ فَصَاعِدًا إِلَى  
الْوَاحِدِ . .

فإن قلت : لم زيد هذان الحرفان؟ قلت : أما الألف : فلإن أولى ما يزداد حروف  
المدِّ لِحَفَّتِهَا بِجَرِيهَا مَجْرَى النَّفْسِ السَّادِجِ ، وَالْأَلْفُ هِيَ الْأَخْفُ مِنْ بَيْنِهَا ، لِأَنَّهَا  
أَبِيَّةٌ لِمَسَاسِ الْحَرَكَةِ بِخِلَافِ أُخْتَيْهَا ، وَأَمَّا التَّاءُ فَإِنَّمَا زِيدَتْ لِتَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ ،  
لِأَنَّهَا تَبْدُلُ مِنَ الْوَاوِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ كَمَا فِي (تَجَاه) وَأَشْبَاهِهِ ، وَلِتَكُونَ نَائِبَةً عَنِ  
التَّاءِ الْأُولَى فِي مُسَلَّمَاتِ الْبَالَتَيْنِ ، إِذْ حُذِفَ هَاتِيكَ التَّاءُ كَانَ لَازِمًا ، وَإِنْ زِيدَ بَعْدَ  
الْأَلْفِ غَيْرَ التَّاءِ لِلتَّفَادِي مِنَ اجْتِمَاعِ الْعَلَامَتَيْنِ ، وَلِذَا قُلْنَا إِنَّ نَحْوَ : (مُسَلَّمَاتٍ) جَمْعُ  
مَصْحُوحٍ ، لِأَنَّ هَذِهِ التَّاءُ لَمَّا نَابَتْ عَنِ التَّاءِ السَّاقِطَةِ صَارَتْ كَأَنَّهَا لَمْ تَسْقُطْ .  
قوله : « كرجال . . . » .

رجال وأفراس ، وجعافر في الأسامي ، وظراف وحياد في الصفات وجعافر جمع  
جعفر ، وظراف وحياد : جمع ظريف وجواد وهو الفرس السريع المشي .



... والثانية عَوْضٌ عَنِ الشَّيْئَيْنِ وَتَسْقُطُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ، وَقَدْ أُجْرِيَ  
الْمَوْثُ عَلَى الْمَذْكَرِ فِي التَّنْوِيهِ بَيْنَ لَفْظِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، فَقِيلَ رَأَيْتُ  
الْمُسْلِمَاتِ، وَمَرَرْتُ بِالْمُسْلِمَاتِ، كَمَا قِيلَ رَأَيْتُ الْمُسْلِمِينَ، وَمَرَرْتُ  
بِالْمُسْلِمِينَ.

قوله : «الثانية عوض . . . . .» .

أي التَّوْنُ عَوْضٌ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ . والكلام في النون هنا كالكلام فيها في الشنية  
فتأمل فيما أسلفناه .

فإن قلت : فلم فتحت هنا وكسرت في الشنية؟ قلت : لأن النون جِيءَ بها  
ساكنة، وما قبلها ساكن، وهو إما الألف أو الواو أو الياء، وكسر أحد الساكنين هو  
الأصل، والفتح فيه فرع ، فالكسر إذن أسبق والثنية أسبق من الجمع، فأعطي  
الأسبق الأسبق وهكذا ينبغي، فإن قلت : فلم لم تُضَمَّ؟ قلت : لاستقلالهم الضمة .  
فإن قلت : فلم انفتح ما قَبْلَ الياءِ في الشنية نحو مسلمين بفتح الميم، وانكسر ما  
قبلها في الجمع نحو : مسلمين بكسرها؟ قلت : أما انكساره في الجمع فعلى  
مقتضى القياس، لأن حروف العلة إذا حصل فيها الامتداد فهي في غاية الحسن  
لأنها حروف المدِّ، وحصول الامتداد في الياء بكسر ما قبلها، وأما انفتاح ذلك في  
الشنية فلأن هذه الياء عديلة الألف فلما انفتح ما قبل الألف لزم أن يفتح ما قبل  
عديلتها وهي الياء .

قوله : «وقد أُجْرِيَ المَوْثُ عَلَى المَذْكَرِ . . . . .» .

لأن المَوْثَ فَرَعٌ لِلْمَذْكَرِ وَثَانٍ لَهُ، وليس بدع أن يُحْمَلَ الْفَرعُ عَلَى الْأَصْلِ فإن  
قلت : إنهما مختلفان فالتاء تختلف حركاتها ولا تسقط عند الإضافة بخلاف النون .  
والألف لا تختلف بخلاف الواو، فإنها تزول إلى الياء في الجَرِّ وَالنَّصْبِ . قلت : إن  
اختلفا فيما ذكرت فقد استويا في سلامة المفرد ولحاق الزياتين لعلامة الجمع ،

فحمل أحدهما على الآخر من حيث استويا، ولا يلزم في شيء يحمل على غيره أن يُشبههُ في جميع الوجوه، وإنما وقعت التسوية بين لفظي الجَرِّ والنصب بالكسرة، لأنَّ الكسرة على التاء من المسلمات بمنزلة الياء من المسلمين، إذ الكسرة بعضُ الياء، وهنالك قد وقعت التسوية بينَ الجَرِّ والنَّصْب بالياء، فناسب أن تقع التسوية هنالك بالكسرة.

وقيل: إنما كسرت التاء في نحو مسلمات في الجَرِّ والنصب مع إمكان تحريكها بالنصب لثلاثي يكون لجمع المؤنث مزية على جمع المذكر بمجيء جمعه على وجهين الواو والياء، ومجيء جمعهما على أوجه الرفع والنصب والجر.

فإن قلت: ما تقول في قراءة من قرأ: «فَأَنْفِرُوا نُبَاتًا أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا»<sup>(١)</sup>؟ قلت: كأنه جعل الألف عوضاً من لام الكلمة<sup>(٢)</sup> فبقيت التاء وحدها فلم تبق من صيغة جمع السلامة، فأجرى بوجوه الإعراب. فإن شئت شبيهه هذا فعليك بقول من قال:

٣٦٥ - وَلَقَدْ وَلَدَتْ بَيْنِينَ صِدْقٍ سَادَةً      وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ أَسِيدًا<sup>(٣)</sup>

فإنه جعل الياء في بينين عوضاً (عن اللام في بنو الذاهبة في ابن)<sup>(٤)</sup> فبقي النون وحدها فزال صيغة جمع السلامة فنَوَّنَهَا ثم بالإضافة زال التنوين، وثبتت هي، لأنها لم تبق نون جمع السلامة<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة النساء آية ٧١. وقراءة الفتح في التاء نقلها أبو حيان في البحر ٢: ٢٩٠ عن الفراء، ولم أر الفراء تكلم عنها في معاني القرآن ١: ٢٧٥ عند ذكره الآية.

(٢) في ب: «الفاعل» وصوابه المثبت من الأصل وع.

(٣) البيت من الكامل ذكره ابن يعيش في شرحه ١٢: ٥ من غير عزو وكذلك لم ينسب لأحد في حاشية ابن يعيش. وموضع الشاهد فيه قوله: (بينين صدق) حيث جعل الإعراب على النون، ولا يكون إعرابها بالياء إذ لو كان لسقطت النون للإضافة.

(٤) في ب: «من اللام الذاهبة في ابن» والمثبت من الأصل وع.

(٥) أي أن الأصل بَنَوْنٌ ثم عوض عن الواو ياء لتصح بنيناً ثم حذف التنوين وبقي الياء لتنتهي =

\* فصل \* وَيَنْقِسُمُ إِلَى جَمْعِ قِلَّةٍ وَجَمْعِ كَثْرَةٍ، فَجَمْعُ الْقِلَّةِ الْعَشْرَةُ فَمَا دُونَهَا وَأَمْلَتْهُ أَفْعَلُ أَفْعَالُ أَفْعَلَةٍ، كَأَنْفُسٍ وَأَنْوَابٍ، وَأَجْرَبِيَّةٍ وَعِلْمَةٍ. وَمِنْهُ مَا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَالْأَلْفِ وَالنَّاءِ وَمَا عَدَا ذَلِكَ جُمُوعٌ كَثْرَةٌ..

قوله : «وَأَمْلَتْهُ أَفْعَلُ . . . . .» .

الدليل على أن هذه الأمثلة للقلة لتحقيرهم إياها على حالها كأجسام وتجويزهم أن تجمع مرة أخرى كأنعامٍ وأنعيم .

قوله : «ومنه ما جمع بالواو والنون والالف والياء . . . . .»

إنما كان جمع التصحيح جَمْعَ قِلَّةٍ لأنه جمع على حد الثنية من حيث أن نظم الواحد فيه قد سلم .

وقد تجيء الألف والياء للكثرة كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ أَسْتَوُونَ﴾<sup>(١)</sup> ويحكي

أن حسان - رضي الله عنه - أنشد النابغة قصيدته التي منها قوله :

٣٦٦ - لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرَى يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا<sup>(٢)</sup>

فلم ير فيه اهتزازا فعاتبه في ذلك فقال النابغة أخطأت في بيت واحد في ثلاثة مواضع وأغضيت عنها ثم جئت تلومني ، فقال حسان وما ذاك؟ قال : الأول أنك

إلى (بنين) وعليه فالنون على حد تعليل الجندي ليست علامة جمع مذكر سالم والله أعلم .

(١) سورة سبأ آية ٣٧ .

(٢) انظر ديوان حسان بن ثابت ص ٢٢١ وترتيب البيت الثالث والثلاثون من قصيدة له من

الطويل وعدتها ستة وثلاثون بيتا ومطلعها :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبِّعَ الْجَدِيدَ التَّكَلُّمًا بِمَنْدَفِعِ اشْدَاخِ فِرْقَةٍ أَظْلَمًا

وهو من شواهد سيبويه ٣ : ٥٧٨ على أن جمع التصحيح قد يراد به الكثير قال : (وقد

يجمعون بالياء وهم يريدون الكثير) . وانظر المقتضب ٢ : ١٨٨ والحصائص ٢ : ٢٠٦

والمحتسب ١ : ١٨٧ وابن يعيش ٥ : ١٠ وخزانة الأدب ٨ : ١٠٦ .

\* فصل \* وَقَدْ يُجْعَلُ إِعْرَابٌ مَا يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فِي النَّونِ ،  
وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ ذَلِكَ فِي الشُّعْرِ ، وَيُلْزَمُ الْبَاءُ إِذْ ذَاكَ . قَالُوا : أَتَتْ عَلَيْهِ  
سِنِينَ . .

قلت (الجففات) وهي تدلُّ على عدد قليل، ولا تستحق الفخر بأن يكون في  
ساحتك ثلاثُ جففات أو أربع . والثاني : أنك قلت : (يلمعن)، واللُّمَعَةُ بياض  
يسير فليس فيه كِبَرُ شَأْنٍ .

والثالث : أنك قلت : (يقطرن)، والقطرة تكون للقليل فلا يدل ذلك على فرط  
نجدة .

وعن الشيخ أبي علي أنه كان يقدر في هذه الحكاية<sup>(١)</sup>، وكفى دليلاً على صحة  
قدحه فيها، الألف والتاء بمعنى الكثرة في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ فِي الْفُرُتَاتِ مَأْمُونُونَ ﴾ .  
فظهر أن قدحه حقٌّ لا محيد عنه، فيجوز أن تكون تلك الحكايةُ مخترعةً من جهة  
المولدين، أو يكون قصد النابغة ذكر شيء يصرف عنه لوم حسان - رضي الله عنه -  
ويعارضه في الحال .

قوله : «وقد يجعل إعراب ما يُجمع . . .» .  
ذاك لضرب من الافتنان في الكلام .

قوله : «ويلزم الباء إذ ذاك . . .» .

الضمير في يُلْزَمُ لما يجمع، وإنما ألزم الباء دون الواو، لأنَّ الواو أقوى ألا تراها  
لا تحصل إلا بانضمام الشفتين، ففي إلزام الجمع إياها، إضاعة للأقوى، وإضاعة  
ما هو أضعف منها وهو الباء أولى .

فإن قلت: في إلزامه الباء كثرة إضاعة لأنها علامة (النصب والجر)<sup>(٢)</sup> بخلاف

(١) انظر طعن أبي علي في هذه الحكاية في شرح شواهد المغني للسيوطي ١: ٢٥٧ وخزانة  
الأدب ٨: ١٠٨ .

(٢) في ب : «الجر والنصب» والمثبت من الأصل وع .

وَقَالَ:

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِينُهُ      لَعِينَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْئَنَا مُرْدًا  
وَقَالَ سُحَيْمٌ:

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي      وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

الواو فهي علامة الرفع لا غير فيكون في الياء إضاعة في حالتين وفي الواو إضاعة في حالة واحدة فاختيار ما فيه قلة إضاعة أولى .

قلت : هذا لي لا عليّ ، فإن المختص (أولى)<sup>(١)</sup> من اللام مختص ، ألا تراهم لم يعملوا إلا المختص كالحروف الجارة ، ولا شبهة في أنّ العامل لا بد له من القوة ، فإضاعة الواو إضاعة للأقوى .

قوله :

٣٦٧ - دَعَانِي ..... (٢)

أي : اتركاني من ذكر نجد ، والدليل على أنّ الإعراب في النون ثبوته عند الإضافة .  
(والشَّيْبُ) : جمع أشيب ، (والمُرْدُ) : جمع أمرد ، وهو الخالي الوجه من الشعر ، وانتصابهما على الحال .

يذمُّ نجدًا ويقول شَيْئَنَا نَجْدٌ وَكُنَّا مُرْدًا .

(١) في ب وع : «أقوى» والمثبت من الأصل .

(٢) هذا أول بيت من الطويل للصَّمَّةِ بن عبد الله القُشَيْرِي وهو بتمامه :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِينُهُ      لَعِينَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْئَنَا مُرْدًا

انظر معاني القرآن ٩٢: ٢ وابن يعيش ٥: ١١ وشرح التصريح ١: ٧٧ ، والأشعري ١: ٧٦ واللسان (سنه) والخزانة ٨: ٥٨ وروايته هناك ، (ذُرَانِي) . وقال البغدادي في بيان الشاهد (على أنّ نون الجمع الذي جاء على خلاف القياس قد يُجعل معتق الإعراب ، أي محلّ تعاقبه أي تجري عليها الحركات واحدا بعد واحد ، ولا تحذف للإضافة كما في قوله (سبه) فالنون لما جرى عليها الإعراب لم تحذف مع إضافة الكلمة إلى ضمير نحد انتهى

قوله :

٣٦٨- وَمَاذَا يَدْرِي ..... وَمَاذَا يَدْرِي<sup>(١)</sup> .....

قيل هو بذالٍ معجمة من ذرّيتُ ترابِ المعدن، وقيل هو افتعل<sup>(٢)</sup> من ذرأه، ختله، والمعنى أي شيء يختل الشعراءُ مني بعد ما اكتهلت، والأربعين بكسر النون، لأنّ القصيدة هكذا. وقيله:

أخو خمسينٍ مُجتمِعٍ أشدِّي وَنَجْدَنِي مُدَاوِرَةُ الشُّؤُونِ<sup>(٣)</sup>

رجل مُنَجَّدٌ، أي مجرب، قد أحكمته التجارب، فكأنها عضته بنواجذها ومداورة الشؤون: معالجة الأمور.

(١) هذا بعض بيت من الوافر لسُحيم بن وثيل وهو بتمامه:

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

انظر طبقات فحول الشعراء ١: ٧٢ مطبعة المدني والمقتضب ٣: ٣٣٢، ٤: ٣٧، وابن يعيش ٥: ١١، والتصريح ١: ٧٧، والهمع ١: ٨٩، والأصمعيات ١٩، وخزانة الأدب ٨: ٦٥-٧٠.

والشاهد فيه قوله: «الأربعين» إذ هو معرب بالحركة على النون.

(٢) انظر روايته بالبدال المهملة في طبقات فحول الشعراء والمقتضب وابن يعيش والخزانة في المواضع المشار إليها في الحاشية ٢.

(٣) البيت ترتبيه السادس من الأصمعية الأولى ص ١٩ في الأصمعيات والتي عدتها أحد عشر بيتاً لسحيم بن وثيل الرياحي، وروايته هناك «أخو خمسين مجتمعا» وانظر اللسان (نجد) والخزانة ٨: ٦٧.

\* فصل \* وللثلاثي المجرد إذا كُسِرَ عشرة أمثلة:

أفعال، فِعَالٌ، فُعُولٌ، فِعْلَانٌ، أَفْعَلٌ، فُعْلَانٌ، فِعْلَةٌ، فُعْلٌ، فِعْلَةٌ، فِعْلٌ.  
فِعْلٌ. فَاَفْعَالٌ أَعْمَهَا تَقُولُ أَفْرَاحٌ وَأَجْمَالٌ وَأَرْكَانٌ، وَأَحْمَالٌ، وَأَعْجَازٌ،  
وَأَعْنَاقٌ، وَأَفْعَادٌ، وَأَعْنَابٌ، وَأَرْطَابٌ، وَأَبَالٌ، ثُمَّ فِعَالٌ تَقُولُ: زِنَادٌ،  
وَقِدَاحٌ، وَخِفَافٌ، وَجِمَالٌ، وَرِبَاعٌ، وَسِبَاعٌ. ثُمَّ فُعُولٌ وَفِعْلَانٌ وَهُمَا  
مُتَسَاوِيَانِ، تَقُولُ: فُلُوسٌ، وَعُرُوقٌ، وَجُرُوحٌ، وَأَسُودٌ، وَنُمُورٌ،  
وَرِثْلَانٌ، وَصِنُونٌ، وَعِيدَانٌ، وَخِرْبَانٌ، وَصِرْدَانٌ . . .

قوله : «وللثلاثي المجرد»

المجرد ما لا يتضمن إلا الحروف التي بمقابلة الفاء والعين واللام وما تضمن حرفا لا يقابل ما ذكرنا فهو مزيد.

قوله : «تقول : أفرّاح . . . إلى آخره».

هي جموع فَرَّحَ، وَجَمَلَ بالكسرة، وَرَكَّنَ بالضمة، وَجَمَلَ بفتحتين، وَعَجَزَ،  
وَعَنَى، وَفَخَذَ، وَعَنَبَ، وَرَطَّبَ بضم الراء وَفَتَحَ الطاء، وإِبلٍ. فهذه عشرة هيئات  
كُسِّرَتْ على أفعال.

وقوله : في الكتاب «كُسِرَ» بتشديد السين، وإنما تعرّض<sup>(١)</sup> لذكر أبنية الجمع،  
ولم يذكر المفردات، ولم يذكر لكل مفرد الأبنية التي جمع عليها لأنه لا يفيد كثير  
غرض، لأنه لا ينضبط ذلك إلا بالسماع في كل لفظة وهو حظ اللغة، وإنما الذي  
ينضبط هو أن تعلم (أوزان المفردات)<sup>(٢)</sup>، وتعلم أن تلك المفردات لا تخرج عن  
مثل هذه الجموع وهذا الغرض يحصل بما ذكر. فإن أتى من الجموع للعشرة

(١) في ب : «تعرض المصنف».

(٢) في ع : «أوزان الجمع» والمثبت من الأصل وب».

(المفردة)<sup>(١)</sup> بمثال واحد، علم أن عشرة الأوزان المفردة تجمع على ذلك المثال، وإن نقص بعضا علم أن ذلك المنقوص لم يأت جمعه على تلك الزنة.

بيانه: أنه أتى بـ(فَعَالٌ) لجميع أمثلة المفردات فعلم أن الكل منها يُجمع عليه، ثم أتى بـ(فِعَالٌ) لسته أمثلة، فظهر أن الأربعة المنقوصة وهي: (فَعِلٌ وَفَعَلٌ، وَفُعَلٌ وَفِعِلٌ) لم تجمع على (فِعَالٌ) وهذا هو الذي كان يحصل لو ذكر المفردات واحداً واحداً، إلا أنه أثر الاختصار فأعرض عن ذكرها.

(أما فِعَالٌ: فَيُكْسَرُ عليه سِتٌ وهي «فَعَلٌ» بالفتح كَزُنْدٌ وَزِنَادٌ، وَ«فَعَلٌ» بِالضَّمِّ كَخَفٌ وَخِفَافٌ، وَ«فِعِلٌ» بِالكَسْرِ كَقِدْحٍ وَقِدَاحٍ، وَ«فَعَلٌ» بفتحين، كَجَمَلٍ وَجِمَالٍ، وَ«فَعَلٌ» بِضَمَّةٍ وفتحة كَرُبْعٍ وَرِبَاعٍ، وَالرُّبْعُ الَّذِي يُولَدُ فِي الرَّبِيعِ)<sup>(٢)</sup>، وَ«فَعَلٌ» بفتح وضمَّة، كَسَبَعٍ وَسِبَاعٍ.

وأما (فُعُولٌ): فَيُكْسَرُ عليه فَعَلٌ بالفتح، وَفِعِلٌ بالكسر، وَفُعَلٌ بالضم، وَفَعَلٌ بفتحين، وَ(فِعِلٌ) بفتحٍ وكسرة، وَ(فَعَلٌ) بكسرة وفتحة نحو: فُلَسٌ وَفُلُوسٌ، وَعِرْقٌ وَعُرُوقٌ، وَجُرْحٌ وَجُرُوحٌ، وَأَسَدٌ وَأَسُودٌ، وَنَجْرٌ وَنُجُورٌ، وَضِلْعٌ وَضُلُوعٌ (زاد)<sup>(٣)</sup> هذا المثال بعض شارحي هذا.

وأما (فِعْلَانٌ) فَيُكْسَرُ عليه فَعَلٌ بالفتح، وَفُعَلٌ بالضم، وَفِعِلٌ بالكسر، وَفَعَلٌ بفتحين، وَفَعَلٌ بِضَمَّةٍ وفتحة كجموع زَالٍ وهو ولد النعام، (وعُودٌ، وَصِنْتُ)<sup>(٤)</sup> وهو

(١) سقط من ب، والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «أما فِعَالٌ فَيُكْسَرُ عليه سِتٌ وهي: فَعَلٌ بالفتح كَزُنْدٌ وَزِنَادٌ، وَفِعِلٌ بالكسر كَقِدْحٍ وَقِدَاحٍ، وَفُعَلٌ بِالضَّمِّ كَخَفٌ وَخِفَافٌ، وَفَعَلٌ بفتحين كَجَمَلٍ وَجِمَالٍ، وَفَعَلٌ بِضَمَّةٍ وفتحة كَرُبْعٍ وَرِبَاعٍ، وَالرُّبْعُ الَّذِي يُولَدُ فِي الرَّبِيعِ مِنَ الْإِبِلِ» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «أورده» والمثبت من الأصل وع.

(٤) في ب: «وصنو وعود» والمثبت من الأصل وع.



... ثُمَّ أَفْعَلُ . تَقُولُ : أَفْلَسَ وَارْجُلُ وَارْزَمُنْ ، وَأَضْلَعُ ثُمَّ فَعْلَانُ ،  
 وَفِعْلَةٌ وَهُمَا مُتْسَاوِيَانِ ، تَقُولُ : بَطْنَانُ وَذُؤْبَانُ ، وَحَمْلَانُ ، وَغِرْدَةٌ ،  
 وَقِرْدَةٌ ، وَقِرْطَةٌ . ثُمَّ فَعْلٌ تَقُولُ سَقَفْتُ وَفُلْكَ . ثُمَّ فِعْلَةٌ وَفَعْلٌ تَقُولُ :  
 جِيْرَةٌ وَنُمْرٌ . . .

الخشبية، وَخَرَبٌ وَهُوَ ذَكَرُ الْحُبَارَى، وَصُرْدٌ وَهُوَ طَائِرٌ.  
 فَإِن قُلْتُ : مَا تَقُولُ فِي كِرْوَانٍ بَزْنَةٍ صِنْوَانٍ فِي جَمْعِ كِرْوَانٍ كَقَوْلِهِ :  
 ٣٦٩ - يَأْكُرْوَانَا صُكُّ فَاكْبَانًا<sup>(١)</sup> .

قلت : إنه على تقدير سقوط الألف والنون، وقد قالوا في الترخيم :  
 ١١٢م - أَطْرِقُ كِرَا<sup>(٢)</sup>

وَإِذَا قُدِّرَ سَقُوطُهُمَا صَارَ (كِرَا) عَلَى زَنْةٍ (خَرَبٍ)<sup>(٣)</sup> .

وَأَمَّا (أَفْعَلٌ) فَيَكْسَرُ عَلَيْهِ فَعْلٌ بِالْفَتْحِ وَفَعْلٌ بِالْكَسْرِ كَجَمْعِي فَلَسٌ وَرِجْلٌ وَفَعْلٌ  
 بِفَتْحَتَيْنِ وَفَعْلٌ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ كَجَمْعِي زَمِنٌ وَضِلْعٌ .  
 وَأَمَّا (فُعْلَانُ) : فَيَكْسَرُ عَلَيْهِ فَعْلٌ بِفَتْحٍ ، وَفَعْلٌ بِكَسْرٍ ، وَفَعْلٌ بِفَتْحَتَيْنِ كَجَمْعِ  
 بَطْنٍ ، وَذَيْبٍ ، وَحَمَلٍ .

وَأَمَّا (فِعْلَةٌ) : فَيَكْسَرُ عَلَيْهَا فَعْلٌ بِفَتْحٍ ، وَفَعْلٌ بِالْكَسْرِ ، وَفَعْلٌ بِالضَّمِّ ، كَجَمْعِ  
 غَرْدٍ لَضَرْبٍ مِنَ الْكَمَاءِ ، وَفِرْدٍ وَقِرْطٍ .

(١) هذا الرجز نسبة صاحب اللسان لمُدرِك بن حُضْنِ الأَسَدِيِّ ، وَالْكَرْوَانُ بِالْتَحْرِيكِ طَائِرٌ ،  
 وَيَدْعَى الْحِجْلَ ، وَالْقَنْجُ وَجَمْعُهُ كِرْوَانٌ وَالْمَعْنَى كَمَا أَوْرَدَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ : الْحُبَارَى يَصْكَه  
 الْبَازِيُّ فَيَنْقِيهِ بِسَلْحِهِ . اللِّسَانُ (كِرَا) . وَانظُرِ الشَّاهِدَ وَمَا يَلِيهِ مِنْ آيَاتٍ فِي «إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ»  
 ص ٨٣ .

(٢) مر هذا الرجز أنفا - انظر ص ٤٤٢ ، ٤٥٥ .

(٣) عَطَّرَ هَذَا الْوِزْنَ فِي اللِّسَانِ نَفْلًا عَنِ ابْنِ حَنِيٍّ - اللِّسَانُ (كِرَا) .

وأما (فُعَلٌ) : فيكسّر عليه فَعَلَ بالفتح ، وفَعَلَ بالضم كَجَمَعِي سَقَفٍ وَفُلْكَ ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> الضمير في (وَجَرَيْنَ) : للفلك ، وهو ضمير جماعة .

وهنا دقيقة ، وهي أن ضَمَّةَ الْفَاءِ فِي فُلْكَ<sup>(٢)</sup> . إذا كان جمعا ضمة عارضة للجمع كضمة السين في سَقَفٍ جَمَعَ سَقَفٍ ، وإذا كان مفردا فالضمة أصلية . فالضمتان إذن متغايرتان من حيث التقدير ، ومثل هذا التغيير معتبر عندهم ، ألا ترى أن أسماء اسم امرأة مثل أسماء في جمع اسم من حيث الصورة ، ولكنهما مختلفان في التقدير . فوزن الأول فَعَلَاءُ والهمزة الأولى بدل من الواو في وَسْمَاءَ من (وَسُمٌ) (إذا حَسُنَ)<sup>(٣)</sup> ، ووزن الثاني أفعالٌ والهمزة الأولى زائدة ، والثانية بدل من الواو في أسماءٍ فمن سَوَى بين الضمتين في فُلْكَ وَفُلْكَ كان كمن سوى بين أسماءٍ وأسماءٍ ، والدليل

(١) سورة يونس آية ٢٢ .

(٢) قال ابن خالويه : « ليس في كلام العرب : جمعٌ وواحدٌ بلفظ واحدٍ . وَحَرَكَهُ أَوَّلُهُ فِي الْجَمْعِ مثل حركته في الواحد إلا الْفُلْكَ ، يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا بمعنى واحد ، وكذلك المنون والطاغوت . وقال الله تعالى : ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ فذكر ، وقال الله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَبَيبَةٍ ﴾ .

وقال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ يَجْرِي فِي الْبَحْرِ ﴾ فانث ، فزعم سيبويه أن الفلك الواحد يجمع على أفلاك كما أن أسدا يجمع على آساد ، ثم جمعوا أسدا على أسد فوجب أن يجمع فلك على فلك .

وهذا شبيه بالسحر إذا تأملته الإنسان ، وَيَحْسُنُ مَا يَقْتُنُ لَهُ ، وقال أهل الكوفة : الْفُلْكَ يكون واحدا وجمعا بلا علة ، ومثله الْهَيْجَانُ ، وَالْدَّلَاصُ يكون جمعا وواحدا ، أ . هـ . (ليس في كلام

العرب) ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

والهَيْجَانُ : كرام الإبل ، وَالْدَّلَاصُ : البراق . وانظر شرح الشافية ٢ : ١٣٥ - ١٣٦ .

(٣) في ب : « إذ حَسُنَ ، والهمزة الثانية بدل من ألف التأنيث » والمثبت من الأصل وع .

... وَقَدْ جَاءَ حِجْلِي فِي جَمْعِ حَجَلٍ قَالَ :  
 \* حِجْلِي تَدْرُجُ فِي الشَّرْبَةِ وَقَعَ \*

على أن الضمة في فلك إذا كان جمعا غير الضمة فيه إذا كان واحداً منهم جعلوه جمعا بدليل عود الضمير إليه في الآية المتلوة على الجمع، والجمع إما جمع تصحيح أو جمع تكسير، وجمع التصحيح إما بالواو والنون أو بالالف والتاء بالإجماع، وليس في فلك واو ونون ولا ألف وتاء، فتعين أن يكون جمع تكسير، وجمع التكسير لا بد فيه من تغيير إما بالزيادة كرجل ورجال، وإما بالنقصان كإزار وأزر، أو بتغيير الهيئة<sup>(١)</sup> كسَقَفٍ وسُقْفٍ وأسَدٍ وأسَدٍ، وليس في فلك زيادة ولا نقصان فتعين تغيير الهيئة، ولا تغيير في العين لأن العين الساكنة لا تتغير، فلزم أن يكون التغيير في الفاء ولا ذلك إلا بجعل الضمة طارئة عارضة (للجمع)<sup>(٢)</sup> كما في سين سَقَفٍ.

وأما (فَعَلَةٌ) بسكون العين فيكسر عليها فَعَلٌ بفتحين كجار وجيرة.  
 وأما (فَعَلٌ) بضمين فيكسر عليه فَعَلٌ بفتحة وكسرة ككُنْمَرٌ في جمع نَمِرٍ.  
 قوله : «وقد جاء ...»

حِجْلِي، فَعَلَى بكسر الفاء وسُكُونِ العين ليس في الأبنية العشرة، ولم يجيء عليه إلا جمع حَجَلٍ وهو الكَبْكَبُ<sup>(٣)</sup>، وَجَمْعُ ظَرْبَانٍ وهي دويبة متنة الريح نحو ظَرْبِي فكان كالشاذ النادر<sup>(٤)</sup> النَّزْرُ فلا يعأ به وأول البيت :

(١) في الأصل وع : هيئة والمثبت من ب.

(٢) سقط من ب : والمثبت من الأصل وع.

(٣) هكذا في جميع النسخ، ولم يرد في اللسان كَبْكَبٌ وإنما ورد (قَبَج) وهو الحجل - قال صاحب اللسان : «والقَبَجُ : الكروان، مُعْرَبٌ، وهو بالضمربة (كَبَج) معرب لأن الفاف والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب» اللسان (قَبَج)

(٤) قال ابن منظور في اللسان تحت مادة (حجل) «والحِجْلِي : اسم لنجم، ولم يجيء الجمع على فَعَلَى إلا خَرْفَانٌ : هذا والظَرْبِي جمع ظَرْبَانٍ وهي دويبة متنة الريح».

\* فصل \* وَمَا لِحِقَّتْهُ مِنْ ذَلِكَ تَاءُ التَّائِبِ فَأَمْثَلُهُ تَكْسِيرِهِ فِعَالٌ،  
فُعُولٌ، أَفْعُلٌ، فِعَلٌ، فَعَلٌ، فُعْلٌ، فُعْلٌ، نَحْوُ: قِصَاعٌ، وَلِقَاحٌ، وَبِرَامٌ،  
وَرِقَابٌ، وَبُدُورٌ، وَحُجُوزٌ، وَأَنْعَمٌ، وَأَيْتَقُ، وَبِذَرٌ، وَلِقَحٌ، وَتَيْرٌ،  
وَمِعَدٌ، وَتُوبٌ وَبُرُقٌ، وَتَحَمٌ، وَبُدْنٌ .

٣٧٠ - فَارْحَمَ أَصْيَبِيَّ الَّذِينَ كَانَتْهُمْ<sup>(١)</sup>.

الأصْيَبِيَّةُ تصغير صَبِيَّةٍ وهو من المصغرات التي جاءت (على غير مُكَبَّرِها)<sup>(٢)</sup>.  
كَأَنْبِيَّانَ، (وَوَتَلَدْرُجٌ: تمشي وتَدِبُّ من الدُّرُوجِ)<sup>(٣)</sup>، والشُّرْبَةُ: حويض حول  
النخلة، وقيل جانب الوادي<sup>(٤)</sup>.

والذي يوجهه القياس أن يكون لكل مثال جمع واحد في الكثرة وآخر في القلة،  
هذا هو المتوسط، وما عداه من مجيء أمثلة (كثيرة)<sup>(٥)</sup> كأفراخ وأفرخ، وفراخ،  
وفُرُوخ فتوسع واستكثر ألفاظ.

قوله: «نحو قِصَاع . . . . إلى آخره».

المفردات قِصَعَةٌ وَلِقْحَةٌ بكسر اللام وَبُرْمَةٌ بضم الباء وهي قدر من حجر، وَرَقَبَةٌ  
وَبَلْدَةٌ وهي عشرة آلاف درهم، وَحُجْرَةٌ بضم الحاء وهي حيث ينشئ طرف الإزار،

(١) هذا المصدر من البسيط لعبد الله بن الحجاج وعجزه كما جاء في شرح ابن يعيش ٥ : ٢١  
وإنسان (ص): حَجَلَى. تَلَدْرُجٌ في الشُّرْبَةِ وَقَعٌ . . والشاهد فيه استعمال حجلَى جمعاً،  
وَأَصْيَبِيَّ تصغير صَبِيَّةٍ جمع صَبِيَّةٍ .

(٢) في ب : «على غير واحد» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب : «وتَلَدْرُجٌ : تمشي من الدُّرُوجِ» والمثبت من الأصل وع.

(٤) قال ابن منظور: والشُّرْبَةُ: النخلة التي تنبت من التوى والجمع الشُّرْبَاتُ. والشرايب،  
والشرايب. وقال: والشُّرْبَةُ أرضٌ لينة تنبت العشب وليس بها شجر - اللسان (شرب).

(٥) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

\* فصل \* وَأَمِثْلُهُ صِفَاتِهِ كَأَمِثْلِهِ أَسْمَائِهِ، وَبَعْضُهَا أَعْمٌ مِنْ بَعْضٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَشْيَاخٌ، وَأَجْلَافٌ، وَأَخْرَارٌ، وَأَبْطَالٌ، وَأَجْنَابٌ، وَأَيْقَاطٌ، وَأَنْكَادٌ، وَأَعْبُدٌ وَأَجْلُفٌ، وَصِعَابٌ، وَحِسَانٌ، وَوِجَاعٌ، وَقَدْ جَاءَ وَجَاعِي، وَنَحْوُهُ حُبَاطِي، وَحَذَارِي، وَضَيْفَانٌ، وَإِخْوَانٌ، وَوُعْدَانٌ، وَذُكْرَانٌ، وَكُهُولٌ، وَرِطَلَةٌ، وَشَيْخَةٌ، وَوُرْدٌ، وَسُحْلٌ . . .

وَبِعَمَّةٍ وَنَاقَةٍ وَهِيَ فَعْلَةٌ بَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَأَصْلُ أَيْتُوْ أَنْوُقٌ عَلَى أَفْعَلٍ قُدِّمَتْ الْوَاوُ عَلَى النُّونِ وَأَبْدَلَتْ (بِالْيَاءِ) (١) فَعَلِي هَذَا وَزَنَهُ أَفْعَلٌ، وَبَدْرَةٌ وَلَقْحَةٌ وَتَارَةٌ وَهِيَ وَاوِيَةٌ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِمْ يَتَّارُونَ أَيِ يَتَّارُونَ وَمَعْدَةٌ، وَنَوْبَةٌ، وَبِرْقَةٌ وَهِيَ غَلَطٌ ذَاتُ حِجَارَةٍ، وَنُخْمَةٌ بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الْخَاءِ، وَبَدَنَةٌ بِفَتْحِ الْبَاءِ وَالدَّالِ.

وَالْأَخِيرَةُ عَلَى (فُعَلٍ) بِالضَّمِّ وَالسُّكُونِ، ثُمَّ الثَّلَاثُ الَّتِي تَلِيهَا عَلَى فُعَلٍ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ، ثُمَّ الْأَرْبَعُ عَلَى فِعْلٍ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ.  
قَوْلُهُ : «وَذَلِكَ قَوْلُكَ أَشْيَاخٌ . . .»

وَهِيَ جَمْعُ شَيْخٍ بِالْفَتْحِ، وَجِلْفٌ بِالْكَسْرِ، وَحُرٌّ بِالضَّمِّ وَبَطْلٌ بِفَتْحَتَيْنِ، وَجُنْبٌ بِضَمَّتَيْنِ، وَبِقَطٍّ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، وَنَكِدٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَعَبْدٌ بِالْفَتْحِ، وَجِلْفٌ بِالْكَسْرِ. وَصَعْبٌ بِالْفَتْحِ، وَحَسَنٌ بِفَتْحَتَيْنِ، وَوَجِعٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَحَبِطٌ وَهُوَ مَتَفَعُّ الْبَطْنِ، وَحَذِرٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ فِيهِمَا.

وَإِنَّمَا كُسِرَ فِعْلٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ عَلَى فَعَالِي، لِاتِّفَاقِ فِعْلٍ وَفَعْلَانٍ فِي الْمَعْنَى نَحْوَ عَطِشٌ وَعَطِشَانٌ، وَصَبَدٌ وَصَدِيَانٌ، وَضَيْفٌ بِالْفَتْحِ، وَرَأَى وَالْأَصْلُ : أَخَوُ بِفَتْحَتَيْنِ، وَوَعْدٌ بِالْفَتْحِ وَهُوَ اللَّيْمُ، وَذَكَرٌ بِفَتْحَتَيْنِ، وَكَهْلٌ بِالْفَتْحِ وَرَطْلٌ بِالْفَتْحِ (٢).

(١) فِي ع : «بِالْوَاوِ وَصَوَابِهِ الْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع.»

(٢) بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ بِالْفَتْحِ فِيهِ فَقَطْ - الْمَسَانِدُ (رَطْلٌ).

... وَنُصْفٌ وَخُسْنٌ، وَقَالُوا سَمَحَاءَ فِي جَمْعِ سَمَحٍ، وَالْجَمْعُ  
بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فِيمَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ لِلْمَعْقَلَاءِ الذُّكُورِ غَيْرِ مُمْتَنِعٍ،  
كَقَوْلِكَ: صَعْبُونَ وَصِنْعُونَ، وَحَسَنُونَ، وَجُنُبُونَ، وَحَدِرُونَ...

يقال: غلام رطل، أي ناعم من ترطيب الشعر، وهو تليينه.

ومنه أن الحسن<sup>(١)</sup> - رضي الله عنه - نظر في عيد الفطر إلى قوم يضحكون ويلعبون  
فقال: إن الله جعل الصوم مضماراً لعباده، ليستبقوا إلى طاعته، فلو كُشف الغطاء،  
لشغل مُحسنٌ بإحسانه ومسيءٌ بإساءته عن تجديدِ ثوب، وترطيبِ شعر<sup>(٢)</sup>.

(الرَّطَلَةُ) بكسر الراء وفتح الطاء<sup>(٣)</sup>.

أما الشَّيْخَةُ في جمع شَيْخٍ بالفتح، فبكسر الشين وسكون الياء. فإن قلت: لِمَ لَمْ  
يمنع أعْبُدُ وأجْلِفُ الصرف مع ما فيهما من الوزن والصفة؟ قلت: إنما لم يمنعه  
لأنهما جريا مجرى الأسماء الجامدة في الاستعمال فصار كأن ليس فيهما وصف  
البَيِّنَةُ مع أن هذا الوزن لهما عارض، لأنه للجمع لا للواحد فصرفا.

(فَرَسٌ وَرَدٌ) بالفتح على لون الوَرْدِ والجمع وَرْدٌ بالضم كَرَمَحٌ لَدُنْ، وَرِمَاحٌ لَدُنْ.

وثوبٌ (سَحْلٌ): أبيض، والجمعُ سَحْلٌ بضمين كذا أثبتته صاحب الديوان<sup>(٤)</sup>.

وأشدد المصنف:

٣٧١ - كَالسَّحْلِ الْبَيْضِ جَلًّا لَوْنَهَا<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل وع (الحسين) والمثبت من ب وهو الموافق لرواية اللسان (رطل).

(٢) انظر اللسان (رطل).

(٣) الرَّطَلَةُ: الميئة الرخوة من أنثى الناس والخيول - اللسان (رطل).

(٤) انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٢٦٣ تحقيق أحمد مختار عمر (الهيئة العامة) وانظر ديوان

الهدليلين ٢: ١٠ تجد تفسير السُّكْرِيِّ لـ (سَحْلٌ).

(٥) عجزه: سح نجاء الحمل الأسول.

وقائله المتخجل مالك بن عويمر الهذلي - انظر ديوان الهدليلين ٢: ١٠، والبيت ترتيبه التاسع

... وَنَدِسُونَ ...

أَمَا جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ مِنْهَا بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ فَلَمْ يَجِءَ فِيهِ غَيْرُهُ وَذَلِكَ نَحْوُ:  
عَبَلَاتٍ، وَحِلْوَاتٍ، وَحَدِرَاتٍ، وَيَقِظَاتٍ إِلَّا مِثَالُ فَعْلَةٍ فَإِنَّهُمْ كَسَرُوهُ  
عَلَى فِعَالٍ كَجِعَادٍ، وَكَمَاشٍ، وَعِبَالٍ وَقَالُوا عَلِجٌ فِي جَمْعِ عَلِجَةٍ.

وأمرأة نَصَفَ بفتحيتين: التي انتصفت سِنًا، أي ليست بشأبة ولا عجوز، والجمع  
بضميتين.

وكذا جمع (حَسِينٍ) بالفتح والكسر. ونظير هذا في الأسماء نَمِرٌ، وَنَمْرٌ.

قوله: «وَصَنَعُونَ...»<sup>(١)</sup>.

بالكسر، رجل صَنَعَ بالكسر، وَصَنَعَ بفتحيتين: أي حَادِقٌ.

قوله: «وَنَدِسُونَ...»

جمع نَدَسٍ بالفتح والضم وهو المدرك الفهم<sup>(٢)</sup>.

قوله: «فيه غيره...»

أي غير الجمع بالالف والياء.

قوله: «نحو عَبَلَاتٍ...»

العَبَلَةُ: الضَّخْمَةُ، ويقال ثَمَرَةٌ حُلْوَةٌ، والحَدِرَةُ: الحَائِفَةُ، وَيَقِظَاتٍ: جمع

يَقِظَةٍ.

عشر من قصيدة للمتخل الهذليّ عدتها ثلاثة وثلاثون بيتا من السريع ومطلعها:

هَلْ تَعْرِفُ الْمَنْزِلَ بِالْأَقْبَلِ كَالْوَشْمِ فِي الْمَغْصَمِ لَمْ يَحْمَلْ

قال السُّكْرِيُّ: جَلَا لَوْنُ هَذِهِ الْحَمِيرِ سَحَابَةٌ، وَكُلُّ سَوْدَاءٍ مِنَ السَّحَابِ تَسْمَى حَمَلًا.

والأَسْوَلُ: الْمَسْتَرَحِي أَسْفَلَ الْبَطْنِ، وَالاسْمُ السُّوْلُ وَإِنَّمَا هَذَا مِثْلُ: وَالنَّحَاءُ مَكْسُورُ الْأَوَّلِ

وَهُوَ السَّحَابُ. يَقُولُ الْحُمَيْرِيُّ كَالثِيَابِ الْبَيْضِ. ديوان الهذليين ١٠/٢

(١) سيبويه ٣: ٦٢٩. (وقالوا: رجل صَنَعَ وقوم صنَعون. وقالوا أَرْحَلُ صَنَعَ وقوم صنَعون

(٢) سيبويه ٣: ٦٣٠.

\* فصل \* وَالْمُؤْنْتُ السَّاكِنُ الْحَشْوِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا  
 أَوْ صِفَةً، فَإِذَا كَانَ اسْمًا تَحَرَّكَتْ عَيْنُهُ فِي الْجَمْعِ إِذَا صَحَّتْ بِالْفَتْحِ فِي  
 الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ كَجَمْرَاتٍ . . .  
 . . . وَبِهِ وَبِالْكَسْرِ فِي الْمَكْسُورِهَا كَسِدْرَاتٍ، وَبِهِ وَبِالضَّمِّ فِي  
 الْمَضْمُومِهَا، كَغُرْفَاتٍ، وَقَدْ تَسَكَّنَ فِي الضَّرُورَةِ فِي الْأَوَّلِ وَفِي السَّعَةِ  
 فِي الْبَاقِيَتَيْنِ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ . . .

قوله : «كَجَعَادٍ . . . . .» .

شَعْرٌ جَعْدٌ بَيْنَ الْجُعُودَةِ، وَقَدْ جَعْدَ شَعْرُهُ، وَرَجُلٌ جَعْدٌ، وَأَمْرَأَةٌ جَعْدَةٌ، وَأَمْرَأَةٌ  
 كَمَشَّةٌ: سَرِيعة، مِنْ كَمَشَ كَمَاشَةً، صَارَ سَرِيعًا، وَالْعِبَالُ: جَمْعُ عَبَلَةٍ.

قوله : «فِي عِلْجَةٍ» .

وهي غليظة الخَلْقِ .

قوله : «إِذَا كَانَ اسْمًا تَحَرَّكَتْ عَيْنُهُ فِي الْجَمْعِ إِذَا صَحَّتْ بِالْفَتْحِ فِي الْمَفْتُوحِ  
 الْفَاءِ» .

أَي فَعَلَتْ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسَكُونِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَتْ اسْمًا وَالْعَيْنُ صَحِيحَةٌ تَجْمَعُ عَلَى  
 فَعَلَاتٍ بِفَتْحِ الْعَيْنِ نَحْوَ جَمْرَةٍ وَجَمْرَاتٍ، وَلَا تُسَكَّنُ الْعَيْنُ، وَإِذَا كَانَتْ صِفَةً فِي  
 الْعَيْنِ التَّسْكِينِ<sup>(١)</sup> لَيْسَ إِلَّا كَعَبَلَاتٍ فِي جَمْعِ عَبَلَةٍ فَالتَّحْرِيكُ فِي الْأِسْمِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ  
 وَبَيْنَ الصِّفَةِ، وَاسْتِخْتِصَاصِ الْحَرَكَةِ بِهِ لِكُونِهِ أَقْوَى مِنَ الصِّفَةِ .

قوله : «وَبِهِ وَبِالْكَسْرِ فِي الْمَكْسُورِهَا . . .» .

أَي وَتَحَرَّكَتْ عَيْنُهُ بِالْفَتْحِ وَبِالْكَسْرِ فِي الْمَكْسُورِ الْفَاءِ نَحْوُ: سِدْرَاتٍ وَسِدْرَاتٍ  
 بِفَتْحِ الدَّالِ وَكَسْرِهَا بَعْدَ السِّينِ الْمَكْسُورَةِ فِي جَمْعِ سِدْرَةٍ وَالْفَتْحُ لِلْفَرَارِ مِنَ

(١) فِي ب : «السُّكُونُ» وَالمُثَبِّتُ مِنَ الْأَصْلِ وَب .



... فإذا اعتلّت فالإسكان كَبَيَّضَاتٍ، وَجَوَزَاتٍ، وَدِيمَاتٍ،  
 وَدَوْلَاتٍ، إِلَّا فِي لُغَةِ هَذَيْلٍ قَالَ قَاتِلُهُمْ:  
 \* أَخُو بَيَّضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ \*

الكسرتين، وهكذا تقول في فتح عين جمع المضموم ألفا كَعُرْفَاتٍ، إذ فيه فرار من  
 توالي الضمتين في قولك عُرْفَاتٍ بِضَمِّ الْغَيْنِ وَالرَّاءِ .

قوله : «في الأول . . . . .»

أي تسكن العين في جمع المفتوح ألفا لضرورة الشعر كقوله :

٣٧٢ - فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا<sup>(١)</sup>.

بسكون الفاء، والأصل بالفتح، ولا يكسر هذا في الشعر أيضاً بل يَقِلُّ وَيَنْزُرُ.

قوله : «في الباقيتين . . . . .»

يريد بهما المكسورة الفاء والمضمومها. ومنه قراءة من قرأ: «خَطَوَاتِ  
 الشَّيْطَانِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله : «فإذا اعتلّت فالإسكان . . . . .»

هذا لكراهيتهم مساس الحركة حرف العلة .

(١) هذا الرجز المذكور في شرح ابن يعيش ٥ : ٢٩ من غير عزو ونصه هناك : أو تسريح النفس  
 من زفراتها .

وكذلك في اللسان (زفر) من غير عزو والشاهد فيه قوله : زفراتها حيث سكن الفاء ولم  
 يحركها بحركة الزاي .

(٢) سورة البقرة آية ١٦٨ ، ٢٠٨ والأنعام ١٤٢ والنور ٢١ . وقد قال ابن مجاهد في قرأتها :

«واختلفوا في قوله (خَطَوَات) في ضم الطاء وإسكانها، فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي  
 عن عاصم (خَطَوَات) مُثَقَّلَةً، وروى ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: خَطَوَاتٌ خَفِيْمَةٌ  
 وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم ، في رواية أبي بكر وحَمْزَةٌ : (خَطَوَات) ساكئة خَفِيْمَةٌ . انظر  
 كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١٧٤ .

..... وَتُسَكَّنُ فِي الصِّفَةِ لِأَعْيُرٍ .

قوله: «ودُولات...»

جمع دُوَلَةٍ، الدُّوَلَةُ بالفتح في الحرب وبالضَّمِّ في الحدِّ.

قوله: «إلا في لغة هُذَيْل...» .

أي هم يحركونها وقولهم قياس، وقول سائر العرب استحسان.

٣٧٣ - والبيت في صفة ظليم<sup>(١)</sup>، والأوب: الرجوع.

فإن قلت: ما تقول في المعتل اللام؟ قلت: هو في المفتوح الفاء كالصحيح.

(كـجَدَيَاتِ الرَّحْلِ)، وهي أَكْسِيَّةٌ محشوة تُشَدُّ تحت ظُلُفَاتِ الرَّحْلِ<sup>(٢)</sup>. وكظييات

قال قيس المجنون:

٣٧٤ - بِاللَّهِ يَاظِيَّاتِ الْفَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ<sup>(٣)</sup>

فإن قلت: لم لم تقلب الياء قبل الألف في ظييات ألفا بتحرك المعتل مع انفتاح ما

قبلة؟ قلت: حرف العلة إذا وقع بعده ساكن لزمه التصحيح لامتناع الجمع بين

الساكنين بدليل امتناع الإعلال في نحو: غزوا ورميا.

(١) نص البيت:

أَخُو بِيضَاتٍ رَائِحٍ مُنْأَوَّبٍ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكَبَيْنِ سُبُوحٍ

وهذا البيت من الطويل نسبة الزمخشري في مفصله ص ١٩١ لرجل من هُذَيْلٍ وكذلك فعل

ابن يعيش في شرحه ٥ : ٣٠. والبيت في وصف ذكر نعام، حيث شبه ناقته به، فناقته في

سرعة سيرها كظليم له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل إلى بيضاته.

والشاهد فيه قوله: (بِيضَاتٍ) وقد استدل به على أن هذيلا تفتح عين (فَعَلَةٌ) بفتح فسكون

في الجمع بالألف والتاء.

(٢) الصحاح واللسان (جدا) ومفردها: جَدِيَّةٌ وَجَدِيَّةٌ، سيبويه ٣ : ٥٧٩.

(٣) ديوانه ص ١٩٨ وترتيبه الثامن من مقطوعة شعرية له عدتها تسعة أبيات من البسيط ومطلعها

سَلَامٌ عَلَيَّ مَنْ لَايُمَلُّ كَلَامُهُ وَإِنْ عَاشَرْتُهُ النَّفْسُ عَضْرًا إِلَى عَضْرٍ

أما في المكسور الفاء فالتسكين لا التحريك نحو رِشَوَات بسكون الشين في جمع رِشْوَةٍ، إنما امتنع التحريك لأن الواو إذا وقعت بعد كسرة طرفا قلبت نحو (غازية) والأصل: غازِوة، فلو كسرت الشين يلزم قلب الواو، والتغيير خلاف الأصل، فيلزم التسكين لثلا يلزم التغيير بالقلب.

وأما في المضمومها فكالصحيح نحو: حُطَوَات بضمّتين، وحُطَوَات بسكون الطاء.

فإن قلت: فما حال المضاعف؟ قلت: هي أن يلزم عينه السكون في الأقسام الثلاثة، كَسَلَةٌ وَسَلَاتٍ، وَسُرَّةٌ وَسُرَاتٍ، وَقِدَّةٌ وَقِدَاتٍ إذ في تحريك العين عودُ المهروب عنه، وهو إظهار المثلين، والقِدَّةُ جماعة قَدَّتْ من جمع كثير بمعنى شَقَّتْ، فإن كان أراد بقوله صَحَّتْ في قوله: «فإن كان اسما تحركت عينه إذا صحت» ألا تكون العين حرف علة، ولا حرف إدغام فهو جيد لاشتماله القسمين المتحدّين في الحكم، لأنَّ حكم المُشَدِّدِ العين حكم المعتلها كما بيّنا، ولكنه ليس بالظاهر، وكان ينبغي أن يُنبّه على المدغم العين عند ذكر الأمثلة للمفتوح الفاء والمكسورها والمضمومها ولم يُنبّه.

(وكذا لم يُنبّه على المعتل اللام ثم أورد اعتراضا على قوله: (وتسكن في الصفة). قولهم: «لَجَبَاتٍ، وَرَبَعَاتٍ، فأجاب بأن ذلك من قبل الأسماء لكن وصف به فعراه من معنى الصفة عارض، ولا اعتبار للعوارض فتحرك عينه ملاحظة إلى الأصل وهو الاسمية، ثم قوى ذلك «بأن مثل بأسماء»<sup>(١)</sup> لا ليس في اسميتها، وقد أجريت صفات على خلاف أصلها بقوله: امرأة كَلْبَةٌ وليلة غم»<sup>(٢)</sup>.

(١) في ب: «بأن مثل أسماء» من الأصل والمثبت من ع.

(٢) هذه الفقرة ساقطة من الأصل والمثبت من ب وع.

... وَإِنَّمَا حَرَكُوا فِي جَمْعِ لَجْبَةٍ وَرَبْعَةٍ لِأَنَّهُمَا كَانَتْهُمَا فِي الْأَصْلِ  
 اسْمَانِ، وَصِفَ بِهِمَا كَمَا قَالُوا امْرَأَةٌ كَلْبَةٌ وَكَلْبَةٌ غَمٌّ.  
 \* فصل \* وَحُكِمَ الْمُؤَنَّثُ مِمَّا لَا تَاءَ فِيهِ كَالَّذِي فِيهِ التَّاءُ، وَقَالُوا  
 أَرْضَاتُ، وَأَهْلَاتُ فِي جَمْعِ أَهْلٍ وَأَرْضٍ قَالَ:  
 فَهُمُ أَهْلَاتُ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْتُرًا

قوله : « في جمع لَجْبَةٍ ..... »

قال الأصمعي<sup>(١)</sup>: اللَّجْبَةُ الشَّاةُ الَّتِي أَتَى عَلَيْهَا بَعْدَ نَتَاجِهَا أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ فَجَفَّتْ،  
 وَالرَّبْعَةُ: الْمَتَوَسِّطُ الَّذِي لَيْسَ بِطَوِيلٍ وَلَا قَصِيرٍ. وَامْرَأَةٌ كَلْبَةٌ: أَي لَثِيمَةٌ سَلِيطَةٌ، وَكَلْبَةٌ  
 غَمٌّ: أَي غَامَةٌ، بِمَعْنَى مُظْلَمَةٌ، وَصَفَ بِالمَصْدَرِ، يُقَالُ: غَمَّهُ، سَتَرَهُ.

قوله :

٣٧٥ - فَهُمُ أَهْلَاتُ .....<sup>(٢)</sup>

تمامه : ..... إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْتُرًا  
 الكوثر : السِّيدُ الْكَثِيرُ الْخَيْرِ، وَقَوْلُهُ: أَهْلَاتُ: أَي أَقَارِبُ.

(١) فِي اللِّسَانِ : « وَشَاةٌ لَجْبَةٌ، وَلَجْبَةٌ، وَلَجْبَةٌ، وَلَجْبَةٌ، وَلَجْبَةٌ، وَرَبْعَةٌ، وَرَبْعَةٌ، الْأَخِيرَتَانِ عَنْ ثَعْلَبٍ:  
 مُؤَلَّيَّةٌ اللَّبَنِ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ الْمُعْزَى. الْأَصْمَعِيُّ: إِذَا أَتَى عَلَى الشَّاءِ بَعْدَ نَتَاجِهَا أَرْبَعَةٌ  
 أَشْهُرٌ فَجَفَّتْ لَبْنُهَا وَقَلَّ فِيهِ لَجَابٌ. اللِّسَانُ (لَجِبَ).

(٢) هَذَا بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ نَسَبَهُ سَيَبَوِيهٌ فِي الْكِتَابِ ٣ : ٦٠٠ لِلْمَخِيلِ السَّعْدِيِّ وَكَذَلِكَ  
 فَعَلَ ابْنُ بَيْعِشٍ فِي شَرْحِهِ ٥ : ٣٣ وَابْنُ مَنْظُورٍ فِي لِسَانِهِ (أَهْل) وَالبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ ٨ :  
 ١٠٢-٩٦ وَرَوَايَةُ الشَّاهِدِ فِي الْخَزَانَةِ عَلَى النُّحُو النَّالِيِّ :

وَهُمُ أَهْلَاتُ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَدْلَجُوا يَدْعُونَ بِاللَّيْلِ كَوْتُرًا  
 الشَّاهِدُ فِيهِ جَمْعُ (أَهْل) عَلَى أَهْلَاتٍ بِالتَّحْرِيكِ تَشْبِيهَا بِأَرْضَاتٍ لِأَنَّهُ فِي الْجَمْعِ مُؤَنَّثٌ  
 مِثْلَهَا.

وَقَالُوا عُرْسَاتٍ، وَعَيْرَاتٍ فِي جَمْعِ عُرْسٍ وَعَيْرٍ، قَالَ الْكَمَيْتُ:  
 عَيْرَاتُ الْفَعَالِ وَالسُّوْدِدِ الْعِدُّ إِلَيْهِمْ مَخْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ  
 \* فصل \* وَأَمْتَنُوا فِيمَا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ مِنْ أَفْعَلٍ، وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ  
 أُنُوسٍ، وَأَثُوبٍ، وَأَعْيُنٍ، وَأَثِيبٍ، وَأَمْتَنُوا فِي الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ مِنْ  
 فَعُولٍ، كَمَا أَمْتَنُوا فِي الْيَاءِ دُونَ الْوَاوِ مِنْ فِعَالٍ، وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ فُوجٍ  
 وَسُوقٍ.

قوله : «في جمع عُرْس . . . .»

العُرْسُ : وليمة العروس، والعير: الإبل التي عليها الأحمال، لأنها «تعير، أي  
 تجيء وتذهب»، وقيل: هي قافلة الحمير، ثم كثر حتى قيل لكل قافلة عير، كأنها  
 جمع عير، كَسَقَفٍ وَسُقْفٍ ثم فعل به ما فعل بيض.  
 قوله :

٣٧٦ - عَيْرَاتُ . . . . .<sup>(١)</sup>

يمدح بهذا أهل البيت - رضوان الله عليهم - أجمعين، العِدُّ : القديم، والأعْكَامُ :  
 جمع عِكَمٍ وهو الجِوَالِقُ، أي فناؤهم محطَّ الرِّحَالِ لِلرِّجَالِ.  
 فصل قوله : «من أَفْعَلٍ . . . .»

أي لم يجمعوا الْمُعْتَلَّ العَيْنِ على هذه الزنة، فلم يقولوا عود وأعوْد، ولا ذيل وأذيل،  
 لأن ما قبل المعتل ساكن لا يحتمل التخفيف، والحركة على المعتل<sup>(٢)</sup> مستقلة.

(١) أول الشاهد وهو من الخفيف للكيميت بن زيد الأسدي في مدح آل البيت كما جاء في شرح  
 ابن يعيش ٣٣: ٥ ونصه :

عَيْرَاتُ الْفَعَالِ وَالْحَسْبُ الْعِدُّ إِلَيْهِمْ مَخْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ

ومعناه : قوافل الجود والإحسان والسيادة حطت أنفالتها لدى أهل بيت النبي صلى الله عليه

وسلم . والشاهد أن المؤنث الذي لآتاه فيه مما هو معتل العين قياس جمعه تحريك عيه

(٢) في ب : «العين» والمثبت من الأصل وب .

\* فصل \* وَيَقَالُ فِي أَفْعَلٍ وَفُعُولٍ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ أَذَلٌ وَأَيْدٍ وَدَلِيٍّ وَدُمِيٍّ، وَقَالُوا نُحُوٌّ وَقُنُوٌّ وَالْقَلْبُ أَكْثَرُ، وَقَدْ يُكْسَرُ الصَّدْرُ فَيُقَالُ: دَلِيٌّ وَنِحِيٌّ، وَقَوْلُهُمْ قِسِيٌّ كَأَنَّهُ جَمَعَ قُسُوًّا فِي التَّقْدِيرِ.

قوله : وامتنعوا في الواو إلى آخره . . . »

لم يقولوا حُووض في جمع حَوْض لاسْتِقْطالهم تحرك المعتل مع اجتماع المتجانسات وهي الضماتان والواوان .

وقالوا بِيوت في بيت لزوال ذلك الثقل المفرط، وقالوا في (روض) رياض، ولم يقولوا في عَيْن عيان، وهذا لرفع الالتباس وإثارة الواوي في الجمع على زنة فِعَال لما فيه من إفادة زائدة وهي انقلاب الواو ياء لوقوعها بين كسرة قبلها وألف زائدة بعدها في جمع مفرد ساكن العين صحيح اللام .

قوله : «ويقال في أفعل . . . » .

الواو والياء إذا وقعتا لامين في أفعل تقلب الواو ياء مكسورا ما قبلها، ويكسر ما قبل الياء كالأذلي والأيدي، في الأذلو والأيدي، وإذا وقعتا لامين في فعول تقلب الواو ياء وتبقى الياء على حالها مع قلب المدة فيهما ياء مكسور ما قبلها كدلي ودمي، والأصل دُلوو، ودموي، والعلة في هذه المسائل إلى قسم المشترك فلنذكرها هنالك . (إن شاء الله تعالى) (١).

قوله : «وقولهم قُسي . . . »

أصله : قُووسٌ قَدَمَت السنين على الواو من قُوَس تَفَاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على إحداهما في الجمع فجمع قُسُو على قِسِيٍّ، فعلى هذا وزنه فُلْبِع فآبدلت الضمة بالكسرة إتباعا لحركة القاف كسرة السين .

(١) من ع : وليس في الأصل ولا في ب .

\* فصل \* وَذُو النَّاءِ مِنَ الْمَحذُوفِ الْعَجْزِ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مُغَيَّرًا أَوَّلُهُ كِسْنُونَ، وَقِلُونَ، وَغَيْرَ مُغَيَّرِ كَثْبُونَ وَقَلُونَ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ مَرْدُودًا إِلَى الْأَصْلِ كَسَنَوَاتٍ وَعِضْوَاتٍ، وَغَيْرَ مَرْدُودٍ كَثَبَاتٍ، وَهَنَاتٍ وَعَلَى أَفْعَلٍ كَامٍ وَهُوَ نَظِيرُ آكَمٍ .

قوله: «وذو الناء . . .»

اعلم أن نحو سنة قد حذف منه اللام والأصل سَنَوَةٌ بدليل قولهم سنوات، فإذا أرادوا (أن يجمعوه)<sup>(١)</sup> فلهم في ذلك طريقان الجمع بالألف والفاء لا بالواو والنون، لاختصاص ذلك الجمع بأولي العلم. والآخر الجمع بالواو والنون ليكون تخصيصهم لهذا النحو بهذا الطريق الذي ليس لأخواته مما على (فَعَلَةٌ) بفتحتي أو بغيرهما كَشَجَرَةٍ وَنَبَقَةٍ لا يقال شَجَرُونَ ولا نَبَقُونَ عوضاً عما حذف، ومعنى العوض أن يكون مختصاً بشيء لا يكون لما لم يحذف منه على ما سبق ذكره قبل، ثم تغير الأول هو القياس ليكون (ذلك)<sup>(٢)</sup> دليلاً على أن الواو والنون هنا ليس كالواو والنون في مسلمون ونحوه، ألا تراهم كسروا العين في (عِشْرُونَ) ليكون دليلاً على أن هذا ليس على حد مُسْلِمُونَ، كيف وعشرون يدل على عشرة مرتين، ومسلمون لا يدلُّ على مسلم مرتين بل مرات، إلا أن العدد لما كان واقعا على الأنواع وغلب ما يعقل على ما لا يعقل وجمع جمع أولي العلم فقليل: عشرون وثلاثون إلى (تسعون)، كسروا الصدر من الأول وهو عشرون تنبيهاً على أن ذا ليس بجمع بل هو اسم صيغ بالواو والنون لهذا العدد ولذا فتحوا الراء من أرضون لما ذكرنا من التنبيه وأقوى مما ذكرنا قولهم إخْرُونَ في جمع خَرَّةٍ حيث ألقوا الهمزة لما جمعوه

(١) في ب: «أن يجمعوا» والمثبت من الأصل وع.

(٢) من ع.

بالواو والنون لتكون تلك الهمزة دليلا على أنه ليس على حد مسلمون، وقد جاء إبقاء الأول على حاله نحو قولهم ثبون، وهو قول بعضهم وقد سبق لنا الجواب فيه قبل.

قوله: كَامٍ وهو نظير آكَمٍ . . . «<sup>(١)</sup>».

الأميُّ: جمع أمية، وهي في الأصل أموةٌ كَأَكَمَةٍ فلما جمعت على أَفْعُل قيل أَمُوٌ بهمزيْن الأولى مفتوحة والثانية ساكنة وبميم وواو مضمومتين قلبت الهمزة الثانية ألفا لما سيحيء في المشترك إن شاء الله تعالى، وقلبت الواو ياء؛ لأنه ليس في كلامهم اسم متمكن آخره واو مضموم ما قبلها فحوّلت الضمة كسرة ثم جاء التنوين وأسقط الياء فبقي آمٍ فعلم أن الأصل أَمُوٌ كَأَكَمٍ. أنشد المصنف - رحمه الله:

٣٧٧ - ياصَاحِبِي أَلَا لَاحِيَّ بِالوَادِ إِلَّا عبيدٌ وَأَمٍ بَيْنَ أذْوَادِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر سيبويه ٣ : ٥٩٩.

(٢) البيت من البسيط وقد أنشده المصنف في الكشاف ٢ : ١٦٢ مع بيت آخر في سورة الأنفال عند قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنْزِعُوا عَنْ أَفْئِسَّالُوا وَتَذَهَبَ رِيحَكُمْ ﴾ آية ٦ والبيت الآخر:

أنتظران قليلاً ريثَ غَفَلْتَهُمْ أم تَغْدوان فإنَّ الرِّيحَ للغادي

والبيتان للسُّليكَ بن السلْكَ كما جاء في اللسان (أما) وتنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات لمحَب الدين أفندي ج ٤ ص ٣٧٤ من الكشاف. وأمٍ: جمع إماء. وأذواد: جمع ذود وهو من الإبل ما بين ثلاثة إلى عشرة وللبيتين قصة ذكرها صاحب تنزيل الآيات ذلك أن سُلَيْكاً مع صاحبين له أتوا الجوف جوف مراد؛ واد باليمن، فإذا نَعَمَ قد ملأ كل شيء من كثرته، فهابوا أن يُغَيروا فيطردوا بعضها فيلحقهم الحي، فقال سليك: كونوا قريباً حتى آتي الرِّعاء فأعلم لكما علم الحَيِّ، أقرِب هم أم بعيد، فإن كانوا قريباً رجعت إليكما، وإن كانوا بعيداً قلت لكما قولاً أغنيَ به لكما فأغيرا، فانطلق إلى الرِّعاء فلم يزل يستبسطهم حتى أخبروه بمكان الحي، فإذا هم بعيد إن طلبوا لم يدركوا فقال سليك للرِّعاء: ألا أغنيكم؟ قالوا بلى: فَتَغْنَى بأعلى صوته:



\* فصل \* وَبُجِعَ الرُّبَاعِيُّ اسْمًا كَانَ أَوْ صِفَةً مُجَرَّدًا مِنْ تَاءِ التَّائِيثِ أَوْ غَيْرِ مُجَرَّدٍ عَلَى مِثَالِ وَاحِدٍ وَهُوَ: فَعَالِلٌ، كَقَوْلِكَ: نَعَالِبُ وَسَلَاهِبٌ وَدَرَاهِمٌ، وَهَجَارِعٌ، وَيَرَائِنُ، وَجَرَّاشِعٌ، وَقَمَاطِرٌ، وَسَبَاطِرٌ، وَصَفَاقِدِعٌ، وَخَضَارِمٌ.

قوله: «ويجمع الرباعي...» .

اعلم أن المصنف - رحمه الله - ذكر جموع أمثلة الرباعي كلها أسماء وصفات...  
والأمثلة خمسة فَعَلَلٌ كَتَعَلَّبٍ وَسَلَهَبٍ وَهُوَ الْفَرَسُ الطويل الذنب. وَفَعَلَلٌ كَدَرَهَمٌ، وَهَجَرَعٌ وَهُوَ الطويل.  
وَفَعَلَلٌ كَبُرَّتْنِ وَجُرَّشِعٌ وَهُوَ الجمل العظيم والناقة القوية.  
وَفَعَلٌ كَقَمَطِرٍ وَهُوَ وعاء تُصَانُ فِيهِ الكُتُبُ.  
(قال:

٣٧٨ - لَيْسَ بِعِلْمٍ مَا حَوَى الْقِمَطِرُ مَا الْعِلْمُ إِلَّا مَا حَوَاهُ الصُّدُنُ<sup>(١)</sup>  
وَسَيْطَرٌ وَهُوَ الْأَسَدُ الْمُسَيْطِرُ عِنْدَ الْوَثْبَةِ<sup>(٢)</sup>.  
وَفَعَلٌ كَصِفْدَعٍ، وَخِضْرَمٍ، يُقَالُ: بَحْرٌ خِضْرَمٍ كَثِيرِ الْمَاءِ<sup>(٣)</sup>.

يَاصَاحِبِيُّ الْا لَا حَيُّ بِالْوَادِ... الْبَيْتَيْنِ.

فلما سمعا ذلك أتياه فأطردوا الإبل فذهبوا بها ولم يبلغ الصريخ الحي حتى مضوا بما معهم.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع وقد روى هذا الرجز صاحب اللسان عن ابن السكيت من غير عزو ولم أجده في (إصلاح المنطق) ولا في (كتاب الإبدال) لابن السكيت - انظر اللسان (قمطن) وابن يعيش ٥ : ٣٨.  
(٢) أي ذو المضاء والشدة. وَأَسَدٌ سَيْطَرٌ: أَي يَمْتَدُّ عِنْدَ الْوَثْبَةِ.  
اللسان (سبط).

(٣) الْخِضْرَمُ: الْكَثِيرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْخِضْرَمُ الْجَوَادُ الْكَثِيرُ الْعَطِيَّةِ مَشْتَبِهٌ بِالْبَحْرِ الْحِضْرَمِ وَهُوَ الْكَثِيرُ الْمَاءِ، وَانْكَرَ الْأَصْمَعِيُّ الْخِضْرَمَ فِي وَصْفِ الْبَحْرِ. الْلسَانُ (خِضْرَم)

... وَأَمَّا الْخَمَاسِيُّ فَلَا يُكْسَرُ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهٍ، وَلَا يَتَجَاوَزُ بِهِ إِنْ كُسِّرَ هَذَا الْمِثَالُ بَعْدَ حَذْفِ خَامِسِهِ كَقَوْلِهِمْ فِي فَرَزْدَقٍ فَرَازْدَ وَفِي جَحْمَرٍشٌ : جَحَامِرٌ . . .

فإن قلت قد ذكر في آخر هذا الصنف أن سبّطراً مما لا يكسر وقد كسره ها هنا فما هذا التناقض؟

قلت: قال بعض تلامذة المصنف (- رحمه الله -) <sup>(١)</sup>: قلت للشيخ قد ذكرت في الفصل الأخير الذي ينتهي الباب به والمذكر الذي لم يكسر يجمع بالألف والتاء نحو قولهم: (السُّرَادِقَاتُ، وَجِمَالُ سِبْخَلَاتٍ <sup>(٢)</sup>، وَسِبْطَرَاتٍ) <sup>(٣)</sup>، وفي هذا الفصل أوردته مكسّراً، فما وجه التوفيق بينهما؟ فقال: سِبْطَرَاتٍ ليس فيه إشكال، فأما سباطر فمشكوك فيه، فلعلّ ما ذكره في الفصل الأخير من امتناع التّكسير إنما هو أكثرني لا كلي.

قوله: «على استكراهه...».

استكراهوا تكسيرَ الخماسي لما يجب فيه من الحذف أو التزام الثقل لولم يحذف منه شيء نحو سفارجل.

قوله: «بعد حذف خامسه...».

يحذف الخامس لأن الأخير أولى بالحذف، ألا ترى أن حذف اللام أكثر من حذف

(١) من ع.

(٢) جمال سِبْخَلَاتٍ : عظيّمات ضخّمات . اللسان (سبخل).

(٣) جمال سِبْطَرَاتٍ : سريعات . اللسان (سبطر) وقد أورد ذلك سيبويه في الكتاب ٣ : ٦١٥ تحت باب ما يجمع بالتاء من المذكر لأنه يصير إلى تانيث إذا جمع قال: فمنه شيء لم يكسر على بناء من أبنية الجمع فجمع بالتاء إذ منع ذلك، وذلك قولهم: سُرَادِقَاتٌ وَخَمَامَاتٌ، وَإِوَاتَاتٌ وَمِنهُ قَوْلُهُمْ: جَمَلٌ سِبْخَلٌ وَجِمَالٌ سِبْخَلَاتٌ، وَرَبِخَلَاتٌ وَجِمَالٌ سِبْطَرَاتٌ. وَقَالُوا: جُوالِقٌ وَجُوالِقٌ فلم يقولوا: جُوالِقَاتٌ حين قالوا جُوالِقٌ.

... وَيُقَالُ: دَهْنُمُونَ وَهَجْرَعُونَ، وَصَهْصَلِقُونَ، وَخَنْظَلَاتٌ،  
وَيُهْصَلَاتٌ، وَسَفْرَجَلَاتٌ وَجَحْمَرَشَاتٌ.

العين، وإن شئت فتأمل في نحو: (عَبْدٌ وَيَدٌ وَنَحْوُمُدٌ) ولأن الحذف لإزالة الثقل،  
وحصول الثقل بالخامس فيختص الحذف به. فإن قلت: قد جاء (فَرَاذِقٌ) بحذف  
الرابع. قلت: ذلك لمشابهة الدال حرف الزيادة من جهة مجاورتها التاء ومجيئها  
بدلا منها في نحو: (ازدان) والأصل: أزدان بالتاء لا بالدال. فإن قلت فعلى هذا  
يلزم أن يجوز جحارش بحذف الميم لأنها من الزوائد، فإذا جاز حذف شبه الزائد  
فحذف الزائد نفسه أولى بالجواز وأجدر. قلت: غير أن الميم في وسط الكلمة  
والدال قريبة من الطرف والتغيير إلى الأطراف سابق، وهذا هو الفارق.  
والجَحْمَرِشُ العَجُوزُ المُسِنَّةُ<sup>(١)</sup>.

قوله: «ويقال . . . . .»

أي الرباعي والخماسي كما يجمعان جمع تكسير كذلك يجمعان جمع سلامة  
أيضا، ورجل دَهْنَمٌ: سَهْلُ الخُلُقِ<sup>(٢)</sup>، والصَّهْصَلِقُ: العَجُوزُ<sup>(٣)</sup> الصَّخَابَةُ. قال:  
٣٧٩ - صَهْصَلِقُ الصَّوْتِ بِعَيْنَيْهَا الصَّبِيرُ<sup>(٤)</sup>.  
أي صَخَابَةٌ تبكي ضجرا، خصَّ الصَّبْرَ لَأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ذَاقَهُ دَمَعَتْ عَيْنُهُ مِنْ مَرَارَتِهِ،  
البُهْصَلَةُ: المرأةُ القَصِيرَةُ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر اللسان (جحمرش).

(٢) انظر اللسان (دهتم).

(٣) انظر اللسان (صهصلق).

(٤) صدره: أم حواري ضنؤها غير أمر.

وقد ذكر هذا الرجز ابن منظور في اللسان من غير عزو. اللسان (صهصلق).

(٥) البُهْصَلَةُ والبُهْصَلَةُ من النساء: الشديدة البياض، وقيل هي القصيرة. اللسان (بهمل).

\* فصل \* وَمَا كَانَتْ زِيَادَتُهُ ثَالِثَةً مَدَّةً فَلَأَسْمَائِهِ فِي الْجَمْعِ أَحَدَ عَشَرَ  
مِثَالًا. أَفْعَلَةٌ، فُعْلٌ، فِعْلَانٌ، فَعَائِلٌ، فُعْلَانٌ، فِعْلَةٌ، أَفْعَالٌ، فِعَالٌ،  
فُعُولٌ، أَفْعِلَاءٌ، أَفْعُلٌ . . .

. . . وَذَلِكَ نَحْوُ: أَرْمَنَةٍ وَأَحْمِرَةٍ وَأَغْرِبَةٍ وَأَرْغِفَةٍ وَأَعْمِدَةٍ، وَقُدْلٌ  
وَحُمْرٌ، وَقُرْدٌ، وَكُتْبٌ، وَزُبُرٌ، وَغِزْلَانٌ، وَصَبْرَانٌ، وَغِرْبَانٌ، وَظَلْمَانٌ،  
وَقِعْدَانٌ، وَأَفَائِلٌ، وَذَنَائِبٌ، وَشَمَائِلٌ، وَزَقَانٌ، وَقُضْبَانٌ، وَغَلْمَةٌ،  
وَصَبِيَّةٌ، وَأَيْمَانٌ، وَأَفْلَاءٌ، وَفِصَالٌ، وَعُتُوقٌ، وَأَنْصِبَاءٌ، وَأَلْسُنٌ . . .

قوله : «وما كانت زيادته ثالثة مدة . . .»

هذا لا يكون إلا خمسة أمثلة ، لأن المدة إما أن تكون ألفاً أو واوا، أو ياء، فما قبل  
الألف لا يكون إلا مفتوحاً فبقي أول الكلمة مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً . وإن كانت  
المدة واواً فما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً والأول لا يكون إلا مفتوحاً ، لأن كسر  
الأول ليس من أبنيتهم<sup>(١)</sup> والضمُّ من أبنية الجموع إلا ما شذَّ من نحو (سُدوسٍ)  
بضمِّ السين للطيلسان الأخضر، وقد رواه الأصمعي<sup>(٢)</sup> بالفتح . وإن كانت المدة ياء  
فما قبلها لا يكون إلا مكسوراً والأول مفتوح، والضمُّ والكسر في الأول ليس من  
أبنيتهم ، (إذ ليس فَعِيلٌ وَفَعِيلٌ من أبنيتهم)<sup>(٣)</sup> .

قوله : «نحو أَرْمَنَةٍ . . . إلى آخره» .

هي جموع زَمَانٍ بِالْفَتْحِ، وَحِمَارٍ بِالْكَسْرِ، وَغُرَابٍ بِالضَّمِّ، وَرَغِيفٍ، وَعُمُودٍ، وَقَدَالٍ

(١) أي لا في المفردات ولا في الجموع .

(٢) انظر رواية الأصمعي في اللسان (سدس) .

(٣) في ب : «إذ فَعِيلٌ وَفَعِيلٌ ليس من أبنيتهم» والمثبت من الأصل وع .

بالفتح فيهن<sup>(١)</sup>، وقرَادٍ بالضم<sup>(٢)</sup>، وكثيب<sup>(٣)</sup>، وزُبُور<sup>(٤)</sup>، وغَزَالٍ بالفتح فيهن، وصَوَارٍ<sup>(٥)</sup> بالكسر: وهو جماعة البقر. وغَرَابٍ بالضم، وظَلِيمٍ<sup>(٦)</sup> وقَعُودٍ بفتحهما، والقَعُودِ مِنَ الإِبِلِ مَا اقْتَعَدَ، وَسَمَالٍ بِالْفَتْحِ وَهُوَ خِلَافُ الْجَنُوبِ، وَسَمَالٍ بِالْكَسْرِ وَهُوَ خِلَافُ الِیْمَنِ، وَأَفِيلٌ وَذَنُوبٌ [بفتحهما]<sup>(٧)</sup>، فالأفَائِلُ<sup>(٨)</sup>: بَنَاتُ مَخَاضٍ فَمَا فَوْقَهَا وَالذَّنُوبُ<sup>(٩)</sup>: الدَّلُؤُ الْمَلَأَى، وَزَقَاقٍ بِالضَّمِّ، وَقَضِيبٍ بِالْفَتْحِ، وَعُغْلَامٍ وَصَبِيٍّ، وَفَلُؤُ بِالْفَتْحِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ وَهُوَ الْمُهْرُ<sup>(١٠)</sup>، وَقَصِیلٍ<sup>(١١)</sup> بِالْفَتْحِ وَعَنَاقٍ<sup>(١٢)</sup> بِالْفَتْحِ وَهُوَ الصَّغِيرُ مِنَ الشِّيَاهِ، وَنَصِيبٍ بِالْفَتْحِ، وَلِسَانٍ بِالْكَسْرِ.

(١) القَدَالُ: جَمَاعٌ مُؤَخَّرُ الرَّأْسِ مِنَ الْإِنْسَانِ. اللسان (قَدَل).

(٢) القَرَادُ: وَاحِدُ القِرْدَانِ، والقِرَادِ، ذَوِيهٌ تَمَضُّ الإِبِلِ. اللسان (قرد).

(٣) الكَثِيبُ مِنَ الرَّمْلِ: القِطْعَةُ تَفَادٍ مَحْدُودَةٍ. اللسان (كتب).

(٤) الزُّبُورُ: الكِتَابُ المَزْبُورُ - اللسان (زير).

(٥) الصَّوَارُ والصَّوَارُ: القِطْعُ مِنَ البَقْرِ. اللسان (صور).

(٦) الظَّلِيمُ: ذِكْرُ النِّعَامِ. اللسان (ظلم).

(٧) سَقَطَ مِنْ بٍ وَالمِثْبُتِ مِنَ الأَصْلِ وَع.

(٨) الأفَائِلُ: والإفَالُ صِغَارُ الإِبِلِ بَنَاتُ المَخَاضِ وَنحوها. واحدها أَفِيلٌ انظر سيبويه ٣: ٦٥٠  
واللسان (أفل).

(٩) الذَّنُوبُ تُذَكَّرُ وَتُؤنَّثُ - اللسان (ذنب).

(١٠) الفَلُؤُ والفَلُؤُ والقَلُؤُ: الجَحْشُ وَالمُهْرُ إِذَا فِطِمَ. اللسان (فلا).

(١١) الفَصِيلُ: هُوَ مَا فَصَّلَ عَنِ لَبَنِ أُمِّهِ وَأَكْثَرُ مَا يَطْلُقُ عَلَى أَوْلَادِ الإِبِلِ وَالفَصِيلُ: وَلَدُ السَّاقَةِ إِذَا فَصَّلَ عَنِ أُمِّهِ وَالجَمْعُ فَصْلَانٌ وَفِصَالٌ - اللسان (فصل).

(١٢) العَنَاقُ: العُرَّةُ. وَالعَنَاقُ: الأُنْثَى مِنَ المَعزِ، وَالجَمْعُ أَعْنَقٌ وَعَنْقٌ وَعَنْوَقٌ. اللسان (عنز)  
قال سيبويه فِي جَمْعِهِ: وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الأَشْيَاءِ الأَرْبَعَةِ مَوْتَنَا فَإنْهَمُ إِذَا كَسَرُوهُ عَلَى سَاءِ  
أَدْنَى العَدَدِ كَسَرُوهُ عَلَى (أَفْعَل) وَذلك قولك: عَنَاقٌ وَأَعْنَقُ. وَقَالُوا فِي الحَمِيعِ عَنُوقٌ

... وَلَا يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَلٍ خَاصَّةً إِلَّا الْمُؤنَّثُ خَاصَّةً نَحْوُ: عَنَاقٍ،  
وَأَعْنَقِي، وَعِقَابٍ وَأَعْقَبِي، وَذِرَاعٍ وَأَذْرُعِي . . .  
... وَأَمَكُنُّ مِنَ الشَّوَادِ .  
وَلَمْ يَجِيءَ فُعْلٌ مِنَ الْمُضَاعَفِ وَلَا الْمُعْتَلِّ اللَّامِ . . .

قوله : «وَلَا يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَلٍ إِلَّا الْمُؤنَّثُ خَاصَّةً . . .» .  
هذا مصداقٌ بَيَّنَّ لما قاله العلماء من أَنَّ الحرف الزائد على ثلاثة أحرف في نحو :  
عقرب قائم مقام تاء التانيث، لأنهم كسروا نحو: حمار في المذكر على أفعله بالتاء  
فقالوا : حمار وأحمره، وغُراب وأغربه، ولم يكسروا في المؤنث إلا على أفعل بدون  
التاء فقالوا ذراع وأذرع، وعِقَابٍ وَأَعْقَبِي، فخصوا ما ليس فيه التاء بالمؤنث،  
فَكَانَهُمْ آثَرُوا أَن لَا تَجْتَمِعُ التَاءُ مَعَ الحرف الذي تَنْزِلُ منزلتها كما لَا يجمع بين  
التائين .

قوله : «وَأَمَكُنُّ هِيَ مِنَ الشَّوَادِ . . .» .  
لأنها جمع مكان وهو مذكر، والعذرة أن يأول المكان بالأرض، فإن قلت : فما  
العذرة في أزمان جمع زمان؟ قلت : ذاك غلط وإنما هو جمع زمن .  
قوله : «وَلَمْ يَجِيءَ فُعْلٌ . . . . .» .

أما المضاعف فإنما لم يَجِيءَ فِيهِ فُعْلٌ (إذ لو جاء) (١) ذلك فيه يلزم أحد  
المحذورين وهما إظهار المثليين لو لم يدغم، والالتباس لو أدغم، فإنك إذا قلت  
في جمع عِبَابٍ (٢) عُبُّ لَمْ يَدْرُ أَنَّهُ فُعْلٌ بضمين أم (فُعْلٌ) بضم وسكون إذ الزنتان

وكسروها على فُعُول . كما كسروها على أَفْعَلٍ، بنوه على ما هو بمنزلة أَفْعَلٍ كأنهم أرادوا  
أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث . الكتاب ٣ : ٦٠٥ .  
(١) في الأصل : «إذ لو جاز» والمثبت من ب وع .  
(٢) عباب كل شيء : أوله - اللسان (عب).

وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ ذُبِّ فِي جَمْعِ ذُبَابٍ، وَأَصْلُهُ ذُبَبٌ. وَلِمَا لَحِقَتْهُ مِنْ ذَلِكَ تَاءُ  
التَّأْنِيثِ مِثَالًا فَعَائِلٌ فُعْلٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ: صَحَائِفَ وَرَسَائِلَ وَحَمَائِمَ،  
وَذَوَائِبَ، وَحَمَائِلَ وَسُفُنَ . . .

---

واردتان في الأسماء، وبهذا وقع التَّغْضِي عن الإِدْغَام في الأفعال نحو سَرَّ في سَرَّرَ،  
إذ ليس في أبنية الأفعال فُعْلٌ بسكون العين، فلا يلتبس الإِدْغَام، وقد جاء قليلا  
على فُعْلٍ مَفْكُوكًا إدغامه كَسْرِيرٍ وَسُرُرٍ. وأما المعتل اللام فامتناع مجيء ذلك فيه  
للزوم الإِعْلَال.

بيانه : أنك إذا قلت في جمع عَدُوٍّ عَدُوٌّ بضمين يلزم قلب الواو ياءً وإبدال ضمة  
ماقبلها كسرةً على نحو عَدِيٍّ، إذ ليس في كلامهم اسم متمكن آخره او مضموم ما  
قبلها.

قوله : «وأصله ذُبَبٌ» .

إنما قال هذا إزاحةً للالتباس، لأن الإِدْغَام يُرِيكُهُ على فُعْلٍ بسكون العين .

قوله : «نحو صَحَائِفَ . . .» .

هي جموع صَحِيْفَةٍ وَرِسَالَةٍ وَحَمَامَةٍ وَذَوَابَةٍ، وَحَمُولَةٍ، وَسَفِينَةٍ .

... وَلِصِفَاتِهِ تِسْعَةٌ أَمْثَلَةٌ: فَعَلَاءٌ، فَعُلٌ، فِعَالٌ، فِعْلَانٌ، فِعْلَانٌ،  
 أَفْعَالٌ، أَفْعَلَاءٌ، أَفْعَلَةٌ، فُعُولٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ: كَرَمَاءَ، وَجُبْنَاءَ، وَشُجَعَاءَ،  
 وَوُدْدَاءَ، وَنَذْرٍ، وَصُبْرٍ، وَصُنْعٍ، وَكُنْزٍ، وَكِرَامٍ، وَجِيَادٍ، وَهِيَجَانٍ،  
 وَثِيَانٍ، وَشُجَعَانٍ، وَخِصْيَانٍ، وَأَشْرَافٍ، وَأَعْدَاءٍ وَأَنْبِيَاءَ وَأَشِحَّةٍ،  
 وَظُرُوفٍ. وَيُجْمَعُ جَمْعُ التَّصْحِيحِ نَحْوُ: كَرِيمُونَ، وَكَرِيمَاتٌ، وَأَمَّا  
 فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، فَبَابُهُ أَنْ يُكْسَرَ عَلَى فَعْلَى كَجَرَحَى، وَقَتْلَى، وَقَدْ  
 شَذَّ قِتْلَاءً، وَأَسْرَاءَ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعُ التَّصْحِيحِ، فَلَا يُقَالُ جَرِيحُونَ،  
 وَلَا جَرِيحَاتٌ . . .

قوله : ولصفاته . . . .

أي ولصفات ما كانت زيادته ثالثة مَدَّةً .

قوله : «نَحْوُ كَرَمَاءَ . . .»

هذه جموع كَرِيمٍ ، وَجَبَانٍ ، وَشُجَاعٍ ، وَوُدُودٍ ، وَنَذِيرٍ ، وَصَبُورٍ ، وَصَنَاعٍ بِالْفَتْحِ  
 وَهِيَ الْمَرْأَةُ ذَاتُ الصَّنْعَةِ ، وَكِنَازٍ بِالْكَسْرِ وَالرَّزَايِ وَهِيَ النَّاقَةُ الْمُكْتَنِزَةُ مِنَ اللَّحْمِ ،  
 وَكَرِيمٍ ، وَجَوَادٍ ؛ وَهُوَ الْفَرَسُ ، وَالْهَيْجَانُ وَهُوَ الْأَبْيَضُ كَفُلْكِ فِي جَمْعِ فُلْكِ فَالْكَسْرَةُ  
 فِي الْجَمْعِ غَيْرُهَا فِي الْمِفْرَدِ ، وَنَبِيٌّ وَهُوَ الَّذِي يُلْقَى نَبِيَّتَهُ ، وَشَجِيحٌ كَقَضِيبٍ وَقَضْبَانٍ  
 وَخِصْيٍ وَشُجَاعٍ كَغَلَامٍ وَعِغْلَمَانٍ ، وَشَرِيفٍ وَعَدُوٌّ ، وَنَبِيٌّ وَشَجِيحٌ وَهُوَ الْبَخِيلُ ،  
 وَظَرِيفٌ .

قال الإمام عبد القاهر: وأما (ظُرُوفٌ) في جمع ظريف فعلى حذف الزيادة كأنه  
 ظَرِفٌ وَظُرُوفٌ أَوْ ظَرِفٌ وَظُرُوفٌ .

(كفلسٍ وفلوسٍ ونميرٍ ونمورٍ)<sup>(١)</sup>، وأما فعيل بمعنى فاعل يُجمع جمع التصحيح

(١) ما بين القوسين لم يرد في الأصل ولا في ب والمثبت من ع .



... وَلَمْؤُنَيْهَا ثَلَاثَةٌ امْتِلَةٌ : فِعَالٌ ، فَعَائِلٌ ، فُعَلَاءٌ ، وَذَلِكَ نَحْوُ :  
صِبَاحٍ ، وَصَبَائِحٍ ، وَعَجَائِزٍ ، وَخُلَفَاءٍ .

كمثاليه، وفعيل بمعنى مفعول يكسّر على فَعَلَى كمثاليه في جَرِيحٍ ، وَقَبِيلٍ ،  
(وَقَتْلَاءُ)<sup>(١)</sup> ، وَأَسْرَاءُ من الشَّوَادِ كَأَنَّهُمَا عَلَى تَشْبِيهِ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، بِفَعِيلٍ  
بِمَعْنَى فَاعِلٍ ، نَحْوُ : كَرِيمٍ وَكَرَمَاءَ ، كَمَا شَبَّهَ قَرِيبُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ  
قَرِيبٌ﴾<sup>(٢)</sup> بِفَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فَلَمْ يَدْخُلْهُ التَّاءُ ، وَامْتِنَاعُ جَمْعِهِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لَسُرُّهُوَ  
أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ ، وَفَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، فَجَمَعُوا الْوَاوِ  
لِكَوْنِهِ أَصْلًا جَمَعَ سَلَامَةً ، وَكَسَرُوا الثَّانِي لِعَدَمِ أَصَالَتِهِ ، فَلَمْ يَجْمَعْ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ،  
وَمِنْ ثَمَّ امْتِنَاعُ جَمْعِ مَوْثَةٍ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، لِأَنَّ هَذَا الْجَمْعَ فَرَعَ عَلَى ذَلِكَ الْجَمْعِ ،  
وَذَاكَ مَمْتَنَعٌ ، فَيَمْتَنَعُ هَذَا .

قوله : «ولمؤنئها...» .

الضمير فيه عائد إلى الصفات في قوله : «ولصفايته تسعة أمثلة» . واعلم أن الهاء  
إذا لحقت فعيلة للتأنيث وافق المذكر في الجمع ، وَقَدْ يُكْسَرُ عَلَى فَعَائِلٍ كَصِبَاحٍ ،  
وَصَبَائِحٍ فِي جَمْعِ صَبِيحَةٍ ، وَهِيَ الْحَسَنَاءُ ، وَمَنْ صَبَّحَ وَجْهَهُ حَسَنًا ، وَقَالُوا : خَلِيفَةٌ ،  
وَخَلَائِفٌ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup> . وَأَمَّا خُلَفَاءُ فَجَمْعُ  
خَلِيفٍ بَدُونَ الْهَاءِ ، وَقَدْ جَمَعَهُمَا الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ :

٣٨٠ - إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِي يَخِي بِمَوْجُودٍ<sup>(٤)</sup>

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٢) سورة الأعراف آية ٥٦ ونصها في نسخة ب ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾

(٣) سورة يونس آية ١٤ .

(٤) البيت من البسيط لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢٥ واللسان (خلف) واس يعيش • ٥٢

وروايته في المصدرين الأخيرين : وما خليف أبي وفي

وفي الديوان : (إن من الحي موجوداً) بدلاً من إن من القوم

\* فصل \* وَمَا كَانَ عَلَى فَاعِلٍ اسْمًا فَلَهُ إِذَا جُمِعَ ثَلَاثَةٌ أَمْثَلَةٌ :  
فَوَاعِلٌ، فُعْلَانٌ، فِعْلَانٌ، نَحْوُ: كَوَاهِلٌ، وَحَجْرَانٌ، وَجِنَانٌ، وَلِمُؤَنَّثِهِ  
مِثَالٌ وَاحِدٌ: فَوَاعِلٌ نَحْوُ كَوَائِبَ .

وَفَعُولٌ إِنْ كَانَ وَصْفًا لِمُؤَنَّثٍ جَمَعَ عَلَى فَعَائِلٍ، كَمَا جَمَعَ عَلَيْهِ فَعِيلُهُ نَحْوُ: عَجُوزٌ  
وَعَجَائِزٌ .

قوله : «نَحْوُ كَوَاهِلٍ . . .» .

الكاهل : مُقَدَّمُ الظَّهْرِ، والحاجر<sup>(١)</sup> : ما يمسك الماء من شفير الوادي، والجأنُّ  
الواحد من الجِنَّ وهو العظيم من الحَيَّاتِ أيضاً، سَمَّيتَ بذلك لاعتقادهم أنها من  
الجِنَّ<sup>(٢)</sup>، والكائِبَةُ من الفرس : مُقَدَّمُ المَنَسِجِ، والجَأْنُ في كونه اسماً بمنزلة  
الإنسان، واعتبار الوصفية التي هي الاستتار لا يمنع إجراءه على منهاج الأسماء،  
وكذا حكم سائر الأسماء المشتقة (التي لا يوصف بها)<sup>(٣)</sup> .

(١) في جميع النسخ (الحاجر) وهو تصحيف والصواب أن تكون بالراء المهملة، لأنه الموافق  
لمعناها الوارد في المتن . أما الحاجر بالزاي فهو الحائل بين الشيتين . انظر سيبويه ٣ :  
٦١٤ واللسان (حجر وحجن) .

(٢) قال ابن منظور : والجَأْنُ : ضرب من الحَيَّاتِ أكحل العينين يضرب إلى الصفرة لا يؤذي  
وهو كثير في بيوت الناس .

(٣) في ب : «التي لا توصف» وصوابه المثبت من الأصل وع .

... وقد نزلوا ألف التائيت منزلة تائه فقالوا في فاعلاء فواعل نحو:  
نَوَافِقَ، وَقَوَاصِعَ، وَدَوَامَ، وَسَوَابَ.

وللصفة تسعة أمثلة: فَعُلَّ، وَقُعَالٌ، فَعَلَّةٌ، فُعَلَّةٌ، فُعَلٌ، فُعَلَاءٌ،  
فُعْلَانٌ، فِعَالٌ، فُعُولٌ. نحو: شُهَيْدٌ، وَجُهَلٌ، وَجُهَالٌ، وَفَسَقَةٌ، وَقَضَاةٌ.  
وَتَخْتَصُّ بِالْمُعْتَلِّ اللّامِ، وَيُزَلُّ، وَشُعْرَاءٌ، وَصُحْبَانٌ، وَتِجَارٌ،  
وَقُعُودٌ..

قوله : «وقد نزلوا...» . . .

أي جعلوا فاعلا كفاعله، والدَّامَةُ<sup>(١)</sup> : إحدى جِجْرَةَ اليربوع كالنفاقاء، والقاصعَاءِ  
والسَّابِيَاءِ<sup>(٢)</sup> : الذي يخرج مع الولد وهو جلدة الرحم.

قوله : «نَحْوُ شُهَيْدٍ...» . . .

هي جموع شاهيد، وجَاهِلٌ، وفَاسِقٌ، وقَاضٍ. والأصل قُضِيَّةٌ كما أن الأصل في  
عُزَاةٍ عُزَوَةٌ، وهذا مختص بالمعتل اللام، لا يقال فُسَقَةٌ، ولا حُوكَةٌ بضمهما في  
جَمْعِ فَاسِقٍ وَحَائِكٍ. ومفردات الباقية : بَازِلٌ وشَاعِرٌ وَصَاحِبٌ وتَاجِرٌ وقَاعِدٌ، فظهر  
بما ذكرنا أن لِصِفَاتِهِ تِسْعَةٌ أَمْثَلَةٌ، كذا أثبت في بعض النسخ، وأثبت في بعضها  
ثمانية أمثلة، ولم يمثل بقعود، والأول ليس ببعيد عن الصواب.  
فإن قيل هو قليل، ففَعَالٌ أَقْلٌ وَقَدْ ذَكَرَهُ.

(١) الدَّامَةُ، والدَّامَةُ، والدُّمَّةُ : إحدى جِجْرَةَ اليربوع . اللسان (دمم) ونقل ابن منظور في  
اللسان عن ابن بري : أسماء جِجْرَةَ اليربوع سَبْعَةٌ : القاصعَاءُ، والنفاقَاءُ، والرَاهِطَاءُ،  
والدَّامَاءُ، والعاقنَاءُ، والحائِيَاءُ، واللغزُ والجمُعُ دوامٌ على فواعل . اللسان (دمم).  
(٢) السابِيَاءُ : هو الماء الذي يخرج على رأس الولد إذا ولد. وقيل السابياء المشيمة التي تخرج  
مع الولد . انظر اللسان (سبي).

... وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: فَوَارِسَ، وَلِمُؤنَّثِهَا مِثَالَانِ: فَوَاعِلُ، وَفُعْلُ،  
نَحْوُ: ضَوَارِبُ، وَنَوْمٌ..

قوله : «وقَدْ شَذَّ نَحْوُ فَوَارِسَ ...» .

جمع فارس على فوارس، ويجوز في (فاعل) إذا كان لما لا يعقل أن يجمع على فواعل وهو قياسٌ مُتَلَبَّبٌ<sup>(١)</sup> فلك أن تقول: مررت بخيل روافس، والمراد منها الذكور، وسرّه أن الجمع فيما لا يعقل من الذكور يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل لتناسب بين ما لا يعقل وبين الإناث من العقلاء لأنهن ناقصاتُ العقل، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿مِنَ أَيَّامٍ آخَرَ﴾<sup>(٢)</sup> و(آخر) جمع آخر لأنه لليوم، وآخر لا يجمع على فعل، وإنما يجمع عليه (أخرى) لكن اليوم لما كان مما لا يعقل أجري مجرى المؤنث فكان آخر أخرى فجمع على آخر.

قوله : «ونَوْمٌ ...» .

هي جمع نائمة، كخَنَسٍ في جمع خانسة. قال تعالى: ﴿فَلَا أَقِيمُ بِالْخَنَسِ﴾<sup>(٣)</sup>  
أَجْوَارِ الْكُنَسِ<sup>(٤)</sup>.

قوله : «كحائض ...» .

ما كان صفة من المؤنث عارية من التاء نحو حائض فإنه يجمع على فواعل،  
وَفُعْلُ نحو: حوائض وحِيضٌ وحواسر وحُسْرٌ، والحاسر التي لا خِمَارَ لها.

(١) مُتَلَبَّبٌ : أي مستقيم .

(٢) سورة البقرة آية ١٨٤ و ١٨٥ .

(٣) سورة التكاوير آية ١٥ و ١٦ . وقد جاءت الآية في نسخة الأصل وع على النحو التالي :

«والجوار الخنس» والصواب ما أثبت من نسخة ب .

**\* فصل \* وللاسّم مِمّا في آخِرِهِ أَلِفٌ تَأْنِيثٌ رَابِعَةٌ مَقْصُودَةٌ أَوْ مَمْدُودَةٌ مِثَالَانِ : فَعَالِي ، فِعَالٌ نَحْوُ : صَحَارِي وَإِنَابٌ . . .**

قوله : «فَعَالِي» فِعَال . . . »

اعلم أن مثال حُبَلِي يجمع في الأصل على فَعَالِي بكسر اللام ثم يبدل من الكسرة فتحة ومن الباء أَلِفٌ ليكون آخر الجمع كلفظ آخر المفرد، والألف في حَبَالِي غَيْرُهَا في حُبَلِي ، لأنّ هذه للتأنيث وتيك منقلبة عن الباء، ونظير هذا قولهم (هَرَاوِي) في جمع هَرَاوَةٍ<sup>(١)</sup> والأصل : هَرَائِي كَهَرَاعِي على فعائل، لأنّ هَرَاوَةٌ فِعَالَةٌ بالكسر كَرِسَالَةٍ، أبدلوا من الهمزة واوا ليكون آخر الجمع كأخر الواحد في كون الحرف الذي يلي الأخير فيهما واوا وإن اختلفت الواوان فأحدهما لام والأخرى بدل من الهمزة، والواو التي هي لام قد انقلبت إلى الياء في هرائي، ثم إلى الألف في (هراوا) وهكذا حكم (أداوي)<sup>(٢)</sup> وهذا الصنيع لفرط الرغبة منهم في أن يكون الفرع على منهاج الأصل، وهكذا تقول في صحارَى<sup>(٣)</sup> جمع صحراء، إذ الأصل صحارٍ، أبدلوا من الكسرة الفتحة، ومن الباء الألف فقالوا (صحارَى) مع أن المماثلة بين الواحد والجمع غير مطلوبة، إذ الواحد صحراء، ولكن ليكون آخر صحارَى كآخر حَبَالِي، لأن صحراء ممدودة كانت على فَعَلَى بالقصر، لأن الألف زيد قبل أَلِفِ التأنيث للبناء حتى انقلبت أَلِفِ التأنيث همزة، ولذا يُقْصَرُ فِرْدٌ إلى الأصل نحو الهيجا بالقصر في الهيجاء بالمد، فحذفت إحدى الزياتين من صحراء

(١) الهَرَاوَةُ : العضا ، وقيل العصا الضخمة ، والجمع هَرَاوِي بفتح الواو على القياس مثل المطايا . اللسان (هرا) .

(٢) في ع : هَرَاوِي ، والمثبت من الأصل وب .

(٣) في الأصل : وأداوا ، والمثبت من ب و ع .

(٤) يجمع على صحارَى وصحاري . اللسان (صح) .

... وَلِلصَّفَةِ أَرْبَعَةٌ أَمْثَلَةٌ: فِعَالٌ، فُعْلٌ، فَعْلٌ، فَعَالِيٌّ، نَحْوُ:

عَطَاشٍ، وَبِطَاحٍ، وَعِشَارٍ، وَحُمْرٍ، وَالصُّغْرُ، وَحَرَامِيٌّ.

ثم فُعِلَ بجمعه ما فعل بجمع حُبْلَى، وقولهم صَحَارَى لِيَكُونَ كَحَبَالَى، نظير قولهم دُنْيَاوِيٌّ فِي النِّسْبِ، لِأَنَّهُمْ زَادُوا قَبْلَ الْأَلْفِ فِي (دُنْيَا) الَّتِي تَنْقَلِبُ وَأَوَا فِي دُنْيَاوِيٍّ أَلْفًا لِيَكُونَ كَحِمْرَاوِيٍّ فِي اللَّفْظِ، فَلَمَّا اعْتَبِرَ أَنْ يَكُونَ لَفْظَ الْمَقْصُورِ كَلْفَظَ الْمَمْدُودِ فِي النِّسْبِ كَذَلِكَ اعْتَبِرَ فِي الْجَمْعِ أَنْ يَكُونَ لَفْظَ (جَمْعِ) الْمَمْدُودِ<sup>(١)</sup> كَلْفَظَ جَمْعِ الْمَقْصُورِ، بَلْ هُوَ أَوْلَى، لِأَنَّ الْمَمْدُودَ فَرَعَ عَلَى الْمَقْصُورِ، وَحَقِيقٌ أَنْ يَتَّبِعَ الْفَرْعُ الْأَصْلَ<sup>(٢)</sup> وَلِذَا لَمْ يَكْثُرْ نَحْوُ دُنْيَاوِيٍّ كَثْرَةَ صَحَارَى، وَالْإِنَاثُ جَمْعُ أَنْثَى. قَوْلُهُ: «نَحْوُ عَطَاشٍ... إِلَى آخِرِهِ».

الأول جمع عطشى بالقصر، والثاني والثالث جمعاً بطحاءٍ وعُشْرَاءٍ بالمد والعشْرَاءُ قَدْ ذَكَرْتُ قَبْلَ<sup>(٣)</sup>، والرابع جمع حمراء، فَإِنْ قُلْتُ: فَجَمْعُ أَحْمَرٍ أَيْضًا هَكَذَا فَمَا السَّرُّ الْمَكْنُونُ فِي ذَلِكَ الْإِتْحَادِ بَيْنَ الْجَمْعَيْنِ؟

قُلْتُ: السَّرُّ فِيهِ أَنَّهُمْ لَمَّا اسْتَأْنَفُوا لِكُلِّ مِنَ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ فِي هَذَا النَّحْوِ صِيغَةَ عَلَى حِدَةٍ نَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَاءَ، وَلَمْ يَقُولُوا أَحْمَرٌ لِلْمَذْكَرِ، وَأَحْمَرَةٌ لِلْمَوْثُوثِ، كَمَا قَالُوا: (كَرِيمٌ وَكَرِيمَةٌ، وَضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ)، آثَرُوا الْإِتْحَادَ فِي صِيغَةِ جَمْعِيهِمَا لِتَكُونَ هَذِهِ الْمَوْافَقَةُ بِإِزَاءِ تِلْكَ الْمَخَالَفَةِ، فَلِلَّهِ ذُرٌّ مَنَاسِبَاتٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ قَدْ تَفَتَّقَتْ أَكْمَامُهَا لِلْعِصَابَةِ الْأَدَبِيَّةِ.

والخامس جمع الصُّغْرَى. وَفِي ذِكْرِ الصُّغْرِ بِاللَّامِ سَرٌّ نَذَرْتُهُ فِي بَابِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب : «وحقيق أن يتبع الأصل الفرع».

(٣) انظر ص ١٠١٦.

... وَيُقَالُ: ذِفْرِيَاتٌ، وَحُبْلِيَاتٌ، وَالصُّفْرِيَاتُ، وَصَحْرَاوَاتٌ، إِذَا أَرِيدَ أذْنَى الْعَدَدِ، وَلَا يُقَالُ: حَمْرَاوَاتٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَيْسَ فِي الْخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ» فَلِجَرِيهِ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ، وَإِذَا كَانَتْ الْأَلْفُ خَامِسَةً جُمِعَ بِالنَّاءِ كَقَوْلِكَ: حُبَارِيَاتٍ، وَسُمَانِيَاتٍ.

وَفُعْلٌ وَفُعْلٌ لَيْسَا بِعَامِّينِ، وَإِنَّمَا يَجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ فَعْلَاءُ أَفْعَلٍ، وَعَلَى فُعْلٍ فَعْلَى أَفْعَلٍ.

وَالسَّادِسُ جَمْعُ حَرَمِيٍّ<sup>(١)</sup> بِالْقَصْرِ، وَهِيَ الشَّاةُ الَّتِي تَشْتَهِي الْفَحْلَ عَلَى الْجَبَلِ مِنْ اسْتَحْرَمَتْ، وَحَرِمَتْ اشْتَهَتْ الْفَحْلَ.  
قَوْلُهُ: «وَيُقَالُ . . . إِلَى آخِرِهِ».

ذِفْرِيَاتٌ جَمْعُ ذِفْرَى، وَهُوَ أَصْلُ الْأَذْنِ، وَحُبْلِيَاتٌ جَمْعُ حُبْلَى وَإِنْقِلَابُ الْآلِفِ التَّائِيَةِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ وَهِيَ الْأَلْفَانُ وَإِنْقِلَابُهُمَا إِلَى الْيَاءِ لِمَا سَبَّجِيءٌ فِي الْمَشْتَرِكِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (تعالى)<sup>(٢)</sup>.

وَالصُّفْرِيَاتُ جَمْعُ الصُّفْرَى، وَصَحْرَاوَاتُ جَمْعُ صَحْرَاءَ.  
قَوْلُهُ: «وَلَا يُقَالُ حَمْرَاوَاتٌ . . .».

لأن الاسم مقدم على الوصف فسدىء به، فقليل صحراوات، كما يقال في المثنى صحراوان، لأن المثنى والمجموع من واد واحد، من أن كلا منهما بعد الواحد ثم لما آل الأمر إلى الصفة، امتنعوا أن يقولوا حمراوات فرقا بين الاسم والصفة، فلذا لم يسوغ نحو حمراوات، اللهم إلا أن تستعمل استعمال الأسماء نحو بطحاوات.

(١) شاة حرمى وشياه حرام، وحرامى مثل عجال وعجالي. انظر سيويه ٦٤٦:٣ واللسان (حرم).

(٢) في ب: «جل وعزه والمثبت من الأصل وع».

\* فصل \* ولأفعل إذا كان اسماً مثالً واحدٌ: أفاعلٌ نحو: أجادلُ، ولِلصِّفةِ ثلاثةٌ أمثلةٌ: فُعلٌ، فُعلانٌ، أفاعلٌ، نحو: حُمُرٌ وحُمُرَانٌ. والأصاغرُ، وإنما يُجمعُ بأفاعلٍ أفعالٍ الذي مؤنثه فُعلَى، ويُجمعُ أيضاً بالواوِ والنونِ قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَدًا﴾

وقوله: «ليس في الخضرواتِ صدقة»<sup>(١)</sup>.

من هذا القبيل إذ لم يجعل له موصوف، (فكانه قيل ليس)<sup>(٢)</sup> في القول صدقة. والمراد من قوله: «فلجريه مجرى الاسم» أنه لا يصحب الموصوف لا ظاهراً ولا تقديرًا.

وأما نحو حُبَّارِي، وسُمَّانِي وهما طائران فالجمع فيه بالألف والتاء ولا يجمع على حباير وسمانين، لأنهم إذا كرهوا التكسير في الخماسي المذكر فلأن يكرهوا التكسير في المؤنث أولى.

قوله: «نحو: أجادل».

هو جمع أجدل وهو طائر.

قوله: «وللصفة»

أفعل إذا كان صفة فلا يخلو من أن يكون مُذَكَّرٌ فَعَلَاءَ، أو فَعَلَى بالفتح، والمد في الأول، وبالضمِّ والقصر في الثاني، والأول يجمع بفعل وفُعلان، والثاني بأفاعل بالواو والنون أيضاً.

وقوله: «إنما يُجمعُ بأفاعل (أفعل) الذي مؤنثه فُعلَى».

ليس بكاف لأنه يبقى فُعل وفُعلان ويوهم أنهما مطلقان وليس بمطلقين.

(١) انظر سنن الترمذي زكاة ٣. وانظر شرح فتح القدير ج ٢ ص ٣ ط ٢ دار الفكر.

(٢) في ب: «فكانه ليس» والمثبت من الأصل وع.



وَأَمَّا قَوْلُهُ :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحْوَصَا  
فَمَنْظُورٌ فِيهِ إِلَى جَانِبِ الْوَصْفِيَّةِ وَالْإِسْمِيَّةِ .

فإن قلت : ما قيلك في نحو الأبطح والأجرع والأدهم مما استعمل استعمال  
الأسماء أنتظر إلى أصله الذي هو الوصفية أم إلى العارض الذي هو الاسمية؟  
قلت : قيل بل إلى العارض، ولذا قالوا الأباطح، والأجرع، والأدهم لأن هذا  
النحو قد سلك في الاستعمال طريقة الاسمية لا الوصفية، حتى كأن الأصل هو  
العارض، وكأن العارض هو الأصل، ألا تراهم لا يكادون يقولون نزلت المكان  
الأبطح أو المكان الأجرع، ولا ركبت الفرس الأدهم بل نزلت الأبطح، والأجرع،  
وركبت الأدهم قال :

٣٨١ - بِأَجْرَعٍ مُنْقَادٍ بَعِيدٍ مِنَ الْقَرَى<sup>(١)</sup> .

وقالوا : بَطْحَاوَاتٍ كَصَحْرَاوَاتٍ . (وطاح كأنثى وإناث) ، (ولم يمتنعوا عنه مع  
امتناعهم عن حمرآوات وهذه)<sup>(٢)</sup> دلائل متضحة على أن هذا النحو قد سلك طريقة  
الاسمية .

قوله :

٣٨٢ - أَتَانِسِي . . . . .<sup>(٣)</sup>

الأحوص : اسم رجل من حوص صار ضيق العين، فمن نظر إلى الأصل قال  
في جمعه حُوصَصٌ ، كَأَخْمَرٍ وَحُمْرٍ ، ومن نظر إلى انتقاله إلى الاسمية ومفارقتها الأصل

(١) الشطر من الطويل ولم أعثر له على سعة ولا سمة

(٢) لم يرد في الأصل وع والمنت مر ب

(٣) لم يرد في ب والمنت مر الأصل وع

(٤) الشاهد من فصيحة للأعشى في ديوانه ص ١٨٥ وترتبه الحاضر مر فصيحة له عندها خمسة

وعشرون بنا من الطويل فالها في مجاء عضمة ومظلمه

**\* فصل \* وَقَدْ يُجْمَعُ فَعْلَانُ اسْمًا عَلَى فَعَالَيْنَ نَحْوُ: شَيْاطِينٍ  
وَكَذَلِكَ فَعْلَانُ، وَفَعْلَانُ نَحْوُ سَلَاطِينُ وَسَرَّاحِينُ.**

قال في الجمع أحوص كأجدل وأجادل، وهذا الشاعر نظر إلى الجانبين كليهما، وأراد بالأحوص الأحوص وأولاده.

و(لو) في البيت للتمني، أي وددت أن تنهاهم، واستعمالهم هذا النحو استعمال الأسماء ليس بمخرجه عما هو عليه في الأصل وهو الوصفية إخراجا كلياً، ألا ترى أن الأبطح والأجرع وإن استعملا استعمال الأسماء حتى كُسِّرا تكسيرها لم يخرجها عن الأصل خروجاً كلياً، بدليل امتناعهما من النصرف، وما قدمنا من أن هذا النحو قد سلك طريقة الاسمية فهو حديث مناع غلبة الاسمية، لا مع الخروج الكلي عن الوصفية فَيَأْيَاكَ وَالتَّخِطَّةُ فَيُحِطَّأً ابن أخت خالتك، فلما لم يخرج هذا النحو من الأصل خروجاً كلياً ساغ لهذا الشاعر أن ينظر إلى جانب الأصل (مرة) (١)، وإلى جنبه العارض أخرى.

قوله : «نحو شياطين . . .» .

شَيْطَانٌ إِنْ أُخِذَ مِنْ شَطْرٍ فَهُوَ فِعْعَالٌ، وَإِنْ أُخِذَ مِنْ شَاطِئِ فَهُوَ فَعْلَانٌ وَكِلَاهُمَا لِلْبُعْدِ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مَنْصَرَفٌ وَعَلَى الثَّانِي غَيْرَ مَنْصَرَفٍ (٢).

لَعَمْرِي لَيْتَ أَمْسَى مِنَ الْحَيِّ شَاخِصًا لَقَدْ نَالَ خَيْصًا مِنْ عَفِيْرَةٍ خَائِصًا

والشاهد :

أَتَانِي وَبَعْدَ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحْوَصَا

(١) في ب : «تارة» والمثبت من الأصل وع .

(٢) انظر ما قاله فيه ابن خالويه في كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص ٧ حيث قال : والشيطان يكون فَعْلَانُ من شاطِئِ يَشِيْطُ بقلب ابن آدم، وأشاطه أي أهلكه، ومن شاط بقلبه أي مال به، ويكون فَيْعَالًا من شَطْرٍ أي بُعْدَ كانه بُعْدَ عن الخير كما أنه سمي إبليس لأنه ألبس من رحمة الله أي بئس .

... وَقَدْ جَاءَ سِرَاحٌ، وَصِفَةٌ عَلَى فِعَالٍ وَفَعَالِي نَحْوِ: غَضَابٍ  
وَسُكَّارِي، وَيُقُولُ بَعْضُ الْعَرَبِ كُسَالَى وَسُكَّارِي وَغُبَّالِي وَغُبَّالِي  
بِالضَّمِّ..

قوله : وجاء سِرَاحٌ . . . . .

بكسر السين جمع سِرْحَانٍ وهو الذئب.

قوله : «نحو غَضَابٍ وَسُكَّارِي».

لا يُقال سَكَّرَاتُونُ، ولا غَضِبَاتُونُ، لأن الواو والنون تتبع تاء التانيث تقول كريمون  
لصحة قولك كريمه فباب هذا النحو التكمير على فِعَالٍ وَفَعَالِي، كمثاليه، وقد  
وقعت الموافقة بين المذكر والمؤنث في جمعهما على فَعَالٍ كغَضِبَانٍ وَغَضَابٍ  
وَغَضْبِي (وَغَضَابٍ)“، كما وقعت الموافقة بين فَعِيلٍ وَفَعِيلَةٍ في جمع ظريف  
وظريفه أيضا، وحذفت الألف والنون من المذكر كغَضِبَانٍ وَغَضَابٍ لحذفهم لهما  
في الاسم كظَرِبَانٍ وَظَرِبٍ. وإنما حذفوهما في الاسم إجراء لهما مجرى تاء التانيث  
فقالوا ظَرِبُ كما قالوا شَجَرَةٌ وَشَجْرٌ.

أما إذا كَانَ (فَعَلَانُ) مما تدخله التاء دخله الواو والنون، والألف والتاء نحو  
ندمانون وندمانات.

قوله : «ويقول بعض العرب».

من ضم الفاء في كُسَالَى وأخواته فكانه فَرَّقَ بين فَعَالِي جَمْعِ فَعَلَاءٍ وَفَعَالِي جَمْعِ  
فَعَلَانٍ.

(١) سقط من ب والمثت من الأصل وع

\* فصل \* وَفِعِلٌ يُكَسَّرُ عَلَى أَفْعَالٍ ، وَفِعَالٍ ، وَأَفْعَلَاءَ نَحْوُ :  
أَمْوَاتٍ ، وَجِيَادٍ ، وَأَنْبِيَاءَ ، وَيُقَالُ هَيِّنُونَ وَيَبِيعَاتٍ .

قوله : « وَفِعِلٌ . . . . » .

هو مما يختصُّ به المعتل ولا يكون في الصحيح نحو: مَيِّتٌ وَجَيِّدٌ ، يقال في الجمع المذكور من هذا النحو بالواو والنون ، وفي جمع المؤنث بالالف والتاء إذا أريد التصحيح . فأما عند التكسير فيقال أَمْوَاتٌ عَلَى أَفْعَالٍ ، وقولهم أقوال في جمع قَيْلٍ لِلسَّيِّدِ ، لأنه قَيْلٌ فَيَعْلُ من القول والعين منها محذوفة كأنه الذي له قول (أي ينفذ قوله)<sup>(١)</sup> .

وقيل : فيه وجه آخر ، وهو أن يكون مأخوذاً من قولهم تَقَيَّلَ أَبَاهُ ، لأنَّ المَلِكُ يُتَابِعُ من يَتَقَدَّمُهُ في رسوم السياسة . يدل على قصدهم لهذا المعنى تَبُّعٌ ، وتضريحهم بلفظ المتابعة .

وجيَادٌ وَأَبْنَاءٌ عَلَى فِعَالٍ وَأَفْعَلَاءَ ، والبَيِّنُ : الفصيح بالباء الموحدة قبل الياء المشناة .

(١) في ب : « أي ينفذ » والمثبت من الأصل وع .

• فصل • وَقَعَالٌ وَقُوعَالٌ وَفَعِيلٌ وَمَفْعُولٌ وَمُفْعِلٌ وَمَفْعَلٌ  
يُسْتَعْنَى فِيهَا بِالتَّصْحِيحِ عَنِ التَّكْسِيرِ فَيُقَالُ: شَرَّابُونَ وَحُسَّانُونَ  
وَفَسِّيْقُونَ وَمَضْرُوبُونَ وَمُكْرَمُونَ وَمُكْرَمُونَ، وَقَدْ قِيلَ عَوَاوِيرُ،  
وَمَلَاعِينُ، وَمَشَائِيمُ، وَمِيَامِينُ، وَمِيَّاسِيرُ، وَمَفَاطِيرُ، وَمَنَّاكِيرُ، وَمَطَافِيلُ،  
وَمَشَادِنُ.

قوله: وَقَعَالٌ . . . . . إلى آخره . . .

امتنعوا من تكسير فَعَالٌ، وَقُوعَالٌ، وَفَعِيلٌ، إذ في تكسير كل منها وقوع الالتباس بين  
جمعه وجمع صاحبيه، إذ لو قيل شراريب، وحساسين، وفَسَّاسِيْق، لما علم أن المفرد  
لكل من هذه الجموع مفتوح الأول، أو مضمومه أو مكسوره، ولما علم أن ما قبل  
الآخر في المفرد ألد الف أو ياء.

أما (مَفْعُولٌ): فامتناع تكسيه لثلاث يلتبس جمعه بجمع مفعول ومفعيل وأما مُفْعِلٌ  
بالكسر، فإن كان له مُفْعَلٌ بالفتح في تكسيه (الالتباس)<sup>(١)</sup> بين جمعيهما، وهي العلة  
بعينها في امتناع تكسير مُفْعَلٌ بالفتح، وإن لم يكن فالالتباس بين جمعه وجمع مُفْعَلٌ أو مُفْعِلٌ  
(أو مَفْعَلٌ)<sup>(٢)</sup>، وقوله (يُسْتَعْنَى فِيهَا بِالتَّصْحِيحِ) أي لم يكسروا هذه الأبنية<sup>(٣)</sup> فلم يقولوا  
مثلا شراريب، وحساسين، وفَسَّاسِيْق، ومضاريب في شَرَّاب، وَحُسَّان، وَفَسِّيْق،  
ومضروب، إلا ما جاء من هذه الجموع المكسرة وهي جموع عَوَارٍ لَقَدَى العين،  
وملعون ومشؤوم، وميمون من اليمين، ومُوسِرٌ ومُفْطِرٌ من أفطر الصائم، ومُنْكَرٌ بفتح  
الكاف، وامرأة مُطْفَلٌ ذات طفل، وَطَبِيَّةٌ مُشْدِنٌ من قولهم: شَدَنَ الغزال إذ قوى  
وطلع قرناه واستغنى عن أمه. وَأَشْدَنَتِ الطَّبِيَّةُ فَهِيَ مُشْدِنٌ إِذَا شَدَنَ وَلَدَهَا.

(١) في ب: «التباس» والمثبت من الأصل وع.

(٢) سقط من ب. والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «الأمثلة» والمثبت من الأصل وع.

\* فصل \* وكلُّ ثلاثيٍّ فيه زيادةٌ للإلحاقِ بالرُّباعيِّ كَجَدُولٍ  
وَكَوْكَبٍ وَعِشِيرٍ، أَوْ لغيرِ الإلحاقِ وَلَيْسَتْ بِمَدَّةٍ كَأَجْدَلٍ، وَتَنْضُبٍ  
وَمِدْعَسٍ فَجَمَعُهُ عَلَى مِثَالِ جَمْعِ الرُّباعيِّ، تَقُولُ جَدَاوِلَ وَأَجَادِلَ  
وَتَنَاضِبَ وَمَدَاعِسَ.

قولُه : «زيادة للإلحاق . . . . .» .

هي التي يوازن بها المزيد أصلا من الأصول، ويتصرف تصرفه كالواو في جدول  
للنهر الصغير، وكوكب . وكالياء في عشير للإلحاق بنحو جعفر ودرهم . والدليل على أن  
الواو والياء زائدتان سيجيء إن شاء الله تعالى . والتَّضُبُ : شَجَرٌ تَتَّخِذُ مِنْهُ السَّهَامُ،  
والمِدْعَسُ الرُّمْحُ، فَإِنْ قُلْتَ : مايجري مجرى الفعل كضارب، أو ما كان بمعناه  
كشراب لأنه ليس على يشرب، غير أنه بمعنى شارب فالحكم في ذلك أن تلحقه الواو  
والنون فلذا قيل : ضاربون، وشرَّابون، ومدعسُ جار على زنة المضارع كيدعسُ، فما  
باله لم تلحقه الواو والنون؟ قلت : هو فرع على مفعال ومنقوص منه فيجري على  
حكمه في امتناع العلامات، ومفعال غير جار على الفعل وهو ظاهر ولا بمعنى  
مايجري مجراه، لأنه من أبنية الآلات . فلذا لم يقل مطعانون، ولا مطعامون بل  
مطاعين ومطاعيمُ، قال :

٣٨٣ - مطاعينُ في الهيجا مطاعيمُ في القرى

إذا ابيضَّ آفاقُ السَّماءِ من القُرسِ<sup>(١)</sup>

(١) البيت من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه ص ٥٢ وترتيبه الأخير من مقطوعة له عدتها ثمانية  
أبيات ومطلعها :

أجاعةٌ أم الحَصِينِ حِزَابَةٌ      عَلِيٌّ فِرَارِيٌّ أَنْ لَقِيتُ بَنِي عَبَسِ

ورواية الشاهد في الديوان :

مطاعينُ في الهيجا مطاعيمُ للقرى      إذ اصْفَرُّ آفاقُ . . . . .

\* فصل \* وَتَلَحُّقُ بِآخِرِهِ التَّاءُ إِذَا كَانَ أَعْجَمِيًّا أَوْ مَنْسُوبًا كَجَوَارِبَةٍ وَأَشَاعِنَةٍ وَسَيَابِجَةٍ، وَالرُّبَاعِي إِذَا لَحِقَهُ حَرْفٌ لِيْنِ رَابِعٌ مُجْمَعٌ عَلَى فَعَالِيْلٍ، كَقَنَادِيْلٍ، وَسَرَادِيْحٍ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الثَّلَاثِي مُلْحَقًا بِهِ كَقَرَاوِيْحٍ، وَقَرَاطِيْطٍ . .

أي من البرد، وهذا هو السر أيضا في استواء المذكر والمؤنث في هذا المثال يقال: (رجل مَطْعَمٌ وامرأة مِطْعَامٌ)، وفي البيت لطيفة وهي التنبيه على أن هذا المثال يجيء من (فَعَلٌ) ومن أفعال أيضا فمطاعين من (طَعَنَ)، ومطاعيم من (أَطْعَمَ)، إذ لو كان من (طَعِمَ) لانقلب المدح ذمًا. وقولهم: (مَقُولٌ وَمُخَيِّطٌ) بالتصحیح دليل على أنها منقوصان من مَقُولٌ وَمُخَيِّطٌ، إذ لو لم يُنْقَصَا منها لوجب أن يقال يقال مَقَالٌ وَمُخَاطٌ، كما قالوا مَقَالٌ في مَقُولٌ بالفتح، وهذا الذي ذكرنا وهو أن مَفْعَلًا منقوص من مِفْعَالٍ قول الخليل<sup>(١)</sup> وهو مغني عن الدليل، فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «أعجميا أو منسوبا . . . . .»

الأعجمي فرع لكونه طارئا على العربية في استعمالهم فناسب أن يزداد في جمعه ما هو أمانة للفرعية وهو التاء ليكون ذلك تنبيها على عَجَمِيَّتِهِ، وباء النسب كماء التانيث من

وكذلك في اللسان (قرس) بينها وردت روايته في اللسان (طعن) على النحو التالي:

مطاعين في الهيجا مكاشيف للذجي إذا اغبر أفاق الشاء من القرص

وقال ابن منظور في تفسير مفردات البيت تحت مادة (قرس) المطاعين: جمع مطعان للكثير الطعن، ومطاعيم جمع مطعم للإكثار الإطعام، والقرى: الضيافة، والأفاق: النواحي، والقرص: برد الصقيع. والشاهد في البيت جمع مطعان على مطاعين ومطاعيم بالتكسير.

(١) انظر سيويه ٤: ٣٥٥-٣٥٦ وعبارة سيويه المنقولة عن الخليل: (زعم أنها مقصورة من مفعال أبدا).

(٢) صدره: إذا قالت حذام فصدقوها. وهو من الوافر وقائله نجيم بن مصعب بن بكر بن وائل.

شواهد المغني للسيوطي ٢: ٥٩٦.

... وَكَذَلِكَ مَا كَانَتْ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ زِيَادَةٌ غَيْرُ مَدَّةٍ كَمَصَابِيحَ وَأَنَاعِيمٍ  
وَيَرَابِيعَ وَكَلَالِيْبَ.

حيث إن كلا منها تجيء فارقة بين المفرد والجنس كتمرة وتمر، وزنجي وزنج، وكلٌّ من  
التأنيث والنسبة يكون حقيقياً ومجازياً على ما استوقف عليه إن شاء الله تعالى، فناسب  
أن تقوم التاء مقام الباء في الجمع.

قوله : الجواربةُ . . . . .»

جمع جورب، والأشاعثة جمع أشعثي، وهو المنسوب إلى أشعث، والسُرْدَاحُ<sup>(١)</sup>  
مكان لين يُنبِت النَّجْمَةَ والنَّصِيَّ وهما نباتان.  
والقُرُواح: الأرض البارزة للشمس، والقُرطاط، بضم القاف لذوات الحافر  
كالبرذعة للبعير<sup>(٢)</sup>، والإلحاق فيه بتكرير الطاء.

قوله : «وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة».

أي وما هو على صورة الرباعي فحكمه حكم الرباعي فيما ذكرنا، وإن كان في  
الأصل ثلاثياً كأمثلته، ألا ترى أن الرباعي إذا لحقه حرف لين رابع كان حكمه أن  
تُثَبِّتَ ذلك الحرف في جمعه إلا أنه يُقَلَّبُ ياءً إن لم يكن إياها كقرواح وقراويح، وقد  
أخذ هذا الحكم مصباح فقيل مصابيح بإثبات ألف مصباح في الجمع ياءً.

وقوله : «غير مدة».

غير مستقيم، إذ لا فصل بين أن تكون مدة أو غيرها.

بيانه : أن المدة لا تكون فيما نحن بصدهه إلا ثانية لامتناع وقوعها في الأول، لأنه موضع  
حركة، وكذا الثالث، لأن ما قبل حرف المد متحرك وكذا الرابع لأنه نفس حرف المد

(١) منقول عن أبي عبيد في اللسان (نجم).

(٢) البرذعة: المجلس الذي يُلقى تحت الرُّخْل، والجمع براذع، وخصَّ بعضهم به الحمار، اللسان  
(برذع).



الذي كلامنا فيه، وكذا الخامس لأنه حرف الإعراب، فتعاقب عليه الحركات الإعرابية، فلم يبق إلا الثاني، وإذا تعيّن لحرف المدّ فحكمه الصحيح بدليل قولك في طُومار<sup>(١)</sup>، وديّاس<sup>(٢)</sup>، وساباط<sup>(٣)</sup>: طوامير، ودياميس، وسوابيط فلا معنى للاحتراز بقوله (غير مدّة)، لما قررنا أنّ المدّة وغيرها سواء.

أمّا قوله فيما سبق في هذا الفصل (وليس بمدّة كأجدل) فله فائدة جليّة، وهي الاحتراز عن نحو فاعل وفعول وفعيل، فإن (لهذا النوع)<sup>(٤)</sup> جمعاً مخصوصاً على ما سبق الإيلاء إليه والتنبية عليه فمصباح بزيادة الميم، وأنعام بزيادة المهمزة، ويربوع بزيادة الياء، وكَلُوب بزيادة اللام. اليربوع: الفأرة البدوية، والكَلُوب: المنشال، وهو الحديد الذي ينشل به اللحم من القدر.

(١) الطومار، والطامور: الصحيفة، اللسان (طرس).

(٢) الديّاس: الكَنُ، والسَرَبُ المظلم، وهو سجن الحجّاج بن يوسف سمي به على التشبيه - انظر اللسان (دمس).

(٣) الساباط: سقيفة بين حائطين وفي المحكم: بين دارين. اللسان (سبط).

(٤) في ب: وهذا النحو والمثبت من الأصل وع.

\* فصل \* وَيَقَعُ الاسمُ المفردُ على الجنسِ ثُمَّ يَمَيِّزُ مِنْهُ واحِدٌ بالتاءِ وذلكَ نحوَ تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ وَحَنْظَلٍ ، وَحَنْظَلَةٍ ، وَبَطِيخٍ وَبَطِيخَةٍ ، وَسَفْرَجَلٍ وَسَفْرَجَلَةٍ ، وَإِنَّمَا يَكْثُرُ هَذَا فِي الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَةِ دُونَ الْمَصْنُوعَةِ ، وَنَحْوَ سَفِينٍ وَسَفِينَةٍ ، وَلَبَنٍ وَلَبَنَةٍ ، وَقَلْنَسٍ وَقَلْنَسَةٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَعَكْسُ تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ كَمَاةٌ وَكَمَاءٌ وَجَبَاءٌ وَجَبَاءٌ .

قولُه : «ويقع الاسم المفرد على الجمع . . . . .» .

هذه مسألة مختلف فيها، فأكثر الناس على أنه اسم مفرد وضع بإزاء الجمع، والشاهد لصحة هذا القول (إفراد صفته)<sup>(١)</sup> وضائره، وإنما يكثر هذا في الأشياء المخلوقة، أي في الأشياء التي سميت بهذه الأسماء باعتبار خلقها أصلية، لا باعتبار صنعة من الآدميين، وذلك لأن التمر ونحوه اسم وضع للجنس أولاً فلما أريد الواحد منه دخل تاء التانيث فخرج الواحد من الجمع، فصار فرعاً عليه (كالتأنيث على التذكير)<sup>(٢)</sup>، وإن كان الجمع فرعاً على الأفراد في الحقيقة، لما قلنا من أن اللفظ وضع في هذا النحو أولاً للجنس، هذا في المخلوقة، وأما في المصنوعة، وهي أيضاً مخلوقة لله تعالى، فالواحد فيها قبل الجمع، فيجب أن يختص الزائد بالجمع الذي هو فرع. وقولهم: سَفِينٍ وَسَفِينَةٍ وما كان من هذا النحو على تشبيه المصنوعة بالمخلوقة.

وأما كَمَاةٌ<sup>(٣)</sup> وَكَمَاءٌ يجعل التاء علامة للجمع، وسقوطها علامة للإفراد فكأنه تنبيه منهم على أن الأصل في مذهبه أن يكون لفظ الجمع خارجاً من لفظ الواحد، كما أن المعنى كذلك.

(١) في ب: «إفراد صفته» وصوابه الميثب من الأصل وع لأنه الموافق للمعنى .

(٢) في ب: «كالتأنيث للتذكير» والميثب من الأصل وع .

(٣) الكَمَاة: واحدها كَمَاءٌ على غير قياس وهو نبات يُنْقَضُ الأرض فيخرج كما يخرج الفطر، اللسان

(كما) . وعند سيبويه أن الكَمَاة ليست بجمع كَمَاءٌ لأن فَعْلَةً ليس مما يُكْسَرُ عليه (فَعَلٌ) إنما

هو اسم للجمع ومثله الجَبَاءَةُ انظر الكتاب ٣: ٥٩٩، ٦٢٤ .

والجَبْه<sup>(١)</sup>: واحد الجَبْهَة وهي التي إلى الحُمْرة من الكمأة.

والكمأة: هي التي إلى العُبرة والسواد. فإن قلت ما تقول في حوائج جمع حاجة وهي من المخلوقة ولم يكتف بالحاج للجمع؟ قلت كلامهم (حاج) وحاجة كَسَمْرَ وتمرة.

أما حوائج فقد قالوا إنه ليس من كلامهم<sup>(٢)</sup>، ووجهه أن يكون جمع مُحَوَّجة على حذف الزائد، كما أن اللواحق<sup>(٣)</sup> جمع مُلْقِحَة، والطوائع<sup>(٤)</sup> جمع مطيحة، فكأنه حائجة وحوائج، كما أن التقدير فيها لائحة ولواحق، وطائحة وطوائع. وحكوا: «في نفسي حَوَّجَاء»، أي حاجة فجمع هذا كجمع صحراء تقول حواجبي كَصَحَارِي ثم تُخَفَّف، فتقول حواجبي، فيجوز أن يكون حوائج مقلوبا من حواجبي والوزن فعائل إلا أن الهمزة في الأول منقلبة عن العين كهمزة الطوائع، وفي الثاني عن ياء فعالي.

(١) الجَبْهَة: الكمأة الحمراء. كذا في اللسان (جبا) ونقل صاحب اللسان عن أبي حنيفة: الجَبْهَة: هَنَةٌ بيضاء كأنها كمء ولا يتضع بها، والجمع أَجْبُوٌّ وَجَبْهَةٌ مِثَالُ قَعْرٍ وَقَعْمَةٍ، قال سيويه وليس ذلك بالقياس يعني تكسير فَعْلٍ على فَعْلَةٍ، وأما الجَبْهَة فمسم للجمع، كما ذهب إليه في كمء؛ وكمأة، لأن فَعْلًا ليس مما يكسر على فَعْلَةٍ، لأن فَعْلَةً ليست من أبنية الجمع. اللسان (جبا).

(٢) انكر هذا ابن بري فيما نقله عنه ابن منظور في اللسان واحتج لذلك بما جاء في الحديث وشعر العرب الفصحاء بما جاء في الحديث: إن لله عبداً خلقهم الله لحوائج الناس، يفرغ الناس إليهم في حوائجهم. اللسان (حرج).

(٣) قال الجوهري في الصحاح (لصح) ورياح لواطع ولا يقال ملاتح وهو من النادر.

(٤) طوحته الطوائع: قدحه الفواذف، ولا يقال المطوَّحات وهو من النوادر كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَّاحٍ﴾ الصحاح (طوح).

• فصل • وَقَدْ يَجِيءُ الْجَمْعُ مَبْنِيًّا عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ الْمُسْتَعْمَلِ  
وَذَلِكَ نَحْوُ: أَرَاهُطُ، وَأَبَاطِيلُ، وَأَحَادِيثُ، وَأَعَارِيضُ، وَأَقَاطِيعُ،  
وَأَهَالُ، وَلِيَالُ، وَحَمِيرُ، وَأَمْكُنُ.

قوله: «وقد يجيء الجمع . . . .» .

اعلم أن أراهط<sup>(١)</sup> جمع استغنى عن ذلك برهط، كأنه أراهط كأكلب، وكذا أباطيل  
كأنه جمع إبطال وإبطال كأنه جمع أحداث، ولا يجوز أن يكون جمع أحداث  
لأنه يقال: أحاديث النبي (عليه السلام)<sup>(٢)</sup>، مع امتناع قولهم: (أحداثه النبي صلى  
الله عليه وسلم)<sup>(٣)</sup> فكان الأحداثه بمعنى الأعجوبة.

وأعاريض: كأنه جمع إعريض، وأقاطيع<sup>(٤)</sup>: كأنه جمع إقطيع، وأهال: كأنه جمع  
أهلاة<sup>(٥)</sup>، وكذا أراض كأنه جمع أرضاة، وليال: كأنه جمع ليلاة، لأن (أفاعيل)<sup>(٦)</sup> ليس  
من أبنية لجموع فَعَل، فيجمع رَهَط على أراهط، وهلم جَرًّا إلى الآخر.

(١) الرَهَط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم نساء. اللسان (رهط) وانظر سيبويه  
٦١٦:٣.

(٢) في ب: «صلى الله عليه وسلم» والمثبت من الأصل وع.

(٣) ما بين القوسين ليس في الأصل ولا في ع. والمثبت من (ب) وقد سقط من نسخة ب في الدعاء  
عبارة (وسلم) فأنبتها.

(٤) في الصحاح (قطع): «والقطيع: الطائفة من البقر والغنم، والجمع أقاطيع على غير قياس،  
كأنهم جمعوا إقطيعا. وكل هذه الصيغ أوردها سيبويه في الكتاب ج ٣ ص ٦١٦ تحت باب:  
هذا ملجاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ولم يكسر هو على ذلك البناء.

(٥) في جميع النسخ (أهلاة) و(أرضاة).

قال سيبويه: وقالوا أهلات فحففوا. شبهوها بصغيات حيث كان أهل مذكراً تدخله الواو  
والنون. فلما جاء مؤنثا كمؤنث صغب فعمل به كما فعل بمؤنث صعب وقد قالوا أهلات فتقلوا،  
كما قالوا: أرضات. ٦٠٠:٣.

(٦) في ب وع: «أفاعل» وصوابه المثبت من الأصل.

أما (حَمِير) في حمار، فقد قيل ينبغي أن يكون اسماً للجمع كعبيد، لأنَّ فِعْلاً ليس من أبنية التّكسير.

وأما (أمكن) في (مَكَان) <sup>(١)</sup> فقد قال الشيخ أبو علي إنه شاذ، ووجه الشذوذ أنَّ هذا المثال يجمع على أَفْعِلَةٍ على ما سبق، قال الإمام عبد القاهر: وليس يجب أن يقال: (إِنَّ) أمكننا جمع شيء آخر متروك إذ ليس هنا زيادة في التركيب تقتضي ذلك، فكانه أراد بذلك والله أعلم أن (مكاناً) كَعَنَاقٍ، و(عناق) يجمع على أَعْنَقٍ، فكذا (مكان) يُجْمَع على أُمُكُنْ، والعِذْرَةُ عن مجيء جمع (مكان) على أَفْعُلْ مع أنه مختص بال مؤنث قد سَبَقَتْ فلا تنسها.

غاية ما في الباب أن مكاناً (مَفْعَل) من الكون لا (فَعَال) كَعَنَاقٍ غير أنهم توهموا أصالة ميمه للزومها، حتى قالوا: مكان وأمكنة وأماكن، وتَمَكَّنَ، واستمكن، فصار كَأَنَّ مكاناً فَعَالٌ، لا (مَفْعَلٌ).

والباطل: ضد الحَقِّ. (والعروض: ميزان الشعر، لأنه يعارض بها، وهي لا تجمَع لأنها اسم جنس، والعروض أيضاً: اسم للجزء الأخير من المصراع الأول، والجمع أعاريض) <sup>(٢)</sup>. والقطيع: الطائفة من البَقْرِ والغَنَمِ والأهل: أهل الرُّجُل وأهل الدار، والحمار العَبِير.

(١) هذا خلاف ما صرح بنقله سيبويه حين قال: «وقد قال بعض العرب: (أُمُكُنْ) كأنه جمع مُكُنْ لأنَّ مكاناً لأننا لم نر فِعْلاً، ولا فَعَالاً، ولا فَعَالاً، ولا فَعَالاً يَكْسُرُنْ مذكرات على أَفْعُلْ ليس لها طريقة يجريين عليها في الكلام. انظر الكتاب ٣: ٦١٧. وهذا الجمع هو (أمكن) لم أجده في الصحاح ولا في اللسان. وإنما وجدته في شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين ٢: ٩٥ حيث قال: ويجوز أن يكون أزمع جمع زمان كأُمُكُنْ في مكان وذلك لحمل فَعَال المذكر على فعال المؤنث».

وانظر شرح الشافية ٢: ١٣٠، ٢٠٧.

(٢) ما بين القوسين نقله الجندي عن الجوهرى من الصحاح (عرض).

\* فصل \* وَيُجْمَعُ الْجَمْعُ فَيُقَالُ: فِي كُلِّ أَفْعَلٍ وَأَفْعَلَةٍ أَفَاعِلٌ،  
وَفِي كُلِّ أَفْعَالٍ أَفَاعِيلٌ نَحْوُ أَكَالِيْبٍ، وَأَسَاوِرٍ، وَأَنَاعِيمٍ، وَقَالُوا جَمَائِلٌ  
وَجَمَالَاتٍ وَرِجَالَاتٍ وَكِلَابَاتٍ، وَبُيُوتَاتٍ، وَحُمُرَاتٍ، وَجُرُزَاتٍ،  
وَطُرُقَاتٍ، وَمُعْنَاتٍ وَعُودَاتٍ، وَدُولَاتٍ، وَمَصَارِيْنٍ، وَحَشَاشِيْنٍ.

قوله: وَيُجْمَعُ الْجَمْعُ .....»  
(اعلم أن جمع القلّة) <sup>(١)</sup> يُجْمَعُ فَيُقَالُ فِي «أَفْعَلٍ وَأَفْعَلَةٍ، أَفَاعِلٌ وَفِي أَفْعَالٍ أَفَاعِيلٌ  
كَأَمْثَلَتِهِ، أَمَا جَمْعُ الْكَثْرَةِ فَلَا يُجْمَعُ لِأَنَّ جَمْعَ مَا هُوَ مَوْضُوعٌ لِلْقَلَّةِ لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّكْثِيرُ مَمْتَنِعٌ  
فِي الْمَوْضُوعِ لِلْكَثْرَةِ، إِذْ فِيهِ تَكْثِيرُ الْكَثِيرِ فَإِنَّ جَمْعَ مَا هُوَ مِنْ جَمْعِ الْكَثْرَةِ فَعَلَى أَنَّ ذَلِكَ  
الْمِثَالُ لِلْكَثْرَةِ قَدْ وَقَعَ عَلَى الْقَلَّةِ (كَأَمْثَلَتِهِ) <sup>(٢)</sup> وَالِدَلِيلِ عَلَى مَا ذَكَرْتُ أَنَّهُمْ قَالُوا جَمَالَاتٍ  
بِمَا هُوَ عِلْمٌ لِلْقَلَّةِ وَهُوَ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ، فَلَوْ كَانَ جَمَالَةً وَقَعَا عَلَى الْكَثْرَةِ لَكَانَ قَوْلُهُمْ  
جَمَالَاتٍ بَعْلَمُ الْقَلَّةِ نَقْضًا لِلغَرَضِ وَقَصْدًا لِأَنَّ يَنْقُصُ بِالْجَمْعِ، وَهَذَا مِمَّا لَا يَرْتَكِبُهُ مِنْ  
لَهُ أَدْنَى تَمْيِيزٍ، لِأَنَّ الْجَمْعَ مِنْ شَأْنِهِ الزِّيَادَةُ لَا النِّقْصَانَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ جَمْعَ  
الْجَمْعِ لَا يَطْرُدُ وَلَكِنَّهُ يَكْثُرُ فِي جَمْعِ الْقَلَّةِ، وَيَقُلُّ فِي جَمْعِ الْكَثْرَةِ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ،  
كَجَمَالَاتٍ وَأَخْوَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ لَا يَثْبِتُ إِلَّا بِالسَّمْعِ، كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُ  
الْمُحَقِّقِينَ <sup>(٣)</sup>.

(الْجَمَالَةُ) كَأَنَّهَا جَمْعُ جَمَلٍ كَالْحِجَارَةِ فِي جَمْعِ حَجْرٍ، يُقَالُ لِلْإِبِلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَنْثَى  
جَمَالَةً، كَذَا عَنِ ابْنِ السَّكَيْتِ <sup>(٤)</sup>.

(١) فِي ب: «أَمْثَلَةُ جَمْعِ الْقَلَّةِ» وَالتَّابِتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع.

(٢) سَقَطَ مِنْ ب وَالتَّابِتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع.

(٣) هُوَ ابْنُ الْحَاجِبِ - انظُرِ الْإِيضَاحَ ١: ٥٥٠.

(٤) انظُرِ كِتَابَ «نَهْذِيبِ الْأَلْفَاظِ» لِابْنِ السَّكَيْتِ ص ٦٧ وَنَصَّ عِبَارَتَهُ هُنَاكَ: (وَيُقَالُ لِلْإِبِلِ إِذَا لَمْ  
تَكُنْ فِيهَا أَنْثَى وَكَانَتْ ذَكَورَةً هَذِهِ جَمَالَةٌ بَنِي فَلَانِ).

\* فصل \* وَيَقَعُ الْأِسْمُ عَلَى الْجَمِيعِ لَمْ يُكْسَرْ عَلَيْهِ وَاحِدُهُ  
وَذَلِكَ نَحْوُ: رَكْبٌ، وَسَفَرٌ، وَأَدَمٌ، وَعَمَدٌ، وَحَلَقٌ، وَخَدَمٌ، وَجَامِلٌ،  
وَبَاقِرٌ، وَسَرَاةٌ، وَفُرْهَةٌ، وَضَانٌ، وَغَزِيٌّ، وَتَوَامٌ، وَرُخَالٌ .

والسُّبُوتَاتُ) تختصُّ بالأشرف. والحُمُرَاتُ بالضمَّتَيْنِ جمعُ حُمُرٍ جمعُ حِمَارٍ  
والجُزُرَاتُ) جمعُ جُزُرٍ، جمعُ جُزُورٍ. والمُعَنَاتُ: جمعُ (مُعِنٍ) جمعُ مَعِينٍ وهو (فَعِيلٌ)  
من مَعَنَ: سأل<sup>(١)</sup>، وَحُكِي مَعَانٌ في جمعه، فلو كان (مفعولاً) من العين، كميِّع لما  
جمع هذا الجمع، والعُودَاتُ: جمعُ عُودٍ جمعُ عَائِدٍ وهي الحديثةُ النَّسَاجُ بطريق الكناية،  
وأصله ما ذكرنا في المجزورات، والدورات: جمعُ دُورٍ جمعُ دارٍ. (والمَصَارِينُ): جمعُ  
مُصْرَانٍ جمعُ مَصِيرٍ وهو الأمعاء، والحشاشين: جمعُ حُشَّانٍ<sup>(٢)</sup>، جمعُ حَشٍّ وهو  
السُّتَانُ.

قوله: «نحو رُكْبٍ.....».

اعلم أنَّ هذا النحو أسماء مفردة، وضعت للجمع بدليل قولهم: (رُكْبِي) وقد أُلِّمَ  
باستعماله جمالُ العرب في قوله:

٣٨٤- وَقَالَ مَنْ هُوَ لِيَاءِ الرُّكْبِيِّ وَمَا يَبْقُونَ عِنْدَكَ؟ لَا أَوْتَهُمُ الدَّارُ<sup>(٣)</sup>

فلو كان جمعاً لما صُغِّرَ على لفظه من غير أن يرد إلى الواحد، فلما صُغِّرَ على لفظه  
دلَّ على أنه اسم موضع للجمع، حتى كان لا واحد له.

(١) ماء معين: أي جار، والمعن: الماء الظاهر. والجمع مُعِنٌ ومُعَنَاتٌ.

(٢) في شرح الشافية ٢: ٩٥ ويجمع حُشَّانٌ بالضم على حشاشين، كما جمع مُصْرَانٌ وهو جمع مصير  
على مصارين.

(٣) في ب: «لا أوتهم داره» والمثبت من الأصل وب والبيت من البيط والشاهد فيه استعمال  
(ركيب) تصغير ركب للجمع مع أنه اسم مفرد انظر ديوان الأبيوردي ٢: ١٨٥ وقد مرَّت ترجمة  
الشاعر ص ١٠٨ وهذا البيت ترتيبه السابع من قصيدة للأبيوردي عدتها تسعة عشر بنا  
ورواية عجزه في الديوان (يَبْقُونَ عِنْدِي لَا أَوْتَهُمُ دَارٌ).

(وأما آدم) وَعَمَد فأمارة إفرادهما أنهم ذَكَرُوهُمَا فقالوا: هو الأدم والعَمَدُ ومثله في التذكير حَلَقَةٌ وَحَلَقٌ، وَخُدَمٌ يُصَغَّرُ عَلَى خُدِيمٍ، وَالجَامِلُ وَالْبَاقِرُ يَسْتَدَلُّ بِتَذْكِيرِهِمَا عَلَى إِفْرَادِهِمَا.

وَسَرَاةٌ فِي جَمْعِ سَرِيٍّ اسْمٌ لِلْجَمْعِ أَيْضاً<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قُلْتَ، فَلَمْ يَمْ يَجِزْ أَنْ تَكُونَ هِيَ مِثْلَ فَسَقَةٍ فِي التَّكْسِيرِ؟ قُلْتَ: لِأَنَّهُمْ قَالُوا: سَرَاةٌ، وَلَمْ يَقُولُوا فَسَقَاتٌ، فَاسْتَدَلَّتْ بِهَذَا عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ لِلْجَمْعِ، وَلَيْسَتْ بِجَمْعِ سَرِيٍّ. وَفَرْهَةٌ أَيْضاً اسْمٌ لِلْجَمْعِ<sup>(٢)</sup> وَكَذَا صُحْبَةٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: فَرِيئَةٌ، وَصُحْبِيَّةٌ، وَضَانٌ: اسْمٌ جَمْعٌ لَضَائِنٍ كَمَعَزٍ (لِمَاعِزٍ)<sup>(٣)</sup>. وَغَزِيٌّ: اسْمٌ جَمْعٌ لِعَاظِرِ كَكَلِيبٍ (اسْمٌ جَمْعٌ لِكَلْبٍ)<sup>(٤)</sup> وَوَحِيرٌ، وَتَوَامٌ اسْمٌ جَمْعٌ لِتَوَامٍ. وَرُخَالٌ: اسْمٌ جَمْعٌ لِرُخُلٍ وَهُوَ الْحَمَلُ<sup>(٥)</sup>.

وَعَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ<sup>(٦)</sup>: أَنْ (فُعَالًا) بِضَمِّ الْفَاءِ عِنْدَهُ: اسْمٌ لِلْجَمْعِ وَلَيْسَ بِتَكْسِيرٍ. وَالْأَدَمُ: اسْمٌ لْجَمْعِ الْأَدِيمِ، وَالْعَمَدُ: اسْمٌ لْجَمْعِ عَمُودِ الْبَيْتِ. وَالْحَلَقُّ بِفَتْحَتَيْنِ: اسْمٌ لْجَمْعِ حَلَقَةِ الدَّرْعِ بِسُكُونِ اللَّامِ. وَالْجَامِلُ: الْقَطِيعُ مِنَ الْإِبِلِ مَعَ رِعَاتِهِ وَأَرْبَابِهِ، وَالْبَاقِرُ، اسْمٌ لْجَمْعِ الْبَقَرِ مَعَ رِعَاتِهَا، وَالْفَارَهُ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْحَادِقُ.

(١) قَالَ ابْنُ عَيْشٍ فِي شَرْحِهِ ٧٩: ٥: (وَأَمَّا السَّرَاةُ، فَوَاجِدُهُ سَرِيٌّ، وَالسَّرَوُ: السَّخَاءُ فِي الْمَرُوءَةِ، وَأَصْلُهُ سَرَوَةٌ مِثْلُ فَسَقَةٍ وَكُفْرَةٍ وَلَيْسَ بِتَكْسِيرِ سَرِيٍّ، لِأَنَّ فَعِيلًا لَا يَكْسُرُ عَلَى فَعْلِهِ، وَلِأَنَّكَ تَقُولُ سَرَاةً فَتَجْمَعُهُ بِالنَّاءِ وَلَمْ تَقُلْ فَسَقَاتٌ فَدَلَّ أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلَهُ، وَلَوْ كَانَ جَمْعًا مَكْسُورًا لَقِيلَ سَرَاةً بِالضَّمِّ).

(٢) الْفَرْهَةُ: جَمْعُ فَارِهِ وَهِيَ الطَّوِيلُ مِنَ الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ، وَالْحَادِقُ الْمَاهِرُ اللَّسَانَ (فَرِهِ).

(٣) فِي ب: «اسْمٌ جَمْعٌ لِمَاعِزٍ وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع.»

(٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مِنْ ع فَقَطْ.

(٥) الرَّخْلُ وَالرُّخْلُ: الْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ الضَّانِّ وَالذَّكَرُ حَمَلٌ - اللَّسَانَ (رَخْل).

(٦) انظُرِ الْمُقْتَضِبَ لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْمُرْجُوحَ ٢: ٢١٠-٢١١.



• فصل • وَيَقَعُ الاسمُ الَّذِي فِيهِ عَلامَةُ التَّائِيثِ عَلَى الوَاحِدِ  
وَالْجَمْعِ بِلَفْظٍ واحِدٍ وَذَلِكَ نَحْوُ: حَنَوَةٍ، وَبُهْمَى، وَطَرْفَاءَ، وَخَلْفَاءَ.

قولسه: «نحو: حَنَوَةٍ<sup>(١)</sup>، وَبُهْمَى<sup>(٢)</sup>، وَطَرْفَاءَ<sup>(٣)</sup>، وَخَلْفَاءَ<sup>(٤)</sup>».

فَكُلُّ مِنْ هذه الأَسْمَاءِ اسمٌ للجمع، ومعنى قولنا اسم للجمع أن لا يكون تكسيرا، وذلك أن (فَعَلَّةً، وَفَعَلَى، وَفَعَلَاءَ) من أبنية الأحاد وكما أن فاعلا كذلك فإذن قولك حَنَوَةٌ اسم مفرد اللفظ كطلحة، وقولك الطرفاء بمنزلة صحراء، والمعنى على الجمع، كما أن الجامل على لفظ المفرد كالكاهل، والمعنى الجمع يدل على ما تدل عليه الجمال، وكذا الباقر بمنزلة البقور. وأشياء من قبيل الطرفاء في أنه اسم مفرد على فَعَلَاءَ وكان الأصل شَيْئَاءَ بهمزتين بينهما ألف، فالهمزة الأولى لام بإزاء الفاء من طرفاء، والثانية منقلبة عن ألف التائيث كهمزة طرفاء، إلا أنهم استقلوا اجتماع همزتين ليس بينهما حاجز قوي لأنَّ الألف ساكن وهو أيضا من جنس الهمزة، بدليل عوده إلى الهمزة عند مساس الحركة. فقدموا الهمزة، التي هي لام وأوقعوها قبل الفاء وهو الشين فقالوا: أشياء ووزنه (لفعاء)، وفي هذه المسألة كلام سنوفيه حقه فيما بعد إن شاء الله تعالى: والْحَنَوَةُ: وَرَدٌ، وَالبُهْمَى: شَجَرٌ، وقيل ألفها للإلحاق والواحد بُهْمَةٌ، وَالطَّرْفَاءُ بالفارسية: «كز»، والحلفاء: تَبَّتْ في الماء.

(١) الحَنَوَةُ بالفتح: نبات سهلٌ طيب الريح. اللسان (حنا).

(٢) البُهْمَى: نبت عُجْدٌ به الغنمُ وجداً شديداً مادام أخضر. اللسان «بهم».

(٣) الطرفاء: جماعة الطَّرْفَةِ: شجر، وبها سمي طرفه بن العبد. اللسان «طرف».

(٤) الحَلْفَاءُ: من نبات الأعلاط واحدها حَلْفَةٌ وحلْفَةٌ وحَلْفَاءَ وحَلْفَاءُ وعن أبي حنيفة أرض خلفه:

تبت الحلفاء. وعن الليث: نبات حله قصب النشاب - اللسان (حلف). وألف بهمى وطرفاء وحلفاء عند سبويه للواحد والجمع.

قال: وهذا باب ما هو اسم واحد يقع على جميع وفيه علامات التائيث وواحد على نباته ولفظه، وفيه علامات التائيث التي فيه، وذلك قولك للجمع: حَلْفَاءُ، وحَلْفَاءُ واحدة، وَطَرْفَاءَ للجمع وطرفاء واحدة، وَبُهْمَى للجمع وَبُهْمَى واحدة الكتاب ٣: ٥٩٦.

• فصل • وَيُحْمَلُ الشَّيْءُ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْمَعْنَى فَيُجْمَعُ جَمْعُهُ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: مَرَضَى، وَهَلَكَى، وَمَوْتَى، وَجَرَّبَى، وَحَمَقَى، حُمِلَتْ عَلَى قَتْلِ وَجَرَحَى وَعَقَرَى وَلَذَغَى وَنَحْوَهَا مِمَّا هُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَكَذَلِكَ أَيَامَى وَيَتَامَى نَحْمُولَانِ عَلَى وَجَاعَى وَحِبَاطَى.

قوله: «نحو قولهم مرضى . . . .».

اعلم أن مريضاً كظريف في الزنة غير أنه مثل قتيل في المعنى من حيث إن هذه الأوجاع ليست مما يستحبُّه الإنسان، فصار المريض بمنزلة الجريح، في أنه فُعل به شيء فجمع على «فَعْلَى» كما جمع قتيل عليه، فلو ذهب على الظاهر وهو أن تجعله كظريف قلت: مراض، ومريضون، وهلاك وهالكون.

فإن قلت: عين ما ذكرت موجود في دامر<sup>(١)</sup> وهم ممتنعون عن أن يقولوا دَمَرَى، بل يقولون دامرون، قلت: ما ذكرنا ضرب من روم المشاكلة فلا يجب أن يرام في كل شيء.

أما أَيَامَى، ففيه طريقتان: أحدهما: أن يكون بمنزلة (وَجَاعَى) على فعالى وهو المذكور في المتن.

والثاني: أن يحمل على القلب، والأصل أَيَايم على (فياعل) ثم قَدِمَ اللام التي هي الميم على العين التي هي الياء فصار إلى أَيَايمي بميم مكسورة ثم أبدلت الكسرة فتحة والياء ألفاً كما قيل مِدْرَى مَدَارَا وفي مُعْيِهِ مَعَايَا، والأصل مداري ومعالي براء وياء مكسورتين قبل ياءين، فوزن أَيَامَى على هذا (فيالع)<sup>(٢)</sup>، وَفَعَالَى بمنزلة «فَعْلَى» في كونه لما يكره نحو: وَجَاعَى في وَجِع، وَحِبَاطَى في حَبِط، وَحِذَارَى في حَذِرَ لِأَنَّ الخائف كأنه قد فعل به بلاء، قال بعض المحققين<sup>(٣)</sup> في قوله وكذلك أَيَامَى ويتامى

(١) رجل دامر: هالك، لاخبر فيه. اللسان (دمر).

(٢) في الأصل: «فياعل» وصوابه المثبت من ب وع.

(٣) هو ابن الحاجب - انظر كتابه «الإيضاح في شرح المفصل» ج ١ ص ٥٥٠-٥٥١.

• فصل • وَالْمَحذُوفُ يُرَدُّ عِنْدَ التَّكْسِيرِ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ شَفَّةٍ وَأَسْتٍ وَشَاةٍ وَيَدٍ وَشِفَاهِ وَأَسْتَاهِ وَأَيْدٍ وَيُدَيِّ وَشِيَاهِ . . .

إلى آخره يريد أن وجعا وحبطا جمع على فعالي تشبيها لفعل يفعلان لا شراكهما كثيرا كَصَدِّ وَصَدْيَانِ، وَغَرَبٍ<sup>(١)</sup> وَغَرَبَانِ، وَعَطَشٌ وَعَطْشَانٌ وفعلان يجمع على فعالي فحمل عليه موافقه وهو (فَعَلٌ) فجمع جمعه مع موافقته في معنى الآفة، وأيامي ويتامى / حملا على وَجَاعِي لقرب ما بينهما من الوزن، لأن (فَعِيلًا وَفَعِيلًا) لا يفارقان (فَعِلًا) إلا بزيادة ياء فحملا عليه مع موافقتها إياه، وفي معنى الآفة.

فإن قلت: نحو كريم بمنزلة أحق في أن كلا من الكرم والحمق ليس فعل الإنسان، وإنما هو مجبول عليه، فكيف لم يجيء (فَعَلِي) في نحو كريم؟ قلت: لأن الشيء إذا كان محموداً صار كأنه باق على أصله لأنه ينبغي أن يكون الإنسان على ما تقتضيه العقول حتى كان لم يُفَعَلْ به شيء، فأما إذا كان مذموماً فكان صاحبه قد أوقع به فعل لخروج هذا المرء عن طريقته الأصلية، وكان هذا الفعل جَرُوحٌ أوقتل من حيث إنه غير صاحبه عن وجهه.

قوله: «المحذوف...» . . . . .

المراد به المحذوف المعجز، فالمحذوف من الشفة الهاء، وكذا من الاست والشاة، أما اليد فالمحذوف منها الياء.

والأصل: شَفَّةٌ، وَسَتَةٌ، وَشَوْهَةٌ، وَيَدَيٌّ، والهمزة في أسته همزة قطع، نظيرة الهمزة في أسماء، لأن وزنها (أفعال)، وإن كانت الهمزة في مفرديهما للوصل، واليد من الجارحة تجمع على (أيد)، أما أبايد فالأغلب فيها أن يراد (النعمة)<sup>(٢)</sup>، وقد نجى جمع يد للجارحة، واليُدَيُّ: جمع اليد بمعنى النعمة قال:

(١) غَرَبٌ وغربان والأنثى غرثى وغرثانة. جائع وجائعة. اللسان (غرث).

(٢) في الأصل: «فعلاء» والمثبت من ب وع.

(٣) في ب: «النعم» والمثبت من الأصل وع.

\* فصل \* وَالْمَذَكَّرُ الَّذِي لَمْ يُكَسَّرْ يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ نَحْوُ  
 مَوْنِمٍ: السَّرَادِقَاتُ، وَجِمَالَاتُ، وَسَبِحَلَاتُ، وَسَبِطَرَاتُ، وَلَمْ يَقُولُوا  
 جَوَالِقَاتٍ حِينَ قَالُوا جَوَالِقٍ، وَقَدْ قَالُوا بُوَانَاتٍ مَعَ قَوْلِهِمْ بُونَ . . .

٣٨٥ - وَلَا أَذْكَرُ النُّعْمَانَ إِلَّا بِصَالِحٍ فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي يَدِيًّا وَأُنْعَمًا<sup>(١)</sup>

قوله: والمذكر الذي لم يُكسّرُ.

أقيم الجمع بالألف والتاء مقام المكسّر في هذا القبيل من الأسماء، لأن كلا منها يستعمل في العقلاء وغيرهم، فإذا منع أحدهما وهو المكسّر أقيم الآخر مقامه لما بينهما من المشاركة، وقد نبهناك قبل على أن امتناع التفسير في هذا النحو أكثرِّي لأكثري فلا تسين ذلك، وقولهم (بُوَانَات)<sup>(٢)</sup> مع قولهم (بُون) دليل أيضا على أن هذا (النحو)<sup>(٣)</sup> أكثرِّي.

وَالسَّبَّحَلُ: الضم، (وَالسَّبَطْرُ: الطويل)<sup>(٤)</sup>، والبِوَانُ: عمود من أعمدة البيت.

(١) البيت من الطويل نسبة صاحب اللسان تحت مادة (نعم) إلى النابغة ولم أجده في ديوانه كما ذكره ابن يعيش في شرحه ٥: ٨٤ من غير عزو. والشاهد فيه قوله (يُدَيِّي) بضم الياء وكسر الدال بعدها ياء مشددة وأصله يُدَوِّي فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء وكسرت الدال لمناسبة الياء.

(٢) البُوَانَات: جمع بون وهو عمود من أعمدة الخباء. اللسان (بون).

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٤) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.